المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية

٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٥٠٩٠
UMM AL-QURA UNIVERSITY MAKKAH

أثر الفصل والتوسُّط في التوجيه النحوي في كتاب البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي

رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها

تخصص النحو والصرف

إعداد الطالب

حسن بن محمد بن حسن القرني

إشراف الأستاذ الدكتور

محسن بن سالم العميري

١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

نموذج رقم : (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات :

الاسمُ الرُّباعيُّ : [illegible] الرّقم الجامعيّ : (٤٢٢٧٠٠٢٣)

كلّيّة : اللغة العربيّة قسم : الدّراسات العليا العربيّة فرع : اللغة والنحو والصرف

الأطروحةُ مقدّمةٌ لنيلِ درجة : الدكتوراه في تخصّص : اللغة والنحو والصرف

عنوانُ الأطروحةِ : أثر الفصل والتوسط في التوجيه النحوي في كتاب البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، والصّلاةُ والسّلامُ على أشرفِ الأنبياءِ والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين ؛ وبعد :

فبعد إجراء التّصويبات المطلوبة التي أوصتْ بها اللجنةُ التي ناقشتْ هذه الأطروحةَ بتاريخ : ٢٧/ ٢/ ١٤٢٦ هـ ، توصي اللجنةُ بإجازتها في صيغتها النّهائيّة المرفقة

والله الموفّق ،،،،

أعضاء اللجنة :

المشرف : أ.د/ محمد العمري المناقش الدّاخليّ : د/ أحمد عطية الحمصي المناقش الخارجيّ : أ.د/ أحمد محمد السعيد نافع

التوقيع : التوقيع : التوقيع :

يعتمد : رئيس قسم الدّراسات العليا العربيّة

أ.د : صالح سعيد الزهراني

التوقيع :

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى والديَّ الكريمين يحفظهما الله، وإلى كلٍّ منهما أقول :

أياديكَ عندي غيرُ واحدةٍ

جلَّتْ عنِ الوصفِ والإحصاءِ والعددِ

وليسَ منها يدٌ إلاَّ وأنتَ لها

مُستوجِبُ الشكرِ منِّي آخرَ الأبدِ

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُل رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا ﴾

صدق الله العظيم

(سورة طه ١١٤)

ملخص الرسالة

عنوان الرسالة: أثر الفصل والتوسط في التوجيه النحوي في كتاب البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي.

اسم الباحث: حسن بن محمد بن حسن القرني.

الدرجة: الدكتوراه في النحو والصرف.

هدف الرسالة:

١- رصد مواضع ظاهرتي الفصل والتوسط في كتاب البحر المحيط لأبي حيان، وبيان مدى تأثيرهما في توجيه القاعدة النحوية.

٢- الكشف عن الأصول النحوية التي أمَّنت هذه المرونة في ترتيب الجملة العربية، كالأصالة، والفرعية، وقوة التلازم، وضعف التباعد.

خطة البحث: اشتمل البحث على مقدمة، وأربعة فصول ضمَّت في مجملها أربعًا وستين مسألة، وذلك على النحو الآتي:

١- الفصل الأول: الأثر الإعرابي، وفيه ثلاثة مباحث ضمَّتْ ستًا وعشرين مسألة.

٢- الفصل الثاني: الأثر التركيبي، وفيه مبحثان، فيهما ثلاث عشرة مسألة.

٣- الفصل الثالث: الأثر المعنوي، وفيه مبحثان، فيهما مسألتان.

٤- الفصل الرابع: الأثر المشترك، وتناولت فيه المسائل التي اشتملت على أكثر من أثر، وفيه ثمانية مباحث ضمَّت ثلاثًا وعشرين مسألة.

ثم جاءت الخاتمة لتعرض أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

اسم الباحث	المشرف على الرسالة
حسن بن محمد القرني	**أ.د. محسن بن سالم العميري**

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله فاتحة كلِّ خير وتمام كلِّ نعمة، أحمدُهُ سبحانه وتعالى حمدًا كثيرًا طاهرًا طيبًا مباركًا فيه، وأصلي وأسلم على سيدنا محمدٍ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم ثم أمَّا بعد..

فقد اهتم عُلَمَاؤنا – فيما اهتموا به – بدراسة التركيب اللغوي، ومعرفة نظامه وسَنَنه؛ لأنَّهم أدركوا أنَّ هذا النظامَ من أهم ما يميز خصائصَ لغة من أخرى.

كما بَيَّنوا ضرورةَ أن يكون هذا النظامُ بناءً متكاملاً، يأخذ بعضُه بحُجَزِ بعض، وإنَّك لتعجب أشدَّ العجب، ويأخذُك الدهشُ وأنتَ تنظرُ في هذا التركيب الذي رُتِّبتْ أجزاؤه ترتيبًا محكمًا، فلا تقديمَ، ولا تأخير، ولا حذف... دون أن يكون هناك ضابط لهذا، أو مُسوِّغٌ لذاك.

يقول الشيخ عبدالقاهر الجرجاني عند حديثه عن (النظم يتَّحدُ في الوضع) مشيرًا إلى أهمية اتحاد أجزاء التركيب.: "واعلم أنَّ مِمَّا هو أصلٌ في أنْ يَدقَّ النظر ويَغْمُضَ المسْلَك... أن تتحدَ أجزاءُ الكلام، ويدخلَ بعضها على بعضٍ، ويشتدَّ ارتباطُ ثانٍ منها بأول، وأنْ تحتاجَ في الجملة إلى أن تضعَها في النفس وضعًا واحدًا، وأن يكون حالُك فيها حالَ الباني يضعُ بيمينه هاهنا في حالٍ ما يضع بيساره هناك"[1].

والفصلُ بين أجزاء الجملة إحدى الظواهر الملاحظة في لغتنا العربية، فقد يعرض لبناء الجملة أن يفصلَ أحدُ العناصر بين ما يحتاج فيه الأمر إلى أن يكون جنبًا إلى جنب، طبقًا لقوانين الرتبة والموقع.

والحقُّ أنني كنتُ عازمًا على دراسة هذه الظاهرة في النحو العربي، حتى تبيَّن لي وجود دراسة في هذا الجانب بعنوان (الفصل بين المتلازمين في فكر النحاه) لمؤلفه الدكتور أحمد محمد نافع، فاستقر الرأي بعد إشارة كريمة من أستاذي الدكتور/ رياض الخوام المرشد السابق على هذا البحث على أن يكون عنوانه (أثر الفصل والتوسط في التوجيه النحوي في كتاب البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي).

ولا شك أنَّني استفدتُ من د. نافع وخصوصًا في خطته العامة والتي اعتمدها في بحثي هذا.

---

[1] دلائل الإعجاز /٩٣.

وقد كنتُ اعتقدُ – بادئ الأمر – أنَّ هذين المصطلحين لا يلتقيان، بيدَ أنَّه استقرَّ لديَّ بعد الانتهاء من هذا البحث أن مصطلح الفصل يشمل المصطلح الآخر، وأعمُّ منه، ولكنّي آثرت تركه تأكيدًا على أنَّ التوسط يختصُّ بالرتبة دون غيرها، والتزامًا منيِّ بالعنوان الذي أقرَّه قسم الدراسات العليا الموقر.

وقد وقع اختياري على كتاب البحر المحيط لما يأتي:

أولاً: أن هذا الاختيار يحقق رغبتي القويَّة في أن تكون دراستي النحوية لهذه الدرجة في رحاب الدراسات القرآنية، ولا شكَّ أنَّ الدراسة التطبيقية أنفع وأعظم مما لو كانت دراسة نظرية، فكيف إذا كانت هذه الدراسة في النص القرآني أفصح الكلام وأعظم البيان.

ثانيًا: مكانة أبي حيان النحوية، إذ يُعدُّ من النحويين المتميزين، فهو الذي قيل فيه: "الشيخ الإمام العلامة الحافظ المفسِّر النحوي اللغوي فريد الدهر، وشيخ النحاة في عصره، وإمام المفسرين في وقته..."[1].

وهو الذي قيل فيه أيضًا: "شيخ النحاة، العَلَم الفرد، والبحر الذي لم يعرف الجزر بل المدَّ، سيبويه الزمان، والمبردُ إذا حميَ الوطيس.."[2].

ثالثاً: أن كتابَه (البحر المحيط) يُعدُّ من أهم كتبِ التفسير، وأجمعِها فائدة، وأكثرِها تفصيلاً، وهو الذي قال فيه الشاعر:

تفسيرُه البحرُ المحيطُ الذي ... يهدي إلى وارده الجوهرا

فـــوائدٌ مـــن فضلِه جَمَّةٌ ... عليهِ فيها نَعْقِدُ الخِنْصِرَا

وأمَّا أهداف هذا البحث فأهمها:

أولاً: رصد مواضع هاتين الظاهرتين في كتاب البحر المحيط، وبيان مدى تأثيرهما في توجيه القاعدة النحوية.

ثانيًا: الكشف عن الأصول النحوية التي أَمَّنت هذه المرونة في ترتيب الجملة العربية، كالأصالة، والفرعية، وقوة التلازم، وضعف التباعد، إلى غير ذلك من الأصول التي اعتُمدت في ذلك.

وقد كان عملي في هذا البحث على النحو الآتي:

---

[1] طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٦٧/٣.

[2] طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٢٧٦/٩.

١- جمعتُ مسائل هاتين الظاهرتين من البحر المحيط، فاجتمع لديَّ أكثر من مائة موضع، ثُمَّ رتبتها في مباحثها فاستقرت على أربع وستين مسألة، بعد حذف المكرر منها.

٢- راعيتُ قول الجمهور والرأي الراجح في تصنيف هذه المسائل تحت مباحثها العامة.

٣- درستُ المسألة موضع النقاش، مبتدئًا بآراء النحاة حولها ومعقبًا ذلك برأي أبي حيان في بحره المحيط، وما يتبع ذلك من أثر لهذه المسألة عنده.

٤- رجحتُ ما استقرَّ عندي ترجيحه من الآراء المعروضة في المسألة موضع النقاش.

٥- استخرجتُ آراء النحويين من مصادرها الأصلية، فإن لم يتيسَّر لي ذلك أعمد إلى الكتب الجمَّاعة كالارتشاف، وشرح التصريح.

٦- ترجمتُ للأعلام غير النحويين، وأما أهل اللغة فاقتصر البحث على ما دعت الحاجة إليه.

٧- خرَّجْتُ القراءات القرآنية، والأحاديث الشريفة، والآثار، والشواهد الشعرية.

٨- أوضحتُ معاني الكلمات الغريبة فيما أعرضه من شواهد مستندًا في ذلك إلى الكتب الشارحة لهذه الشواهد، ومعجم لسان العرب.

٩- صوَّبت ما في البحر المحيط من أخطاء واضحة ناتجة عن التحريف أو التصحيف من كتاب (النهر الماد) لأبي حيَّان أيضًا.

واقتضت طبيعة البحث أن يكون في أربعة فصول، تسبقها مقدمة وتمهيد، وتقفوها خاتمة، وذلك على النحو الآتي:

التمهيد: وخصَّصْتُه لإبراز المعنى اللغوي والاصطلاحي لهذين المصطلحين.

الفصل الأول: الأثر الإعرابي، وتضمَّن ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الأثر الإعرابي للفصل والتوسط بين العوامل الحرفية ومعمولاتها.

وفيه ست مسائل هي:

المسألة الأولى: توسط خبر (ما) بينها وبين اسمها.

المسألة الثانية: الفصل بين العاطف والمعطوف بـــ (أمَّا) في باب الاشتغال.

المسألة الثالثة: وقوع (إذن) بين الواو والفاء وبين الفعل.

المسألة الرابعة: الفصل بالاسم بين (إنْ) الشرطية وفعل الشرط.

المسألة الخامسة: الفصل بين (إنْ) المخفَّفة من الثقيلة وبين خبرها، إذا كان جملة فعلية فعلها متصرف، لا يُقصد به الدعاء.

المسألة السادسة: الفصل بـــ (لا) بين (أن) التي تلي ما فيه معنى القول وبين الفعل المتصرف.

المبحث الثاني: الأثر الإعرابي للفصل والتوسُّط بين العوامل غير الحرفية ومعمولاتها:

وفيه عشر مسائل هي:

المسألة الأولى: الفصل بـــ (لا) النافية بين العامل ومعموله الظرفي.

المسألة الثانية: الفصل بين الفعل القلبي وما يعمل فيه.

المسألة الثالثة: عمل ما قبل (إلاَّ) فيما بعدها، والعكس.

المسألة الرابعة: الفصل بين الحال والعامل فيها بالأجنبي.

المسألة الخامسة: الفصل والتوسط بين المصدر ومعموله، وفيه مسألتان:

الأولى: توسط الصفة بين المصدر ومعموله.

الثانية: الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبي.

المسألة السادسة: الفصل والتوسُّط بين اسم الفاعل وما جرى مجراه وبين معمولاتها، وفيه مسألتان:

الأولى: توسط الصفة بين اسم الفاعل وما جرى مجراه وبين معمولاتها.

الثانية: الفصل بين اسم الفاعل ومعموله بالجار والمجرور.

المسألة السابعة: الفصل بحرف التنفيس بين العامل ومعموله.

المسألة الثامنة: توسُّط أداة الشرط بين العامل ومعموله.

المسألة التاسعة: توسُّط الفعل المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين فعل الشرط وجوابه.

المسألة العاشرة: الفصل بـــ (لام) القسم بين العامل ومعموله.

المبحث الثالث: الأثر الإعرابي للفصل والتوسُّط بين أجزاء الجملة: وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الأثر الإعرابي للفصل والتوسُّط بين التوابع: وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: توسُّط الخبر بين المعطوف والمعطوف عليه (العطف على اسم (إنَّ) بعد استكمال الخبر).

المسألة الثانية: الفصل بين معمول اسم الفاعل المعطوف عليه وبين المعطوف.

المسألة الثالثة: الفصل بـــ (إلاَّ) الاستثنائية بين الصفة والموصوف.

المطلب الثاني: الأثر الإعرابي للفصل والتوسط بين غير التوابع، وفيه خمس مسائل.

المسألة الأولى: توسُّط المعطوف بين اسم (إنَّ) وخبرها.

المسألة الثانية: الفصل بالاسم بين أداة الاستفهام والفعل في باب الاشتغال.

المسألة الثالثة: إعراب ابن الفاصلة بين علمين في باب النداء.

المسألة الرابعة: توسط الشرط بين القسم وجوابه، والعكس.

المسألة الخامسة: الفصل بين الشرط الأول وجوابه بشرط آخر.

الفصل الثاني: الأثر التركيبي، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الأثر التركيبي للفصل والتوسط بين العوامل غير الحرفية ومعمولاتها، وفيه سبع مسائل:

المسألة الأولى: توسط خبر (كان) بينها وبين اسمها إذا كان جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر.

المسألة الثانية: توسط خبر (ليس) بينها وبين اسمها.

المسألة الثالثة: الفصل بـــ (إلاَّ) بين أفعال الاستمرار وأخبارها.

المسألة الرابعة: الفصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي أو المجازي.

المسألة الخامسة: توسط المفعول بين الفعل والفاعل.

المسألة السادسة: الفصل بين المتضايفين بغير الظرف.

المسألة السابعة: الفصل بين العدد وتمييزه ويضم:

١- الفصل بـــ (من) بين العدد وتمييزه اسم الجنس أو اسم الجمع.

٢- الفصل بين العدد وتمييزه المنصُوب.

المبحث الثاني: الأثر التركيبي للفصل والتوسط بين أجزاء الجملة، وفيه خمس مسائل:

المسألة الأولى: الفصل بمعمول خبر (إنَّ) و(ليت) و(لعلَّ) بين (أمَّا) الشرطية والفاء الواقعة في الجواب.

المسألة الثانية: زيادة الباء في خبر (ما) التميميَّة.

المسألة الثالثة: توسُّط ما لا يُسأل عنه بين المعطوف والمعطوف عليه في باب (أم) المتصلة.

المسألة الرابعة: الفصل بـــ (الواو) و(ثم) بين فعل الشرط وجوابه.

المسألة الخامسة: الفصل بين (لولا) التحضيضيَّة والفعل.

الفصل الثالث: الأثر المعنوي، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الأثر المعنوي للفصل بين العوامل غير الحرفية ومعمولاتها، وفيه مسألة واحدة هي: زيادة (ما) بين العامل غير الحرفي ومعموله.

المبحث الثاني: الأثر المعنوي للفصل بين أجزاء الجملة، وفيه مسألة واحدة هي: الفصل بين (أيّ) وصفتها في النداء.

الفصل الرابع: الأثر المشترك، وفيه ثمانية مباحث:

المبحث الأول: الأثر الإعرابي والتركيبي للفصل بين العوامل الحرفية ومعمولاتها، وفيه مسألة واحدة هي: الفصل بين حرف العطف والمعطوف بالجار والمجرور.

المبحث الثاني: الأثر الإعرابي والتركيبي للفصل بين العوامل غير الحرفية، وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: الفصل بين العامل والمعمول في باب التنازع.

المسألة الثانية: الفصل بالحال بين العامل فيها والمعمول الآخر لذلك العامل.

المسألة الثالثة: الفصل بين (كم) وتمييزها.

المبحث الثالث: الأثر الإعرابي والتركيبي للفصل والتوسط بين أجزاء الجملة، وفيه تسع مسائل:

المسألة الأولى: الفصل بين الموصول وصلته.

المسألة الثانية: الفصل بين الحال وصاحبها بالأجنبي.

المسألة الثالثة: توسُّط الحال بين المبتدأ وعاملها الظرفي الواقع خبرًا.

المسألة الرابعة: الفصل بين الصفة والموصوف.

المسألة الخامسة: الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بجملة أو أكثر غير اعتراضية.

المسألة السادسة: الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بتوكيد، أو ما يقوم مقامه.

المسألة السابعة: الفصل بين البدل والمبدل منه.

المسألة الثامنة: الفصل بين (إذا) الشرطية والفعل.

المسألة التاسعة: الفصل بين (لو) الشرطية والفعل.

المبحث الرابع: الأثر التركيبي والمعنوي للفصل بين العوامل الحرفية ومعمولاتها، وفيه مسألة واحدة هي: الفصل بين الحرف الناصب للفعل وبين معموله.

المبحث الخامس: الأثر التركيبي والمعنوي للفصل بين أجزاء الجملة، وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: الفصل بـــ (أنْ) بين (لَمَّا) الشرطية وبين فعل الشرط.

المسألة الثانية: الفصل بين لام القسم والفعل المضارع المراد توكيده.

المبحث السادس: الأثر الإعرابي والتركيبي والمعنوي للفصل بين العوامل الحرفية ومعمولاتها، وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: الفصل بـــ (ما) الزائدة بين (إنَّ) وأخواتها وبين أسمائها.

المسألة الثانية: الفصل بـــ (ما) الزائدة بين حرف الجر ومجروره.

المبحث السابع: الأثر الإعرابي والتركيبي والمعنوي للفصل بين أجزاء الجملة وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: الفصل بالفاء بين المبتدأ والخبر.

المسألة الثانية: ضمير الفصل.

المسألة الثالثة: الفصل بين التوكيد والموكَّد.

المبحث الثامن: الأثر الإعرابي والتركيبي والمعنوي لما لا ينتظم تحت مبحث مُعيَّن، وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: الفصل بحرف الجر الزائد.

المسألة الثانية: الجملة الاعتراضية.

ثم أعقبتُ ذلك بالخاتمة والتي ذكرتُ فيها بعض نتائج البحث، ثم أتبعتُ ذلك بالفهارس الفنية.

ويسعدني قبل أنْ أختمَ هذه المقدمة أن أشير إلى الفائدة الكبيرة التي أفدتُها من كتاب (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) لمؤلفه الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة والذي أعانني على معرفة مواضع كثيرة في مكانها في البحر المحيط.

كما يسعدني – أيضًا – أن أشير إلى أنني التقيتُ مع صاحب كتاب (اختيارات أبي حيَّان النحوية في البحر المحيط) في بضع مسائل، بيد أني اجتهدتُ في أن يكون لعملي في هذه المسائل ما يميزه عن العمل الآخر.

وفي الختام أتوجّه بالشكر الجزيل لأستاذي الأستاذ الدكتور/ محسن بن سالم العميري، الذي أشرف على هذا العمل، والذي لن أَفِيَهُ حقَّه من جميل الثناء، كيف لا؟ وقد فتح لي عقلَه وقلبه قبل أن يفتح لي داره، وقرأ الدراسة كلمةً كلمة، فأغناها بنافذ نظرته، وسديد رأيه، وعلَّمني قبل ذلك أنَّ الإشراف العلمي للأستاذ لا يعني الحجر ولا القَسْرَ، وإنما يعني المشاركة الفاعلة بين الأستاذ وتلميذه، فجزاه الله عني خير الجزاء، وأفسح الله في عمره، وأمدَّه بتوفيقه.

كما أتوجه بجزيل الشكر لجامعة أم القرى، ولمعالي مديرها، وسعادة كلٍّ من عميد كلية اللغة العربية، ورئيس قسم الدراسات العليا بها.

كما يسرُّني أن أقدِّم شكري الجزيل لأستاذي الأستاذ الدكتور/ رياض الخوام الذي شهد ميلاد هذه الرسالة، وأفكارها الأولى، فكان نعم الأستاذ، ونعم الناصح.

ثم أتوجه بعظيم الشكر والامتنان لأستاذيَّ الفاضلين عضوي لجنة المناقشة على ما سيبذلانه من جهد في تقويم هذا العمل.

وبعد فهذا هو عملي، أخلصتُ له النية، وصدقتُ فيه العمل، فإن بلغ الهدف ونال الرضا فهذا غاية المنى، وهو فضل من الله سبحانه وتعالى، وإلاَّ فقد اجتهدت وهذه حال البشر.

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾[1].

---

[1] سورة النمل آية ١٩.

التمهيد :

الفصل والتوسّط في اللغة والاصطلاح

المطلب الأول: الفصل:

لكلمة الفصْل دلالات كثيرة منها[1]:

١- الفصل بمعنى الوقت أحد فصول السنة، وهي أربعة: فَصْل الشتاء، وفصل الربيع، وفصل الصيف، وفصل الخريف.

٢- بمعنى الخروج، يقـــال: فَصَل فلان من عندي فُصُولاً إذا خرج، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا فَصَلَتِ ٱلْعِيرُ ﴾[2]، أي خرجت. وفي الحديث: "من فَصَلَ في سبيل الله فمات أو قُتِل فهو شهيد"[3]، أي: خرج من منزله وبلده.

٣- بَونُ ما بين الشيئين. يقول ابنُ دريد: "الفصلُ: فصلُك بين الشيئين حتى تباين ما بينهما، وكل شيء بانَ عن شيءٍ فقد فاصله"[4].

ومن قبيل هذا المعنى قولهم: فَصَلت المرأةُ ولدَها، أي: فَطَمَتْهُ. ومنه قولهم – أيضًا – فصَّلتُ الوِشاح، إذا كان نظمه مفصَّلاً، بأنْ يُجعل بين كلّ لؤلؤتين مَرْجانة، أو شذْرة، أو جوهرة تفصل بين كلِّ اثنتين من لون واحد.

ومنه – أيضًا – الفصـــل بين الحق والباطل، وفي التنزيل العزيز: ﴿ إِنَّهُۥ لَقَوْلٌ فَصْلٌ ﴾[5] أي: فاصل قاطع، وفي صفة الرسول صلى الله عليه وسلم: فَصْلٌ لا نزْر ولا هدر، أي بيِّن يفصل بين الحق والباطل.

ويتَّفقُ اللغويون على المعنى الأخير للفصل، وإن اختلفت عباراتهم فالفصل – عندهم-[6]: وجود حاجز يحول بين شيئين متلازمين.

وهذا المعنى اللغوي هو ما عناه النحويون في الدرس النحوي، فالفصل – عندهم – يعني: وجود صيغة أو أكثر بين أجزاء التركيب التي تحتِّمُ قواعد اللغة تواليها، دون حاجز بينها.

---

(١) ينظر: اللسان ٥٢١/١١ – ٥٢٣ (فصل).

(٢) سورة يوسف آية ٩٤.

(٣) أخـــرجه أبو داوود في سننه ٩/٣ حديث رقم ٢٤٩٩، والحاكم النيسابوري في المستدرك على الصحيحين٨٨/٢ حديث رقم ٢٤١٦.

(٤) الجمهرة ٨٢/٣.

(٥) سورة الطارق آية ١٣.

(٦) ينظر: تاج العروس ٥٧٤/١٥، ومقاييس اللغة ٤٤٠/٤، والقاموس المحيط ٥٨٩/٣، ومختار الصحاح ٢١١/١.

ولقد اقتضت طبيعة اللغة العربية أن تكون مكوناتها على نسق معين، ونظام محدَّد، فالخبر يلي المبتدأ والمضاف إليه يلي المضاف، والمتبوع يلي التابع، والاسم المجرور يلي حرف الجر،... فإذا وقع ما يحول بين أحد هذه العناصر، وبين العنصر الذي يليه ويرتبط به سُمِّي ذلك فَصلاً، ليكون مدلوله وفق أثره، فالعناصر أو الأجزاء المترابطة تأبى الفصل بين أجزائها لكونها متلازمة بحيث لا ينفك أحدها عن الآخر.

ويمكن توضيح هذا المصطلح عند النحويين بهذه الأمثلة:

١- يشترط في (إنْ) الشرطية أن يليها فعل الشرط مباشرةً، فتكون الصورة التركيبية هكذا:

إنْ الشرطية + فعل الشرط + بقية الجملة.

وقد يحل الاسم – وهو عنصر جديد – بينهما فتكون الصورة الجديدة:

إنْ الشرطية + الاسم الذي يقدر له عامل + فعل الشرط، أو المفسر له.

٢- من شروط عمل الفعل القلبي في معموليه أن يلياه دونما عائق يمنع هذا العمل، فتكون الصورة: الفعل القلبي + المعمول الأول + المعمول الثاني، وقد يحل أحد العناصر الجديدة المانعة للعمل بينه وبين معموليه، فتكون الصورة الجديدة:

الفعل القلبي + العنصر الجديد (كالاستفهام) + المعمولين المعلقين عن العمل.

٣- من شروط الفعل المضارع المراد توكيده ألاَّ يكون مفصولاً من لامه بفاصل، فتكون الصورة التركيبية هكذا:

القسم + اللام + الفعل المؤكد

فإذا حَلَّ عنصر جديد كـ (سوف) بين هذه اللام وذلك الفعل امتنع توكيده، فتكون الصورة الجديدة: القسم + اللام + العنصر الجديد المانع من التوكيد + الفعل الممتنع التوكيد.

٤- تكون الصورة التركيبية للجار والمجرور هكذا:

حرف الجر + الاسم المجرور،

ثم تحلُّ (ما) الزائدة بين هذين العنصرين، فتحدثُ ما سوف يبينه البحث في موضعه إن شاء الله.

٥- يتوجب أن يكون العاطف جنبًا إلى المعطوف؛ لأنه حرف قام مقام الفعل، ولا يقوى قوته، ويمتنع أن يقع بينهما عنصر آخر كشبه الجملة، فلا تجوز هذه الصورة: حرف العطف + شبه الجملة + المعطوف.

ليس هذا فحسب ولكني ألفيتُ هذا المصطلح يَعُمُّ المصطلح الآخر – وهو التوسط– فيُدخل النحويون فيه ما يخصُّ مسائل الرتبة، ويتَّضحُ هذا من خلال التمثيل الآتي:

١- يجوز الفصل بجملة القسم بين (إذن) والمضارع المنصوب بها نحو: إذن والله احترمَك.

وقد أشار الزجاجي إلى جواز هذا الفصل بقوله: "إذا ابتدأت بها، ووقع بينها وبين الفعل الذي تعمل فيه القسم، كان الاعتماد على (إذن)؛ لأنَّك قد ابتدأت بها، فتنصب بها، كقولك: إذن والله أحسِنَ إليك، وإذن والله أُكرِمَك"[١].

وقوله (إذا ابتدأت بها) يوحي بأن في الأمر تقديمًا وتأخيرًا، فالمسألة – حينئذٍ – من مسائل الرتبة، إذ كان الأصل في التركيب في المثال الأول: والله إذن احترمُك، ثم انتقلت (والله) من صدر التركيب لتحل بين الجزئين الآخرين.

ومع كون المسألة – كما تلاحظ – من مسائل الرتبة، إلاَّ أنَّ النحويين قد استعملوا مصطلح الفصل، فها هو ذا ابن يعيش يقول: "لا يُفصل بينها وبين معمولها بغير القسم"[٢].

وكذلك صنع ابن عصفور في قوله: "يجوز الفصل بينها وبين معمولها بالقسم"[٣].

٢- الفصل بين المتضايفين بالمفعول به نحو: أعجبني تأديبُ محمدًا زيدٍ، والأصل: أعجبني تأديبُ زيدٍ محمدًا، ثم حَدَث نقل للمفعول به (محمدًا) من ذيل

---

(١) الجمل /١٩٦.

(٢) شرح المفصل ١٤/٩.

(٣) المقرب ٢٦٢/١.

التركيب، ومن موضعه الطبعي، ليحل وسطًا بين المتضايفين، ومع هذا نجد النحويين[1] عندما يتحدثون عن هذه المسألة يوردونها تحت مصطلح الفصل.

٣- يوجبُ البصريون نصب تمييز (كم) الخبرية إذا فُصِل بينها وبين تمييزها، كقول الشاعر:

كم نالَني منهُم فضلاً على عَدَم إذ لا أكاد من الإقتار أحتملُ

والأصل: كم فضلٍ نالَني منهم، ثم نُقلت جمله (نالني منهم) من موقعها الأصلي لتحل وسطًا بين (كم) وتمييزها، ولهذا انتصب التمييز، فرارًا من بقاء التركيب على صورة متضايفين، مفصول بينهما بالجملة.

والملاحظ أنَّ الجملة الفاصلة (نالني منهم) ليست بجملة اعتراضية، وإنما هي ركن من أركان التركيب، إذ (كم) مبتدأ، و(نالني) خبره، والفصل ناشيء عن إعادة ترتيب مكونات هذه الجملة، ومع ذلك نجد النحويين[2] يناقشون هذه المسألة تحت مصطلح الفصل.

٤- منع جمهور النحويين[3] أن يتوسَّط معمول خبر (إنَّ)، و(ليت)، و(لعلَّ) بين (أمَّا) والفاء الواقعة في جوابها، فلا يجيزون: أما زيدًا فإني مُكرِمٌ، ومع أنَّ المسألة – كما يلاحظ – من مسائل الرتبة، لكونها ناتجة عن إعادة الترتيب، إلاَّ أننا نجد أبا حيان – رحمه الله – يستعمل مصطلح الفصل في قوله: "ولا يجوز أن يفصل بين (أمَّا) والفاء بمعمول خبر (إنَّ)، وفاقًا لسيبويه وأبي عثمان، وخلافًا للمبرد، وابن درستويه، ولا بمعمول خبر (ليت)، و(لعلَّ)، خلافًا للفراء"[4].

٥- الأَصل في ترتيب الجملة الفعلية أن يتقدم الفعل ويليه الفاعل ثم المفعول، وقد يقع المفعول به متوسطًا بين الفعل والفاعل نحو: درس الكتابَ الطالبُ، وعلى الرغم من كون المسألة من مسائل الرتبة، كما هو ملاحظ، إلاَّ أننا نجد ابن مالك يستعمل مصطلح الفصل، فيقول: "المرفوع بالفعل كجزئه، فالأصل أن يليه بلا فصل، وانفصاله بالمنصُوب جائز ما لم يعرض موجب للبقاء على الأصل أو للخروج عنه، فيجب البقاء على الأصل عند خوف التباس المرفوع بالمنصوب نحو: ضرب هذا ذاك"[5].

---

(١) يـنظر مثلاً: شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٢/٣، وشرح الألفية لابن الناظم /٤٠٥، وأوضح المسالك ١٧٧/٣، والمساعد ٣٧٢/٢، وشرح التصريح ٥٧/٢، والهمع ٢٩٤/٤.

(٢) ينظر مثلاً: الإنصاف ٣٠٥/١ المسألة رقم ٤١، والارتشاف ٧٨١/٢، والمساعد ١١٢/٢ – ١١٣.

(٣) ينظر: الأمالي الشجرية ١١/٢، والمغني ٥٨/١، والمساعد ٢٣٧/٣.

(٤) البحر المحيط ١١٩/١.

(٥) شرح التسهيل ١٣٣/٢.

المطلب الثاني: التوسط:

التوسُّط والوسَط بمعنى واحد. يقول ابن منظور: "يُقال: وسَطْتُ القومَ أَسِطُهم وسْطاً وسِطَةً، أي: توسّطتُهم"[1].

ولهذه الكلمة دلالات منها:

١- الخيارُ والشرف. يقول ابن منظور: "يُقال هو من أوسطِ قومه، أي: خيارِهم. وفي الحديث: أنَّه كان من أوْسَط قومه، أي من أشرفهم وأحسبهم"[2].

ومن قبيل هذا المعنى قول الشاعر[3]:

ولكنَّ بيتي إنْ سألتَ وجَدْتَه ... توسَّط منها العزَّ والحسبَ الضخمَ

ومنه – أيضًا – قول الشاعر[4]:

كأنِّي لم أكُنْ فيهمْ وسِيطًا ... ولم تَكُ نِسْبَتي في آلِ عَمْرِ

٢- الشفاعة، أو الوساطة[5]، كما في قول الشاعر[6]:

وقد كان يَبْغى لديكُمْ شفيعًا ... توسَّط عندكمُ في شَفاعةْ

٣- الاعتدال، وعليه قول الشاعر[7]:

توسَّطْ في الأمورِ ولا تجاوِزْ ... إلى الغاياتِ فالغاياتُ غَيٌّ

٤- جعل الشيء وسطًا بين طرفي الشيء الواحد. قال ابن منظور: "اعلمْ أنَّ الوسَط، بالتحريك، اسم لما بين طرفي الشيء، وهو منه، كقولك: قبضتُ وسَط الحبل، وكسرتُ وسَط الرمح، وجلس وسَط الدار"[8].

---

(١) اللسان ٤٢٩/٧ (وسط).

(٢) السابق ٤٣٠/٧ (وسط).

(٣) ينظر: الأغاني ٢٦٠/٤ ونسبه للأحوص.

(٤) ينظر: اللسان ٤٣٠/٧ ونسبه للعَرْجي.

(٥) السابق ٤٣٠/٧.

(٦) ينظر: نفح الطيب ٦٨/٦ ونسبه لمحمد بن يحيى البرجي الأندلسي.

(٧) ينظر: نفح الطيب ٥٦١/٥ ولم ينسبه لقائل معين.

(٨) اللسان ٤٢٧/٧ (وسط).

وقال – أيضًا –: "فهذا تفسير الوسَط وحقيقة معناه، وأنَّه اسم لما بين طَرفَي الشيء، وهو منه"[1].

وقد يكون معناه: جعل الشيء وسطًا بين طرفي شيئين، ومن قبيل هذا المعنى قول الشاعر[2]:

إذا رحَلْتُ فاجْعلوني وَسَطا إنِّي كبيرٌ، لا أُطيق العُنَّدا

قال ابن منظور معلقًا على البيت: "أي اجعلوني وسطا لكم تَرفُقُون بي وتحفظوني، فإنِّي أخاف إذا كنتُ وحدي مُتقدِّمًا لكم أو متأخّرًا عنكم أن تَفْرُط دابتي أو ناقتي فتصْرَعني"[3].

ومن قبيل هذا المعنى – أيضًا – قول الشاعر[4]:

ونحن أناس لا توسُّط عندنا لنا الصدرُ دونَ العالمينَ أو القبرُ

فالشاعر يتصور في قوله هذا أنَّ هناك ثلاث مراتب هي: الصدر، والقبر، والتوسط بينهما، ثم يؤكد على أنه لا يرضى هو وقومه إلاَّ بحياة الصدر.

مصطلح التوسط عند النحويين.

يستعمل النحاة هذا المصطلح بمعانٍ مختلفة منها:

١- استخدام هذا المصطلح دون غيره في مواضع معينة من الدرس النحوي، نحو: توسُّط (ظنَّ) وأخواتها بين معموليها[5] ، نحو: زيدًا ظننتُ فاضلا.

٢- بعض النحويين يعبر عن هذا المصطلح بالتوسط، وبعضهم الآخر يعبر عنه بالتقديم، مع كون الموضع الذي اختلف فيه التعبيران واحدًا، فأبو علي الفارسي يستخدم التقديم فيقول: "وتستقيم أنْ تقدِّمَ الخبر على الاسم فتقول: كان أخاك زيدٌ.."[6].

---

(١) اللسان ٤٢٨/٧ (وسط).

(٢) ينظر اللسان ٤٢٦/٧ ولم ينسبه لقائل.

(٣) اللسان ٤٢٦/٧ (وسط).

(٤) قائله أبو فراس الحمداني. وتجده في: ديوانه /١٣٠.

(٥) ينظر مثلاً: الإيضاح لأبي علي الفارسي /١٣٠، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٤٧٧/٢، وشرح الألفية لابن الناظم /٢٠٤، وأوضح المسالك ٥٤/١، وشرح ابن عقيل ٤٣٥/١، وهمع الهوامع ٢٢٨/٢، وحاشية الخضري ٢٢٣/١.

(٦) الإيضاح /١١٧.

وفي الموضع نفسه نجد ابن هشام يستخدم مصطلح التوسط، فيقول: "وتوسط أخبارهن جائزٌ خلافًا لابن درستويه في (ليس) ولابن معطٍ في (دام)"[1].

ومن ذلك – أيضًا – مسألة تقديم الحال على عاملها الظرفي نحو: زيدٌ قائمًا عندك، أو الجـــار والمجرور نحو: سعيدٌ مستقرًا في هجر، حيث ناقشها بعض النحويين، كابن عصفور[2]، وابن عقيل[3] تحت مصطلح التقديم، في حين ناقشها فريق آخر كأبي حيان[4]، والمرادي[5]، والخضري[6] تحت مصطلح التوسُّط.

وبعد فالتوسط – فيما لاحظته من مواضع قد جمعتها – يُستعمل فيما يَخصُّ الرتبة فقط، فهو عبارة عن وقوع أحد العناصر التي تتكون منها الجملة في غير موضعه الطبعي، ليكون متوسطًا بين العنصرين الآخرين.

ويمكن توضيح ذلك بسوق هذه الأمثلة:

١- الترتيب الطبعي في باب (ظن) هكذا:

ظنَّ وفاعلها + المفعول الأول + المفعول الثاني

ثم تحل (ظن) – وهي عنصر من عناصر الجملة – وسطًا، فيصبح الترتيب الجديد هكذا:

المفعول الأول + ظنَّ وفاعلها + المفعول الثاني.

٢- الترتيب الطبعي في باب (كان) وأخواتها، و(إنَّ) وأخواتها هكذا:

الفعل الناقص + اسمه + خبره

أو الحرف الناسخ + اسمه + خبره

وقد يحل الخبر- وهو أحد عناصر الجملة – وسطًا بين عامله والاسم فتكون الصورة هكذا:

الفعْل الناقص + الخبر + الاسم، نحو: كان في الدار زيدٌ.

أو الحرف الناسخ + الخبر + الاسم، نحو: إنَّ في الدار زيدًا.

---

(١) أوضح المسالك ٢٤٢/١.

(٢) ينظر: المقرب ١٥٦/١.

(٣) شرح ابن عقيل ٦٤٩/١.

(٤) ينظر: الارتشاف ١٥٩٠/٣.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد ٧١١/٢.

(٦) ينظر: حاشية الخضري ٣٢٣/١.

٣- الترتيب الطبعي في الجملة الفعلية المكونة من فعل وفاعل ومفعول أن تكون هكذا:

الفعل + الفاعل + المفعول

وقد يحل المفعول وسطًا – وهو أحد عناصر الجملة – بين الفعل وفاعله لتصبح الصورة:

الفعل + المفعول + الفاعل

ومما يدلُّ على استعمال مصطلح التوسط هاهنا قول الخضري – في أثناء حديثه عن تقديم المفعول على الفعل والفاعل: "قوله (ما يجوز تقديمه) أي: على الفعل وتأخيره عنه، وذلك إذا خلا من موجب التقديم.. ومن مانعه، وهو غالب ما سيأتي، مما يوجب تأخيره عن الفاعل، أو توسيطه"[1].

٤- الترتيب الطبعي في باب اسم الفاعل الموصوف العامل فيما يليه هكذا:

ما يعتمد عليه اسم الفاعل العامل + اسم الفاعل + المعمول + الصفة نحو:

هذا ضاربٌ زيدًا عاقلٌ

ولا يجوز أن نقدم الصفة (عاقلٌ) فنجعلها متوسطة بين اسم الفاعل ومعموله.

وخلاصة القول أنَّ (التوسط) – فيما أرى – يتعلق بمسائل الرتبة فقط، إذ هو ناشيءٌ عن ترتيب جديد لمكونات الجملة، يتمُّ على أثره وقوع أحدها متوسطًا بين العنصرين الآخرين.

وأمَّا (الفصل) فهو وقوع صيغة، أو أكثر بين أجزاء التركيب اللغوي التي تحتم قواعد اللغة تواليها، وقد تكون هذه الصيغة جديدة كزيادة (ما) بين حرف الجر ومجروره وبين (إنَّ) واسمها نحو إنَّما، أو من ضمن الجملة ولكنها لا تتعلق بالترتيب كما هي الحال في باب التنازع عند إعمال الأول، أو من مسائل الرتبة، كما مثلنا لذلك مسبقًا.

---

[1] حاشية الخضري ١/٢٤٣.

الفصل الأول

الأثر الإعرابي

المبحث الأول: الأثر الإعرابي للفصل والتوسط بين العوامل الحرفية ومعمولاتها.

المسألة الأولى: توسط خبر (ما) بينها وبين اسمها:

ذكر النحويون أنَّ أهل الحجاز[١] وأهل نجد[٢]، وأهل تهامة[٣] يشبهون (ما) بـــ(ليس)[٤] فيعملونها عملها بخلاف بني تميم الذين يهملونها[٥].

ولا تعمل (ما) – عند الحجازيين ومن وافقهم – إلاَّ بشروط[٦]، منها: ألاَّ يتقدم خبرها على اسمها، فإن تقدم بطل عملها.

قال سيبويه مشيراً إلى هذا الشرط: "فإذا قلت: ما منطلقٌ عبد الله، أو ما مسيءٌ من أعتب، رفعتَ. ولا يجوز أن يكون مقدماً مثله مؤخراً، كما أنه لا يجوز أن تقول. إنَّ أخوك عبدَ الله على حدِّ قولك: إنَّ عبدَ الله أخوك"[٧]

وقال في موضع آخر: "كما أن (ما) كـــ (ليس) في لغة الحجاز ما دامت في معناها، وإذا تغيرت عن ذلك أو قُدم الخبر رجعتَ إلى القياس، وصارت اللغات فيها كلغة تميم"[٨]

قالوا في علة بطلان العمل مع توسط الخبر[٩]: لأنهاحرف وليست بفعل كـــ(ليس)، ولذلك لا تقوى على الاتساع والتصرف الذي في(ليس) من جواز تقديم الخبر، وتوسط إلاَّ.

---

(١) ينظر: الإنصاف ١٦٥/١ المسألة رقم ١٩، والكافي في الإفصاح ٧٩٩/٣، وشرح اللمحة البدرية ٣٨.

(٢) ينظر : رصف المباني ٣١٠.

(٣) ينظر: الجنى الداني ٣٢٥.

(٤) تشبه (ما) ليس من أربعة أو جه هي:

أ- أن كل واحدة منهما نفي لما تدخل عليه.

ب- أن كل واحدة منهما تدخل على المبتدأ والخبر.

ج- أن نفيهما يحمل على الحال، ما لم يتقيد بزمان ماضٍ أو مستقبل.

د- أن الباء تزاد في خبرهما. (ينظر: التبيين على مذاهب النحويين ٣٢٤، والكافي في الإفصاح ٧٩٩/٣).

(٥) ينظر: المقتضب ١٨٨/٤، والإنصاف ١٦٢/١، والكافي في الإفصاح ٧٩٩/٣.

(٦) بقية الشروط هي: بقاء النفي فلا ينتقض بإلا ، ألا يفصل بينها وبين اسمها بـــ (إنْ)، عدم تقدم غير ظرف أو شبهه من معمول الخبر. (ينظر التذييل والتكميل ٢٥٤/٤، وتوضيح المقاصد ٥٠٦/١، وشفاء العليل ٣٢٨/١.

(٧) الكتاب ٥٩/١.

(٨) ينظر : الكتاب ١٢٢/١.

(٩) ينظر: الكتاب ٥٩/١، والمقتضب ١٨٩/٤ والمسائل المشكلة ٥٩٢، والتبصرة والتذكرة ١٩٩/١، وكشف المشكل في النحو ٢٣٢.

وعند الكوفيين أنَّ نصب الخبر في هذا الباب بسقوط الخافض. قال الفراء معبِّراً عن هذا المذهب: "وقو له: "﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾[1] نصبتَ (بشرا) لأن الباء قد استعملت فيه، فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلاَّ بالباء، فلما حذفوها أحبّوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منه فنصبوا على ذلك؛ ألا ترى أن كل ما في القرآن أتى بالباء إلاَّ هذا، وقو له: ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾"[2]، وأما أهل نجد فيتكلمون بالباء وغير الباء، فإذا أسقطوها رفعوا، وهو أقوى الوجهين في العربية[3]".

واحتجوا لهذا المذهب بما يلي[4]:

١- أن القياس يقتضي ألاَّ تعمل (ما)؛ لأنها حرف غير مختص؛ لدخولها على الأسماء والأفعال.

٢- أن أهل الحجاز أعملوها عمل (ليس) لشبه ضعيف، فلم يقو على العمل كما عملت (ليس).

٣- أن الأصل في قولك: ما زيد قائماً: ما زيدٌ بقائم، فيكون العمل بحرف الجر، إلا أنه حذف تخفيفاً، فانتصب الاسم بعده.

وقد أنكر هذا الرأي كثير من النحاة[5]، لاسيَّما البصريون، وأجابوا عن حجج الكوفيين بما يأتي[6]:

١- أمَّا قولهم: إن القياس يقتضي ألاَّ تعمل فالجواب عنه: أن هذا هو القياس، إلا أنه وُجد بينها وبين (ليس) مشابهة اقتضت أن تعمل عملها، وهي لغة القرآن، قال الله تعالى: ﴿ ما هذا بشراً"﴾ وقال تعالى: ﴿ ما هُنَّ أمهاتِهم﴾ .

٢- وأمَّا قولهم: إن أهل الحجاز أعملوها لشبه ضعيف، فلم تقوَ أن تعمل في الخبر، فالجواب عنه: بأنَّ هذا الشبه قد أوجب لها أن تعمل عمل (ليس)، وهي ترفع

---

(١) سورة يوسف آية ٣١.

(٢) سورة المجادلة : آية ٢.

(٣) معاني القرآن ٤٢/٢، وينظر: الإنصاف ١٦٥/١، والتبيين علىمذاهب النحويين ٣٢٤.

(٤) ينظر : الإنصاف ١٦٥/١ والتبيين ٣٢٥.

(٥) ينظر : شرح الكتاب للسيرافي ١٦/٣، وأسرار العربية ١٤٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٢/١ ، والمساعد ٢٨٠/١، وشفاء العليل ٣٣٠/١، وائتلاف النصرة ١٦٥.

(٦) ينظر: الإنصاف ١٦٦/١-١٦٧ المسألة رقم ١٩.

الاسم وتنصب الخبر، على أنه قد عُمِل بمقتضى هذا الضعف، فإنه يبطل عملها إذا لم تتحقق شروط عملها المذكورة سابقاً.

٣- وأما قولهم: إن الاصل: ما زيد بقائم، فلا يُسلَّم به، إذ الأصل عدمها، وإنما دخلت لوجهين، أحدهما: أنها أدخلت توكيداً للنفي، والثاني: لتكون الباء في خبر (ما) بإزاء اللام في خبر إنَّ؛ لأن (ما) تنفي ما تثبته إنّ.

هذا وقد حُكي عن العرب الإعمال مع توسط الخبر[١]، ونسب ابن مالك هذا إلى سيبويه، قال: " وقد تعمل متوسطاً خبرها، وموجباً بإلا، وفاقا لسيبويه في الأول، وليونس في الثاني[٢]".

والحق أن سيبويه لم يصرح بهذا الرأي إنما قال: "وزعموا أن بعضهم" ثم أنشد بيت الفرزدق: وإذ ما مثلهم... وسيأتي بيانه، ثم علق عليه بقوله: "وهذا لا يكاد يُعرف"[٣]

كما نسب الشيخ خالد الأزهري[٤] هذا الرأي للفراء. وما صرح به الفراء يُبطل ما نُسب إليه، قال: "وإذا قدّمت الفعل قبل الاسم رفعت الفعل واسمه فقلت: ما سامعٌ هذا ، وما قائم أخوك"[٥]

ونُقل عن الجرمي حكايته: ما مسيئاً من أعتب، وقوله بأن هذه لغة[٦]. إلا أنها عنده قليلة، كما نقل ذلك الفارسي في قوله: "الجرمي في كتابه: أن ناساً قد رووا عن العرب نصب الخبر في (ما) مقدماً نحو: ما منطلقاً زيدٌ، قال: وليس ذلك بكثير، والأجود الرفع"[٧]

وقد انشدوا على إعمال (ما) والخبر متوسط قول الفرزدق[٨]:

---

(١) ينظر : مجالس العلماء ٩٠، والمسائل البصريات ٨٥٧/٢، وشرح الكافية للرضي ٢٦٧/١.

(٢) شرح التسهيل ٣٦٩/١، وينظر: نتائج التحصيل ١٢٥٤/٣.

(٣) الكتاب ٦٠/١.

(٤) ينظر: شرح التصريح ١٩٨/١.

(٥) معاني القرآن ٤٣/٢.

(٦) ينظر: المساعد ٢٨٠/١، وشرح التصريح ١٩٨/١، وأبو عُمر الجرمي حياته وجهوده في النحو، رسالة ماجستير لأستاذي د. محسن العميري ص١٠٦ – ١٠٧.

(٧) المسائل البصريات ٨٥٧/٢.

(٨) ديوانه ١٨٥. من قصيدة يمدح فيها الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز. وهذا البيت مما استفاضت به كتب العربية، وهو في : الكتاب ٦٠/١، والمقتضب ١٩١/٤، والانتصار لسيبويه على المبرد /٥٤، ومجالس العلماء /٨٩، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٥/٣، وأسرار العربية /١٤٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٣/١، وشرح الألفية لابن الناظم ١٤٧، وشرح الكافية للرضي ٢٦٧/١، والصفوة الصفية ٣٦/٢، والجنى الداني ٣٢٤، والمغني ١/ ٨٢، والمساعد ٢٨١/١، وشفاءالعليل ٣٣٠/١، والعوامل المائة /٢٢٦.وشرح التصريح ١٩٨/١، وهمع الهوامع ١١٣/٢، وشرح شواهد المغني ٢٣٧/١ و ٧٨٢/٢

فأصبحوا قد أعادَ الله نعمتَهمْ إذ هم قريش وإذ ما مثلَهم بشرُ

وتأوّله النحويون على الوجوه الآتية:

١- أن يكون من قبيل الشـــاذ، وهو مذهب سيبويه. قال: "وهذا لا يكاد يُعرف"[١].

٢- خرجّه المازني[٢]، والمبرد[٣] على أنّه حال، والخبرُ محذوفٌ، وهو العامل في الحال، تقديره: وإذ ما مثلهم في الوجود.

ورُدّ بأن معاني الحروف لا تعمل مضمرة[٤]، وبأنّه لم يحفظ في كلامهم حذف خبر(ما)؛ لأنها محمولة في العمل على (ليس)[٥].

٣- ذهب أهل الكوفة إلى أنه ظـــرف بمنزلة بدل، واستدلوا بقول المهلب بـــن أبي صفرة[٦]: ما يسرني أن يكون لي ألف فارس مثل بيهس[٧].

ورُدّ؛ لأن العرب إذا قالت: مررتُ برجال مثلك، كان لهم في ذلك وجهان[٨]:

أحدهما: أن يكون مررت برجال كلهم كل واحد منهم مثلك.

والآخر: أن يكون المعنى: مررت برجال كلهم إذا اجتمعوا مثلك، فعلى هذا يكون "ما يسرني أن يكون لي ألف فارس مثل بيهس" يعني أنّه لا يسرُّه أن يكون له ألفُ فارس كلّهم إذا اجتمعوا مثل بيهس وحده؛ لأن شجاعة ألف فارس إذا كانت مجتمعة في فارس

---

(١) الكتاب ١/٦٠.

(٢) ينظر: مجالس العلماء /٩٠، والانتصار لسيبويه /٥٤.

(٣) ينظر : المقتضب ٣/١٩١-١٩٢.

(٤) ينظر: المسائل المشكلة /٢٨٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٩٣، والتذييل والتكميل ٤/٢٦٧.

(٥) ينظر : التذييل والتكميل ٤/٢٦٧.

(٦) ابن أبي صفرة : هو المهلب بن أبي صفرة ظالم بن سراق الأزدي العتكي ، أبو سعيد، أمير بطّاش جواد، قال فيه عبد الله بن الزبير: هذا سيد أهل العراق ، نشأ بالبصرة ، وقدم المدينة مع أبيه في أيام عمر، وولى إمارة البصرة لمصعب بن عمير، وفقئت عينه بسمرقند، وانتدب لقتال الأزارقة فحاربهم تسعة عشر عاماً، وولاه عبد الملك ولاية خراسان، فقدمها سنة ٧٩هـــ ومات بها. (ينظر الأعلام ٧/٣١٥).

(٧) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٩٣، ونتائج التحصيل ٣/١٢٥٦.

(٨) ينظر : شرح الجمل ١/٥٩٤.

واحد كان أولى من افتراقها في أشخاص كثيرة؛ لأنه متى حضر كان بمنزلة ألف فارس، وألف فارس إذا تفرقوا فقد يكون ذلك سبباً لضعفهم.

ونسب البغدادي للكوفيين رأياً آخر، وهو أن يكون انتصابه على أنه ظرف، وكأنَّه في الأصل صفة لظرف، تقديره قبل الحذف: إذ ما مكاناً مثلَ مكانهم بشر، ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه فأعربت إعرابه فصار: إذ ما مثل مكانهم بشرٌ[1].

ورُدّ بأن (مثلَ) ليس من الصفات المختصة فيحذف معها الموصوف، وبأنه لم يتقدم ما يدل على المحذوف[2].

٤- منهم من قال بغلط الفرزدق عندما استعمل لغة غيره؛ لأنه قاس النصب مع التقديم على النصب مع التأخير، وهذا مذهب الأعلم[3]، ونسبه أبو علي إلى أبي بكر بن السراج[4].

ورُدّ بأن العربي إذا جاز له القياس على لغة غيره جاز له القياس في لغته، فيؤدي ذلك إلى فساد لغته[5].

٥- قال الأعلم: نصب ضرورة؛ لئلا يختلط المدح والذم؛ لأنك إذا قلت: ما مثلُكَ أحداً فقد نفيت عنه الإنسانية والمروءة، فإذا قلت: ما مثلَك أحدٌ، كان الكلام مدحاً دون توهم الذم[6].

ورُدّ بأن سياق البيت يدل على أنه قصد المدح[7].

٦- قيل: لم تعمل (ما) شيئاً و (مثلهم) في موضع رفع، وإنما بُنيت لإضافتها إلى مبني كيومئذ وحينئذٍ[8] وصححه ابن عصفور[9].

والأجدر – عندي – بالقبول واحد من التخريجين الآتيين:

---

(١) ينظر : الخزانة ١٣٢/٤.

(٢) ينظر: شرح الجمل ٥٩٤/١، والتذييل والتكميل ٢٦٨/٤.

(٣) ينظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٩٥/١.

(٤) ينظر : المسائل البغداديات ٢٨٦.

(٥) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٣/١، والتذييل والتكميل ٢٦٧/٤ وشرح التصريح ١٩٨/١.

(٦) ينظر: تحصيل عين الذهب ٦٦/١، والتذييل ٢٦٧/٤.

(٧) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٣/١، والتذييل والتكميل ٢٦٨/٤. والخزانة ١٣٥/٤.

(٨) ينظر : نتائج التحصيل ١٢٥٦/٣، وشرح التصريح ١٩٨/١.

(٩) ينظر : شرح الجمل ٥٩٤/١.

الأول: إما أن يكون الشاعر قد أعمل (ما) مع تقدم الخبر لا عن غلط كما ذُكر وإنما عن قصد، يقوِّي هذا ما ذكره ابن مالك حينما قال: " والجواب ... أن الفرزدق كان له أضداد من الحجازيين والتميميين، ومن مناهم أن يظفروا بزلة منه يشنعون بها عليه، مبادرين إلى تخطئيته، ولو جرى شيء من ذلك لنُقل، لتوفُّرِ الدواعي على التَّحَدُّثِ بمثل هذا لو اتفق، ففي عدم نقل ذلك دليل على إجماع أضداده الحجازيين والتميميين على تصويب قوله ، فثبت بهذا صحة استشهاد سيبويه بما أنشده"[١]

الثاني: أن تكون (مثل) مبنيَّة لإضافتها إلى مبني، وهو الضمير (هم)، يُقوِّي هذا مجيئه في أفصح الكلام كقوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾ [٢] فبنيت (مثل) مع كونها صفة لحق المرفوع، وذلك بسبب إضافتها إلى مبني وهذا ممَّا يكتسبه المضاف من المضاف إلـــيه[٣].

ثم إنهم اختلفوا في حكم تقديم خبر (ما) إذا كان ظرفاً أو مجروراً، فذهب الأخفش إلى أنه لا يجوز[٤] ومنع أن يقاس هذا على (إنَّ)؛ لأنها أقوى من (ما) وذلك لأنها اختصت بما دخلت عليه بخلاف (ما)[٥].

وذهب بعض النحويين إلى جواز ذلك[٦]، وهو اختيار ابن عصفور. قال: "والصحيح أن ذلك يجوز بدليل قوله تعالى:﴿ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَـٰجِزِينَ ﴾[٧] فحاجزين خبر (ما) وهو منصوب، فثبت أنها حجازية، وقد فصل بينها وبين اسمها بمجرور، الذي هو (منكم)، فإذا فصل بين (ما) واسمها بمجرور ليس في موضع خبرها ، الذي لا يجوز في إنّ إلا قليلا ... فالأحرى أن يجوز بالمجرور الذي هو في موضع الخبر الجائز في (إنّ) في فصيح كلام العرب نحو: إن في الدار زيداً"[٨].

أما أبو حيان – رحمه الله – فقد تناول هذه المسألة عند قوله تعالى:﴿ مَا لَكُم مِّنْ إِلَـٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ﴾ "[٩] فأعرب (إله) مبتدأ و(لكم) خبراً في إشارة إلى بطلان عمل (ما) إذا تقدم

---

(١) شرح التسهيل ٣٧٣/١ وينظر : نتائج التحصيل ١٢٥٥/٣.
(٢) سورة الذاريات آية ٢٣.
(٣) ينظر : منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٣٠٥/١.
(٤) ينظر رأيه في التذييل والتكميل ٢٦٩/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٩٥/١.
(٥) ينظر: شرح الجمل ٥٩٥/١.
(٦) ينظر: الجنى الداني ٣٢٤.
(٧) سورة الحاقة آية ٤٧.
(٨) شرح الجمل لابن عصفور ٥٩٥/١.
(٩) سورة الأعراف آية ٥٩.

الخبر. قال: " (ومن إله): مبتدأ، و(لكم) في موضوع الخبر، وقيل الخبر محذوف، اي: في الوجود، و(لكم) تبيين وتخصيص"[1].

ووقف – رحمه الله – على القسم الثاني من المسألة عند قوله تعالى: ﴿ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾[2]، فذكر المذهبين في ذلك، ثم أعرب (لكم) خبراً، في دلالة على اختيار المذهب القائل بعدم جواز تقديم الخبر على الاسم، وإن كان ظرفاً. قال: " (من دون الله): متعلق بما تعلق به المجرور الذي هو (لكم) وهو يتعلق بمحذوف، إذ هو في موضع الخبر.

ويجوز في (ما) هذه أن تكون تميمية، ويجوز أن تكون حجازية على مذهب من يجيز تقدم خبرها إذا كان ظرفاً ومجروراً، أما من منع من ذلك فلا يجوز في (ما) أن تكون حجازية"[3].

---

(1) البحر المحيط ٤/٣٢٠.

(2) سورة البقرة آية ١٠٧.

(3) البحر المحيط ١/٣٤٥.

المسألة الثانية: الفصل بين العاطف والمعطوف بـــ (أمَّا) في باب الاشتغال:

(أمَّا) حرف بسيط فيه معنى الشرط[١]، والتفصيل والتوكيد[٢]، وقدّر النحاة معنى الشرط فيه بـــ: مهما يكن من شيء[٣].

وذهب ثعلب[٤] إلى أن (أما) جزءان، وهما (إن) الشرطية و(ما)، حذف فعل الشرط بعدها، ففتحت همزتها مع حذف الفعل، وكسرت مع ذكره.

وذهب الإسفراييني إلى أنها ليست حرف شرط كباقي حروف الشرط بحيث يتوقف جوابها على شرطها لكنها متضمنة معنى الشرط، قال: " (أما) عندي إذ كونها حرف شرط عندي بمعنى: أنه يفيد لزوم ما بعد الفاء لما قبلها، فقولنا: أما زيد فمنطلق بمعنى: أن زيداً يلزمه الإنطلاق. ولا ريبة في أن المعنى يتم بدون تقدير، ولا يفهم أحد إلا أن زيداً منطلق لا محالة دون أن يخطر بباله جملةٌ شرطية، وجعلُ زيدٍ داخلا في أجزائها. وأما عند النحاة فهو في تقدير: مهما يكن في شيء"[٥].

ولا يلي (أما) هذه إلاّ الأسماء[٦]، أَمَّا مكي فقد جعلها بالفعل أولى عند تعليقه على قوله تعالى:﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ ﴾[٧]. قال : "ثمود رفع بالابتداء، و لم ينصرف ، لأنه

---

(١) ينظر : الأزهية ١٤٥، والجنى الداني/٥٢٢، والهمع ٣٥٤/٤، وشرح الأشموني ٤٤/٤، ومن معانيها أيضاً: أن تكون قطعاً وأخذاً في كلام مستأنف ، كما يرد في أوائل الكتب نحو قولك: أمّا بعد كذا فإني فعلت كذا. وأن تكون مركبة نحو: أمّا أنت منطلقاً انطلقت ، والأصل: أنما أنت فأدغمت النون في الميم بعد أن قلبت إلى لفظها، (وما) عوض من الفعل المحذوف والتقدير إن كنت منطلقًا، فحذفت "كان") وعوض منها "ما" وانفصل الضمير فصار "أنت" ولذلك انتصب "منطلقًا" بعده. (ينظر: معاني الحروف للرماني ١٢٩-١٣٠ وأمالي ابن الشجري ١٣٢/٣ ورصف المباني ٩٨).

(٢) ينظر: رصف المباني ٩٧، والبرهان في علوم القرآن ٢٤٢/٤، وشرح الأشموني ٤٤/٤.

(٣) ينظر: الكتاب ٢٣٥/٤، والمقتضب ٢٧/٣، ورصف المباني ٩٧، والجنى الداني ٥٢٢، وهمع الهوامع ٣٥٥/٤، وشرح الفريد ٤٩١.

(٤) ينظر رأي ثعلب في الجنى الداني ٥٢٣.

(٥) شرح الفريد ٤٩١، .

والإسفراييني هو عصام الدين إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الإسفراييني، تلقّى مبادئ العلوم على يد والده وجده لأمه، وتتلمذ على نور الدين الجامي، ومن مؤلفاتـــه: شـــرح الفريد، وحاشية على الفوائد الضيائية، توفي سنة ٩٤٥هـــ، وقيل سنة ٩٥١هـــ. (ينظر: شذرات الذهب ٩١/٨، وهدية العارفين ٢٦/١، والأعلام ٦٦/١).

(٦) ينظر: الكتاب ٩٥/١، ومعاني القرآن للفراء ١٤/٣، والمقتضب ٢٧/٣، وتفسير الطبري ١٠٥/٢٤، والأزهية ١٤٥، وأمالي ابن الشجري ١٣١/٣، والتبصرة ٣٢٧/١، والدر المصون ٥٢٠/٩، والتبيان في تفسير غريب القرآن ١٣٧/١، والإتحاف ٣٨١، وروح المعاني ١١٤/٢٤.

(٧) سورة فصلت الآية ١٧.

معرفة اسم للقبيلة، وقد قرأه الأعمش[1] بالصرف، جعله اسماً للحي، وكذلك روي عن الأعمش وعاصم أنهما قرآه بالنصب وترك الصرف[2]، ونصبه على إضمار فعل يفسره ما بعده: فهديناهم، لأن (أما) فيها معنى الشرط فهي بالفعل أولى..."[3].

ومن أحكام (أمّا) وجوب الفاء في جوابها، لتضمنها معنى الشرط[4]، ويجوز حذف هذه الفاء مع القول المحذوف. قال الفراء معلقاً على قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَـٰنِكُمْ ﴾ [5]، قال: "يقال (أما) لا بد لها من الفاء جواباً، فأين هي؟ فيقال: إنها كانت مع قول مضمر، فلما سقط القول سقطت الفاء معه، والمعنى – والله أعلم- : فأما الذي أسودت وجوههم فيقال: أكفرتم، فسقطت الفاء مع (فيقال). والقول قد يضمر ومنه في كتاب الله شيء كثير"[6].

يقول أحد الباحثين المحدثين معلقاً على قول الفراء: "والنص يشير إلى أن الحذف مقصور على القول، والآية تدعو إلى الوقوف عليها، وهي أن المبتدأ فيها اسم موصول قد حذف خبره، وقل هذا قد تحقق في غير (أما) نذكر منه قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ ﴾ [7]، فقد أعرب الفراء (الذين) مبتدأ، خبره محذوف يدل عليه معموله (ما نعبدهم)، مستقياً ذلك من قراءة عبد الله بن مسعود[8] إذ قرأها: قالوا ما نعبدهم"[9].

---

(١) الأعمش: سلمان بن مهران الأعمش الأسدي بالولاء، شيخ المقرئين والمحدثين، تابعي مشهور، قرأ عليه حمزة الزيات وغيره، له ملح ونوادر، توفي بالكوفة سنة ١٤٨هـ. (ينظر: معرفة القراء الكبار ١/٩٤-٩٦، وسير أعلام النبلاء ٦/٢٢٦).

(٢) قرأ الجمهور (ثمود) بالرفع (الاتحاف ٣٨١)، وفي مختصر في شواذ القرآن ١٣٤: "وأما ثمودُ بالتنوين يحي والأعمش، وأما ثمودَ بالنصب ابن أبي إسحاق وعيسى الثقفي".

(٣) مشكل إعراب القرآن ٥٩٣-٥٩٤.
مكي بن أبي طالب هو أبو محمد بن حموش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني. نشأ بالقيروان وتنقل بين مصر ومكة ثم القيروان ثم الأندلس، توفي سنة ٤٣٧هـ. من مؤلفاته: مشكل إعراب القرآن، والكشف عن وجوه القراءات السبع، والتبصرة في القراءات.
(ينظر: نزهة الألباء /٣٤٧، ومعجم الأدباء ٥/٥١٧، وإنباه الرواة ٣/٣١٥، ووفيات الأعيان ٥/٢٧٤، ومعرفة القراء الكبار/٣١٦).

(٤) ينظر : الكتاب ٤/٢٣٥، والأزهية ١٤٥، وأمالي ابن الشجري ٣/١٣١، ورصف المباني ٩٨.

(٥) سورة آل عمران الآية ١٠٦.

(٦) معاني القرآن ١/٢٢٩، وينظر: أمالي ابن الشجري ٣/١٣١، والجنى الداني ٥٢٣، والهمع ٤/٣٥٦.

(٧) سورة الزمر الآية ٣.

(٨) عبد الله بن مسعود : هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي المكي ، حليف بني زهرة رضي الله عنه، من السابقين إلى الإسلام، ومن مهاجرة الحبشة ، أول من جهر بالقرآن، خادم الرسول وصاحب سره. قال عنه الرسول صلى الله عليه وسلم: "من أحب أن يقرأ القرآن غضاً كما أنزل فليقرأ قراءة ابن أم عبد، توفي في المدينة سنة ٣٢هـ. (معرفة القراء الكبار ١/٣٢-٣٦، حلية الأولياء ١/١٢٤).

(٩) النحو الكوفي مباحث في معاني القرآن للفراء ٧٢.

كما تحذف الفاء ضرورة. قال المبرد في ذلك: "ولو اضطر شاعر فحذف الفاء وهو يريدها لجاز، كما قال[1]:

فأما القتالُ لاقتـــــالَ لديكُـــــمُ ولكنّ سيراً في عراض المواكب"[2]

وتحذف كذاك ندوراً، ومثّل المرادي لذلك بما جاء في الحديث ""أما بعد ما بال رجال"[3]، أي : فما بال رجال"[4].

وإذا فصلت (أما) بين العاطف والمعطوف وشُغل الفعل عن الاسم نحو: جاء زيد وأما عمر أكرمته، فلك في الاسم وجهان، فإما أن يكون الاسم مبتدأً خبره ما يليه، وإما أن يكون منصوباً على الاشتغال.

وقد يكون العاطف واواً كما في قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ ﴾. قال الهروي عند هذه الآية: "فَرَفَعَ بالابتداء؛ لاشتغال الفعل عنهم بضميرهم، وقد قرأ بعض القراء" **"وأما ثمودَ فهديناهم"** بالنصب[5]، ويُنشد هذا البيتُ على وجهين، على الرفع، وعلى النصب قال بشر بن أبي خازم[6]:

فأما تميمٌ تميمُ بنُ مُرٍّ فألفاهُمُ القومُ رَوْبَى نِياما[7]

---

(1) قائله : الحارث بن خالد المخزومي. وهو في : الإيضاح ١١٢، وسر الصناعة ٢٦٧/١، والمقتصد ٣٦٦/١، وأمالي ابن الشجري ١٣٢/٣، والتخمير ٣١٨/٣، وشرح ابن يعيش ١٣٤/٧، ١٢/٩، وشرح التسهيل ٣٢٨/١، والصفوة الصفية ٣٠٩/٢، والجنى الداني ٥٢٤، والمغني ٧٦/١، وشرح ابن عقيل ٣٩١/٢، وشفاء العليل ١/ ٣٠٠، وشرح المكودي ٢٦٦، وهمع الهوامع ٣٥٦/٤.وشرح شواهد المغني ١٧٧، شرح الأشموني ٤٢/٤، والدرر اللوامع ١٠٠/٥، وفيه : العراض : جمع عُرض بمعنى الناحية — المواكب: الجماعة ركبانا ومشاة ، وقيل: ركاب الإبل للزينة.

(2) المقتضب ٧١/٢.

(3) صحيح البخاري ٧٥٩/٢، حديث ٢٠٦٠.

(4) الجنى الداني ٥٢٤.

(5) هي قراءة ابن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر الثقفي. ينظر: مختصر في شواذ القرآن /١٣٤.

(6) ديوانه ١٩٠ وهو من شواهد : الكتاب ٨٢/١، ومعاني القرآن للأخفش ٨٥/١، والمعاني الكبير ٩٣٧، ونسبة للمسيب بن عَلَس ، وأدب الكاتب ٨١، ومجالس ثعلب ١٩١/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٠٣/٣، والمحتسب ١٨٩/١، والأزهية ١٤٦، والتبصرة والتذكرة ٣٢٧/١، ويروى أيضًا: فأمَّا تميمًا تميمَ بن مُرٍّ.
وابن أبي خازم هو بشر بن أبي خازم ، عمر بن عوف الأسدي ، يكنى أبا نوفل ، شاعر جاهلي فحل ، من الشجعان ، ومن أهل نجد، توفي قتيلاً في غزوة أغار بها على بني صعصعة بن معاوية سنة ٩٢ قبل الهجرة. (ينظر: الأعلام ٧٢/٢).

(7) الأزهية ١٤٥-١٤٦.

وقد يكون العاطف فاء كما في قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَأُعَذِّبُهُمْ ﴾[1]، يقول شهاب الدين المصري عند هذه الآية: "ويجوز أن يكون (الذين) مبتدأ (فأعذبهم) خبره، ويجوز أن يكون (الذين) في موضع نصب بفعل محذوف يفسره (فأعذبهم) تقديره: فأعذب بغير ضمير مفعول، لعمله في الظاهر قبله فحذف، وجعل الفعل المشغول بضمير الفاعل مفسرًا له، وموضع الفعل المحذوف بعد الموصول، ولا يجوز أن يقدر الفعل قبل (الذين) لأن (أما) لا يليها الفعل، ومثله:﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَيُوَفِّيهِمْ ﴾[2]، "وأمَّا ثَمودَ فهدَيناهُم" فيمَنْ نَصَبَ"[3].

ويرجح الرفع في هذه المسألة على النصب؛ لأنَّه لا يحتاج إلى تقدير، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه، ولأن (أما) تطلب الأسماء[4]. ويشترط لرجحان الرفع ألا يلي الاسم الذي بعد (أما) ما يرجح النصب كفعل الطلب، سواء كان أمرًا، أم نهيًا، أم دعاء[5]. قال ابن عقيل: "ولا أثر للعاطف إن وليه (أمَّا) وذلك لأن (أمَّا) تقطع (أي تقطع بعدها عما قبلها)؛ لأنها من أدوات الصدر، فلا نظر إلى ما قبلها، فلا يستوي الرفع والنصب في: زيد قام أبوه وأما عمرو فكلمته، ولا يرجح النصب في نحو: قام زيدٌ وأما عمروٌ فكلمتُهُ، بل المختار فيما بعد (أما) الرفع إن لم يله مرجِّحُ النصب نحو: أما عمراً فاضْرِبْهُ، أو فلا تَضْرِبْهُ، أو فغفرَ اللهُ له"[6].

فإن لم يشغل الفعل عن الاسم الذي يلي (أما) وجب النصب. قال ابن الشجري:" فإذا أوليتها الاسم المنصوب بما بعده قلت مخبراً: أمَّا بكراً فأهنتُ، وأمَّا عمراً فأكرمتُ، وقلت آمراً: أمَّا بكراً فحارِبْ، وأما عمراً فعاتِبْ، وقلت ناهياً: أمَّا عمراً فلا تحارِبْ، وأما

---

(1) سورة آل عمران آية ٥٦.

(2) سورة آل عمران آية ٥٧.

(3) التبيان في تفسير غريب القرآن ١٣٧.

وشهاب الدين هو أحمد بن محمد بن عماد بن علي المصري، ثم المقدسي، المعروف بشهاب الدين بن الهائم، ولد سنة ٧٥٣هـ وقيل ٧٥٦هـ، كان ماهراً في الفرائض، مع حسن المشاركة في بقية العلوم. توفي سنة ٨١٥هـ. (ينظر: طبقات المفسرين للداودي /٣١١، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١٧/٤).

(4) ينظر: معاني القرآن للفراء ١٤/٣، وتفسير الطبري ١٠٥/٢٤، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٣/٤، وأمالي ابن الشجري ١٣١/٣، والدر المصون ٥٢٠/٩، والمساعد ٤١٩/١، والاتحاف /٣٨١.

(5) مثال ذلك: قام زيد وأمّا عمراً فأكرِمْه ، وقام زيدٌ وأما عمرًا فغفر الله له، وقام زيدُ وأما عمراً فلا تهِنْه ، ففي هذا كله يترجح نصب ما بعد أما، لأنه ولي الاسم فعلُ طلب . (ينظر شرح ابن عقيل ٥٢٦/١).

(6) المساعد ٤١٩/١.

بكراً فلا تعاتبْ، قال الله جـل اسمه[1]: "﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾ "[2].

أما أبو حيان فقد تناول هذه المسألة عند قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَأُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا ﴾"[3]. قال – رحمه الله- : "ويجوز أن يكون (الذين) مبتدأ، ويجوز أن يكون منصوباً بفعل محذوف يفسره ما بعده فيكون من باب الاشتغال"[4].

كما جاء عليها عند قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ ﴾[5]. قال – رحمه الله - : "ويجوز أن يكون ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾ مبتدأ، ويجوز انتصابه على إضمار فعل يفسره ما بعده، ويكون ذلك من باب الاشتغال كقوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ ﴾[6]".

والملاحظ أن أبا حيان قد سوى بين الوجهين في هذه المسألة، يدفعه لهذا أنه يرى أن القراءةَ سُنَّةٌ مُتَّبعة فلا ينبغي أن تُخالف، كمـا رأى سيبويه ذلك. قال: " وقد قرأ بعضهم : ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ ﴾ بالنصب. ودعوى ابن خروف[7]، وابن عصفور، ضُعفَ هذه القراءة، لم يذكره سيبويه، وقال[8]: القراءة لا تخالف، لأنها السنة[9]".

---

(١) سورة الضحى : الآيتان ٩ و١٠.

(٢) أمالي ابن الشجري ١٣١/٣.

(٣) سورة آل عمران آية ٥٦.

(٤) البحر المحيط ٤٧٥/٢.

(٥) سورة آل عمران آية ٥٧.

(٦) البحر المحيط ٤٧٥/٢.

(٧) ابن خروف هو علي بن محمد بن علي بن محمد الإشبيلي الأندلسي، المعروف بابن خروف، له ردود على معاصريه وغير معاصريه، توفي سنة ٦٠٦هـ . من أعماله: شرح الكتاب، وشرح جمل الزجاجي. (ينظر: وفيات الأعيان ٣٣٥/٣، ومعجم الأدباء ٣٢٦/٤-٦٢٧، وبغية الوعاة ٢٠٣/٢-٢٠٤).

(٨) ينظر الكتاب ١٤٨/١.

(٩) الارتشاف ٢١٦٩/٤.

المسألة الثالثة: وقوع (إذن) بين الواو والفاء وبين الفعل:

معنى (إذن): الجواب والجزاء، قال سيبويه: "وأما (إذن) فجواب وجزاء"[١].

وقد اختلف النحاة في فهم عبارة سيبويه، ودعا هذا الاختلاف أبا حيان إلى القول: "وتحرير معنى (إذن) صعبٌ، وقد اضطرب الناس في معناها، وقد نصّ سيبويه على أن معناها الجواب والجزاء، واختلف النحويون في فهم كلام سيبويه"[٢].

ومن هؤلاء النحاة الناقل دون تفسير كابن السراج[٣]، والزمخشري[٤]، وابن مالك[٥]، وابن هشام[٦]، وعصام الدين الاسفراييني[٧].

وذهب أبو علي الفارسي[٨]، إلى أنها تكون جوابًا في موضع، وجوابًا وجزاء في موضع، فالجواب لا يفارقها بينما الجزاء قد يفارقها.

ومثال ذلك[٩]: أن يقال: أزورُك، فتقول: إذن أكرمَكَ، أجبت وجازيت، والتقدير: إن زرتني أكرمْكَ. ومثال الجواب بلا جزاء: إذن أظنك صادقًا.

وتبعه على ذلك: الرضي[١٠]، والمالقي[١١]، وأبو حيان[١٢].

---

(١) الكتاب ٤/٢٣٤.

(٢) البحر المحيط ١/٤٣٤.

(٣) ينظر: الأصول في النحو ٢/٢١٧.

(٤) ينظر: المفصل ٣٢٣، والكشاف ١/٥١٩.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٤/١٩.

(٦) ينظر: أوضح المسالك ٤/١٦٢.

(٧) ينظر: شرح الفريد ٢٢٢.

(٨) ينظر رأيه في: رصف المباني ٦٢، والجنى الداني ٣٦٤، والمساعد ٣/٧٥، وهمع الهوامع ٤/١٠٤.

(٩) ينظر: المساعد ٣/٧٥.

(١٠) ينظر: شرح الكافية ٢/٢٣٦.

(١١) ينظر: رصف المباني ٦٣.

(١٢) ينظر: البحر المحيط ٣/٢٨٦.

ويرى الشلوبين[1] أنها حرف دال على الجواب والجزاء معًا في كل كلام تقع فيه. قيل: وهذا فهم أكثر النحويين[2].

وإذا وقعت (إذن) بين حرف العطف والفعل جاز فيها الإلغاء والإعمال. قال سيبويه: "واعلم أن (إذن) إذا كانت بين الفاء والواو، وبين الفعل فإنك فيها بالخيار: إن شئت أعملتها كإعمالك (أُرَى وحَسِبْتُ) إذا كانت واحدةٌ منهما بين اسمين؛ وذلك قولك: زيدًا حَسِبْتُ أخاك، وإن شئت ألغيتَ (إذن) كإلغائك (حَسِبتُ) إذا قلت: زيدٌ حَسِبتُ أخوك"[3].

ويكون الإعمال على اعتبار أن (إذن) وما يليها جملة مستأنفة، فكأنَّ الجملة الأولى لم تذكر، وأما الإلغاء فعلى اعتبار عطف ما بعد (إذن) على ما قبلها.

قال ابن يعيش: "والثاني أن يكون ما قبلها واوًا أو فاء، فيجوز إعمالها وإلغاؤها وذلك قولك: زيد يقوم وإذن يذهب، فيجوز هنا الرفع والنصب باعتبارين مختلفين، وذلك أنك إن عطفت وإذن يذهب على يقوم الذي هو الخبر ألغيت (إذن) من العمل، وصار بمنزلة الخبر، لأن ما عُطف على شيء صار واقعًا موقعه، فكأنك قلت: زيدٌ إذن يذهب، فيكون قد اعتمد ما بعدها على ما قبلها لأنه خبر المبتدأ، وإن عطفته على الجملة الأولى كانت الواو كالمستأنفة وصار في حكم ابتداء كلام فعمل لذلك ونصب به"[4].

هذا إذا كان ما قبل (إذن) فعلاً مرفوعًا، فأمَّا إنْ كان ما قبلها جملة شرطية فالتحقيق فيما بعد (إذن) جواز الرفع والنصب والجزم، فأمَّا النصب فعلى إعمال (إذن)، واعتبارها مع ما بعدها جملة مستأنفة، وأمَّا الرفع فعلى إلغاء (إذن)، واعتبار ما بعدها جملة اسمية محذوفة المبتدأ، وكذلك الجزم تلغى فيه (إذن) ويعطف ما بعدها على الجواب. قال المبرد: "واعلم أنها إذا وقعت بعد واو أو فاء صلح الإعمال فيها والإلغاء، لما أذكره لك، وذلك قولك: إن تأتني آتِك وإذن أكرمك. إن شئت رفعتَ، وإن شئتَ نصبتَ، وإن شئت جزمتَ.

---

[1] ينظر رأيه في: رصف المباني ٦٣، والمساعد ٧٥/٣، وهمع الهوامع ١٠٤/٤.

[2] ينظر: رصف المباني ٦٢.

[3] الكتاب ١٣/٣.

[4] شرح المفصل ١٦/٧.

أما الجزم فعلى العطف على آتك وإلغاء (إذن)، والنصب على إعمال (إذن)، والرفع على قولك: وأنا أكرمك، ثم أدخلتَ (إذن) بين الابتداء والفعل فلم تعمل شيئًا"[١].

وإنما ساغ الإلغاء في (إذن) لشبهها بـــ (ظننتُ) وأخواتها في كونها جائزة الإلغاء والإعمال إذا توسطت[٢].

وذكر الورّاق علّة أخرى وهي: "ليكون في الحروف – التي هي أضعف من الأفعال– ما يجوز فيه الإعمال والإلغاء، كما جاز في الأفعال التي هي أقوى، فلهذا جاز إلغاؤها وإعمالها"[٣].

وقد اختلف النحويون في أيِّ الوجهين أرجح، أهو الإعمال أم الإلغاء؟، وافترقوا على ثلاث فرق، فسوَّى الفريق الأول بين الوجهين، ومنهم: المبرد[٤]، وابن السراج[٥]، والورّاق[٦]، والرماني[٧]، والصيمري[٨]، وابن يعيش[٩]، والشلوبين[١٠]، وابن عصفور[١١]، والمالقي[١٢]، والشيخ خالد الأزهري[١٣].

---

(١) المقتضب ٢/١١-١٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/١٣، والأصول ٢/١٤٩، وعلل النحو ١٩١، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٢/٤٧٦.

(٣) علل النحو /١٩١.

والوّراق هو أبو الحسن محمد بن عبدالله بن العباس، البغدادي، المعروف بابن الورّاق، فقيه، أصولي، نحوي، إمام في العربية، وهو ختن أبي سعيد السيرافي على ابنته، توفي سنة ٣٨١هـــ، من آثاره: علل النحو، وشرح كتاب سيبويه وشـــرح مختصـــر الجرمي، والفصول في نكت الأصول، والهداية. (ينظر: نزهة الألباء ٢٩١، إنباه الرواة ٣/١٦٥، الوافي بالوفيات ٣/٣٢٩، بغية الوعاة ١/١٢٩-١٣٠، مقدمة محقق كتاب علل النحو ١١-١٩).

(٤) ينظر: المقتضب ٢/١١.

(٥) ينظر: الأصول في النحو ٢/١٤٩.

(٦) ينظر: علل النحو /١٩٠.

(٧) ينظر: معاني الحروف /١١٦.

(٨) ينظر: التبصرة والتذكرة ١/٣٩٧.

والصـــيمري هو أبو محمد عبدالله بن علي بن إسحاق الصيمري، نسبة إلى صيمر وهي موضع بالبصرة، قدم مصر، وكان فَهِمًا عاقلاً، صنف التبصرة والتذكرة الذي اعتنى به أهل المغرب عناية فائقة، توفي سنة ٥٤١هـــ، قال محقق كتابه: والصحيح أنه ولد قبل هذا بمائة وخمسين سنة بدليل أخذه من الرماني والسيرافي والنمري وهم من نحاة القرن الرابع. (ينظر: إنباه الرواة ٢٠/١٢٣، وبغية الوعاة ٢/٤٩، ومقدمة محقق التبصرة والتذكرة ١/١٠).

(٩) ينظر: شرح المفصل ٧/١٧.

(١٠) ينظر: شرح المقدمة الجزولية ٢/٤٨١.

(١١) ينظر: المقرب ١/٢٦١، وشرح الجمل ٢/١٧١.

(١٢) ينظر: رصف المباني /٦٧.

(١٣) ينظر: شرح التصريح ٢/٢٣٥.

وذهب فريق آخر إلى ترجيح الإلغاء، ومنهم: ابن الحاجب[١]، وابن مالك[٢]، والرضي[٣]، وابن أبي الربيع[٤]، وبدر الدين بن جماعة[٥]، والإربلي[٦]، والمرادي[٧]، وابن عقيل[٨]، والسيوطي[٩]، والصبان[١٠].

والغريب أن يرجح الحريري النصب، معللاً ذلك بأن الداخل على (إذن) حرف واحد، حيث قال: "فإن أدخلت "الفاء" أو "الواو" على (إذن) فقلت: فإذن أكرمك، أو وإذن أكرمك، فالأجود النصب، لكون الداخل على (إذن) حرفًا واحدًا، والحرف الواحد مما يستسهل الاحتمال له، ويجوز إلغاء حكم (إذن) مع الفاء والواو، لعدم الابتداء بلفظها"[١١].

---

(١) ينظر: شرح الوافية نظم الكافية ٢٠٧.

(٢) ينظر: شرح عمدة الحافظ ٣٣٣/١.

(٣) ينظر: شرح الكافية ٢٣٧/٢.

(٤) ينظر الملخص في ضبط قوانين العربية ١٣٨/١.

وابن أبي الربيع هو أبو الحسين عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الأندلسي الإشبيلي. إمام أهل زمانه في النحو، توفي سنة ٦٨٨هـ، من آثاره: البسيط في شرح الجمل، والملخص في ضبط قوانين العربية، والكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح. (ينظر: الذيل والتكملة ٦/ ١٠٥، وبغية الوعاة ١٢٥/٢).

(٥) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب ٢٧٩.

وابن جماعة هو محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن حازم بن صخر الكناني الحموي الشافعي، يلقب ببدر الدين بن جماعة، وبقاضي القضاة،كان ذا خلق وتواضع، توفي سنة ٧٣٣هـ من مؤلفاته: شرح كافية ابن الحاجب. (ينظر: الدرر الكامنة ٣٦٧/٣، وشذرات الذهب ١٠٥/٦، وفوات الوفيات ٣٥٣/٢، والوافي بالوفيات ١٨/٢-٢٠).

(٦) ينظر: جواهر الأدب ٤٢٠.

والإربلي هو علاء الدين علي بن محمد بن علي الإربلي الموصلي البغدادي، نشأ مع أبيه في إربل وتعلم على يديه وتنقل معه من إربل إلى الموصل ثم بغداد، توفي سنة ٧٤١هـ، له جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، وتفسير القرآن، وشرح العمدة للشاسي في فروع الفقه للشافعي. (ينظر: معجم المؤلفين ١٨٦/٧، وبغية الوعاة ١٧٥، ومقدمة محقق جواهر الأدب).

(٧) ينظر: الجنى الداني ٣٦٢.

(٨) ينظر: المساعد ٧٥/٣.

(٩) ينظر: همع الهوامع ١٠٧/٤، والأشباه والنظائر ١١٨/١.

(١٠) ينظر: حاشية الصبان ٢٨٩/٣.

(١١) شرح ملحة الإعراب ٣١٢.

والحريري هو القاسم بن علي بن عثمان الحريري، ينسب إلى الحرير الذي كان يشتغل به، كان أديبًا فاضلاً ذا مكانة عظيمة، له درة الغواص في أوهام الخواص، والمقامات، وملحة الإعراب وشرحها وغيرها. توفي سنة ٥١٦ هـ. ببني حرام من البصرة. (ينظر: نزهة الألباء ٣٢٧-٣٢٩، وإنباه الرواة ٢٣/٣، ومعجم الأدباء ٥٩٦-٥٩٧، ووفيات الأعيان ٦٣/٤، وشذرات الذهب ٥٠/٤).

أمَّا أبو حيان فمع الفريق الآخر الذي يرجح الإلغاء، جاء ذلك عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿ فَإِذًا لاَّ يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا ﴾[1]. قال – رحمه الله – والأفصح إلغاء (إذن) بعد حرف العطف الواو والفاء، وعليه أكثر القراء"[2].

والذي أراه ما رجحه أبو حيان ومن قبله؛ لأنَّ معظم القرّاء عليه، كما في الآية السابقة، وكذا قوله تعالى: ﴿ وَإِذًا لاَّ يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلاَّ قَلِيلاً ﴾[3].

---

[1] سورة النساء آية ٥٣.

[2] البحر المحيط ٢٧٣/٣.

[3] سورة الإسراء آية ٧٦.

المسألة الرابعة: الفصل بالاسم بين (إن) الشرطية وفعل الشرط:

تختص أدوات الجزاء بالدخول على الأفعال، فلا تدخل على الأسماء في الاختيار. قال ابن السراج: "وحروف الجزاء يقبح أن يُقدّم الاسم معها على الأفعال"[١].

وقال المبرد ممثلاً لذلك: "ولا يكون مثل هذا في الجزاء وسائر حروف الجزاء سوى "إن". لا يجوز فيها هذا في الكلام،.. لا تقول: من زيدٌ يأته يكرمه، ولا إنْ زيد يأتني آتِه، ولا أين زيدٌ أتاني أتيته، ولا منْ زيد أتاه أكرمه"[٢].

وأما في ضرورة الشعر فإنه يجوز الفصل بالأسماء بين هذه الأدوات وبين الأفعال[٣] واستثنوا من الحكم السابق (إن) الشرطية، إنْ لم يجزم بها، بأن كان الفعل الـذي يليها ماضيًا[٤] نحو: إن بابُ أمرٍ التوى عليك فشاور لبيبًا، أو كان مضارعًا منفيًا، نحو: إن زيدٌ لم يأتِني آتِه[٥].

وعلّلوا ذلك بأنها أصل الجزاء[٦]، وأوضح ابن يعيش ذلك بقوله: "فأما (إن) خاصة فلقوتها في بابها، وعدم خروجها عن الشرط إلى غيره توسعوا فيها، فأجازوا فيها الفصل بالاسم"[٧].

فإن قيل: فلِمَ جاز أن يلي (إن) الشرطية الماضي دون المضارع؟.

قيل[٨]: لأنه يضعف طلبها للماضي فيجوز أن يليها، فإن وليها المضارع وجزم بها فإنه يقوى طلبها له، فلا يليها غيره.

وقد ذكر ابن عقيل ما يوهم أن سيبويه يجيز الفصل بالاسم مع كون الشرط مضارعًا غير منفي. قال – بعد أن ذكر متن التسهيل: "يشذ كونه مضارعًا دون لم" : "وما ذكره من

---

(١) الأصول في النحو ٢/٢٣٢.

(٢) المقتضب ٢/٧٥.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/١١٢، والمقتضب ٢/٧٥، والمسائل المشكلة ٢/٧٥٩، والمقتصد ٢/١١٢٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٧١، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٥٥، وشرح التصريح ١/٢٩٨.

(٤) ينظر: المقتضب ٢/٧٤، والنكت ٢/٧٥٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٧١، وشرح التسهيل لابن مالك ٤/٧٤، وأوضح المسالك ٢/١٦١، وشرح التصريح ١/٢٩٨.

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤/٧٤، وشرح التصريح ١/٢٩٨، والدرر اللوامع ٥/٧٥.

(٦) ينظر: المقتضب ٢/٧٤، والأصول في النحو ٢/٢٣٢، والمقتصد ٢/١١٢٣، والنكت ٢/٧٥٧.

(٧) شرح ابن يعيش ٩/٩.

(٨) ينظر: شرح التصريح ١/٢٩٨، وحاشية الصبان ٢/٧٥.

الشذوذ هو المعروف من كلام الناس، إلا أنه في كتاب سيبويه ما يشعر ظاهره بخلافه، قال: وتقول: إنْ زيدًا تره تضرب"[1].

وليس صحيحًا ما ذكره عن سيبويه، فقد نص الأخير على أن ذلك خاص بالشعر، يقول: "واعلم أن قولهم: إنْ زيدٌ يأتك يكن كذا، إنما ارتفع على فعلٍ هذا تفسيره، كما كان ذلك في قولهم: إنْ زيدًا رأيته يكن ذلك؛ لأنه لا تبتدأ بعدها الأسماء، ثم يبنى عليها"[2].

وقال أيضًا: "ويجوز الفرق في الكلام في (إنْ) إذا لم يجزم في اللفظ، نحو قوله[3]:

عاوِدْ هَراةَ وإنْ معمورُها خَرِبا

فإن جزمت ففي الشعر، لأنه يُشبَّه بلم"[4].

ونقل مكي بن أبي طالب عن البصريين ما يوهم عدم جواز دخول (إنْ) الشرطية على الأسماء المنصوبة. قال معلقًا على قوله تعالى: ﴿ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾[5]": وأجاز الكوفيون أن تكون (ما) زائدة و(أن) للشرط، ولا يجوز هذا عند البصريين؛ لأن (إن) التي للشرط لا تدخل على الأسماء، إذ لا يجازى بالأسماء إلا أن تضمر بعد (إنْ) فعلاً، فيجوز نحو قوله: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾[6]، فأضمر (استجارك) بعد "إن" هاهنا،

---

(1) المساعد ٣/١٤٤.

(2) الكتاب ٣/١١٣ – ١١٤.

(3) لم ينسب لقائل معين وعجزه:

وأسعد اليوم مشغوفًا إذا طربا

وهو في: الكتاب ٣/١١٢، والمقتضب ٢/٧٤، والأصول ٢/٢٣٢، والنكت ٢/٧٥٧، وشرح ابن يعيش ٩/١٠، واللسان ٥/٣٦١، وفيه: قاله شاعر من أهل هراة لما افتتحها عبدالله بن خازم سنة ٦٦هـ.

(4) الكتاب ٣/١١٢.

(5) سورة الإنسان آية ٣.

(6) سورة التوبة آية ٦.

لأنه يلزم رفع (شاكر وكفور) بذلك الفعل، وأيضًا فإنه لا دليل على الفعل المضمر في الكلام"[1].

وردّ عليه ابن الشجري[2] بعدم صحة ما ذهب إليه، لأنه المضمر هنا كان، ولأنه يجوز إضمار فعل ناصب لما يلي (إنْ) كما جاز إضمار فعل رافع، قال: "وهذا القول منه ليس بصحيح؛ لأن النحويين يضمرون بعد (إن) الشرطية فعلاً يفسره ما بعده، لأنه من لفظه، فيرتفع الاسم بعد (إن) بكونه فاعلاً لذلك المضمر، كقولك: إن زيدٌ زارني أكرمته، تريد: إن زارني زيدُ، وكذلك: إن زيدٌ حضر حادثته، تريد: إن حضر زيد، وكقوله تعالى: ﴿ وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ ﴾[3]، ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾[4]. هذه الأسماء ترتفع بأفعال مقدرة، وهذه الظاهرة مفسرة لها، وكما يضمرون بعد حرف الشرط أفعالاً ترفع الاسم بأنه فاعل، كذلك يضمرون بعده أفعالاً تنصب الاسم بأنه مفعول، كقولك: إن زيدًا أكرمته نفعك، تريد: إن أكرمت زيدًا. ومنه قول النمر بن تولب[5]:

لا تَجْزِعِي إن مُنْفِسًا أهلكتُه ... وإذا هلكتُ فعندَ ذلكَ فاجْزَعي[6]

أراد: إن أهلكتُ منفسًا.

وإذا عرفت هذا فليس يلزم (شاكرًا) أن يرتفع في قول من قال: (إما) شرطية وقوله: لا دليل على الفعل المضمر في الكلام، يعني في قوله: "إما شاكرًا ، إما كفورا" قول بعيد من

---

(1) مشكل إعراب القرآن ٧٣٢.

(2) ابن الشجري هو الشريف ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة ينتهي نسبه إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه، عالم باللغة وأشعار العرب وأيامها توفي سنة ٥٤٢هـ، له: الأمالي وشرح التصريف الملوكي لابن جني، وشرح الهمع لابن جني وهما مفقودان، ومختارات أشعار العرب. (ينظر: نزهة الألباء ٤٠٤ – ٤٠٦، وإنباه الرواة ٣٥٦/٣ – ٣٥٧، وبغية الوعاة ٣٢/٢، وشذرات الذهب ١٣٢/٤ – ١٣٤).

(3) سورة النساء آية ١٢٨.

(4) سورة التوبة آية ٦.

(5) النمر بن تولب هو النمر بن تولب بن زهير بن أقيش العكلي، شاعر مخضرم، عاش عمرًا طويلاً في الجاهلية، وكان فيها شاعر الرباب، ولم يمدح أحدًا ولا هجا، وكان من ذوي النعمة والوجاهة، جوادًا كريمًا، يشبه شعره شعر حاتم الطائي، أدرك الإسلام وهو كبير، وتوفي سنة ١٤ للهجرة. (ينظر: الأعلام ٢٢/٩).

(6) من شواهد: الكتاب ١٣٤/١، ومعاني القرآن للأخفش ٣٥٤/١، والمقتضب ٧٦/٢، والمسائل المشكلة ٤٦٣، والتبصرة والتذكرة ٣٣٢/١، والأمالي الشجرية ٤٨/١ و١٢٩/٣، وشرح ابن يعيش ٣٨/٢، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٧٦/٢، وتخليص الشواهد ٤٩٩، والمغني ١٦٦/١، وشرح ابن عقيل ٥٢١/١، وشرح شواهد المغني ٤٧٢/١، وشرح الأشموني ٧٥/٢، والخزانة ٣١٤/١.

معرفة الإضمار في مثل هذا الكلام، لأن المضمر هاهنا فعل تشهد بإضماره القلوب، وهو (كان) وذلك أن سيبويه[1] لا يرى إضمار (كان) إلا في مثل هذا المكان، كقولك: أنا أزورك إن قريبًا وإن بعيدًا، تريد: إن كنت قريبًا وإن كنت بعيدًا"[2].

واختلف في الاسم المرفوع بعدها، فذهب البصريون إلى أنه يرتفع بتقدير فعل، وذهب الكوفيون إلى أنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل[3]. ففي الآية الكريمة:﴿ إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ ﴾يرتفع (امرؤ) عند الكوفيين بالضمير الذي يعود إليه من (هلك).

وذهب الأخفش[4] إلى جواز أن يرتفع الاسم بعدها بالابتداء.

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه يرتفع بتقدير فعل فلأمرين[5]:

أحدهما: أنه لا يجوز أن يفصل بين حرف الجزاء وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل.

الثاني: أنه لو افترض جواز ذلك دون أن يكون للفعل المتأخر عمل فيه، لأدى ذلك إلى بقاء الاسم مرفوعًا بلا رافع، وذلك لا يجوز، فدلّ ذلك على أن الاسم يرتفع بتقدير فعل يدل عليه الفعل المظهر الذي بعد الاسم.

وأما الكوفيون فاحتجوا بأمرين أيضًا[6]:

الأول: أن (إنْ) أصل الجزاء، فلقوتها جاز تقديم المرفوع معها.

الثاني: أن ارتفاعه بالعائد يرجع إلى أن المكنّى المرفوع في الفعل هو الاسم الأول، فينبغي أن يكون مرفوعًا به، كما قالوا: جاءني الظريفُ زيدٌ.

ورُدّ عليهم بما يلي[7]:

---

(١) ينظر: الكتاب ٢٥٨/١.

(٢) الأمالي الشجرية ١٢٩/٣، وينظر: المغني ٦٠/١، والبرهان في علوم القرآن ٢٧٣/٤.

(٣) ينظر: الإنصاف ٦١٥/٢ – ٦١٦ المسألة رقم ٨٥، وشرح المفصل ١٠/٩، وشرح الكافية للرضي ٢٥٥/٢.

(٤) ينظر: معاني الحروف للرماني ٧٤، والإنصاف ٦١٦/٢، وشرح الكافية للرضي ٢٥٥/٢، وجواهر الأدب ٢٤٤.

(٥) ينظر: الإنصاف ٦١٦/٢.

(٦) ينظر: الإنصاف ٦١٦/٢.

(٧) ينظر: الإنصاف ٦١٦/٢ – ٦١٧.

أما الحجة الأولى فأمر مُسَلَّم به أن تكون (إنْ) أصل الجزاء، ولكن لا يعني هذا جواز وقوع اسم مرفوع بعدها دون أن يكون معمولاً للفعل الماضي خاصة، كما أشار إليه البصريون.

وأما ما ورد من وقوع الاسم بعد بقية أدوات الشرط غير (إنْ) كقول الشاعر[1]:

فمتى واغلٌ يُنِبْهم يحيُّوه وتُعطَفْ عليه كأسُ الساقي

وقول الآخر[2]:

صعدةٌ نابتةٌ في حائرٍ أينما الريحُ تُميلْها تَمِلْ

وقول الآخر[3]:

فمنْ نحنُ نؤمِنْه يبتْ وهو آمِنٌ ومَنْ لا نُجرْهُ يُمسِ منّا مُفَزَّعا

فهو محمول على الضرورة الشعرية، وهو أمر قد نص عليه النحاة[4].

وأمَّا حجتهم الثانية فهي باطلة، لأن ارتفاع زيد في "جاءني الظريف زيدٌ" إنما كان على البدل من الظريف، وجاز أن يكون بدلاً لتأخر البدل على المبدل منه[5].

---

(١) قائلـه: عـدي بن زيد وهو من شواهد: الكتاب ١١٣/٣، والأصول في النحو ٢٣٢/٢، والمقتصد ١١٢٢/٢، والنكت ٤٥٨/١، والأمالي الشجرية ٨١/١، وشرح المفصل ١٠/٩، وضرائر الشعر ٢٠٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٧٥/٤، والصفوة الصفية ١٩٠/١، وشرح الكافية للرضي ٢٥٥/٢، واللسان ٢٥٩/١٤، وهمع الهوامع ٤/ ٣٢٥، والخزانة ٤٦/٣، والدرر اللوامع ٧٨/٥، والواغل: الداخل على الشرب ولم يُدْعَ. ينبهم: ينزل بينهم.

(٢) قائله: كعب بن جعيل، أو الحسام بن ضرار الكلبي. وهو في: الكتاب ١١٣/٣، والمقتضب ٧٥/٢، والأصول ٢/ ١٣٣، والنكـت ٧٥٨/٢، والأمـالي الشجرية ٨١/١ و١٣٠/٣، والإنصاف ٦١٨/٢، وشرح المفصل ١٠/٩، وضرائر الشعر ٢٠٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٧٥/٤، وشرح الكافية للرضي ٢٥٥/٢، وشرح ابن عقيل ٢/ ٣٦٧، وشفاء العليل ٩٥٥/٣، وهمع الهوامع ٣٢٥/٤، وشرح الأشموني ١٠/٤، والخزانة ٧٤/٣. وفيه: فمتى واغل يزرهم، والدرر اللوامع ٧٩/٥، وفيه: الصعدة: القناة التي تنبت مستوية فلا تحتاج إلى تثقيف أو تعديل. والحائر: المكان المطمئن الذي تحير فيه المياه. وفي البيت يصف الشاعر امرأة فشبه قدها بهذه القناة المستوية.

(٣) قائلـه هشام المُرّيّ. وهو في : الكتاب ١١٤/٣، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٩٨/٢، والمسائل المشكلة ٤٦٢، والمقتصـد ١١٢٢/٢، والنكت ٤٥٨/١، والإنصاف ٦١٩/٢، وضرائر الشعر ٢٠٧، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٥٥، والمغني ٤٠٣/٢، والمساعد ١٤٥/٣، وهمع الهوامع ٣٢٥/٤، والخزانة ٣٨/٩، والدرر اللوامع ٧٧/٥.

(٤) يـنظر : الأصول ٢٣٢/٢، والمسائل المشكلة ٧٥٩/٢، وشرح ابن يعيش ٩/٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٧١، وضرائر الشعر ٢٠٧، وأوضح المسالك ١٦٢/٢، وهمع الهوامع ٣٢٤/٤، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ١٩٩.

(٥) ينظر: الإنصاف ٦٢٠/٢ – ٦٢١.

وأما ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش من أنه يرتفع بالابتداء، فباطل من وجهين:

الأول[1]: أن حرف الشرط يقتضي الفعل ويختص به دون غيره، ولهذا كان عاملاً فيه.

الثاني[2]: أنه لو كان مبتدأ لم يجزم الفعل بعده، ولوجب أن يكون هذا الفعل مرفوعًا؛ لأنه قد فصل بينه وبين ما عمل فيه بالاسم، وهذا لا يجوز، لأن الجازم مع المجزوم في قوة التلازم بينهما كالجار والمجرور.

أما أبو حيّان فقد أضمر فعلاً عاملاً في الاسم الفاصل بين (إنْ) والفعل تمشيًا مع رأي البصريين في ذلك. جاء ذلك عند تعليقه على قوله تعالى: "وإنْ أمْرؤٌ هَلَكَ". قال – رحمه الله –: "وارتفع أمرؤ على أنه فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده"[3].

وهذا يدلّ على أنه يجيز الفصل بين إنْ والفعل إذا كان ذلك الفعل ماضيًا، ويؤيد ذلك ما قاله في كتابه (تقريب المقرب)[4]. قال: "ويجب تقديم الفعل على الاسم إن وقعا بعد أداة الشرط أو استفهام فتخرج عن الاشتغال، وعكسه ضرورة إلا الهمزة وإن، فالاختيار تقديم الفعل بشرط مضيّه في إنْ".

---

(1) ينظر: علل النحو للوراق /٣١٤، والإنصاف ٢/٦٢٠.

(2) ينظر: علل النحو /٣١٤، والمقتصد ٢/١١٢٢.

(3) البحر المحيط ٣/٤٠٦.

(4) ص ٥١.

المسألة الخامسة: الفصل بين أنْ المخففة من الثقيلة وبين خبرها إذا كان جملة فعلية فعلها متصرف لا يقصد به الدعاء:

من الجدير بالذكر أن نقرر قبل الخوض في تفاصيل المسألة ثلاثة أمور هامة هي:

أولاً: تكون (أنْ) مخففة من الثقيلة إذا سبقت بأفعال اليقين كالعلم[1] أو ما يؤدي معناه كالتبيين، واليقين، والنظر الفكري، أو بعد فعل الظن بتأويل أن يكون ظنًا غالبًا متآخيًا للعلم[2].

وأمَّا ما يلي العلم مما يخرج مخرج الإشارة فليست (أنْ) فيه مخففة قال سيبويه: "وتقول: ما علمت إلا أن تقومَ، وما أعلم إلا أن تأتيَه إذا لم ترد أن تخبر أنك قد علمت شيئًا كائنًا ألبته، ولكنك تكلمت به على وجه الإشارة كما تقول: أرى من الرأي أن تقومَ، فأنت لا تخبر أن قيامًا قد ثبت كائنًا أو يكون فيما تستقبل ألبته، فكأنه قال: لو قمتم، فلو أراد غير هذا المعنى لقال: ما علمت إلا أن ستقومون"[3].

وقد بسط ابن الشجري عبارة سيبويه بقوله: "وتقول فيما ليس بثابت عندك: أزعمُ أن تخرجَ يا فتى، ولا يجوز: علمتُ أن تخرجوا. فأما إجازة سيبويه: ما علمت إلاَّ أنْ تقومَ فأتى بعد العلم بالناصبة للفعل فلأنه كلام خرج مخرج الإشارة فجرى مجرى فعلها إذا قلت: أشير عليك أن تقوم، ولو أراد العلم القاطع جعلها المخففة، وأتى بالعوض فقال: ما علمتُ إلاَّ أن ستقومُ"[4].

وقد أنكر أبو العباس المبرد ما أجازه سيبويه من إيقاع (أن) المخففة بعد الخوف، فقال: "وزعم سيبويه[5] أنه يجوز: خِفتُ أن لا تقومُ يا فتى، إذا خاف شيئًا كالمستقر عنده، وهذا بعيد"[6].

---

(1) ينظر: الكتاب ٣/١٦٥ – ١٦٦، والمقتضب ٢/٣٠، والإيضاح للفارسي /١٢٩، ومعاني الحروف الرماني ٧٢، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل ٢٥٨، والمقتصد في شرح الإيضاح ١/٤٨٦، والمغني ١/٣٠، وشرح التصريح ١/ ٢٣٣، وشرح الأشموني ٣/٢٨٢.

(2) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢/٢٣٢ – ٢٣٣.

(3) الكتاب ٣/١٦٨.

(4) أمالي ابن الشجري ١/٣٨٦.

(5) ينظر: الكتاب ٣/١٦٧.

(6) المقتضب ٣/٨.

ورُدَّ على إنكار المبرد هذا بوقوع ذلك في الشعر، وبوقوع (أنَّ) المثقلة في القرآن والشعر، وإذا جاز ذلك فيها فمن باب أولى أن يجوز في (أنْ) لأنها أخف. قال ابن الشجري: "وأقول: إن استبعاد أبي العباس لما أجازه سيبويه، من إيقاع المخففة بعد الخوف على المعنى الذي عناه سيبويه، استبعاد غير واقع موقعه؛ لأن الشعر القديم قد ورد بما أنكره أبو العباس، وذلك قول أبي محجن الثقفي[1]:

إذا مِتُّ فأدْفِنِّي إلى أَصل كَرْمةٍ تُرَوِّي عِظامي بعْدَ موتي عُرُوقُها

ولا تدْفنيِّ بالفـــــلاةِ فإنَّني أخافُ إذا ما مِتُّ أنْ لا أذوقُها[2]

وقد جاءت الثقـــيلة بعد الخوف في الشعر وفي القرآن، ومجيء الثقيلة أشدُّ، فالشعر قوله[3]:

وما خِفتُ يا سلاَّمُ أَنَّك قاطِعي

والقرآن قوله تعالى[4]: ﴿ وَلاَ تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم ﴾[5]".

ثانيًا: تكون (أن) مصدرية إذا لم تقع بعد أفعال التحقيق[6] كوقوعها بعد أفعال الرجاء والطمع[7] نحو: أريد أن أزورَك، أرجو أن تُوفَّقَ.

---

(١) أبو محجن الثقفي: عمرو بن حبيب بن عمر بن عمير الثقفي، اشتهر بشرب الخمر، حبسه سعد بالقادسية والناس يقتـــتلون، فقـــال لزوجة سعد: أطلقيني فلك الله لئن فتح الله على المسلمين وسلمت لأرجعن إلى قيدي، فأطلقته فـــأعمل ضربًا في العدو فقال سعد لولا أن أبا محجن محبوس لقلت الفارس، قال سعد لما علم بأمره: لاضربتك في الخمر أبدا فقال هو: وأنا والله لا أشربها أبدًا. (طبقات فحول الشعراء ١/٢٥٩ – ٢٦٨ – ٢٦٩).

(٢) مـــن شواهد: معاني القرآن للفراء ١/١٤٦، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٣٣، والمغني ١/٣٠، وشرح شواهده ١/ ١٠١، وشرح الأشموني ٣/٢٨٣، والخزانة ٨/٣٩٨.

(٣) صدره: أتاني كلامٌ عن نصيب يقوله

وهو من شواهد: معاني القرآن للفراء ١/١٤٦، وفيه: أنك عائبي. ونوادر أبي زيد ص٤٦ وفيه ما في المعاني، ونسبة إلى أبي الغول الطهويّ.

(٤) سورة الأنعام الآية ٨١.

(٥) أمالي ابن الشجري ١/٣٨٧، وانظر الخزانة ٨/٣٩٨ – ٣٩٩.

(٦) ينظر: معاني الحروف ٧١، ورصف المباني ١١١ – ١١٢.

(٧) ينظر: شرح المفصل ٨/٧٧، وجواهر الأدب ٢٣١ - ٢٣٤.

ثالثاً: إذا سبقت (أنْ) بما يدل على الظن جاز فيها أن تكون المخففة، وأن تكون المصدرية[1] كقوله تعالى: ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ ﴾[2] فقد قُرئ (تكون) رفعًا ونصبًا[3] فعلى قراءة الرفع تكون (أن) مخففة، أما على قراءة النصب فتكون مصدرية ناصبة للمضارع.

قالوا في تفسير هذين الوجهين[4]: هذه الأفعال تحتمل اليقين والشك، فإن غلب جانب اليقين كانت (أن) مخففة من الثقيلة ورفع ما بعدها، واسمها ضمير الشأن، فهي في الأصل المشددة التي تفيد التوكيد، والتوكيد لا يجوز إلا مع اليقين، فهو نظيره وعديله.

أما إذا غلب الجانب الآخر وهو الشك فإن (أن) تكون الناصبة للفعل بعدها، لأن الشك لا يليق به إلا الخفيفة التي لا تدل على التأكيد.

وبعد، فـ (أنْ) المخففة هذه يكون اسمها ضمير الشأن، وأما خبرها فيكون جملة اسمية أو فعلية، فإن كان جملة اسمية لم يحتج لفاصل[5] وعلة ذلك أنه جيء بعدها باسم وخبر، كما جيء بهما بعد المثقلة العاملة[6]، فإذا قصد بها النفي فصل بينهما بحرف النفي كقوله تعالى: ﴿ وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ فَهَلۡ أَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴾[7].

فإن كان الخبر جملة فعلية احتيج لفاصل، وشرط النحاة لهذا الفصل أن يكون الفعل متصرفًا لا يقصد به الدعاء[8]، فأما الجامد فلا يفصل معه؛ لتمكنه في شبه الحرف، فلم يعتدوا به[9]، وأما الدعاء فلأنه شبيه في الجامد في عدم التصرف[10].

---

(١) ينظر : الكتاب ١٦٦/٣ ، والمقتضب ٣١/٢ ، والإيضاح ١٢٩ ، ومعاني الحروف للرماني ٧٢ – ٧٣، والمقتصد ٤٨٧/١، وشرح الأشموني ٨٧/٣.

(٢) سورة المائدة آية ٧١.

(٣) الرفع قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي، وقرأه الباقون بالنصب، ينظر إعراب القراءات السبع وعللها ١٤٨/١، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها ٤١٦/١.

(٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ٢١٤، والمقتصد في شرح الإيضاح ٤٨٦/١ – ٤٨٧، والدر المصون ٣٦٩/٤.

(٥) ينظر : المقرب ١١١/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٥٣٩/١، وشرح ابن عقيل ٣٨٥/١، وشرح التصريح ١/ ٢٣٢.

(٦) ينظر: الكتاب ١٦٨/١، وشرح التصريح ٢٣٢/١.

(٧) ينظر: شرح ابن عقيل ٣٨٦/١، والآية ١٤ من سورة هود.

(٨) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢٣٣/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٤٢/٢، ورصف المباني /١١٤، والتذييل والتكميل ١٦٣/٥، والجنى الداني ٢١٨ – ٢١٩، وشرح التصريح ٢٣٢/١، والهمع ١٨٦/٢.

(٩) ينظر: المقتصد ٤٨٥/١.

(١٠) ينظر: شرح التصريح ٢٣٢/١.

والفواصل التي يفصل بها بين (أن) المخففة وبين الجملة الفعلية التي فعلها متصرف لا يقصد به الدعاء هي[1]:

١- (قد)، نحو قوله تعالى: ﴿ وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾[2] وقول زهير[3].

دارٌ لِسَلْمى إذْ هُمُ لكِ جيرَةٌ وإخالُ أنْ قَدْ أخْلَفَتْني مَوعِدي

٢- حرف تنفيس نحو قوله تعالى: ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾[4]، وقول الشاعر[5]:

واعلمْ فعلمُ المرءِ ينفعُه أن سوف يأتي كلُّ ما قُدِرا

٣- حرف نفي، وهو إما "لا" كقوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾[6] أو "لن" كقوله تعالى: ﴿ أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ ﴾[7]، أو "لم" كقوله تعالى: ﴿ أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُ أَحَدٌ ﴾[8].

وقد أطلق ابن مالك الفصل بحرف النفي فلم يقيده بحرف معين[9] وأضاف ابن أبي الربيع[10] والرضي[11] "ما" إلى حروف النفي الفواصل ومثّلا لها بـ "علمت أن ما قام، وما يقوم.

---

(١) تنظر الفواصل في الأصول: ٢٤، وعلل النحو للوراق ٤٤٩، والبيان في شرح اللمع ١٦٦، وأمالي ابن الشجري ٣/١٥٦، والمقرب ١/١١١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٤٢، وشرح الألفية لابن الناظم ١٨١ – ١٨٢، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٣٢، ورصف المباني ١١٤، والتذييل ٥/١٦٣ – ١٦٤، والجنى الداني ٢١٨، والهمع ٢/١٨٦ – ١٨٧، وشرح الأشموني ١/٢٩٢.

(٢) سورة المائدة آية ١١٣.

(٣) ديوانه ٢٦٩، والتذييل والتكميل ٥/١٦٣.

(٤) سورة المزمل آية ٢٠.

(٥) من شواهد: شرح الشذور ٢٦٦، وشرح ابن عقيل ١/٣٨٧، وشرح الأشموني ١/٢٩٢، وفي شرح شواهد العيني. "أنشده أبو علي و لم يعزه لأحد".

(٦) سورة طه آية ٨٩.

(٧) سورة القيامة آية ٣.

(٨) سورة البلد آية ٧.

(٩) ينظر: شرح التسهيل ٢/٣٩.

(١٠) ينظر: الملخص في ضبط قوانين العربية ١/٢٣٩.

(١١) ينظر: شرح الكافية ٢/٢٣٣.

قال أبو حيان: "ولا يحفظ ذلك في (ما) ولا في (إنْ) ولا في (لمّا) فينبغي ألاّ يُقدَم على جواز ذلك حتى يسمع"[1].

٤- "لو" كقوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ أَهْلِهَآ أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ ﴾[2]. وقوله تعالى: ﴿ تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ﴾[3].

وابن مالك[4] وتبعه شُراح ألفيته[5] على أن أكثر النحويين لم يذكروا الفصل بين (أن) المخففة وبين الفعل بـ (لو)، ونعت السمين الحلبي الفصل بها بالغرابة[6]. ولا يغض ذلك من كونها إحدى الفواصل، لأنَّ الفصل بها – وإن أهمله كثير من النحاة – مستعمل في لسان العرب[7].

وأمَّا ما تكون معه هذه الفواصل من الأفعال فقد لخصه الشيخ الأزهري بقوله: "والحاصل أنَّ الفعل إما مثبت وإما منفي، وكل منهما إما ماضٍ وإما مضارع، فالمثبت إن كان ماضيًا ففاصله "قد"، وإن كان مضارعًا ففاصله أحد حرفي التنفيس، والمنفي إن كان ماضيًا ففاصله "لا" فقط، وإن كان مضارعًا ففاصله "لا" أو "لن" أو "لم"، وأما "لو" فإنها في الامتناع شبيهة بالنافي فتدخل على الماضي والمضارع"[8].

وقد دعاهم إلى الفصل بين (أنْ) المخففة من الثقيلة وبين خبرها إذا كان جملة فعلية فعلها متصرف لا يقصد به الدعاء أمران:

أولهما: أن يكون ذلك الفصل عوضًا مما فقدته بعد تخفيفها: قال سيبويه مشيرًا إلى ذلك: "واعلم أنه ضعيف في الكلام أن تقول: قد علمتُ أنْ تفعلُ ذاك، ولا: وقدْ علمتُ أن فَعَلَ ذاك، حتى تقول: سيفعل أو قد فعل، أو تنفي فتُدخِلَ لا، وذلك لأنهم جعلوا ذلك

---

(١) التذييل والتكميل ١٦٤/٥، وينظر: شرح الشذور ٢٦٥، والهمع ١٨٦/٢.

(٢) سورة الأعراف الآية ١٠٠.

(٣) سورة سبأ الآية ١٤.

(٤) ينظر الألفية /٣٢.

(٥) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ١٨٢، وتوضح المقاصد والمسالك ٥٤١/١، وأوضح المسالك ٣٧٤/١، وشرح ابن عقيل ٣٨٨/١، وشرح المكودي ٧١، وشرح الأشموني ٢٩٢/١.

(٦) ينظر: الدر المصون ٣٦٧/٤.

(٧) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٥٤١/١، وشرح الأشموني ٢٩٢/١.

(٨) شرح التصريح ٢٣٣/١.

عوضًا مما حذفوا من (أنَّه)، فكرهوا أن يَدَعوا السين أو قد إذْ قدرُوا على أن تكون عوضًا، ولا تنقض ما يريدون لو لم يُدخِلُوا قد ولا السين"[1].

وإلى هذا أشار أيضًا: المبرد[2]، والوراق[3]، والهروي[4]، وابن السيد البطليوسي[5]، وابن الحاجب[6]، والرضي[7]، والأزهري[8].

ولأنها في الأصل موضوعة للأسماء، فقد أضاف الجرجاني إلى العلة السابقة علة أخرى، وهي أن التعويض قد جيء به بسبب وقوع الفعل بعدها، فخرجت بهذا عن أصلها. قال: "وعوضوا في نحو: علمت أنْ قد خرجَ زيدٌ، وذلك أن (أنْ) لحقها في ذلك الموضع (يقصد أن هالك كلٌّ.. وسيأتي بيانه) ضرب واحد من التغيير وهو الحذف، ولحقها هنا ضربان: أحدهما: الحذف، والآخر: وقوع الفعل بعدها، وذاك أن هذا الباب موضوع للأسماء في الأصل، من حيث إنه مشبه بالفعل، وإذا عدل به عن الأصل من وجهين، كان التغيير أقوى فيحتاج إلى التعويض"[9].

ثانيهما: خوف الالتباس بأن المصدرية التي تنصب المضارع[10]، إذا كان الفصل بغير "لا".

واختلفت مواقف النحويين من هذا الفصل، فيرى سيبويه أن الحذف ضعيف قال: "واعلم أنَّه ضعيفٌ في الكلام أنْ تقول: قد علمتُ أنْ تفعلُ ذاك، ولا: قد علمتُ أنْ فعلَ ذاك، حتى تقول: سيفعلُ أو قد فعلَ أو تنفي فتُدخِلَ لا.."[11].

---

(1) الكتاب ١٦٧/٣.

(2) ينظر: المقتضب ٣١/٢.

(3) ينظر: علل النحو ٤٤٨.

(4) ينظر: الأزهية في علم الحروف ٦٥.

(5) ينظر: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ٢٥٨.

(6) ينظر: شرح الوافية نظم الكافية ٣٤٤.

(7) ينظر: شرح الكافية ٢٣٣/٢.

(8) ينظر: شرح التصريح ٢٣٣/١.

(9) المقتصد ٤٨٤/١.

(10) ينظر: شرح التصريح ٢٣٣/١، وحاشية الصبان ٢٩٢/١.

(11) الكتاب ١٦٧/٣.

وذهب بعضهم إلى أنَّه لا يَرِدُ بغير فصل إلا في ضرورة الشعر، ومن هؤلاء: ابن جني[١]، وابن يعيش[٢]، وابن عصفور[٣]، والمالقي[٤].

وذهب: الهروي[٥]، والجزولي[٦]، والشلوبين[٧]، وابن مالك[٨]، والأبذي[٩]، وابن عقيل[١٠]، والمكودي[١١]، والأشموني[١٢]، والصبان[١٣]، إلى أنَّ الأحسن الفصل، في إشارة إلى جواز النقيض.

ويترتب على هذا الفصل من حيث الحكم النحوي ما يلي:

أولاً: إذا كان الفصل بـ (لا) جاز أن تكون (أن) مخففة فيرفع الفعل بعدها، أو تكون المصدرية فينصب الفعل بعدها. قال المبرد: "واعلم أن (لا) إذا دخلت على (أنْ) جاز أن تريد بـ (أن) الثقيلة، وأن تريد الخفيفة، فإن أردت الثقيلة رفعت ما بعدها؛ لأنه لا يحذف منها التثقيل إلا مع الإضمار"[١٤].

وهذا الحكم يذكرنا بما لو كانت (أن) المخففة مسبوقة بما يدل على الظن دونما فصل، وقد ذُكر ذلك سابقًا[١٥].

---

(١) ينظر: سر الصناعة ٥٤٩/٢.

(٢) ينظر: شرح المفصل ٩/٧.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٤٣٧/١.

(٤) ينظر: رصف المباني ١١٣.

(٥) ينظر: الأزهية في علم الحروف ٦٥.

(٦) ينظر: المقدمة الجزولية ١١٥.

(٧) ينظر: شرح المقدمة الجزولية ٧٩٢/٢.

(٨) ينظر: الألفية ص٣٢.

(٩) ينظر: شرح الجزولية ١٠٣٢.

(١٠) ينظر: شرح ابن عقيل ٣٨٦.

(١١) ينظر: شرح المكودي ٧١.

والمكودي هو أبو زيد عبدالرحمن بن علي بن صالح المكودي الفاسي المالكي، كان نحويًا لغويًا عالمًا، مات سنة ٨٠١هـ وقيل ٨٠٧هـ وقيل ٩٠١هـ، ومن مصنفاته: شرحان على الألفية، والمقصورة في مدح الرسول صلى الله عليه وسلم.

(ينظر: الضوء اللامع للسخاوي ٩٧/٤، وشذرات الذهب ٤/٨).

(١٢) ينظر: شرح الأشموني ٢٩١/١.

(١٣) ينظر: حاشية الصبان ٢٩١/١.

(١٤) المقتضب ٣١/٢، وانظر معاني القرآن للفراء ١٣٥/١، وعلل النحو ٤٤٩، والأزهية في علم الحروف ٦٦، وشرح الكافية للرضي ٢٣٤/٢.

(١٥) انظر ص ٣٤ من هذا البحث.

ثانيًا: إذا كان الفصل بغير (لا) كالسين وسوف وقد، تعين الرفع[1] نحو: علمتُ أن سيقومُ، وأن سيقومون. وأضاف الرضي[2]: أو كان الفصل بـــ (لا) بشرط ألا يليها الفعل نحو: ظننت أن لا مال له.

واختلفوا في تخريج المرفوع بعد (أن) المخففة من غير فصل، كقراءة ابن مجاهد[3] "لمن أرادَ أنْ يُتمُّ الرَّضاعة"[4]. وقول الشاعر[5]:

أنْ تقرآنِ على أسماءَ ويحكُما منِّي السلاَم وأنْ لا تُعْلِما أحَدا

وقول آخر[6]:

إنَّي زعيمٌ يا نُويقَـــــ ـــةُ إنْ أَمِنْتِ مِن الرَّزاحِ
أنْ تهبطـــينَ بِلادَ قو مٍ يَرْتَعُـــونَ مِـــن الطِّلاحِ

فذهب أبو علي الفارسي، وابن جني[7]،وتبعهما أبو البركات الأنباري[8]،إلى أن (أنْ) هاهنا مخففة من الثقيلة، وليست أن المصدرية الناصبة للفعل. قال ابن جني مُعبِّرًا عن رأي

---

(1) ينظر: المقتضب ٣٢/٢ والأزهية ٦٦.

(2) شرح الكافية ٢٣٤/٢.

(3) هكذا نسبها النحويون، وقيل: لابن محيصن (ينظر: البحر ٢١٣/٢، والمغني ٣٠/١).
وابن مجاهد هو أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التيمي البغدادي، كان واحد عصره غير مدافع، توفي سنة ٣٢٤هـــ، وله كتاب القراءات الكبير، والقراءات الصغير، وكتاب الياءات، وكتاب الهاءات وغيرها. (ينظر: الفهرست ٤٧، ومعجم الأدباء ٦٥/٥ – ٧٣، ووفيات الأعيان ٣٠١/٤).

(4) سورة البقرة آية ٢٣٣.

(5) قائله مجهول وهو من شواهد: سر صناعة الإعراب ٥٤٩/٢، وشرح المفصل ١٤٣/٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٧/١، وشرح الكافية للرضي ٢٣٤/٢، ورصف المباني ١١٣، وجواهر الأدب ٢٣٢، والبحر المحيط ٢١٣/٢، والجـــنى الداني ٢٢٠، والدر المصون ٤٦٣/٢، و٣٦٦/٤، والمغني ٣٠/١، وشرح كافية ابن الحاجب لابن جماعة ١٧٧، وشرح الأشموني ٢٨٧/٣، والخزانة ٤٢٠/٨.

(6) قائله مجهول. وهو من شواهد: معاني القرآن للفراء ١٦٣/١، والأزهية في علم الحروف ١٥، وأمالي ابن الشجري ١٥٦/٣، وشـــرح المفصل ٩/٧، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٧٣، وشرح الألفية لابن الناظم ١٨٢، ورصف المـــباني ١١٣، والبحر المحيط ٢١٣/٢، والتذييل ١٦٥/٥ – ١٦٦، والدر المصون ٤٦٣/٢، و٣٦٦/٤، وتخليص الشواهد ٣٨٣، وشفاء العليل ٣٧٢/١، وشرح الأشموني ٢٩٢/١.

(7) ينظر: سر صناعة الإعراب ٤٤٨/٢ – ٤٤٩، وضرائر الشعر ١٦٥.

(8) ينظر: خزانة الأدب ٤٢٢/٨.

أستاذه أبي علي: "سألت عنه (يعني البيت) أبا علي – رحمه الله – فقال: هي مُخفَّفة من الثقيلة، كأنَّه قال: أنَّكما تقرآن، إلاَّ أنَّه خَفَّفَ من غير تعويض"[١].

وقال عن نفسه – بعد أن أنشد: أن تهبطين –: "فأما على قولنا نحن فإنه أراد (أنَّ) الثقيلة، وخففها ضرورة"[٢].

وذهب ثعلب[٣] والزمخشري[٤]، وابن يعيش[٥]، والأشموني[٦]، والبغدادي[٧]، إلى أن (أنْ) هنا هي المصدرية، وأهملت حملاً على (ما) أختها.

ونسب ابن جني هذا الرأي إلى البغداديين، ثم علَّق عليه بقوله: "وفي هذا بُعدٌ، وذلك أنّ (أنْ) لا تقع إذا وصلت حالاً أبدًا، إنما هي للمضي أو الاستقبال، نحو سرني أن قام زيد، ويسرني أن يقومَ غدًا، ولا تقول: يسرني أن يقومَ هو في حال قيام، و"ما" إذا وُصلت بالفعل فكانت مصدرًا فهي للحال أبدًا، نحو قولك: ما تقوم حسنٌ أي: قيامُك الذي أنت عليه حسنٌ، فيبعد تشبيه واحـــدة منهما بالأخرى؛ لأن كل واحدة منهما لا تقع موقع صاحبها"[٨].

كما نسب ابن هشام رأي ابن جني السابق إلى الكوفيين. قال: "وزعم الكوفيون أن (أنْ) هذه هي المخففة من الثقيلة شذّ اتصالها بالفعل"[٩].

وليس ما ذهب إليه صحيحًا، فالكوفيون يرون أن (أنْ) الخفيفة تعمل في المضارع مع الحذف من غير بدل[١٠].

أما في البحر المحيط فيظهر الأثر الإعرابي لهذا الفصل في النقاط الآتية:

---

(١) الخصائص ١/٣٩٠.

(٢) سر صناعة الإعراب ٢/٤٤٨.

(٣) ينظر: مجالس ثعلب ١/٣٢٢.

(٤) ينظر: المفصل ٣١٤.

(٥) ينظر: شرح المفصل ٨/١٤٣.

(٦) ينظر: شرح الأشموني ٣/٢٨٦.

(٧) ينظر: الخزانة ٨/٤٢٣.

(٨) سر صناعة الإعراب ٢/٤٩٥.

(٩) المغني ١/٣٠، وينظر الخزانة ٨/٤٢٤.

(١٠) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٥٥٩ المسألة رقم ٧٧.

١- ذكر أبو حيان – رحمه الله – الوجهين عند الفصل بـ (لا)، عند قوله تعالى: ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ ﴾[١]. قال: "وقرا الحرميان، وعاصم[٢]، وابن عامر[٣]، بنصب (تكون) بأن الناصبة للمضارع، وهو على الأصل؛ إذ (حسب) من الأفعال التي في أصل الوضع لغير اليقين، وقرأ النحويان، وحمزة[٤] برفع النون و(أن) هي المخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، والجملة منفية في موضع الخبر، نزّل الحسبان في صدورهم منزلة العلم"[٥].

وعند قوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾، ذكر[٦] أن الرفع قراءة الجمهور على اعتبار أن (أنْ) مخففة من الثقيلة لمجيئها بعد العلم، وأما النصب فعلى قراءة أبي حيوة[٧] على اعتبار أن (أنْ) هنا مصدرية ناصبة للمضارع، فتكون الرؤية من الإبصار.

٢- ذكر – رحمه الله – وجهًا واحدًا مع الفواصل الأخرى، كـ (لو) في قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ أَهْلِهَآ أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ ﴾[٨]. حيث قال: "و(أن) هي المخففة من الثقيلة، لأن

---

(١) سورة المائدة آية ٧١.

(٢) عاصم هو أبو بكر بن أبي النجود الأسدي بالولاء، أحد القراء السبعة، واسم أبيه بهدلة معدود في التابعين قرأ عليه خلق كثير، توفي بالكوفة سنة ١٢٧هـ. (ينظر: وفيات الأعيان ٣/٩، ومعرفة القراء الكبار ٨٨/١، وتهذيب التهذيب ٣٨/٥).

(٣) ابن عامر هو أبو عمران عبدالله بن عامر بن يزيد اليحصبي، أحد القراء السبعة، ويكنى أبا عمر، أخذ القرآن من عثمان بن عفان، في الطبقة الأولى من التابعين، من أهل دمشق ولي قضاءها في خلافة الوليد بن عبدالملك، توفي سنة ١١٨هـ، (ينظر: الفهرست ٤٣، ومعرفة القراء الكبار ٨٢/١ – ٨٦، وغاية النهاية ٤٢٣/١، وتهذيب التهذيب ٢٧٤/٥).

(٤) هو حمزة بن حبيب الزيات، أحد السبعة، يكنى أبا عمارة، مولى لآل عكرمة بن ربيعة التيمي، في الطبقة الرابعة من الكوفيين، توفي بحلوان سنة ١٥٦هـ. (ينظر: الفهرست ٤٤، وفيات الأعيان ٢١٦/٢، ومعرفة القراء الكبار ١/ ١١١، وتهذيب التهذيب ٢٧/٣).

(٥) البحر المحيط ٥٣٣/٣ – ٥٣٤.

(٦) ينظر: البحر المحيط ٢٦٩/٦.

(٧) أبو حَيْوَة هو شُريح بن يزيد الحضرميّ، مقريء الشام، توفي سنة ٢٠٣هـ. (ينظر: غاية النهاية ٣٢٥/١، مكتبة الخانجي بمصر).

(٨) سورة الأعراف آية ١٠٠.

الهداية فيها معنى العلم، واسمها ضمير الشأن محذوف، والخبر الجملة المصدرة بـــ (لو)"[1].

٣- ضَعَّف – رحمه الله – الرفع من غير فصل، وجعل ذلك خاصًا بالشعر، ثم حمل على قراءة مجاهد. قال: "وقرئ (أن يتمُّ) برفع الميم، ونسبها النحويون إلى مجاهد، وقد جاز رفع الفعل بعد (أنْ) في كلام العرب في الشعر، أنشد الفراء رحمه الله تعالى:

أنْ تَهبِطِينَ بـــــلادَ قـــــو ... مٍ يَرْتعُـــــــونَ مِنَ الطِّلاحِ

وقال آخر:

أنْ تقرآنِ على أسماءَ ويحَكُما ... مِنِّي السَّلاَم وأَنْ لمْ تُبْلِغا أحَدَا

وهذا عند البصريين هي الناصبة للفعل المضارع، وتُرك إعمالها حملاً على (ما) أُختها في كون كل منهما مصدرية، وأما الكوفيون فهي – عندهم – المخففة من الثقيلة، وشذَّ وقوعها موقع الناصبة.....

والذي يظهر أن إثبات النون في المضارع المذكور مع (أنْ) مخصوص بضرورة الشعر، ولا يحفظ (أنْ) غير ناصبة إلا في الشعر. والقراءة المنسوبة إلى مجاهد وما سبيله هذا لا تبنى عليه قاعدة"[2].

---

[1] البحر المحيط ٤/٣٥٠.

[2] البحر المحيط ٢/٢١٣.

المسألة السادسة: الفصل بـــ (لا) بين (أنْ) التي تلي ما فيه معنى القول وبين الفعل المتصرف:

إذا فَصَلَتْ (لا) بين (أنْ) التي تلي ما فيه معنى القول وبين الفعل المتصرف جاز في الفعل ثلاثة أوجه، وهي الجزم والرفع والنصب. وفي هذا يقول سيبويه: "وتقول كتبتُ إليه أنْ لا تقل ذاك، وكتبتُ إليه أنْ لا يقولَ ذاك، وكتبتُ إليه أنْ لا تقولُ ذاك.

فأمَّا الجزم فعلى الأمر، وأما النصب فعلى قولك: لئلا يقولَ ذاك، وأمَّا الرفع فعلى قولك: لأنَّك لا تقول ذاك، أو بأنَّك لا تقول ذاك، تخبره بأنَّ ذا قد وقع من أمره"[1].

وأوضح من ذلك ما نصَّ عليه الرضي من مجيء (أن) – والحالة هذه – على ثلاثة أنواع هي: المخففة والمفسِّرة والمصدرية، وما يتبع ذلك من اختلاف في نوع (لا) ينعكس على إعراب الفعل. وفي هذا يقول: "وإذا وليتْ ما فيه معنى القول، ووليها فعلٌ متصرف مصدَّر بـــ (لا) جاز كونها مخفَّفة ومفسِّرة ومصدرية، نحو قولك: أمرته أن لا يفعل، وأوحى إليك أن لا تفعل. فإن كانت مخفَّفة فلا للنفي، ولا يجوز أن تكون للنهي؛ لأن المخفَّفة كالمثقلة لا تدخل على الطلبية فيرتفع الفعل. وإن كانت مفسِّرة جاز كون (لا) للنفي أو للنهي فيرتفع الفعل أو ينجزم. وإن كانت مصدريَّة انتصب الفعل أي:أمرتُه بأن لا يفعل"[2].

ولم يذكر الرضي نوع (لا) حالة كون (أن) مصدرية، بيد أن النحويين قد نصُّوا على أنها نافية. قال ابن هشام – بعد أن ذكر ما يرادف كلام الرضي السابق-: "ونصبه على تقدير (لا) نافية و(أن) مصدرية"[3].

ويمكن جَدْولَة ما ورد من أحكام في النصوص السابقة على النحو التالي:

نوع أنْ	نوع لا	حكم الفعل
١- مخفَّفة	نافية	مرفوع
٢- مفسِّرة	أ- نافية ب- ناهية	أ- مرفوع ب- مجزوم
٣- مصدرية	نافية	منصوب

---

(١) الكتاب ١٦٦/٣.

(٢) شرح الكافية ٢٣٤/٢.

(٣) المغني ٣٣/١ وينظر: الجنى الداني /٢٢١ وحاشية الصبان ٢٨٦/٣.

فإنْ فُقدت (لا) في هذه المسألة لم يجز في الفعل إلاَّ وجهان، وقد ذكرهما ابن هشام والصبان بقولهما: "فإنْ فقدت (لا) امتنع الجزم، وجاز الرفع والنَّصب"[1].

ويظهر الأثر الإعرابي لهذه المسألة في البحر المحيط فيما يلي:

١- ذكر أبو حيان – رحمه الله – الثلاثة الأوجه السابقة عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿ الٓرۚ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ۝١ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾[2] حيث قال: "و(أن لا تعبدوا) يحتمل أن تكون (أن) حرف تفسير؛ لأنَّ في تفصيل الآيات معنى القول، وهذا أظهر؛ لأنَّه لا يحتاج إلى إضمار، وقيل: التقدير: لأنْ لا تعبدوا، أو بأنْ لا تعبدوا فيكون مفعولاً من أجله، ووصلت (أنْ) بالنهي، وقيل: إنْ نَصَبتَ (لا تعبدوا)، فالفعل خبرٌ منفي، وقيل: (إنْ) هي المخفَّفة من الثقيلة، وجملة النهي في موضع الخبر، وفي هذه الأقوال العامل (فُصِّلت)"[3].

ثم استطرد – رحمه الله – مُشَنِّعًا على مَنْ يرى بدلية (أن لا تعبدوا)، حيث قال: "وأمَّا من أعربه أنَّه بدل من لفظ (آيات)، أو من موضعها، أو التقدير: من النظر ألاَّ تعبدوا الله، أو في الكتاب ألاَّ تعبدوا، أو هي ألاَّ تعبدوا، أو ضمن (أن لا تعبدوا)، أو تفصله (أن لا تعبدوا)، فهو بمعزل عن علم الإعراب"[4].

كما ذكر – رحمه الله – الأوجه الثلاثة عند وقوفه على قوله تعالى: ﴿ إِذۡ جَآءَتۡهُمُ ٱلرُّسُلُ مِنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾[5] حيث قال: "و(أن لا تعبدوا) يصحُّ أن تكون (أن) تفسيرية؛ لأنَّ مجيء الرسل إليهم يتضمن معنى القول، أي: جاءتهم مخاطبةً، وأن تكون مخففة من الثقيلة، أي: بأنْه لا تعبدوا، أو الناصبة للمضارع"[6].

٢- اقتصر – رحمه الله – على المصدرية والمفسرة، فلم يذكر احتمال كونها للمخففة أيضًا في قوله تعالى: ﴿ فَٱنطَلَقُواْ وَهُمۡ يَتَخَٰفَتُونَ ۝٢٣ أَن لَّا

---

[1] المغني ٣٣/١ وحاشية الصبان ٢٨٦/٣.

[2] سورة هود الآيتان ١ و ٢.

[3] البحر المحيط ٢٠٠/٥ – ٢٠١.

[4] البحر المحيط ٢٠١/٥.

[5] سورة فصلت آية ١٤.

[6] البحر المحيط ٤٨٩/٧.

يَدۡخُلَنَّهَا ٱلۡيَوۡمَ عَلَيۡكُم مِّسۡكِينٌ ﴾[1] حيث قال: "وأن مصدرية، ويجوز أن تكون تفسيرية"[2].

وكذا فعل عند قوله تعالى: ﴿ وَءَاتَيۡنَا مُوسَى ٱلۡكِتَٰبَ وَجَعَلۡنَٰهُ هُدًى لِّبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ أَلَّا تَتَّخِذُواْ مِن دُونِي وَكِيلاً ﴾[3]، حيث قال: "ويجوز أن تكون (أن) تفسيرية و(لا) نهيًا، وأن تكون مصدرية تعليلاً، أي: لألاّ يتخذوا، و(لا) نفي"[4].

قلتُ: ولا عجب إذا ما علمنا أنَّ هناك نحويين قد فعلوا ذلك، منهم: الزمخشري[5]، وابن الشجري[6]، وأبو بركات بن الأنباري[7]، وأبو البقاء العكبري[8].

استمع – مثلاً – إلى ابن الشجري عند وقوفه على قوله تعالى: ﴿ قُلۡ تَعَالَوۡاْ أَتۡلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمۡ عَلَيۡكُمۡۖ أَلَّا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـًٔا ﴾[9]، يقول: "ويحتمل قوله (ألا تشركوا) وجهين آخرين، أحدهما: أن تكون (أن) مفسرة... وتكون (لا) نهيًا، و(أن) المفسِّرة تؤدي معنى القول، فكأنه قيل: أقولُ: لا تشركوا به شيئًا... والوجه الثاني: أن تجعل (عليكم) منفصلة مما قبلها، فتكون إغراءً بمعنى الزمُوا"[10].

---

(1) سورة القلم الآيتان ٢٣ و ٢٤.

(2) البحر المحيط ٣١٢/٨.

(3) سورة الإسراء آية ٢.

(4) البحر المحيط ٧/٦.

(5) ينظر: الكشاف ٧٦/٢.

(6) ينظر: الأمالي الشجرية ٧٤/١.

(7) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٣٤٩/١.

(8) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٤٠٩/١ – ٤١١.

(9) سورة الأنعام الآية ١٥١.

(10) الأمالي الشجرية ٧٤/١.

المبحث الثاني: الأثر الإعرابي للفصل والتوسط بين العوامل غير الحرفية ومعمولاتها:

المسألة الأولى: الفصل بـــ (لا) النافية بين العامل ومعموله الظرفي:

اختلف النحويون في هذه المسألة على ثلاثة مذاهب[1]:

فذهب الجمهور[2] إلى جواز أن يعمل ما بعد (لا) النافية فيما قبلها إذا كان ظرفًا، ومن الجمهور: الفراء[3]، والمبرد[4]، وأبو جعفر النحاس[5]، وأبو البركات الأنباري[6]، وأبو البقاء العكبري[7]، والسمين الحلبي[8]، واستشهدوا بآيات كريمات سيأتي ذكرها عند أبي حيان رحمه الله.

وذهب قوم آخرون، منهم أبو علي الفارسي، إلى عدم جواز ذلك مطلقًا، أما الظرف – عنده – فيُقدَّرُ له عاملٌ يستدل عليه من الكلام. قال بعد أن أنشد[9]:

مـــا مَعَ أنَّكَ يومَ الوردِ ذو جَرَزٍ ... ضخمُ الدسيعةِ بالسَّلمَين وكَّارُ

ما كُنتَ أولَ ضَبٍّ صَابَ تَلعتَه ... غيثٌ فأمرعَ واستحلتْ له الدارُ

"فإن قلتَ: فما العامل في (مع) على هذا، أو ليس ما بعد النفي لا يعملُ فيما قبله؟ قيل: يكون العاملُ شيئًا مضمرًا يدل عليه (ما كنت)، كأنَّه في التمثيل: نافيتَ: مع أنَّك يومَ الوردِ كذا كونُكَ أوَّلَ ضَبٍّ.. ومثلُ ذلك قوله: ﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ

---

(1) ينظر: البحر المحيط ٤١١/٤، والدر المصون ٢٣٢/٥، والمغني ٢٤٥/٢، والفتوحات الإلهية بتوضح تفسير الجلالين للدقائق الخفية ١١٣/٢.

(2) ينظر: الدر المصون ٣٢٣/٥، والفتوحات الإلهية ١١٣/٢.

(3) ينظر: معاني القرآن ٣٩٨/١.

(4) ينظر: المقتضب ٣٢/٢.

(5) ينظر: إعراب القرآن ١٥٧/٢.

(6) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢٨/٢.

(7) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١٤٢/١ ، ٤٤٧.

(8) ينظر: الدر المصون ١٣٢/٥، ٤٩٣.

(9) في نوادر أبي زيد ص ٢٣٧، ونسبه لعَبَدة بن الطبيب وفيه ضخم الجزارة وفسرها بالقوة، والحيوان ٢٦٣/٥. وورد البيـــت الأول في: الأمالي الشجرية ١٤٣/٢، والهمع ٣٤٧/٥ وفيهما: ذو جزر. وفي الدرر ٢٥٣/٦: الجزر: المدّ استعارة لكثرة العطاء. السلمان: مفرده سَلْم وهو الدلو. الدسيعة: العطيَّة.

لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾[1]... ومثله: ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ ﴾[2] فعلى هذا تقدير هذا"[3].

قلت: صحيح أنَّه لم يكن يتحدث أولاً عن النفي بـ (لا)، لكنه أشركها بعد ذلك في الحكم، ومثَّل لذلك بالآيتين الكريمتين، ثم قال: فعلى هذا تقدير هذا، ويعني بذلك: أن الظرف الذي قبل (لا) في هاتين الآيتين يُقدَّر له فعل يعمل فيه، كما قُدِّر عامل للظرف الذي قبل (ما) في البيتين السابقين.

وذهب الفريق الثالث، ومنهم ابن هشام الأنصاريّ، والخضري[4] إلى التفصيل في هذه المسألة، فأجازوا ذلك بشرط ألاَّ تقع جوابًا لقسم، وعللّوا ذلك بأنها تستوجب الصدرية إذا ما وقعت ذلك الموقع. قال ابن هشام عند حديثه عن (لا) المعترضة: "وتقدم معمول ما بعدها عليها في نحو ﴿ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا ﴾[5]. الآية. دليل على أنها ليس لها الصدر، بخلاف (ما)، اللهم إلاَّ أن تقع في جواب القسم، فإنَّ الحروف التي يتلقى بها القسم كلها لها الصدر، ولهذا قال سيبويه في قوله[6]:

آليتَ حَبَّ العراق الدهرَ أَطْعَمُهُ والحَبُّ يأكلُهُ في القريةِ السُّوسُ

: إن التقدير: على حَبِّ العراق، فحذف الخافض ونصب ما بعده بوصول الفعل إليه، و لم يجعله من باب "زيدًا ضربتُ"؛ لأن التقدير لا أطعمه.."[7].

ويبدو لي – والله أعلم – أن الأثر الإعرابي لهذا الفصل في البحر المحيط يظهر في شكلين، أحدهما: اختيار أبي حيان التفصيل، فيعمل – عنده – ما بعد (لا) فيما قبلها إذا لم تقع جوابًا لقسم، والآخر: الجواز مطلقًا.

أما الأول فقد جاء عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ ﴾[8] قال – رحمه الله –: "والعامل في (يوم) قوله (لا تأتيهم)، وفيه دليل على أنَّ ما

---

(1) سورة الفرقان آية ٢٢.

(2) سورة المؤمنون آية ١٠١.

(3) المسائل المشكلة ٣٤٦ – ٣٤٧.

(4) ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٢٥٨/١.

(5) سورة الأنعام آية ١٥٨.

(6) قائله: المتلمس بن عبدالمسيح، وهو من شواهد: الكتاب ٣٨/١، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٤٧، وشرح التصريح ٣١٢/١، وشرح الأشموني ٩٠/٢، وحاشية الخضري ٢٥٨/١.

(7) المغني ٢٤٥.

(8) سورة الأعراف آية ١٦٣.

بعد (لا) للنفي يعمل فيما قبلها، وفيه ثلاثة مذاهب: الجواز مطلقًا، والمنع مطلقًا، والتفصيل بين أن يكون (لا) جواب قسم فيمتنع، أو غير ذلك فيجوز، وهو الصحيح"[1].

وأما ما ظاهره الجواز مطلقًا فقد جاء عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ ﴾[2].حيث قال –رحمه الله-: "ونُصب (يوم يأتي) بقوله (لا ينفع)، وفيه دليل على تقدُّم معمول الفعل المنفي بـــ (لا) على (لا)، خلافًا لمن منع"[3].

وكذلك عند قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ۚ فَمِنْهُمْ شَقِىٌّ وَسَعِيدٌ ﴾[4]. قال – رحمه الله -: "والناصب له (لا تكلم)، والمعنى: لا تكلم نفس يوم يأتي ذلك اليوم إلا بإذن الله... وهو نظير: ﴿ لَّا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ ﴾[5] هو ناصب لقوله: ﴿ يَوْمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ صَفًّا ﴾"[6].

وجاء ذلك أيضًا عند قوله تعالى: ﴿ فَٱلْيَوْمَ لَا يُؤْخَذُ مِنكُمْ فِدْيَةٌ وَلَا مِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾[7] قال – رحمه الله -: "والناصب لـــ (اليوم) الفعل المنفي بـــ (لا)، وفيه حجة على من منع ذلك"[8].

قلت: ولعل الصواب ما ذهب إليه الجمهور، وهو الجواز وذلك لأمرين:

الأول: ورود ذلك في كتاب الله الكريم.

الثاني: أنَّ القاعدة النحوية تنصُّ على[9]: أنَّه يغتفر ويتسامح في الظروف ما لا يغتفر في غيرها.

---

(١) البحر المحيط ٤/٤١١.

(٢) سورة الأنعام آية ١٥٨.

(٣) البحر المحيط ٤/٢٦٠.

(٤) سورة هود آية ١٠٥.

(٥) سورة النبأ آية ٣٨.

(٦) البحر المحيط ٥/٢٦٢.

(٧) سورة الحديد آية ١٥.

(٨) البحر المحيط ٨/٢٢٢.

(٩) ينظر: المقتضب ٣/٣٨٦، والبحر المحيط ٥/٢١٥، والدر المصون ٢/٦٣٢.

المسألة الثانية: الفصل بين الفعل القلبي وما يعمل فيه:

هذا الفصل هو ما يسميه النحاة تعليقًا، والتعليق في اللغة مأخوذ من: "عَلِقَ بالشيء عَلَقًا وعَلِقةً: نَشبَ فيه. قال جرير[1]:

إذا عَلِقتْ مخالِبُهُ بَقِرْنٍ أصابَ القلبَ أو هتكَ الحِجَابا

وفي الحديث: فعلقت الأعراب به أي: نشِبوا وتعلَّقوا[2].. والعَلَق: النشوب في الشيء، يكون في جبل، أو أرض، أو ما أشبهها"[3].

أما المراد بالتعليق النحوي في باب (ظنَّ) وأخواتها فهو: إبطال العمل في اللفظ لا في المحل[4]، لمجيء ما له صدر الكلام بين الفعل وما عمل فيه[5].

وإنما أُشتُق هذا الاسم من قولهم: امرأة معلقة، وهي المرأة التي لا مزوجة ولا مطلقة؛ لإساءة الزوج عشرتها[6]، فكأنَّ هذا الفعل المعلَّق يشبه تلك المرأة المعطلة، في كونه عاملاً دون عمل، ولهذا قال ابن الخشاب[7]: لقد أجاد أهل هذه الصناعة في هذا اللقب لهذا المعنى.

ويختص التعليق بالأفعال القلبية المتصرفة[8]، فيخرج من ذلك: هَبْ وتعلَّمْ بمعنى اعلمْ.

وقد نُسِب[9] إلى المبرد، وثعلب، وابن كيسان[10] القول بتخصيص التعليق فيما كان بمعنى العلم، وأما الظن ونحوه فلا يعلق عندهم.

---

(1) ديوانه ٨١٩/١ بشرح ابن حبيب.

(2) أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده ٨٢/٤، وابن حبان في صحيحه ١٥٠/١١ والطبراني في المعجم الكبير ٢/ ١٣١.

(3) اللسان ٢٦١/١٠ (علق).

(4) ينظر: الأمالي الشجرية ٣٩/٣، وشرح التسهيل ٨٨/٢.

(5) ينظر: شرح الشذور ٣٤٢، وشرح التصريح ٢٥٤/١، وحاشية الخضري ٢٢٢/١.

(6) ينظر: العوامل المائة في أصول علم العربية ٣٠٧، والتخمير ٢٧٩/٣، وشرح الكافية للرضي ٢٨١/٢، وشرح ألفية ابن معط ٥٠٨/١، وشرح قطر الندى ١٧٨، وشرح الأشموني ٣٢/٢، وحاشية الخضري ٢٢٢/١.

(7) ينظر قوله في: الأشموني ٣٢/٢، ولم أعثر على نص عبارة ابن الخشاب في كتابه (المرتجل) في حديثه عن الإلغاء والتعليق من ١٥٢ - ١٥٤.

(8) شرح التحفة الوردية ١٩٥، وشرح ابن عقيل ٤٣٢/١، والمساعد ٣٦٧/١، وشرح السيوطي للألفية ١٣٨.

(9) ينظر: الارتشاف ٢١١٤/٤، والهمع ٢٣٤/٢.

(10) ابن كيسان: هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان، أخذ عن أبوي العباس: المبرد وثعلب، من مصنفاته: المهذب في النحو، والمختار في علل النحو. توفي سنة ٢٩٩هـ. (ينظر: إنباه الرواة ٥٧/٣ — ٥٩ ومعجم الأدباء ١٣٧/٧ — ١٤١).

وظاهر كلام ثعلب جواز التعليق فيما كان بمعنى الظن. قال: "وقد ألحقوا (خِفتُ) بـــ (ظننتُ)، فقالوا[1]:

وما خِفتُ يا سلاّم أنك عائبي.

مثل: ما ظننت، وكذلك: (خفت لأُدَرَدنّ)[2]، مثل (ظننت لأَدْرَدَنَّ)"[3] فعلق (لأدردنَّ) باللام حملاً على (ظنَّ) المعلقة باللام أيضًا[4].

وأُلحق بأفعال القلوب التي تُعَلّق بعضُ الأفعال. قال ابن الناظم في شأنها: "وقد أُلحق بأفعال القلوب – في التعليق – غيرُها، نحو: "نظر، وأبصر، وتفكر، وسأل، واستنبأ" كما في قـــوله تعالى: ﴿ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا فَلْيَأْتِكُم ﴾[5]، ﴿ فَٱنظُرِى مَاذَا تَأْمُرِينَ ﴾[6]، ﴿ فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ ۝ بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ﴾[7]، ﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُواْ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ ﴾[8]، ﴿ يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴾[9]، ﴿ وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ ﴾[10]، ومنه حكاية سيبويه من قولهم: أَمَا تَرَى أَيُّ بَرْقٍ هاهنا"[11]، وقول الشاعر[12]:

ومَنْ أنتُم إنَّا نسينا مَنَ انْتُمُ ... وريحكُمُ منْ أيِّ ريحِ الأعاصِرِ

علق فيه (نسي)؛ لأنه ضد العلم"[13].

---

(١) سبق تخريجه ص٣٣ من هذا البحث.

(٢) ورد الحديث في سنن البيهقي ٥٠/٧: "حتى تخوفت أن يُدرِدَني"، وفي المعجم الأوسط ٣٢٣/٦: "حتى خشيت أن يُدْرِدَني قال صاحب اللسان ١٦٦/٣: "أي يذهب بأسناني".

(٣) مجالس ثعلب ١٢٣/١.

(٤) ينظر: النحو في مجالس ثعلب للدكتور أحمد الليثي ١١٠.

(٥) سورة الكهف آية ١٩.

(٦) سورة النمل آية ٣٣.

(٧) سورة القلم آية ٥ – ٦.

(٨) سورة الأعراف آية ١٨٤.

(٩) سورة الذاريات آية ١٢.

(١٠) سورة يونس آية ٥٣.

(١١) ينظر: الكتاب ٢٣٦/١.

(١٢) قائله: زياد الأعجم، وهو من شواهد: المحتسب ١٦٨/١، وشرح التسهيل ٩٠/٢، والمساعد ٣٧٠/١، وتخليص الشـــواهد ٤٥٤، وشفاء العليل ٤٠١/١، والهمع ٢٣٦/٢، وحاشية الشيخ يس على التصريح ٢٥٢/١، والدرر اللوامع ٢٦٥/٢.

(١٣) شرح الألفية /٢٠٧ – ٢٠٨، وينظر المساعد ٢٦٩/١، وشفاء العليل ٤٠٠/١.

وجعل المازني (ترى) في حكاية سيبويه من رؤية البصر، فهي – عنده – بمعنى: انظر إليه ببصرك[1]. وقيل: بل يريد الرؤية التي بمعنى العلم"[2].

قال ابن عصفور – معلقًا على رأي المازني –: "وهذا فاسد؛ لأنه ممكن أن يكون (ترى) هنا بمعنى تعلم، على أنه يجوز ما ذهب إليه؛ لأن الإبصار سبب للعلم إلا أنه لم يَدعُ إلى ذلك ضرورة"[3].

ونازع ابنُ هشام ابنَ الناظم فيما استشهد به على تعليق (نسي)، فقال: "لا دليل فيه، لاحتمال تقدير تمام الكلام عند قوله (نسينا)، ثم يبتدئ من أنتم؛ توكيدًا لمثله في أول البيت"[4].

واستطرد رادًا على شاهد آخر في تعليق (نسي) فقال: "وأنشدوا أيضًا[5]

لمْ أرَ مثلَ الفتيان في غيرِ الأيَّامِ ينسونَ ما عواقبُها

"ولا قاطع فيه – أيضًا – لاحتمال كون (ما) موصولة حذف العائد الذي هو صدر صلتها مع عدم طول الصلة، أي: الذي هو عواقبها، مثل: "تمامًا على الذي أحسنُ"[6]. فيمن رفع[7] (أحسن)[8]".

فأما ما ذكره من توجيه لقراءة الرفع في الآية الكريمة فهو ضعيف، يدل على ذلك قول ابن جني – بعد أن أورد هذه القراءة: "هذا مستضعف للإعراب عندنا، لحذفك المبتدأ العائد على (الذي)؛ لأن تقديره: تماماً على الذي هو أحسن، وحذف (هو) من هنا ضعيف، وذلك أنه إنما يُحذف من صلة (الذي) الهاء المنصوبة بالفعل الذي هو صلتها نحو: مررت بالذي ضربتَ أي ضربته، وأكرمت الذي أهنتَ، أي: أهنتَه، فالهاء ضمير المفعول، ومن

---

(1) ينظر رأيه في: شرح الكتاب للسيرافي ٢٢٧/٤، والنكت ٣٢٧/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٢٥/٢.

(2) ينظر: النكت ٣٢٧/١.

(3) شرح الجمل ٤٢٢/٢.

(4) تخليص الشواهد /٤٥٥.

(5) قائلـه عدي بن زيد العبادي. ديوانه ٤٥. وهو من شواهد: الأغاني ١٩٣/٢، والمحتسب ٢٣٥/١، وفيهما: غبن الأيام، وشرح المفصل ١٥٢/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٩٠/٢، وشواهد التوضيح والتصحيح ١٢٤.

(6) سورة الأنعام آية ١٥٤.

(7) نسبت هذه القراءة ليحيى بن يعمر في المحتسب ٢٣٤/١، وللحسن والأعمش في الاتحاف ٢٢٠ ثم قال صاحبه: "فحذف العائد وإن لم تطل الصلة وهو نادر".

(8) التخليص ٤٥٥.

المفعول بدٌّ، وطال الاسم بصلته، فحذفت الهاء لذلك، وليس المبتدأ بنيّف ولا فضلة فيحذفَ تخفيفًا، لا سيما وهو عائد الموصول"[1].

وكذا الحكم على الشاهد الشعري، ذكر ذلك ابن يعيش فقال – بعد أن أورد الشاهد: "أي: ينسون الذي هو عواقبها، وحذف الضمير من هذا ضعيف جدًا؛ لأن العائد هنا شطر الجملة، وليس فضله كالهاء في قولك: الذي كلَّمته"[2].

وقد أجاز يونس[3] التعليق في الأفعال، وإن لم تكن قلبية، فأجاز تعليق (نترعن) في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾[4].

وحمل الخليل ذلك على الحكاية بقول محذوف تقديره: لنترعن من كل شيعة الذي يقال فيه: أيُّهم أشد[5]، فـ (أيهم) – عنده – استفهام مرفوع بالابتداء، و(أَشدُّ على الرحمن) خبره[6].

وذهب سيبويه إلى أنها اسم موصول بُنيت، وحذف صدر صلتها[7]. قيل: والوجه ما ذهب إليه سيبويه[8].

وأشهر المعلقات التي تعلق الفعل القلبي عن العمل هي[9]:

١- لام الابتداء، كقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْأَخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ﴾.

٢- ثلاثة من أحرف النفي هي: (ما) كما في قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ ﴾[10]، و(إنْ) و(لا) النافيتان، بشرط وقوعهما جوابًا

---

(١) المحتسب ١/٢٣٤.

(٢) شرح المفصل ٣/١٥٣.

(٣) ينظر: شرح المفصل ٧/٨٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٩٠، والمساعد ١/٣٦٩، وشفاء العليل ١/٤٠٠.

(٤) سورة مريم آية ٦٩.

(٥) ينظر: معاني القرآن للزجاج ٣/٣٣٩ وشرح المفصل ٧/٨٧.

(٦) شرح المفصل ٧/٨٧.

(٧) الكتاب ٢/٣٩٩.

(٨) شرح المفصل ٧/٨٧.

(٩) ينظر: أوضح المسالك ٢/٦٠ – ٦٢، وشرح الشذور ٣٤٢ – ٣٤٣، وشرح ابن عقيل ١/٤٣٨ – ٤٣٩، وشرح التصريح ١/٢٥٤ – ٢٥٦، وشرح الأشموني ٢/٢٩ – ٣٠.

(١٠) سورة الأنبياء آية ٦٥.

لقسم ملفوظ به، أو مقدر، نحو: علمتُ واللهِ إنْ زيد قائمٌ، وعلمت واللهِ لا زيدٌ في الدار ولا عمروٌ، وعلمت إنْ زيدٌ قائمٌ، وعلمت لا زيدٌ في الدار ولا عمروٌ.

٣- الاستفهام، وله صور ثلاث هي: أن يكون أحد المفعولين اسم استفهام نحو: علمت أيُّهم أبوك، أو أن يكون مضافًا إليه المبتدأ أو الخبر نحو: علمت غلامُ أيِّهم أبوك وعلمتُ صبيحةَ أيِّ يومٍ سفرُك، أو أن تكون أداة الاستفهام معترضة بين الفعل وما عمل فيه نحو علمتُ أزيدٌ عندك أم عمرٌو، وعلمت هل زيدٌ قائمٌ أم عمرو؟.

ويضاف إلى ما سبق فواصل أخرى هي:

١- لام القسم. وقد صرح ابن الدَّهان[١] بأنها لا تعلق. قيل: ولم يعدها أحد من النحويين من المعلقات[٢]، وقيل: ولم يذكرها أكثر النحاة[٣]. وممن عدها من المعلقات: ابن مالك[٤]، وابنه[٥]، وبدر الدين ابن جماعة[٦]، وابن هشام[٧]، وابن عقيل[٨]، والسلسيلي[٩]، والأزهري[١٠]، والأشموني[١١].

وقد استشهدوا بقول الشاعر[١٢]:

---

(١) ابن الدهان هو: أبو محمد ناصح الدين سعيد بن المبارك البغدادي، يعد من أعلام بغداد، أخذ اللغة عن الرماني، له: شرح الإيضاح، والتكملة لأبي علي، وشرح اللمع، والفصول الكبرى، والفصول الصغرى، توفي ٥٦٩هـ (ينظر: معجم الأدباء ٣/٣٨٠، ووفيات الأعيان ٢/٣٨٢، والبلغة /١٠٤).

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل ١/٤٣٩.

(٣) ينظر: الهمع ٢/٢٣٣.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٢/٨٨.

(٥) ينظر: شرح الألفية ٢٠٧.

(٦) شرح كافية ابن الحاجب ٣٠٣.

(٧) ينظر: شرح الشذور ٣٤٢، وشرح قطر الندى ١٧٦، وتخليص الشواهد ٤٥٣، وأوضح المسالك ٢/١٠.

(٨) ينظر: شرح ابن عقيل ١/٤٣٩، والمساعد ١/٣٦٨.

(٩) ينظر: شفاء العليل ١/٣٩٩.

(١٠) ينظر: شرح التصريح ١/٢٥٤.

(١١) ينظر: شرح الأشموني ١/٣٠.

(١٢) قائله لبيد بن ربيعة العامري، ديوانه ١٧١، وهو من شواهد: الكتاب ٣/١١٠، وشرح التسهيل ٢/٨٨، وشرح الألفية لابن الناظم ٢٠٧، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٨١، وشرح التحفة الوردية ١٩٩، وشرح الشذور ٣٤٢، وشرح قطر الندى ١٧٦، وأوضح المسالك ٢/٦١، وتخليص الشواهد ٤٥٣، والمغني ٢/٤٠، والمساعد ١/٣٦٨، وشرح المكودي ٧٩، وشرح التصريح ١/٢٥٤، والهمع ٢/٢٣٣، وشرح الأشموني ٢٠/٣٠، والخزانة ٩/١٥٩، والدرر اللوامع ٢/٦٣.

ولقدْ علِمْتُ لتأتينَّ منيَّتي إنَّ المنايا لا تَطِيشُ سِهامُها

٢- (لو) الشرطية: ذكرها (ابن مالك)[١]، وتبعه: ابن هشام[٢]، والأشموني[٣]، ونُسب ذلك إلى بعض النحاة[٤].

وشاهدهم قول الشاعر[٥]:

وقد عَلِمَ الأقوامُ لَوْ أنَّ حاتمًا أرادَ ثراءَ المالِ كانَ لهُ وَفْرُ

٣- (لعلّ): عدّها من المعلقات أبو علي الفارسي، فبعد أن أورد قوله تعالى: ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴾[٦]، وقوله تعالى: ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا ﴾[٧]، قال: "والقول في (لعل) وموضعها أنه يجوز أن تكون في موضع النصب، وأن الفعل لمَّا كان بمعنى (العلم) عُلِّق عن ما بعده، وجاز تعليقه، لأنه مثل الاستفهام في أنه غير خبر، وأن ما بعده منقطع عما قبله، ولا يعمل فيه"[٨].

٤- (كم) الخبرية: لم يذكرها كثير من النحاة[٩]، وعدها الشيخ يس معلقة خلافًا لأكثرهم[١٠].

وحُمل عليه قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَرَوْا۟ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾[١١].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢/٨٩.

(٢) ينظر: شرح الشذور ٣٤٣.

(٣) ينظر: شرح الأشموني ٢/٣١.

(٤) ينظر: شرح السيوطي للألفية ١٤١.

(٥) لحاتم الطائي ديوانه ٥١ وهو من شواهد: شرح التسهيل ٢/٨٩، وشرح الشذور ٣٤٤، وشرح السيوطي على الألفية ١٤١، وهمع الهوامع ٢/٢٣٤، وشرح الأشموني ٢/٣١.

(٦) سورة عبس آية ٣.

(٧) سورة الأحزاب آية ٦٣.

(٨) نَصُّ عبارته في الارتشاف ٤/٢١١٦، ولم أعثر عليها فيما اطلعتُ عليه من مصنفات أبي علي الفارسي.

(٩) ينظر: المغني ٢/٥٠٦.

(١٠) ينظر: حاشية على شرح الفاكهي ٢/٥٦.

(١١) سورة يس آية ٣١.

قال ابن هشام: "وقَدَّرَ (كم) خبرية منصوبة بأهلكنا والجملة سدت مسدّ مفعولي (يروا)، و(أنهم) بتقدير: بأنهم، وكأنه قيل: أهلكناهم بالاستئصال"[1].

٥- (إنَّ) التي في خبرها اللام: نص عليه الرضي. قال: "ومن المعلقات إن المكسورة إذا لم يمكن فتحها، وذلك إذا جاء في حيِّزها لام الابتداء نحو: علمتُ إنَّ زيدًا لقائم، فإن اللام لا تدخل إلاَّ مع المكسورة... وأما إذا تجردت (إنَّ) عن اللام فإنها لا تعلق؛ لإمكان فتحها وجعلها معمولة لفعل القلب، وذلك لأن المنصوبين بعد فعل القلب في تأويل المصدر، فإذا أمكنك جعل (إنّ) حرفًا مصدريًا معمولاً لفعل القلب بأن تفتح همزتها فهو أولى من عزل العامل بكسر (إنَّ) عن عمله"[2]، كما نص عليه الكيشي، يقول: "وتقول: علمتُ أن زيدًا منطلق بفتح (أنَّ)، فإذا أدخلت اللام على خبرها كسرت وعلقت الفعل"[3].

وذكرها – أيضًا – جماعة من المغاربة"[4].

ويترتب على هذا الفصل تعدد مواضع الجملة التي تلي الفعل المعلق على النحو الآتي[5]:

١- تكون الجملة في موضع نصب بإسقاط حرف الجر إن تعدى به، نحو قوله تعالى: ﴿ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا ﴾[6]، لأنه يقال: نظرت إليه.

٢- تكون في موضع المفعول إنْ تعدى الفعل إلى واحد، نحو: عرفتُ أيُّهُم عندك؟.

٣- تكون سادة مسد المفعولين إن تعدى إلى اثنين نحو: ﴿ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ ﴾[7]، ونحو: علمتُ أزيدٌ عندَكَ أم عمروٌ.؟.

٤- تكون بدلاً من المتوسط بين الفعل وهذه الجملة إن تعدّى لواحد، نحو: عرفتُ زيدًا أبو مَنْ هو، فالجملة من قولك (أبو مَن هو) بدل من (زيد).

---

(١) شرح الشذور ٣٤٤.

(٢) شرح الكافية ٢/٢٨١.

(٣) الإرشاد إلى علم الإعراب ١٩٠.

(٤) ينظر: شرح الشذور /٣٤٤، وشرح الأشموني ٢/٣١، وحاشية على شرح الفاكهي ٢/٥٦.

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٩٢، والمغني ٢/٤١٦، والمساعد ١/٣٧١ – ٣٧٢، وشفاء العليل ١/٤٠١.

(٦) سورة الكهف آية ١٩.

(٧) سورة طه آية ٧١.

وذهب المبرد إلى أن الجملة في موضع الحال[1]، وغلّطه السيرافي واختار البدلية[2] وإليه ذهب ابن عصفور موضِّحًا أن ذلك قد ساغ على حذف مضاف، فكأنَّ الكلام على تقدير: عرفتُ شأن زيد أبو من هو، فهو بدل شيء من شيء[3].

٥- تكون في موضع المفعول الثاني إن تعدى لاثنين ووجد الأول نحو: علمتُ زيدًا أبو مَنْ هو؟.

ثم إنهم اختلفوا في تعليق المفعولين الثاني والثالث في باب أعلم وأرى، فذهب الزجاج[4]، وأبو بركات الأنباري[5]، وابن مالك[6]، والرضي[7]، والمرادي[8]، وابن هشام[9]، والسلسيلي[10]، والمكودي[11]، والأزهري[12]، والسيوطي[14]، والأشموني[15]، والخضري[16]، إلى جواز تعليق المفعولين في هذا الباب نحو: أعلمت بكرًا ما زيدٌ في الدار، وأريت خالدًا لبكرٌ منطلق.

ومن شواهدهم على ذلك قوله تعالى: ﴿ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾[17]، وقوله تعالى: ﴿ وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ ﴾[18]، وكذا قول الشاعر[19]:

---

(١) ينظر رأي المبرد في: شرح الكتاب للسيرافي ٢٣١/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٢٦/٢.

(٢) ينظر: شرح الكتاب ٢٣١/٤.

(٣) ينظر: شرح الجمل ٤٢٦/٢.

(٤) ينظر: إعراب القرآن ٤١٢/٢.

(٥) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٤٥٦/٢.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ١٠٣/٢.

(٧) ينظر: شرح الكافية ٢٨٥/٢.

(٨) ينظر: توضيح المقاصد ٥٧١/١.

(٩) ينظر: أوضح المسالك ٨٠/٢.

(١٠) ينظر: شفاء العليل ٤٠٨/١.

(١١) ينظر: شرح المكودي ٨٣.

(١٢) ينظر: شرح التصريح ٢٦٦/١.

(١٤) ينظر: الهمع ٢٤٨/٢.

(١٥) ينظر: شرح الأشموني ٤٠/٢.

(١٦) ينظر: حاشية الخضري ٢٣٠/١.

(١٧) سورة سبأ آية ٧.

(١٨) سورة يونس آية ٥٣.

(١٩) قائله مجهول وهو من شواهد: شرح التسهيل لابن مالك ١٠٢/٢، والمساعد ٣٨٢/١، وشرح التصريح ٢٦٦/١، وهمع الهوامع ٢٤٩/٢، والدرر اللوامع ٢٧٧/٢.

حذارِ فَقدْ نُبِّئتُ أَنَّكَ للَّذي ستُجزى بما تَسْعىَ فتسعدُ أو تَشْقَى

قال صاحب الدرر[1]: "استشهد به على تعليق (نُبِّئْتُ) عن العمل.. و(نبئت) بالبناء للمفعول: فعل ماضٍ، والتاء نائب الفاعل، وهو المفعول الأول، وجملة (أَنَّك للَّذي) في موضع نصب سدَّتْ مسدّ المفعولين، والفعل معلق عنها باللام، ولذلك كسرت (إنَّ)".

وذهب أبو علي الشلوبين[2]، وابن أبي الربيع[3]، وابن جمعة الموصلي[4]، إلى عدم جواز تعليق هذين المفعولين في هذا الباب، ونسب هذا إلى أكثر النحاة[5].

ويرى أبو موسى الجزولي أن المنع من التعليق في هذا الباب خاص بالمبني للفاعل، وأما المبني للمفعول فيجوز تعليقه[6].

وأما في البحر المحيط فيظهر الأثر الإعرابي لهذا الفصل في النقاط الآتية:

أولاً: من المعلقات التي حالت بين الفعل القلبي وما عمل فيه، فمنعته من العمل ما يأتي:

١- الاستفهام في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾[7]، قال أبو حيان: "إن نافية و(أدري) معلقة، والجملة الاستفهامية في موضع نصب بـ (أدري)"[8].

وعلق - رحمه الله - الفعل لما فصلت (كيف) بينه وبين الجملة، فعند قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ ﴾[9]. قال: "وكيف سؤال عن حال في موضع نصب بـ (مدّ)، والجملة في موضع متعلق (ألم تر)؛ لأن (ترى) مُعَلَّقة، والجملة الاستفهامية التي هي مُعَلَّق عنها فعل القلب ليس باقياً على حقيقة الاستفهام، فالمعنى: ألم تر إلى مدّ ربك الظل"[10].

---

(١) ٢/٢٧٧ - ٢٧٨.

(٢) ينظر: شرح المقدمة الجزولية ٢/٧٠٦، والتوطئة ٢٠٧.

(٣) ينظر: الملخص في ضبط قوانين العربية ١/٣٦٣.

(٤) ينظر: شرح ألفية ابن معط ١/٥٢٠.

(٥) ينظر: الملخص في ضبط قوانين العربية ١/٣٦٣، والارتشاف ٤/٢١٣٦.

(٦) ينظر: المقدمة الجزولية /٨٣، وكذا: شرح الكافية للرضي ٢/٢٨٥، وشرح التصريح ١/٢٦٦.

(٧) سورة الأنبياء آية ١٠٩.

(٨) البحر المحيط ٣/٣٤٤.

(٩) سورة الفرقان آية ٤٥.

(١٠) البحر المحيط ٦/٥٠٢ - ٥٠٣.

٢- (ما) النافية في قوله تعالى: ﴿ قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾[١]. قال – رحمه الله -: "و(ما أنزل) جملة في موضع نصب عُلِّق عنها (علمتَ)"[٢].

وكذا عند قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ ﴾[٣]، قال – رحمه الله -: "و(علمتَ) هنا مُعَلَّقة، والجملة المنفية في موضع مفعولي (علمتَ) إن تعدت إلى اثنين، أو في موضع مفعول واحد إن تعدت لواحد"[٤].

٣- (إنْ) النافية. قال – رحمه الله -: "عند قوله تعالى: ﴿ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[٥]: "و(إن) هنا نافية، و(تظنون) مُعَلَّقة عن العمل، فالجملة بعده في موضع نصب، وقلما ذكر النحويون في أدوات التعليق (إن) النافية"[٦].

٤- لام الابتداء، في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ﴾[٧]. قال – رحمه الله -: "وعلم هنا يحتمل أن تكون المتعدية لمفعولين وعُلِّقت عن الجملة، ويحتمل أن تكون المتعدية لمفعول واحد وعُلِّقت أيضًا، كما علقت عرفت... واللام في (لمن اشتراه) هي لام الابتداء، وهي المانعة من عمل (علم)، وهي أحد الأسباب الموجبة للتعليق"[٨].

٥- (لعلّ): جعلها أبو حيان ضمن المعلقات، كما فعل أبو علي. جاء ذلك عند قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَدْرِى لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ ﴾[٩]، قال – رحمه الله -: "و(لعل) هنا معلِّقة أيضًا، والكوفيون يجرون (لعل) مجرى (هل)، فكما يقع التعليق عن (هل) كذلك عن (لعل)، ولا أعلم أحدًا ذهب إلى أن (لعلّ) من أدوات التعليق، وإن كان ذلك ظاهرًا فيها"[١٠].

---

(١) سورة الإسراء آية ١٠٢.

(٢) البحر المحيط ٨٦/٦.

(٣) سورة الأنبياء آية ٦٥.

(٤) البحر المحيط ٣٢٥/٦.

(٥) سورة الإسراء آية ٥٢.

(٦) البحر المحيط ٤٨/٦.

(٧) سورة البقرة الآية ١٠٢.

(٨) البحر المحيط ٣٣٣/١ – ٣٣٤.

(٩) سورة الأنبياء آية ١١١.

(١٠) البحر المحيط ٣٤٥/٦.

وكان – رحمه الله – قد قطع – أيضًا – في كتابه (منهج السالك) بتعليق (لعلّ)، وأن أحدًا من النحاة لم يسبقه إلى ذلك، لكنه عاد وذكر أنه وقع على نص لأبي علي الفارسي يذكر فيه تعليقها. قال: "وكنت قد ذكرت في كتاب منهج السالك: أنه ظهر لي من جملة الحروف المعلقة (لعلّ) ومنه: ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا ﴾[1].. ورأيت مصبّ الفعل في هذه الآيات على جملة الترجي، فهو في موضع نصب بالفعل المعلق، إلا أني وقعت لأبي علي الفارسي على شيء من هذا"[2] ثم ذكر نصه المذكور سابقًا[3].

ثانيًا: ذهب أبو حيان مع الرأي القائل بجواز التعليق في باب أعلم وارى. جاء ذلك عند قوله تعالى: ﴿ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾[4] حيث قال – رحمه الله – : "ويحتمل أن يكون (إنكم لفي خلق جديد) معمولاً لـــ (ينبئكم)، و(ينبئكم) مُعَلَّق، ولولا اللام في خبر (إنَّ) لكانت مفتوحة، فالجملة سدت مسدّ المفعولين، والجملة الشرطية على هذا التقدير اعتراض، وقد منع قوم التعليق في باب أعلم، والصحيح جوازه"[5].

ثالثًا: تعددت مواضع الجملة المعلقة في هذا الكتاب تبعًا لنوع الفعل المعلق، وموضع الأداة المعلقة، وذلك على النحو الآتي:

١- جاءت الجملة منصوبة بنزع الخافض، كما في قوله تعالى: ﴿ فَٱنظُرِى مَاذَا تَأْمُرِينَ ﴾[6]. قال أبو حيان: "والجملة معلق عنها (انظري) فهي في موضع مفعول لـــ (انظري) بعد اسقاط الحرف من اسم الاستفهام"[7].

٢- جاءت الجملة المعلقة في موضع المفعول، لأن الفعل يتعدى لواحد، كما في قوله تعالى: ﴿ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ﴾[8]. قال – رحمه الله –: "الجملة في موضع نصب بـــ (تدري)"[9].

---

(١) سورة الأحزاب آية ٦٣.

(٢) الارتشاف ٢١١٦/٤.

(٣) ص ٥٤ من هذا البحث.

(٤) سورة سبأ آية ٧.

(٥) البحر المحيط ٢٥٩/٧.

(٦) سورة النمل آية ٣٣.

(٧) البحر ٧٣/٧.

(٨) سورة لقمان آية ٣٤.

(٩) البحر ١٩٥/٧.

٣- جاءت سادة مسد المفعولين الأول والثاني، كما في قوله تعالى: ﴿ وَيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴾[1]. قال – رحمه الله -: ﴿ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴾ في موضع نصب؛ لأن يعلم معلقة، كقولك: علمت ما زيد قائم"[2].

٤- جاءت سادة مسدّ المفعولين الثاني والثالث، كما بينا ذلك في الفقرة الثانية عند الحديث عن رأيه في مسألة تعليق المفعولين الثاني والثالث في باب أعلم وأدري.

٥- جاءت في موضع المفعول الثاني بعد نزع الخافض، كما في قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْحَآقَّةُ ﴾[3]. قال – رحمه الله -: "و(أدراك) مُعلَّقة، وأصل (درى) أن يتعدى بالباء، وقد تحذف على قلة، فإذا دخلت همزة النقل تعدى إلى واحد بنفسه وإلى الآخر بحرف الجر، فقوله (ما الحاقة) في موضع نصب بعد إسقاط حرف الجر"[4].

---

(١) سورة الشورى آية ٣٥.

(٢) البحر ٥٢١/٧.

(٣) سورة الحاقة آية ٣.

(٤) البحر المحيط ٣٢٠/٨ – ٣٢١.

المسألة الثالثة: عمل ما قبل (إلا) فيما بعدها، وبالعكس:

أكثر النحويين[1] على أنه لا يعمل ما قبل (إلا) فيما بعدها وبالعكس إلاَّ فيما لا مندوحة عنه، وذلك إذا كان واحدًا من ثلاثة: مستثنى[2] نحو قام القوم إلا زيدًا، ومستثنى منه نحو: ما قام إلا زيدًا أحدٌ، وتابع له نحو: ما جاءني إلا زيدٌ الظريفُ.

وعلة ذلك عندهم[3]: أن الاستثناء في حكم جملة مستأنفة.

قال الرضي شارحًا هذه العبارة: "لأن قولك: ما جاءني إلا زيد بمعنى: جاءني غير زيد، وجاءني زيد، فاختُصر الكلام، وجُعلت الجملتان واحدة، فالأَولى أن لا يتوغل المعمول في الحيز الأجنبي عن عامله، أما المستثنى فإنه على طرف ذلك الحيز غير متوغل فيه، وإنما جاز وقوع المستثنى منه وتابع المستثنى بعد المستثنى؛ لأن المستثنى له تعلُّق بهما من وجه، فكأنه وكل واحد منهما كالشيء الواحد[4]".

وخالف الكسائي ذلك[5]، فأجاز أن يعمل ما قبل إلاّ فيما بعدها مرفوعًا كان المعمول أو منصوبًا أو مجرورًا.

واستدل على ذلك بالسماع، فمن شواهد عمل ما قبلها فيما بعدها المجرور قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۖ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ﴿٤٣﴾ بِٱلۡبَيِّنَٰتِ ﴾[6] فقوله (بالبينات) متعلق عند الكسائي بما قبل (إلاَّ) وهو (أرسلنا).

ومن شواهد العمل في المرفوع قول الشاعر[7]:

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٠/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٠٤/٢ وشرح الكافية للرضي ٧٤/١ والبحر المحيط ٢١/٦ و ٨/٦ والدر المصون ٣١٢/٦ وشفاء العليل ٥٠٩/١ وشرح التصريح ٢٨٣/١.

(٢) البصريون على أن العامل في المستثنى هو الفعل بتوسط إلا، وهو ما رجحه الأنباري على الآراء الأخرى. (ينظر: أسرار العربية ٢٠١).

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٤/٢ وشرح الكافية للرضي ٧٤/١ وشفاء العليل ٥٠٩/١ والهمع ٢٧٦/٢.

(٤) شرح الكافية ٧٤/١.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣٤/٢، وشرح الكافية للرضي ٧٥/١، والبحر المحيط ٤/٣، وشفاء العليل ٥٠٦/١، والهمع ٢٧٦/٢.

(٦) سورة النحل الآيتان ٤٣ و ٤٤.

(٧) لمجنون بني عامر ديوانه /١٩٢ وهو من شواهد: شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٥/٢، وتذكرة النحاة ٣٣٤، وشرح ابن عقيل ٤٩١/١، وشفاء العليل ٥٠٩/١، وشرح التصريح ٢٨٢/١، والهمع ٢٦٠/٢، وشرح الأشموني ٥٧/٢.

تزوّدتُ مِنْ ليلى بتكليمِ ساعةٍ فما زَادَني إلاَّ غَرَامًا كلامُها

فـ (كلامها) – عند الكسائي – فاعل لما قبل (إلاَّ) وهو (زادني).

وكذا قول آخر[1]:

مشائيمُ ليسوا مُصلحينَ عشيرةً ولا ناعبٍ إلاَّ ببينِ غرابُها

فـ (غرابها) – عنده – مرفوع بما قبل (إلاَّ) وهو اسم الفاعل (ناعبٍ).

ومن شواهد المنصوب قول الشاعر[2]:

وما كفَّ إلا ماجدٌ ضَيرَ بائسٍ أمانيَّه منه أتيحتْ بلا مَنِّ

وأكثر النحاة[3] يقدرون لهذه المعمولات عوامل بعد إلا، والمقدرات حسب ترتيب الشواهد هي: "أرسلناهم بالبينات"، و"زادني كلامها"، و"ينعب غرابُها"، و"كفَّ ضيرَ بائسٍ".

ووافق الأخفشُ الكسائيَّ في الظرف والمجرور والحال، نحو: ما جلس إلا زيد عندك، وما مرَّ إلا عمرو بك، وما جاء إلا زيد راكبًا[4].

ووافقه أبو البركات الأنباري في المرفوع خاصة[5]. فإن قيل[6]: ولا يستبعد ذلك بحجة أن المرفوع ليس واقعًا موقعه الأصلي، قيل[7]: لو حدث ذلك لبقي الفعل الأول بلا فاعل، أو لأدى ذلك إلى عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة، وهذا ممتنع.

ومما يلحق بهذه المسألة قول النحويين لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان[8]، وأجاز بعضهم ذلك[9]، وفصّل قوم فقالوا: إن كان المستثنى منهما مذكورين والمستثنيان بدلين منهما جاز، ومن هؤلاء ابن السراج الذي قال: "فإن استثنيت بعد الأفعال التي تتعدى

---

(١) نسب للفرزدق، وهو في ديوانه ص٢٣١، وكذا للأحوص الرياحي. وهو من شواهد: الكتاب ٣٦/١، والبيان والتبيين ٣٤٢/١، والخصائص ٣٥٤/٢، والإنصاف ١٩٣/١ المسألة رقم ٢٣، وشرح المفصل ٥٢/٢ و٦٨/٥، وشرح التسهيل ٣٠٥/٢، والمغني ٤٧٨/٢، وشرح شواهده ٧٨١/١، والخزانة ١٥٨/٤.

(٢) قائله مجهول. وهو من شواهد: شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٥/٢، وشفاء العليل ٥١٠/١، وهمع الهوامع ٢٧٦/٣ والدرر ١٧٢/٣. وفيه: ضُرَّ بائسٍ.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٥/٢، والبحر المحيط ٤/٣، وشفاء العليل ٥٠٩/١.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٤/٣، والهمع ٢٧٧/٣، والفتوحات الإلهية ٢٩٦/١.

(٥) ينظر: شرح الكافية للرضي ٧٥/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٠٥/٢، والبحر المحيط ٤/٣، وشفاء العليل ١/ ٥٠٩.

(٦) ينظر: شرح التصريح ٢٨٣/١.

(٧) ينظر: حاشية الشيخ يس ٢٨٣/٢.

(٨) ينظر: الأصول لابن السراج ٢٨٣/١ ومشكل إعراب القرآن ٣٤٢، وشرح الكافية للرضي ٧٤/١، وشفاء العليل ٥٠٤/١، والهمع ٢٦٢/٣.

(٩) ينظر: شرح الكافية للرضي ٧٤/١.

إلى مفعولين نحو: أعطيت زيدًا درهمًا، قلت: أعطيت الناسَ الدراهمَ إلا زيدًا، ولا يجوز أن تقول: إلا عمرًا الدنانير؛ لأن حرف الاستثناء إنما تستثنى به واحدًا. فإن قلت: ما أعطيت أحدًا درهمًا إلا عمرًا دانقا، وأردت الاستثناء أيضًا لم يجز، فإن أردت البدل جاز فأبدلت عمرًا من أحد، (ودانقا) من قولك (درهما)، فكأنك قلت: ما أعطيت إلا عمرًا دانقًا[1]".

وتعقبه ابن مالك – بعد أن أورد نصه السابق – قائلاً: "وفي هذا ضعف بيِّن؛ لأن البدل في الاستثناء لابد من اقترانه بإلا، فكان بذلك أشبه شيء بالمعطوف بحرف، فكما لا يقع بعد حرف معطوفان، كذلك لا يقع بعد حرف الاستثناء بدلان، فإن ورد ما يوهم ذلك قدر ناصب للثاني"[2].

أمَّا في البحر المحيط فيظهر الأثر الإعرابي لهذا الفصل في اختيار أبي حيان لمذهب غالبية النحاة من كون ما قبل إلا لا يعمل فيما بعدها إلا إذا كان واحدًا من الثلاثة المتقدمة، جاء ذلك عند قوله تعالى: ﴿ لاَ يَقُومُونَ إِلاَّ كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَـٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ﴾[3] حيث رد على الزمخشري الذي علَّق (من المس) بـــ (لا يقومون)[4]. قال – رحمه الله –: "... ما بعد إلاَّ لا يتعلق بما قبلها إلا إن كان في حيز الاستثناء، ولذلك منعوا أن يتعلق (بالبينات والزبر) بقوله: "وما أرسلنا من قبلك إلا رجالاً"[5]، وأن التقدير: ما أرسلنا بالبينات والزبر إلا رجالاً[6].

كما يظهر الأثر الإعرابي في ذهابه مع من قال: لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان. قال: "وأجاز قوم أن يقع بعد إلا شيئان دون عطف، والصحيح أنه لا يجوز؛ لأنَّ (إلاَّ) هي من حيث المعنى معدية، ولولا (إلاَّ) لما جاز للاسم بعدها أن يتعلق بما قبلها، فهي كواو (مع) كالهمزة التي جعلت للتعدية في بنية الفعل، فكما أنه لا تعدَّى واو (مع)، ولا الهمزة لغير مطلوبها الأول إلا بحرف عطف، فكذلك (إلا)"[7].

---

(١) الأصول ٢٨٣/١.

(٢) شرح التسهيل ٢٩٢/٢، وينظر: مشكل إعراب القرآن ٣٤٢.

(٣) سورة البقرة آية ٢٧٥.

(٤) ينظر: الكشاف ٣١٥/١.

(٥) سورة الأنبياء آية ١٠٧.

(٦) البحر المحيط ٣٣٤/٢.

(٧) البحر المحيط ١٣٨/٢ وينظر: الارتشاف ٣٠٨/٢.

ويظهر لي أن الأولى استثناء الظرف والمجرور من الحكم المقطوع به في هذه المسألة لما يأتي:

أولاً: أن بعض المفسرين والمعربين قد تسامحوا في عمل ما قبل (إلا) فيما بعدها إذا كان ظرفًا أو جارًا أو مجرورًا، عطفًا على القاعدة التي تنص على أنه يتسامح فيهما ما لا يتسامح في غيرهما، ومن هؤلاء: مكي القيسي[١]، والزمخشري[٢]، وابن عطية[٣]، وأبو بركات الأنباري[٤]، والعكبري[٥]، والسمين الحلبي[٦].

ثانيًا: أن أبا حيان نفسه قد تسامح فيهما في غير موضع من كتابه البحر المحيط، فعند قوله تعالى: ﴿ كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلاًّ لِّبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِلاَّ مَا حَرَّمَ إِسْرَٰٓءِيلُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ مِن قَبْلِ أَن تُنَزَّلَ ٱلتَّوْرَىٰةُ ﴾[٧] قال – رحمه الله –: "قال ابو البقاء: (من) متعلقة بـ (حرم). يعني في قوله (إلا ما حرَّم إسرائيلُ على نفسه)[٨]، ويبعد ذلك... ويظهر أنه متعلق بقوله (كان حلاً لبني إسرائيل) أي: من قبل أن تنزل التوراة، وفصل بالاستثناء إذا هو فصل جائز، وذلك على مذهب الكسائي وأبي الحسن...)[٩].

وعند قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾[١٠]. قال – رحمه الله–: "والظاهر أن (بإذن الله) متعلق بقوله (ليطاع)، وقيل: بأرسلنا أي: وما أرسلنا بأمر الله، أي: بشريعته ودينه وعبادته من رسول إلا ليطاع"[١١].

---

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٣٤١ – ٣٤٢، والكشف ٥٢٦/١ – ٥٢٧.

(٢) ينظر: الكشاف ٣١٥/١ و٥٨٤/٢ و٥٣٧/٣.

(٣) ينظر: المحرر الوجيز ٣/٤.

(٤) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١١/٢.

(٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢٢٤/١ و٢٧/٢.

(٦) ينظر: الدر المصون ٦٣٢/٢ و٣١٣/٦.

(٧) سورة آل عمران آية ٩٣.

(٨) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢٢٤/١.

(٩) البحر المحيط ٤/٣.

(١٠) سورة النساء آية ٦٤.

(١١) البحر المحيط ٢٨٢/٣.

وعند قوله تعالى: ﴿ وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِىَ ٱلرَّأْىِ ﴾[1] ذكر – رحمه الله – رأي العكبري الذي علق (بادي) بقوله (نراك)[2] ثم ترك الأمر معلقًا لم يقطع فيه بشيء، في إشارة إلى موافقته إياه فيما ذهب إليه، وما احتجَّ به من أن الظروف يتسع فيها[3].

---

[1] سورة هود آية ٢٧.

[2] ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/٢٧.

[3] ينظر: البحر المحيط ٥/٢١٥.

المسألة الرابعة: الفصل بين الحال والعامل فيها بالأجنبي:

ذهب النحويون إلى أنَّه لا يجوز الفصل بين الحال وعاملها بالأجنبي، ومنه الفصْل بالخبر، وقد أشار العكبري إلى ذلك عند قوله تعالى: ﴿ جَزَآؤُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّٰتُ عَدْنٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ ﴾[1] حيث قال: "قوله (خالدين فيها) هو حال، والعامل فيه محذوف وتقديره: ادخلوها خالدين أو أَعطوها. ولا يكون حالاً من الضمير المجرور في (جزاؤهم)؛ لأنك لو قلت ذلك لفصلت بين المصدر ومعموله بالخبر، وقد أجازه قوم، واعتلوا له بأن المصدر هنا ليس في تقدير أن والفعل، وفيه بُعد"[2].

وفي ذات السياق منع الجمل أن تكون (خالدين) في قوله تعالى: ﴿ بُشْرَىٰكُمُ ٱلْيَوْمَ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾[3] حالاً من (بشراكم) لما يترتب عليه من الفصل بالخبر الأجنبي، حيث قال: "قوله (خالدين) نصب على الحال، والعامل فيها المضاف المحذوف، إذ التقدير: بشراكم دخولكم جنات خالدين فيها، فحذف الفاعل وهو ضمير المخاطب، وأضيف المصدر لمفعُوله فصار (دخول جنات)، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه في الإعراب. ولا يجوز أن يكون (بشراكم) هو العامل فيها؛ لأنه مصدر قد أُخبر عنه قبل أخذ متعلقاته فيلزم الفصل بالأجنبي"[4].

ومن الفصل بالأجنبي الفصل بالمعطوف، وقد أشار إلى ذلك العكبري عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ ﴿١﴾ قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا ﴾[5]، حيث قال: "قوله تعالى (قيما): فيه وجهان: أحدهما هو حال من الكتاب، وهو مؤخر عن موضعه، أي: أنزل الكتاب قيمًا، قالوا: وفيه ضَعفٌ؛ لأنه يلزم منه التفريق بين بعض الصلة وبعض؛ لأنَّ قوله تعالى (ولم) معطوف على (أنزل)، وقيل: (قيما) حال، (ولم يجعل) حال أخرى. والوجه الثاني: أن (قيما) منصوب بفعل محذوف، تقديره: جعله قيما، فهو حال أيضًا، وقيل: هو حال أيضًا من الهاء في (ولم يجعل له)، والحال مؤكدة، وقيل: مُنتقلة"[6].

---

(١) سورة البينة آية ٨.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ٢/٥٠٨ – ٥٠٩.

(٣) سورة الحديد آية ١٢.

(٤) الفتوحات الإلهية ٤/٢٨٩.

والجمَـلَ هو سليمان بن عمر بن منصور العجيلي الشافعي الأزهري، المعروف بالجَمَل، ولد بمدينة عجيل إحدى قـرى الغربية، وورد مصر ولازم الشيخ الحفني، اشتهر بالصلاح والعفة، ولم يتزوج، وفي آخر حياته تقشَّف في ملبسه، توفي سنة ١٢٠٤هـ، وله الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية.

(ينظر: عجائب الآثار للجبرتي ٢/٨٨).

(٥) سورة الكهف آية ١ و٢.

(٦) التبيان في إعراب القرآن ٢/١٤٠.

ومثل هذا ذكره الزمخشري عند تعليقه على الآية السابقة حيث قال: "فإن قلتَ: بِمَ انتصب (قيمًا)؟ قلتُ: الأحسن أن ينتصب بمضمر، ولا يجعل حالاً من (الكتاب)؛ لأنَّ قوله (ولم يجعل) معطوف على(أنزل) فهو داخل في حيِّز الصلة"[1].

ويظهر الأثر الإعرابي لهذه المسألة في البحر المحيط عند قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُواْ مَيْلاً عَظِيمًا ﴿٢٧﴾ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ﴾[2]، حيث ضعَّف أبو حيان أن تكون جملة (يريد الله أن يخفف عنكم) حالاً من (الله يريد)، لما يترتب عليه من الفصل بينهما بجملة أجنبية. قال – رحمه الله –: "(يريد الله أن يخفف عنكم).... وأعربوا هذه الجملة حالاً من قوله (والله يريد أن يتوب عليكم)، والعامل في الحال (يريد)، التقدير: والله يريد أن يتوب عليكم مريدًا أن يخفف عنكم، وهذا الإعراب ضعيف؛ لأنه قد فُصل بين العامل والحال بجملة معطوفة على الجملة التي في ضمنها العامل وهي أجنبية من العامل والحال، فلا ينبغي أن تجوز إلاَّ بسماع من العرب"[3].

كما يظهر الأثر الإعرابي في تضعيفه إعراب (ولا يكتمون الله حديثًا) حالاً من فاعل (يودّ) في قوله تعالى: ﴿ يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَعَصَوُاْ ٱلرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلْأَرْضُ وَلاَ يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا ﴾[4] وذلك للفصل بينهما بجملة الشرط الأجنبية. استمعْ إليه يقول: "والذي يتلخص في هذه الجملة أنَّ الواو في قوله (ولا يكتمون) إمَّا أن تكون للحال، أو للعطف، فإن كانت للحال كان المعنى: إنهم يوم القيامة يودون أن كانوا ماتوا وسوِّيت بهم الأرض غير كاتمين الله حديثًا، فهي حال من (بهم)، والعامل فيها (تسوى)، وهذه الحال على جعل (لو) مصدرية بمعنى (أن)، ويصح أيضاً الحال على جعل (لو) حرفًا لما سيقع لوقوع غيره، أي: لو تسوى بهم الأرض غير كاتمين الله حديثًا لكان بغيتهم وطلبتهم، ويجوز أن يكون حالاً من (الذين كفروا)، والعامل (يودّ) على تقدير أن تكون (لو) مصدرية، أي: يوم القيامة يود الذين كفروا أن كانوا سُوِّيت بهم الأرض غير كاتمين، وتكون هذه الحال قيدًا في الودادة أي: تقع الودادة منهم... ويبعد أن يكون حالاً على هذا الوجه و(لو) حرف لما كان سيقع لوقوع غيره؛ للفصل بين الحال وعاملها بالجملة"[5].

---

(١) الكشاف ٢/٦٧٥.

(٢) سورة النساء الآيتان ٢٧ و٢٨.

(٣) البحر المحيط ٣/٢٢٧.

(٤) سورة النساء آية ٤٢.

(٥) البحر المحيط ٣/٢٥٤.

وعند قـــوله تعـــالى: ﴿ مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍ غَيۡرَ مُضَآرٍّۚ وَصِيَّةً مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ [1]، منع – رحمه الله – أن يكون (غير) حالاً من الضمير في (يُوصى)، لما يترتب عليه من الفصل بينهما بالمعطوف الأجنبي.

وفي هذا يقول: "قالوا[2] وانتصاب (غير مضار) على الحال من الضمير المستكن في (يوصى)، والعامل فيها (يوصى). ولا يجوز ما قالوه؛ لأنَّ فيه فصلاً بين العامل والمعمول بأجنبي منهما، وهو قوله (أو دين)؛ لأنَّ قوله (أو دين) معطوف على (وصية) الموصوفة بالعامل في الحال"[3].

وبهذا يتبيَّن لنا أنَّه لا يجوز الفصل بين الحال وعاملها بالأجنبي عند النحويين.

---

[1] سورة النساء آية ١٢.

[2] ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢٤٦/١، والتبيان في إعراب القرآن ٢٦٢/١.

[3] البحر المحيط ١٩١/٣.

المسألة الخامسة: الفصل والتوسط بين المصدر ومعموله.

أولاً: توسط الصفة بين المصدر ومعموله:

من شروط عمل المصدر ألاَّ يكون موصوفاً قبل العمل[1]؛ فلا يعمل في نحو: أعجبني ضربُك الشديدُ بكرًا.

فإن أُخِّر النعت جاز الوصف[2]، كقولك: أعجبني ضربُك بكرًا الشديدُ، ومن الشواهد على ذلك قول الشاعر[3]:

إنَّ وجدي بكَ الشديدَ أَراني عاذِرًا مَن عَهِدتُ فيكَ عذولاً

قالوا[4] في علة عدم جواز وصف المصدر قبل أخذ معموله؛ لأن معموله كالصلة من الموصول، فلا يُفصل بينهما.

ولقد أوضح بعضهم ذلك فقال[5]: لأن المصدر عند العمل مؤول بأن والفعل، أو ما والفعل فهو صلة لموصول حرفي.

وأُخذ على الشرط السابق أنَّه لم يعمّ التوابع كُلهَّا، فقالوا[6]: والأولى أن يقال: غير متبوع قبل العمل؛ لأن حكم سائر التوابع كحكم النعت، و لهذا نرى الفارقي قد أدخل التوكيد في جملة ما لا يجوز أن يتوسط بين المصدر ومعموله، ثم سحب هذا الحكم على بقية التوابع، فقال بعد أن ذكر قول الشاعر[7]:

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٠٩/٣، وتوضيح المقاصد ٨٤٣/٢، وشرح الشذور /٣٥٧، وشرح اللمحة البدرية ٩٩/٢، والمساعد ٢٢٩/٢، وشفاء العليل ٦٤٤/٢، وشرح التصريح ٦٣/٢، وشرح الأشموني ٢٨٦/٢، ومجيب النداء ١٩٣/٢، وحاشية الخضري ٣٤/٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١٠٦/٣، وشفاء العليل ٦٤٤/٢، وشرح ألفية ابن معط ١٠١٢/٢.

(٣) قائله مجهول وهو من شواهد: شفاء العليل ٦٤٤/٢، وشرح التصريح ٢٧/٢، وهمع الهوامع ٢٧٢/٤، وشرح الأشموني ٢٤٢/٢، والدرر اللوامع ٢٥١/٥.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ١٠٨/٣، وشرح ابن معط ١٠١٢/٢، وتوضيح المقاصد ٨٤٣/٢، ومجيب النداء ١٩٣/٢، وشرح الأشموني ٢٨٦/٢.

(٥) ينظر: المساعد ٢٢٩/٢، وحاشية يس على شرح الفاكهي ١٩٤/٢.

(٦) ينظر: شرح ألفية ابن معط ١٠١٢/٢، وتوضيح المقاصد ٨٤٣/٢، ومجيب النداء ١٩٣/٢، وحاشية يس على التصريح ٦٣/٢.

(٧) قائله تميم بن مقبل. وهو من شواهد: المسائل البصريات ٧٤٩/٢، وهمع الهوامع ٢٧٢/٤، والدرر اللوامع ١٠/٥. وفي الأخير: لأهلك ما لم تستمعه...

ولو أن حُبِّي أمَّ ذي الودعِ كُلَّه لأَهْلَكَ مالٌ لم تَسعْهُ المسارحُ

: "توجيه إعرابه:

أن لك في (كله) وجهين: إن شئت نصبته بحمله على لفظ (حبيِّ)؛ لأنه منصوب بـــ(أنَّ) ولا يكون النصب على غير ذلك، وإن شئت رفعت، والرفع من وجهين: إن شئت على موضع (أن) واسمها؛ لأنه رفع بالابتداء، لأن (أن) لا تغير معنى الابتداء، وإن شئت أن تستأنفه فتجعله ابتداء، وتجعل (مالاً) خبرًا عنه وتكون الجملة بأسرها خبرًا عن "أنَّ" كان ذلك جائزاً.

فإن قيل لك: "أنت إذا قلت: إن القومَ كلَّهم فيها، جاز لك في (كلَّهم) الرفع والنصب... كما في قوله سبحانه: ﴿ قُلۡ إِنَّ ٱلۡأَمۡرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ ﴾ [1] قرئ بالرفع والنصب، فهل يجوز لك في قول ابن مقبل في "كله" لو قدمت على (أم ذي الودع) ما جاز هنا؟ فالجواب: أنه لا يجوز فيه الرفع، لأن (حبي) مصدر، وهو عامل في (أم ذي الودع) والمصدر متى عمل في شيء صار ذلك الشيء في صلته، ولاتصف الشيء، ولا تؤكده على الموضع، ولا تبدل منه حتى يتم بصلته فلا يكون فيه مع التقديم إلا النصب لا غير"[2].

ومثَّل ابنُ عقيل لمنع سائر التوابع من التوسط بين المصدر ومعموله فقال: "وحكم نصبه التوابع حكم النعت، فيمتنع: عجبت من شربِك وأكلِك اللَّبنَ، وقتالِكَ نفسه زيدًا، ومن إتيانِكَ مشيكَ إلى زيدٍ. وإن أخَّرتَ جاز"[3].

وأجاز السيرافي توسط النعت بين المصدر ومعموله، عند ذكره الأوجه الجائزة في كلمة "أنت" في قول الشاعر[4]:

أرواحٌ مُوَدِّعٌ أمْ بكورُ أَنتَ فانظُرْ لأيِّ ذاك تصير

---

(١) سورة آل عمران آية ١٥٤. والرفع قراءة أبي عمرو على جعله مبتدأ، والنصب قراءة الباقين على جعله توكيدًا لـــ (الأمر). ينظر: الكشف عن وجوه القراءات ٣٦١/١.

(٢) الإفصـــاح /١٣٨-١٣٩. والفـــارقي هو أبو نصر الحسن بن أسد بن الحسن الفارقي، كان إماماً في النحو واللغة وشـــاعرًا رقيق الحواشي، وكان في أيام نظام الملك والملك شاه وشمله منهما الجاه فولي آمد فاستبد بمالها ثم قبض عليه وشنق. له مصنفات منها: شرح لمع ابن جني، والألغاز، والإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب.
(ينظر: معجم الأدباء ٤٥٦/٢، وفوات الوفيات ٣١١/١، والبلغة /٨١، والوافي بالوفيات ٣٠٨/١١).

(٣) المساعد ٢٢٩/٢. وينظر: حاشية يس العليمي على التصريح ٦٣/٢.

(٤) قائلـــه عـــدي بن زيد العبادي. ديوانه /٨٤ والعجز فيه: لك فاعلم لأيِّ حال تصيرُ. وهو في: الكتاب ١٤٠/١، وشرح الكتاب للسيرافي ١٥/٤، والخصائص ١٣٢/١، والنكت ٢٦٦/١، والأمالي الشجرية ١٣٤/١، والمساعد ٢٢٩/٢، والمغني ١٦٦/١، وشرح شواهده ٤٦٩/١ وفيه: لك فاعمدْ...

وفي "أنت" أربعة أوجه هي[1]:

الأول: أن ترفع (أنت) بفعل مضمر يفسرهُ المظهر "انظُر".

الثاني: أن تجعل (أنت) مبتدأ، وتضمر خبرًا، والفاء جواب للجملة، كأنه قال: أنت الراحل فانظُر.

الثالث: أنْ تجعل (أَنت) خبراً وتنوي المبتدأ، كأنَّك تنوي: الراحل أنت.

الرابع: وهو الذي يهمنا وهو: "أن ترفع "أنت" ببكور؛ لأن المصادر تعمل عمل الأفعال، فكأنَّك قلت: أن تروحَ أنت أم تَبكرَ أنت، كما قال تعالى: ﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ﴾[2]، على تقدير أو أن تُطعِم يتيما، فكذلك هذا "أم أن تبكر أنت"[3].

وردَّه الفارسي عليه بأن المصدر قد وصف بقوله "مُودَّعُ"[4].

فإن ورد ما يوهم توسط النعت بين المصدر ومعموله فالنحاة يضمرون للمعمول عاملاً محذوفًا غير المصدر الموصوف[5]. يقول ابن جني: "فإذا كان المعنى مقتضيًا له، والإعراب مانعًا منه، احتلتَ له، بأن تضمر ناصبًا يتناول الظرف، ويكون المصدر الملفوظ به دالاً على ذلك الفعل"[6].

فمن ذلك قول الشاعر[7]:

أزمعتُ يأسًا مبينًا من نوالكم ولن ترى طاردًا للحُرِّ كاليأسِ

"فلا يجوز أن يكون قوله (من نوالكم) متعلقًا بيأس، وقد وصفه بمبين، وإن كان المعنى يقتضيه؛ لأن الإعراب مانع منه. لكن تضمِر له، حتى كأنك قلت: يئستُ من نوالكم"[8].

---

(١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٤/١٥-١٦، والنكت ١/٢٦٦، والأمالي الشجرية ١/١٣٦.

(٢) سورة البلد آية ١٤.

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٤/١٧.

(٤) ينظر: المساعد ٢/٢٢٩، وحاشية يس على التصريح ٢/٦٣.

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٠٨ – ١٠٩، وتوضيح المقاصد ٢/٨٤٣، وشرح الأشموني ٢/٢٨٦، وحاشية يس على التصريح ٢/٦٣.

(٦) الخصائص ٢/٢٥٦.

(٧) قائله الحطيئه. ديوانه /١٠٧ من سينيته المشهورة التي مدح بها بغيضًا وحطَّ من الزبرقان. وهو من شواهد: الخصائص ٣/٢٥٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/١٠٩، والمغني ٢/٥٨٨، وشفاء العليل ٢/٦٤٤، وهمع الهوامع ٥/٧٠، وحاشية يس على التصريح ٢/٦٣، والدرر اللوامع ٥/٢٥١.

(٨) الخصائص ٢/٢٥٨ – ٢٥٩.

ويظهر الأثـــر الإعرابي لهذا التوسط في البحر المحيط عند تعليق صاحبه على قوله تعالى:﴿ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِۦ ﴾[1].

فقد منع أبو حيان من أنْ يتعلَّق (ليذوق) بقوله (فجزاء) على ما ذهب إليه الزمخشري، والعلة – عنده – أنه موصوف بـــ (مثل)، وهو وإن كان – يرحمه الله – يتحدث هنا عن منع تعليق الظرف بالمصدر الموصوف إلاَّ أنك تراه يعمم المسألة فيمنع إعمال المصدر الموصوف مثل: "أعجبني ضربُ زيد الشديدُ عمرًا". قال: "قال الزمخشري[2] (ليذوق) متعلق بقوله (فجزاء)... وهذا لا يجوز إلاَّ على قراءة من أضاف (فجزاء) أو نوّن ونصب (مثل) وأما على قراءة من نوَّن ورفع (مثل) فلا يجوز أن تتعلق اللام به؛ لأن (مثل) صفة لجزاء، وإذا وصف المصدر لم يجز لمعموله أن يتأخر عن الصفة، لو قلت: أعجبني ضربُ زيدٍ الشديدُ عمرًا" لم يجز فإن تقدم المعمول على الوصف جاز ذلك.

والصواب أن تتعلـــق هذه القراءة بفعل محذوف، التقدير: جوزي بذلك ليذوق"[3].

وكما منع – رحمه الله – أن يتعلق الظرف بالمصدر عند توسط الصفة بينهما، كما جاء في نصه السابق، أكد ذلك في تعليقه على قوله تعالى: ﴿ وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾[4]. قال: "ويوم منصوب بما تعلق به (إلى الناس)، وقد أجاز بعضهم نصبه بقوله (وأذان)، وهو بعيد من جهة أنَّ المصدر إذا وُصف قبل أخذ معموله لا يجوز إعماله فيما بعد الصفة"[5].

وكذا عند قوله تعالى: ﴿ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٥﴾ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ﴾[6]. حيث قال – رحمه الله –: "والعامل في (يوم تبيضّ) ما يتعلق به (لهم عذاب عظيم)... ولا يجوز أن يعمل فيه (عذاب)؛ لأنه مصدر قد وُصِف"[7].

---

(١) سورة المائدة آية ٩٥.

(٢) ينظر: الكشاف ١٦٥/١.

(٣) البحر المحيط ٢١/٤ – ٢٢.

(٤) سورة التوبة آية ٣.

(٥) البحر المحيط ٦/٥.

(٦) سورة آل عمران آية ١٠٥ – ١٠٦.

(٧) البحر المحيط ٢٢/٣ ولزيادة أمثلة وشواهد ينظر: البحر المحيط ٣٤٣/٥، و٤٤٠/٦، و٤٨٣/٧.

ولم يكن أبو حيان وحده في القول بهذا الرأي فقد ذهب إليه بعض المعربين والمفسرين، فمنعوا أن يتعلق الظرف بالمصدر عند وصفه، ومن هؤلاء: العكبري[1]، وأبو السعود[2]، والجَمَل[3]. جاء ذلك عند تعليقهم على قوله تعالى: ﴿ تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ۝٩٧ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[4].

وإيضاحًا للمتعلق والمتعلق به يقول العكبري: "(إذ نسويكم) يجوز أن يَكون العامل فيه "مبين" أو فعـــل محذوف دلَّ عليه (ضلال)، ولا يجوز أن يعمل فيه (ضلال)؛ لأنه قد وصف"[5].

والرأي عندي أنَّ هذه المسألة ذات شقين، فالمصدر الموصوف لا يعمل في المفعُول به عند الجمهور، للعلة المذكورة سابقًا. وأمَّا عمله في الظرف – وهو الشق الثاني في المسألة – فالراجح أنَّه عامل فيه؛ لأنَّ الظرف – كما يقولون – يكتفي برائحة الفعل. قال الشيخ عضيمة – رحمه الله –: "وأقول: إذا ساغ الاختلاف في عمل المصدر المحلى بـــ(أل)، وفي المصدر الموصوف في المفعول، فلا يسوغ الاختلاف في عملهما في الظرف الذي يكتفي برائحة الفعل"[6].

وقال في موضع آخر: "نعم إنَّ الوصف يبطل عمل المصدر، وعمل اسم الفاعل في المفعول به، أمَّا أن يبطل عملهما في (إذ) التي تقنع برائحة الفعل، فهذا ما لا أراه"[7].

---

(١) ينظر: التبيان ٢/٢٧٢.

(٢) ينظر: تفسير أبي السُّعود ٤/١١٢.

وأبـــو السعود هو محمد بن محمد بن مصطفى العمادي الحنفي، إمام علاَّمة ولد سنة ٨٩٨هـــ، وقيل ٩٠٠هـــ، بقـــرية قريـــبة من القسطنطينية، وقرأ على والده، واشتغل بالقضاء والفتيا، توفي سنة ٩٨٢هـــ، ومن مصنفاته: التفســـير المشهور الذي سماه إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، ويُعدُّ من أجلّ التفاسير وأعظمها، وله بعض الحواشي على الكشاف.

(ينظر: شذرات الذهب ٨/٣٩٨، والبدر الطالع ١/٢٦١).

(٣) ينظر: الفتوحات الإلهية ٣/٢٨٤.

(٤) سورة الشعراء آية ٩٧ – ٩٨.

(٥) التبيان ٢/٢٧٢.

(٦) دراسات لأسلوب القرآن ١/١٣١.

(٧) دراسات لأسلوب القرآن ١/١٠٥ – ١٠٦.

ثانياً: الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبي:

ذهب النحويون إلى عدم جواز الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبي[1]، وعرَّفوا الأجنبي بأنَّه ما ليس للمصدر عمل فيه[2]، أو بعبارة أخرى: ما ليس متعلقًا بالمصدر، ولا متممًا له كالمبتدأ، والخبر، وفاعل غير المصدر ومعموله[3].

وأما غير الأجنبي فهو ما تعلَّق به وكان متممًا له كفاعله، ومفعوله والظرف، والمجرور المتعلق به[4].

وقال النحويون: العلة في منع جواز الفصل بينهما هي أنَّ معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول فلا يفصل بينهما[5].

ولقد أوضح ابن عقيل ذلك بقوله: "ومعموله كصلة في منع تقديمه وفصله؛ لأن المصدر هنا مقدر بحرف مصدري والفعل، والحرف المصدري موصول كما سبق، والفعل صلته، فكما لا يتقدَّم معمول الصلة على الموصول، لا يتقدَّم المعمول على المصدر، لتضمنه الموصول والصلة، ولهذا – أيضاً – لا يفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبي"[6].

ومن الفصل بالأجنبي الفصل بالخبر، يقول أبو علي معلِّقًا على قول الشاعر[7]:

كأنَّ حُدوجَ المالكية غدوةً خلايا سَفينٍ بالنواصفِ مِن دَدِ

: (((النواصف) موضعٌ يَصغُر أن يحتمل كبائن السُّفن، فإذا كان كذلك كان (بالنواصف) من صلة (حدوج) كأنَّه قال: حدوج المالكية بالنواصف خلايا سفين من دَد، وتكون الباء متعلقة بفعل يكون في موضع الحال، كأنَّه: كأنَّ حدوج المالكية مستقرةً بالنواصف خلايا.

فإن قلت: فكيف أخَّرها، وقد فصل بينه وبينه بالخبر، وإذا كان كذلك فقد فصَل بين العامل والمعمول بشيءٍ أجنبي منهما، والفصل بالأجنبي بين العامل والمعمول لا يستقيم،

---

(1) ينظر: الإيضاح/١٤٢، والبصريات ٣١٢/١، والمقتصد ٥٥٧/١، وكشف المشكل /٢٨٥، وشرح المفصل ٦٧/٦، وشرح ألفية ابن معط ١٠١٢/٢، وشرح الأشموني ٢٩١/٢، ومجيب النداء ١٩٣/٢.

(2) ينظر: المقتصد ٥٥٧/١، وشرح ابن يعيش ٦٧/٦، وشرح ألفية ابن معط ١٠١٢/٢.

(3) ينظر: حاشية الصبان ٢٩١/٢.

(4) ينظر: السابق ٢٩١/٢.

(5) ينظر: الإيضاح /١٤٢، والمقتصد ٥٥٧/١، وكشف المشكل /٢٨٥، وشرح الكافية للرضي ١٩٥/٢.

(6) المساعد ٢٣٢/٢ – ٢٣٣، وينظر: الأشموني ٢٩١/٢، ومجيب النداء ١٩٤/٢.

(7) قائله طرفة بن العبد ديوانه ص٢٠ وهو بيت من معلقته المشهورة: لخولة أطلالٌ...

وهو من شواهد: الخصائص ٧٠/١، وجمهرة أشعار العرب /١٢٥، واللسان ٢٤٧/١١ (نصف).

والنواصف ودد اسمان لموضع.

والحدوج والأحداج: مراكب النساء واحدها حِدْج وحِداجة. اللسان ٢٣١/٢ (حدج).

والشاعر في البيت يشبه مراكب عشيقته المالكية غدوة فراقها بنواحي وادي ددن بسفن عِظام.

فإذا كان كذلك لم تحمله عليه، وجعلنا "بالنواصف" من صفة سفين؛ لأنه نكرة والنكرة توصف بالظروف.."[1].

وفي هذا الشأن – أيضًا – يقول العكبري عند شرحه قول المتنبي:

وفاؤكما كالربع أشجاه طاسِمُه بأنْ تسعِدا والدمعُ أشْفاه ساجِمُه

: "وفاؤكما: مبتدأ، كالربع: خبره، والمبتدأ والخبر يؤذنان بتمام الكلام، ولا يجوز أن يتعلق بالمبتدأ بعد الإخبار عنه شيء؛ فلا يجوز أن يتعلق الباء (بالوفاء)، ولكنها تتعلق بفعل يدلّ عليه الكلام، وكأنّه لمّا ذكر المصدر وقال (وفاؤكما)، قال: ووفيتما بأن تُسعِدا"[2].

ويلحق بهذا الفصلُ بين المصدر ومعموله بخبر (لا) وخبر (إنَّ)، قال ابن الشجري: "ومن ذلك قول المتنبي[3]:

يُعطي فلا مطلُهُ يكدِّرها بها ولا مَنُّه يُنكِّدُها

أراد: فلا مطلُه بها، فلمَّا فصل بالأجنبي بين المصدر والباء أضمر للباء ما تتعلَّق به، بعد قوله: يكدِّرها، وتقديره: لا يمطُلُ بها، ومن هذا الضرب في التنزيل: ﴿ إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ۝ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ ﴾[4]، المعنى: إنه على رجعه يوم تبلى السرائر لقادر، ولمَّا فصل خبرُ (إنَّ) بين المصدر الذي هو (الرجع) وبين الظرف بطل عمله فيه، فلزم إضمار ناصب من لفظ الرجع، فكأنه قيل: يرجعه يوم تبلى السرائر"[5].

ومن الفصل بالأجنبي الفصلُ بالمفعول الثاني. وقد استشهد ابن جنّي على ذلك ببيتٍ شعري، ثم علَّق عليه فقال: "وكذلك قول الآخر[6]:

ولا تحسبنَّ القتل محضًا شربته نزارًا ولا أنَّ النفوسَ استقرَّتِ

ومعناه: لا تحسبنَّ قتلك نزارًا محضًا شربتَه، إلاَّ أنَّه وإن كان هذا معناه فإن إعرابه على غيره وسواه؛ ألا ترى أنَّك إن حملته على هذا جعلت (نزارًا) في صلة المصدر الذي هو (القتل)

---

(1) المسائل البصريات ١/٣١١ – ٣١٢.

(2) شرح ديوان المتنبي ٣/٣٢٥.

(3) ديوانه بشرح العكبري ١/٣٠٤. وفيه كلام ابن الشجري هذا بنصه وفصه من غير عزوٍ.

(4) سورة الطارق آية ٨ و ٩.

(5) الأمالي الشجرية ١/٢٩٧، وينظر: الخصائص ٢/٤٠٢، وإعراب مشكل القرآن لمكي بن أبي طالب /٧٦٥.

(6) لم ينسبه ابن جني لقائل معين. ولم أعثر عليه في غير الخصائص. وفي اللسان ٧/٢٢٧ (محض): "المحض: اللبنُ الخالصُ بلا رغوة فيه. ولبن محضٌ: خالص لم يخالطه ماءٌ".

وقد فصلت بينهما بالمفعول الثاني الذي هو (محضا)..... فلا بُدَّ إذًا من أن تضمر لـِ (نزارًا) ناصبًا يتناوله، يدل عليه قوله (القتل)، أي: قتلتَ نزارًا وإذا جاز أن يقوم الحال مقام اللفظ بالفعل كان اللفظ بأن يقوم مقام اللفظ أولى وأجدر""[1].

ومن الفصل بالأجنبي – أيضًا – الفصلُ بالظرف، واستشهد ابن الشجري على ذلك ببيتٍ شعري ثم علّق عليه. يقول: "ومثله قول الشمَّاخ[2]:

وهُنَّ وُقوف ينتظرنَ قضاءه بضاحي غداة أمرَهُ وهو ضامزُ

..... وفي البيت فصل بالظرف الأجنبي بين المصدر ومنصوبه؛ لأنَّ قوله (بضاحي غداة) متعلّق بوقوف أو ينتظرن، فهو أجنبي من المصدر الذي هو (قضاء)، فوجب لذلك حمل المفعول على فعل الآخر؛ كأنَّه لما قال: (ينتظْرنَ قضاءَهُ بضاحي غداة). أضمر (يقضي) فنصب به (أمره)"[3].

ونقل ابن هشام عن النحويين قولهم: إن الباء في (بضاحي) متعلّقة بـــ (قضاءه) لا بـــ (وقوف) ولا بـــ (ينتظرن)؛ لئلا يفصل بين (قضاءه) و(أمره) بالأجنبي، ثم استطرد قائلاً: "ولا حاجة إلى تقدير ابن الشجري وغيره (أمره) معمولاً لقضى محذوفًا؛ لوجود ما يعمل"[4].

لكنه عاد ونقض كلامه في كتابه (شرح قصيدة كعب بن زهير)[5] حيث قال – بعد أن أنشد البيت السابق – : "وأمره منتصب بـــ (قضاءه) محذوفًا مبدلاً من (قضاءه) المذكور، ولا ينتصب بالمذكور؛ لأن الباء ومجرورها متعلقان بينتظرن، ولا يفصل المصدر من معموله".

---

(1) الخصائص ٢/٤٠٣.

(2) ديوانه ص١٧٧ وهو في" المقتضب ١/١٥، والمقرب ١/١٣٠، وشرح التسهيل ٣/١١٤، ومغني اللبيب ٢/٥٤٠، والشـــاعر هو الشمَّاخ ضرار بن حرملة بن سنان بن أمامة بن عمرو بن جحاش، يكنى أبا سعيد وأبا كثير، وأُمه معـــاذة بنت بجير بن خلف من بنات الخرشب يقال إنهنَّ أنجبن نساء العرب، كان شاعرًا مشهورًا، أدرك الإسلام وحسن إسلامه وشهد القادسية، والشماخ لقب واسمه معقل وقيل الهيثم، له أخوان شاعران هما مزرد واسمه يزيد، وجزء بن ضرار. (ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة ٣/٣٥٣، والوافي بالوفيات ١٦/١٠٣).

(3) الأمـــالي الشـــجرية ١/٢٩٦. وفيه: الضاحي من الأرض: الظاهر البارز. والغداة: الأرض الطيبة الكريمة النبت. والضامز: الرجل الساكت، ومن الإبل الممسك عن الجِرَّة.

(4) المغني ٢/٥٤٠.

(5) ص٢٨٦.

والملاحظ أنَّ كلام ابن هشام الأخير يتفق مع ما نصَّ عليه ابن الشجري من وجوب تقدير عامل لكيلا يقع المحظور، بَيَد أنهما يختلفان في ذلك المقدَّر، فابن الشجري يقدِّره فعلاً هو (يقضي)، وابن هشام يقدِّره مصدرًا هو (قضاءه).

وواضح مما سبق من نصوص أنَّ النحويين يوجبون تقدير عامل لما بعد الفاصل الأجنبي، وإلى ذلك أشار ابن مالك – أيضاً – بقوله: "وهكذا يفعل فيما أوهم الفصل كقوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ۝ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ ﴾. فإن ظاهره أنَّ (يوم) منصوب برجعه، ولا يجوز ذلك؛ لاستلزامه الفصل بخبر إنَّ الذي هو (لقادر)، فالمُخلِصُ من ذلك أن يُنصب (يوم تُبلى السرائر) بعامل مُقدَّر مدلول عليه برجعه، كأنَّه قيل: يرجعه يوم تبلى السرائر"[1].

والظاهر من كلام النحويين أنَّهم يمنعون الفصل بين المصدر ومعموله إذا كان مقدرًا بحرف مصدري ، ولو كان الفاصل أو المعمول ظرفًا أو جاراً ومجرورًا. فأمَّا المنع إذا كان المعمول مجرورًا فيدلُّ عليه بعض النصوص السابقة، وكذا النقاش الذي دار بين ابن جني والمتنبي. وهذا ملخَّصُه[2].

قال أبو الفتح: ذاكرتُ المتنبي شاعرنا وقت القراءة في إعراب هذا البيت:

وفاؤكما كالربعِ أشجاه طاسِمُه بأنْ تُسعِدا والدمعُ أشفاه ساجِمُهْ

فقلتُ له: بأيِّ شيءٍ تتعلَّق الباء في (بأنْ)؟، فقال: بالمصدر الذي هو (وفاؤكما)، فقلتُ له: وبِمَ ارتفع (وفاؤكما)؟، فقال: بالابتداء، فقلتُ: وما خبره؟ فقال: كالربع، فقلتُ: وهل يصح أن تخبر عن اسم وقد بقيتْ منه بقية، وهي الباء ومجرورها؟، فقال: لا أَدري ما هو، إلاَّ أنَّه قد جاء في الشعر له نظائر...

ولقد أراد ابن جني في هذه المناقشة أن يلتزم بالقاعدة التي أقرَّها النحاة وهي: عدم جواز الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي، ولو كان ذلك المعمول ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، ولذلك لم يرق له ما أجاب به المتنبي من تعلُّق الباء في (بأن تسعدا) بالمصدر (وفاؤكما)؛ لما يلزم فيه من الوقوع في المحظور، وهو الفصل بين المصدر ومعموله بالخبر (كالربع)، ثمَّ تأول ذلك بأن الجار والمجرور متعلّق بفعل محذوف، وتقديره: وفيتما بأن تسعدا.

وجمع يس العليمي الحكم فيما لو جاء الفاصل أو المعمول ظرفًا في قوله: "ولا مفصولاً من معموله بأجنبي، ولو كان المعمول ظرفًا كما في الآية الشريفة، والفاصل ظرفاً أو

---

(1) شرح التسهيل ٣/١١٤، وينظر: المساعد ٢/٢٣٣، وشفاء العليل ٢/٦٤٨، وشرح الأشموني ٢/٢٩١ – ٢٩٢.

(2) ينظر: الخصائص ٢/٤٠٣، والأمالي الشجرية ١/٢٩٩.

جاراً ومجروراً كما في قوله تعالى[1]: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٨٣﴾ أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ ﴾[2].

وخالف بعض النحويين ومعربو القرآن الجمهورَ فأجازوا الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبي إذا كان المعمول ظرفاً أو شبهه، معلِّلين بأن الظروف يُتوسع فيها ما لا يُتوسع في غيرها، ومن هؤلاء: مكي بن أبي طالب[3]، والزمخشري[4]، وابن الحاجب[5]، والرضي[6].

ويظهر الأثر الإعرابي لهذا الفصل في البحر المحيط عند تعليق صاحبه على قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٨٣﴾ أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ ﴾.

فقد أوجب – رحمه الله – تقدير عامل لـ (أيامًا) يدلُّ عليه ما قبله، وتقديره: صوموا أيامًا، ومنع أن تنصب هذه الكلمة بقوله (الصيام)، لما يترتب عليه من الفصل بين المصدر الذي هو (الصيام)، وبين معموله الذي هو (أيامًا) بالأجنبي الذي هو (كما كتب).

قال – رحمه الله – : "وانتصاب قوله (أيامًا) على إضمار فعل يدل عليه ما قبله، وتقديره: صوموا أيامًا معدودات، وجوزوا أن يكون منصوبًا بقوله (الصيام) وهو اختيار الزمخشري[7]، إذ لم يذكره غيره...، وهو خطأ؛ لأن معمول المصدر من صلته، وقد فصل بينهما بأجنبي، وهو قوله (كما كُتِبَ)، فكما كُتِبَ ليس بمعمول للمصدر، وإنما هو معمول لغيره على أيِّ تقدير قدَّرته من كونه نعتًا لمصدر محذوف أو في موضع الحال"[8].

واعترض – كذلك – على الزمخشري حين علَّق (إذْ تدْعَونَ) بالمقْت الأول في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ فَتَكْفُرُونَ ﴾[9]، ورأى أنَّ ما ذهب إليه خطأ، للفصل بين

---

(١) سورة البقرة آية ١٨٣ – ١٨٤.
(٢) حاشية يس على التصريح ٢/٦٣.
(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن /٩٦.
(٤) ينظر: الكشاف ١/٢٢٢، و٤/٧٢٢.
(٥) ينظر رأيه في حاشية الصبان ٢/٢٩٢.
(٦) ينظر: شرح الكافية ٢/١٩٥.
(٧) ينظر: الكشاف ١/٢٢٢.
(٨) البحر المحيط ٢/٣١.
(٩) سورة غافر آية ١٠.

المصدر ومعموله بالخبر الذي هو (أكبر)، ثمَّ قدَّر عاملاً يدل عليه المذكور، فقال: "وقال الزمخشري[1] (وإذ تدعون) منصوب بالمقت الأول...، وأخطأ في قوله...؛ لأن المقت مصدر ومعموله من صلته، ولا يجوز أن يخبر عنه إلاَّ بعد استيفائه صلته، وقد أخبر عنه بقوله (أكبر من مقتكم أنفسكم)، وهذا من ظواهر علم النحو التي لا تكاد تخفى على المبتدئين فضلاً عمَّن تدعي العجم أنه في العربية شيخ العرب والعجم، ولمَّا كان الفصل بين المصدر ومعموله بالخبر لا يجوز قدَّرنا العامل فيه مضمرًا، أي: مقتكم إذْ تُدْعَونَ"[2].

ومنع – رحمه الله – أن يتعلق (بما كفروا) بـــ (جزاؤهم) في قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ جَزَآؤُهُمۡ جَهَنَّمُ بِمَا كَفَرُواْ ﴾ [3]؛ لوقوع الخبر (جهنم) بينهما، وهو فاصل أجنبي[4].

وردَّ رأي الزمخشري الذي يرى أنَّ العامل في (يوم) في قوله تعالى: ﴿ يَوۡمَ تُبۡلَى ٱلسَّرَآئِرُ ﴾ هو (رجعه)، ثمَّ ذكر رأي حذَّاق النحاة في ذلك. ونصُّ عبارته هو: "وقال آخرون، ومنهم الزمخشري[5]: العامل (رجعه)، ورُدَّ بأنَّ فيه فصلاً بين الموصول ومتعلقه وهو من تمام الصلة، ولا يجوز، وقال الحذاق من النحاة: العامل فيه مضمر يدل عليه المصدر، تقديره: يرجعه يوم تبلى السرائر"[6].

وخلاصة القول أنه يمكن استثناء الظرف والجار والمجرور من القاعدة المقررة سلفًا، خلافاً لما ذهب إليه أبو حيان وغيره، لأنَّ الظرف والجار والمجرور قد توسع العرب فيهما كثيرًا[7]، ولهذا يقول الرضي:"وأنا لا أرى منعًا من تقدم معموله عليه –أي معمول المصدر– إذا كان ظرفًا أو شبهه....، ويجوز –أيضاً– الفصل بينه وبين معموله بأجنبي على هذا فلا

---

(1) ينظر: الكشاف ١٤٩/٤.

(2) البحر المحيط ٤٥٢/٧ – ٤٥٣.

(3) سورة الكهف آية ١٠٦.

(4) ينظر: البحر المحيط ١٦٧/٦.

(5) ينظر: الكشاف ٧٢٢/٤.

(6) البحر المحيط ٤٥٥/٨.

(7) ينظر: تعقبات أبي حيان النحوية لجار الله الزمخشري في البحر المحيط رسالة دكتوراه لمحمد حماد القرشي / ٢٣٣ – ٢٣٤.

يقدر الفعل لقوله تعالى: "أيامًا معدودات"[1]. كما قال الصبان: "الفصل مغتفر إذا كان المعمول ظرفًا كالآية؛ لاتساعهم فيه"[2].

---

[1] شرح الكافية ٢/١٩٥.

[2] حاشية الصبان ٢/٢٩٢.

المسألة السادسة: الفصل والتوسط بين اسم الفاعل وما جرى مجراه وبين معمولاتها:

أولاً: توسط الصفة بين اسم الفاعل وما جرى مجراه وبين معمولاتها:

من شروط إعمال اسم الفاعل ألاَّ يوصف قبل العمل؛ فلا يجوز: هذا ضاربٌ عاقِلٌ زيدًا.

هذا ما ذهب إليه البصريون والفراء[١]، وخالف الكسائي[٢]، وباقي الكوفيين[٣]، فذهبوا إلى جواز إعماله موصوفًا، واحتجّوا بقول الشاعر[٤]:

إذا فاقِدٌ خطباءُ فرخين رجَّعتْ ذَكَرْتُ سُليمى في الخليط المزايلِ

وبقول الشاعر[٥]:

وقائلةٍ تخشى عليَّ أَظُنُّه سُيودى به تَرحاله وجعائله

فقالوا: إنَّ (فرخين) و(أظنه) معمولان لاسمي الفاعل (فاقد) و(قائلة) مع كونهما موصوفين بـ (خطباء) و(تخشى عليَّ)، ولَمَّا كان هذا خروجًا على القاعدة خرَّج النحويون[٦] ذلك على أنَّ (فرخين) منصوب بإضمار فعل يفسره (فاقد)، تقديره: فقدتْ فرخين، وأما (أظنه) فخُرِّج على أنه محكي بقالت، أو تقول مقدرًا، والعلة في منع إعمال

---

(١) ينظر: الارتشاف ٢٢٦٨/٥، وتوضيح المقاصد ٨٥٢/٢، والمساعد ١٩١/٢، وشفاء العليل ٦٢٣/٢، وشرح الأشموني ٢٩٤/٢، والكواكب الدرية ٥٩٨/٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٧٤/٣، وشرح الألفية لابن الناظم /٤٣٠، والارتشاف ٢٢٦٨/٥، وتوضيح المقاصد ٨٥٢/٢، والمساعد ١٩١/٢، وشفاء العليل ٦٢٣/٢، وهمع الهوامع ٨٥/٥، وشرح الأشموني ٢٩٤/٢، وشرح الفريد /٣٣٧.

(٣) ينظر: الارتشاف ٢٢٦٨/٥، وتوضيح المقاصد ٨٥٢/٢، والمساعد ١٩١/٢، وشرح الأشموني ٢٩٥/٢.

(٤) نُسب لبشر بن أبي خازم، وليس في ديوانه. وتجده في: شرح التسهيل لابن مالك ٧٤/٣، وشرح الألفية لابن الناظم /٤٣٠، واللسان ٣٣٧/٣ وفيه: في الخليط المباين، وشرح الأشموني ٢٩٤/٢.

(٥) قائله ذو الرمة. ديوانه /٣٠ وفيه: ترحاله ومذاهبه. وتجده في: شرح التسهيل لابن مالك ٧٥/٣، وفيه ما في الديوان، والمغني ٤٣٢/٢، والمساعد ١٩٢/٢، وشرح شواهد المغني ٨٤٢/٢ وفيه: ترحاله وحوائله. قال الدسوقي (حاشيته على المغني ٨٦/٢): "ستردي به أي: تهلكه والترحال التنقل في الأسفار، والجعائل جمع جعاله بمعنى الجعل على الفعل". وفي اللسان ١١١/١١: "والجعالة... ما يجعل للغازي وذلك إذا وجب على الإنسان غزوٌ فجعل مكانه رجلاً آخر بجُعلٍ يشترطه".

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٧٤/٣ – ٧٥، وشرح الأشموني ٢٩٥/٢، وشرح شواهد العيني مع الصبان ٢٩٥/٢.

اسم الفاعل الموصوف أنَّ الوصف من خصائص الأسماء، فإذا وصف اسم الفاعل زال شبهه بالفعل واقترب من الأسماء، فلا يعد صالحاً للعمل حينئذٍ[١].

واستقبح سيبويه عمل اسم الفاعل موصوفًا حين قال: "ألا ترى أنك لو قلت: مررتُ بضاربٍ ظريفٍ زيدًا، وهذا ضاربٌ عاقلٌ أباه، كان قبيحًا؛ لأنه وصفه فجعل حاله كحال الأسماء؛ لأنك إنما تبتدئ بالاسم ثم تصفه"[٢].

ومنع ابن الباذش[٣] إعمال اسم الفاعل الموصوف والمصغَّر، ورجع علة منع عمله مصغرًا إلى كون التصغير وصفًا في المعنى[٤]، والحقّ أن هذه العِلَّة لمن سبقه وليست له[٥].

فها هو ذا الفارسي يقول[٦]: "تصغير الاسم بمنزلة وصفه بالصغر، فقولنا: (حُجير) كقولنا: (حجرٌ صغير) ويدل على ذلك أن مَن أعمل اسم الفاعل نحو: هذا ضاربٌ زيدًا إذا صُغِّر فقال: (ضويربٌ)، لم يستحسن إعمالهُ في المفعول به، كما لا يُستحسن إذا وصفه فقال: "هذا ضاربٌ ظريفٌ زيدًا".

فإن تأخرت الصفة وتقدم المعمول عليها فلا خلاف في جواز ذلك[٧]، نحو: هذا ضاربٌ زيدًا عاقلٌ.

قال السّيوطي موضحًا الفرق بين الأمرين: "والفرق أنه إذا وصف قبل أن يأخذ معموله زال شبهه للفعل بالوصف الذي هو من خواص الأسماء، بخلاف ما إذا تأخر الوصف؛ لأن صفته تحصل بعد تمام عمله، ومن الوارد من ذلك قوله[٨]:

---

(١) ينظر: كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات ٣٢٩/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٧٤/٣، والهمع ٨٥/٥، وشرح الأشموني ٢٩٤/٢، ومجيب النداء ١٩٧/٢، والكواكب الدرية ٥٩٨/٢.

(٢) الكتاب ٢٩/٢.

(٣) ابن الباذش هو علي بن أحمد بن خلف أبو الحسن بن الباذش الأنصاري الغرناطي، ويكنى أيضاً أبا جعفر، كان مقرئاً حاذقًا عارفًا باللغة، وفيه دين وصلاح، سمع الناس منه كثيرًا، مات سنة ٥٢٨هـ. ألّف في النحو كتباً منها على كتاب سيبويه وعلى كتاب الأصول لابن السراج، وشرح كتاب الإيضاح.
(ينظر: الوافي بالوفيات ٩٣/٢، والديباج المذهب /٤٢ والبلغة /٦٠).

(٤) ينظر: شرح التصريح ٣٢٦/٢ – ٣٢٧.

(٥) ينظر: مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها العدد ٢١ (أبو الحسن بن الباذش وأثره النحوي). د. شريف بن عبدالكريم ص٣٧٠.

(٦) التكملة /٤٩٦.

(٧) ينظر: الارتشاف ٢٢٦٨/٥، وهمع الهوامع ٨٥/٥.

(٨) قائله مجهول ، وهو في الدرر اللوامع ٢٦٩/٥ وفيه: ولم أعثر على تتمته ولا قائله. قال ابن منظور (اللسان ١٢٣/٣): "وتراب جَعْد: نَدٍ، وثرى جعد إذا كان ليِّنًا، وجَعُد الثرى وتجعَّد: تقبَّض وتعقّد.

وتخرُجن مِنْ جَعْدٍ ثراهُ مُنصَّبُ"[1]

وعلَّق صاحب الدرر[2] على هذا الشطر فقال: "استشهد به على إعمال اسم الفاعل الموصوف بعد استكمال عمله، فَجَعْد اسم فاعل، وثراه فاعله، ومنصَّبُ صفة جَعْد".

ومنع أبو البقاء العكبري عمل اسم الفاعل عند تأخر الوصف وتقدم المعمول عليه، وذلك عند تعليقه على قوله تعالى:﴿ وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّن رَّبِّهِمْ ﴾[3] . يقول العكبري: "(يبتغون) في موضع الحال من الضمير في (آمين)، ولا يجوز أن يكون صفة لآمين؛ لأن اسم الفاعل إذا وصف لم يعمل في الاختيار"[4].

وهذا القول يخالف ما صرَّح به النحويون من جواز ذلك، وقد ذكرت ذلك سلفًا[5] ثمَّ إنَّ ابن هشام قد ضعَّف رأيه بقوله: "وقال أبو البقاء في (ولا آمين البيت الحرام يبتغون فضلاً": لا يكون (يبتغون) نعتًا لآمين؛ لأن اسم الفاعل إذا وصف لم يعمل في الاختيار، بل هو حال من (آمين)، وهذا قول ضعيف، والصحيح جواز الوصف بعد العمل"[6].

وأجاز بعض النحويين ومنهم: الزمخشري[7]، والعكبري[8]، ويس العُليمي[9] أن يوصف اسم الفاعل قبل العمل إذا كان المعمول ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، ومَردُّ ذلك عندهم أن النحاة قد توسعوا فيهما كثيرًا[10].

وتتبع أمثلة المبالغة واسم المفعول والصفة المشبهة اسمَ الفاعل فيما قُرِّر له من حكم في هذه المسألة. يقول ابن يعيش فيما يخص أمثلة المبالغة: "وتلك الأسماء فعول وفَعَّال ومفعال وفَعِل وفعيل، فجميع هذه الأسماء تعمل عمل فاعل، وحكمها في العمل حكم فاعل"[11].

---

(1) همع الهوامع ٥/٨٥.

(2) ٥/٢٦٩.

(3) سورة المائدة آية ٢.

(4) التبيان في إعراب القرآن ١/٣١٤.

(5) ص ٨١ من هذا البحث.

(6) المغني ٢/٥٨٨ وينظر: الكواكب الدرية ٢/٥٩٨.

(7) ينظر: الكشاف ١/٣٤٩ و٣/١٧.

(8) ينظر: التبيان ٢/١٧٢.

(9) ينظر: حاشية يس على التصريح ٢/٦٦.

(10) ينظر: حاشية يس على شرح التصريح ٢/٦٦.

(11) شرح المفصل ٦/٧٠.

وفيما يتعلق باسم المفعول يقول ابن عقيل: "وألاَّ يعمل مصغرًا ولا موصوفًا قبل العمل"[1].

وأما الصفة المشبهة فقد قال عنها شيخ النحاة سيبويه: "وإن وصفته فقلت: مررتُ برجلٍ حَسَنٌ ظريفٌ أبوه، فالرفع فيه الوجه والحدّ، والجر فيه قبيح؛ لأنه يفصل بوصف بينه وبين العامل؛ ألا ترى أنك لو قلت: مررتُ بضارب ظريف زيدًا، وهذا ضاربٌ عاقلٌ أباه، كان قبيحًا؛ لأنَّه وصَفَه فجعل حاله كحال الأسماء؛ لأنك إنما تبتديء بالاسم ثم تصفه"[2].

وسار أبو حيان مع جمهرة النحويين فمنع أن يعمل اسم الفاعل وما جرى مجراه إذا كان موصوفًا قبل أخذ معموله، وذلك عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٣٤﴾ إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ ﴾[3]. فقد قال – رحمه الله – : "وقال الطبري[4] ما معناه: إن العامل فيه (يعني في إذْ) (سميع) وهو ظاهر قول الزمخشري[5]... ولا يصح ذلك؛ لأن قوله (عليم) إمّا أن يكون خبرًا بعد خبر، أو وصفًا لقوله (سميع)، فإن كان خبرًا فلا يجوز الفصل بين العامل والمعمول؛ لأنه أجنبي منهما، وإن كان وصفًا لقوله (سميع) فلا يجوز أن يعمل (سميع) في الظرف؛ لأنه قد وصف، واسم الفاعل وما جرى مجراه إذا وصف قبل أخذ معموله لا يجوز إذ ذاك أن يعمل على خلاف لبعض الكوفيين في ذلك"[6].

والملاحظ أن أبا حيان كان يتحدث عن منع عمل اسم الفاعل الموصوف في الظرف، بيد أنه عمَّم الحكم في آخر حديثه، وتحديدًا في قوله: "واسم الفاعل وما جرى مجراه إذا وصف قبل أخذ معموله لا يجوز إذ ذاك أن يعمل".

وقال مثل ذلك عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا تَسْعَىٰ ﴾[7]، فقال: "وقرأ الجمهور (أُخفيها) بضم الهمزة... واللام

---

(1) المساعد ٢/٢٠٧ – ٢٠٨.

(2) الكتاب ٢/٢٩.

(3) سورة آل عمران آية ٣٤ – ٣٥.

(4) الطبري هو محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب أبو جعفر الطبري، وقيل: يزيد بن خالد، استوطن بغداد وأقام بها إلى حين وفاته، أحد أئمة العلماء الكبار، وصاحب التفسير الكبير، والتاريخ المشهور، توفي سنة ٣١٠هـ.

(ينظر: وفيات الأعيان ٤/١٩١ – ١٩٢، وتاريخ بغداد ٢/١٦٢-١٦٩).

(5) ينظر: الكشاف ١/٣٤٩.

(6) البحر المحيط ٢/٤٣٧ وينظر أيضًا: البحر المحيط ٦/١٩٣.

(7) سورة طه آية ١٥.

على قراءة الجمهور، قال صاحب اللوامح: متعلقة بآتية؛ كأنه قال: إنَّ الساعة آتية لتجزى. انتهى.

ولا يتم ذلك إلاَّ إذا قدَّرنا (أكاد أخفيها) جملة اعتراضية، فإن جعلتها في موضع الصفة لآتية، فلا يجوز على رأي البصريين؛ لأن اسم الفاعل لا يعمل إذا وصف قبل أخذ معموله"[1].

والراجح – فيما يبدو – عدم جواز إعمال اسم الفاعل موصوفًا؛ لما علَّل به النحويون السابقون من أنَّ اسم الفاعل، وما جرى مجراه إنما أعمل لمشابهته الفعل المضارع، فإذا وُصف أخرجته الصفة عن تلك المشابهة، إذ الفعل لا يوصف.

فأما إذا كان عمل الوصف في الظرف أو الجار والمجرور فالراجح أنه لا يبطل عمله، لأنهما يقنعان برائحة الفعْل[2].

---

[1] البحر المحيط ٦/٢٣٢.

[2] ينظر: دراسات لأسلوب القرآن ١/١٠٦.

ثانيًا: الفصلُ بين اسم الفاعل ومعموله بالجار والمجرور:

يجوز في الاسم الفضلة[1] الذي يتلو الوصف العامل مباشرة أن ينصب به، أو أن يخفض بإضافته إليه[2]، فقد قرئ قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦ ﴾[3] و﴿ هَلۡ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ ﴾[4] بالوجهين[5]، واختلف في أيّهما أولى؟ فقيل: ظاهر كلام سيبويه أن الإعمال أولى من الإضافة، حيث قال – بعد أن أنشد[6]:

سَلِّ الهمومَ بكلِّ مُعطي رأسِه ناجٍ مخالطِ صُهبةٍ مُتَعيِّسِ –

: "فهو على المعنى لا على الأصل، والأصل التنوين؛ لأن هذا الموضع لا يقع فيه معرفة. ولو كان الأصلُ ههنا تركَ التنوين لما دخله التنوينُ، ولا كان ذلك نكرةً، وذلك أنه لا يجري مجرى المضارع فيما ذكرتُ لك"[7].

وقد شرح السيرافي عبارة سيبويه بقوله: "يعني أن الأصل في اسم الفاعل التنوين، والإضافة دخلت تخفيفًا، ولو كان الأصل الإضافة لما نَوَّنوا؛ لأنهم لا يزيدون على التخفيف فيثقلونه، ويخففون الثقيل، ولو كان الأصلُ تركَ التنوين والإضافة، لما كان أيضًا نكرة؛ لأنه مضاف إلى معرفة"[8].

وقال معلقًا على البيت: "الشاهد في أنَّه أضاف مُعطي إلى رأسه إضافة غير محضة، وهو في تقدير انفصال. واستدل على أن الإضافة غير محضة، وأنه في حكم التنكير، أنه نعته بنكرة فقال: ناجٍ مخالطِ صُهبة"[9].

---

(١) تُخصَّص الفضلة هنا بالمفعول به وما أشبهه وهو الخبر في باب كان (ينظر: حاشية يس على شرح التصريح ٦٩/٢).

(٢) ينظر: الجمل/٨٥، والتبصرة والتذكرة ٢١٦/١، وشرح التصريح ٦٩/٢.

(٣) سورة الطلاق آية ٣.

(٤) سورة الزمر آية ٣٩.

(٥) ينظر: الكشف ٢٣٩/٢ و ٣٢٤.

(٦) قائله المرار الأسدي، وهو في: شرح أبيات سيبويه ٢٠٣/١، والإيضاح /١٣٥، والمحتسب ١٨٤/١، والتبصرة والتذكرة ٢١٧/١، وفرحة الأديب / ١٦٣ وفيه: صهبة وتعيُّس والنكت ٢٨٨/١، وأسرار العربية /١٨٨، وشرح المفصل ٢٠/٢، والكافي في الإفصاح ١٠٠٥/٣، واللسان ١٣٨/٦، وتذكرة النحاة /٢٧٦. ومعطي راسه: منقاد، وناج: سريع، والصهبة: بياض مشرب بحمرة المتعيس: الأبيض.

(٧) الكتاب ١٦٨/١.

(٨) شرح كتاب سيبويه ٦٣/٤، وينظر: تذكرة النحاة /٢٧٧.

(٩) شرح أبيات سيبويه ٢٠٣/١.

وهناك من ذهب إلى أن الأولى الخفض[1] وهناك من ذهب إلى استواء الأمرين دون ترجيح؛ الإضافة أو النصب، ومنهم: الكسائي[2]، والفراء[3]، والزجاج[4].

فإذا فُصل بين اسم الفاعل ومعموله المفعول تعيَّن النصب[5]. وقد يكون المعمول اسمًا ظاهرًا، كما في قوله تعالى: ﴿ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾[6]، وقد يكون ضميراً كما في قول الشاعر[7]:

لا ترجُ أو تخشَ غيرَ اللهِ إنَّ أذًى واقِيكَهُ اللهُ لا ينفكُّ مأمونًا

قال ابن عقيل: "فالهاء في موضع نصب؛ لفصله من اسم الفاعل بالكاف"[8].

وقد علَّلَ ابن يعيش وجوب النصب في هذه المسألة إلى كون اسم الفاعل يشبه الفعل، فاكتسب بهذا الشبه قوة الفعل الذي يعمل في وجود الفاصل، بخلاف الصفة المشبهة التي لا تعمل في ظل وجوده. قال: "ولا يحسن أن تفصل بين (حسن) وما يعمل فيه؛ فلا تقول: هو حسنٌ في الدار الوجهُ، وكريمٌ فيها الأبُ، كما تقول: هذا ضاربٌ في الدار زيدًا، فاسم الفاعل يتصرف ويجري مجرى الفعل لقوة شبهه وجريانه عليه، وهذه الصفات مشبهة باسم الفاعل، والمشبه بالشيء يكون دون ذلك الشيء في الحكم"[9].

وأما الشيخ خالد الأزهري فقد عزا الأمر إلى تعذر الإضافة، حيث قال: "وأما ما عدا التالي للوصف فيجب نصبه، لتعذُّر الإضافة بالفصل بالتالي"[10].

ويلحق بهذه المسألة الفصلُ بين اسم الفاعل من الفعل المتعدي إلى مفعولين المضاف إلى الأول منهما وبين مفعوله الثاني بالظرف، نحو: هذا معطي زيدٍ أمسِ درهمًا.

---

(1) ينظر: حاشية يس على التصريح ٦٩/٢.

(2) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٢٧٥/٥، والمساعد ٢٠٠/٢، وهمع الهوامع ٨٣/٥.

(3) ينظر: معاني القرآن ٢٠٢/٢.

(4) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٥٥/٤.

(5) ينظر: شرح التسهيل ٨٤/٣، وتوضيح المقاصد ٨٥٩/٢، والمساعد ٢٠١/٢، وشرح التصريح ٦٩/٢.

(6) سورة البقرة آية ٣٠.

(7) قائله مجهول، وهو في: شرح التسهيل ٨٤/٣، والمساعد ٢٠١/٢، وشرح التصريح ١٠٧/١.

(8) المساعد ٢٠١/٢.

(9) شرح ابن يعيش ٨٢/٦.

(10) شرح التصريح ٦٩/٢.

وقد اختُلف في ناصب الثاني، فذهب جمهرة النحويين إلى أنه منصوب بإضمار فعل يدل عليه اسم الفاعل[1]، فتقديره في المثال: أعطاه درهماً.

ونقل ابن أبي الربيع – فيما يخصُّ هذا التقدير – النقاش الذي دار بين ابن جني وأستاذه أبي علي فقال: "قال ابن جني... سألت أبا علي عن قولهم: هذا معطي زيدٍ أمسِ درهمًا: ما الناصب لـِ (درهمًا)؟ فقال: فعل مضمر تقديره: أعطاه درهما"[2].

وذهب السيرافي[3]، وتبعه: الأَعلم[4]، وابن مضاء[5]، وابن عصفور[6]، والشلوبين[7]، ونسب إلى أكثر أصحابه[8] إلى أنَّ (درهمًا) في المثال منصوب باسم الفاعل نفسه، وإن كان بمعنى الماضي.

وعلَّل ابن الناظم عَمَلَ اسم الفاعل عند السيرافي ومن تابعه إلى كونه مضافًا، فصار بهذه الإضافة مشبهًا المعرف بأل أو المنون، وقد ذكر ذلك بعد أن صَرَّح برأيه الموافق للجمهور من كون الثاني منصوبًا وجوبًا بإضمار فعل. قال: "تقول: هذا معطي زيد أمسِ درهمًا، وهذا ظانُّ زيدٍ أمسِ منطلقًا، فتنصب "درهمًا ومنطلقًا" بإضمار فعل؛ لأنك لاَ تقدر على الإضافة.

وأجاز السيرافي نصبه باسم الفاعل الماضي؛ لأنه اكتسب بالإضافة إلى الأول شبهًا بمصحوب الألف واللام وبالمنون"[9]، وهذان – كما لا يخفى – يعملان دون شرط.

أما أبو حيان فقد أتى على هذه المسألة عند قوله تعالى: ﴿ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾، فذكر رأي سيبويه والكسائي في ذلك، ثم خالفهما بترجيح الإضافة، حيث قال – رحمه الله – :" (جاعل) اسم فاعل بمعنى الاستقبال، وتجوز إضافته للمفعول إلاَّ

---

(1) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٥٥٢/١، والملخص في ضبط قوانين العربية /٣٠١، والارتشاف ٢٢٧٢/٥.

(2) الكافي في الإفصاح ١٠٠٨/٣.

(3) ينظر رأيه في: شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٨٧٩/٢، وشرح الألفية لابن الناظم /٤٣١، والكافي في الإفصاح ١٠٠٧/٣، وتوضيح المقاصد ٨٥٩/٢، وشرح الأشموني ٣٠٠/٢.

(4) ينظر رأيه في: الارتشاف ٢٢٧٢/٥، والمساعد ١٩٨/٢.

(5) ينظر رأيه في: الارتشاف ٢٢٧٢/٥.

وابن مضاء هو أحمد بن عبدالرحمن بن محمد بن مضاء بن مهند بن عمير اللخمي القرطبي الجياني، يكنى أبا جعفر، وأبا العباس، وأبا القاسم، وأبا زيد، أخذ العربية عن أبي بكر بن سليمان بن سحنون، وأبي القاسم عبدالرحمن بن الرماك، ودرس عنده كتاب سيبويه. يعد من أكابر علماء المائة السادسة توفي سنة ٥٩٢هـ، ومن مصنفاته: الرد على النحاة، والمشرق في النحو، وتنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان.

(يُنظر: بغية الوعاة ٣٣٣/١، والديباج المذهب /٤٧ – ٤٨).

(6) ينظر: شرح الجمل ٥٥٢/١.

(7) ينظر: التوطئة /٢٦٢.

(8) ينظر: الارتشاف ٢٢٧٢/٥.

(9) شرح الألفية /٤٣١.

إذا فُصل بينهما كهذا فلا يجوز، وإذا جاز إعماله فهو أحسن من الإضافة، نصَّ على ذلك سيبويه، وقال الكسائي: هما سواء. والذي أختاره أن الإضافة أحسن"[1].

قلت: ولعل الصواب ما ذهب إليه النحويون من تعيُّن النصب، ويؤيد ذلك أمران، ذكرهما النحاة وأشرت إليهما سابقًا وهما:

١- تَعذُّر الإضافة بسبب الفصل.

٢- اسم الفاعل يتصرف تصرف الفعل ويجري مجراه، والفعل يُفصلُ بينه وبين معموله، فيجوز كذلك أن يفصل بين اسم الفاعل ومعموله، تبعًا لأصلهِ.

---

[1] البحر المحيط ١/١٤٠.

المسألة السابعة: الفصل بحرف التنفيس بين العامل ومعموله:

للتنفيس حرفان هما: السين وسوف، ويختصان بالفعل المضارع، ويخلصانه للمستقبل[1]. وقد أطلق الزمخشري على حرف التنفيس حرفَ الاستقبال[2]، على حين سمَّاه ابن هشام "حرف توسيع"[3].

ويرجع سببُ تسميته تنفيسًا إلى أنَّ هذين الحرفين نَقَلَتْ المضارع من الزمن الضيِّق – وهو الحال – إلى الزمن الواسع، وهو الاستقبال[4]، وهذا ما نصَّ عليه الرضي بقوله: "وأمَّا السين وسوف فسماها سيبويه حرفي تنفيس؛ ومعناه: تأخير الفعل إلى الزمان المستقبل، وعدم التضييق في الحال. يقال: نفَّست الخناق، أي: وسَّعتُه"[5].

ويرى البصريون أنَّ "السين" أصل برأسه، على حين ذهب الكوفيون إلى أنَّها مقتطعة من "سوف"[6].

قيل: والصحيح أنَّ "السين" أصل قائم بنفسه مختص بالفعل المضارع كجزء منه، ولذلك لم يعمل فيه[7].

وقد اختلف النحويون في عمل ما بعد حرف التنفيس فيما قبله، فذهب المبرد إلى أنَّ حرف السين ليس له الصدرية، وأنَّ ما بعده يعمل فيما قبله كما هي حال (لن)، حيث قال: "وذلك أنَّك تقول: زيدًا لن أضربَ، كما تقول: زيدًا سأضربُ"[8].

وفي ذات السياق يقول ابن أبي الربيع: "فكما يجوز أن تقول: عمرًا سيضربُ زيدٌ، يجوز أن تقول: عمرًا لن يضربَ زيدٌ"[9].

---

(١) ينظر: معاني الحروف /٤٣، ورصف المباني /٣٩٦، والجنى الداني /٥٩ و ٤٥٨، والهمع ٣٧٥/٤.

(٢) ينظر: المفصل /٣١٧، والأنموذج في النحو /١٠٤.

(٣) ينظر: المغني ١٣٨/١.

(٤) ينظر: المغني ١٣٨/١، والهمع ٣٧٥/٤.

(٥) شرح الكافية ٢٢٣/٢.

(٦) ينظر: الجنى الداني /٥٩ – ٦٠.

(٧) ينظر: رصف المباني /٣٩٧ والهمع ٣٧٧/٤.

(٨) المقتضب ٨/٢.

(٩) الملخص في ضبط قوانين العربية /١٣٨.

وكذا (سوف) فليس لها الصدر، وإلى هذا أشار الرضي بقوله: "فيجوز: عمرًا لم أضربْه، ولا أضربه، ولن أضربه، إذ العامل يتخطاها... أما (لن) فقيل ذلك فيها؛ لكونها نقيضة (سوف) التي يتخطاها العامل نحو: زيدًا سوف أضرب"[1].

وجعل السمين الحلبي[2]، والجَمَل[3] (من بعد غلبهم) متعلقًا بـ (سيغلبون) في قوله تعالى: ﴿ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ ﴾[4]، في إشارة إلى أن ما بعد السين – عندهما – يعمل فيما قبلها.

وقد ردَّ الحلبي رأي العكبري الذي ذهب فيه إلى أن ما بعد حرف التنفيس لا يعمل فيما قبله، وذلك عند قوله تعالى: ﴿ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوۡفَ أُخۡرَجُ حَيًّا ﴾ [5]، فقال: " إذا" منصوبة بفعل مقدر مدلول عليه بقوله تعالى "لسوف أخرجُ" تقديره: إذا مِتُ أُبعثُ أو أحيا. ولا يجوز أن يكون العامل فيه "أخرجُ"؛ لأن ما بعد لام الابتداء لا يعمل فيما قبلها. قال أبو البقاء[6]: "لأن ما بعد اللام وسوف لا يعمل فيما قبلها كأنَّ". قلت: قد جعل المانع مجموع الحرفين: أما اللام فمَسلَّمٌ، وأما حرف التنفيس فلا مَدْخَلَ له في المنع؛ لأن حرف التنفيس يعملُ ما بعده فيما قبله. تقول زيدًا سأضربُ، وسوف أضربُ، ولكنْ فيه خلافٌ ضعيفٌ، والصحيح الجواز"[7].

واستقبح السهيلي أن يعمل ما بعد حرف التنفيس فيما قبله، فقال: "قبيح أن تقول: غدًا سآتيك"[8].

---

(1) شرح الكافية ١/١٦٤ – ١٦٥.

(2) ينظر: الدر المصون ٩/٣٠.

(3) ينظر: الفتوحات الإلهية ٣/٣٨٥.

(4) سورة الروم آية ٣.

(5) سورة مريم آية ٦٦.

(6) ينظر: التبيان ٢/١٧٣.

(7) الدر المصون ٧/٦١٧.

(8) الروض الأنف ٤/١٦٦.

والسهيلي: أبو زيد وأبو القاسم وأبو الحسن عبدالرحمن بن عبدالله بن أحمد بن أصبغ الخثعمي، العلامة الأندلسي المالقي النحوي، منسوب إلى السهيل وهي قرية بالقرب من مالقة بالأندلس، كان مالكيًا ضريرًا، أخذ القراءات عن جماعة، اشتهر بالصلاح والورع، أقام ببلده إلى أن نما خبره إلى مراكش فطلبه واليها، فقدم إليها وبها توفي سنة ٥٨١هـ. من أعماله: الروض الأنف، ونتائج الفكر، والإعلام بما أبهم في القرآن من الأسماء الأعلام وغيرها.

(ينظر: وفيات الأعيان ٣/١٤٣، والبلغة /١٣١، وطبقات الحفاظ ١/٤٨١، وشذرات الذهب ٤/٢٧١-٢٧٢، والديباج المذهب /١٥٠).

وتجاوز القبح إلى المنع، ثم أورد عللاً لذلك، حيث قال: "لا تقول: غدًا سيقوم زيدٌ؛ لوجوه منها:

أن "السين" تنبيّء عن معنى الاستئناف، والاستئناف للفعل، وإنما يكون مستقبلاً بالإضافة إلى ما قبله، فإن كان قبله ظرف أخرَجتْه "السين" عن الوقوع في الظرف، فبقي الظرف لا عامل فيه، فبطل الكلام، فإذا قلت: سيقوم زيدٌ غدًا، دلَّت "السين" على أن الفعل مستقبل بالإضافة إلى ما قبله، وليس قبله إلا حالة المتكلم، ودلَّ لفظ "غدًا" على استقبال اليوم فتطابقا، وصار ظرفاً له.

ووجه ثانٍ مانع من التقديم في الظرف وغيره وهو أنَّ "السين" و"سوف" من حروف المعاني الداخلة على الجمل، ومعناها في نفس المتكلم وإليه يُسند لا إلى الاسم المخبر عنه، فوجب أن يكون له صدر الكلام كحروف الاستفهام والنفي والتمني وغير ذلك"[1].

ووافقه فيما ذهب إليه ابن القيم[2]، وهو ما ارتآه أحد الباحثين المحدثين معلِّلاً ذلك بما يؤول إليه الأمر من بُعدٍ بين المعمول المتقدم والفعل فيما لو فصل بينهما بحرف تنفيس. يقول: "والظاهر ما ذكره السهيلي؛ لأن حرف المضارعة جزء أو كجزء من الفعل، فإذا قيل: غدًا يقوم لم يتسع البعد بين الفعل والظرف، فإذا ما لحقته "السين" فقيل: سيقوم أو سوف، فقيل: سوف يقوم ازدادت مساحة البعد بينهما فيكون اللائق: سيقوم غدًا أو سوف يقوم غدًا"[3].

كما استقبح السهيلي، وتبعه – أيضًا – ابن القيم[4] أن تقع الجملة المصدرة بحرف تنفيس خبرًا للمبتدأ إلا إذا أدخلتَ (إنَّ) على المبتدأ، يقول: "ولذلك قبح: زيدًا سأضرب، وزيد سيقوم مع أنَّ الخبر عن زيد إنما هو بالفعل لا بالمعنى الذي دلت عليه "السين"، فإن

---

(١) نتائج الفكر /٩٤.

(٢) ينظر: بدائع الفوائد ١/١١١.

وابن القيِّم هو محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن جرير الزرعي الدمشقي، الشهير بابن القيِّم الجوزية، ولد سنة ٦٩١هـ، وسمع من ابن تيمية، واعتقل معه، توفي سنة ٧٥١هـ، له: تهذيب سنن أبي داوود، وسفر الهجرتين وباب السعادتين، وزاد المعاد في هدي خير العباد، وأعلام الموقعين عن رب العالمين وغيرها كثير.

(ينظر: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ١٠/٢٤٩، وشذرات الذهب ٦/١٦٨-١٧٠، والبدر الطالع ٢/١٤٣-١٤٦).

(٣) أسرار النحو في ضوء أساليب القرآن ٣/٣٧٢.

(٤) ينظر: بدائع الفوائد ١/١١١ – ١١٢.

ذلك المعنى مسند إلى المتكلم لا إلى "زيد"، فلا يجوز أن يخلط بالخبر عن "زيد"، فتقول: زيدٌ سيفعل.

فإن أدخلت "إنَّ" على الاسم المبتدأ جاز دخول "السين" في الخبر؛ لاعتماد الاسم على "إنَّ" ومضارعتها للفعل فصارت في اللفظ مع اسمها كالجملة التامة فصلح دخول "السين" فيما بعد، فأمَّا مع عدم "إنَّ" فيقبح ذلك.

وهذا مذهب الشيخ أبي الحسن[1] – رحمه الله – إلاَّ التعليل فإنه بخلاف تعليله، وقد قُلتُ له كالمحتج عليه: أليس قد قال الله سبحانه وتعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَنُدۡخِلُهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ ﴾[2]، فجاء بالسين في خبر المبتدأ؟ فقال لي: اقرأ ما قبل الآية، فقرأت: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾[3] الآية... فضحك وقال: قد كنتَ أفزعتني، أليستْ هذه "إنَّ" في الجملة المتقدمة، وهذه الأخرى معطوفة بالواو عليها، والواو تنوب مناب تكرار العامل؟ فسلَّمتُ له وسكتُّ"[4].

ويُردُّ على السهيلي وشيخه فيما ذهبا إليه آنفًا بقول الشيخ عضيمة: "وما خطر له أن يحتكم إلى أسلوب القرآن في هذا، ولو رجع إلى سورة النساء وحدها لوجد آيات وقعت فيها الجملة المصدرة بالسين وبسوف خبرًا للمبتدأ وليس قبلها إنَّ"[5].

ثم استشهد – رحمه الله – بعدد من الآيات الكريمة منها قوله تعالى :﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَنُدۡخِلُهُمۡ جَنَّٰتٖ ﴾[6]، وقوله تعالى:﴿ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا سَنَسۡتَدۡرِجُهُم مِّنۡ حَيۡثُ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾[7]، وقوله تعالى:﴿ وَيُطِيعُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓۚ أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرۡحَمُهُمُ ٱللَّهُ ﴾[8].

---

[1] أبو الحسن هو سليمان بن محمد بن عبدالله السبائي النحوي، المشهور بابن الطراوة، من أهل مالقة، أخذ النحو عن أبي الحجاج الأعلم، وأبي بكر الشرشائي الأديب، وطاف بلاد الأندلس، وكان أعلم أهل عصره بالأدب والعربية. لـه مصنفات منها: الإفصاح على الإيضاح، والترشيح، والمقدمات على كتاب سيبويه، وتلمذ له السهيلي وابن سمحون القرطبي، توفي سنة ٥٢٨هـ.

(ينظر: فوات الوفيات ١/٤٦٢، والبلغة /١٠٨).

[2] سورة النساء آية ٥٧.

[3] سورة النساء آية ٥٦.

[4] نتائج الفكر /٩٤.

[5] دراسات لأسلوب القرآن ٢/١٨٢.

[6] سورة النساء آية ١٢٢.

[7] سورة الأعراف آية ١٨٢.

[8] سورة التوبة آية ٧١.

أمَّا في البحر المحيط فيظهر الأثر الإعرابي في هذه المسألة عند قوله تعالى:﴿ وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾[1]، حيث أجاز أبو حيان أن يعمل ما بعد حرف التنفيس فيما قبلها قال - رحمه الله -: "وقرأ طلحة بن مصرف[2] (سأخرج) بغير لام، وسين الاستقبال عوض (سوف)، فعلى قراءته تكون (إذا) معمولاً لقوله (سأخرج)، لأنَّ حرف التنفيس لا يمنع ما بعده من الفعل فيما قبله، على أنَّ فيه خلافًا شاذًا، وصاحبه محجوج بالسماع. قال الشاعر[3]:

فلمَّا رأتْه آمِنًا هانَ وجدُها ... وقالتْ أبونا هكذا سوف يَفعلُ

فـ (هكذا) منصوب بـ (يفعل)[4]".

كما أجاز – رحمه الله – أن يعمل ما بعد حرف التنفيس فيما قبله في باب الاشتغال، فيكون هذا العمل مرجوحًا، جاء ذلك عند تعليقه على قوله تعالى:﴿ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾[5]، حيث قال: "والأجدر إعراب (أولئك) مبتدأ، ومن نصبه بإضمار فعل تفسيره ما بعده: أنه سيؤتي أولئك سنؤتيهم، فيجعله من باب الاشتغال، فليس قوله براجح؛ لأنَّ (زيدٌ ضربته) أفصح وأكثر من (زيدًا ضربته)، ولأن معمول ما بعد حرف الاستقبال مختلفٌ في جواز تقديمه في نحو: سأضربُ زيدًا"[6].

---

(١) سورة مريم آية ٦٦.

(٢) ابن مصرف هو طلحة بن مصرف بن عمرو بن كعب بن جحدب بن معاوية بن سعد بن الحارث بن ذهل بن سلمة بن داوود بن جشم، من همدان ويكنى أبا عبدالله، كان قارئ أهل الكوفة، وقرأ على يحيى بن وثاب، والأعمش، وحدَّث عن أنس بن مالك ومجاهد، خرج مع من خرج من قراء الكوفة إلى الجماجم أيام الجماجم وتوفى سنة ١١٢هـ.

(ينظر: الطبقات الكبرى ٣٠٨/٦، والوافي بالوفيات ٢٧٧/١٦).

(٣) البيت للنمر بن تولب وهو في: الحيوان ٥٠٣/٦ والدر المصون ٦١٧/٧.

(٤) البحر المحيط ٢٠٦/٦.

(٥) سورة النساء آية ١٦٢.

(٦) البحر المحيط ٣٩٦/٣ – ٣٩٧ وينظر أيضًا: ٣٥٥/٣.

المسألة الثامنة: توسُّط أداة الشرط بين العامل ومعموله:

وتكون الصورة التركيبية لهذه المسالة هكذا:

المعمول المتقدم + أداة الشرط الحاجزة بين العامل والمعمول + العامل (فعل الشرط أو جوابه).

وقد اختلف النحويون في هذه المسألة، فذهب الكوفيُّون[1] إلى أنه يجوز تقديم معمول الجزاء على أداة الشرط نحو: زيدًا إن تضربْ أَضربْ، واختلفوا في جواز نصبه بالشرط، فأجازه الكسائي[2]، ومنعه الفراء[3]، ونصبه بالثاني[4].

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز تقديم شيء من معمول فعل الشرط أو فعل الجزاء على الأداة[5].

وأرجع البصريون ما قضوا به من حكم إلى أمرين[6]، الأول: أن لأداة الشرط صدر الكلام كما هي الحال في الاستفهام، والآخر: أنَّ بين أداة الشرط والاستفهام مشابهة من حيث المعنى.

وقد جمع الجرجاني هاتين العلتين في قوله: "اعلم أنَّ ما يعملُ فيه فعلُ الشرط كائن من جملته، فلا يجوز تقديمه على حرف الشرط كما لا يجوز تقديم ما بعد الاستفهام عليه؛ لا تقول: زيدًا إن أضربْ، كما لا يجوز: زيدًا أضربتَ؟؛ لأن الجزاء بمنزلة الاستفهام في أن له صدر الكلام، وبينهما من المناسبة ما لا يخفى؛ ألا ترى أنك إذا قلت: أضربت زيدًا؟ كنت طالبَ ما لم يستقرَّ عندك، كما أنَّك إذا قلت: إن تضربْ زيدًا أضربْ، كان معقودًا على الشك من حيث إنَّ كل واحد من الشرط والجزاء عِلَّةٌ لصاحبه، وليس قصدُك أن تثبت الضرب على الإطلاق، كما يكون ذلك إذا قلت: أضرِبُ زيدًا، وإذا لم يجز تقديم ما ينتصبُ

---

(1) ينظر: الإنصاف ٦٢٣/٢ مسألة رقم ٨٧، وشرح الكافية للرضي ٢٥٦/٢.

(2) ينظر رأيه في: الأصول٢٣٦/٢، والإنصاف ٦٢٣/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٨٦/٤، وشرح الكافية للرضي ٢٥٧/٢، وهمع الهوامع ٣٣٢/٤.

(3) ينظر: الإنصاف ٦٢٣/٢ مسألة رقم ٨٧، وشرح الكافية للرضي ٢٥٧/٢.

(4) ينظر: الأصول ٢٣٦/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٨٦/٤.

(5) ينظر: الإيضاح /٢٥٢، والإنصاف ٦٢٣/٢، وشرح الكافية للرضي ٢٥٦/٢، والارتشاف ١٨٧٩/٤، والمساعد ١٦٣/٣، وهمع الهوامع ٣٣٢/٤.

(6) ينظر: الإنصاف ٦٢٧/٢، وشرح الكافية للرضي ٢٥٦/٢.

بفعل الشرط عليه كان تقديم ما ينتصب بفعل الجزاء أبعدَ؛ لأن مرتبة الجزاء بعد مرتبة الشرط؛ ألا ترى أنك لا تقول: إنْ أشكرك تعطني، تريد: إن تعطني أشكرْك؛ لاستحالة أن يتقدَّم المُسَبَّبُ على المسبِّب، وإذا كان مرتبة الجزاء أن يقع بعد الشرط كان مرتبة معموله كذلك؛ لأن المعمول تابعٌ للعامل"[1].

واستثنى النحويون من هذه القاعدة ما كان الجواب فيه مرفوعًا، فيجوز تقديم معموله على الأداة نحو: خيرًا إن أَتيتني تصيبُ[2].

وعلة ذلك – عندهم – أن هذا الفعل المرفوع ليس فعل جواب بل في نية التقديم، والجواب محذوف، والتقدير: تصيبُ خيرًا إن أتيتني[3].

وأمَّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا[4]: إنَّما قلنا إنَّه يجوز تقديم المنصوب بالجزاء على حرف الشرط؛ لأن الأصل في الجزاء أن يكون مقدمًا على "إنْ" فنحو: إنْ تضربْ أضرِبْ، كان – عندهم – في الأصل: أضرِبْ إنْ تضربْ، وكان حقه الرفع فلمَّا تأخر انجزمَ.

ثم استدلوا[5] على ذلك بقول الشاعر[6]:

---

(١) المقتصد ٢/١١٢٠.

(٢) ينظر: الارتشاف ٤/١٨٧٨، وحاشية الصبان ٤/١٥.

(٣) ينظر: الهمع ٤/٣٣٣، وحاشية الصبان ٤/١٥.

(٤) ينظر: الإنصاف ٢/٦٢٣، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٥٦.

(٥) ينظر: الإنصاف ٢/٦٢٣ – ٦٢٧ مسألة رقم ٨٧.

(٦) من الرجز وقائلهما: جرير بن عبدالله البجلي، أو عمرو بن خُثارم البجلي. وقد حفلت هما كتب العربية، وتجدهما في: الجمل المنسوب للخليل /١٩٨، والكتاب ٣/٦٧، والأصول ٢/٧٢، وجمل الزجاجي ١/٢١٨، ومشكل إعراب القرآن /١٥١، والتبصرة والتذكرة ١/٤١٣، والمقتصد ٢/١١٠٣، وفرحة الأديب /١٠٦، وشرح اللمع لابن برهان ٢/٣٦٨، والأمالي الشجرية ١/١٢٥، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/٥٩، وشرح المفصل ٨/١٥٨، والمقرب ١/٢٧٥، وضرائر الشعر لابن عصفور /١٦٠، والصفوة الصفية ١/١٩٦، والملخص في ضبط قوانين العربية /١٥٢، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة ١/٣٢٨، والإرشاد إلى علم الإعراب /٤٦٤، وشرح التحفة الوردية /٣٩٥، والمغني ٢/٥٥٣، وشرح ابن عقيل ٣/٣٧٢، وشفاء العليل ٣/٩٥٧، وشرح المكودي /٢٦٠، وشرح التصريح ٢/٢٤٩، وهمع الهوامع ١/٢٥٠ و ٤/٣٣١، وشرح الأشموني ٤/١٨ والدرر اللوامع ٥/٨٤، والخزانة ٨/١٩و٢٩.

والأقرع هو الأقرع بن حابس بن عقال بن محمد بن سفيان التميمي المجاشعي الدرامي، كان حكمًا في الجاهلية، وفد على النبي صلى الله عليه وسلم وشهد فتح مكة ويوم حنين والطائف، وهو من المؤلفة قلوبهم، وقد حسن إسلامه، وهو مَن نادى الرسول صلى الله عليه وسلم من وراء الحجرات، وقيل له الأقرع لقرع في رأسه، وقتل باليرموك.

(ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة ١/١٠٢، والطبقات الكبرى ٧/٣٧).

يا أقرعُ بن حابسٍ يا أقرعُ إنَّك إنْ يُصرَعْ أخوك تُصرَعُ

والتقدير فيه: إنَّك تصرعُ إن يصرعْ أخوك، فَرفَع الجواب مراعاة الأصل من التقديم، كما استدلوا بقول الشاعر[1]:

وإن أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ

، قالوا في تقديره: يقول إن أتاه خليل يوم مسألة، ولولا أنه في تقدير التقديم وإلاَّ لما جاز أن يكون مرفوعًا.

واستدلوا – أيضاً – بقول الشاعر[2]:

فلم أرقِهِ إنْ ينجُ منها وإنْ يَمُتْ فَطعنةُ لاغُسٍّ ولا بمُغمَّرِ

والتقدير: إن ينج فلم أرْقِهِ، فقدَّمه في الموضع الذي يستحقه في الأصل، وإذا ثبت هذا وأنه في تقدير التقديم، فإنه يجوز تقديم معموله على حرف الشرط؛ لأن المعمول قد وقع موقع العامل.

وأُجيبَ عن كلماتهم بما يلي[3]:

أما قولهم: إنَّ الأصل في الجزاء أنْ يكون مقدمًا على الشرط، فيُردُّ بأن الشرط سبب في الجزاء، والجزاء مُسبَّبُه، ومحال أن يكون المسبَّبُ قبل السبب. وإذا ثبت ذلك وجب أن يكون مرتبة معموله كذلك؛ لأن المعمول تابع للعامل.

وأما قول الشاعر:

إن يصرعْ أخوك تصرعُ

فلا حجة فيه؛ لأنَّه إنَّما نوى به التقديم وجعله خبرًا لأجل ضرورة الشعر، وما جاء لضرورة الشعر أو إقامة وزن أو قافية لا حجة فيه.

---

(١) قائلـه زهير بن أبي سُلمى من قصيدة يمدح بها هرم بن سنان. ديوانه /٩١. دار صادر. وهو في: الجمل المنسوب للخليل /٢٠٢، والكتاب ٦٦/٣، والأصول ١٩٢/٢، والمقتضب ٧٠/٢، وأمالي القالي ١٩٦/١، والمحتسب ٢/ ٦٥، والمفصل /١٧٦، وشرح المفصل ١٥٧/٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٧٧/٤، والصفوة الصفية ١٩٥/١، وشرح ألفية ابن معط ٣٣٠/١، والمغني ٤٢٢/٢، وشرح الشذور /٣٢٧، وشرح ابن عقيل ٣٧٣/٢، وشرح التصريح ٢٤٩/٢، وشرح شواهد المغني ٨٣٨/٢، وهمع الهوامع ٣٣٠/٤، والدرر اللوامع ٨٢/٥.

(٢) قائلـه زهير بن مسعود وهو في: الخصائص ٣٨٨/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٨٦/٤ وفيه: فطعنه لانِكسٍ، واللسان ١٥٤/٦ وفيه: الغُسّ: الضعيف اللئيم. والنكس: الرجل الضعيف.

(٣) ينظر: الإنصاف ٦٢٧/٢-٦٣٢ مسألة رقم ٨٧.

وأما قول زهير:

وإن أتاهُ خليلٌ يومَ مسألةٍ يقولُ .....

فإنَّما رفعه؛ لأن فعل الشرط ماضٍ، وإذا كان فعل الشرط ماضيًا، نحو: إن قمتَ أقوم، جاز أن يبقى الجواب على رفعه؛ لأنه لَمَّا لم يظهر للجزم أثرٌ في فعل الشرط تُرك الجوابُ على أول أحواله وهو الرفع، وهو وإن كان مرفوعًا في اللفظ فهو مجزوم في المعنى، كقولك: يغفر الله لفلان، لفظه مرفوع، ومعناه دعاء مجزوم، كقولهم: ليغفر الله لفلانٍ.

وأما قول الآخر:

فلم أرقِهِ إنْ يَنجُ منها .....

فلا حجة فيه؛ لأن قوله "فلم أرقه" دليل على جواب الشرط؛ لأن (لم أفعل) نفيٌ لفعلتُ، وفعلت تنوب مناب جواب الشرط المحذوف.

وقد علَّق ابن جني على هذا البيت بما يفيد رفض النحويين لما ذهب إليه الكوفيون من كون الجواب مقدمًا – وهو فلم أرقه – مستدلاً على ذلك بشواهد وأمثلة، فقال – بعد أن ذكر البيت – :"فذهب أبو زيد[1] إلى أنه أراد: أن ينج منها فلم أرقِه، وقَدَّم الجواب، وهذا عند كافة أصحابنا غير جائز، والقياس له دافع، وعنه حاجز، وذلك أن جواب الشرط مجزوم بنفس الشرط، ومحال تقدم المجزوم على جازمه، بل إذا كان الجار – وهو أقوى من الجازم؛ لأن عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال – لا يجوز تقديم ما أنجرَّ به عليه، كان ألاَّ يجوز تقديم المجزوم على جازمه أحرى وأجدر، وإذا كان كذلك فقد وجب النظر في البيت.

ووجه القول عليه أن الفاء في قوله (فلم أرقِه) لا يخلو أن تكون معلَّقة بما قبلها، أو زائدة، وأيَّهما كان فكأنه قال: فلم أرقِه إن ينجُ منها، وقد عُلم أن لم أفعل نفي فعلت، وقد أنابوا فعلت عن جواب الشرط، وجعلوه دليلاً عليه في قوله[2]:

يا حكمَ الوراثَ عن عبدالملك أوديتُ إنْ لم تحبُ حَبْوَ المعتنِك

---

[1] ينظر: نوادر أبي زيد ص ٧٠.

[2] لرؤبة بن العجاج من أرجوزة يمدح بها الحكم بن عبدالملك بن بشر بن مروان. وهما في: الإنصاف ٦٢٨/٢، وثانيهما في اللسان ٤٢١/١٠ و١٦٢/١٤، وفيه: أوديتَ بالفتح، وأولهما في المغني ١٩/١، وشرح قطر الندى /٢٠٩.

وفي اللسان: الحبو: الزحف، والعنك: الرمل، والمعتنِك: البعير يُكلَّف السير في العنك فلا يستطيع.

أي: إن لم تحبُ أوديتُ، فجعل (أوديتُ) المقدمة دليلاً على (أوديت) المتأخرة، فكما جاز أن تجعل (فعلت) دليلاً على جواب الشرط المحذوف، كذلك جعل نفيها الذي هو (لم أفعل) دليلاً على جوابه. والعرب قد تجري الشيء مُجرى نقيضه، كما تجريه مجرى نظيره؛ ألا تراهم قالوا: جَوعان، كما قالوا: شبعان، وقالوا: عِلم، كما قالوا: جَهل، وقالوا: كثُر ما تقومَنَّ كما قالوا: قلما تقومنَّ. وذهب الكسائي في قوله[1]:

إذا رَضِيَتْ عليَّ بنو قشيرٍ لعمرُ الله أعجبني رضاها

إلى أنَّه عدَّى (رضيتْ) بعلى لَمَّا كان ضد سخطتْ، وسخطت ممَّا يُعدَّى بعلى، وهذا واضح. وكان أبو علي يستحسنه من الكسائي، فكأنَّه قال: إن ينجُ منها ينجُ غير مَرْقيّ منها، وصار قوله (لم أرقِه) بدلاً من الجواب ودليلاً عليه"[2].

ويظهر الأثر الإعرابي في هذه المسألة حين اختار أبو حيان مذهب البصريين، فمنع أن يعمل ما بعد أدوات الشرط فيما قبلها. جاء ذلك عند حديثه عن العامل في "أن كان" في قوله تعالى: ﴿ أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ ۝ إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾[3]. قال – رحمه الله – :"ولا يعمل فيه (قال) الذي هو جواب إذا؛ لأن ما بعد الشرط لا يعمل فيما قبله"[4].

---

[1] قائله: القحيف العقيلي يمدح حكيم بن المسيب القشيري. وتجده في: النوادر /١٧٦ والمقتضب ٢/٣٢٠، وأدب الكاتب /٣٣٢، والمحتسب ١/٥٢ و ٣٤٨، والأزهية /٢٧٧، والأمالي الشجرية ٢/٦١٠، والإنصاف ٢/٦٣٠، وشرح المفصل ١/١٢٠، وضرائر الشعر لابن عصفور /٢٣٣، والمغني ١/١٤٣، وشرح التصريح ٢/١٤، والخزانة ١٠/١٣٢.

[2] الخصائص ٢/٣٨٨ – ٣٨٩.

[3] سورة القلم الآيتان ١٤ و ١٥.

[4] البحر المحيط ٨/٣١٠.

المسألة التاسعة: توسط الفعل المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين فعل الشرط وجوابه (العطف على فعل الشرط):

يجوز في الفعل المضارع الذي يقع بين فعل الشرط وجوابه من غير عطف أن يكون مرفوعًا على الحال، وأن يكون مجزومًا على أنْ يكون بدل كلٍّ من كلٍّ إذا كان الثاني تفسيرًا للأوّل، وإلاَّ فعلى على أن يكون مجزومًا على بدل الغلط، أو بدل النسيان.

وقد أشار سيبويه إلى هذا بقوله: "هذا باب ما يرتفع بين الجزمين وينجزم بينهما، فأمَّا ما يرتفع بينهما فقولك: إنْ تأتِني تسألُني أُعْطِك، وإنْ تأتِني تمشي أمشِ معك. وذلك لأنك أردت أن تقول: إن تأتِني سائلاً يكن ذلك، وإن تأتِني ماشيًا فعلتُ.

وقال زهير[1]:

ومَنْ لا يزل يَسْتَحْمِلُ الناسَ نفَسه ... ولا يُغنِها يومًا من الدهرِ يُسأمِ

إنَّما أرادَ: مَن لا يزلْ مستحملاً يكن من أمره ذاكَ، ولو رفع (يغنها) جاز، وكان حسنًا، كأنَّه قال: مَن لا يزل لا يغني نفسه.

وممَّا جاء – أيضًا – مرتفعًا قول الحُطيئة[2]

متى تأتِه تعشو إلى ضوء ناره ... تجدْ خيرَ نارٍ عندها خيرُ مُوقِدِ

---

(1) شرح ديوانه /٣٢ وهو من شواهد: النكت ٧٤٤/٢، والمساعد ١٧٩/٣، وهمع الهوامع ٣٤/٤.

(2) ديوانه /٥١، وهو من شواهد: الجُمل المنسوب للخليل /١٤٣، ومعاني القرآن للفراء ٢٧٣/٢، ومجاز القرآن لأبي عبيدة ٢٠٤/٢، والمقتضب /٦٥، ومجالس ثعلب ٣٩٩/٢ وفيه الشطر الأول فقط.، والمقصور والممدود لابن ولاَّد /٧١، والتبصرة والتذكرة ٤١٧/١، والحلل في شرح أبيات الجمل /٢٨٦، الأمالي الشجرية ١٢/٣، وكشف المشكل في النحو /٣٨٠، وشرح المفصل ٦٦/٢، و١١٨/٤، و٤٥/٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٠٣/٢، والملخص في ضبط قوانين العربية /١٥٤، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة ٣٢٣/١، واللسان ٥٧/١٥ (عشا)، والبحر المحيط ٤/٨، والمساعد ٨١/٣.

والحُطيئة هو جرول بن أوس بن مالك، ولُقِّب بالحُطيئة لقصره، ويُعد من فحول الشعراء وعده ابن سلام في الطبقة الأولى، وهو شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، وكان دنيء النفس، كثير الشر، فاسد الدين، هجا الزبرقان بن بدر فشكاه إلى عمر بن الخطاب فحبسه فاستعطف عمر بقصيدة فأطلق سراحه بعد أن اشترى منه أعراض المسلمين، توفي في حدود الثلاثين للهجرة.

(ينظر: طبقات فحول الشعراء ٩٧/١، وفوات الوفيات ٣٧٧/١).

وسألتُ الخليل عن قوله[1]:

متى تأتنا تُلْمِمْ بنا في ديارنا تجدْ حَطَبًا جزلاً ونارًا تأجَّجا

قال: تُلْمِمْ بدل من الفعل الأول، ونظيره في الأسماء: مررتُ برجلٍ عبدِالله، فأراد أن يفسِّر الإتيان بالإلمام كما فسر الاسم الأول بالاسم الآخر.....

وسألتُه: هل يكون: إنْ تأتنا تسألْنا نُعْطِك؟، فقال: هذا يجوز على غير أن يكون مثل الأول؛ لأنَّ الأوَّلَ الفعلُ الآخرُ تفسيرٌ له، وهو هو، والسؤال لا يكون الإتيانَ، ولكنه يجوز على الغلط والنسيان، ثُمَّ يتدارك كلامه، ونظير ذلك في الأسماء: مررتُ برجلٍ حمارٍ؛ كأنَّه نَسيَ ثم تدارك كلامه"[2].

وأمَّا إذا توسط الفعل المضارع المقرون بحرف العطف بين الشرط والجزاء فإنَّه يجوز في هذا الفعل الجزم على العطف، وهو الأرجح[3]، أو النصب بأن المضمرة وجوبًا وإلى هذا أشار سيبويه بقوله: "وأمَّا ما ينجزم بين المجزومين فقولك: إنْ تأتني ثم تسألْني أعطك، وإنْ تأتِني فتسألْني أُعطِك، وإن تأتِني وتسألْني أَعطِك، وذلك لأنَّ هذه الحروف يُشركَن الآخر فيما دخل فيه الأوَل، وكذلك (أو) وما أشبههنَّ....

وسألتُ الخليل عن قوله: إنْ تأتِني فتحدثَني أُحدِّثْك، وإنْ تأتِني وتُحدِّثَني أحدِّثك، فقال هذا يجوز، والجزم الوجه.

ووجه نصبه على أنه حمل الآخر على الاسم؛ كأنَّه أراد: إنْ يكن إتيانٌ فحديثٌ أُحدِّثْك، فلَّما قبُح أن يَرُدَّ الفِعْل على الاسم نَوَى (أنْ)؛ لأن الفعل معها اسم"[4].

واستطرد سيبويه ذاكرًا علة وجاهة الجزم، فقال: "وإنَّما كان الجزم الوجهَ؛ لأنَّه إذا نَصبَ كان المعنى معنى الجزم فيما أراد من الحديث، فلما كان ذلك كان أن يحمل على الذي عَمِل فيما يليه أولى، وكرهوا أن يتخطَّوا به من بابه إلى باب آخر إذا كان يريد شيئًا واحدًا"[5].

وأوضحه السيرافي بقوله: "قوله: والجزم الوجه، وإنَّما ضعف النصب؛ لأنَّه متى نصبت لم يخرج عن معنى المجزوم، فاختاروا المجزوم؛ لأن عامله عاملُ المجزوم الذي قبله، فيجتمع فيهما تطابق اللفظين وظهور العامل فيهما"[6].

---

(1) يُنسب لعبيد الله الجعفي، وهو في: النكت ٧٤٤/٢، والإنصاف ٥٨٣/٢، وكشف المشكل في النحو /٣٧٩، وشرح المفصل ٥٣/٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٠٣/٢، والمساعد ١٨٠/٣، والكواكب الدرية /٥٠٨.

(2) الكتاب ٨٥/٣ – ٨٧.

(3) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٠٢/٢، والملخص /١٥٥، وشرح الكافية للرضي ٢٦١/٢.

(4) الكتاب ٨٧/٣ – ٨٨.

(5) الكتاب ٨٨/٣.

(6) حاشية الكتاب ٨٨/٣.

ولا يجوز رفع المضارع المتوسط على الاستئناف في هذه المسألة لعدم جواز القطع قبل فعل الجواب. قال الشيخ خالد الأزهري: "وإذا توسط المضارع المقرون بالفاء أو بالواو بين الجملتين، جملة الشرط وجملة الجواب، فالوجه الجزم بالعطف على الشرط المجزوم لفظًا أو محلاً، ويجوز النصب بأن مضمرة وجوبًا بعد الفاء أو الواو....، وامتنع الرفع إذ لا يصحُّ الاستئناف قبل الجزاء"[١].

وقد أجاز بعض النحويين الرفع على الاستئناف على اعتبار أنَّ الجملة بين الشرط والجزاء معترضة[٢]، وأيَّد ذلك يس العليمي بقوله: "وأقول: يؤيده أنَّ ابن خروف أجاز الرفع مع الواو خاصة على الحال، ويوافقه ما مرَّ في باب الحال من جواز وقوع المضارع المثبت حالاً من الواو على إضمار المبتدأ"[٣].

فإن كان العطف بثم لم يجز إلاَّ الجزم على العطف؛ لأنَّ هذا الحرف ليس مما يُنصبُ الفعل بعده. قال سيبويه: "واعلم أنَّ (ثُمَّ) لا يُنصب بها، كما يُنصب بالواو والفاء، ولم يجعلوها مما يضمر بعده (أنْ)، وليس يدخلها من المعاني ما يدخل في الفاء، وليس معناها معنى الواو، ولكنها تشرك ويُبتدأ بها.

واعلم أنَّ (ثم) إذا أدخلته على الفعل الذي بين المجزومين لم يكن إلاَّ جزمًا؛ لأنه ليس مما ينصب، وليس يحسن الابتداءُ؛ لأنَّ ما قبله لم ينقطع"[٤].

ونُقل عن الكوفيين[٥] أنهم أجروا (ثُمَّ) مجرى الفاء والواو، فيقولون: إنْ تأتِني ثم تحدثَني أكرمْك؛ بنصب تحدثني، واحتجوا بقراءة[٦] بعضهم: ﴿ وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ ﴾[٧]، بنصب (يدركه).

---

(١) شرح التصريح ٢/٢٥٢.

(٢) ينظر: حاشية الصبان ٤/٢٥.

(٣) حاشية يس على شرح التصريح ٢/٢٥١ – ٢٥٢.

(٤) الكتاب ٣/٨٩.

(٥) ينظر: البحر المحيط ٣/٣٣٦، وتوضيح المقاصد ٣/١٢٨٦، وشرح التصريح ٢/٢٥٢، وشرح الأشموني ٤/٢٥.

(٦) في المحتسب ١/١٩٥ هي قراءة الحسن والجراح، وفي البحر ٣/٣٣٧ هي قراءة الحسن بن أبي الحسن ونبيح والجراح، وفي الفتوحات الإلهية ١/٤١٨ هي قراءة الحسن البصري.

(٧) سورة النساء آية ١٠٠.

وقد تبع الكوفيين في هـــذا بعضُ النحويين والمفسرين منهم: ابن جني[1]، والزمخشري[2]، وابن مالك[3]، والسمين الحلبي[4].

وقدْ قريء (يدركُه) بالرفع[5]، وخرجَّها ابن جني على تخريجين.

أَولهما: أنْ يكون (يدركُه) خبرًا لمبتدأ محذوف، وتقديره: ثم هو يدركه الموت، وفي هذا يقول: "ظاهر هذا الأمر أنَّ (يدركهُ) رفع على أنَّه خبر ابتداء محذوف، أي: ثم هو يدرُكه الموت، فعطف الجملة التي من المبتدأ والخبر على الفعل المجزوم بفاعله، فهما إذًا جملة؛ فكأنَّه عطف جملة على جملة"[6].

ثم اسْتَطْرَدَ ذاكرًا عِلَّة جوازَ العطف هاهنا فقال: "وجاز العطف ههنا – أيضًا – لما بين الشرط والابتداء من المشابهات، فمنها أنَّ حرف الشرط يجزم الفعل، ثم يعتور الفعل المجزوم مع الحرف الجازم على جزم الجواب، كما أنَّ الابتداء يرفع الاسم المبتدأ، ثم يعتور الابتداء والمبتدأ جميعًا على رفع الخبر، ولذلك قال يونس في قول الأعشى[7]:

إنْ تركبوا فركوبُ الخيلِ عادتُنا أو تنزلونَ فإنَّا مَعْشرٌ نُزُلُ

إنما أراد: أو أنتم تنزلون؛ أفلا تراه كيف عطف المبتدأ والخبر على فعل الشرط الذي هو تركبوا؟، وعليه قول الآخر[8]:

إن تذنبوا ثم تأتيني بقيتُكم فما عليَّ بذنبٍ منكمُ فَوْتُ

فكأنه قال: إن تذنبوا ثم أنتم تأتيني بقيتكم. هذا أوجه من أن يحمله على أنَّه جعل سكون الياء في تأتيني علَم الجزم؛ على إجراء المعتل مجرى الصحيح"[9].

---

(1) ينظر: المحتسب ١/١٩٧.

(2) ينظر: الكشاف ١/٥٤٥.

(3) ينظر: شرح عمده الحافظ ١/٣٦١ – ٣٦٢.

(4) ينظر: الدر المصون ٤/٨١.

(5) في المحتسب ١/١٩٥، لطلحة بن سليمان، وفي البحر ٣/٣٣٦ هي قراءة لطلحة بن مصرف والنخعي.

(6) المحتسب ١/١٩٥.

(7) ديوانـــه /١٤٩ وصدر البيت فيه: قالوا الركوب! فقلنا تلك عادتنا. وتجده في: الكتاب ٣/٥١، والجمل المنسوب للخليل /١٩٣، وتحصيل عين الذهب ٢/٤٨٧، والأمالي الشجرية ٢/٢١٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٥٦، والـــبحر المحيط ٣/٣٣٦، والمغني ٢/٦٩٣، وشرح شواهده ٢/٩٦٥، وهمع الهوامع ٤/٣٢٧، والخزانة ٨/٣٩٤ وفيه: قالوا الطِّراد فقلنا....

(8) قائله مجهول وهي في: اللسان ١٤/١٨ (بقي) والبحر المحيط ٣/٣٣٦.

(9) المحتسب ١/١٩٥ – ١٩٦.

وأما الوجه الآخر الذي خرج ابن جني (يدركُه) عليه فهو أن يكون الرفع على إرادة الوقف. قال: "وإنْ شئت ذهبتَ فيه مذهبًا آخر غيره، إلاَّ أنَّ فيه غموضًا وصنعة، وهو أن يجوز أن أراد: ثُمَّ يدركْهُ الموت جزمًا، غير أنَّه نوى الوقف على الكلمة فنقل الحركة من الهاء إلى الكاف، فصار يدركُه"[1].

ويظهر الأثر الإعرابي لهذه المسألة في البحر المحيط عند تعليق أبي حيان على الآية السابقة، حيث ذكر رأي ابن جني في العطف بـــ (ثم)، والذي ذكرته آنفًا، ثم انتهى إلى موافقة الكوفيين في جواز إجرائه مجرى الواو والفاء، وضمن ذلك ذكرًا لحكم العطف بالواو والفاء، فقال: "... وتقول أجرى (ثم) مجرى الواو والفاء فكما جاز نصب الفعل بإضمار (أن) بعدهما بين الشرط وجوابه، كذلك جاز في (ثم) إجراءً لها مجراهما، وهذا مذهب الكوفيين، واستدلوا بهذه القراءة. وقال الشاعر في الفاء[2]:

ومَنْ لا يُقدِّمْ رجلَه مطمئنةً فيثبتَها في مستوى القاعِ يزلقِ

وقال آخر في الواو[3]:

ومَنْ يقترِبْ منَّا ويخضعَ نؤوهِ ولا يَخْشَ ظُلمًا ما أقامَ ولا هَضما"[4].

وخلاصة القول في هذه المسألة ما يأتي:

١- إذا توسط المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين الشرط والجزاء فالأولى جزمه على العطف، ويجوز نصبه بـــ (أنْ) المضمرة.

٢- إذا توسط المضارع المقرون بـــ (ثُمَّ) بين الشرط والجزاء، تَعيَّن جزمه على العطف، ولم يجز نصبه بـــ (أن) المضمرة، لأن هذا الحرف ليس مما يُنصب الفعلُ بعده.

---

(١) المحتسب ١/١٩٦.

(٢) قائله زهير بن أبي سُلمى. ديوانه /٢٥٠، وقيل لكعب بن زهير، وليس في ديوانه وهو في: شرح عمدة الحافظ ٣/ ٣٦١، وشـــرح الألفية لابن الناظم /٧٠٤، والدر المصون ٤/٨١، والمغني ٢/٥٦٦، وأوضح المسالك ٤/٢١٤، وشـــرح الشذور /٣٢٩، وشرح ابن عقيل ٢/٣٧٩، وشرح السيوطي على الألفية /٣١٦، وشرح التصريح ٢/ ٢٥١، وشرح الأشموني ٤/٢٥.

(٣) قائلـــه مجهول. وهو من شواهد: الكتاب ٣/٨٨، والمقتضب ٢/٢٣ و٦٧، وشرح عمدة الحافظ ١/٣٦٠، والدر المصون ٤/٨١.

(٤) البحر المحيط ٣/٣٣٧.

المسألة العاشرة: الفصل بـــ (لام) القسم بين العامل ومعموله:

اختلف النحويون في عمل ما بعد لام القسم فيما قبلها، فذهب الجمهور إلى أن لام القسم لا يتقدم شيء من معمولات ما بعدها عليها، سواء كان ظرفًا، أو جارًا ومجرورًا، أو غيرهما[١].

وأجاز ابن مالك أن يعمل ما بعد لام القسم فيما قبلها إذا كان المعمول ظرفًا أو جارًا ومجرورًا حيث قال: "إنْ تعلّق بجواب القسم جار ومجرور، أو ظرف جاز تقديمه عليه، كقوله تعالى:﴿ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَدِمِينَ ﴾ [٢].

وكقول الشاعر[٣]:

رَضيعَيْ لَبان ثديَ أمٍّ تَحالفا بأسحَمَ داجٍ عَوضُ لا نَتفرَّقُ

وإن تعلّق به مفعولٌ لم يجز تقديمه؛ فلا يجوز في: والله لأضربنَّ زيدًا: والله زيدًا لأضربنَّ"[٤].

ووافق ابنَ مالك فيما ذهب إليه بعضُ النحويين ومنهم: ابن هشام[٥]، وابن عقيل[٦]، والسلسيلي[٧]، والألوسي[٨] معلِّلين ذلك بأن الظروف يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها[٩].

---

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٧٤/٣، والارتشاف ١٧٨٦/٤ والبحر المحيط ٤٠٦/٦، والدر المصون ٣٤٣/٨.

(٢) سورة المؤمنون آية ٤٠.

(٣) قائلـــه الأعشى. ديوانه/١٢٠. وهو في جمل الزجاجي /٧٥، والصاحبي في فقه اللغة/١٦٠، والخصائص ٢٦٥/١، والاقتضـــاب ٢٤٧/٣، وأمـــالي الســـهيلي /١١٣ و١٢٧، وكشف المشكل /١٧٤، وشرح المفصل ١٠٧/٤، والصفوة الصفية ٣١٢/٢، والمغني ٥٩١/٢، والمساعد ٣٢٧/٢، وشفاء العلـــيل ٦٩٩/٢، وهمع الهوامع ٢١٢/٣ والخزانة ١٣٨/٧، والدرر اللوامع ١٣٣/٣.

وفي الاقتضاب ٢٤٨/٣-٢٤٩: واللبان: اللبن، وتحالفا: تقاسما أي حَلَف كلٌّ منهما للآخر، والأسحم: يقال هو الدم وكان من عادتهم أن يغمسوا أيديهم في الدم عندما يتحالفون، ويقال هو الرحم، وقيل هو حلمة الثدي، وقيل هو الليل، وقيل هو الرماد.

وعـــوض: الدهر. قال ابن يعيش مفسرًا إيَّاها: "وأما عوض فهو اسم من أسماء الدهر وهو للمستقبل من الزمان، كما أن قط للماضي، وأكثر استعماله في القسم، تقول: عوض لا أفارقك أي لا أفارقك أبدًا، كما تقول: قط لا أفارقك، وعوض مبنية لقطعها عن الإضافة، وفيها لغتان: الفتح والضم فمن فتح فطلبا للخفة، ومن ضمَّ فتشبيهًا بقبلُ وبعدُ.... فإن أضفته أعربته تقول: لا أفعله عوضَ العائضين أي: دهر الداهرين، فيكون معربًا، وانتصابه على الظرف لا على حدّه في (عوض لا نتفرق)". شرح المفصل ١٠٨/٧ — ١٠٩.

(٤) شرح التسهيل ٢١٨/٣ — ٢١٩.

(٥) ينظر: المغني ٥٩٠/٢.

(٦) ينظر: المساعد ٣٢٦/٢ — ٣٢٧.

(٧) ينظر: شفاء العليل ٦٩٨/٢ — ٦٩٩.

(٨) ينظر: روح المعاني ٣٣/١٨. والألوسي هو محمود شكري بن عبدالله محمد الحسيني الألوسي يكنى أبا المعالي، درس على أبيه وعمه، له وقفات رائعة ضد أهل البدع، توفي سنة ١٢٧٠هـــ، من مصنفاته: روح المعاني، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر.

(ينظر: الأعلام ١٧٦/٧).

(٩) ينظر: الدر المصون ٣٤٣/٨، والمغني ٥٩٠/٢، وروح المعاني ٣٣/١٨.

وأجاز الفراء[1]، وأبو عبيدة[2]، أن يعمل ما بعد هذه اللام فيما قبلها مطلقًا.

وإلى هذا ذهب العكبري حيث جعل هذه اللام نقيضة لام الابتداء التي تحجز بين العامل ومعموله، يقول معلقًا على قوله تعالى:﴿ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ ﴾[3]: "(عن) يتعلق بـــ (يصبحنَّ)، لم تمنع اللام ذلك كما منعتها لام الابتداء، وأجازوا: زيدًا لأضربَّن؛ لأن اللام للتوكيد، فهي مثل (قد) ومثل لام التوكيد في خبر (إنَّ) كقوله:﴿ بِلِقَآءِ رَبِّهِمْ لَكَٰفِرُونَ ﴾[4]. وقيل اللام هنا تمنع من التقديم إلاَّ في الظروف، فإنه يتوسع فيها"[5].

ورُدَّ رأي الفراء، ومَن تبعه من جهتين[6]:

الأولى: أن هذا لا يتمشَّى على قول البصريين الذين يشترطون لنصب المصدر المؤكد لمضمون الجملة أن يكون بعد جملة ابتدائية خبراها معرفتان جامدان جمودًا محضًا.

الثانية: أن المصدر المؤكِّد لا يجوز تقديمه على الجملة المؤكِّد هو لمضمونها.

فإن ورد ما يوهم عمل ما بعد هذه اللام فيما قبلها فالنحويون على تقدير عامل آخر لما قبل اللام. يقول النحاس عند إعرابه قوله تعالى:﴿ قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ ﴿٨٤﴾ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ ﴾[7]: "ولا اختلاف في الثاني أنه منصوب بأقول، ونصب الأول على الإغراء، أي: فاتبعوا الحقَّ واستمعوا الحق"[8].

---

(1) ينظر: الدر المصون ٣٤٣/٨، معاني القرآن ٤١٣/٢.

(2) ينظر رأيه في: إعراب القرآن للنحاس ٤٧٤/٣ والبحر المحيط ٥٠٦/٦ والارتشاف ١٧٨٧/٤، وأبو عبيدة هو معمر بـــن المثنى التيمي البصري النحوي اللغوي، مولى بني عبيدالله بن معمر التيمي، قيل لم يكن في الأرض أعلم بجميع العلوم منه، قدم بغداد أيام الرشيد، وقرأ عليه بعض كتبه، له كتاب في مثالب العرب وآخر في مثالب أهل البصرة، ومجاز القرآن، وغريب الحديث. مات سنة ٢٠٨هـــ وقيل ٢٠٩هـــ وقيل ٢١٠هـــ.
(ينظر: وفيات الأعيان ٢٣٥/٥، وسير أعلام النبلاء ٤٤٥/٩، والبلغة /٢٢٤).

(3) سورة المؤمنون آية ٤٠.

(4) سورة الروم آية ٨.

(5) التبيان في إعراب القرآن ٢٣٦/٢.

(6) ينظر: الدر المصون ٤٠١/٩.

(7) سورة ص الآيتان ٨٤ و٨٥.

(8) إعراب القرآن ٤٧٤/٣.

وعند قوله تعالى:﴿ قَالَ فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِى لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾[1] قال الزمخشري: "فإن قلت: بِمَ تعلَّقت الباء، فإنَّ تعلقها بـــ (لأقعدنَّ) يصد عنه لام القسم، لا تقول: والله بزيدٍ لأمرَّنَّ؟ قلت: تعلَّقت بفعل القسم المحذوف تقديره: فبما أغويتني أقسم بالله لأقعدنَّ"[2].

وأما أبو حيان فقد تسامح في هذه المسألة في الظروف ومنع غيرها مقتفيًا في ذلك أثر ابن مالك، فعند قوله تعالى: ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ ﴾ قال – رحمه الله – : "واللام في (ليصبحن) لام القسم، و(عما قليل) متعلق بما بعد اللام، إمَّا بيصبحن، وإما بنادمين، وجاز ذلك؛ لأنه جار ومجرور، ويتسامح في المجرورات والظروف ما لا يتسامح في غيرها؛ ألا ترى أنه لو كان مفعُولاً به لم يجز تقديمه لو قلتَ: لأضربنَّ زيدًا لم يجز: زيدًا لأضربنَّ.

وهذا الذي قررناه من أن (عما قليل) يتعلَّق بما بعد لام القسم هو قول بعض أصحابنا، وجمهورهم على أنَّ لام القسم لا يتقدم شيء من معمولات ما بعدها عليها سواء كان ظرفًا أو مجرورًا أو غيرهما، فعلى قول هؤلاء يكون (عما قليل) يتعلق بمحذوف يدلُّ عليه ما قبله، تقديره: عما قليل تنصر؛ لأن قبله قال (رب انصرني).

وذهب الفراء وأبو عبيدة إلى جواز تقديم معمول ما بعد هذه اللام عليها مطلقًا"[3].

والرأي – عندي – ما رآه ابن مالك وأبو حيان من جواز إعمال ما بعد لام القسم فيما قبلها إذا كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا؛ لأنَّه يتسامح فيهما ما لا يتسامح في غيرهما.

---

(1) سورة الأعراف آية ١٦.

(2) الكشاف ٢/٨٧ – ٨٨.

(3) البحر المحيط ٦/٤٠٦.

المبحث الثالث: الأثر الإعرابي للفصل والتوسُّط بين أجزاء الجملة:

المطلب الأول: الأثر الإعرابي للفصل والتوسط بين التوابع:

المسألة الأولى: توسُّط الخبر بين المعطوف والمعطوف عليه (العطف على اسم إنَّ وأخواتها بعد استكمال الخبر):

إذا عُطِف على اسم (إنَّ) بعد استكمال الخبر جاز في هذا المعطوف النصب على العطف على اسم (إنَّ)، والرفع[1] نحو: إنَّ زيدًا ظريفٌ وعمرو، وإن زيدًا منطلق وسعيد.

فأمَّا الرفع فاختُلف فيه؛ فذهب بعض النحويين إلى أنه مرفوع على الابتداء وخبره محذوف لدلالة ما قبله عليه[2]، قيل: وذلك متعين فيه[3] وقيل: وهو الصحيح[4].

وهناك وجه آخر ضعيفٌ وهو أَنْ يكون الرفع محمولاً على الاسم المضمر في الخبر.

وقد ذكر سيبويه وجهي الرفع هذين حيث قال: "فأمَّا ما حُمِل على الابتداء فقولك: إنَّ زيدًا ظريفٌ وعمرٌو، وإنَّ زيدًا منطلقٌ وسعيدٌ، فعمرو وسعيد يرتفعان على وجهين، فأحد هذين الوجهين حَسَنٌ، والآخر ضعيفٌ.

فأما الوجه الحَسَن فأن يكون محمولاً على الابتداء؛ لأنَّ معنى: إنَّ زيدًا منطلقٌ: زيدٌ منطلق، و(إنَّ) دخلتْ توكيدًا، كأنَّه قال: زيدٌ منطلقٌ وعمرٌو، وفي القرآن مثلُهُ: ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾[5].

وأما الوجه الآخر الضعيف فأن يكون محمولاً على الاسم المضمر في المنطلق والظريف، فإذا أردت ذلك فأحسنه أن تقول: منطلقٌ هو وعمرٌو، وإنَّ زيدًا ظريف هو وعمرو"[6].

---

(١) ينظر: التبصرة والتذكرة ٢٠٨/١ وشرح ابن عقيل ٣٧٦/١.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٤٥٥/١ والارتشاف ١٢٨٩/٣.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ١٨٦/٥.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل ٣٧٦/١.

(٥) سورة التوبة آية ٣.

(٦) الكتاب ١٤٤/٢.

وقد نُسِب الوجه الآخر إلى الفراء والطُّوال[1]، وضُعِّف ما لم يُؤكَّد[2] أو يكون هناك طول يقوم مقام التوكيد[3].

وذهب الأخفش[4]، والمبرد[5]، وابن السراج[6]، والفارسي[7]، والنحاس[8] إلى أنَّه معطوف على الموضع.

ثم اختلفوا في تعيين هذا الموضع، فذهب قوم إلى أنَّه مرفوع على موضع (إنَّ) واسمها، ومن هؤلاء: الورَّاق[9]، والشريف الكوفي[10]، وابن عصفور[11].

قال الرضي معترضًا على هذا الرأي: "ويشكل عليه بأنَّ (إنَّ) مع اسمها لو كانت مرفوعة المحل لكانت مع اسمها مبتدأة، والمبتدأ هو الاسم المجرد على ما ذكرنا (يقصد من العوامل) وهي مع اسمها ليست اسمًا"[12].

---

(١) ينظر رأيهما في: الارتشاف ١٢٨٩/٣.

والطُّوال هو محمد بن أحمد أبو عبدالله النحوي المعروف بالطُّوال من أهل الكوفة، أحد أصحاب الكسائي، حدَّث عن الأصمعي، وقدم بغداد وحدَّث بها، سمع منه أبو عمرو حفص بن عمر الدوري المقرئ، قال عنه ثعلب: كان الطوال حاذقًا بالعربية، توفي سنة ٢٤٣هـ.

(ينظر: الوافي بالوفيات ٣٦/٢ – ٣٧).

(٢) ينظر: الإيضاح /١٢٣، والمقتضب ١١٢/٤، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٥٥/١ – ٤٥٦.

(٣) ينظر: البيان في شرح اللمع /١٧٠ وشرح الكافية للرضي ٣٥٣/٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن ٢٨٥/٢.

(٥) ينظر: المقتضب ١١١/٤.

(٦) ينظر: الأصول ٢٤٠/١ و٢٥٠.

(٧) ينظر: الإيضاح /١٢٣.

(٨) ينظر: إعراب القرآن ٢٠٢/٢.

(٩) ينظر: علل النحو /٢٤١.

(١٠) ينظر: البيان في شرح اللمع /١٦٩.

والشريف الكوفي هو أبو البركات عمر بن إبراهيم بن محمد بن محمد بن أحمد بن علي بن الحسين بن علي بن حمزة بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي. من أهل الكوفة ومن أئمة النحو والفقه والحديث، درس عليه ابن الشجري، كان زيدي المذهب، لكنه يفتي على الحنفية، رحل إلى الشام. له تصانيف منها: شرح اللمع لابن جني، توفي سنة ٥٣٩هـ.

(ينظر: نزهة الألباء /٣٤٤ – ٣٤٥، ومعجم الأدباء ٤٢٧/٤، والوافي بالوفيات ٢٥٤/١٢ – ٢٥٥).

(١١) ينظر: المقرب /١١٢.

(١٢) شرح الكافية ٣٥٣/٢.

وذهب فريق إلى أنَّ هذا الاسمَ مرفوع بالعطف على موضع (إنَّ) وما عملت فيه[1].

ويشكل عليه أنَّ (إنَّ) وما عملت فيه ليس لجميعها موضع من الإعراب؛ لأنه لم يقع موقع المفرد. قال ابن يعيش: "وقول صاحب الكتاب: ولأنَّ محل المكسورة وما عملت فيه الرفع جاز في قولك: إنَّ زيدًا ظريفٌ وعمرًا أن ترفع المعطوف، ليس بسديد؛ لأن (إنَّ) وما عملت فيه ليس للجميع موضع من الإعراب؛ لأنَّه لم يقع موقع مفرد، وإنَّما المراد موضع (إنَّ) قبل دخولها على تقدير سقوط (إنَّ) وارتفاع ما بعدها بالابتداء"[2].

وذهب فريق ثالث إلى أنَّ الرفع إنَّما كان بالعطف على اسم (إنَّ) وحده، ومنهم: الصميري[3]، والجرجاني[4]، والحيدرة[5]، والرضي، وعبارته: "فالأولى أن يُقال: العطف بالرفع على اسمها وحده"[6].

وإلى ذلك ذهب – أيضًا – ابن عقيل حيث قال: "فالمشهور أنَّه معطوف على محل اسم (إنَّ)"[7].

ولعلَّ الخلاف في عبارات النحويين في تحديد الموضع الذي عطف عليه ما بعد الخبر، إنَّما كان نتيجة لاختلافهم في نوع المعطوف؛ أهو من قبيل عطف المفردات أم من عطف الجمل؟

فالذي نحا إلى أنَّه مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف، اعتقد أنَّه من عطف الجُمل، ومَن نحا إلى أنَّه معطوف على موضع اسم (إنَّ)، أو على (إنَّ) وما عملت فيه، اعتقد أنه من باب عطف المفردات[8].

هذا وقد اُختُلف في العطف على الاسم مع بقية أخوات (إنَّ)، فأمَّا (أنَّ) بالفتح فأجاز بعض النحويين معها العطف بالرفع على الموضع، استنادًا إلى ما استشهد به سيبويه

---

(1) ينظر: الإيضاح /١٢٣ والتذييل والتكميل ١٨٦/٥.

(2) شرح المفصل ٦٧/٨.

(3) ينظر: التبصرة ٢٠٨/١.

(4) ينظر: المقتصد ٤٤٨/١.

(5) ينظر: كشف المشكل /٢٣٨.

والحيدرة هو علي بن سليمان الحيدرة اليمني التميمي، كان من وجوه أهل اليمن وأعيانهم علمًا ونحوًا وشعرًا، وصنف كتبًا منها كتاب المشكل في النحو، وُلد ببلاد بكيل وإليها ينسب، مات سنة ٥٩٩هـ.

(ينظر: معجم الأدباء ١٢٥/٤، ومعجم البلدان ٤٧٦/١).

(6) شرح الكافية ٣٥٥/٢.

(7) شرح ابن عقيل ٣٧٦/١.

(8) ينظر: التذييل والتكميل ١٨٦/٥.

عندما عَرَض لحكم العطف مع (إنَّ) المكسورة، حيث استشهد للمكسورة بالمفتوحة. قال الرضي موضحًا ذلك: "استشهد سيبويه بقوله[1]

وإلاَّ فاعْلمُوا أنَّا وأنتُمْ بُغاةٌ ما بقينا في شقاقِ

على العطف على محل اسم (إنَّ) المكسورة بتقدير حذف الخبر من الأول، والتقدير: إنَّا بغاةٌ وأنتم بغاةٌ، فلولا أنَّ (أنَّ) المفتوحة بعد فعل القلب في حكم المكسورة لما صحَّ منه الاستدلال المذكور. وبعض النحاة لما رأى سيبويه يستشهد للمكسورة بالمفتوحة، قال إنَّ المفتوحة حكمها مطلقاً حكم المكسورة في جواز العطف على محل اسمها بالرفع؛ لأنهما حرفان مؤكدان أصلهما واحد، فيجوز العطف بالرفع في نحو: إنَّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو"[2].

ونحا ابن جني هذا النحو فسوَّى بين (إنَّ) و(أنَّ) في جواز العطف بالرفع على الموضع عند إعرابه كلمة (البحر) في قوله تعالى:﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ﴾[3]، حيث قال: "فأمَّا رفع (البحر) فإن شئت كان معطوفًا على موضع (أنَّ) واسمها، وإن كانت مفتوحة، كما عُطِف على موضعها في قوله سبحانه: ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾[4]"[5].

وفصَّل ابن أبي الربيع في المسألة فقال: "والذي يظهر لي أنْ يُفصَّلَ؛ فيقال: إن وقعت (أنَّ) المفتوحة في موضع لا يصح أن تقع فيه (إنَّ)، فلا يكون الرفع إلاَّ من وجه واحد وهو العطف على الضمير، وذلك نحو: أعجبني أنَّ زيدًا قائمٌ ومحمدٌ، وكرهت أنَّك خارجٌ وعمرو، فيكون محمد وعمرو معطوفين على الضميرين المستترين في الخبر. فإن وقعت (أنَّ) المفتوحة في موضع تقع فيه (إنَّ) المكسورة فيكون الرفع من ثلاثة أوجه؛ وهي: الرفع على الابتداء، والحمل على الموضع، والعطف على الضمير المستتر في الخبر، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾ فـ (إنَّ) المكسورة، و(أنَّ) المفتوحة يتفقان في هذا الموضع وما كان مثله، والدليل على ذلك أنَّ الآية قرئت بهما، فيجوز أن يتوهم هنا (أنَّ) المكسورة من حيث كانت صالحة في الموضع"[6].

---

(١) قائله بشر بن أبي خازم. ديوانه /١٦٥، وهو في الكتاب ١٥٦/٢، وشرح المفصل ٦٩/٨.

(٢) شرح الكافية ٣٥٣/٢.

(٣) سورة لقمان آية ٢٧.

(٤) سورة التوبة آية ٣.

(٥) المحتسب ١٦٩/٢.

(٦) البسيط في شرح الجمل ٨٠٥/٢.

وأمَّا (لكنَّ) فذهب بعض النحويين إلى منع العطف معها على المحل بحجة أنها تصرف الكلام إلى الاستئناف[1]، بيد أن أكثرهم ذهبوا إلى جواز ذلك ومنهم: سيبويه[2]، والمبرد[3]، والورَّاق[4]، والفارسي[5]، والجرجاني[6]، وابن عصفور[7]، وابن مالك[8]، والرضي[9]، وابن أبي الربيع[10]، وابن عقيل[11].

قال الجرجاني في تعليل الجواز: "المسلَّمُ أنَّ (لكنَّ) يفيد الاستدراك، والاستدراك لا ينافي معنى الابتداء، كما لا ينافيه التوكيد، فيجوز فيه العمل على الموضع، نحو أن تقول: ما خرج زيدٌ لكنَّ أخاك خارجٌ وعمرٌو، تعطف (عمرٌو) على موضع (أخاك) مع (لكنَّ)، كأنَّك قلت: بل أخوك خارجٌ وعمرٌو، كما كان قولك: إنَّ زيدًا منطلق وعمرو بمنزلة قولك: زيدٌ منطلقٌ وعمرٌو. وأمَّا العطف على الضمير نحو: لكن زيدًا منطلق هو وعمرو، والنصب على اللفظ نحو: لكن زيدًا منطلق وعمرًا، فلا شبهة في جوازه"[12].

ومنع البصريون[13] باتفاق[14] العطف على المحل مع بقية الأدوات وهي: كأَنَّ وليت ولعلَّ، وعلَّةُ ذلك – عندهم – أنَّ هذه الحروف قد خرجت عن معنى الابتداء بما تحمله من معاني الفعل.

يقول المبرد موضحًا هذا الحكم ومبينًا معاني هذه الحروف: "فأمَّا (كأنَّ) و(ليت) و(لعلَّ) إذا قلت: كأنَّ زيدًا منطلقٌ وعمرو، وليت زيدًا يقوم وعبدُالله، فكلُّ ما كان جائزًا

---

(1) ينظر: التبصرة ٢٠٨/١، وشرح المفصل ٦٨/٨، وشرح الكافية للرضي ٣٥٤/٢، والتذييل ١٩٩/٥.

(2) ينظر: الكتاب ١٤٦/٢.

(3) ينظر: المقتضب ١١١/٤.

(4) ينظر: علل النحو /٢٤٠.

(5) ينظر: الإيضاح /١٢٤.

(6) ينظر: المقتصد ٤٥١/١.

(7) ينظر: شرح الجمل ٤٥٥/١.

(8) ينظر: شرح التسهيل ٤٩/٢.

(9) ينظر: شرح الكافية ٣٥٤/٢.

(10) ينظر: الكافي في الإفصاح ٨٥٣/٣.

(11) ينظر: شرح ابن عقيل ٣٥٧/١.

(12) المقتصد ٤٥٢/١.

(13) ينظر: الارتشاف ١٢٨٨/٣.

(14) ينظر: التذييل والتكميل ٢٠٥/٥.

في (إنَّ) و(لكنَّ) من رفع أو نصب، فهو جائز في هذه الأحرف إلاَّ الحمل على موضع الابتداء، فإنَّ هذه الحروف خارجة من معنى الابتداء؛ لأنك إذا قلت: (ليت)، فإنما تتمنَّى، و(كأنَّ) للتشبيه، و(لعلَّ) للتوقُّع، فقد زال الابتداء، و لم يجز الحمل عليه"[1].

وأجاز الفراء[2] العطف على الموضع مع بقية الأدوات، واحتجَّ بقول الشاعر[3]:

يا ليتني وأنتِ يا لميسُ في بَلْدةٍ ليسَ بها أَنيسُ

"ولا حجة له فيه؛ لأنَّ تقديره: يا ليتني وأنتِ معي يا لميس، فحذف (مع)، وهو خبر (أنت)، والجملة حالية واقعة بين اسم ليت وخبرها"[4].

هذا ما قرره النحويون في حكم العطف على المحل مع (إنَّ) وأخواتها، فأمَّا إن كان التابع نعتًا، أو عطف بيان، أو توكيدًا، أو بدلاً، فالرأي عند المحققين من أهل البصرة أنَّه لا يجوز الرفع[5].

وجَوَّز الرفع فريقٌ منهم: الجرمي[6]، والزجاج[7]، والحيدرة[8]، وابن يعيش[9]، والرضي[10].

وتعرَّض أبو حيان لهذه المسألة في عدة مواطن، فعند قوله تعالى:﴿ وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوۡمَ ٱلۡحَجِّ ٱلۡأَكۡبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾[11]،

---

[1] المقتضب ١١٤/٤.

[2] ينظر: معاني القرآن ٣١١/١.

[3] قائله رؤبة بن العجاج. ديوانه /١٧٦. وهو في: شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٨/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٥٢/٢، وأوضح المسالك ٣٦٤/١، وهمع الهوامع ٢٩٢/٥.

[4] شرح التسهيل لابن مالك ٥٢/٢.

[5] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٨/١ والارتشاف ١٢٨٨/٣.

[6] ينظر رأيه في: شرح الكافية للرضي ٣٥٤/٢ والارتشاف ١٢٨٨/٣ والهمع ٢٩٢/٥.

[7] ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٥٧/٤ – ٢٥٨.

[8] ينظر: كشف المشكل /٢٣٨.

[9] ينظر: شرح المفصل ٦٨/٨.

[10] ينظر: شرح الكافية ٣٥٤/٢.

[11] سورة التوبة آية ٣.

ذكر – رحمه الله – أن (رسوله) إنما عطف على لفظ اسم (إنَّ)، قال: "وقرأ ابن أبي إسحاق[1] وعيسى بن عمر[2] وزيد بن علي[3] (ورسولَه) بالنصب عطفًا على لفظ اسم (إنَّ)"[4].

وذكر بعض الأوجه في إعراب (آباؤنا) في قوله تعالى: ﴿ أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴿١٦﴾ أَوَءَابَآؤُنَا ٱلْأَوَّلُونَ ﴾[5] ثم رجَّح رأي سيبويه القائل بأن إعراب هذه الكلمة مبتدأ خبر محذوف. قال – رحمه الله – : "قال الزمخشري[6]: (أو آباؤنا) معطوف على محل (إنَّ) واسمها، أو على الضمير في (مبعوثون)، والذي جوَّز العطف عليه الفصل بهمزة الاستفهام.

أمَّا قوله: معطوف على محل (إنَّ) واسمها فذهب سيبويه خلافه؛ لأنَّ قولك: إنَّ زيدًا قائمٌ وعمرو فيه مرفوع على الابتداء وخبره محذوف. وأما قوله: أو على الضمير في (مبعوثون) إلى آخره فلا يجوز عطفه على الضمير؛ لأنَّ همزة الاستفهام لا تدخل إلاَّ على الجمل لا على المفرد، لأنَّه إذا عطف على المفرد كان الفعل عاملاً في المفرد بوساطة حرف العطف، وهمزة الاستفهام لا يعمل فيما بعدها ما قبلها.

فقوله (أو آباؤنا) مبتدأ خبره محذوف تقديره: مبعوثون، ويدلُّ عليه ما قبله"[7].

---

(١) ابن أبي إسحاق هو أبو بحر عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي، كان إمامًا في العربية والقراءة، وهو أول من نقَّح النحو، ومدَّد القياس، وشرح العلل، وكان هو وأبو عمرو بن العلاء وعيسى بن عُمر في وقت واحد، وتوفي قبلهما سنة ١١٧هـ أيام هشام بن عبدالملك.

(ينظر: أخبار النحويين البصريين /٤٢، ونزهة الألباء /٢٧، والبلغة /١١٩).

(٢) هو عيسى بن عمر الثقفي، كنيته أبو سليمان، وهو مولى خالد بن الوليد، كان ثقة في العربية والقراءة، وكان فصيحًا متقعِّرًا، صنَّف كتابين هما الإكمال والجامع. وتوفي سنة ١٤٩هـ أيام جعفر المنصور.

(ينظر: أخبار النحويين البصريين /٤٩ ونزهة الألباء /٢٩، ومعجم الأدباء ٥١٩/٤، ووفيات الأعيان ٤٨٦/٣).

(٣) هو أبو القاسم زيد بن علي بن أحمد بن محمد بن عمران بن أبي بلال العجلي الكوفي، أحد القراء الحذّاق، وشيخ العراق، قرأ على ابن مجاهد، وتوفي سنة ٣٥٨هـ.

(ينظر: معرفة القراء الكبار ٣١٤/١).

(٤) البحر المحيط ٦/٥.

(٥) سورة الصافات الآيتان ١٦ – ١٧.

(٦) ينظر: الكشاف ٣٧/٤.

(٧) البحر المحيط ٣٥٥/٧.

وتجاوز – رحمه الله – رأي سيبويه الذي اختاره آنفًا إلى تجويز الرأي الآخر، وهو العطف على موضع اسم (إنَّ)، وكذا العطف على الضمير عند توكيده. وقد جاء ذلك عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ ﴾[1]، حيث قال: " وقال الزمخشري: والضمير في (إنَّه) ضمير الشأن والحديث[2]، ولا ضرورة تدعو إلى هذا و(قبيله) معطوف على الضمير المستكن في (يراكم)، ويجوز أن يكون مبتدأ محذوف الخبر، أو معطوف على موضع اسم (إنَّ) على مذهب مَن يجيز ذلك"[3].

وأمَّا بقية أخوات (إنَّ) فلم أعثر له على نص في هذا الكتاب، بيدَ أنه ذكر ذلك في كتابه (التذييل والتكميل)[4]، فجعل (لكنَّ) كـ (إنَّ)، ومنع بقية الأحرف، أمَّا (أَنَّ) فلأنَّها في تقدير المفرد ولا تُعطف جملة على مفرد، وأمَّا بقية الأحرف فلأنَّها غيَّرت معنى الابتداء بما تحمله من معاني الفعل.

---

(1) سورة الأعراف آية ٢٧.

(2) ينظر: الكشاف ٢/٩٥.

(3) البحر المحيط ٤/٢٨٤.

(4) ينظر: ٥/٢٠٤ و٢٠٥.

المسألة الثانية: الفصل بين معمول اسم الفاعل المعطوف عليه وبين المعطوف:

إذا عطف على معمول اسم الفاعل المضاف جاز جر المعطوف، ونصبه على إضمار فعل مأخوذ من اسم الفاعل. وإلى هذا أشار سيبويه بقوله: "وتقول في هذا الباب: هذا ضاربُ زيدٍ وعمرو، إذا أشركت بين الآخر والأول في الجار؛ لأنَّه ليس في العربية شيءٌ يعمل في حرف فيمتنع أن يُشرك بينه وبين مثله، وإنْ شئتَ نصبتَ على المعنى، وتضمر له ناصبًا، فتقول: هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا؛ كأنَّه قال: ويضربُ عمرًا أو ضاربٌ عمرًا"[1].

وإذا فصِل بين معمول اسم الفاعل وبين المعطوف جاز الوجهان؛ العطف على الموضع، والنصب بالإضمار، وهو الأولى عند سيبويه، الذي قال: "والنصب في الفصل أقوى، إذا قلتَ: هذا ضاربُ زيدٍ فيها وعمرًا، كلما طال الكلام كان أقوى؛ وذلك أنَّك لا تفصل بين الجار وبين ما يعملُ فيه، فكذلك صار هذا أقوى، من ذلك قوله جلَّ ثناؤه:"وجَاعل اللّيل سكنًا والشمسَ والقمر حسبانًا"[2].

وكذلك إنْ جئتَ باسم الفاعل الذي تعدَّى فعله إلى مفعولين، وذلك قولك: هذا معطي زيدٍ درهمًا وعمرٍو، إذا لم تجره على الدرهم، والنصب على ما نصبتَ عليه ما قبله. وتقول: هذا معطي زيدٍ وعبدَالله، والنصب إذا ذكرت الدرهمَ أقوى؛ لأنَّك قد فصلتَ بينهما"[3].

وتابع سيبويه في هذه القاعدة بعض النحويين، منهم: ابن السراج[4] غير أنَّه جعل المعطوف منصوبًا باسم الفاعل، وكذا المبرد[5]، وأبو علي الفارسي[6].

واستشهدوا على ما ذهبوا إليه بقول الشاعر[7]:

---

(١) الكتاب ١٦٩/١ وينظر: المقتضب ١٥١/٤، والإيضاح /١٤٣، وشرح الألفية لابن الناظم /١٣٢، وشرح ابن عقيل ١١٨/٢.

(٢) سورة الأنعام آية ٩٦، وقرأها عاصم وحمزة والكسائي (وَجَعَل) بغير ألف، وأما (وجاعل) فهي قراءة باقي السبعة. (ينظر: السبعة /٢٦٣، والبحر المحيط ١٨٦/٤).

(٣) الكتاب ١٧٤/١.

(٤) ينظر: الأصول في النحو ١٢٨/١.

(٥) ينظر: المقتضب ١٥٤/٤.

(٦) ينظر: الإيضاح /١٣٥.

(٧) لم ينسب لقائل معين. وهو من شواهد: الكتاب ١٧١/١، والأصول في النحو ١٢٧/١، والمقتضب ١٥١/٤، والمقتصد ٥٢٠/١، وشرح التحفة الوردية /٢٥٧، وشرح ابن عقيل ١٢٠/٢، وهمع الهوامع ٢٩٥/٥، وشرح الأشموني ٣٠١/٢، والخزانة ٢١٥/٨.

هل أنتَ باعثُ دينارٍ لحاجتِنا أو عبدَ ربٍّ أخا عَونِ بنِ مِخْراقِ

قال العيني موضِّحًا الشاهد: "والشاهد فيه نصب (عبد) بفعل مضمر تقديره: أو تبعث عبدَ ربٍّ"[1].

وللسيرافي رأيٌ في هذه المسألة وهو أنَّ اسم الفاعل إنَّما نَصَب المفعُول الثاني ضرورةً، وقد نقل الرضي عنه هذا الرأي، حيث قال: "قال السيرافي: إنَّ الأجود ههنا أن يقال: إنَّما نصب اسم الفاعل المفعول الثاني ضرورة، حيث لم يمكن الإضافة إليه؛ لأنَّه أُضيف إلى المفعول الأول فاكتفى في الإعمال بما في اسم الفاعل بمعنى الماضي من معنى الفعل. قال: ولا يجوز الإعمال من دون مثل هذه الضرورة"[2].

وتولَّى الرضي نفسُه الردَّ عليه فقال: "ويضعف مذهب السيرافي في قولهم: هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ وعمرًا؛ إذ لا اضطرار ههنا إلى نصب (عمرًا)؛ لأنَّ حمل التابع على إعراب المتبوع الظاهر الأولى"[3].

وأمَّا الكوفيون[4] فقد حملوا المعطوف على المحل، وقد عبَّر الفراء عن هذا الرأي – بعد أنْ ذكر الآية الكريمة – فقال: " (الليل): في موضع نصب في المعنى، فردَّ (الشمس والقمر) على معنـــاه، لَمَّا فرَّق بينهما بقوله (سكنًا)، فإذا لم تفرِّق بينهما بشيءٍ آثروا الخفض"[5].

وتبعَ الأعلم الشنتمري[6] والزمخشري رأي الفراء، فأجازا الحمل على موضع المعطوف في هذه المسألة. وفي هذا يقول الزمخشري: " (والشمس والقمر) قرئا بالحركات الثلاث، فالنصب على إضمار فعل دلَّ عليه (جاعل الليل)، أي: وجعل الشمس والقمر حسبانًا، أو يعطفان على محل الليل"[7].

---

(١) شرح شواهد العيني مع الصبان ٢/٣٠١.

(٢) شرح الكافية ٢/٢٠٠.

(٣) شرح الكافية ٢/٢٠١.

(٤) ينظر: شرح التصريح ٢/٧٠.

(٥) معاني القرآن ١/٣٤٦.

(٦) ينظر رأيه في خزانة الأدب ٨/٢١٦.

(٧) الكشاف ٢/٤٧.

ويظهر الأثر الإعرابي لهذه المسألة في البحر المحيط في ردِّ صاحبه رأيَ الزمخشري الآخر، واختياره رأي سيبويه، حيث قال – رحمه الله – : "وأمَّا قراءة النَّصب – وهي قراءَة الجمهور – فعلى قراءة (وجاعل الليل) ينتصبان على إضمار فعل، أي: وجعل الشمس والقمر حسبانا. قال الزمخشري: أو يعطفان على محل الليل... وهذا ليس بصحيح، إذ كان لا يتقيَّد بزمان خاص، وإنَّما هو للاستمرار، فلا يجوز أن يعمل، ولا لمجروره محلٌّ، وقد نَصُّوا على ذلك، وأنشدوا على ذلك[1]:

أَلْقَيْتَ كاسبَهُمْ في قَعْرِ مُظْلِمَةٍ " " " " " " " "

فليس الكاسب هنا مُقيَّدًا بزمان، وإذا تقيَّد بزمان فإمَّا أن يكون ماضيًا دون (أل)، فلا يعمل – إذ ذاك – عند البصريين، أو بـ (أل)، أو حالاً، أو مستقبلاً فيجوز إعماله والإضافة إليه، على ما أُحكم في علم النحو وفُصِّل.

وعلى تسليم أَنْ يكون حالاً على الاستمرار في الأزمنة وتعمل، فلا يجوز العطف على محل مجروره، بل لو كان حالاً، أو مستقبلاً، لم يجز ذلك على القول الصحيح، وهو مذهب سيبويه، فلو قلت: زيد ضاربُ عمروٍ الآنَ أو غدًا وخالدًا لم يجز أن تعطف على موضع (عمرو) على مذهب سيبويه، بل تقدره: وتضربُ خالدًا؛ لأنَّ شرط العطف على الموضع مفقود فيه، وهو أن يكون للموضع محرزٌ لا يتغير"[2].

---

[1] قائله الحطيئة. ديوانه /١٦٤، وتمامه:

فاغفِرْ عليكَ سلامُ اللهِ يا عُمرُ

وتجده في: الدر المصون ٢/٦٩٩، و٥/٦٢.

[2] البحر المحيط ٤/١٨٦ – ١٨٧.

المسألة الثالثة: الفصل بـــ (إلاَّ) الاستثنائية بين الصفة والموصوف:

الصفة والموصوف كشيءٍ واحد، فلا يفصل بينهما، كما لا يفصل بين الصلة والموصول.

وقد نُقِل هذا الرأي عن أبي الحسن الأخفش[1]، وتابعه عليه أبو علي الفارسي، فقد منع ذلك بعـــد أن أورد آيتين جعل فيهما المبتدأ محذوفًا، حيث قال"﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلاَّ وَارِدُهَا ﴾[2]، ﴿ وَمَا مِنَّآ إِلاَّ لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴾[3] حُـــذف من :"وإن منكم أحدٌ إلاَّ واردها" :"ومـــا منَّا أحد إلاَّ له مقـــام معلوم" .... ويمنع أن يكون (واردها) صفةً لـــ (أَحد)، وكذلك (له مقام معلـــوم)، ويمنع من ذلك أنَّ (إلاَّ) لا مدخل لها بين الاسم وصفته"[4].

وذكر ابن مالك رأي الأخفش وأبي علي ثم اختارهما معلِّلا بعددٍ من العلل. قال: "وقد صرَّح أبو الحسن وأبو علي بأنَّ (إلاَّ) لا تفصل بين موصوف وصفته، وما ذهبا إليه هو الصحيح؛ لأنَّ الموصوف والصفة كشيءٍ واحد... ولأنَّ الصفة توضِّح موصوفها، كما توضِّح الصلة الموصول، وكما يوضِّح المضافُ المضافَ إليه... ولأنَّ (إلاَّ) وما بعدها في حكم جملة مستأنفة، والصفة لا تستأنف، فلا تكون في حكم مستأنف"[5].

كما ذهب هذا المذهب نحويون منهم: المرادي[6]، وابن هشام[7]، والسلسيلي[8]، والسيوطي[9].

ويتأول هؤلاء المانعُون ما ورد موهمًا الفصل بـــ (إلاَّ) بين الصفة وموصوفها على أحد هذين التخريجين:

---

(1) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٠١/٢، والبحر المحيط ٤٤٥/٥، والدر المصون ١٤٢/٧، والمساعد ٥٨٠/١.

(2) سورة مريم آية ٧١.

(3) سورة الصافات آية ١٦٤.

(4) المسائل البصريات ٨٤٠/٢ – ٨٤١.

(5) شرح التسهيل ٣٠١/٢ – ٣٠٢.

(6) ينظر: توضيح المقاصد ٧٠٢/٢، والجنى الداني /٥١٨.

(7) ينظر: المغني ٧٢/١.

(8) ينظر: شفاء العليل ٥٠٨/٢.

(9) ينظر: همع الهوامع ٢٧٥/٣.

الأول: أن يُحمل على أنَّ ما بعد (إلاَّ) صفة لبدل محذوف، وفي هذا يقول أبو علي الفارسي: "فأمَّا : "ما جاءني أحدٌ إلاَّ ظريفٌ" فإنَّه على إقامة الصفة مقام الموصوف؛ كأنَّه قال: إلاَّ رجلٌ ظريفٌ، على البدل من الأول"[1].

الثاني: أن يُحمل على الحال، فتجعل (راكبًا) حالاً فـي مثل: ما لقيتُ رجلاً إلاَّ راكبًا[2]

وأجاز قوم أن تفصل (إلاَّ) بين الصفة والموصوف، منهم: الزمخشري[3]، وأبو بركات الأنباري[4]، وأبو البقاء العكبري[5]، وابن يعيش[6]، وابن الحاجب[7].

ويرى ابن يعيش أنَّ لـِ (إلاَّ) فائدة ههنا، وهو إثبات الحكم لما بعدها دون غيره، وفي هذا يقول: "اعلمْ أن (إلاَّ) تدخل بين المبتدأ وخبره، وبين الصفة وموصوفها، وبين الحال وصاحبه..... ومثال دخولها بين الصفة والموصوف قولك: ما مررتُ بأحد إلاَّ كريم، وما رأيتُ فيها أحدًا إلاَّ عالمًا، أفدتَ بـ (إلاَّ) إثبات مرورك بقوم كرام وانتفاءَ المرور بغير من هذه صفتهم، وكذلك أثبتَّ رؤية قوم علماء ونفيتَ رؤية غيرهم...."[8].

وطرح ابن الحاجب سؤالاً مضمونه: معلومٌ أن الاستثناء المفرغ معناه نفي الحكم عن كل ما عدا المستثنى، كقولك: ما جاءني إلاَّ زيدٌ، نفيت المجيء عن كل واحد وأثبته لزيد.. الأمر الذي لا يتحقق في الصفة في مثل: ما جاءني أحد إلاَّ ظريفٌ؛ لأنَّه لابد للمتصف بصفة ظرافة أن يتصف بغيرها... فكيف يوجَّه مثل هذا؟.

ثم ذكر في حلِّه وجهين هما[9]:

١- أنَّه نفيٌ لما يمكن انتفاؤه من الوصف المضاد للوصف المثبت؛ لأنَّه معلوم أنَّ جميع الصفات لا يصحُّ انتفاؤها.

---

(١) المسائل البصريات ٨٤١/٢.

(٢) ينظر: المساعد ٥٨١/١، وشفاء العليل ٥٠٨/٢.

(٣) ينظر: الكشاف ٥٤٨/٢.

(٤) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٦٥/٢.

(٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٩١/٢.

(٦) ينظر: شرح المفصل ٩٣/٢.

(٧) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٣٧٧/١.

(٨) شرح المفصل ٩٣/٢.

(٩) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٣٧٧/١ – ٣٧٨.

٢- أنَّ القصدَ بالحصر المبالغة في إثبات الوصف المذكور، حتى كأنَّ ما دونه في حكم العدم.

وأمَّا أبو حيان فقد وجدته يُفصِّل في هذه المسألة، ففي الوهلة الأولى يتابع رأي الأخفش الذي يمنع الفصل بـــ (إلاَّ) بين الصفة والموصوف، حيث جاء ذلك في معرض ردِّه على الزمخشري، وأبي البقاء اللَّذينِ أجازا أن تكون جملة (لها كتاب معلوم) صفةً لـــ (قرية) في قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعۡلُومٌ ﴾[١]. وفي هذا يقول – رحمه الله – : "وهذا الذي قاله الزمخشري[٢]، وتبعه فيه أبو البقاء[٣] لا نعلم أحدًا قاله من النحويين، وهو مبني على أنَّ ما بعد (إلاَّ) يجوز أن يكون صفةً، وقد منعوا ذلك"[٤].

ثم استطرد – رحمه الله – ذاكرًا الرافضين ذلك فقال: "قال الأخفش: لا يفصل بين الصفة والموصوف بـــ (إلاَّ)، ثم قال ونحو: ما جاءني رجل إلاَّ راكب، تقديره، إلاَّ رجلٌ راكبٌ، وفيه قبح بجعلك الصفة كالاسم.

وقال أبو علي الفارسي: تقول: ما مررتُ بأحد إلا قائما، فقائما حال من أحد، ولا يجوز: إلاَّ قائمٌ؛ لأنَّ (إلاَّ) لا تعترض بين الصفة والموصوف.

وقال ابن مالك – وقد ذكر ما ذهب إليه الزمخشري من قوله في نحو: ما مررتُ بأحد إلاَّ زيدٌ خير منه: إن الجملة بعد (إلاَّ) صفة لأحد – : إنَّه مذهبٌ لم يُعرف لبصريّ ولا كوفيّ فلا يُلتفت إليه"[٥].

وأمَّا في الوهلة الأُخرى فنجده يصرِّح فيه بجواز الفصل بجملة الاستثناء، عندما أعرب (غير) صفة لـــ (بهيمة) في قوله تعالى: ﴿ أُحِلَّتۡ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلۡأَنۡعَٰمِ إِلَّا مَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ غَيۡرَ مُحِلِّي ٱلصَّيۡدِ ﴾[٦]، حيث قال – رحمه الله – : "وقرأ ابن أبي عبلة[٧] (غير) بالرفع،

---

(١) سورة الحجر آية ٤.

(٢) ينظر: الكشاف ٥٤٨/٢.

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٩١/٢.

(٤) البحر المحيط ٤٤٥/٥.

(٥) السابق ٤٤٥/٥.

(٦) سورة المائدة آية ١.

(٧) ابن أبي عبلة هو إبراهيم بن شمر بن يقظان بن أبي عبلة، كان قارئاً، وقد عرض عليه هشام بن عبدالملك خراج مصر فرفض، أدرك عدداً من الصحابة منهم أنس بن مالك، وروى عن عبادة بن الصامت وعبدالله بن عمر، مات سنة ١٥٢هـــ وقيل ١٥٣هـــ.

(ينظر: المعرفة والتاريخ ٢٠/١، ومولد العلماء ووفياتهم ٥٣/١، وحلية الأولياء ٢٤٣/٥ و٢٥٠).

وأحسن ما يُخرَّج عليه أن يكون صفةً لقوله (بهيمة الأنعام)، ولا يلزم من الوصف بغير أن يكون ما بعدها مماثلاً للموصوف في الجنسية، ولا يضر الفصل بين النعت والمنعوت بالاستثناء"[١].

ووافقه في هذا تلميذه السمين الحلبي[٢]، وبعض الباحثين المحدثين[٣]، وعزا الدكتور/ أحمد نافع ذلك إلى كون الفاصل جملة استثناء وليست (إلاَّ) وحدها[٤].

والجمهور[٥] على قراءة (غيرَ) بالنصب على الحال من الضمير في (عليكم) أو (لكم) أو من ضمير الفاعل في (أوفوا)[٦].

وأمَّا قراءة الرفع فقد خرجَّها بعض المعربين[٧] على أنَّ (غير) خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: أنتم غير.

---

(١) البحر المحيط ٤١٨/٣.

(٢) ينظر: الدر المصون ١٨٥/٤.

(٣) ينظر: النحو الوافي ٤٣٥/٣، والنحو القرآني /٤٦٨، والفصل بين المتلازمين /١٦١.

(٤) ينظر: الفصل بين المتلازمين /١٦١.

(٥) ينظر: الدر المصون ١٨٥/٤.

(٦) ينظر : مشكل إعراب القرآن /١٩٧، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢٨٢/١، والتبيان في إعراب القرآن ٣١٣/١.

(٧) ينظر: إعراب القراءات الشواذ ٤٢٤/١.

المطلب الثاني: الأثر الإعرابي للفصل والتوسط بين غير التوابع:

المســألة الأولى: توسُّط المعطوف بين اسم إنَّ وخبرها (العطف بالرفع على اسم إنَّ قبل استكمال الخبر):

اختلف النحويون في جواز العطف بالرفع على اسم (إنَّ) قبل تمام الخبر، نحو: إنَّ زيدًا وعمرٌ ذاهبان، وإنَّك وزيدٌ قائمان.

فذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز ذلك على الإطلاق[1]، ثمَّ احتجوا بأن قالوا[2]: الدليل على أنَّ ذلك لا يجوز أنَّك إذا قلت: "إنَّك وزيدٌ قائمان" وجَبَ أن يكون "زيدٌ" مرفوعًا بالابتداء، ووجب أن يكون عاملاً في خبرٍ "زيدٍ"، وتكون "إنَّ" عاملة في خبر الكاف، وقد اجتمعا في لفظ واحد؛ فلو قلنا: إنه يجوز فيه العطف قبل تمام الخبر، لأدَّى ذلك إلى أن يعمل في اسم واحد عاملان مختلفان، وذلك محال.

وإلى هذا يشير ابن السراج بقوله: "وينبغي أن تعلم أنه ليس لك أن تعطف على الموضع الذي فيه حرف عامل إلاَّ بعد تمام الكلام، من قِبَل أنَّ العطف نظير التثنية والجمع؛ ألا ترى أن معنى قولك: قام الزيدان، إنما هو: قام زيد وزيد فلَّما كان العاملان مشتركين في الاسم ثنيا، ولو اختلفا لم يصلح فيهما إلاَّ الواو فكنت تقول: قام زيد وعمرو، فالواو نظير التثنية، وإنما تدخل إذا لم تكن التثنية، فلما لم يكن يجوز أن يجتمع في التثنية الرفع والنصب ولا الرفع والخفض ولا أن يعمل في المثنى عاملان، كذلك لم يجز في المعطوف والمعطوف عليه... ألا ترى أنَّه لا يجوز أن تقول: إنَّ زيدًا وعمرو منطلقان، لما أخبرتك به، ولأنَّ قولك منطلقان يصير خبرًا لمرفوع ومنصوب وهذا مستحيل"[3].

وأما الكوفيون فاختلفوا في ذلك؛ فذهب الكسائي[4] إلى جواز العطف بالرفع على موضع اسم (إنَّ) مطلقاً، أي: سواء كان يظهر فيه عمل (إنَّ) أو لم يظهر، نحو: إن زيدًا وعمرٌو قائمان، وإنَّكَ وبكرٌ منطلقان.

وذهب الفراء إلى قصر الجواز في ذلك على ما لا يظهر فيه عمل (إنَّ) نحو: إني وزيدٌ، وإنَّ هذا وزيدٌ، وإنَّ الذي عندك وزيد، وإنك وزيد قائمان.

---

(١) ينظر: الإنصاف ١٨٦/١ مسألة رقم ٢٣، وأسرار العربية /١٥٢، وشرح الكافية للرضي ٣٥٤/٢، وتخليص الشواهد / ٣٧٢، وشرح التصريح ٢٢٧/١.

(٢) ينظر: الإنصاف ١٨٧/١ مسألة رقم ٢٣.

(٣) الأصول في النحو ٦٤/٢.

(٤) ينظر رأيه في: معاني القرآن للفراء ٣١١/١، والبيان في شرح اللمع /١٧٢ والتبيين /٣٤١، وشرح المفصل ٦٩/٨، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٥١/١ – ٤٥٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٥١/٢، وشرح الكافية للرضي ٣٥٤/٢ وشرح الألفية لابن الناظم /١٧٦، والمساعد ٣٣٦/١، وهمع الهوامع ٢٩٠/٥، وشرح الأشموني ٢٨٦/١.

قال معبِّرا عن مذهبه، ومفنِّدا ما احتجَّ به الكسائي: "ولا أستحبُّ أن أقول: إنَّ عبدَالله وزيدٌ قائمان؛ لتبيُّن الإعراب في (عبدالله). وقد كان الكسائي يجيزه لضعف (إنَّ). وقد أنشدونا هذا البيتَ رفعًا ونصبًا[1]:

فمن يكُ أمسى بالمدينة رحلُهُ فإنِّي وقياراً بها لغريب

وقيارٌ. ليس هذا بحجة للكسائي في إجازته: إنَّ عمرًا وزيدٌ قائمان؛ لأن (قيارًا) قد عطف على اسم مكنًّى عنه، والمكنى لا إعراب له فسهل ذلك فيه كما سهل في (الذين) إذا عطفت عليه (الصابئون). وهذا أقوى في الجواز من (الصابئون)؛ لأن المكنى لا يتبيَّن فيه الرفع في حال، و(الذين) قد يُقال: اللذون، فيرفع في حال"[2].

هذا وقد احتجَّ الكوفيون[3] على جواز مذهبهم بالنقل والقياس، فأمَّا النقل فقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ ﴾،[4] وقول العرب: "إنَّك وزيدٌ ذاهبان".

وأما القياس فقالوا: أجمعنا على أنَّه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع (لا)، نحو: "لا رجُلَ وامرأةٌ أفضلُ منك"، فكذلك مع (إنَّ)؛ لأنَّها بمنزلتها، وإنْ كانت (إنَّ) للإثبات و(لا) للنفي؛ لأنَّهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره، يدلُّ عليه أنَّا أجمعنا على أنَّه يجوز العطف على الاسم بعد تمام الخبر، فكذلك قبل تمام الخبر؛ لأنه لا فرق بينهما عندنا، وأنه قد عرف من مذهبنا أن (إنَّ) لا تعمل في الخبر لضعفها، وإنَّما يرتفع

---

(١) قائله ضابئ بن الحارث البرجميّ من أبيات قالها وهو محبوس بالمدينة زمن عثمان رضي الله عنه وهو من الشواهد التي حفلت بها كتب العربية وتجده في: الكتاب ٧٥/١، ومجاز القرآن لأبي عبيدة ٢٥٧/١، ومعاني القرآن للأخفش ٨٨/١، والكامل ٣٢٠/١، ومجالس ثعلب /٢٦٢ والأصول في النحو ٣١٢/١، وعلل النحو للوراق /٢٤٤، والتبصرة ٢١٠/١، والكشاف ٦٤٧/١، وكشف المشكلات لجامع العلوم ٤١٣/١، وكشف المشكل /٢٣٧، وشرح المفصل ٦٨/٨، والملخص في ضبط قوانين العربية /٢٣٣، وشرح الكافية للرضي ٣٥٥/٢، واللسان ١٢٥/٥، (قير) والدر المصون ٣٥٤/٤، والمغني ٤٧٥/٢، وأوضح المسالك ٣٥٨/١، وشرح التصريح ٢٢٨/١، وهمع الهوامع ٢٩٠/٥، وشرح شواهد المغني ٨٦٧/٢، وشرح الأشموني ٢٨٦/١، والخزانة ٣١٢/١٠.

وفي شرح شواهد العيني بحاشية الصبان ٢٨٦/١: "وقيَّارٌ بفتح القاف وتشديد الياء اسم رجل وزعم الخليل أنه اسم فرس له غبراء، وقال أبو زيد اسم جمله".

(٢) معاني القرآن ٣١١/١.

(٣) ينظر: الإنصاف ١٨٦/١ مسألة رقم ٢٣ وأسرار العربية /١٥٢.

(٤) سورة المائدة آية ٦٩.

بما كان يرتفع به قبل دخولها، فإذا كان الخبر يرتفع به أي بالمبتدأ قبل دخولها فلا إحالة إذن؛ لأنَّه إنما كانت المسألة تفسُد أن لو قلنا: إنَّ (إنَّ) هي العاملة في الخبر فيجتمع عاملان فيكون محالاً.

وقد أجيب عن احتجاجاتهم بما يأتي، فأمَّا الآية الكريمة فقد خُرِّجت على عـــدة أوجه[1]:

الأوَّل: وهو أنَّ في هذه الآية تقديمًا وتأخيرًا، والتقدير فيها: إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصابئون والنصارى كذلك، كما قال الشاعر[2]:

وعضُّ زمانٍ يا ابنَ مروانَ لم يَدَعْ من المال إلاَّ مُسحتًا أو مُجلَّفُ

فرفع (مجلف) على الاستئناف فكأنَّه قال: أو مُجلَّفُ كذلك.وهذا كثير في كلامهم.

الثاني: أن يجعل قوله "مَن آمن بالله واليوم الآخر" خبر الصابئين والنصارى، وتضمر للذين آمنوا والذين هادوا خبرًا مثل الذي أظهرت للصابئين والنصارى؛ ألا ترى أنك تقول: زيدٌ وعمرو قائم" فتجعل (قائم) خبرًا لعمرو، وتضمر لزيد خبرًا آخر مثل الذي أظهرت لعمرو، وإن شئت أيضًا جعلته خبرًا لزيد، وأضمرت لعمرو خبرًا آخر كما قال الشاعر[3]:

وإلاَّ فاعلموا أنَّا وأنتم بغاةٌ ما بقينا في شقاق

فإن شئت جعلت قوله (بغاة) خبرًا للثاني، وأضمرت للأول خبرًا، ويكون التقدير: وإلاَّ فاعلموا أنا بغاةٌ وأنتم بغاةٌ وإن شئت جعلته خبرًا للأول وأضمرت للثاني خبرًا. وضعَّف ابن هشام الشق الأول بقوله: "ويضعفه أنه حذفٌ من الأول لدلالة الثاني عليه، وإنما الكثير

---

(1) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢١/٢ والإنصاف ١٨٧/١ – ١٩٠، والأسرار /١٥٣.

(2) قائله الفرزدق من قصيدة يمدح بها عبدالله بن مروان. ديوانه /٥٥٦.

وهو من شواهد: معاني القرآن للفراء ١٨٢/٢ وفيه: "فقال عبدالله للفرزدق: علامَ رفعتَ؟ فقال الفرزدق: على ما يسوءك"، والمحتسب٣٦٥/٢، والخصائص٩٩/١ وفيه: إلاَّ مسحتُ أو مجلَّفٌ، والحُلل في شرح أبيات الجمل/٢٨١، وشرح الكافية للرضي ٣٢٨/١، واللسان ٤٤/١ (سحت) و٣١/٩ (جلف)، والخزانة ١٣٧/١ و ١٤٤/٥.

وفي الخزانة ١٥٢/٥: "المجلَّف: الذي ذهب معظمه وبقي منه شيء يسير. والمسحت: المستأصل الذي لم يبق منه بقية".

(3) سبق تخريجه ص١١١، وتجده زيادةً على ما ذكر في: إعراب القرآن للنحاس ٣٢/٢ وشرح أبيات الكتاب للسيرافي ٣١/٢ ، وتحصـــيل عين الذهب ٣٤٣/١ ، ودلائل الإعجاز /٥٤، والتبيين /٣٤٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٥١/٢، وتخليص الشواهد/ ٣٧٣، وشرح التصريح ٢٢٨/١، والخزانة ٣١٥/٤.

العكس"[1]، ثم أجاب عن هذا الضعف بأنه واقع وإن كان الكثير العكس[2] واستشهد على ذلك بقول الشاعر[3]:

خليليَّ هل طِبٌ فإنِّي وأنتما وإنْ لم تبوحا بالهوى دنفانِ

وبقول الشاعر[4]:

نحن بما عندنا وأنتَ بما عندك راضٍ والرأي مُختلِفُ

الثالث: أن يكون عطفًا على المضمر المرفوع في (هادوا)، وهادوا بمعنى تابوا. قيل: وهذا فاسدٌ لوجهين[5]:

أحدهما: أنه يوجب كون (الصابئين) هودًا وليس كذلك.

والآخر: أن الضمير لم يؤكد.

وأُضيفَ إلى ما سبق هذه الأوجه[6]:

الأول: أن يكون خبَر الصابئين محذوفًا من غير أن ينوى به التأخير، قيل: وهو ضعيفٌ لما يلزم من الجمع بين حذف خبر المبتدأ، والفصل بين الاسم والخبر بأجنبي.

الثاني: أنَّ (الصابئون) منصوب وإنَّما جاء على لغة بَلْحارث بن كعب الذين يجعلون التثنية بالألف على كل حال، والجمع بالواو على كل حال أيضًا، وقد ضُعِّف هذا.

---

(1) المغني ٢/٤٧٥.

(2) ينظر: تخليص الشواهد /٣٧٤.

(3) قائلـه مجهول وهو في: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٥٠، والتذييل والتكميل ٥/١٨٩، والمغني ٢/٤٧٥ و ٦٢٢، وشرح التصريح ١/٢٢٩، وشرح شواهد المغني ٢/٨٦٦، وشرح الأشموني ١/٢٨٦.

قال العيني (شرح شواهد العيني مع حاشية الصبان ١/٢٨٦): "قوله دنفان.. بفتح الدال وكسر النون من الدَّنف بفتحتين وهو المرض الملازم، فإذا كسرت النون أنَّثتَ وثنَّيتَ وجمعتَ وإذا فتحتَ يستوي فيه الواحد والمثنى والجمع والمؤنث. يقال باح بسره إذا أظهره".

(4) نُسب لقيس بن الحطيم أو عمرو بن امرئ القيس، وصحَّح الأستاذ عبدالسلام هارون نسبته إلى عمرو بن امرئ القيس استنادًا إلى ما ورد في جمهرة أشعار العرب. وهو من شواهد: الكتاب ١/٧٥، ومعاني القرآن للفراء ١/٤٣٤ و٢/٣٦٣ و ٣/٧٧، ومجاز القرآن ١/٢٥٨، ومعاني القرآن للأخفش ١/٨٨ وتأويل مشكل القرآن /٢٨٩، والمقتضب ٣/١١٢، وجمهرة أشعار العرب للقرشي/ ١٣٧، والأمالي الشجرية ٢/٢٠ و ٤٥ و٣/١١٣، والإنصاف ١/٩٥ مسألة رقم ١٣ ونسبه خطأ إلى درهم بن زيد الأنصاري، والمغني ٢/٦٢٢، وشرح التصريح ١/٢٢٨، وهمع الهوامع ٥/١٣٩، وشرح الأشموني ١/٢٨٦ والدرر اللوامع ٥/٣١٤.

(5) ينظر: مشكل إعراب القرآن /٢١٣، والتبيان في إعراب القرآن ١/٣٣٨.

(6) ينظر: مشكل إعراب القرآن /٢١٣، والتبيان في إعراب القرآن ١/٣٣٨، والدر المصون ٤/٣٥٥ – ٣٦٢.

الثالث: أنَّ (إنَّ) بمعنى نعم، فهي حرفُ جواب، ولا محل لها من الإعراب، وعلى هذا فما بعدها مرفوع المحل على الابتداء، وما بعده معطوف عليه بالرفع، وخبر الجميع قوله "من آمن...".

الرابع: أنَّ علامة النصب في (الصابئون) فتحة النون، والنون حرف الإعراب كهي في (الزيتون) و(عربون).

وأما احتجاج الكوفيين بقول بعض العرب: "إنك وزيدٌ ذاهبان"، فقد وُجِّه بأمرين:

أحدهما: أنَّه معطوف على توهم حذف (إنَّ)، قال سيبويه: "واعلم أن ناسًا من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنَّك وزيدٌ ذاهبان، وذلك أنَّ معناه معنى الابتداء، فيُرى أنَّه قال: هُم"[1].

الآخر: أنه معطوف على مبتدأ محذوف وليس على اسم (إنَّ)، وتقدير الكلام: إنَّك أنت وزيدٌ ذاهبان، وهذا ما صرح به ابن مالك في قوله: "وأصل الثاني: إنَّك أنت وزيدٌ ذاهبان، فأنت مبتدأ، وزيد معطوف، وذاهبان خبر المبتدأ، والجملة خبر إنَّ. وحذف المتبوع وإبقاء التابع عند فهم المعنى جائز بإجماع، فالقول به راجح"[2].

وأمَّا ما احتجوا به من قياس — وهو قولهم: أجمعنا على أنَّه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع (لا) فكذلك مع (إنَّ) — فالجواب عنه من وجهين[3]:

أحدهما: أنَّ (لا) تعمل في الاسم دون الخبر، فيكون المعطوف معها كالمستأنف بخلاف (إنَّ).

الثاني: أنَّ (لا) واسمها رُكِّبا فجعلا كالشيء الواحد فهما في موضع رفع فيحمل المعطوف على موضعهما، بخلاف (إنَّ) التي لا تركب مع اسمها.

وأمَّا قولهم: إنَّ (إنَّ) لا تعمل في الخبر؛ لأنَّها إنما عملت — عندهم — لشبهها بالفعل، والفرع أحطُّ درجةً من الأصل، وإعمال (إنَّ) في الخبر يؤدي إلى التسوية بين الأصل والفرع.

فيجاب عنه[4] بعمل اسم الفاعل فإنه يشبه الفعل ومع ذلك يعمل، كما يُجابُ عنه بأنَّ (إنَّ) تعمل في الاسم مع وجود الفصل بينهما بظرف أو جار ومجرور.

---

(1) الكتاب ١٥٥/٢، وينظر: الصفوة الصفية ١٠٢/٢.

(2) شرح التسهيل ٥١/٢.

(3) ينظر: الإنصاف ١٩٤/١ — ١٩٥ مسألة رقم ٢٣، والتبيين /٣٤٦.

(4) ينظر: الإنصاف ١٧٨/١ مسألة رقم ٢٢.

هذا وقد ذَهَبَ مذهب الكوفيين من المحدثين الدكتور أحمد مكي الأنصاري رحمه الله، والدكتور عبدالرحمن إسماعيل حفظه الله.

فأمَّا الدكتور الأنصاري فقد اقترح تعديل القاعدة التي تنصُّ على أنه: "لا يجوز العطف بالرفع على موضع (إنَّ) قبل تمام الخبر، أمَّا بعد تمام الخبر فجائز[1]" لتصبح: "يجوز العطف بالرفع على موضع (إنَّ) بعد استكمال الخبر بالإجماع، وقبله على القول الراجح استنادًا إلى قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ﴾ فقد اجتمع القرَّاء السبعة على رفع كلمة (الصابئون) وهي واردة هنا قبل استكمال الخبر، وهذا أكبر دليل على توثيق هذه القاعدة المقترحة، وحسبك إجماع القراء السبعة على الرفع بدون استثناء"[2].

وأما الدكتور إسماعيل فقد قال: "وبعد ذلك العرض الوارد في ذلك من القرآن وكلام العرب نثرًا وشعرًا، ثم آراء النحاة يبين جواز الرفع والنصب بعد تمام الخبر، وكذلك قبل استكماله، غير أن مذهب الكسائي في ذلك أقرب إلى روح اللغة من غيره، حيث لا حاجة إلى التقديرات المرهقة المضنية، ولسنا مكلَّفين بها وحيًّا أو تنزيلاً"[3].

ويظهر الأثر الإعرابي لهذه المسألة في البحر المحيط عند قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ﴾ حيث ذكر أبو حيان عدَّةَ توجيهات إعرابية لكلمة (الصابئون) ثم ضعَّف بعضها، فقال – رحمه الله –: "وقرأ القراء السبعة (والصابئون) بالرفع وعليه الأمصار والجمهور. وفي توجيه هذه القراءة وجوه:

أحدها: مذهب سيبويه والخليل ونحاة البصرة أنه مرفوع بالابتداء، وهو منوي به التأخير، ونظيره: إنَّ زيدًا وعمرو قائم، التقدير: إن زيدًا قائم وعمرُو قائم، فحذف خبر

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٤٧.

(٢) نظرية النحو القرآني /٨٥.

(٣) الإمـــام الكسائي وآراؤه في النحو. مجلة كلية اللغة العربية. مكة المكرمة العدد الثاني ١٤٠٤هـــ - ١٤٠٥هـــ - ص٤٤٠ – ٤٤٣.

(عمرو) لدلالة خبر (إنَّ) عليه، والنية بقوله (وعمرو) التأخير ويكون (عمرو) قائم بخبره هذا المقدر معطوف على الجملة من: إنَّ زيدًا قائم، وكلاهما لا موضع له من الإعراب.

الوجه الثاني: أنه معطوف على موضع اسم إنَّ؛ لأنه قبل دخول (إنَّ) كان في موضع رفع، وهذا مذهب الكسائي والفراء، أمَّا الكسائي فإنَّه أجاز رفع المعطوف على الموضع سواء كان الاسم مما خفي فيه الإعراب، أو مما ظهر فيه، وأمَّا الفراء فإنَّه أجاز ذلك بشرط خفاء الإعراب، واسم (إنَّ) هنا خفي فيه الإعراب.

الوجه الثالث: أنَّه مرفوع معطوف على الضمير المرفوع في (هادوا)، ورُوي هذا عن الكسائي، ورُدَّ بأن العطف عليه يقتضي أن الصابئين تهوَّدوا وليس الأمر كذلك.

الوجه الرابع: أن تكون (أنَّ) بمعنى نعم حرف جواب، وما بعده مرفوع بالابتداء، فيكون (الصابئون) معطوفاً على ما قبله من المرفوع. وهذا ضعيفٌ؛ لأنَّ ثبوت (إنَّ) بمعنى نعم فيه خلاف بين النحويين، وعلى تقدير ثبوت ذلك من لسان العرب فتحتاج إلى شيء يتقدَّمها يكون تصديقًا له، ولا تجيء ابتدائية أولَ الكلام من غير أن تكون جوابًا لكلام سابق"[1].

ومن هنا يتبيَّن لنا أن في المسألة تخريجات عدة، بعضها أقوى من بعض، وإذا كان لابُدَّ من ترجيحٍ لتخريج، فأنَّني أميل إلى مذهب الكسائي الذي يجيز العطف على الموضع مطلقًا، ولا داعي لتكلف تخريجات ما أنزل الله بها من سلطان، وهذا ما رجَّحه الأستاذان الفاضلان الدكتور أحمد مكي رحمه الله، والدكتور عبدالرحمن إسماعيل.

---

[1] البَحر المحيط ٥٣١/٣ وينظر ٢٤٨/٧.

المسألة الثانية: الفصل بالاسم بين أداة الاستفهام والفعل في باب الاشتغال:

إذا وقع المشغول عنه بعد أداة يغلب أنْ يليها الفعل ترجَّح نصبُه، وهذه الأدوات هي: همزة الاستفهام، والنفي بما أو لا أو إنْ، وحيث[1].

والذي يهمنا هنا هو همزة الاستفهام، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ ﴾[2] ، ونحو: أخالدًا أكرمته؟، وآلفقير أعطيته؟، بإضمار فعل بين همزة الاستفهام والمشغول عنه يفسره الفعل الموجود، والتقدير: أأكرمتَ خالدًا أكرمته؟ وأأعطيت الفقير أعطيته؟.

وفي هذا يقول سيبويه: "تقول: أعبدَ الله ضربته؟، وأزيدًا مررت به؟، وأعمرًا قتلتَ أخاه؟، وأعمرًا اشتريتَ له ثوبًا؟. في كل هذا قد أضمرت بين الألف والاسم فعلاً هذا تفسيره، كما فعلتَ ذلك فيما نصبته في هذه الأحرف في غير الاستفهام. قال جرير[3]:

أثعلبةَ الفوارسَ أمْ رياحًا عدلتَ بهمْ طُهيَّةَ والخِشَابا

فإذا أوقعت عليه الفعل، أو على شيء من سببه نصبته، وتفسيره ههنا هو التفسير الذي فُسِّر في الابتداء: أنَّك تضمر فعلاً هذا تفسيره، إلاَّ أنَّ النصب هو الذي يختار ههنا"[4].

"فالناصب لـِ (ثعلبة) فعلٌ في معنى (عدلتَ بهم)، تقديره: أقستَ ثعلبةَ، أو أذكرتَ، أو مثَّلتَ ثعلبة، وما أشبه هذا من التقدير مما يوافق معنى (عدلت بهم)"[5].

ونلاحظ أنَّ المشغول عنه في الأمثلة السابقة قد وقع بعد الهمزة مباشرة، ولذلك ترجَّح نصبه، واستثنى النحويون ما إذا وقع بينها وبين المشغول عنه ظرف أو شبهه فإنه يبقى معها المشغول مرجحًا نصبه[6].

---

(1) ينظر: شرح ألفية ابن معط ٨٥١/٢، وأوضح المسالك ١٦٢/٢، وتوضيح المقاصد ٦١٥/٢، والمساعد ٤١٦/١، وشرح التصريح ٣٠٠/١، وشرح الأشموني ٧٨/٢.

(2) سورة القمر آية ٢٤.

(3) ديوانه /٥٩، وهو من شواهد: النكت ٢٣٢/١ والتبصرة والتذكرة ٣٣٥/١، وأمالي ابن الشجري ٧٩/٢، وشرح التصريح ٣٠٠/١، وشرح الأشموني ٧٨/٢.

(4) الكتاب ١٠١/١ – ١٠٢.

(5) التبصرة والتذكرة ٣٣٥/١.

(6) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٦٩/١، وشرح الكافية للرضي ١٦٨/١، وشرح الأشموني ٧٨/٢.

وقد سبقهم سيبويه إلى هذا الحكم ثمَّ نظَّر له بما هي عليه الحال في (إنَّ) و(ما) العاملة عمل (ليس)، حيث يجوز فيهما الفصل بالظرف. وفي هذا يقول: "فإنْ قلتَ: أكلَّ يومٍ زيدًا تضربه، فهو نصب، كقولك: أزيدًا تضربه كلَّ يومٍ؟؛ لأنَّ الظرف لا يفصل في قولك: ما اليوم زيدٌ ذاهباً، وإنَّ اليومَ عمرًا منطلقٌ، فلا يَحْجُز ههنا كما لا يَحْجزُ ثَمَّةَ"[1].

وعلَّل النحويون[2] جواز دخول الهمزة على الأسماء ههنا بأنَّها أمّ الباب، والأمهات يتوسعون فيها ما لا يتوسعون في غيرها.

وذهب الأخفش إلى التسوية بين الهمزة وغيرها من أدوات الاستفهام في اختيار النصب، فعند قوله تعالى: ﴿ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ﴾[3]، قال: " (أيُّ): مرفوع بالابتداء لسقوط الفعل على الهاء ، فإنْ قلت : ألا تضمر في أوّله فعلاً كما قال: ﴿ أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا ﴾؟[4]، فلأنَّ قبل (بشر) حرف استفهام، وهو أولى بالفعل و(أيُّ) استُغني به عن حرف الاستفهام، فلم يقع قبله شيءٌ هو أولى بالفعل، فصارت مثل قولك: زيدٌ ضربتُهُ، ومن نصبَ (زيدًا ضربتُهُ) في الخبر نصب (أيّ) ههنا"[5].

وقوله هذا يُخالف ما عليه النحويون من قصر حكم ترجيح نصب المشغول عنه على الهمزة[6].

ويستوي في هذا الحكم – وهو ترجيح النصب – ما إذا كان الفعل من باب ظنَّ أو من غيره نحو: أعبدَالله ظننتُه قائما[7]، خلافاً للفراء[8]، الذي أوجب الرفع في باب ظنَّ، محتجًا بأن العرب تلغي هذه الأفعال إذا لم يكن فيها الهاء[9].

---

(1) الكتاب ١/١٠٤ – ١٠٥.

(2) ينظر: الكتاب ١/٩٩ – ١٠٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٧٠، وشرح التصريح ١/٣٠٠، وحاشية الخضري ١/٢٥٧.

(3) سورة التوبة آية ١٢٤.

(4) سورة القمر آية ٢٤.

(5) معاني القرآني ١/٣٦٨.

(6) ينظر: همع الهوامع ٥/١٥٤.

(7) ينظر: الارتشاف ٤/٢١٦٧.

(8) ينظر: الارتشاف ٤/٢١٦٧، وهمع الهوامع ٥/١٥٤.

(9) ينظر: همع الهوامع ٥/١٥٤.

كما يستوي في هذا الحكم ما إذا كان الاستفهام عن الفعل أو عن الاسم نحو: أزيدًا أكرمتَه؟، ونحو: أزيدًا أكرمته أم عمرًا؟[1].

وذهب ابن الطراوة[2] إلى التفصيل، فقال: إنْ كان الاستفهام عن الفعل اختير النصب، وإن كان عن الاسم اختير الرفع.

ورُدَّ قوله بأنَّ النحويين أجمعوا على اختيار النصب في هذه المسألة، وبأنَّ ما قاله شاذ، بدليل قول العرب: أزيدًا ضربتَه أم عمرًا[3].

كما رُدَّ بأنَّ: "الأصل فيها دخولها على الفعل وطلبها له؛ لأنَّ الاستفهام عن الصفات غالباً لا عن الذوات، فحُملت - حينئذٍ - على الأعمِّ الأغلب، والفعل - حينئذٍ - يراعى في الجملة"[4].

هذا فيما يتعلق بحكم الهمزة، فأمَّا بقية أدوات الاستفهام فلا يقع الاشتغال بعدها إلاَّ في ضرورة الشعر، وأمَّا في نثر الكلام فلا يجوز ذلك[5]، فلا يقال: هل عليًا أكرمتَه؟، ولا: متى محمدًا لقيتَه؟ بل يجب فيها التزام الترتيب الطبيعي بتقديم الفعْل وتأخير الاسم فيقال: هل أكرمتَ عليا، ومتى لقيتَ محمدًا؟.

قال سيبويه موضحاً هذا: "وإنْ قلت: أيُّهم زيدًا ضربَ؟ قبح كما يقبح في (متى) ونحوها، وصار أن يليها الفعل هو الأصل؛ لأنها من حروف الاستفهام... وكذلك (من) و(ما)؛ لأنهما يجريان معها ولا يفارقانها، تقول: مَنْ أمَةَ الله ضربها؟، وما أمةَ الله أتاها؟، نصبٌ في كل ذا؛ لأنَّه أن يلي هذه الحروفَ الفعلُ أولى، كما أنَّه لو اضطر شاعر في (متى) وأخواتها نصبَ، فقال: متى زيدًا رأيته"[6].

وواضحٌ من قول سيبويه السابق أنَّ الأصل في أدوات الاستفهام أن يليها الفعل، وأنَّه من القبح أن يَقع الاسم بينهما، ولو كان ذلك الاسم معمولاً للفعل المتأخر، كما قال: مَنْ

---

(1) ينظر: الارتشاف ٢١٦٧/٤.

(2) ينظر ابن الطراوة النحوي /٢٥٠ لأستاذنا الدكتور عياد الثبيتي، وشرح التصريح ٣٠٠/١، والارتشاف ٢١٦٧/٤، وهمع الهوامع ١٥٤/٥.

(3) ينظر: شرح التصريح ٣٠١/١.

(4) حاشية يس على شرح التصريح ٣٠١/١.

(5) ينظر: المقتضب ٧٥/٢، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٧٠/١، وشرح الكافية للرضي ١٧٣/١، والملخص/ ١٩٧، وأوضح المسالك ١٦١/٢، والمساعد ٤١٣/١، وشرح التصريح ٢٩٧/١، وشرح السيوطي للألفية (البهجة المرضية) /١٦١.

(6) الكتاب ١٢٦/١ ١٢٧.

أمةَ الله ضربها؟، وما أمةَ الله أتاها؟ ثم نراه يُجوز ذلك في ضرورة الشعر، وذلك حين قال: لو اضطر شاعر في (متى) وأخواتها نصبَ فقال: متى زيدًا رأيته؟.

وهاهو ذا سيبويه يؤكد قوله السابق بنصٍّ آخر، يقول فيه: "وحروف الاستفهام كذلك لا يليها إلا الفعل إلاَّ أنهم قد توسعوا فيها فابتدءوا بعدها الأسماء، والأصل غير ذلك؛ ألا ترى أنهم يقولون: هل زيدٌ منطلقٌ؟ وهل زيدٌ في الدار؟، وكيف زيدٌ آخذٌ؟ فإن قلتَ: هل زيدًا رأيت؟ وهل زيدٌ ذهب؟ قبح، ولم يجز إلاَّ في الشعر؛ لأنَّه لما اجتمع الاسم والفعل حملوه على الأصل"[1].

وخالفَ في ذلك الكسائيُّ[2]، فجوَّز وقوع الاسم بعد أدوات الاستفهام غير الهمزة، نحو: هل مرادَك نلتَه، وهل المجدَّ أكرمتَه؟، فعلى مذهبه يجوز في هذا الاسم الابتداء والاشتغال؛ فيكون الاسم مبتدأ والفعل بعده خبرًا، أو يكون مفعولاً به لفعل محذوف يفسره ما بعده.

وتبعَ أبو حيان رأي النحويين، فرجَّح أن تكون المسألة من باب الاشتغال فيعمل في الاسم الواقع بين الهمزة والفعل فعلٌ محذوف يفسره المذكور، ومن ذلك تعليقه على قوله تعالى: ﴿ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾[3]، حيث قال: "وارتفاع (أنت) المختار أنَّه بفعل محذوف يفسره (فعلتَ)... ويجوز أن يكون مبتدأ"[4].

وكذا صنع عند قوله تعالى: ﴿ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴾[5] حيث قال – رحمه الله – : "ويجوز في (أأنتم) أن يكون مبتدأ، وخبره (تخلقونه)، والأولى أن يكون فاعلاً بفعل محذوف؛ كأنه قال: أتخلقونه، فلما حذف الفعل انفصل الضمير"[6].

كما أتى على ذلك عند قوله تعالى: ﴿ فَقَالُوٓاْ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾[7]، حيث قال – رحمه الله – : "وارتفع (أبشر) عند الحوفي[8]، وابن عطية[9] على الابتداء، والخبر (يهدوننا)،

---

(1) الكتاب ١/٩٨ – ٩٩.
(2) ينظر رأيه في: الارتشاف ٤/٢١٦٦، والمساعد ١/٤١٣، وشرح التصريح ١/٢٩٧.
(3) سورة الأنبياء آية ٦٢.
(4) البحر المحيط ٦/٣٢٤.
(5) سورة الواقعة آية ٥٩.
(6) البحر المحيط ٨/٢١١.
(7) سورة التغابن آية ٦.
(8) الحَوفي هو أبو الحسن علي بن إبراهيم بن سعيد بن يوسف الحَوفي النحوي، أصله من حَوف قرية بالديار المصرية، أخذ عن أبي بكر بن علي الإدفوي صاحب النحاس، كان نحويًا قارئا توفي سنة ٤٣٠هـ، له: الموضح في النحو، وتفسير القرآن وقال ياقوت بلغني أنه في ثلاثين مجلدًا (ينظر: معجم الأدباء ٣/٥٣٩، ووفيات الأعيان ٣/٣٠٠، والوافي بالوفيات ٢٠/٦، وسير أعلام النبلاء ١٧/٥٢٢).
(9) ابن عطية هو الشيخ الإمام المفسر عبدالحق بن غالب بن عطية المحاربي الغرناطي المالكي، عالم بالتفسير والأحكام والحديث والفقه واللغة، له نظم ونثر، ولي قضاء المرية سنة ٥٢٩هـ، وكان غاية في الذكاء والدهاء، توفي سنة ٥٤١هـ من مصنفاته المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (ينظر: نفح الطيب ٢/٥٢٦ – ٥٢٧، وبغية الوعاة ٢/٧٣ – ٧٤).

والأحسن أن يكون مرفوعًا على الفاعلية؛ لأن همزة الاستفهام تطلب الفعل، فالمسألة من باب الاشتغال"[1].

وأما بقية أدوات الاستفهام فلم أعثر لها على نص في كتابه هذا يُشير فيه إلى حكمها، بيد أنه أشار إلى اختصاصها بالدخول على الأفعال دون الأسماء في كتابه المقرب[2]، حيث قال: "ويجب تقديم الفعل على الاسم إن وقعا بعد أداة شرط أو استفهام، فتخرَّج على الاشتغال، وعكسه ضرورة إلاَّ الهمزة و"إنْ"، فالاختيار تقديم الفعل".

كما نقل السيوطي عنه ذلك في قوله: "وتختص بعدم دخولها على اسم بعده فعلٌ اختيارًا، ولذلك وجب النصب في نحو: هل زيدًا ضربته؛ لأن (هل) إذا كان في حيِّزها فعل وجب إيلاؤها إيَّاه، فلا يقال: هل زيدٌ قام إلاَّ ضرورة...

قال أبو حيان: ويمتنع حينئذٍ أن تكون مبتدأ وخبرًا، بل يجب حمله على إضمار فعل، قال وسبب ذلك أن (هل) في الجملة الفعلية مثل (قد) فكما أنَّ (قد) لا تليها الجملة الابتدائية، فكذلك (هل)، بخلاف الهمزة..."[3].

---

[1] البحر المحيط ٢٧٧/٨.

[2] ص٥١.

[3] همع الهوامع ٣٩٣/٤.

المسألة الثالثة: إعراب (ابن) الفاصلة بين علمين أو ما جرى مجراهما في باب النداء:

إذا وُصف الاسم المنادى العلم بـــ (ابن) المضاف إلى علم وجب نصب (ابن)، وأمَّا المنادى فلك فيه وجهان، فإمَّا أن تبقيه على ضمه، وإمَّا أن تبنيه على الفتح إتباعًا لفتحة نون (ابن)[1].

وحكى الأخفش[2] أنَّ من العرب من يضم نون (ابن)، اتباعاً لضم المنادى.

وقد اختُلفَ في أيٍّ من الوجهين أجود؛ أهو فتح آخر المنادى أو ضمه؟، فذهب البصريون[3] إلى أنَّ الفتح أجود. قال ابن كيسان: وهو الأكثر في لغة العرب[4].

وخالفهم المبرد، ورأى أنَّ الضم أجود، حيث قال: "والأجود أن تقول: يا زيدُ بنَ عمرو، على النعت والبدل"[5]. وقال – أيضًا – بعد أن أنشد –[6]:

يا حكمَ بنَ المنذر بن الجارود

: "ولو أنشد: يا حكمُ بنَ المنذر كان أجود"[7].

وجعل ابن يعيش اتباع آخر المنادى فتح النون في (ابن) غريبًا؛ لكون الأمر قد انعكس، فتبع الموصوف الصفة، بدلاً من أن يكون العكس، إلاَّ أنه عاد فأوضح أنَّه إنَّما وقع ذلك لجعلهما كالاسم الواحد بسبب كثرة الاستعمال. يقول: "وجاز في المنادى وجهان: أحدهما: الاتباع وهو أن تقول: يا زيدَ بنَ عمرو، فتتبع حركة الدال فتحة النون، وحقها

---

(1) ينظر: الكتاب ٢/٢٠٣ – ٢٠٤، ومعاني القرآن للفراء ١/٣٢٦، والأصول ١/٣٤٥ – ٣٤٦، والمقتصد ٢/٧٨٥، والنكـــت ١/٥٥٣ – ٥٥٤، والتبصرة ١/٣٤١ – ٣٤٢، والبيان في شرح اللمع /٣٩٠، وشرح المفصل ٢/٥، والمقرب ١/١٧٩،وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٩٣، وشرح عمدة الحافظ ١/٢٨٤، وشرح التصريح ٢/١٦٩، وهمع الهوامع ٣/٥٣، وشرح الأشموني ٣/١٤١.

(2) ينظر رأيه في : شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٩٤، والارتشاف ٤/٢١٨٨، وشفاء العليل ٢/٨٠٥، وهمع الهوامع ٣/٥٤، وشرح الأشموني ٣/١٤٣.

(3) ينظر: الارتشاف ٤/٢١٨٧، وشرح الشذور / ١١٣، وشرح التصريح ٢/١٦٩، وشرح الأشموني ٣/١٤١.

(4) ينظر: الارتشاف ٤/٢١٨٧، وشرح التصريح ٢/١٦٩، وهمع الهوامع ٣/٥٣.

(5) المقتضب ٤/٢٣٢.

(6) رجـــز قائله أعشى بني مازن، وهو عبدالله بن الأعور الحرمازي. وتجده في: الكتاب ٢/٢٠٣، ومجاز القرآن لأبي عبـــيدة / ٣٩٨ – ٣٩٩، ونســـبه لرؤبة، والأصول ١/٣٤٥، والتبصرة ١/٣٤٢، والنكت ١/٥٥٣، والبيان في شـــرح اللمع /٣٩١، وشرح المفصل ٢/٥، والإيضاح في شرح المفصل ١/٢٦٩، والبحر المحيط ٤/٥٠، وشرح الأشموني ٣/١٤٢.

(7) المقتضب ٤/٢٣٢.

الضم، وهو غريب؛ لأنَّ حق الصفة أن تتبع الموصوف في الإعراب، وهاهنا قد تبع الموصوف الصفة، والعلة في ذلك أنَّك جعلتهما لكثرة الاستعمال كالاسم الواحد، إذ كل إنسان معزو إلى أبيه علمًا كان أو كنية أو لقبًا فيوصف بذلك، فجعلا كالاسمين اللَّذين رُكِّبَ أحدهما مع الآخر"[1].

وذَهَبَ الفراء إلى جواز تقدير الضمة والفتحة على آخر المنادى إذا كانت الحركة تُقدَّر على آخره، نحو: يا موسى بن محمد[2].

ويتعيَّن تقدير الضمة عند ابن مالك[3]، ولا ينوي بدلها فتحة؛ إذ لا فائدة في ذلك.

هذا وتُعدُّ حركة (ابن) عند الجمهور[4] إذا فتحت (يا زيدَ) حركةَ إعراب؛ لأنَّه مضاف إلى ما بعده، على حين يعدها الجرجاني حركة بناء؛ لأنَّه مركب مع زيد، ونظَّر لذلك بما عليه الحال في: "يا ابنَ أمَّ، ويا ابنَ عمَّ، وذلك أنَّهم لما أرادوا أن يبنوا كل واحد من الابن والأمّ مع صاحبه فبنوهما جميعًا على الحركة الإعرابية التي يستحقها (ابن) في قولك: يا ابنَ أمِّي، إذا أضفت"[5].

ولا يُفتح آخر المنادى في هذه المسألة إلاَّ بشروط أربعة هي[6]:

١- أن يكون المنادى علمًا.

٢- أن يكون موصوفًا بابن.

٣- أن يكون متصلاً بابن.

٤- أن يكون (ابن) مضافًا إلى علم.

فإن لم يكن المنادى مستوفـيًا الشروط السابقة بأن: " كان المنادى غير علم نحـو : يا غلامُ ابن زيد، أو علمًا بعده (ابن) لكنه غير صفة بل بدل، أو بيان أو منادى، أو مفعول

---

(١) شرح المفصل ٥/٢.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٢٦/١، وكذا: شرح التسهيل ٣٩٤/٣، والارتشاف ٢١٨٨/٤، والمساعد ٤٩٥/٢، وهمع الهوامع ٥٣/٣.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣٩٣/٣.

(٤) ينظر: الارتشاف ٢١٨٧/٤.

(٥) المقتصد ٧٨٦/٢.

(٦) يـنظر: شرح الكافية للرضي ١٤٠/١، وشرح الشذور /١١١، وشرح التصريح ١٦٩/٢، وهمع الهوامع ٥٣/٣، وشرح الأشموني ١٤١/٣.

بمقدَّر، أو صفة لكنَّه غير متصل نحو: يا زيدُ الفاضل ابن عمرو، أو متصل لكنَّه غير مضاف إلى علم نحو: يا زيدُ ابن أخينا، أو وصف بغير (ابن) نحو: يا زيدُ الكريم، تعيَّن الضم في الصور كلِّها، و لم يجز الفتح"[١].

وإذا كان (ابن) صفة بين متفقي اللفظ غير علمين نحو قولـــك : يا كريمُ ابنَ كريم ويا شريفُ ابنَ شريف، فمذهب البصريين[٢] أنَّه لا يجوز في المنادى إلاَّ الضم، ولا يجوز الإتباع.

وذهب الكوفيّون[٣]، ووافقهم ابن كيسان[٤]، وابن مالك[٥] إلى جواز الضم والفتح. واستدلوا على ذلك بقول الشاعر[٦]:

يا غنمُ بنَ غَنَمٍ محبوسةٍ فيها ثغاءٌ ونَعيقٌ وحَبِقْ

وبقول الشاعر[٧]:

تَناوَلَها كلبُ بن كلبِ فأصبحتْ بكفِّ لئيمِ الوالدين يقودُها

قال السيوطي معلقًا على المذهبين: "وما ذكره البصريون هو القياس؛ إذ الأعلام أقبلُ للتغيير من غيرها"[٨].

هذا ويُعَدُّ الوصف بـــ (ابنة) الواقعة بين علمين في باب النداء، كالوصف (بابن)، في جواز فتح آخر المنادى وضمه[٩]، وبهذا جَزَم ابن مالك في قوله: "وإذا كان المنعوتُ مؤنثًا علمًا كهند في لغة مَن صرف، ونُعت بابنة، مضافًا إلى علم، فحكمه في النداء وغير النداء حكم زيد منعوتًا بابن مضافًا إلى علَم"[١٠].

---

(١) همع الهوامع ٥٤/٣.

(٢) ينظر: الارتشاف ٢١٨٨/٤، وهمع الهوامع ٥٥/٣.

(٣) ينظر: المصدرين السابقين.

(٤) ينظر: همع الهوامع ٥٥/٣.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣٩٤/٣.

(٦) قائله مجهول وتجده في: المقرب ١٧٩/١، والارتشاف ٢١٨٨/٤.

الثغاء: صوت الشاء والمعز وما شاكلها. ينظر اللسان ١١٤/١٤ (ثغا).

النعيق: دعاء الراعي الشاء. وينظر: اللسان ٣٥٦/١٠ (نعق).

الحبِقُ: ضُراط المعَز. ينظر: اللسان ٣٧/١٠ (حبق).

(٧) من شواهد: همع الهوامع ٥٥/٣، والدرر اللوامع ٣٥/٣،و نسبه للكميت.

(٨) همع الهوامع ٥٥/٣.

(٩) ينظر: شرح المفصل ٥/٢ وشرح التصريح ١٦٩/٢ وهمع الهوامع ٥٦/٣ – ٥٧.

(١٠) شرح التسهيل ٣٩٥/٣.

وخالف في ذلك قومٌ[1] منهم الكسائي[2] فذهبوا إلى أنَّ السماع إنَّما ورد في (ابن)،

أمَّا إذا وُصف المنادى العلم بـــ (بنت) فلا تعامل معاملة (ابن) عند جمهور العرب، فنحو: يا هند بنتُ عمرو واجب الضم، وممتنع الفتح؛ لتعذُّر الاتباع، لأن بينهما حاجزًا حصينًا، وهو تحرُّك الباء[3].

وأمَّا أبو حيان فقد تبع رأي الجمهور القائل: إذا وقع (ابن) بين علمين في باب النداء، وقد تحقَّقتْ فيه الشروط المذكورة، جاز في المنادى الفتح اتباعاً لحركة نون (ابن)، والضم على الأصل.

يقول – رحمه الله – عند قوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَـٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱذْكُرْ نِعْمَتِى عَلَيْكَ ﴾:[4] "وإذا كان المنادى علمًا مفردًا ظاهر الضمة موصوفًا بابن متصلٍ مضاف إلى علم، جاز فيه فتحه اتباعًا لفتحة (ابن)، هذا مذهب الجمهور. وأجاز الفراء، وتبعه أبو البقاء في ما لا تظهر فيه الضمة تقدير الضمة والفتحة، فإنْ لم تجعل (ابن مريم) صفةً وجعلته بدلاً أو منادى، فلا يجوز في ذلك العلم إلاَّ الضم. وقد خلط بعض المفسرين، وبعض مَن ينتمي إلى النحو هنا، فقال بعض المفسرين: يجوز أن يكون (عيسى) في محل رفع؛ لأنه منادى معرفة غير مضاف، ويجوز أن يكون في محل النصب؛ لأنه في نيَّة الإضافة ثم جعل الابن توكيدًا. وكُلُّ ما كان مثل هذا جاز فيه الوجهان نحو: يا زيدُ بنَ عمرٍو. وأنشد النحويون[5]:

يا حكمُ بنَ المنذرِ بن الجارود"[6].

---

[1] ينظر: الهمع ٣/٥٧.

[2] ينظر: المساعد ٢/٥٠٠، والارتشاف ٤/٢١٨٩.

[3] ينظر: شرح التصريح ٢/١٧٠.

[4] سورة المائدة آية ١١٠.

[5] سبق تخريجه في هذه المسألة.

[6] البحر المحيط ٤/٥٠.

المسألة الرابعة: توسُّط الشرط بين القسم وجوابه، والعكس:

كلٌّ من الشرط والقسم يستدعي جوابًا، بيد أنَّ جواب القسم يختلف عن جواب الشرط؛ فجواب القسم يؤكد غالبًا؛ لأن من يقسم على شيء محتاج – بالضرورة – إلى توكيد ما أقسم عليه، وليس كذلك جواب الشرط.

فإذا كان جواب القسم جملة اسمية مثبتة فالأغلب تأكيدها باللام وإنَّ معًا نحو: والله إنَّ الخداع لممقوت، ويصحُّ الاكتفاء بأحدهما فتقول: تا الله إنَّ الخداع ممقوت.

وإذا كان جملة فعلية مصدرة بمضارع مثبت أكد باللام والنون معًا نحو: والله لأبذُلنَّ جهدي في مساعدة المحتاج، ويجوز بقلة الاقتصار على أحدهما.

وإذا كانت الجملة الجوابية مصدرة بماضٍ مثبت أكد باللام وقد غالبًا نحو: والله لقد فاز أهل المروءة والكرامة، ويجوز بقلة الاقتصار على أحدهما، أو التجرد منهما نحو: والله قد طلعت الشمس، والله طلعتِ الشمس.

فإذا كانت هذه الجملة فعلية منفية بـــ "ما" أو "لا" أو "إنْ" وجب تجريدها من اللام، سواء أكانت هذه الجملة مصدرة بماض أو مضارع نحو: والله ما احتمل عزيز ضيمًا، ووالله لا يحجب ثوب الرياء ما تحته.

وأمَّا جواب الشرط فهو إمَّا مجزوم في اللفظ لأنه مضارع، أو مجزوم محلاً لأنه فعل ماضٍ، وإمَّا أن يكون مقرونًا بالفاء ولم يصلح أن يكون شرطًا نحو: إن اجتهدتَ فسوف تنجحٍ[1].

وإذا اجتمع شرط وقسم استُغني بجواب المتقدم منهما عن جواب المتأخر، فإن تقدَّم الشرط كان الجواب له كقولك: إن والله جئتني أكرمتك، على حين يكون الجواب للقسم إن تقدم نحو: والله إن جئتني لأكرمنَّك[2].

وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله[3]:

واحذفْ لدى اجتماعِ شرطٍ وقسم ... جوابَ ما أخَّرتَ فهو مُلتزمْ

---

[1] تنظر هذه المقدمة في النحو الوافي ٤/٤٨٢-٤٨٤ والقول الجامع في أحكام المضارع /١٧٠ – ١٧١.

[2] ينظر: الأمالي الشجرية ١/٣٥٦ و ١/٣٦٧ وشرح جمل الزجاجي ١/٥٢٩ والمقرب ١/٢٠٨ وشرح التسهيل ٣/ ٢١٦ وشرح الألفية لابن الناظم /٧٠٧ وشرح ابن عقيل ٢/٣٨١.

[3] الألفية /١٠٥.

وأوضح من ذلك قول ابن برهان العكبري: "وإن تصدَّر الشرط وتوسط القسم، فالجواب على الشرط، نحو: إن تضربْ زيدًا والله أضربْك. وإن تصدر القسم وتوسط الشرط فالجواب على القسم نحو قول كثيِّر[1]:

لئن عادَ لي عبدُالعزيز بمثلِها وأمكنني منها إذنْ لا أقيلُها[2]"

ومثل هذا قول الزركشي: "القسم والشرط يدخل كلٌّ منهما على الآخر، فإن تقدَّم القسم ودخل الشرط بينه وبين الجواب كان الجواب للقسم وأغنى عن جواب الشرط، وإن عُكس فبالعكس، وأيهُّما تصدَّر كان الاعتماد عليه والجواب له"[3].

والعلة في جعل الجواب للمتقدم دون المتأخر ما ذكره ابن عصفور بقوله: "وإنما لم تبنِ الجوابَ على المتأخر منهما؛ لأنك لو فعلت ذلك لكنت قد حذفت جواب الأول لدلالة

---

(١) ديوانه /٣٠٥ وهو من قصيدة يمدح بها عبدالعزيز بن مروان. وتجده في: الكتاب ١٥/٣، وجمل الزجاجي /٢٠٥، وشرح المفصل ١٣/٩ و٢٢، والإيضاح في شرح المفصل ٢٦٣/٢، والصفوة الصفية ٢١٢/١، وشرح التصريح ٥/٢، وهمع الهوامع ١٠٦/٤، وشرح الأشموني ٢٨٨/٣، والخزانة ٣٤٠/١١.

وكثيِّر هو أبو صخر كثير بن عبدالرحمن بن أبي جمعة الأسود بن عامر بن عويمر الخزاعي المدني، من أهل المدينة، وأكثر إقامته بمصر، وهو أحد عشاق العرب المشهورين، امتدح عبدالملك والكبار، كان شيعيًا يقول بتناسخ الأرواح، تتيَّم بعزة، يعد شاعر أهل الحجاز الأول، وكثيِّر هو تصغير كثير وإنما صُغر لقصره الشديد، مات سنة ١٠٥هـ، وقيل سنة ١٠٧هـ.

(ينظر: سير أعلام النبلاء ١٥٢/٥، ووفيات الأعيان ١٠٦/٤ – ١١٣، والأعلام ٥-٢١٩).

(٢) شرح اللمع ٥٧٧/٢.

وابن برهان هو أبو القاسم عبدالواحد بن علي بن عمر بن إسحاق بن برهان الأسدي العكبري النحوي، كان مضطلعًا بعلوم كثيرة منها: النحو واللغة والنسب وأيام العرب، كان فقيهًا حنفيًا، كان يمشي في الأسواق مكشوف الرأس، ولا يقبل من أحد شيئًا، وكان أول أمره منجمًا ثم صار نحويًا، توفي سنة ٤٥٦هـ ببغداد وله: أصول اللغة وهو مفقود، وشرح اللمع.

(ينظر: نزهة الألباء /٣٠٨، وفوات الوفيات ٣٣/٢، ومرآة الجنان ٧٨/٣ والنجوم الزاهرة ٧٥/٥، وكشف الظنون ١١٤/١، وشذرات الذهب ٢٩٧/٣).

(٣) البرهان في علوم القرآن ٥١/٣.

والزركشي هو محمد بن بهادر بن عبدالله الزركشي، كان فقيهًا أصوليًا أديبًا فاضلاً، ولد بمصر سنة ٧٤٥هـ، ورحل إلى حلب ودمشق ثم عاد إلى مصر، أخذ عن الشيخين جمال الدين الإسنوي، وسراج الدين البلقي، وتوفي سنة ٧٩٤هـ ومن تصانيفه: تكملة شرح المنهاج للإسنوي، والنكت على البخاري، وشرح جمع الجوامع للسبكي، والبحر في أصول الفقه، والبرهان في علوم القرآن.

(ينظر: طبقات الشافعية ١٦٧/٢، والدرر الكامنة ١٣٣/٥، وشذرات الذهب ٣٣٥/٦).

الثاني عليه، والباب في المحذوفات التي يفسرها اللفظ أن لا يحذف شيء منها إلاَّ لتقدُّم الدليل عليه"[1].

وزعم الفراء أنَّه يجوز أن يكون الجواب للشرط مع تقدُّم القسم عليه، قال: "والعرب إذا أجابت (لئن) بـــ (لا) جعلوا ما بعد (لا) رفعًا؛ لأنَّ (لئن) كاليمين، وجواب اليمين بـــ (لا) مرفوع، وربَّما جزم الشاعر؛ لأنَّ (لئن) إنْ التي يُجازى بها زيدت عليها اللام، فوجِّه الفعلُ فيها إلى فعل ولو أتى بيفعل لجاز جزمه. وقد جزم بعض الشعراء بـــ (لئن)، وبعضهم بـــ (لا) التي هي جوابها. قال الأعشى[2]:

لئن مُنيتَ بنا عن غِبِّ معركة ... لا تُلْفِنا من دماءِ القوم ننتفِلُ

وأنشدتني امرأة عقيلية فصيحة[3]:

لئن كان ما حُدِّثتَه اليومَ صادقًا ... أصمْ في نهار القيظ للشمس باديا

وأركبْ حمارًا بين سرجٍ وفروةٍ ... وأُعْرِ من الخاتام صُغرى شِمـــاليا

قال وأنشدني الكسائي للكميت بن معروف[4]:

---

(1) شرح جمل الزجاجي ٥٢٩/١.

(2) ديوانه /٦٣ وهو في: شرح التسهيل ٢١٦/٣، وشرح الكافية الشافية ٨٠٩/٢ وشرح الألفية لابن الناظم/٧٠٧، وشرح الكافية للرضي ٣٩٢/٢، وتوضيح المقاصد ١٢٩٠/٣، وشرح ابن عقيل ٣٨٣/٢، وشفاء العليل ٦٩٧/٢، واللســـان ٦٧٢/١١ (نفـــل) وفيه: عن جد معركة، وشرح المكودي/٢٦٣ وفيه: لئن منيت بنا في يوم معركة، وشرح الأشموني ٢٩/٤.

والأعشـــى هو ميمون بن قيس بن جندل بن شراحبيل بن عوف بن سعد بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة، ويكنى أبا بصـــير، كـــان أبوه يدعى قتيل الجوع؛ لأنه دخل غاراً فوقعت صخرة عليه فسدت فم الغار فمات جوعًا، كان الأعشـــى من فحول الشعراء، وقدمه أهل الكوفة على امرئ القيس، ويُعدُّ أول من سأل بشعره، وسُمِّي صناجة العـــرب لجـــودة شعره، أدرك الإسلام في آخر عمره فرحل إلى النبي صلى الله عليه وسلم في صلح الحديبية فلما علمت قريشٌ جمعت له مائة ناقة فانصرف فلما وصل بناحية اليمامة ألقاه بعيره فمات.

(ينظر: طبقات فحول الشعراء ٥٢/١ — ٦٧، وخزانة الأدب ١٧٥/١ — ١٧٦).

(3) ورد البيتان في: شرح الألفية لابن الناظم /٧٠٨، وشرح التصريح ٢٥٤/٢، والخزانة ٣٢٩/١١ وورد البيت الأول في: شرح الكافية للرضي ٣٩٢/٢، وأوضح المسالك ٢١٩/٤، والمساعد ١٧٦/٣، وهمع الهوامع ٢٥٢/٤، وشرح الأشموني ٢٩/٤.

(4) معاني القرآن ٦٦/١ و ١٣١/٢ شرح التصريح ٢٥٤/٢، وشرح الأشموني ٣٠/٤، والخزانة ٦٨/١٠.

والكميت هو الكميت بن معروف بن الكميت بن ثعلبة الفقعسي، وُلد بالكوفة سنة ٦٠هـــ، ذكره المرزباني في معجم الشعراء، وقال عنه المخضرم، يكنى أبا أيوب، وجعله ابن سلاَّم في الطبقة العاشرة، وقال: هو شاعر وجده الكميت بن ثعلبة شاعر، والكميت بن زيد شاعر، والكميت بن معروف الأوسط أشعرهم قريحة، وتوفي الكميت المقصود هنا سنة ١٢٦هـــ.

(ينظر: طبقات فحول الشعراء ١٩٥/١، والكميت بن زيد شاعر العصر المرواني /١٦ — ٥٣).

لئن تكُ قد ضاقت عليكمْ بيوتُكم لَيَعلمُ رَبِّي أنَّ بيتيَ واسعُ"[1]

وتبع ابنُ مالك الفراءَ في رأيه السابق حيث قال: "ولا يمتنع الاستغناء بجواب الشرط مع تأخره، ومن شواهده قول الفرزدق[2]:

لئن بَـلَّ لي أرضـي بـلالٌ بـدفعةٍ من الغيث في يُمنى يديه إنسكابُها

أكنْ كالذي صابَ الحيا أرضَه التي سقـاها وقد كانت جديبًا جَنابُها

ومنها قول ذي الرُّمة[3]:

لئن كانت الدنيا عليَّ كما أَرى تباريحَ من مَيٍّ فَلَلْمَوتُ أروحُ

ومنها قول الأعشى[4]:

لئن مُنيتَ بنا عن غِبِّ معركةٍ لا تُلْفِنا عن دماءِ القوم نَنتفِلُ[5]"

كما أجاز ابنُ عقيل، والمكودي[6] جَعْلَ الجواب للشرط مع تقدُّم القسم، قال ابن عقيل موضحًا ذلك: "وقد جاء قليلاً ترجيح الشرط على القسم عند اجتماعهما وتقدم القسم، وإن لم يتقدَّم ذو خبر، ومنه قوله:

---

(1) معاني القرآن ٢/١٣٠ – ١٣١ وينظر ١/٦٦ و ٦٩.

(2) ديوانه ١/٥٠ وفيه: برفقة بدلاً من دفعة. وتجده في: شرح الكافية الشافية ٢/٨٩٠، والخزانة ١١/٣٣٢.

والفرزدق هو همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية بن عِقال بن محمد بن سفيان بن مجاشع بن دارم، كان أبوه من جلـة القـوم ومن سراتهم وهو الذي أحيا الوئيدة وبه افتخر الفرزدق، وأمه ليلى بنت حابس أخت الأقرع بن حابس، لقب بالفرزدق لضخامة وجهه، كان عظيم القدر في اللغة والأدب، له النقائض المشهورة مع جرير، توفي سنة ١١٠هـ.

(ينظر: سير أعلام النبلاء ٤/٥٩٠، الوافي بالوفيات ٢٧/٢٤).

(3) ديوانـه/٤١٩ وفيه: تباريح من ليلى. وهو في: الكامل ٢/٣٠٢ وفيه تباريح من ذكراك، والمغني ١/٢٣٦، وشفاء العليل ٢/٦٩٧ وشرح شواهد المغني ٢/٦٠٩ وفيه: تباريح من ليلى، والخزانة ١١/٣٢٨.

وذو الرمَّة هو غيلان بن عقبة بن بهيس بن مسعود بن حارثة بن عمرو بن ربيعة بن ساعدة بن كعب، من التابعين، وأحـد عشاق العرب المشهورين، وصاحبته ميّ، بنت مقاتل بن طليب بن قيس الذي قال فيه الرسول صلى الله عليه وسلم: هذا سيد أهل الوبر، وقيل قد تشبب بامرأة أخرى تدعى الخرقاء، كان كثير المدح لبلال بن بردة بن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، قيل فيه: فتح الشعر بامرئ القيس وختم بذي الرمة. مات سنة ١١٧هـ.

(ينظر: وفيات الأعيان ٤/١١-١٦، سير أعلام النبلاء ٥/٢٦٧، وشذرات الذهب ١/١٢٢).

(4) سبق تخريجه في ص ١٤١.

(5) شرح التسهيل ٣/٢١٦.

(6) ينظر: شرح المكودي /٢٦٣.

لئن مُنيتَ بنا عن غِبِّ معركة لا تلفنا عن دماء القوم ننتفِلُ

فلام (لئن) موطئة لقسم محذوف، والتقدير: والله لئن، و(إنْ) شرط، وجوابه (لا تلفنا)، وهو مجزوم بحذف الياء، ولم يجب القسم، بل حُذف لدلالة جواب الشرط عليه، ولو جاء على الكثير، وهو إجابة القسم لتقدُّمه لقيل: لا تلفينا بإثبات الياء؛ لأنه مرفوع"[١].

والغريب – بعد ذلك – أنَّ ابن مالك قد ناقض رأيه السابق فجعل الاستغناء بجواب الشرط المتأخر عن جواب القسم المتقدم من باب الضرورة، يقول في كتابه شرح عمدة الحافظ[٢]: "وقد يُستغنى بجواب الشرط المتأخر عن جواب القسم المتقدم، ولا يكون ذلك إلا ضرورة، كقول الفرزدَق:

لئن بلَّ لي أرضـــي بـــلال بُدفعةٍ من الغيث في يُمنى يديه انسكابُها

أكنْ كالذي صابَ الحيا أرضه التي سقاها وقد كانت جديبا جنابُها"

ومنع البصريون أن يُجاب الشرط مع تأخره، وتأولوُّا ما ورد وظاهره ذلك على أنه من باب الضرورة، أو أنَّ اللام فيه زائدة[٣].

ويتعيَّن الاستغناء بجواب الشرط الامتناعي – وهو لو ولـــولا – تقدَّم القسم أو تأخر[٤] ومنه قول الشاعر[٥]:

والله لولا الله ما اهتدينا

قال العيني معلقًا على الشاهد: "والشاهد في (ما اهتدينا) فإنه اكتفى به لجواب القسم ولولا"[٦].

---

[١] شرح ابن عقيل ٣٨٣/٢ – ٣٨٤.

[٢] ٣٦٧/١.

[٣] ينظر: توضيح المقاصد ١٢٩٠/٣، والمساعد ١٧٦/٣، وشرح التصريح ٢٥٤/٢، وشرح الأشموني ٣٠/٤، وحاشية الصبان ٣٠/٤ وحاشية الخضري ١٩٤/٢.

[٤] ينظر: شرح التســـهيل لابن مالك ٢١٦/٣ وشرح الكافية للرضي ٣٩٣/٢ وتوضيح المقاصد ١٢٩١/٣ والمساعد ١٧٨/٣ وشفاء العليل ٦٩٧/٢ وشرح الأشموني ٢٨/٤ وحاشية الخضري ١٩٣/٢.

[٥] قائلـــه عامر بـــن الأكوع رضي الله عنه في غزوة خيبر وكان الرسول صلى الله عليه وسلم ينشده في يوم الخندق أثناء الحفر. وهـــو في توضيح المقاصد ١٢٩١/٣ وهمع الهوامع ٢٥١/٤ وشرح الأشموني ٢٨/٤ وحاشية الخضري ١٩٤/٢. كما ورد بلفظ: اللهم لولا أنت ما اهتدينا في: مسند الإمام أحمد ٢٨٢/٤ وصحيح البخاري ١٠٣/٣ وصحيح مسلم ٣٢٧/٣ وصحيح ابن حبان ٧/١٠.

[٦] شرح شواهد العيني مع الصبان ٢٨/٤.

وإذا تقدم على الشرط والقسم ذو خبر فلابن مالك فيه رأيان، أحدهما: لزوم كون الجواب للشرط. يقول: "فلو تقدم عليهما ذو خبر استغنى بجواب الشرط تقدم على القسم أو تقدم القسم عليه"[1].

وأمَّا رأيه الآخر فحاصِلُه أنَّه يجوز الأَمران؛ فإما أن تجعل الجواب للشرط، وتحذف جواب القسم ويكون ذلك راجحًا، وإما أن تعكس فتجيء بالجواب للقسم، وتحذف جواب الشرط ويكون ذلك مرجوحًا، وإلى هذا أشار بقوله[2]:

وإن توالَيا وقبلُ ذو خبر فالشرط رجِّحْ مطلقا بلا حذر

وذَهَبَ أكثر النحويين إلى ترجيح جعل الجواب للشرط تقدَّم القسم أو تأخَّر[3] وفسَّروا قولهم (ذي خبر) بما يطلب الخبر من مبتدأ واسم كان ونحوه[4] وذلك نحو: زيد والله إن يقم أقم، وإنَّ محمدًا والله إن يزرْني أزرْه، وما زال محمدٌ والله إنْ تصاحبْه تُحْبِبْه.

وعلَّلوا ترجيح جعل الجواب للشرط مع كونه متأخرًا بأنَّ الشرط عمدة الكلام، فلو سقط أخلَّ بمعنى الجملة التي هو منها، بخلاف القسم فإنه مسوقٌ لمجرد التوكيد[5].

وليس من صور الاستغناء بجواب أحد الأمرين — الشرط والقسم — عن الآخر ما إذا تقدَّم الشرط وتأخر القسم مقرونًا بالفاء؛ لأنَّه يجب أن يجعل الجواب للقسم، والجملة القسمية — حينئذٍ — هي جواب الشرط[6]، فنحو: إنْ جاءني ضيفٌ فوالله لأكرمَّنه قد أُجيب فيه القسم المقرون بالفاء بجملة (لأكرمَّنه)، والقسم وجوابه في محل جزم جواب الشرط، وعند ذاك لم يغنِ شيءٌ عن شيء.

وأجاز ابن السراج جعل جملة القسم المتأخر جوابًا للشرط، ولو لم يكن مقرونًا بالفاء، وذلك على تقدير هذه الفاء، قال: "وتقول: إن تقمْ — يعلم الله — أزرْك، تعترض باليمين، ويكون بمنزلة ما لم يذكر، أعني قولك: يعلم الله، وإن جعلت الجواب للقسم أتيتَ

---

(1) شرح التسهيل ٣/٢١٦.

(2) الألفية /١٠٥.

(3) ينظر: شرح ابن عقيل ٢/٣٨٢، وشرح المكودي /٢٦٣، وشرح التصريح ٢/٢٥٣، وهمع الهوامع ٤/٢٥٢.

(4) ينظر: توضيح المقاصد ٣/١٢٨٩، وشرح المكودي /٢٦٣، وشرح التصريح ٢/٢٥٣.

(5) ينظر: المصادر السابقة، وشرح الأشموني ٤/٢٩.

(6) ينظر: شرح الأشموني ٤/٣٠ والقول الجامع في أحكام المضارع /١٧٤.

باللام، فقلتَ: إنْ تقمْ – يعلـم الله – لأزورنَّك وتضمر الفاء، وكذلك: إنْ تقمْ – يعلم الله – لآتينَّك، تريد: فيعلمُ الله لأزورنَّك، ويعلم الله لآتينَّك"[1].

وعقَّب الأشموني عليه بقوله: "وينبغي أن لا يجوز ذلك؛ لأن حذف فاء جواب الشرط لا يجوز عند الجمهور إلاَّ في الضرورة"[2].

وجَعَـلَ أبو حيَّان الجواب للمتقدم منهما جريًا على ما هم عليه أكثر النحويين، فعند قوله تعالى: ﴿ قَالاَ رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَسِرِينَ ﴾[3]، قال – رحمه الله – :"و(لنكوننَّ) جواب قسـم محذوف قبل (إنْ) كقوله: ﴿ وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ﴾[4]، التقدير: والله إنْ لم يغفر لنا"[5].

كما جاء ذلك عند تعليقه على قوله تعالى:﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ﴾[6]، حيث ذكر – رحمه الله – أنَّ الجمهور قرأوا (لما) بالفتح، وذكر أربعة أقوال فيها، ويهمنا منها القول الأول وهو كون (ما) شرطية. قال: "فأما توجيه قراءة الجمهور ففيه أربعة أقوال، أحدها: أنَّ (ما) شرطية منصوبة على المفعول بالفعل بعدها جوابًا للقسـم وهو أخذ الله ميثاق، و(مِن) في قوله (من كتاب) كهي في قوله ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ ﴾[7]، والفعل بعدها ماضٍ معناه الاستقبال لتقدم ما الشرطية عليه، وقوله (ثم جاءكم) معطوف على الفعل بعد (ما) فهو في حيز الشرط، ويلزم أن يكون في قوله (ثم جاءكم) رابط يربطها بما عطفت عليه؛ لأنَّ جاءكم معطوف على الفعل بعد (ما)، و(لتؤمنن به) جواب لقوله (أخذ الله ميثاق النبيين)، ونظيره من الكلام في التركيب: أقسمُ لأيهم صحبت ثم أحسن إليه رجل تميمي لأحسننَّ إليه، تريد: لأحسننَّ إلى الرجل التميمي، فلأحسننَّ

---

(1) الأصول في النحو ٢/١٩٨.

(2) شرح الأشموني ٤/٣٠.

(3) سورة الأعراف آية ٢٣.

(4) سورة المائدة آية ٧٣.

(5) البحر المحيط ٤/٢٨١.

(6) سورة آل عمران آية ٨١.

(7) سورة البقرة آية ١٠٦.

جواب القسم وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه، وكذلك في الآية جواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه"[1].

وبعد فخلاصة القول في هذه المسألة ما يأتي:

١- لزوم الاستغناء بجواب المتقدم منهما عند عدم تقدُّم ذي خبر.

٢- لزوم الاستغناء بجواب الشرط الامتناعي تقدَّم القسم أو تأخر.

٣- ترجيح جعل الجواب للشرط إن تقدم عليهما ذو خبر.

---

[1] البحر المحيط ٢/٥٠٩.

المسألة الخامسة: الفصل بين الشرط وجوابه بشرط آخر:

اختلف النحويون في جواز أن يعترض شرط على شرط آخر في مثل قولك: إنْ ركبتِ إنْ لبستِ فأنتِ طالق.

وقد ذكر ابن هشام هذا الخلاف ثم جوَّزه، مستدلاً على ذلك بعدة شواهد. قال: "وقد اختُلف أولاً في صحة هذا التركيب، فمنعه بعضهم على ما حكاه ابن الدهان، وأجازه الجمهور... وإنَّما الدليل في قوله سبحانه وتعالى:﴿ وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَٰتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَن تَطَـُٔوهُمْ فَتُصِيبَكُم مِّنْهُم مَّعَرَّةٌۢ بِغَيْرِ عِلْمٍ لِّيُدْخِلَ ٱللَّهُ فِى رَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ ۚ لَوْ تَزَيَّلُوا۟ لَعَذَّبْنَا ﴾[1]، فالشرطان – وهما (لولا) و(لو) – قد اعترضا وليس معهما إلا جواب واحد متأخر عنهما، وهو (لعذَّبنا).

وفي آية أُخرى على مذهب أبي الحسن[2] – رحمه الله – وهي قوله سبحانه وتعالى:﴿ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ ﴾[3] فإنه زعم أن قوله جلَّ ثناؤه (الوصية للوالدين) على تقدير الفاء، أي: فالوصية، فعلى مذهبه يكون ممَّا نحنُ فيه....

ومما يدلُّ أيضًا قول الشاعر بيت البسيط[4]:

إنْ تستغيثوا بنا إنْ تذعروا تجدوا ... منَّا معاقلَ عزٍّ زانها كَرَمُ

وقد استعملَ ذلك الإمام أبو بكر بن دُريد[5] في مقصورته حيث يقول[6]:

---

(1) سورة الفتح آية ٢٥.

(2) ينظر: معاني القرآن ١٦٨/١.

(3) سورة البقرة آية ١٨٠.

(4) قائله مجهول وهو في: توضيح المقاصد ١٢٩٣/٣، والمغني ٦١٤/٢، والمساعد ١٧٣/٣، وشرح التصريح ٢٥٤/٢، وهمع الهوامع ٣٣٨/٤، والأشباه والنظائر ١٠٩/٤، وشرح الأشموني ٣١/٤، والخزانة ٣٥٨/١١.

(5) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد بن عتاهية الأزدي اللغوي، ولد بالبصرة سنة ٢٢٣هـ، ونشأ بعُمان، أخذ عن أبي حاتم السجستاني والرياشي، يعد من أكابر عُلماء العربية في اللغة وأنساب العرب وأشعارهم، وأخذ عنه أبو سعيد السيرافي، كان كثير الشعر وله المقصورة المشهورة في مدح عبدالله بن محمد بن ميكائيل. توفي سنة ٣٢١هـ. ومن مصنفاته: الجمهرة والاشتقاق، وكتاب الخيل، والملاحن.

(ينظر: نزهة الألباء /٢٢٥، ومعجم الأدباء ٢٩٦/٥، ووفيات الأعيان ٣٢٣/٤، وسير أعلام النبلاء ٩٦/١٥، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١١٦/٢، والوافي بالوفيات ٢٥١/٢).

(6) هذا البيت في: شرح مقصورة ابن دريد /٥٢، وشرح الكافية للرضي ٣٩٥/٢، والبحر المحيط ٣١٠/٨، والمغني ٦١٤/٢، والمساعد ١٧٤/٣، والخزانة ٣٥٨/١١ وفي الخزانة ٣٦١/١١ و٣٦٣: "عثرتُ: سقطت ومصدره العِثار، وألتْ: نَجَتْ وخلصت وفعلُه وألَ يئلُ، والموئل: موضع النجاة. ولعا: كلمة تقال للعاثر في معنى اسلْم، فمعنى لا لعا: لا سلَّمه الله ولا أقال عثرته".

فإنْ عَثَرتُ بَعدَها إنْ وأَلتْ نفسي مِن هاتا فقولا: لا لعا[1]"

هذا وقد اختلف النحويون في تحقيق ما يقع به مضمون الجواب الواقع بعد الشرطين، وقد حصر ابن هشام هذا الخلاف في ثلاثة مذاهب[2]:

المذهب الأول: أنَّ ذلك يقع بمجموع أمرين: أحدهما حصول كل من الشرطين، والآخر كون الشرط الثاني واقعًا قبل وقوع الأول. وهذا هو قول جمهور النحَّويين والفقهاء.

وقد اختلف النحويون في تأويله على رأيين.

أحدهما قول الجمهور، وهو أنَّ الجواب المذكور للأول، وجواب الثاني محذوف لدلالة الأول وجوابه عليه.

والآخر: لابن مالك، وهو أنَّ الجواب المذكور للأول كما يقول الجمهور، ولكن الشرط الثاني لا جواب له، لا مذكور ولا مقدَّر؛ لأنَّه مقيِّد للأول تقييده بحال واقعة موقعه، وتقدير البيت عنده: إنْ تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا...

وقد اعترض ابن هشام على رأي ابن مالك بعدة اعتراضات، ورجح رأي الجمهور حيث قال: "وعندي أنَّ ما ادَّعوه أولى من جهات:

أحدها: أن دعواهم جارية على القياس؛ فإن الشرط يكون جوابه ظاهرًا ومقدَّراً، ودعواه خارجة عن القياس؛ لأنَّه جعلَ شرطًا لا جواب له، لا في اللفظ، ولا في التقدير، فكان ادِّعاءُ ما يجري على القياس أولى.

الثاني: أنَّ ما ادَّعاه لا يطرد له إلاَّ حيث يمكن اجتماع الفعلين، كالأمثلة المتقدمة (مثل: إن ركبتِ إنْ لبستِ فأنتِ طالقٌ)، أما إذا قيل: إنْ قمتِ إن قعدتِ فأنتِ طالق، لا يمكن أن يقدَّر في ذلك: إنْ قمتِ قاعدةً، فإنَّ هذا من المحال...

الثالث: أنَّ الشرط بعيدٌ من مذهب الحال؛ ألا ترى أنَّه للاستقبال، والحال حال كلفظها... وإذا تباعد ما بين الشيئين لم يصحَّ التجوزُ بأحدهما عن الآخر"[3].

المذهب الثاني: وهو منسوبٌ لإمام الحرمين[4] ومضمونه تعليق الجواب بحصول الشرطين، سواء وقعا على ترتيبهما في الكلام، أم متعاكسين، أم مجتمعين، فإذا

---

(1) اعتراض الشرط على الشرط / ٣٧ –٤١.

(2) ينظر: اعتراض الشرط على الشرط /٤١ – ٥٣ والأشباه والنظائر ١٠٦/٤ – ١١١. وابن هشام النحوي: آثاره ومذهبه النحوي /٢٨٩.

(3) اعتراض الشرط على الشرط /٤٤ – ٤٥.

(4) هو أبو المعالي عبدالملك بن أبي محمد عبدالله بن يوسف الجويني، كان إمام وقته، وكان والده إمام عصره وزمانه وتفقه عليه في صباه ولما توفي اشتغل بكتبه، وأخوه علي المعروف بشيخ الحجاز، ولقب بإمام الحرمين لخروجه إلى مكة وبقائه بها أربع سنوات، توفي سنة ٤٧٨هـ. من أعماله: الشامل في أصول الدين، والإرشاد، والعقيدة النظامية، وغياث الأمم.

(ينظر: الأنساب للسمعاني ١٢٩/٢، ووفيات الأعيان ١٦٧/٣، وشذرات الذهب ٣٥٨/٣).

قـــيل: إن ركبتِ إنْ لبستِ فأنتِ طالق، كان الطلاق معلَّقًا على حصول الركوب واللبس معًا.

وقد ردَّ ابن هشام هذا المذهب وبيَّن وجوه فساده، التي أهمها أنَّ ما ورد في كلام العرب من استعمال اعتراض الشرط على الشرط، كان وقوع الشرط الثاني فيه مقدمًا على وقوع الشرط الأول، حيث قال: "ثمَّ الذي يبطل هذا المذهب من أصله أنَّا تأملنا ما ورد من كلام العرب من اعتراض الشرط على الشرط، فوجدناهم لا يستعملونه إلاَّ والحكم مُعَلَّق على مجموع الأمرين بشرط تقدم المؤخَّر وتأخر المقدم، فوجب أن يُحمل الكلام على ما ثبت في كلامهم كقول:

إن تستغيثوا بنا ... البيت"[1]

المذهب الثالث: أن الشرط الثاني جوابه مذكور، والشرط الأول جوابه الشرط الثـــاني وجوابه. فإذا قيل: إنْ لبستِ إن ركبتِ فأنتِ طالق، فإنَّما تطلُق إن ركبتْ أولاً ثم لبستْ.

وقد ذكر العكبري هذا المذهب عند تعليقه على قوله تعالى:﴿ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ ۚ هُوَ رَبُّكُمْ ﴾[2] فقال: "حكم الشرط إذا دخل على الشرط أن يكون الشرط الثاني والجواب جوابًا للشرط الأول، كقولك: إن أتيتني إن كلمتني أكرمتك، فقولك: إن كلَّمتني أكرمتك جواب إن أتيتني، وإذا كان كذلك صار الشرط الأول في الذكر مؤخرًا في المعنى حتى لو أتاه ثم كلَّمه لم يجب الإكرام، ولكن إنْ كلَّمه ثم أتاه، وجب إكرامه، وعلة ذلك أنَّ الجواب صار مَعُوقًا بالشرط الثاني"[3].

وجعل ابن هشام هذا المذهب مستقيمًا بشرط تقدير الفاء في الشرط الثاني، وأمَّا على ظاهره من غير فاء فقد ردَّه بجملة أمور، يقول: "وهذا القول راعى مَن قال به ترتيبَ اللفظ وإعطاء الجواب لما جاورَه، وإنَّما يستقيم له هذا العمل على تقدير الفاء في الشرط الثاني؛ ليصحَّ كونه جوابًا للأول.

وعلى هذا فلا يلزمُ مُضيُّ فعل الشرط الأول ولا الثاني؛ لأن كلاًّ منهما قد أخذ جوابه. وهذا القول باطل بأمور:

---

(1) اعتراض الشرط على الشرط /٥١.

(2) سورة هود آية ٣٤.

(3) التبيان في إعراب القرآن ٢/٢٨ – ٢٩.

أحدُها: أن الفاء لا تُحذف إلاَّ في الشعر.

الثاني: أنَّ القاعدة في اجتماع ذوي جواب أن يكون الجواب للسابق منهما.

الثالث: أنَّه لا يتأتى له في قوله:

إنْ تستغيثوا بنا إنْ تُذعَروا .... البيت"[1]

وقد يكون الاعتراض في هذه المسألة بأكثر من شرطين، ومثَّل ابن هشام لذلك بـ"إنْ أعطيتُك إنْ وعدتُك إنْ سألتَني فعبْدي حُرٌّ"[2]، ثم استطرد ذاكراً الآراء في ذلك حيث قال: "فالجمهور يقولون: فعبدي حرٌ جواب إن أعطيتك، وإنْ أعطيتك فعبدي حُرٌّ دال على جواب: إن وعدتك، وهذا كلُّه دال على جواب: إن سألتني، وكأنَّه قيل: إنْ سألتني فإن وعدتُك فإن أعطيتك فعبدي حُرٌّ.

وعند ابن مالك: إنْ أعطيتُك واعدًا لك سائلاً إيَّايَ فعبدي حرٌّ، (واعدًا) حال من فاعل (أعطيتُك) و(سائلاً) حال من مفعوله، وقوله (فعبدي حرٌّ) جواب عن الشرط الأول. فهذا مقتضى قوله في الشرطين، وهو ضعيف"[3].

هذا وقد أخرج ابن هشام جملة أمور من دائرة هذه المسألة، فلم يعدّ من اعتراض الشرط على الشرط ما يأتي[4]:

١- أن يكون الشرط الثاني مقرونًا بالفاء لفظاً نحو: إنْ تكلَّم زيدٌ فإنْ أجاد فأَحسنْ إليه؛ لأنَّ الشرط الثاني وجوابه جوابُ الأول.

٢- أن يكون الشرط الأول مقرونًا بجوابه، ثم يأتي الشرط الثاني نحو قوله تعالى: ﴿ يَـٰقَوْمِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ ﴾[5].

٣- أن يكون الشرط الثاني مقرونًا بالفاء تقديرًا، نحو قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴾[6]، والتقدير: مهما يكن من شيء فإن كان المُتوَفَّى من المُقَرَّبين

---

(١) اعتراض الشرط على الشرط /٥٢.

(٢) السابق /٥٣.

(٣) السابق/٥٣ – ٥٤.

(٤) ينظر : اعتراض الشرط على الشرط /٣١ – ٣٥ والبرهان في علوم القرآن ٣٨٤/٢ – ٣٨٦ والأشباه والنظائر ١٠٣/٤-١٠٤.

(٥) سورة يونس آية ٨٤.

(٦) سورة الواقعة آية ٨٨.

فجزاؤه روحٌ، ثم حُذفت (مهما) وجملة شرطها، وأنيب عنها (أمَّا) فصار: أمَّا فإنْ كان.

٤- أن يُعطف على فعل الشرط شرطٌ آخر، كقوله تعالى:﴿ وَإِن تُؤْمِنُواْ وَتَتَّقُواْ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلاَ يَسْـَٔلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ ۝ إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا فَيُحْفِكُمْ تَبْخَلُواْ ﴾[١].

وقد عُدَّ هذا – عند بعض النحويين وعلى رأسهم ابن مالك – من قبيل اعتراض الشرط على الشرط. وذكر الشيخ خالد الأزهري ذلك وبين الخلاف فيما يكون به مضمون الجواب عند اختلاف حرف العطف، فقال: "وإذا دخل شرط على شرط فتارة يكون بعطف وتارة يكون بغيره، فإن كان بعطف فأطلق ابن مالك أنَّ الجواب لأولهما لسبقه، وفَصَّل قوم فقال: إن كان العطف بالواو فالجواب لهما؛ لأن الواو للجمع نحو: إن تأت وإن تحسن إليَّ أحسنْ إليك، وإن كان العطف بأو فالجواب لأحدهما؛ لأنَّ أو لأحد الشيئين، نحو: إن جاء زيدٌ أو إن جاءت هند فأكرمه أو فأكرمها، وإن كان العطف بالفاء فالجواب للثاني، والثاني وجوابه جواب للأول"[٢].

٥- أنْ يكون جواب الشرطين محذوفًا، فليس من الاعتراض نحو قوله تعالى: ﴿ وَلاَ يَنفَعُكُمْ نُصْحِيٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ ﴾[٣]، حيث يُقدر جواب الأول تاليًا له مدلول عليه بما تقدم عليه، وجواب الثاني كذلك مدلول عليه بالشرط الأول وجوابه المقدَّمين عليه، فيكون التقدير: إن أردت أن أنصح لكم فلا ينفعكم نصحي، وكذا في الثانية.

ويظهر الأثر الإعرابي لهذه المسألة في البحر المحيط في جملة النقاط التالية:

١- جعل أبو حيان – رحمه الله – الجواب للمتقدم من الشرطين حيث قال: "وإذا اجتمع شرطان كان الجواب للسابق منهما، وجواب الثاني محذوف"[٤].

٢- جعل – رحمه الله – ما كان جواب الشرطين فيهما محذوفًا من اعتراض الشرط على الشرط، مخالفًا بهذا رأي ابن هشام الذي ذُكر آنفًا، وذلك عند تعليقه

---

[١] سورة محمد الآيتان ٣٦ و ٣٧.

[٢] شرح التصريح ٢/٢٥٤.

[٣] سورة هود آية ٣٤.

[٤] البحر المحيط ٨/٢١٦.

على قوله تعالى:﴿ وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِيٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ ۚ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾[1]، حيث قال: "وهذان الشرطان اعتقب الأول منهما قوله (ولا ينفعكم نصحي)، وهو دليل على جواب الشرط تقديره: إن أردت أن أنصحَ لكم فلا ينفعكم نصحي، والشرط الثاني اعتقب الشرط الأول، وجوابه أيضًا ما دلَّ عليه قوله (ولا ينفعكم نصحي) تقديره: إن كان الله يريد أن يغويكم فلا ينفعكم نُصحي، وصَارَ الشرط الثاني شرطًا في الأول، وصار المتقدم متأخرًا والمتأخر متقدمًا، وكأنَّ التركيب: إنْ أردت أن أنصح لكم إن كان يريد أن يغويكم فلا ينفعكم نُصحي، ونظيره[2]: ﴿ وَٱمْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ ٱلنَّبِيُّ أَن يَسْتَنكِحَهَا ﴾"[3].

وقد علق – رحمه الله – على الآية الأخيرة بما يتوافق مع ما ذكره في كلامه السابق، فقال: "وهذان الشرطان نظير الشرطين في قوله:﴿ وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِيٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ ﴾ ، وإذا اجتمع شرطان فالثاني شرط في الأول متأخر في اللفظ متقدم في الوقوع، ما لم تدل قرينة على الترتيب نحو: إن تزوجتك إن طلقتك فعبدي حرٌّ.."[4].

٣- جعل – رحمه الله – ما كان الجواب فيه مقترناً بالفاء المقدَّرة من قبيل اعتراض الشرط على الشرط مخالفًا بهذا رأي ابن هشام المذكور آنفًا، وذلك عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٨٨﴾ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ ﴾[5]، حيث قال: "وإذا اجتمع شرطان كان الجواب للسابق منهما، وجواب الثاني محذوف، ولذلك كان فعل الشرط ماضي اللفظ، أو مصحوبًا بلم، وأغنى عنه جواب أمَّا..."[6].

---

(١) سورة هود آية ٣٤.

(٢) البحر المحيط ٢١٩/٥.

(٣) سورة الأحزاب آية ٥٠.

(٤) البحر المحيط ٢٤١/٧ – ٢٤٢.

(٥) سورة الواقعة الآيتان ٨٨ و٨٩.

(٦) البحر المحيط ٢١٦/٨.

الفصل الثاني

الأثر التركيبي

المبحث الأول: الأثر التركيبي للفصل والتوسط بين العوامل غير الحرفيّة ومعمولاتها.

المسألة الأولى: توسُّط خبر كان بينها وبين اسمها إذا كان جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر:

اختلف النحويون في هذه المسألة على عدة أقوال: فذهب قوم[1] إلى عدم جواز ذلك سواء أكانت اسمية نحو: كان أبوه قائمٌ زيدٌ، أم فعلية رافعة لضمير الاسم نحو كان يقوم زيدٌ.

يقول مكي بن أبي طالب موضِّحًا عدم جواز توسط الخبر وهو جملة فعلية، وذلك عند وقوفه على قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّهُۥ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا ﴾[2] يقول: "وقيل: (سفيهنا) اسم كان، و(يقول) الخبر مقدَّم، وفيه بُعدٌ؛ لأنَّ الفعل إذا تَقدَّم عَمِلَ في الاسم بعده"[3].

ومثل هذا ذكره العكبري عند قوله تعالى: ﴿ وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُۥ ﴾[4] حيث قال: "الثاني أنَّ اسم كان (فرعون) وفي (يصنع) ضمير فاعل، وهذا ضعيفٌ؛ لأنَّ (يصنع) يصلح أن يعمل في (فرعون)، فلا يُقدَّر تأخيره، كما لا يُقدَّر تأخير الفعل في قولك: قام زيدٌ"[5].

وشرح السمين الحلبي قول العكبري – بعد أن أورد نصه – فقال: "يعني أنَّ قولك: قام زيدٌ، يجب أن يكون من باب الفعل والفاعل، ولا يجوز أنْ يُدَّعى فيه أن قام فعلٌ وفاعل، والجملة خبر مُقدَّم، و(زيد) مبتدأ مؤخر؛ لأجل اللبس بباب الفاعل، فكذا هنا؛ لأنَّ (يصنع) يَصحُّ أن يتسلَّط على (فرعون) فيرفعه فاعلاً، فلا يُدَّعى فيه التقديم"[6].

وذهب فريق ثانٍ إلى جواز ذلك، ومنهم ابن السَّراج فيما نُقِل عنه[7]. وما في كتابه الأصول مقصور على الحديث عن جواز ذلك في الجملة الاسمية. يقول: "ولا يجيزون – أيضًا-: كان أبوه قائمٌ زيدٌ، وكان أبوه زيدٌ أخوك، وكان أبوه يقوم أخوك. هذا خطأ عندهم؛ لتقديم المكنى على الظاهر، وهذا جائز عندنا؛ لأنَّك تقدِّم المكنى على الظاهر في الحقيقة، وقد مضى تفسير المكنى؛ أنه إذا كان في غير موضعه وتقدم جاز تقدُّمه؛ لأنَّ النيَّة فيه أن يكون متأخراً"[8].

---

(١) ينظر: الأصول ٨٨/١، والارتشاف ١١٧٢/٣، والمساعد ٢٦٢/١، وشفاء العليل ٣١٥/١، وهمع الهوامع ٩٠/٢.

(٢) سورة الجن آية ٤.

(٣) مشكل إعراب القرآن /٧١٤.

(٤) سورة الأعراف آية ١٣٧.

(٥) التبيان في إعراب القرآن ٤٤١/١.

(٦) الدر المصون ٤٣٩/٥ – ٤٤٠.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٣٥٥/٣، والمساعد ٢٦٢/١، والهمع ٩١/٢، والدرر ٧٠/٢.

(٨) الأصول ٨٨/١ – ٨٩.

وصحَّح ابن مالك رأي ابن السراج، فقال: "ذكر ابن السراج أنَّ قومًا من النحويين لا يجيزون تقديم الخبر ولا توسيطه إذا كان جملة، والقياس جوازه، وإنْ لم يُسمع، فأجاز أن يُقال: أبوه قائمٌ كان، فهذا مثال التقديم، وأجاز – أيضًا – أن يقال: كان أبوه قائمٌ زيدٌ. وما ذهب إليه من الجواز هو الصحيح؛ لأنه وإن لم يسمع مع كان فقد سُمع مع الابتداء، كقول الفرزدق[1]:

إلى ملكٍ ما أُمُّه من محاربٍ أبوُه ولا كانَتْ كليبٌ أقاربه

أراد: أبوه ما أمه من محارب، فأبوه مبتدأ، وأمه مبتدأ ثانٍ، ومن محارب خبره، وهما خبر المبتدأ الأول، فقدَّم الخبر وهو جملة، فلو دخلت (كان) لساغ التقديم أيضًا، كقولك: ما أمه من محارب كان أبوه، والتوسُّط أولى بالجواز، كقولك: ما كان أمُّه من محارب أبوه"[2].

ونحو هذا ذهب إليه ابن عقيل، بَيدَ أنَّه أضاف التمثيل بالجملة الفعلية ناسبًا ذلك إلى ابن السراج. يقول: "ولا يلزم تأخير الخبر إنْ كان جملة، خلافًا لقوم، بل يجوز تقديمه وتوسيطه؛ فتقول: كان أبوه قائمٌ زيدٌ، وكان يقوم زيدٌ، وأبوه منطلقٌ كان زيدٌ، ويضربُ أبوه كان زيدٌ؛ لأنَّ القياس جوازه، وإن لم يُسمع. قاله ابن السراج"[3].

وذَهَبَ قومٌ إلى قصر المنع على الجملة الفعلية، ونُسب هذا إلى ابن عصفور[4]. والصحيح أنَّ ابن عصفور أجاز هذه الصورة. يقول: "واختلف في الخبر إذا كان فعلاً فاعله مضمر؛ هل يجوز تقديمه أولا؟ نحو: كان يقوم زيدٌ، على أن يكون (يقوم) في موضع الخبر.

فمنهم من منع قياسًا على المبتدأ والخبر فكما لا يجوز أن يقال: يقوم زيد، على أن يكون (يقوم) خبرًا مقدَّمًا فكذلك هنا؛ لأن أفعال هذا الباب داخلة على المبتدأ والخبر.

ومنهم من أجاز وحجته أنَّ المانع من ذلك في باب المبتدأ والخبر كون الفعل المتقدَّم عاملاً لفظيًا والابتداء عامل معنوي، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي، وأمَّا كان وأخواتها فعوامل لفظيَّة، فإذا تقدَّم الفعل على الاسم بعد هذه الأفعال لم يكن إعمالها فيه لازمًا؛ لأن العرب إذا قدَّمتْ عاملين لفظيين قبل معمول، ربَّما أعملتْ الأول، وربَّما

---

(1) ينظر ديوانه /٣١٢، والخصائص ٣٩٤/٢، والمغني ١١٦/١، والهمع ٩١/٢، والدرر ٧٠/٢. ويروى أيضاً: ولا كانتْ كليبٌ تصاهره.

(2) شرح التسهيل ٣٥٥/١.

(3) المساعد ٢٦٢/١.

(4) ينظر: الهمع ٩١/٢.

أعملتْ الثاني، كما كان ذلك في باب الإعمال. والصحيح إذن جواز تقديم الخبر على الاسم"[1].

وأما أبو حيَّان فقد منع هذا التركيب، وقد جاء ذلك عند تعليقه على قوله عز وجلَّ: ﴿ مِنۢ بَعۡدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٖ مِّنۡهُمۡ ﴾[2] حيث قال – رحمه الله -: "وأمَّا توسُّط الخبر، فهو مبني على جواز مثل هذا التركيب في مثل: كان يقوم زيدٌ، وفيه خلاف والصحيح المنع"[3].

قلتُ: والذي أراه جواز توسط الخبر بين (كان) واسمها إذا كان جملة اسمية؛ لعدم وجود ما يمنع ذلك، وأما إذا كان الخبر جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر فإني أرى ما رآه أبو حيان ومَن على شاكلته ممَّنْ منعَ ذلك؛ لما قالوه من أنَّ جواز هذا يؤدِّي إلى الالتباس بين فاعل ذلك الفعل واسم (كان) المؤخر.

---

[1] شرح جمل الزجاجي ١/٣٩١ – ٣٩٢.

[2] سورة التوبة آية ١١٧.

[3] البحر المحيط ٥/١٠٩.

المسألة الثانية: توسُّط خبر (ليس) بينها وبين اسمها:

يجوز توسُّط خبر (ليس) في هذه المسألة فيقال: ليس قادمًا عمرو، ولعلَّ أولَ نصٍ يقابلنا في هذا هو ما ذكره سيبويه — بعد أن أنشد قول الشاعر[1]:

أليسَ أكرمَ خلقِ الله قد عَلِمُوا عِندَ الحفاظ بنو عمرو بن حُنْجُودِ

حيث قال: "صار (ليس) ههنا بمنزلة: ضرب قومَك بنو فلانٍ؛ لأنَّ (ليس) فعل"[2].

وتبع الجمهورُ رأيَ سيبويه، فأجازوا توسط خبر ليس بينها وبين اسمها، منهم الفراء[3]، والمبرد[4]، وابن خالويه[5]، وأبو بكر الزبيدي الإشبيلي[6]، وابن جني[7]، وابن زنجلة[8]،

---

(١) لم يُنسب لقائل، وهو من شواهد: تحصيل عين الذهب ١/٢٨٦، واللسان ٣/١٥٨ (حنجد). وفيه: الحنجود: وعاء كالسَّفَط الصغير، وقيل: دويبَّة.

(٢) الكتاب ٢/٣٧.

(٣) ينظر: معاني القرآن ١/١٠٣.

(٤) ينظر: المقتضب ٤/١٩٤.

(٥) ينظر: الحجة في القراءات السبع /٩٢.

وابن خالويه هو أبو عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه النحوي الهمداني الحلبي، أصله من همدان غير أنه انتقل إلى بغداد، وروى عن ابن مجاهد، وابن دريد، وابن الأنباري، ونفطويه، سافر إلى بلاد الشام وسكن حلب، وصحب سيف الدولة، ووقعت بينه وبين المتنبي شحناء. توفي سنة ٣٧٠هـ ومن تصانيفه: شرح المقصورة الدريدية، والبديع في القراءات، وشرح شعر أبي نواس. (ينظر: معجم الأدباء ٣/٩٩، ووفيات الأعيان ١٢/٢٠٠، والبلغة / ٩٠).

(٦) ينظر: الواضح /٦٥.

والإشبيلي هو محمد بن الحسن بن عبدالله بن مذحج أبو بكر الزبيدي الأندلسي، كان شيخ العربية بالأندلس، وقد طلبه المستنصر بالله إلى إشبيلة لتعليم ولده، ثم تولى قضاء قرطبة، أخذ العربية عن أبي عبدالله الرياحي، وأبي علي القالي، توفي سنة ٣٧٩هـ ومن مصنفاته: كتاب الواضح وكتاب أبنية سيبويه، وكتاب فيما تلحن فيه العوام. (يُنظر: وفيات الأعيان ٤/٣٧٢، والوافي بالوفيات ٢/٣٥٩).

(٧) ينظر: اللمع /٨٧ — ٨٨.

(٨) ينظر: حجة القراءات /١٢٣.

وابن زنجلة هو أبو زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة، كان من رجال المائة الرابعة الحافلة بكبار العلماء أمثال الفارسي، والسيرافي وابن فارس، وكان قاضيًا على مذهب الإمام مالك، من مصنفاته: كتاب التفسير، وشرف القراء في الوقف والابتداء، ومجالس أملى فيها على طلابه بحوثًا في فن الإقراء. (ينظر: مقدمة محقق كتابه حجة القراءات /٢٦ — ٢٩).

والصيمري[١]، ومكي بن أبي طالب[٢]، وابن برهان العكبري[٣]، والجرجاني[٤]، والشريف الكوفي[٥]، وجامع العلوم[٦]، وأبو بقـــاء العكبري[٧]، وابن معط[٨]، وابن يعيش[٩]، والصنعاني[١٠]، وابن أبي الربيع[١١]، وابن الناظم[١٢]، والكيشي[١٣]، والمرادي[١٤]، وابن هشام[١٥]، وابن عقيل[١٦]، والسلسيلي[١٧]، والمكودي[١٨]، والأزهري[١٩].

---

(١) ينظر: التبصرة والتذكرة ١٨٧/١.

(٢) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات ٢٨٠/١.

(٣) ينظر: شرح اللمع ٥٨/١.

(٤) ينظر: المقتصد ٤٠٨/١.

(٥) ينظر: البيان في شرح اللمع /١٤٣ و ١٤٦.

(٦) ينظر: كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ٢٥٦/١.

وجـــامع العلوم هو أبو الحسن علي بن الحسين بن علي الضرير النحوي الباقولي المعروف بالجامع، يُعدُّ من كبار الـــنحو في عصـــره. توفي سنة ٥٤٣هـــ. من تصانيفه: شرح اللمع، وكشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعـــراب القرآن وعلل القراءات، وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج خطأً، والخلاف بين النحاة. (ينظر: معجم الأدباء ٨٦/٤، والوافي بالوفيات ١٠/٢١، ومقدمة محقق كتابه كشف المشكلات ١٨/١ — ٢٧).

(٧) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١١٩/١.

(٨) ينظر: الفصول الخمسون /١٨١.

وابن معط هو زيد الدين أبو الحسن يحيى بن عبدالمعطي بن عبدالنُّور الزواويّ المغربي الفقيه الحنفي، ولد سنة ٥٦٤ هـــ، ويُعدُّ أحد أئمة عصره في النحو واللغة، سَمِع من القاسم بن عساكر، وأخذ عن أبي موسى الجزولي، مات سنة ٦٢٨هـــ . ومن مصنفاته : الألفية في النحو ، والنظم والنثر ، والفصول الخمسون . (ينظر: وفيات الأعيان ١٩٧/٦، وسير أعلام النبلاء ٣٢٤/٢٣، وطبقات الحنفية /٢١٤).

(٩) ينظر: شرح المفصل ١١٣/٧.

(١٠) ينظر: التهذيب الوسيط /١٢١.

والصنعاني هو سابق الدين محمد بن علي بن أحمد بن يعيش الصنعاني النحوي، من أكابر علماء اليمن، وكان نابغًا في العربـــية وتوفي سنة ٦٨٠هـــ، ومن آثاره: تفسير القرآن، وشرح المفصل للزمخشري والمحيط في النحو. (ينظر: مقدمة محقق تهذيب الوسيط /٧ — ٨).

(١١) ينظر: الملخص في ضبط قوانين العربية /٢١١.

(١٢) ينظر: شرح الألفية /١٣٣.

(١٣) ينظر: الإرشاد إلى علم الإعراب /١٥٣.

(١٤) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٤٩٤/١.

(١٥) ينظر: أوضح المسالك ٢٤٢/١، وتخليص الشواهد / ٢٣٦.

(١٦) ينظر: شرح ابن عقيل ٢٧٣/١.

(١٧) ينظر: شفاء العليل ٣١٣/١.

(١٨) ينظر: شرح المكودي /٥٣.

(١٩) ينظر: شرح التصريح ١٨٧/١.

واحتجَّ هؤلاء المجوِّزون بنصب (البرَّ) في قراءة حمزة وحفص[1] في قوله تعالى: ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ ﴾[2]، كما احتجوا بقول الشاعر[3]:

سَلي إنْ جَهلتِ الناسَ عنَّا وعنهُم فليسَ سواءً عالمٌ وجهولُ

وذهب قوم إلى القول بالإجماع على جواز توسط خبر ليس بينها وبين اسمها، منهم: أبو علي الفارسي[4]، والبطليوسي[5]، وابن الدهان، وابن عصفور[6]، وابن مالك[7]، وابن جمعة الموصلي[8]، والأشموني[9].

ويدفع ما ذهبوا إليه ما نُقِل عن ابن درستويه[10] من مخالفته لهذا الإجماع، فلا يجوز – عنده – توسُّط خبر ليس بينها وبين اسمها؛ تشبيهًا لها بـــ (ما) الحجازية التي لا يجوز معها توسط الخبر.

ويظهر الأثر التركيبي لهذه المسألة في البحر المحيط في ذهاب صاحبه مذهب الجمهور القـــائل بجواز توسط خبر ليس، وذلك عند تعليقه على الآية السابقة، حيث قال – رحمه الله –: "وقراءة الجمهور أولى من وجه، وهو أنَّ توسُّط خبر (ليس) بينها وبين اسمها قليل. وقد ذهب إلى المنع من ذلك ابن درستويه، تشبيهًا لها بـــ (ما).. أراد: الحكم عليها بأنَّها حرف، كما لا يجوز توسيط خبر (ما)، وهو محجوج بهذه القراءة المتواترة، وبورود ذلك في كلام العرب. قال الشاعر[11]:

---

(1) ينظر الكشف عن وجوه القراءات ١/٢٨٠، والإقناع ٢/٦٠٦، والدر المصون ٢/٢٤٤.
هو حفص بن سليمان الأسدي بالولاء، كان حجة في القراءة، قرأ على زوج أمِّه عاصم بن أبي النجود. ولد سنة ٩٠هـــ.ونزل بغداد فأقرأ بها. توفي سنة ١٨٠هـــ. (ينظر: معجم الأدباء ٣/٢٢٥، ومعرفة القراء الكبار ١/١٤٠، والوافي بالوفيات ١٣/٦٢).

(2) سورة البقرة آية ١٧٧.

(3) قائلـــه السموأل ينظر: ديوانه /٩٢، وهو من شواهد: شرح التسهيل ١/٣٤٩ وشرح الألفية لابن الناظم /١٣٣، والبحر ٢/٣ ، وتخليص الشواهد / ٢٣٧ ، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٧٣، وشفاء العليل ١/٣١٤، وشرح التصريح ١/١٧٨، وهمـــع الهوامـــع ٢/٧٨، وشرح الأشموني ١/٢٣٢، وحاشية على شرح الفاكهي ليس الحمصي ٢/٨، والكواكب الدُّرِّيَّة ١/٢٠٧.

(4) ينظر: الإيضاح /١١٧.

(5) ينظر: إصلاح الخلل الواقع في الجمل /١٣٨.

(6) ينظر رأيهما في: الارتشاف ٣/١١٦٩، والهمع ٢/٨٨.

(7) ينظر: شرح التسهيل ١/٣٤٩.

(8) ينظر: شرح ألفية ابن معط ٢/٨٦٢.

(9) ينظر: شرح الأشموني ١/٢٣٢.

(10) ينظر رأيه في: الارتشاف ٣/١١٦٩، وتخليص الشواهد /٢٣٦، وشرح التصريح ١/١٨٧.

(11) سبق تخريجه في هذه المسألة.

سَلي إنْ جهلتِ الناسَ عنَّا وعنهمُ فليسَ سواءً عالمٌ وجهولُ

وقال الآخر[1]:

أليس عظيمًا أنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ وليسَ علينا في الخطوبِ معوَّلُ"[2]

ويعزِّزُ قوله هذا قول آخر له في الارتشاف[3] ونصُّه: "وأمَّا توسُّط خبر ليس فثابت من كلام العرب، فلا التفات لمن منع ذلك".

قلت: والرأي عندي جواز توسُّط خبر (ليس) بينها وبين اسمها لأمرين:

الأول: أنَّ خبر (ليس) يُشبَّه بالمفعول به، واسمها يُشبَّه بالفاعل، والمفعول يجوز تقديمه على الفاعل إن أُمن اللبس، فكذلك ما كان مُشبَّهًا به[4].

الثاني: إجماع النحويين – سوى ابن درستويه – على جواز ذلك، وإجماعهم حجةٌ على من خالفهم[5].

---

(1) قائله عروة بن الورد. ينظر: ديوانه /٦٢، وهو من شواهد: الدر المصون ٢/٢٤٥، وتخليص الشواهد /٢٣٧.

(2) البحر المحيط ٢/٢ – ٣.

(3) ٣/١١٦٩.

(4) ينظر: أسرار العربية /١٣٨.

(5) ينظر: المقتضب ٢/١٧٥.

المسألة الثالثة: الفصْل بـــ (إلاَّ) بين أفعال الاستمرار وأخبارها:

أفعال الاستمرار هي: ما زال، وما برح، وما فتئ، وما انفكَّ. ولا تعمل هذه الأفعال عمل (كان) إلاَّ وهي منفيَّة، وهذه الأفعال تحمل معنى الإيجاب من حيث المعنى، فإذا قُلتَ: ما زال الجوُّ باردًا، فمعناه: الجو باردٌ.

قال ابن يعيش موضِّحًا هذا: "أمَّا ما في أوله منها حرف نفي نحو: ما زال، وما برح، وما فتئ، وما انفكّ، فهي – أيضًا- كأخواتها تدخل على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ وتنصب الخبر، كما أنَّ (كان) كذلك... ومعناها الإيجاب، وإنْ كان في أولها حرف النفي، وذلك أن هذه الأفعال معناها النفي، فزال وبرح وانفك وفتئ كلها معناها خلاف الثبات؛ ألا ترى أنَّ معنى (زال)، برح فإذا دخل حرف النفي نُفي البراح، فعاد إلى الثبات وخلاف الزوال، فإذا قُلتَ: ما زال زيدٌ قائمًا فهو كلام معناه الإثبات، أي: هو قائم"[1].

وقد اختلف النحويُّون في حكم دخول (إلاَّ) على خبر هذه الأفعال، ومَردُّ هذا الخلاف قول ذي الرُّمة[2]:

حَرَاجيجُ ما تَنفَكُّ إلاَّ مُنَاخَةً على الخَسْفِ أو نَرمي بها بَلَدًا قَفْرا

فقد أثار هذا البيت خلافًا قويّاً بين النحويين، فذهَب فريقٌ إلى إنكار هذا، وأَولُهم أبو عمرو بن العلاء[3]، الذي خطَّا الشاعر، بحجة أنَّ (إلاَّ) لا تزاد في خبر (ما تنفكُّ).

---

(1) شرح المفصل ١٠٦/٧.

(2) ديوانه / ٤٨٥ وهـــو من الشواهد التي حفلت بها كتب العربية وتجده في : الكتاب ٤٨/٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٨١/١ ، والمحتسب ٣٢٩/١ ، والتبصرة ١٨٩/١، والنكت ٧٢١/١ ، والإفصاح /٢١٩ ، والأمالي الشجرية ٢/ ٣٧٣، والإنصاف ١٥٦/١، وأسرار العربية /١٤٢، وشرح المفصل ١٠٦/٧، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٩٨/١، وضـــرائر الشعر لابن عصفور /٧٥، والتبيين على مذاهب النحويين /٣٠٤، وشرح التسهيل ٢٦٨/٢، والتهذيـــب الوسيط /١٢٢، والملخص في ضبط قوانين العربية ٢١٩/١، وشرح الكافية للرضي ٢٩٦/٢، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة الموصلي ٨٧٥/٢، والصفوة الصفية للنيلي ٢٢/٢، والبحر المحيط ٤٨٣/١، والمغني ١/ ٧٣، وهمع الهوامع ٩٧/٢، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر /٢٢٦.
ويروى – أيضًا -: قلائصُ لا تنفكُّ...
الحُرجُوج: الناقة الجسيمة وقيل الشديدة وقيل: الضامرة. ينظر: اللسان ٢٣٥/٢ (حرج).
المُناخ: الموضع الذي تناخ فيه الإبل، وأنختُ البعير أبركتُه. ينظر اللسان ٦٥/٣ (نوخ).
الخسف: الجوع. اللسان ٦٨/٩ (خسف).

(3) ينظر رأيه في الخزانة ٢٤٨/٩.
وأبو عمرو بن العلاء هو زبان بن العلاء بن عمار بن عبدالله، ينتهي إلى معد بن عدنان التميمي المازني، وقيل اسمه العريان،، وقيل غيره، وهو العلم المشهور في علم العربية والقراءة، قرأ القرآن على سعيد بن جبير ومجاهد، وأخذ النحو عن نصر بن عاصم، ويونس بن حبيب والخليل. توفي سنة ١٥٤هـــ. (ينظر: أخبار النحويين البصريين/٤٦، ونزهة الألباء /٣٢، وسير أعلام النبلاء ٤٠٧/٦).

وتبع أبا عمرو بن العلاء في القول بعدم جواز مجيء (إلاَّ) زائدة في خبر أفعال الاستمرار – كثيرٌ من النحويين، منهم: الوَّراق[١]، وأبو علي الفارسي[٢]، والصيمري[٣]، والفارقي[٤]، وأبو البركات الأنباري[٥]، وابن يعيش[٦]، وابن عصفور[٧]، والصنعَاني[٨]، والرضي[٩]، وابن أبي الربيع[١٠]، وابن جمعة الموصلي[١١]، والمرادي[١٢]، وابن هشام[١٣]، والسيوطي[١٤]، والأشموني[١٥]، ومحمود الألوسي[١٦].

قالوا في علة المنع[١٧]: إنَّما منع ذلك لأن دخول حرف الاستثناء على هذه الأفعال يبطل المعنى الذي وضعت له وهو النفي؛ لأنَّك إذا قلت ما زال زيد إلاَّ قائمًا، فمعناه: زال زيدٌ قائما، وهذا يتنافى مع كون هذه الأفعال لا تستعمل إلاَّ بحرف النفي.

وعلى الطرف النقيض نجدُ مَن يُجوِّز زيادة (إلاَّ) في خبر أفعال الاستمرار، من هؤلاء: المازني[١٨]، وابن جني[١٩]، وابن مالك[٢٠].

---

(١) ينظر: علل النحو /٢٥٥.

(٢) ينظر: المسائل الحلبيات /٢٧٣.

(٣) ينظر: التبصرة ١/١٨٩.

(٤) ينظر: الإفصاح /٢٢٠.

(٥) ينظر: أسرار العربية /١٤١ – ١٤٢، والإنصاف ١/١٥٦.

(٦) ينظر: شرح المفصل ٧/١٠٦.

(٧) ينظر: شرح الجمل ١/٣٩٦.

(٨) ينظر: التهذيب الوسيط /١٢٢.

(٩) ينظر: شرح الكافية ٢/٢٩٥.

(١٠) ينظر: الملخص /٢١٩.

(١١) ينظر: شرح ألفية ابن معط ٢/٨٧٥.

(١٢) ينظر: الجنى الداني /٥٢١.

(١٣) ينظر: المغني ١/٧٣.

(١٤) ينظر: همع الهوامع ٢/٩٧.

(١٥) ينظر: شرح الأشموني ١/٢٤٦.

(١٦) ينظر: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر /٢٢٦.

(١٧) ينظر: علل النحو /٢٥٥، وأسرار العربية /١٤١ – ١٤٢، وشرح ألفية ابن معط ٢/٨٧٥.

(١٨) ينظر رأيه في: شرح المفصل ٧/١٠٧، والخزانة ٩/٢٤٩، والضرائر للألوسي /٢٢٦.

(١٩) ينظر: المحتسب ١/٣٢٩.

(٢٠) ينظر: شرح التسهيل ٢/٢٦٨.

وتضاربت الآراء حول رأي الأصمعي، فمن قائل[1] يرى أنه يجوز زيادة (إلاَّ) في خبر هذه الأفعال، إلى قائل[2] يرى إنكاره قول ذي الرُّمة، وتغليطه إيَّاه.

وخَرَّج المانعون ما جاء في بيت ذي الرُّمة على واحد من هذه التخريجات[3]:

الأول: أنَّه يروى (ما تنفكُّ آلاً مُناخةً)، فيكون (آلاً) خبر (ما تنفكُّ)، والآل: الشخصُ، يقال: هذا آلٌ قد بدا أي: شخص.

وهذا القول هو رواية أخرى عن ذي الرُّمة، حينما عيب عليه قوله، وقد نَبَّه ابن عصفور إلى هذا بقوله: "ويُقال أنَّ ذا الرُّمة لَمَّا عيب عليه قوله (ما تنفكُّ إلاَّ مناخةً) فطن له فقال: إنَّما قلت: آلاً مُناخةً، أي: شخصًا"[4].

الثاني: أنَّه يروى: ما تَنفكُّ إلاَّ مُناخةٌ بالرفع، فلا يكون فيه حُجَّة.

الثالث: أنَّ (تنفكُّ) تامة وليست ناقصة، والتي يُمنع دخول (إلاَّ) عليها هي الناقصة، و(مناخةً) حال و(على الخسف) متعلِّق بمناخة، و(نرمي) معطوفة على (مناخة).

وأولُ من قال بهذا الفراء. استمع إليه يقول: "وقد يكون الانفكاك على جهة يُزال، ويكون الانفكاك الذي تعرفه، فإن كانت على جهة يزال، فلابُدَّ لها من فعل، وأن يكون معها جحد، فتقول: ما انفككت أذكرك؛ تريد: ما زلتُ أذكرك، فإذا كانت على غير معنى يزال قلت: قد انفككتُ منك؛ وانفكَّ الشيء من الشيء، فيكون بلا جحد، وبلا فعل، وقد قال ذو الرُّمة:

قَلائصَ لا تنفكُّ إلاَّ مُناخةً على الخسفِ أو ترمي بها بَلَدًا قفرا

فلم يدخل فيها إلا (إلاَّ)، وهو ينوي بها التمام وخلاف يَزال؛ لأنك لا تقول: ما زلت إلاَّ قائمًا"[5].

واستحسن ابن الشجري هذا في قوله: "وليس دخول (إلاَّ) في هذا البيت خطأً، كما تُوهِّم؛ لأنَّ بعض النحويين قَدَّر في (تنفكّ) التمام، ونصب (مناخةً) على الحال"[6].

---

(1) ينظر: الحلبيات /٢٧٨ والبحر المحيط ٤٨٣/١، والجنى الداني /٥٢٠، والمغني ٧٣/١.

(2) ينظر: النكت ٧٢١/١، والإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب /٢٢٠ – ٢٢١، وشرح المفصل ١٠٧/٧.

(3) ينظر: الإنصاف ١٥٨/١ – ١٥٩ المسألة رقم ١٧، والتبيين على مذاهب النحويين /٣٠٤ – ٣٠٥.

(4) ضرائر الشعر /٧٦.

(5) معاني القرآن ٢٨١/٣.

(6) الأمالي الشجرية ٣٧٣/٢.

الرابع: أن يروى على نصب (مُناخةً) على الحال، وليس على جعله خبرًا، ويكون خبر الفعل الناقص هو الجار والمجرور (على الخسف).

وممَّن قال بهذا الفارسي، حيث نَصَّ على هذا – بعد إنشاده البيت – قائلاً: "فالذي ذكره الأصمعي في ذلك أن يكون (مُناخةً) الخبر، وتكون (إلاَّ) داخلة عليه؛ لأنَّه: ثبت إلاَّ مناخةً، فيكون على هذا التأويل من صلة الإناخة.

وقد يمكن أن لا يُجعل من صلة الإناخة، ولكن نجعله (مستقرًا)، ويكون (إلاَّ مُناخةً) حالاً، و(إلاَّ) واقعة في غير موضعها، والتقدير: ما تنفكُّ على الخسف إلاَّ مُناخةً"[1].

ونُسب هذا الرأي إلى بعض النحويين[2]، وضعَّفه ابن هشام بقوله: "وهذا فاسدٌ؛ لبقاء الإشكال، إذ لا يُقال: جاء زيدٌ إلاَّ راكبًا"[3].

كما ضُعِّف بالقول: "والاعتذار بجعله حالاً و(على الخسف) خبرًا ضعيف؛ لمَا أنَّ الاستثناء المفرَّغ قلَّما يجيءُ في الإثبات، ويُقدَّر المستثنى منه بعده. وتقدير التمام في (تَنفكُّ) أحسنَ منه"[4].

ويظهر الأثر التركيبي لهذه المسألة في البحر المحيط في تضعيف صاحبه رأي الأصمعي القائل بزيادة (إلاَّ) في فعل (ما تنفكُّ) في بيت ذي الرُّمة، إذ يرى أنها أصل في بنية التركيب، والمعوَّل عليه – عنده – عدم ثبات زيادتها في كلام العرب. وفي هذا يقول: "وقد ذهب الأصمعي – رحمه الله – إلى ذلك في قوله:

جراجيحُ ما تنفكُّ إلاَّ مُناخةً على الخسف أو نرمي بها بلدًا قفرا

وضَعُف قوله في ذلك، ولم يثبت زيادة (إلاَّ) في مكان مقطوع به فنثبت لها الزيادة"[5].

وخلاصة القول أنَّه لا يجوز الفصل بإلاَّ بين فعل الاستمرار وخبره لما يأتي:

١- عدم ثبات زيادتها عند العرب في مكان آخر فيقاس عليه الزيادة ههنا، كما نصَّ عليه أبو حيَّان.

٢- أنَّ القول بزيادتها في مثل بيت ذي الرمة يؤدِّي إلى بطلان المعنى الذي وضعت له هذه الأفعال وهو النفي.

٣- أنَّ النحويين خرجوا البيت على آراء عدة، أحسنها جعل (تنفكُّ) تامة، كما صَرَّح بذلك صاحب الخزانة.

---

(١) المسائل الحلبيات /٢٧٨.

(٢) ينظر: الخزانة /٢٥٣.

(٣) المغني ٧٣/١.

(٤) الخزانة ٢٥٤/٩.

(٥) البحرا لمحيط ٤٨٣/١.

المسألة الرابعة: الفصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي أو المجازي.

أولاً: الفصل بينهما بـــ (إلاَّ):

اختلف النحويون في حكم الفعل إذا فُصِل بينه وبين فاعله المؤنث الحقيقي أو المجازي بـــ (إلاَّ) نحو: ما قام إلاَّ هند، وما طلع إلاَّ الشمس، فذهب فريق من النحويين إلى وجوب حذف التاء، وأنه لا يجوز إثباتها إلا في ضرورة الشعر، ومن هؤلاء: أبو حاتم السجستاني[١]، والأخفش[٢]، وابن عصفور[٣]، والمالقي[٤]، والسمين الحلبي[٥]، ونُسِب هذا إلى كثير من النحويين[٦].

وذهب فريقٌ آخر إلى جواز حذف التاء وإثباتها، أو بمعنى آخر إلى جواز: تذكير الفعل وتأنيثه، لكنهم جعلوا الحذف أجود، ومن هؤلاء: الفراء[٧]، وابن يعيش[٨]، وابن مالك[٩]، وابن الناظم[١٠]، والرضي[١١]، وابن أبي الربيع[١٢]، وابن هشام[١٣]، وابن عقيل[١٤]، والسلسيلي[١٥]، والمكودي[١٦]، والسيوطي[١٧]، واختار هذا بعض المحدثين[١٨].

---

(١) ينظر رأيه في: البحر المحيط ٣٣٢/٧.
والسجستاني هو سهل بن محمد بن عثمان أبو حاتم السجستاني، إمام في النحو واللغة، وكان إمام جامع البصرة، توفي سنة ٢٥٥هـ. ومن مصنفاته: القراءات، وما تلحن فيه العامة، والمقصور.
(ينظر: وفيات الأعيان ٤٣٠/٢، وسير أعلام النبلاء ٢٦٨/١٢، والبلغة /١١٠).

(٢) ينظر رأيه في: أوضح المسالك ١١٣/٢، وشرح الشذور /١٧٠، وشرح التصريح ٢٧٩/١، وشرح شواهد العيني ٥٣/٢.

(٣) ينظر: المقرب ٣٠٢/١.

(٤) ينظر: رصف المباني /١٦٦.

(٥) ينظر: الدر المصون ٣٨٤/٨ و٢٥٨/٩.

(٦) ينظر: البحر المحيط ٣٣٢/٧.

(٧) ينظر: معاني القرآن ٥٥/٣.

(٨) ينظر: شرح المفصل ٨٧/٢.

(٩) ينظر: شرح التسهيل ١١٤/٢.

(١٠) ينظر: شرح الألفية / ٢٢٥.

(١١) ينظر: شرح الكافية ١٧٠/٢.

(١٢) ينظر: الملخص في ضبط قوانين العربية ٢٨٠/١.

(١٣) ينظر: أوضح المسالك ١١٣/٢، وشرح الشذور /١٧٠.

(١٤) ينظر: المساعد ٣٩٠/١.

(١٥) ينظر: شفاء العليل ٤١٤/١.

(١٦) ينظر: شرح المكودي /٨٦.

(١٧) ينظر: همع الهوامع ٦٦/٦، وشرح الألفية للسيوطي /١٥١.

(١٨) ينظر: النحو الوافي ٧٩/٢، وضياء السالك ٢٤/٢، والتذكير والتأنيث لغويًا /١١٧.

واستشهدوا على جواز إثبات التاء مع الفصْل بإلاَّ بقراءة بعضهم[1] "إن كانتْ إلاَّ صيحةٌ واحدة"[2] برفع (صيحة)، وبقراءة بعض السلف[3]: "فأصبحوا لا تُرى إلاَّ مساكنهُم"[4]، وبقول الشاعر[5]:

طوى النَّحزُ والأَجرازُ ما في غُروضِها وما بَقِيَتْ إلاَّ الضُّلُوعُ الجَراشعُ

قالوا[6]: وإنَّما كان التذكير أو الحذف أولى على اعتبار المعنى؛ لأنَّ التقدير في مثل: ما قام إلاَّ هندٌ، ما قام أحدٌ إلاَّ هندُ، فالفعل في التقدير مسند إلى مذكر.

وقيل العلة القربى لجواز حذف التاء من الفعل عند الفصل بينه وبين الفاعل المؤنث بـــ (إلاَّ) هي: "الدلالة على خروج هذا الفعل عن بابه بالتزام حذف الفاعل الحقيقي معه، فكأنَّه مَنَع بذلك الحذف المطرد للفاعل شيئًا من التصرف، كما حدث في تلك الأفعال التي مُنعت من التصرف، للدلالة على معان غير الأحداث، كمنع تصرف (نعم) و(بئس) للدلالة على المدح والذم، و(عسى) للدلالة على الرجاء، و(ليس) للدلالة على النفي، فكما كان منع التصرف قرينةً لفظية على مخالفتها للأفعال في عدم دلالتها على الأحداث، وفي بعض الأحكام المتصلة بها، فكذلك كان التزام حذف التاء من الفعل في الاستثناء المفرَّغ قرينة لفظية على مخالفة هذا الفعل نظام سائر الأفعال المبنية للمعلوم في التزام عدم ذكر فاعله الحقيقي"[7].

---

(١) هي قراءة أبي جعفر وشيبة ومعاذ بن الحارث. ينظر: المحتسب ٢٠٦/٢، والبحر المحيط ٣٣٢/٧.

(٢) سورة يس آية ٢٩.

(٣) هـي قـــراءة الجحدري والأعمش وابن أبي إسحاق والسلمي. ينظر: (السبعة /٥٩٨، وإرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي / ٥٥٧، والإتحاف /٣٩٢).

(٤) سورة الأحقاف آية ٢٥.

(٥) هو ذو الرُّمة. ديوانه /٤٤٧. وهو في: المحتسب ٢٠٧/٢، وشرح المفصل ٨٧/٢، وشرح الألفية لابن الناظم/٢٢٥، والدر المصون ٣٨٥/٨ و٢٥٨/٩، والتخليص /٤٨١، وشرح ابن عقيل ٤٧٨/١.

النحز: كالنخس وهو الضرب والدفع. اللسان ٤١٤/٥ (نحز)، والأجراز: جمع جرز وهي الأرض القاحلة اليابسة (اللسان ٣١٧/٥).

الغروض: جمع غَرْض وهو حزام الرحل. اللسان ١٩٣/٧ (غرض).

الجراشع: جمع جُرْشُع وهو العظيم الصدر وقيل الطويل. اللسان ٤٧/٨ (جرع).

والمعنى: يصف ناقته بالضمور والهزال مما أصابها من توالي السَّوق والسير في الأرض الصلبة.

(٦) ينظر: شرح المفصل ٨٧/٢، وشرح الكافية للرضي ١٧٠/٢، وشرح الشذور /١٦٨.

(٧) العدول عن المطابقة بين أجزاء الجملة /٢١١.

ثانياً: الفصل بينها بغير (إلاَّ):

يجبُ إثبات التاء إذا أسند الفعل إلى مؤنث حقيقي غير مفصول بشيء كقوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ ﴾[1]، فإذا فُصِل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي بفاصل غير (إلاَّ) جاز إثبات التاء وحذفها نحو: حضر القاضي امرأة، وحضرتْ القاضي امرأةٌ[2].

وجعل سيبويه والسهيلي[3] حذف التاء أحسن وأجمل مع طول الكلام. يقول سيبويه: "وقال بعض العرب: قال فلانة، وكلما طال الكلام فهو أحسن، نحو قولك: حضر القاضي امرأةٌ؛ لأنَّه إذا طال الكلام كان الحذفُ أجملَ"[4].

وتبع كثيرٌ من النحويين سيبويه في جواز الحذف هاهنا، بَيدَ أنَّهم جعلوا إثبات التاء في الفعل أجود، ومنهم: ابن جني[5]، والشريف الكوفي[6]، والشلوبيني[7]، وابن عصفور[8]، وابن مالك[9]، والرضي[10]، والنيلي[11]، وابن الوردي[12]، وابن هشام[13]، وابن عقيل[14]، والأزهري[15]، والأشموني[16].

---

(1) سورة آل عمران آية ٣٥.

(2) ينظر: أوضح المسالك ١١٢/٢.

(3) ينظر: نتائج الفكر /١٣٠.

(4) الكتاب ٣٨/٢.

(5) ينظر: اللمع /٨٠.

(6) ينظر: البيان في شرح اللمع /١٢٧.

(7) ينظر: التوطئة /١٦٢، وشرح المقدمة الجزولية ٥٧٩/٢.

(8) ينظر: المقرب ٣٠٢/١.

(9) ينظر: شرح التسهيل ١١٤/٢.

(10) ينظر: شرح الكافية ١٧٠/٢.

(11) ينظر الصفوة الصفية ٣٩٥/١.

(12) ينظر: شرح التحفة الوردية /٢٠٨.

وابن الوردي هو زين الدين عمر بن أبي الفوارس، الإمام الفقيه، الأديب الشاعر، أحد فضلاء عصره، قرأ على الشرف البارزي وغيره. توفي سنة ٧٤٩هـ. ومن مصنفاته: التحفة الوردية، والبهجة الورديَّة في فروع الفقه الشافعي، وضوء الدرة على ألفية ابن معطي، وقصيدة اللباب في علم الإعراب، ومنطق الطير لإرادة الخير في التصوف، نظماً ونثراً. (ينظر: فوات الوفيات ١٩٥/٢، وشذرات الذهب ١٦١/٦، والنجوم الزاهرة ٢٤٠/١٠).

(13) ينظر: أوضح المسالك ١١٣/٢ – ١١٤.

(14) ينظر: شرح ابن عقيل ٤٧٧/١، والمساعد ٣٩٠/١.

(15) ينظر: شرح التصريح ٢٧٩/١.

(16) ينظر: شرح الأشموني ٥٢/٢.

وعزا بعضهم[1] عِلَّة جواز الحذف هاهنا إلى كون الفاصل بين الفعل وفاعله المؤنث قد قام مقام التأنيث.

وخَصَّ المبرد حذف التاء – والحال هذه – بالضرورة، ورأى أَنَّ في ذلك بُعدًا، وإن كان النحويون أجازوه. استمع إليه يقول: "وأمَّا[2]

لقد وَلَدَ الأُخيطلَ أُمُّ سَوْءٍ

فإِنَّما جاز للضرورة في الشعر جوازاً حسنًا، ولو كان مثله في الكلام، لكان – عند النحويين – جائزًا على بُعْد"[3].

وتبعه على رأيه هذا: الصيمري[4]، والأعلم الشنتمري[5]، وابن الشجري[6].

وإذا أُسند الفعل إلى الفاعل المؤنث المجازي جاز فيه إبقاء التاء وحذفها، فتقول: طلع الشمس، وطلعت الشمس[7]. فإن فُصِل بينهما كان حذفُ التاء أحسن[8]؛ إظهارًا لفضل الحقيقي على غيره[9] الذي حُكم له بأفضلية إثبات التاء كما مَرَّ.

ويبدو أثر هذه المسألة في البحر المحيط في المواضع الآتية:

١- جَوَّز أبو حيان – رحمه الله – حذف التاء من الفعل عند الفصل بينه وبين فاعله المجازي بغير إلاَّ، فعند قوله تعالى: ﴿ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ ﴾[10].

---

(١) ينظر: الكتاب ٣٨/٢، والمقتضب ١٤٨/٢، والبيان في شرح اللمع /١٢٧، وشرح المفصَّل ٩٢/٥، وشرح التصريح ٢٧٩/١.

(٢) قائله جرير بن عطية. وعجز البيت:

على باب استها صُلْبٌ وشَامُ

وهو في ديوانه /٥١٥، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٥/٢، والخصائص ٤١٤/٢، والتبصرة ٦٢٢/٢، والأمالي الشجرية ٢٦٣/٢، وشرح المفصل ٩٢/٥، والتوطئة /١٦٢، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٥٧٩/٢، وشرح التحفة الوردية /٢٠٨، وأوضح المسالك ٢١٢/٢، وشرح التصريح ٢٧٩/١، وشرح الأشموني ٥٢/٢.

(٣) المقتضب ١٤٨/٢.

(٤) ينظر: التبصرة ٦٢٢/٢.

(٥) ينظر: النكت ١٥٤/١.

(٦) ينظر: الأمالي الشجرية ٢٦٣/٢ و٤١٣/٢.

(٧) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم /٢٢٤، وشرح الكافية للرضي ١٧٠/٢، والملخص ٢٨٠/١، ورصف المباني / ١٦٦، وشرح التحفة الوردية /٢٠٧.

(٨) ينظر: اللمع /٨٠، والبيان في شرح اللمع /١٢٧، ونتائج الفكر /١٣٠، وشرح المقدمة الجزولية ٥٨٥/٢.

(٩) ينظر: شرح الكافية للرضي ١٧٠/١.

(١٠) سورة البقرة آية ١٥٠.

قال – رحمه الله –: "والقراءة بالياء؛ لأنَّ الحجة تأنيثها غير مجازي، وقد حَسَّن ذلك الفصل بين الفعل ومرفوعه بمجرورين، فسهل التذكير جدًا"[1].

وكذا صنع مع المؤنث الحقيقي لكنه جعل المؤنث المجازي أولى بالحذف، فعند قوله تعالى: ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا ﴾[2]، قال – رحمه الله –: "ولم يلحق التاء (كان)، وإن كان قد أُسند إلى مؤنث وهو (الآية)، لأجل أنَّه تأنيث مجازي، وازداد حسنًا بالفصل، وإذا كان الفصل محسنًا في المؤنث الحقيقي، فهو أولى في المؤنث المجازي، ومن كلامهم: حضر القاضي امرأة، وقال الشاعر[3]:

إنْ امرأً غرَّهُ منكُنَّ واحدةٌ بعدي وبعدَكِ في الدنيا لمغرورُ"[4]

٢- تابع الرأي القائل بوجوب حذف التاء عند الفصل بـ (إلاَّ) بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي أو المجازي، وذلك عند تعليقه على قراءة الرفع في قوله تعالى: ﴿ إِن كَانَتْ إِلاَّ صَيْحَةً وَاحِدَةً ﴾[5]، حيث قال – رحمه الله – وكان الأصل أن لا يلحق التاء؛ لأنَّه إذا كان الفعل مسندًا إلى ما بعد (إلاَّ) من المؤنث لم تلحق العلامة للتأنيث، فيقول: ما قام إلاَّ هندُ، ولا يجوز: ما قامت إلاَّ هندُ عند أصحابنا إلاَّ في الشعر، وجَوَّزه بعضهم في الكلام"[6].

٣- رَدَّ – رحمه الله – رأي ابن عطيَّة الذي رأى فيه أن تذكير كان وأخواتها مع وجود الفاصل أسهل من سائر الأفعال، ورأى – رحمه الله – أنَّه لا فرق بين هذه الأفعال وغيرها في هذا الحكم. جاء ذلك عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ ﴾[7]، حيث قال: "وقرأ النخعي[8]: ولم يكن بالياء...

---

(١) البحر المحيط ٤٤١/١.

(٢) سورة آل عمران آية ١٣.

(٣) لم ينسب لقائل معين وتجده في: معاني القرآن للفراء ٣٠٨/٢، والخصائص ٤١٤/٢، واللمع /٨١، والأمالي الشجرية ٤١٣/٢، والبيان في شرح اللمع /١٢٤، وشرح المفصل ٩٣/٥، وشرح التحفة الوردية /٢٠٨، وشرح الأشموني ٥٢/٢.

(٤) البحر المحيط ٣٩٣/٢.

(٥) سورة يس آية ٢٩.

(٦) البحر ٣٣٢/٧، وينظر: ٤٣٣/٦.

(٧) سورة الأنعام آية ١٠١.

(٨) النخعي هو الإمام الحافظ أبو عمران إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي اليماني، روى عن كثير من التابعين، وكان بصيراً بعلم ابن مسعود، واسع الرواية، كثير المحاسن. مات سنة ٩٦هـ. (ينظر: مشاهير علماء الأمصار /١٠١، ووفيات الأعيان ٢٥/١، وطبقات الحفاظ /٣٧).

وذُكِّر للفصل بين الفعل والفاعل... وقال ابن عطيَّة: وتذكيرها وأخواتها مع تأنيث اسمها أسهل من ذلك في سائر الأفعال[1] ولا أعرف هذا عند النحويين، ولم يُفرِّقوا بين كان وغيره"[2].

---

[1] المحرر الوجيز ٣٢٩/٢.

[2] البحر المحيط ١٩٤/٤.

المسألة الخامسة: توسُّط المفعول بين الفعل والفاعل:

الأصل في ترتيب الجملة الفعلية أن تكون هكذا: الفعل + الفاعل + المفعول به، فيكون الفاعل متصلاً بفعله، ثم يأتي مفعوله، وعلى هذا نصَّ ابن يعيش في قوله: "فإذًا رتبة الفعل يجب أن يكون أولاً، ورتبة الفاعل أن يكون بعده، ورتبة المفعول أنْ يكون آخرًا"[1].

بيد أنَّ هذه الرتبة خُولفت، فجاء المفعول به متوسطًا بين الفعل وفاعله، وهو ما يسميه النحويون التقديم. ويكون هذا التوسط جائزًا أو واجبًا.

أولاً: توسط المفعول جوازًا:

يجوز توسط المفعول به بين الفعل وفاعله، في كل موضع لا يجبُ فيه تقديمه على فعله أو تأخيره عن فاعله[2].

ويتحقق ذلك بزوال اللبس بين الفاعل والمفعول، ومن ذلك[3]:

١- ظهور الإعراب فيهما، كقولك: صحب عمرًا زيدٌ، فالإعراب الظاهر في الاسمين بيَّن الفاعل من المفعول، فساغ لك تقديم أحدهما على الآخر.

٢- تثنية الفاعل والمفعول وجمعهما، كقولك في التثنية: صحب الموسيان اليحيين، وفي الجمع: صحب الموسَون اليحيين، ففي المثالين لابُدَّ – مع التثنية والجمع – من رفع الفاعل بالألف في حال التثنية، ورفعه بالواو في حال الجمع، ونصب المفعول بالياء في كليهما، وعلى ذلك فلا إشكال من تقديم أحدهما على الآخر.

٣- وصف أحدهما بصفة يظهر فيها الإعراب، فمن وصف الفاعل: صحبَ موسى عيسى الظريفُ، فرفع (الظريف) يؤذن بأن (عيسى) فاعل مؤخر، و(موسى) مفعول به متوسط بين الفعل وفاعله. ومن وصف المفعول: صحب موسى عيسى الظريفَ، فنصب (الظريف) يؤذِنُ كذلك بأنَّ ما قبلها مفعول به في موضعه الطبعي.

٤- توكيد أحدهما بتوكيد يظهر فيه الإعراب، فمن توكيد الفاعل: صحب موسى عيسى نفسُه، ومن توكيد المفعول: صحب موسى عيسى نفسَه.

---

(١) شرح المفصل ٧٦/١.

(٢) ينظر: حاشية الخضري ٢٤٣/١.

(٣) ينظر: إصلاح الخلل الواقع في الجمل /٥٨ – ٥٩، والتوطئة /١٦٥.

٥-العطف على أحدهما مما يظهر في أحدهما الإعراب، فمن العطف على الفاعل: صحب موسى عيسى وزيدٌ، ومن العطف على المفعول: صحب موسى عيسى وزيدًا.

فرفع (زيد) في المثال الأول يدلُّ على أنَّ (عيسى) فاعل مؤخر، ونصبه في المثال الثاني يدلُّ على أنه – أي عيسى – مفعول به في موضعه.

وقد أضاف الرضي إلى ما يزيل اللبس السابق ما يأتي[١]:

١-أن يكون هناك قرينة معنويَّة نحو: أكل الكمثرى موسى، والقرينة هنا أنَّ الأكل يكون من موسى، فهو الفاعل، فصار تقديمه وتأخيره لا يضر، لأنه معروف الآكل من المأكول.

ومن ذلك: استخلف المرتضى المصطفى، ويزول اللبس في هذا المثال بالأدلة والقرائن المعنوية التي لدى المستمع، فهو – ولا شك – يعرف أن كلمة (استخلف) تعني خَلَفَ، وكلمة (المصطفى) تعني لقب الرسول صلى الله عليه وسلم، وكلمة (المرتضى) تعني أبا بكر رضي الله عنه، فَلَمَّا تحقَّق هذا زال ما يمكن أن يكون لدى المستمع من لبس، فجاز على أثره التقديم والتأخير[٢].

وهذا يدلُّ على أنَّ العنصر الدلالي يسمح بالتصرف في التقديم والتأخير؛ لأنه يقوم بالوظيفة الذي كانت تقوم به العلامة الإعرابية، وهي إحدى الوسائل التي اصطنعتها اللغة للتمييز بين العناصر بعضها البعض[٣].

٢- اتصال علامة الفاعل بالفعل، نحو: ضربتْ موسى حُبلى، فالفاعل (حبلى)، يدلُّ على ذلك تاء التأنيث المتصلة بالفعل (ضرب)، ولا ضير – والحال هذه – من تقديمه أو تأخيره.

٣- اتصال ضمير الثاني بالأول، نحو: ضرب فتاه موسى، فالهاء في (فتاه) تعود على (موسى)، وهو الفاعل، ويجوز هنا أن تُقدِّم المفعول ليكون متوسطًا بين الفعل وفاعله، أو أن تؤخره فتقول: ضرب موسى فتاه. وعِلَّةُ ذلك: أنَّ الضمير في (فتاه) وإنْ عاد على (موسى) المتأخر، إلاَّ أنه مُتقدِّم في الرتبة.

---

(١) ينظر: شرح الكافية ١/٧٢ – ٧٣.

(٢) ينظر: مجلة اللسان العربي (أمن اللبس ومراتب الألفاظ في النحو العربي) العدد ٤٥ ص٥٤.

(٣) ينظر: السابق /٥٤.

وقد شاع هذا في لسان العرب[1]، أي: توسُّط المفعول المشتمل على ضمير يعود على الفاعل، ومن شواهده قول الشاعر[2]:

جاء الخلافةَ أو كانَتْ له قَدَرا كما أتى ربَّه موسى على قَدَرِ

والشاهد فيه[3]: (أتى ربَّه موسى)، فقد توسَّط المفعول – وهو ربَّه – بين الفعل والفاعل وهو موسى.

ثانياً: التوسط وجوبًا، أي: تقديم المفعول به على الفاعل وجوبًا:

يلزم فيه أن يكون التركيب هكذا: الفعل + المفعول به + الفاعل. ويكون ذلك في المواضع الآتية[4]:

١- أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول، كقوله تعالى: ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿ يَوْمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّٰلِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ ﴾[6] فـ (إبراهيم) و(الظالمين) مفعولان مقدمان على فاعليهما وجوبًا.

ولا يجيز أكثر النحويين نحو: زان نورُه الشجر[7]، لا في نثر ولا في شعر[8]، وأجازه قوم منهم: الطّوال[9]، والأخفش[10]، وابن جني[11]، وابن مالك[12].

واستشهدوا على ذلك بوروده في كلام العرب الفصحاء، كقول الشاعر[13]:

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل ٤٩٣/١.

(٢) هو جرير بن عطية. ينظر: ديوانه /٢١١ وروايته: نَالَ الخلافة إذ كانت له قَدَرًا وهو من شواهد: أوضح المسالك ١٢٤/٢، وشرح ابن عقيل ٢٣٣/٢، وشرح التصريح ٢٨٣/١، وشرح الأشموني ٥٨/٢.

(٣) ينظر: شرح شواهد العيني مع حاشية الصبان ٥٨/٢.

(٤) ينظر: المقرب /٥٤، وشرح الكافية للرضي ٧٥/١، وأوضح المسالك ١٢٥/٢-١٢٦، وشرح التصريح ٢٨٣/١.

(٥) سورة البقرة آية ١٢٤.

(٦) سورة غافر آية ٥٢.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ١٣٥/٢، وشرح الألفية لابن الناظم /٢٢٩، وأوضح المسالك ١٢٥/٢.

(٨) ينظر: أوضح المسالك ١٢٥/٢.

(٩) ينظر رأيه في: الارتشاف ٩٤٣/٢، وأوضح المسالك ١٢٥/٢، والمغني ٤٩٢/٢، وشرح ابن عقيل ٤٩٣/١، وشرح التصريح ٢٨٣/١، وشرح الأشموني ٥٩/٢، والخزانة ٢٧٧/١.

(١٠) ينظر رأيه في: شرح الكافية للرضي ٧٥/١، والارتشاف ٩٤٣/٢، والمغني ٤٩٢/٢، وأوضح المسالك ١٢٥/٢، والخزانة ١٧٧/١.

(١١) ينظر: الخصائص ٢٩٤/١.

(١٢) ينظر: شرح التسهيل ١٦١/١ و١٣٥/٢.

(١٣) قيل هو النابغة الذبياني، وقيل: أبو الأسود، وقيل: عبدالله بن همارق.
وهو من شواهد: الخصائص ٢٩٤/١، وشرح المفصل ٧٦/١، وأوضح المسالك ١٢٥/٢، وشرح ابن عقيل ٤٩٦/١، وشرح التصريح ٢٨٣/١، وشرح الأشموني ٥٩/٢، والخزانة ٢٧٧/١.

جَزَى ربُّه عنِّي عَدِيَّ بن حَاتِمٍ جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقَدْ فَعَلْ

وتأوَّلَ المانعون ما ورد على هذا، فقالوا في البيت: الضمير يرجع إلى الجزاء الذي دَلَّ عليه (جزى)، أو لشخص غير (عدي)[1]، هربًا من أن يكون الضمير عائدًا على المفعول به.

وعَلَّق الأزهري[2]، والأشموني[3] على هذا المنع بقولهما: "وهو الحقُّ والإنصاف؛ لأنَّ ذلك إنَّما ورد في الشعر دون النثر".

٢- أَنْ يُحصر الفاعل بإنَّما باتفاق[4]، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ ﴾[5]، فالعلماء فاعل محصور فيه الخشية، فوجب تأخيره، فلزم توسط المفعول، والمعنى: ما يخشى الله من عباده إلاَّ العلماءُ.

وبيَّن الجرجاني فائدة حصر الفاعل في هذه الآية بقوله: "تقديم اسم الله تعالى إنَّما كان لأجل أنَّ الغرض أن يُبيَّن الخاشون مَنْ هم، ويخبرَ بأنَّهم العلماء خاصة دون غيرهم، ولو أُخِّر ذكرُ اسم الله وقُدِّم (العلماء)، فقيل: إنَّما يخشى العُلَماءُ اللهَ، لصار المعنى على ضد ما هو عليه الآن، ولصار الغرض بيان المخشيِّ مَن هو، والإخبار بأنَّه الله تعالى دون غيره، ولم يجب — حينئذ — أن تكون الخشية من الله تعالى مقصورة على العلماء، وأن يكونوا مخصوصين بها كماً هو الغرض من الآية، بل كان يكون المعنى أنَّ غير العلماء يخشون الله تعالى أيضاً، إلاَّ أنهم مع خشيتهم الله تعالى يخشون معه غيره، والعلماء لا يخشون غير الله تعالى"[6].

وكذا الحصر بإلاَّ عند غير الكسائي[7]، فإنَّه أجاز تقديم المحصور بإلاَّ مطلقًا، فاعلاً كان أو مفعولاً[8]، وممَّا احتجَّ به على ذلك قول الشاعر[9]:

---

(١) ينظر: حاشية الصبان ٢/٥٩ — ٦٠.

(٢) شرح التصريح ١/٢٨٣.

(٣) شرح الأشموني ٢/٥٩ — ٦٠.

(٤) ينظر: الارتشاف ٣/١٣٥٠، وشرح التصريح ١/٢٨٤.

(٥) سورة فاطر آية ٢٨.

(٦) دلائل الإعجاز /٣٣٩.

(٧) ينظر رأيه في: شرح التسهيل ٢/١٣٤، وشرح الألفية لابن الناظم /٢٢٨، والارتشاف ٣/١٣٤٩، وأوضح المسالك ٢/١٢٩، وشرح ابن عقيل ١/٤٩٢، وشفاء العليل ١/٤٢٢، وشرح التصريح ١/٢٨٤، وشرح الأشموني ٢/٥٨.

(٨) ينظر: شرح ابن عقيل ١/٤٩٢، وشرح الأشموني ٢/٥٨.

(٩) هو ذو الرُّمة. ينظر: ديوانه /٣٨٤. وروايته: أهلَّةُ آناءِ الديار... وتجده في: أوضح المسالك ٢/١٣١، وشرح ابن عقيل ١/٤٨٩، وشرح التصريح ١/٢٨٤، والهمع ٢/٢٦١، وشرح الأشموني ٢/٥٧.

آناء: جمع نأي وهو البعد. ينظر: اللسان ١٥/٣٠٠ (نأي).

الشام: الأثر الأسود في البدن وفي الأرض، والجمع شامٍ. ينظر اللسان ١٢/٣٢٩ (شيم).

ويروى: وِشامها بكسر الواو على أنه جمع وشم. وعلق محمد محي الدين عبدالحميد على هذا بقوله (عدة السالك ١/١٣٢): "وليس ذلك بصواب أصلاً".

فلم يدرِ إلاَّ اللهُ ما هيَّجَتْ لنا عشيةً آناءُ الديارِ وَشامُها

وخَرَّج الجمهور هذا البيت وأمثالُه على تقدير فعل آخر ينصب المفعول به. قال ابن عصفور – بعد أن ذكر البيت – : "فعلى إضمار فعل، أي: درى ما هيَّجَتْ لنا"[1].

ورجع ابن مالك منع تقديم الفاعل المحصور بإلاَّ عند الجمهور إلى كون الحصر لا يُعرف إلاَّ بتأخره. يقول: "وحُجَةُ من منع تقديم المحصور مطلقًا حمل الحصر بإلاَّ على الحصر بإنَّما، وذلك أنَّ الاسمين بعد (إنَّما) لا يُعرف متعلّق الحصر منهما إلاَّ بتأخره، كقولك قاصدًا لحصر المفعولية في زيد: إنَّما يضرب عمرو زيدًا؛ فالمراد: كون الضرب الصادر من (عمرو) مخصوصًا به زيد، ولا يُعلم هذا إلا بتأخير (زيد)، فامتنع تقديمه، وجعل المقرون بإلاَّ متأخرا، وإن كان لا يخفى كونه محصورًا لو لم يتأخر ليجري الحصر على سَنن واحد.

ولم يلزم الكسائي ذلك؛ لأنَّ الاقتران بإلاَّ يدلُّ على المعنى، والتوسع عند وضوح المعنى أولى من التضييق بمنع أحد الاستعمالين"[2].

٣- أن يكون المفعول ضميرًا متصلاً، والفاعل اسمًا ظاهرًا، نحو: أدَّبني ربِّي، وهدانا اللهُ، فلو حاولنا تقديم الفاعل فيهما وتأخير المفعول لأدّى ذلك إلى انفصال الضمير فيكون: أدَّب ربي إيَّايا مع إمكان اتصاله وهذا لا يجوز.

وجدير بالذكر أنَّ تقديم المفعول على فاعله، أو توسطه بين الفعل والفاعل، له دلالات معنوية، كالاهتمام به، وفي هذا يقول سيبويه: "فإنْ قَدَّمْتَ المفعول وأخرتَ الفاعل، جرى كما جرى في الأوَّل، وذلك قولك: ضربَ زيدًا عبدُالله... وهو عربيٌّ جيِّد كثير، كأنَّهم إنَّما يقدِّمون الذي بيانه أهمُّ لهم، وهم ببيانه أعنى، وإنْ كانا جميعًا يُهمَّانهم ويُعنيانهم"[3].

وقال ابن عطيَّة عند وقوفه على قوله تعالى: ﴿ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ ﴾[4]: "ومعنى الآية: حضر يعقوبَ مقدِّماتُ الموت، وإلاَّ فلو حضر الموت لما أمكن أن يقول شيئًا، وقَدَّم (يعقوب) على جهة تقديم الأهم"[5].

وقال ابن يعيش: "وقد تَقدَّم المفعول به لضربٍ من التوسُّع والاهتمام به"[6].

---

(١) المقرب ٥٥/١ وينظر: شرح التصريح ٢٨٤/١، وشرح الشواهد للعيني بحاشية الصبان ٥٧/٢.

(٢) شرح التسهيل ١٣٤/٢.

(٣) الكتاب ٣٤/١.

(٤) سورة البقرة آية ١٣٣.

(٥) المحرر الوجيز ٢١٤/١.

(٦) شرح المفصل ٧٦/١.

ويظهر الأثر التركيبي لهذه المسألة في البحر المحيط في تجويز صاحبه توسط المفعول به لزوال اللبس في قوله تعالى: ﴿ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ﴾[1] حيث قال –رحمه الله–: "ويجوز أن يكون (إحداهما) مفعولاً، والفاعل هو (الأخرى) لزوال اللبس؛ إذ معلوم أنَّ المذكِّرة ليست الناسية، فجاز أن يتقدَّم المفعول ويتأخر الفاعل، فيكون نحو: كسر العصا موسى"[2].

واقتضب – رحمه الله – الحديث في مسألة توسط المفعول وجوبًا، ورجع ذلك لشهرة المسألة. جاء ذلك عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾[3] حيث قال: "وكونه مما يجب فيه تقديم المفعول هو قول الجمهور، وقد جاء في كلام العرب مثل: ضربَ غلامُهُ زيدًا. قال: وقاس عليه بعض النحويين، وتأول بعضه الجمهور، أو حمله على الشذوذ، وقد طوَّل الزمخشري في هذه المسألة بما يوقف عليه في الكشاف[4]، وليست من المسائل التي يُطوَّل فيها لشهرتها في العربية"[5].

---

(١) سورة البقرة آية ٢٨٢.

(٢) البحر المحيط ٣٤٩/٢ – ٣٥٠.

(٣) سورة البقرة آية ١٢٤.

(٤) ينظر ١٨٣/١.

(٥) البحر المحيط ٣٧٥/١.

المسألة السادسة: الفصل بين المتضايفين بغير الظرف:

اختلف النحويُّون في حكم الفصل بين المضاف والمضاف إليه، فذهب الكوفيُّون إلى جواز الفصل بينهما في السعة بغير الظرف والجار والمجرور[1]. وخصَّصَ بعضهم الجواز بضرورة الشعر[2].

وذهب البصريون[3]، ووافقهم الفراء[4]، وبعض المتأخرين[5] إلى أنَّ الفصْل بينهما لا يجوز إلاَّ بالظرف والجار والمجرور، لأنَّهما يتوسعون فيهما أكثر من غيرهما.

واستدَلَّ الكوفيون على صحة مذهبهم بالنثر والشعر[6]، فأمَّا النثر فأعظمه قراءة ابن عامر[7] لقوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾[8]، بنصب (أولادهم) وجر (شركائهم).

كما استدلُّوا بما حكاه الكسائي عن العرب من قولهم: "هذا غلام – والله – زيد"، وبما حَكاه أبو عبيدة عن بعض العرب من قولهم: "إنَّ الشاةَ لتجترُّ فتسمع صوتَ – واللهِ – ربِّها".

وأما الشعر فاحتُّجوا منه بقول الشاعر[9]:

فَزَجَجْتُها بِمِزَجَّةٍ زَجَّ القَلُوصَ أَبي مَزَادَة

والتقدير: زجَّ أبي مزادة القَلوصَ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالقلوص وهو مفعول، وليس بظرف ولا جار ومجرور.

---

(1) ينظر: ائتلاف النصرة /٥١، وهمع الهوامع ٢٩٥/٤.

(2) ينظر: الإنصاف ٤٢٧/٢ المسألة رقم ٦٠، والخزانة ٤١٨/٤.

(3) ينظر: الإنصاف ٤٢٧/٢، وائتلاف النصرة /٥٢، وشرح التصريح ٥٧/٢، والخزانة ٤١٨/٤.

(4) ينظر: معاني القرآن ٣٥٨/١.

(5) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ٩٨/٢ ، والحجة في القراءات السبع /١٥١ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٤٥٤/١، والكشاف ٦٧/٢، والتبيان ٤٠٣/١، والإرشاد إلى علم الإعراب /٣٣٩.

(6) يُنظر: الإنصاف ٤٢٣/٢ – ٤٣١، وائتلاف النصرة /٥١ – ٥٢.

(7) ينظر: السبعة في القراءات /٢٧٠، والكشف ٤٥٣/١، والإقناع ٦٤٤/٢، وإرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي /٣١٩، والنشر ٢٦٣/٢.

(8) سورة الأنعام آية ١٣٧.

(9) غير معروف. وتجده في: معاني القرآن للفراء ٣٥٨/١، والخصائص ٤٠٦/٢، والمفصل /١٠٢، والكشاف ٦٧/٢، وإبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة /٤٦٤، وشرح التسهيل ٢٧٨/٣، وشرح الألفية لابن الناظم /٤٠٨، والبحر المحيط ٢٢٩/٤، والدر المصون ١٦٤/٥، والمساعد ٣٧٢/٢، وشرح الأشموني ٢٧٦/٢، والخزانة ٤١٥/٤.

كما احتجوا بقول الشاعر[1]:

تَمر على ما تَسْتمرُّ وقَدْ شَفَتْ غَلائِلَ عبدُ القيسِ مِنْها صُدُورِها

والتقدير: شفت غلائلَ صُدورِها عبدُالقيسِ منها، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بفاعل (شفت)، وبالجار والمجرور (منها).

واحتجوا – أيضًا – بقول الشاعر[2]:

يُطِفْنَ بِحُوزِيِّ المراتِع لَمْ تُرَع بِوَاديهِ مِنْ قَرعِ القِسِيِّ الكنَائنِ

والتقدير: من قرعِ الكنائنِ القِسِيِّ، ففصل بينهما بـــ (القسي) وهو مفعول المصدر.

وبقول الشاعر[3]:

فأصْبَحتْ بعدَ خَطِّ بَهْجَتِها كأنَّ قَفْرًا رُسُومَها قَلَما

والتقدير: بعد بهجتها، ففصل بين المضاف الذي هو (بعد) والمضاف إليه الذي هو (بهجتها) بالفعل الذي هو (خَطِّ)، وتقدير البيت: فأصبحتْ قفرًا بعد بهجتها، كأنَّ قلمًا خطَّ رسَومها.

وتبعتْ طائفة من النحويين أهل الكوفة، فأجازوا الفصل في السعة بين المتضايفين بمعمول المضاف، منهم: ابن مالك[4]، وابنه بدر الدين[5]، وابن هشام[6]، وابن عقيل[7]، والأزهري[8]، والسيوطي[9]، والأشموني[10]، والألوسي[11].

---

(1) مجهول القائل . وهو من شواهد : الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب /٢٠١، وضرائر الشعر لابن عصفور /٢٠٠، وإبراز المعاني /٤٦٥، وشرح التسهيل ٢٧٤/٣، والدر المصون ١٦٩/٥، والخزانة ٤١٣/٤. وفيه: تمر: من المرور، وتستمر: من الاستمرار، وغلائل: جمع غليلة وهي الحقد، وعبدالقيس: قبيلة.

(2) قائله الطرماح بن حكيم. ينظر: ديوانه /١٦٩، وهو في الخصائص ٤٠٦/٢، وضرائر الشعر لابن عصفور /١٩٧، وإبراز المعاني /٤٦٤، وشرح عمدة الحافظ ٤٩٢/١، والصفوة الصفية ٦٧/٢، وشرح الألفية لابن الناظم /٤٠٦، والبحر المحيط ٢٣٠/٤ والدر المصون ١٦٤/٥، الخزانة ٤١٨/٤.

الحوزي: الفحل. ينظر: اللسان ٣٤١/٥ (حوز).

الكنائن: جمع كنانة وهي جَعْبَة السهام. ينظر: اللسان ٣٦١/١٣ (كنن).

(3) مجهول القائل وتجده في: اللسان ٢٨٧/٧ (خطط)، والخزانة ٤١٨/٤.

(4) ينظر: شرح التسهيل ٢٧٢/٣.

(5) ينظر: شرح الألفية /٤٠٥.

(6) ينظر: أوضح المسالك ١٧٧/٣.

(7) ينظر: المساعد ٣٧٢/٢، وشرح ابن عقيل ٨٢/٢.

(8) ينظر: شرح التصريح ٥٧/٢.

(9) همع الهوامع ٢٩٥/٤.

(10) ينظر: شرح الأشموني ٢٧٦/٢.

(11) ينظر: الضرائر /٩٧.

وفصَّل بعض أهل هذه الطائفة القول في المسألة، فبيَّنوا أنَّ مسائل الفصل سبع، منها ثلاثة جائزة في السعة، وأربع خاصة بضرورة الشعر، وهذه الثلاث الجائزة في السعة هي[1]:

١- أن يكون المضاف مصدرًا والمضاف إليه فاعله، والفاصل إمَّا مفعوله، كقراءَة ابن عامر: "قتلُ أولادَهم شركائهم"، وقول الشاعر[2]:

عَتَوا إذْ أَجَبْناهُمْ إلى السِّلمِ رأفةً فسقناهُمُ سَوقَ البُغاثَ الأَجادلِ

فسوق مصدر مضاف، والأجادل مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى فاعله، والبغاث: مفعوله، وفُصل به بين المضاف والمضاف إليه، والأصل سوقَ الأجادلِ البغاثَ.

وإمَّا ظرفه كقول بعضهم: "تركُ يومًا نفسكَ وهواها سَعيٌ لها في رداها".

٢- أن يكون المضاف وصفًا، والمضاف إليه مفعوله الأول، والفاصل مفعوله الثاني، كقراءة بعض السلف[3]: "فلا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخلفَ وعدَه رُسُلِه"[4]، وقول الشاعر[5]:

ما زالَ يُوقِنُ مَنْ يَؤمُّك بالغنى وسِواكَ مانِعُ فضلَه المحتاجِ

فمانع اسم فاعل مضاف إلى مفعوله الأول، وهو المحتاج، و(فضلة) المفعول الثاني، وفُصِل به بين المتضايفين، والأصل: وسواكَ مانعُ المحتاج فضلة.

أو ظرفه، كقوله عليه الصلاة والسلام: "هلْ أنْتُم تاركو لي صاحبي"[6] والأصل: تاركو صاحبي لي.

٣- أن يكون الفاصل قَسَمًا، كحكاية الكسائي: "هذا غلامُ – واللهِ – زيدٍ"، وحكاية أبي عبيدة: "إنَّ الشاةَ لَتجترُّ فتسمع صوتَ – والله – ربها".

وأمَّا الأربع الخاصة بالضرورة فهي[7]:

---

(١) ينظر: أوضح المسالك ١٧٧/٣، وشرح التصريح ٥٧/٢، وشرح الأشموني ٢٧٦/٢، والضرائر للألوسي /٩٧.

(٢) نُسب لبعض الطائيين وتجده في: شرح التسهيل ٢٧٨/٣، وشرح عمدة الحافظ ٤٩١/١، وشرح الألفية لابن الناظم /٤٠٧.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٤٣٩/٥.

(٤) سورة إبراهيم آية ٤٧.

(٥) مجهول القائل وتجده في: شرح عمدة الحافظ ٤٩٣/١، وشرح الألفية لابن الناظم /٤٠٨.

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه ١٣٣٩/٣ حديث رقم ٣٤٦١، والبيهقي في سننه ٢٣٦/١٠ حديث رقم ٢٠٨٨٤.

(٧) ينظر: أوضح المسالك ١٨٥/٣ – ١٩٥، وشرح التصريح ٥٨/٢، وشرح الأشموني ٢٧٧/٢، والضرائر للألوسي /٩٧.

١- الفصل بالأجنبي، والمراد به معمول غير المضـــاف، فاعلاً كان، كقول الشـــاعر[١]:

أنجبَ أيَّام والداه به إذْ نَجَلاه فَنِعْمَ ما نَجَلا

أي: أنجب والداه به أيام إذْ نجلاه.

أو مفعولاً، كقوله[٢]:

تَسْقي امتياحًا ندى المسواكَ ريقتِها كَمَا تَضمَّن ماءَ المزنةِ الرَّصَفُ

أي: تسقي هي نَدَى ريقتِها المسواكَ

وندى مفعول أول وهو مضاف، وريقتها مضاف إليه، والمسواك مفعول ثانٍ فُصِل به بين المتضايفين.

أو ظرفًا كقول الشاعر[٣]:

كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يومًا يُهوديٍّ يُقاربُ أو يُزيلُ

حيث أُضيف (كفّ) إلى (يهوديّ) وفُصل بينهما بـــ (يومًا) الذي يتعلق بـــ (خُطَّ).

٢- الفصلُ بنعت المضاف، كقوله[٤]:

نَجوتُ وقَدْ بَلَّ المراديُّ سيفَه من ابنِ أبي شيخِ الأباطحِ طالبِ

---

(١) هو الأعشى ميمون بن قيس. ينظر: ديوانه /١٧١، وهو من شواهد: شرح التسهيل ٢٧٤/٣، وشرح عمدة الحافظ ٤٩٤/١، وشرح الألفية لابن الناظم /٤١١، والدر المصون ١٧٣/٥، والمساعد ٣٧٠/٢، وهمع الهوامع ٢٩٧/٤، والدرر اللوامع ٤٩/٥.

(٢) هو جرير بن عطية. ينظر: ديوانه /٣٠٥. وتجده في: شرح التسهيل ٢٧٤/٣، وشرح الألفية لابن الناظم /٤١٠، والمســاعد ٣٦٩/٢، والهمــع ٢٩٥/٤، والــدرر اللوامع ٤٤/٥، وفيه: الامتياح: الاستياك، والمزنة: السحاب، والرصف: حجارة مرصوف بعضها على بعض ماؤها أرق وأصفى.

(٣) هــو أبو حيَّة النميري. وهو من شواهد: الكتاب ١٧٩/١، والمقتضب ٣٧٧/٤، والخصائص ٤٠٥/٢، والبيان في شــرح اللمع /٤٩٠، والإنصاف ٤٣٢/٢، وإبراز المعاني /٤٦٢، وشرح التسهيل ٢٧٣/٣، وشرح الألفية لابن الــناظم /٤١٠، والــبحر المحيط ٢٢٩/٤، والمساعد ٣٦٨/٢، وشرح ابن عقيل ٨٣/٢، وهمع الهوامع ٢٩٥/٤، والدرر اللوامع ٤٤/٥.

(٤) هو معاوية بن أبي سفيان وهو من شواهد: شرح التسهيل ٢٧٥/٣، وشرح عمدة الحافظ ٤٦٩/١، وشرح الألفية لابن الناظم /٤١١، والمساعد ٣٧٢/٢، وهمع الهوامع ٢٩٦/٤.

حيث فُصل بين المضاف (أبي) والمضاف إليه (طالب) بنعت المضاف وهو شيخ الأباطح، والأصل: من ابن أبي طالب شيخ الأباطح.

٣- الفصل بالنداء، كقوله[١]:

كأنَّ بِرْذونَ أبا عِصامِ زيدٍ حمارٌ دُقَّ باللِّجام

أي: كأنَّ برذون زيدٍ حمارٌ يا أبا عصام.

٤- الفصل بفاعل المضاف، كقوله[٢]:

ما إنْ وجدنا للهوى مِنْ طِبِّ ولا عَدِمْنا قَهْرَ وَجْدُ صَبِّ

والشاهد فيه: "قَهْرَ وَجدُ صَبِّ" حيث أضيف (قهر) إلى مفعوله (صب) وفُصل بينهما بفاعل المصدر (وجد)، والأصل: ما وجدنا طِبًا، ولا عدمنا قَهر صَبٍّ وَجْدٌ.

وزيد على ما سبق اثنان هما[٣]:

١- الفصل بالفعل الملغي، كقوله[٤]:

بأيِّ تراهُمُ الأرضينَ حَلُّوا آلدبرانِ أمْ عَسَفَوا الكِفَارا

أي: بأيِّ الأرضين تراهم.

٢- الفصل بالمفعول لأجله، كقوله[٥]:

مُعاودُ جُرْأةً وقتِ الهوادي أشمُّ كأنَّهُ رَجُلٌ عَبُوسُ

أراد: معاودُ وقت الهوادي جُرأةً.

وقد أنكر البصريون رأي الكوفيين ومَنْ أيَّديهم، القائل بجواز الفصل بين المتضايفين في السعة، بحجة أنَّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيءٍ واحد، فلا يجوز الفصْل بينهما.

---

(١) لم ينسب لراجز معين، وتجده في: الخصائص ٤٠٤/٢، وإبراز المعاني /٤٦٥، وشرح التسهيل ٢٧٥/٣، والدر المصون ١٧٤/٥، وشرح ابن عقيل ٧٦/٢، وهمع الهوامع ٢٩٦/٤.

(٢) لم ينسب لراجز معين، وهو في: شرح التسهيل ٢٧٤/٣، وشرح عمدة الحافظ ٤٩٣/١، والمساعد ٣٧٠/٢، وشرح التصريح ٥٩/٢، وهمع الهوامع ٢٩٧/٤، وشرح الأشموني ٢٧٩/٢، والدرر اللوامع ٤٩/٥. وفيه: الصَّبُ: العاشق.

(٣) ينظر: شرح التصريح ٦٠/٢، وشرح الأشموني ٢٧٩/٢ – ٢٨٠.

(٤) قائله مجهول وهو في: شرح التسهيل ٢٧٦/٣، والدر المصون ١٧٤/٥، والمساعد ٣٧٢/٢، والدرر اللوامع ٥٠/٥، وفيه: الدّبران: اسم موضع، وعسفوا: قطعوا على غير هدى، والكِفار: اسم موضع.

(٥) قائله أبو زبيد الطائي وتجده في: المقتضب ٣٧٧/٤، وضرائر الشعر لابن عصفور /١٩٧، وهمع الهوامع ٢٩٧/٤، والدرر اللوامع ٥٠/٥، ويروى – أيضًا – بجعل العجز صدرًا.

وكان موقفهم ممَّا احتجَّ به الكوفيون كالآتي[1]:

١- رفضوا ما حكاه الكسائي وأبو عبيدة، بحجة أن الفاصل يمين، واليمين تدخل على أخبارهم للتوكيد، وهم يسمونها في هذا النحو لغوًا؛ لزيادتها في الكلام في وقوعها في غير موقعها.

٢- رَدُّوا ما أنشدوه بحجة قلته، وعدم معرفة قائليه.

٣- لم يُسوغوا الاحتجاج بقراءة ابن عامر، لمخالفتها إجماعهم على منع الفصل بين المتضايفين بالمفعول.

ومن الجدير بالذكر أنَّ الاستدلال بهذه القراءة من قبل الكوفيين قد أثار عاصفة بين صفوف المؤيدين للمذهب البصري، وكأنَّ المقاييسَ التي وضعوها وَحيٌ لا يُقبل الخروج عليه، فهناك من يرفض هذه القراءة جملةً وتفصيلا، بجعلها من قبيل اللحن. يقول النحاس: "فأمَّا ما حكاه أبو عبيد عن ابن عامر وأهل الشام، فلا يجوز في كلام ولا شعر، وإنَّما أجاز النحويون التفريق بين المضاف والمضاف إليه في الشعر بالظرف؛ لأنَّه لا يفصل، فأمَّا بالأسماء غير الظروف فلحنٌ"[2].

وهناك من يستقبحها، كالطبري[3]، وابن خالويه، وأبي علي الفارسي[4]، وفي هذا يقول الثاني: "والحجة لمن قرأه بضم الزاي (يعني زُيِّن): أنه دلَّ بذلك على بناء الفعل لما لم يُسمَّ فاعله، ورفع به القتل، وأضافه إلى (شركائهم) فخفضهم، ونصب (أولادهم) بوقوع القتل عليه، وحال بهم بين المضاف والمضاف إليه، وهو قبيح في القرآن وإنَّما يجوز في الشعر"[5].

وهناك من يُضعِّفها كمكي بن أبي طالب، وابن عطيَّة[6]. وفي هذا يقول الأوَّل: "وهذه القراءة فيها ضعف؛ للتفريق بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنَّه إنَّما يجوز مثل هذا التفريق في الشعر"[7].

---

(١) ينظر: الإنصاف ٢/٤٣٥ مسألة رقم ٦٠.

(٢) إعراب القرآن ٢/٩٨.

(٣) ينظر: جامع البيان ٨/٤٣ – ٤٤.

(٤) ينظر: الحجة ٣/٢٣٥.

(٥) الحجة في القراءات السبع /١٥٠ – ١٥١.

(٦) ينظر: المحرر الوجيز ٢/٣٤٩ – ٣٥٠.

(٧) الكشاف عن وجوه القراءات ١/٤٥٤.

وهناك من أغلظ وأساء في عبارته كالزمخشري الذي قال: "وأمَّا قراءة ابن عامر... فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر، لكان سَمِجًا مردودًا كما سَمُج ورُدَّ:

زَجَّ القَلوُصَ أبي مزادة

فكيف به في الكلام المنثور؟، فكيف به في القرآن المعجز بِحُسن نظمه وجزالته؟، والذي حمله على ذلك أنْ رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوبا بالياء، ولو قرأ بجرّ الأولاد والشركاء، لأن الأولادَ شركاؤهم في أموالهم، لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب"[1].

وأيَّدَ أبو حيَّان سلامة هذا التركيب، استنادًا إلى قراءة ابن عامر السابقة، حيث قال – رحمه الله – : "وقرأ ابن عامر كذلك إلاَّ أنه نصب (أولادهم)، وجَرَّ (شركائهم)، فصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول، وهي مسألة مُختلف في جوازها فجمهور البصريين يمنعونها متقدموهم ومتأخروهم، ولا يجيزون ذلك إلاَّ في ضرورة، وبعض النحويين أجازها، وهو الصحيح؛ لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصريح المحض ابن عامر الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان، قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب، ولوجودها – أيضًا– في لسان العرب في عدة أبيات"[2].

ثم استطرد – رحمه الله – مُشنِّعًا على الزمخشري الذي أنكر هذه القراءة، فقال: "وأعجبُ لعجمي ضعيف في النحو يردُّ على عربي صريح محض قراءةً متواترة موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت، وأعجب لسوء ظنّ هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيَّرَهم هذه الأمّة لنقل كتاب الله شرقًا وغربًا، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم، لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم"[3].

والذي تركنُ إليه النفس صحةُ ما رآه أبو حيان ومَن معه للاعتبارات الآتية:

١- أنَّ سيبويه – وهو أحدُ من منع الفصل بين المتضايفين بغير الظرف – قد نَصَّ على عظم مكان القراءة، حيث قال: "إلاَّ أنَّ القراءة لا تُخالف؛ لأنَّ القراءةَ السنةُ"[4].

---

[1] الكشاف ٢/٦٧.

[2] البحر المحيط ٤/٢٢٩.

[3] السابق ٤/٢٣٠.

[4] الكتاب ١/١٤٨.

٢- أنَّ ابن خالويه – وهو أحد من تزعَّم رفض هذه القراءة – قد قال بأولويَّة القراءة القرآنية في مقابل القواعد النظرية، حيث قال: "قد أجمع الناس جميعًا أنَّ اللغة إذا وردتْ في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن، لا خلاف في ذلك"[١].

٣- أنَّ أبا البركات الأنباري قد حكى أنَّ العرب قد فَصَلتْ بين المتضايفين بالجملة في قولهم: هو غلامُ – إنْ شاء الله – أخيك، يريدون: هو غلامُ أخيك، فأن يُفصل بالمفرد أسهل[٢].

٤- أنَّ ابن مالك قد نَصَّ على ثلاثة أمور هامَّة تُحسِّن الفصل بالمفعول هي:

أ- أنَّ الفاصلَ فضلةٌ، والفضلة لا يُعتدُّ بها.

ب- أنَّ الفاصل غيرُ أجنبي من المضاف.

جـ- كونه مُقدَّر التأخير من أجل المضاف إليه، مُقدَّر التقدُّم بمقتضى الفاعلية المعنوية، فلو لم تستعمل العرب الفصل المشار إليه، لاقتضى القياس استعماله؛ لأنَّهم قد فصلوا في الشعر بالأجنبي كثيرًا، فاستحقَّ الفصل بغير الأجنبي أن يكون له مزيَّة، فحُكم بجوازه[٣].

٥- أنَّ السيوطي قد تناول هذا فأحسن، حيث قال: "كان قومٌ من النحاة يُعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية، وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك؛ فإنَّ قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتوترة الصحيحة التي لا مطعن فيها، وثبوت ذلك دليلٌ على جوازه في العربية، وقد رَدَّ المتأخرون – منهم ابن مالك – على من عاب عليهم ذلك بأبلغ ردٍّ، واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية"[٤].

٦- أنَّ قولهم هذا "يتسق لو أنَّ اللغة اخترعوها هم، واخترعوا لها مقاييسها، أمَّا واللغة سماع فقولهم لا ينهضُ حجة في شيء"[٥].

---

[١] المزهر ٢١٣/١.

[٢] ينظر: الدر المصون ١٦٦/٥ – ١٦٧.

[٣] ينظر: شرح التسهيل ٢٧٧/٣.

[٤] الاقتراح /٣٦ – ٣٧.

[٥] في أصول النحو العربي للأفغاني /٤١.

المسألة السابعة: الفصل بين العدد وتمييزه:

أولاً: الفصل بـــ (منْ) بين العدد وتمييزه اسم الجمع أو اسم الجنس:

اسم الجمع هو ما دلَّ على الجمع، وليس له مفرد من لفظة غالبًا، كقوم ورهط، وأما اسم الجنس فهو ما يُفرَّق بينه وبين مفرده بالتاء غالباً، كشجر وتمر[١].

وقيل (غالبًا) في اسم الجمع؛ لأنَّه قد يدل على الجمع وله مفرد من لفظه كـــ (رَكْب) ومفرده راكب، كما قيل ذلك في اسم الجنس؛ لأنَّه قد يُفرَّق بينه وبين مفرده بغير التاء، نحو: رُوم ورومي[٢].

وقد اختلف النحويُّون في تمييز العدد إذا كان اسم جمع أو اسم جنس؛ أيجرُّ بالإضافة أو يُفصل بمِن؟ فكان اختلافهم على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: يرى أصحابه أنَّ الإضافة لا تنقاس، وأنه لابُدَّ من الفصل بين العدد وتمييزه بـــ (مِن)، كما في قوله تعالى: ﴿ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ﴾[٣].

وهذا هو مذهـــب الأخفش[٤] ، والمبرد ، وأبي حاتم السجستاني، والسيرافي[٥]، وأبي علي الفارسي[٦]، والخضراوي[٧]، وابن مالك[٨]، وابن عقيل[٩]، والسلسيلي[١٠].

وهو ظاهر رأي سيبويه، إذ يقول: "كأنَّك قلت: هذه ثلاث غَنَم، فهذا يُوضِّح لك، وإن كان لا يُتكلَّم به"[١١].

---

(١) ينظر: شرح التصريح ٢/٢٧٠.

(٢) ينظر: حاشية يس على شرح التصريح ٢/٢٧٠.

(٣) سورة البقرة آية ٢٦٠.

(٤) يـــنظر رأيـــه في: شرح الكافية للرضي ١/١٠٣، والبحر المحيط ٧/٨٣، والارتشاف ٢/٧٤٦، والمساعد ٢/٧٣، وشرح التصريح ٢/٢٧٠، وهمع الهوامع ٤/٧٥.

(٥) ينظر رأيهم في الارتشاف ٢/٧٤٧.

(٦) ينظر رأيه في: الارتشاف ٢/٧٤٦، وهمع الهوامع ٤/٧٥.

(٧) ينظر رأيه في: الارتشاف ٢/٧٤٧.

والخضـــراوي هو محمد بن يحيى بن هشام بن عبدالله الخضراوي الأنصاري الخزرجي، كان إمامًا في العربية، توفي ســـنة ٦٤٦هـــ ومن مصنفاته: الإفصاح بفوائد الإيضاح، والاقتراح في تلخيص الإيضاح، والمسائل النخـــب (ينظر: البلغة/٢١٦، وكشف الظنون /٢١٢).

(٨) ينظر: شرح التسهيل ٢/٣٩٧ – ٣٩٨.

(٩) ينظر: المساعد ٢/٧٣.

(١٠) ينظر: شفاء العليل ٢/٥٦٣.

(١١) الكتاب ٣/٥٦٢ وينظر: الارتشاف ٢/٧٤٧.

وجعل ابن مالك ما جاء غير مفصول بمن من باب السماع، فلا يقاس عليه. يقول: "وإن فُسِّر عدد باسم جنس أو باسم جمع لم يُضف إليه إلاَّ سماعًا، كقوله تعالى: ﴿ وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾[1]، وكقوله صلى الله عليه وسلم: "ليس فيما دون خمس ذودٍ من الإبل صدقة"[2]، وكقول العرب: خمسةَ رَجْلَةٍ"[3].

المذهب الثاني: أنَّه يجوز أن يضاف العدد إلى اسم الجنس أو اسم الجمع، بل وينقاس ذلك فيهما، ونُسب هذا إلى ابن عصفور[4] بَيد أنَّه نصَّ في كتابه المقرب[5] على أنَّ الفصل بـ (مِن) في هذا الباب واجب، فقال: "وكذلك (ثلاثة رَجْلَة)، والباب أن لا يُضاف إلى اسم جمع إلاَّ بمِنْ، فيقال: ثلاثة من الإبل".

المذهب الثالث: وفيه يُفرَّق بين ما يُستعمل من اسم الجمع للقلة فيجوز إضافته، وبين ما يستعمل للقليل والكثير فلا تجوز إضافته.

فالأول نحو: ثلاثة رهط، وثلاثة نفر، وثلاثة ذَود، وكلها تُستعمل للقلة، قال ابن منظور في الأَولَين: "الرهط عدد يجمع من ثلاثة إلى عشرة، وبعض يقول: من سبعة إلى عشرة، وما دون السبعة إلى الثلاثة نَفَر"[6].

وقال في الثالث: "الذودُ: القطيع من الإبل الثلاث إلى التسع وقيل ما بين الثلاث إلى العشر"[7].

وأمَّا الثاني المستعمل للقليل والكثير الذي لا تجوز إضافته فمثل بشر وقوم، إذ لا يجوز: ثلاثة بشر، وأربعة قوم، بل يجب الفصل بمن فيقال: ثلاثة من البشر، وأربعة من القوم.

ونُسبَ هذا المذهب إلى قوم من النحويين[8]، وحكاه أبو علي الفارسي عن أبي عثمان المازني[9]. قيل: وهو الاختيار الثاني لابن عصفور[10].

---

(١) سورة النمل آية ٤٨.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ٥٢٥/٢ حديث رقم ١٣٧٨، ومسلم في صحيحه ٦٧٤/٢ حديث رقم ٩٧٩، والترمذي في سننه ٢٢/٣ حديث رقم ٦٢٦.

(٣) شرح التسهيل ٣٩٧/٢.

(٤) ينظر: الارتشاف ٧٤٧/٢، والمساعد ٧٤/٢، وشرح التصريح ٢٧٠/٢.

(٥) ٣٠٨/٢.

(٦) اللسان ٣٠٥/٧ "رهط".

(٧) اللسان ١٦٨/٣ "ذود".

(٨) ينظر: الارتشاف ٧٤٧/٢.

(٩) ينظر: الارتشاف ٧٤٧/٢، وشرح التصريح ٢٧٠/٢.

(١٠) ينظر: المساعد ٧٤/٢.

ويظهر الأثر التركيبي لهذه المسألة في البحر المحيط في جعل صاحبه الفصلَ بـــ (مِن) بين والعدد وتمييزه اسم الجمع أفصح من الإضافة، وذلك عند تعليـــقه علـــى قولـــه تعالى: ﴿ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ ﴾[1]، حيث قال: "والطير: اسم جمع لما لا يعقل، يجوز تذكيره وتأنيثه، وهنا أتى مذكرًا... وجاء على الأفصح في اسم الجمع في العدد، حيث فُصِل بـــ (من) قيل: أربعة من الطير"[2].

وقد استطرد – رحمه الله – في نصِّه هذا مبيِّنًا المذاهب التي ذُكرت آنفًا.

وتبع السمينُ الحلبي أستاذه أبا حيان فجعل الأفصح الفصل بـــ (من) بين العدد وتمييزه اسم الجمع. يقول: "وجاء جرّه بـــ (مِن) بعد العدد على أفصح الاستعمال، إذ الأفصح في اسم الجمع في باب العدد أن يُفصل بـــ (من) كهذه الآية"[3].

وهذا ما تطمئن إليه نفسي؛ لأنَّ هذا التمييز لابدَّ أن يكون مجرورًا إمَّا بالإضافة، وإمَّا بمن الفاصلة، فجرُّه بالعامل اللفظي أقوى من جرِّه بالإضافة وهو عامل معنوي.

---

(1) سورة البقرة آية ٢٦٠.

(2) البحر المحيط ٨٣/٧.

(3) الدر المصون ٥٧٥/٢.

ثانياً: الفصل بين العدد وتمييزه المنصوب به:

للتمييز نوعان، هما: المبيِّن إجمال النسبة، والمبيِّن إجمال الذات. فالمبيِّن إجمال النسبة هو المسوق لبيان ما تعلَّق به العامل من فاعل أو مفعول، نحو: طاب زيدٌ نفسًا، وغرستُ الأرض شجرًا، فـ (نفسًا) تمييز منقول من الفاعل، والأصل: طابت نفسُ زيد، و(شجرًا) منقول من المفعُول، والأصل: غرستُ شجر الأرض. فبيَّن (نفسًا) الفاعل الذي تعلَّق به الفعلُ، وبيَّن (شجرًا) المفعول الذي تعلَّق به الفعل كذلك.

وأمَّا المبيِّن إجمال الذات، فهو الواقع بعد المقادير كالممسوحات نحو: له شبرٌ أرضًا، والمكيلات نحو: له قفيزٌ بُرًّا، والموزونات نحو: له مَنَوانِ عسلاً وتمرًا، والأعداد نحو: عندي عشرون درهمًا.

وهذا النوع منصوب بما فَسَّره، وهو: شبر، وقفيز، ومنوان، وعشرون[1].

ويهمنا من هذه الأنواع الأعداد الناصبة تمييزها نحو: عندي عشرون رجلاً. وقد نَصَّ أبو البركات الأنباري على أنَّها إنَّما نصبتْ تمييزها لكونها تشبه الصفة المشبهة "ووجه المشابهة بينهما أنَّ العدد يوصف به، كما يوصف بالصفة المشبهة باسم الفاعل"[2].

ولا يجوز أن يُفصل بين هذه الأعداد ومميزاتها. يقول سيبويه: "وذلك أنَّ قولك: العشرون لك درهمًا فيها قبح... ولو قال: أتاكَ ثلاثون اليوم درهمًا كان قبيحًا في الكلام"[3].

وقال المبرد موضحًا أنَّ ذلك إنَّما يرد في الشعر: "وأمَّا (عشرون) ونحوها، فلا يجوز أنْ تقول فيها: عشرون لك جاريةً، وخمسة عشر لك غلامًا، إلاَّ أن يضطر شاعرٌ، كما قال حين اضطر[4]:

على أنَّني بَعدَ ما قَدْ مضى ... ثلاثون للهجر حولاً كميلا

وقال الآخر[5]:

---

(1) ينظر: شرح ابن عقيل ١/٦٦٤ – ٦٦٥.

(2) أسرار العربية /١٩٨.

(3) الكتاب ٢/١٥٨.

(4) قائله العباس بن مرداس، وهو في: الكتاب ٢/١٥٨، ومجالس ثعلب ٢/٤٢٤، والإنصاف ١/٣٠٨، وشرح ابن يعيش ٤/١٣٠، وشرح الألفية لابن الناظم /٧٤٢، والبحر المحيط ١/١٩٩، وشرح الأشموني ٤/٧١، والخزانة ٣/٢٩٩، وفيه: الحول: العام، والكميل: الكامل.

(5) قائله مجهول، وهو في: الهمع ٤/٧٧، والدرر اللوامع ٤/٤٢.

في خمسَ عشرةَ من جمادى ليلةً لا أستطيعُ على الفِراش رُقادي"[1]

وقال ثعلب بعد أن أنشد البيت الأول: "فرَّق بين التفسير وبين ما فسَّره، وهذا يجوز في الشعر، لا في الكلام"[2].

ويرجع السبب في عدم جواز الفصل بين العدد وتمييزه إلى كون العدد عاملاً ضعيفًا، لكونها إنَّما عملت لشبهها بالصفة المشبهة، والمشبَّهُ أحطُّ درجةً من المشبَّه به. وفي هذا يقول ابن يعيش "فإنْ قيل: فلِمَ قبح الفصل بين العدد ومميزه ولم يحسن: قبضتُ خمسة عشرَ لك درهمًا، ورأيت عشرين في المسجد رجلاً؟ قيل: إنَّما كان كذلك لضعف عمل العشرين ونحوها فيما بعدها؛ لأنَّها عملت على التشبيه باسم الفاعل، ولم تقوَ قوته"[3].

وإلى العلة نفسها يُنبِّهُ ابن عصفور بقوله: "وإنَّما قُبح الفصل بين هذه الأعداد وتمييزاتها؛ لضعف عملها فيها، من حيث كانت محمولة على الصفة المشبَّهة، والصفة المشَّبهة محمولة في عملها على اسم الفاعل، واسم الفاعل محمول في عمله على الفعل"[4].

ويبدو الأثر التركيبي لهذه المسألة في البحر المحيط في قول صاحبه: "ولا يجوز تقديم هذا النوع من التمييز على اسم العدد بإجماع، ولا الفصل بينهما بالمجرور إلاَّ ضرورة نحو[5]:

على أنَّني بعد ما قد مضى ثلاثونَ للهجرِ حولاً كميلا

وعشرين منها إصْبعًا من ورائيا"[6][7].

---

[1] المقتضب ٣/٥٥ – ٥٦.

[2] مجالس ثعلب ٢/٤٢٥.

[3] شرح المفصل ٤/١٣٠.

[4] ضرائر الشعر /٢٠٤.

[5] سبق تخريجه في هذه المسألة.

[6] قائله سحيم عبد بني الحسحاس، وصدره:

وأشهدُ عند الله أني رأيتُها

وهو من شواهد: شرح المفصل ٤/١٣٠، وضرائر ابن عصفور /٢٠٤، والهمع ٥/٧٧.

[7] البحر المحيط ١/١٩٩.

المبحث الثاني: الأثر التركيبي للفصل والتوسط بين أجزاء الجملة.

المسألة الأُولى: الفصل بمعمول خبر (إنَّ) و(ليت) و(لعلَّ) بين (أمَّا) الشرطية والفاء الواقعة في الجواب:

(أمَّا) حرف تفصيل وتوكيد، فيه معنى الشرط، وسبق أن تناولته، وبيَّنت ما قيل حول بساطته وتركيبه[1].

وتلزم الفاء جوابها، وكان حقُّ هذه الفاء أن تدخل مباشرة على ما يلي (أمَّا)، إلاَّ أنَّها أُخِّرت للجواب. يقول ابن عقيل: "أمَّا حرف تفصيل، وهي قائمة مقام أداة الشرط وفعل الشرط، ولهذا فسَّرها سيبويه بمهما يكن من شيء، والمذكور بعدها جواب الشرط، فلذلك لزمته الفاء، نحو أمَّا زيد فمنطلقٌ، والأصل: مهما يكن من شيء فزيد منطلق، ثم أُخِّرت الفاء إلى الخبر، فصار: أمَّا زيدٌ فمنطلقٌ"[2].

وأُخِّرت هذه الفاء فرارًا من القبح لو أنَّها تقدَّمت؛ لأنه يصير في صورة معطوف بلا معطوف عليه[3] وقيل: أُخِّرت لاستكراه دخول أداة الشرط على فاء جوابه[4].

ويقعُ بين (أما) والفاء الواقعة في جوابها أحد هذه الأشياء[5]:

١- المبتدأ، كقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ﴾[6].

٢- الخبر، نحو: أمَّا في الدار فزيدٌ.

٣- معمول جوابها، كقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾[7].

٤- جملة الشرط، كقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٨٨﴾ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ ﴾[8].

٥- اسم معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء، كقراءة نصب (ثمود) في قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ ﴾[9].

---

(١) ينظر ص ١٦ من هذا البحث.
(٢) شرح ابن عقيل ٢/٣٩٠.
(٣) ينظر: شرح التصريح ٢/٢٦٢.
(٤) ينظر: حاشية يس على شرح التصريح ٢/٢٦٢.
(٥) ينظر: المغني ١/٥٧ – ٥٨، وشرح التصريح ٢/٢٦٢، وهمع الهوامع ٤/٣٥٧، وشرح الأشموني ٤/٤٧.
(٦) سورة البقرة آية ٢٦.
(٧) سورة الضحى آية ٩.
(٨) سورة الواقعة الآيتان ٨٨ و٨٩.
(٩) سورة فصلت آية ١٧.

٦- ظرف معمول لـِ (أمَّا) لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه، أو للفعل المحذوف نحو: أمَّا اليومَ فإني ذاهبٌ، وأما في الدار فإن زيدًا قائمٌ.

وأضاف الخضري سابعًا وهو: الجملة الدعائية، بشرط أن يسبقها فاصل نحو: أمَّا اليوم - حفظك الله - فالأمر كذا[١].

واختلف النحويون في وقوع معمول خبر (إنَّ)، و(ليت)، و(لعلَّ) بين (أمَّا) والفاء الواقعة في جوابها، فذهب الجمهور[٢] إلى عدم جواز ذلك، ومن الجمهور سيبويه، والمازني[٣]، والزجاج[٤]، وابن السَّراج[٥]، وأبو علـي الفارسي[٦]، وابن الشجري[٧]، وابن جمعة الموصلي[٨]، والسمين الحلبي[٩].

وخالفهم الفراء[١٠]، وابن درستويه[١١]، وابن الحاجب[١٢]، فأجازوا أن يفصل معمول خبر (إنَّ) بين (أمَّا) والفاء الواقعة في الجواب.

وتوسَّع الفراء[١٣] في المسألة فجوَّز ذلك مع معمول (ليت) و(لعلَّ)، فأجاز نحو: أمَّا زيدًا فلعلي مُكرِمٌ، وأمَّا عمرًا فليتني مُصطحِبٌ.

ونَسبَ ابنُ الشجري إلى المبرد موافقته الفراء فيما ذهب إليه في (إنَّ)، حيث قال: "فإن قلت: أما زيدًا فإنِّي ضاربٌ، فهذه المسألة فاسدة في قول جميع النحويين؛ لما ذكرته لك من أنَّ (أمَّا) لا تنصب المفعول الصريح، وأنَّ (إنَّ) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وهو في مذهب أبي العباس جائز، وفساده واضح[١٤].

---

(١) ينظر: حاشية الخضري ٢/٢٠١.

(٢) ينظر: الأمالي الشجرية ٢/١١، والمغني ١/٥٨، والمساعد ٣/٢٣٧، وشرح الأشموني ٤/٤٨.

(٣) ينظر رأيهما في: الارتشاف٤/١٨٩٥، والجنى /٥٢٩، والمغني ١/٥٨، والمساعد ٣/٢٣٧، وشرح الأشموني ٤/٤٨.

(٤) ينظر رأيه في: الارتشاف ٤/١٨٩٥، والجنى الداني /٥٢٦.

(٥) ينظر: الأصول ١/٢٨٠.

(٦) ينظر: المسائل المشكلة (البغداديات) /٣٣٣.

(٧) ينظر: الأمالي الشجرية ٢/١١.

(٨) ينظر: شرح ألفية ابن معط ٢/١١٥١.

(٩) ينظر: الدر المصون ١/٢٢٧.

(١٠) ينظر رأيه في: الارتشاف ٤/١٨٩٥، والمغني ١/٥٨، والمساعد ٣/٢٣٦، وشرح الأشموني ٤/٤٩.

(١١) ينظر: المصادر السابقة.

(١٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٦١.

(١٣) ينظر: الارتشاف ٤/١٨٩٥، والجنى /٥٢٧، والدر المصون ١/٢٢٧، والمساعد ٣/٢٣٧.

(١٤) الأمالي الشجرية ٢/١١ - ١٢.

كما نسب إليه هذا الرأي: أبو حيان[١]، والمرادي[٢]، وابن هشام[٣]، وابن عقيل[٤]، والسيوطي[٥]، والأشموني[٦].

قال السيوطي: "وقد رجع المبرد إلى مذهب سيبويه فيما حكاه ابن ولاَّد عنه. قال الزجاج: رجوعه مكتوبٌ عندي بخطِّه"[٧].

ويرى الشيخ عبدالخالق عضيمة – رحمه الله – محقق المقتضب أن قول المبرد: "وجملة هذا الباب أنَّ الكلام بعد (أمَّا) على حالته قبل أنْ تدخل" يُفيد أنَّه مع النحويين في عدم جواز: أمَّا زيدًا فإني ضاربٌ"[٨].

أمَّا أبو حيان فمنع أن يقع معمول هذه الأحرف بين أمَّا والفاء، وذلك عند تعليقه على قول الحق تبارك وتعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ﴾[٩]، حيث قال – رحمه الله –: "ولا يجوز أن يُفصل بين (أمَّا) والفاء بمعمول (إنَّ) وفاقًا لسيبويه وأبي عثمان، وخلافًا للمبرد وابن درستويه، ولا بمعمول خبر (ليت) و(لعلَّ) خلافًا للفراء"[١٠].

كما نقل السيوطي عنه قوله: "قال أبو حيان: وهذا لم يَرِدْ به سماعٌ، ولا يقتضيه قياس صحيح"[١١].

وهو الصحيح في نظري، لما علَّل به النحويون من أنَّ ما بعد (إنَّ) لا يعمل فيما قبلها.

---

(١) ينظر: الارتشاف ١٨٩٥/٤.

(٢) ينظر: الجنى الداني /٥٢٦.

(٣) ينظر: المغني ٥٨/١.

(٤) ينظر: المساعد ٢٣٦/٣.

(٥) ينظر: همع الهوامع ٣٥٨/٤.

(٦) ينظر: شرح الأشموني ٤٩/٤.

(٧) همع الهوامع ٣٥٩/٤.

(٨) هامش المقتضب ٢٧/٢.

(٩) سورة البقرة آية ٢٦.

(١٠) البحر المحيط ١١٩/١.

(١١) همع الهوامع ٣٥٩/٤.

المسألة الثانية: زيادة الباء في خبر (ما) التميميَّة. (الفصل بالباء الزائدة بين المبتدأ والخبر):

تعمل (ما) عمل (ليس) على لغة أهل الحجاز، فترفع الاسم وتنصب الخبر، وأما بنو تميم فلا يعملونها، وإنما يرفعون الاسم على ما كان عليه من الابتداء والخبر[١].

وتزاد الباء في خبر (ما) الحجازية لوجهين[٢]:

١- توكيدًا للنفي، وذلك أن الكلام يطول ويُنسى أولُه، فلا يُعلم أكان في أوله نفي أم لا؟ فجاءوا بالباء لتكون إشعارًا بأنَّ الكلامَ نفيٌّ.

٢- أن يُقدَّر أنَّها دخلت جوابًا لِمنْ قالَ: إنَّ زيدًا لقائمٌ، فالباءُ أُدخلتْ بإزاء اللام في خبر (إنَّ).

واختلف النحويون في حكم دخول الباء في خبر(ما) التميميَّة، فذهب ابن السراج[٣]، وأبو علي الفارسي[٤] في أحد قوليه[٥]، والزمخشري[٦] إلى عدم جواز ذلك.

ورجع الزمخشري[٧] علة ذلك إلى عدم جواز: زيدٌ بمنطلق. وشرح ابن يعيش ذلك بقوله: "يريد أنَّ ما بعد (ما) التميميَّة مبتدأ وخبر، والباء لا تدخل في خبر المبتدأ"[٨].

ورُدَّ رأيهم بأَنَّ سيبويه قد أَباح ذلك، حين قال: "ومثل ذلك: ما أنتَ بشيءٍ إلاَّ شيءٌ لا يُعبأ به، من قِبَلِ أنَّ (بشيءٍ) في موضع رفع في لغة بني تميم، فلمَّا قُبحَ أن تحمله على الباء صار كأنَّه بدل من اسم مرفوع، و(بشيء) في لغة أهل الحجاز في موضع منصوب"[٩].

---

(١) ينظر: التبصرة والتذكرة ١٩٨/١، والدرر في شرح الإيجاز للكيذري تحقيق أستاذي د. محسن العميري ص١٠٦.

(٢) ينظر: علل النحو /٢٥٨، ومعاني الحروف للرماني /٤٠ – ٤١، وأسرار العربية /١٤٥.

(٣) ينظر رأيه في: الكافي في الإفصاح ٨٠٣/٣، والارتشاف ١٢٢٠/٣.

(٤) ينظر: المسائل المشكلة /٢٨٤، وشرح التسهيل ٣٨٣/١، والكافي في الإفصاح ٨٠٣/٣، والبحر المحيط ٢٦٧/١، والارتشاف ١٢٢٠/٣، والجنى الداني /٥٤، وهمع الهوامع ١٢٦/٢، والخزانة ١٤٠/٤.

(٥) قال ابن عقيل (شرح ابن عقيل ٣٠٩/١): "وقد اضطرب رأي الفارسي في ذلك؛ فمرة قال: لا تزاد الباء إلا بعد الحجازية، ومرَّةً قال: تزاد في الخبر المنفي".

(٦) ينظر: المفصل /٨٢، وشرح المفصل في صنعة الإعراب ٥٢٣/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٤/٢، وشرح التسهيل ٣٨٣/٢، والارتشاف ١٢٢٠/٣، وشرح الأشموني ٢٥٢/٢، والخزانة ١٤٠/٤.

(٧) ينظر: المفصل /٨٢.

(٨) شرح المفصل ١١٤/٢.

(٩) الكتاب ٣١٦/٢.

وتبع سيبويه كثيرٌ من النحويين، منهم: الفراء[١]، والأخفش[٢]، وابن بَرهان العكبري[٣]، والشاطبي[٤]، وصدر الأفاضل الخوارزمي[٥]، وابن يعيش[٦]، وابن الحاجب[٧]، وابن مالك[٨] ، والصنعاني[٩] ، وابن أبي الربيع[١٠] ، والمرادي[١١] ، وابن هشام[١٢] ، وابن عقيل[١٣]، والسلسيلي[١٤]، والسيوطي[١٥]، والأشموني[١٦]، والبغدادي[١٧]، وإليه ذهب بعض الباحثين المحدثين[١٨].

---

(١) ينظر: معاني القرآن ٤٢/٢، وشرح التسهيل ٣٦٩/١، والارتشاف ١٢٢١/٣.

(٢) ينظر رأيه في: الخزانة ١٤١/٤.

(٣) ينظر: شرح اللمع ٦٠/١ – ٦١.

(٤) ينظر رأيه في: الخزانة ١٤١/٤.

والشاطبي هو أبو القاسم وقيل أبو محمد القاسم بن فِيرة بن أبي القاسم خلف بن أحمد الرعيني الأندلسي الشاطبي، ولُقِّب بالشاطبي نسبة على شاطبة التي ولد فيها سنة ٥٣٨هـ. كان إماماً في النحو واللغة، عارفًا بتعبير المنامات، وهو صاحب القصيدة التي سماها حرز الأماني ووجه التهاني، وعدها ثلاثة وسبعون ومائة وألف بيتٍ، والرعيني نسبة إلى رعين إحدى قبائل اليمن، وفيرة بكسر الفاء اسم أعجمي ويعني الحديد. توفي سنة ٥٩٠هـ.

(ينظر: معجم الأدباء ٦١٨/٤، ووفيات الأعيان ٧١/٤، ومعرفة القراء الكبار ٥٧٣/٢).

(٥) ينظر: شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير ٥٢٤/١.

والخوارزمي هو القاسم بن الحسين بن محمد أبو محمد الخوارزمي الملقب بصدر الأفاضل، ولد سنة ٥٥٥هـ بخوارزم، وكان حنفي المذهب، واشتغل بالتدريس والتأليف، توفي سنة ٦١٧هـ، ومن مصنفاته: شرح سقط الزند لأبي العلاء المعري، وبدائع المُلَح، وشرح المقامات الحريرية، وعجائب النحو.

(ينظر: معجم الأدباء ٥٨٢/٤، ومقدمة محقق كتابه شرح المفصل /١١ – ٣٩).

(٦) ينظر: شرح المفصل ١١٦/٢.

(٧) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٣٩٩/١ و٢١٤/٢.

(٨) ينظر: شرح التسهيل ٣٨٣/١.

(٩) ينظر: التهذيب الوسيط /١٣٦.

(١٠) ينظر: الكافي في الإفصاح ٨٠٣/٣.

(١١) ينظر: الجنى الداني /٥٤.

(١٢) ينظر: شرح الشذور /١٨٨.

(١٣) ينظر: شرح ابن عقيل ٣٠٩/١، والمساعد ٢٨٨/١.

(١٤) ينظر: شفاء العليل ٣٣٦/١.

(١٥) ينظر: همع الهوامع ١٢٦/١.

(١٦) ينظر: شرح الأشموني ٢٥٢/١.

(١٧) ينظر: الخزانة ١٤١/٤.

(١٨) ينظر: النحو والصرف بين التميميين والحجازيين /٥٤، واختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط ٢١٦/١.

ورجع الشاطبي[1]، وابن مالك[2]، سبب جواز دخول الباء في خبر (ما) التميميَّة عند هؤلاء النحويين للأسباب الآتية:

١- أنَّ بني تميم يدخلون الباء في الخبر، فيقولون: ما زيدٌ بقائم، فإذا لم يدخلوها رفعوا، وقد تضَّمنت أشعارهم هذه الباء كثيرًا، ومن ذلك ما أنشده الفراء[3]:

أمَا واللهِ أنْ لو كُنتَ حُرّاً وما بالحُرِّ أنتَ ولا العتيقِ

ثم عَقَّب عليه بقوله: "فأُدخلت الباء فيما يلي (ما)، فإن أَلقيتها رفعتَ"[4].

وأنشدَ سيبويه للفرزدق وهو تميمي قوله[5]:

لعمرُكَ ما مَعْنٌ بتاركِ حقِّهِ ولا مُنسيءٌ مَعْنٌ ولا مُتَيَسِّرُ

٢- أن الباء دخلت على الخبر بعد (ما) لكونه منفيًا، لا لكونه خبرًا منصوباً، ولذلك دخلت في خبر (لم يكن)، ولم تدخل في خبر (كنت)، وإذا ثبت أنَّ المسوِّغ لدخولها إنما هو النفي، فلا فرق بين منفيٍّ منصوب المحل، ومنفيٍّ مرفوعه.

٣- أنَّه قد ثبت دخول هذه الباء الزائدة مع بطلان العمل، ومع أداة لا عمل لها ألبتَّة، كـ (إنْ) في قول الشاعر[6]:

لعمرُكَ ما إنْ أبو مالكٍ بواهٍ ولا بضعيفٍ قُواه

وكـ (هل) في قول الشاعر[7]:

---

(١) ينظر: الخزانة ١٤١/٤ – ١٤٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣٨٣/١ – ٣٨٤.

(٣) قالته امرأة لم تُعيَّن. من شواهد: معاني القرآن للفراء ٤٤/٢، والخزانة ١٤١/٤.

(٤) معاني القرآن ٤٤/٢.

(٥) ديوان الفرزدق /٣١٠ وقالها في رجل اسمه معن كان يُضرب به المثل في التقاضي وهو من شواهد: الكتاب ٦٣/١، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢٤٩/١، والنكت ١٩٩/١، وتحصيل عين الذهب ٦٨/١، وشرح اللمع ٦٠/١، وشرح التسهيل ٣٨٣/١، والمساعد ٢٨٨/١، وشفاء العليل ٣٣٦/١، والهمع ١٣٠/٢، والخزانة ٣٧٥/١.
نَسَأ الشيء نسْأً: باعه بتأخير، والاسم النسيئة. اللسان ١٦٧/١ (نسأ).
مُتَيَسِّر: الذي لا يشدد على مدينه ولا يضيِّق عليه. اللسان ٢٩٦/٥ (يسر).

(٦) هو المتنخِّل الهُذَلي يرثي أباه ، وأبو مالك كنية أبيه المرثي . ديوان الهذليين ٢٩/٢، وهو من شواهد : شفاء العليل ٣٣٦/١، وهمع الهوامع ١٢٧/٢، وشرح الأشموني ٢٥٢/١، والخزانة ١٤٦/٤، والدرر اللوامع ١٢٣/٢.

(٧) هو الفرزدق من قصيدة يهجوا بها جريرا. ديوانه /٨٦٣. وهو من شواهد: الأمالي الشجرية ٤٠٨/١، واللسان ٣/ ٣٥٠ (قـرد)، والمغـني ٣٥١/٢، وشرح التصريح ٢٠٢/١، وهمع الهوامع ١٢٨/٢، وشرح الأشموني ٢٥١/١. والدرر اللوامع ١٢٦/٢ وفيه: اقلولي: ارتفع. وأقردتْ: سكنتْ.

يقولُ إذا اقْلولى عليها وأَقْرَدَتْ ألا هلْ أخو عيشٍ لذيذٍ بدائمِ

ويظهر أثر هذه المسألة التركيبي عند أبي حيان في تعليقه على قول الحق تبارك وتعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾[1] حيث اختار رأي سيبويه ومَن تبعه، القائل بجواز زيادة الباء في خبر (ما) التميمية كما هي الحال في (ما) الحجازية. ونَصُّ عبارته: "ولا تختصُّ زيادة الباء باللغة الحجازية، بل تُزاد في لغة تميم، خلافًا لمن منع ذلك"[2].

وأرى ما رآه أبو حيان لما علَّل به الشاطبي وابن مالك، ولأن المانعين استندوا فيما ذهبوا إليه على رأي الفارسي، وقد رأيناه مضطربًا في هذا، فأجاز في قوله الآخر دخول هذه الباء في خبر (ما) التميميَّة.

---

(1) سورة البقرة آية ٨.

(2) البحر المحيط ١/٥٥.

المسألة الثالثة: توسُّط ما لا يُسأل عنه بين المعطوف والمعطوف عليه في باب (أم) المتصلة:

لِـ (أمْ) نوعان هما[1]: أم المتصلة، وأم المنقطعة.

فأمَّا (أمْ) المنقطعة فقد سُمِّيتْ كذلك، لأنها منقطعة مما قبلها، وما بعدها قائم بنفسه غير متعلِّق بما قبله[2]، واختُلف في معناها، فقال البصريون: إنَّها تُقدَّر بـ (بل) والهمزة مطلقًا، وقال قومٌ: تُقدَّر بـ (بل) مطلقًا[3]، وذكر ابن مالك أنَّ الأكثر أن تدلَّ على الإضراب مع الاستفهام، وقد تدلُّ على الاضراب فقط[4].

ولِـ (أم) المنقطعة ثلاث صور هي[5]:

١- أن تُسبق بالخبر المحض، كقوله تعالى: ﴿ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ﴾[6].

٢- أن تُسبق بهمزة لغير استفهام، نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ ﴾[7].

٣- أن تُسبق باستفهام بغير الهمزة، كقوله تعالى: ﴿ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ﴾[8].

وأما (أم) المتصلة - وهي التي تهمنا هنا - فهي منحصرة في نوعين هما[9]:

١-أن تكون مسبوقة بهمزة التسوية، وهذه تعطف جملتين يكونان في تأويل المصدر. ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾[10]. وهذا النوع لا يستحقُّ جوابًا؛ لأنَّ المعنى معها ليس على الاستفهام، بل هو خبر

---

(١) زاد أبو زيد نوعًا ثالثًا لِـ (أم) وهو أن تكون زائدة، والجمهور على رفض ذلك (ينظر: المقتضب ٣/٢٩٦ – ٢٩٧، والجنى الداني /٢٠٦ – ٢٠٧، والمغني ١/٤٨).

(٢) ينظر: الأزهية /١٢٧.

(٣) ينظر: الجنى الداني /٢٠٥.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٦١ – ٣٦٢.

(٥) ينظر: المغني ١/٤٤.

(٦) سورة السجدة الآيتان ٢ و ٣.

(٧) سورة الأعراف آية ١٩٥.

(٨) سورة الرعد آية ١٦.

(٩) ينظر: المغني ١/٤١.

(١٠) سورة المنافقون آية ٦.

قابل للتصديق والتكذيب، وغالبًا ما تكون بعد (سواء)، أو (لا أبالي)، أو ما في معناهما.

٢- أن تُسبق بهمزة الاستفهام التي يطلب بها وبـ (أم) التعيين، نحو:

أزيدٌ في الدار أم عمروٌ.

ولا يقال في جواب هذا النوع (لا) أو (نعم)؛ لأنَّ هذا إنَّما يقع عن الاستفهام الذي لا تعلم منه شيئًا، فأمَّا هنا فأنت عارفٌ أنَّ أحدهما قد فعل، ولكنَّك لا تستطيع تعيينه، فتطلبُ ذلك. وفي هذا يقول الفارسي: "الموضع الثاني من (أم) أن تكون تدخل للمعادلة بين الشيئين، وذلك قولك: أزيدًا ضربت أم عمرًا؟، فمعنى الاستفهام هاهنا قد تحقَّقت أن واحدًا منهما عنده، ولستَ تدري أيّهما، فاستفهمتَ ليوضح لك ويبيِّن من هو. فإذا قال: (لا) أو (نعم) لم يكن كلامًا؛ لأنَّ (لا) و(نعم) إنما يقع عن الاستفهام الذي لا تعلم منه شيئًا، وهو مثل قولك: أزيدٌ عندك أو عمرو؟، فالجواب في هذا (لا) أو (نعم)؛ لأنَّه لم يعلم أنَّ أحدًا منهما عنده، فالسؤال بـ (أم) بمنزلة الذي يعلم به بالمستفهم بـ (أو)، فإذ كان هذا هكذا لم يكن الجواب إلاَّ (زيدًا) أو (عمرًا)؛ لأنَّ ثمَّ علمًا قد حصل"[١].

فأمَّا قول ذي الرُّمة[٢]:

أذو زوجةٍ بالمصرِ أم ذو خصومةٍ ... أراكَ لهـا بالبصـرةِ اليومَ ثاويا

فقلت لهـا: لا إنَّ أهليْ لَجيرةٌ ... لأكثبةِ الدَّهنـا جميعًا ومالـيا

وما كنتُ مُذ أبصرْتِني في خصومةٍ ... أراجعُ فيها يا ابنةَ القومِ قاضيا

فأجاب عنه ابن عصفور بأنَّ "قوله (لا) جوابٌ لاعتقادها، وذلك أنَّها لم تسأل بـ (أم) المتصلة إلاَّ بعدما قطعت في ظنها أنَّه إمَّا ذو زوجة، وإمَّا ذو خصومة، فأجابها عن ذلك

---

(١) المسائل المنثورة /١٩٤.

(٢) ديوانه/ ٤٥٢ من قصيدة يمدح بها بلال بن أبي بردة.

وتجدهـا جميعًا في: الكامل ٥٤/٢، وأمالي الزجاجي /٩٠، والمغني ٤٢/١ والبيت الأول في: مجالس العلماء للزجاجي /١٥٠، والمزهر ٣٧٦/٢.

ثاوي: اسم فاعل من ثوى بالمكان نزل به وأقام، والثواء: طول المقام. ينظر: اللسان ١٢٥/١٤ (ثوا).

أكثبة: جمع كثيب وهو الرمل المستطيل المحدودب. ينظر: اللسان ٧٠٣/١ (كثب).

قال المبرد (الكامل ٥٥/٢): "والدهنا من بلاد بني تميم، و لم أسمع إلاَّ القصر من أهل العلم والعرب، وسمعت بَعْدُ مَن يروي مدَّها ولا أعرفه".

بـــ (لا)؛ كأنَّه قال: لستُ ذا زوجة، ولا ذا خصومة. ولو كان سؤالها بـــ (أم) سؤالاً صحيحًا لم يكن الجواب إلاَّ بأن يقول: ذو زوجة أو ذو خصومة.

فإن قال قائل: فلعلَّ (أم) هذه منفصلة، ويكون (ذو خصومة) خبرَ ابتداء مضمر؛ كأنَّه قال: أم أنت ذو خصومة، فيكون ما بعدها جملة ولذلك أجاب (لا). فالجواب: أنَّ (أم) المنفصلة إنَّما يجاب ما بعدها خاصةً؛ لأنَّ ما قبلها مضرب عنه، فلا يحتاج إلى جواب، وهو هنا قد أجاب عن قولها: أذو زوجة، وعن قولها: أم ذو خصومة، فنفى أن يكون ذا زوجة بالمصر بقوله: إنَّ أهلي جيرة لأكثبة الدَّهنا، ونفى أن يكون ذا خصومة بقوله: وما كنت قد أبصرتِني في خصومة.. فلم يبق إلاَّ أن يكون محمولاً على ما ذكرناه"[1].

هذا وتلزم (أم) المتصلةَ الهمزةُ دون غيرها من أدوات الاستفهام، وإنَّما جعلوها كذلك؛ "لأنَّ الهمزة هي أُمُّ الباب، والسؤال بها استفهام بسيط مطلق غير مُقيّد بوقت ولا حال، والسؤال بغيرها استفهام مركب مقيَّد، إمَّا بوقت كـــ (متى)، وإمَّا بمكان كـــ (أين)، وإمَّا بحال نحو (كيف)، وإمَّا بنسبة نحو: هل زيدٌ عندك؟... وأيضًا فلأنَّ اقتران (أم) بسائر أدوات الاستفهام غير الهمزة يفسد معناها؛ فإنَّك إذا قلتَ: كيف زيد؟ فأنت سائلٌ عن حاله فإذا قلت: أم عمرو، كان خَلْفًا من الكلام، وكذلك إذا قلت: مَنْ عندك؟ فأنت سائل عن تعيينه، فإذا قلت: أم عمرو، فسد الكلام، وكذلك الباقي.

وأيضًا فإنما عادلت الهمزة دون غيرها؛ لأنَّ الهمزة من بين حروف الاستفهام تكون للتقرير والإثبات، نحو: ألم أحسن إليك؟ فإذا قلت: أعندك زيد أم عمرو؟ فأنت مقرٌّ بأنَّ أحدهما عنده، ومثبت لذلك وطالب تعيينه، فأتوا بالهمزة التي تكون للتقرير دون (هل) التي لا تكون لذلك، إنما يستقبل بها الاستفهام استقبالاً"[2].

وتُسمَّى (أم) المتصلة معادلة[3]، وعلة ذلك ما ذكره ابن هشام بقوله: "وإنَّما سُمِّيت في النوعين متصلة؛ لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر، وتُسمى أيضًا معادِلة؛ لمعادلتها للهمزة في إفادة التسوية في النوع الأول، والاستفهام في النوع الثاني"[4].

---

(١) شرح الجمل ١/٢٣٧ – ٢٣٨، وينظر: رصف المباني /٩٤، والمغني ١/٤٣ ودراسات نحوية وصرفية في شعر ذي الرمة /٢٦٤.

(٢) بدائع الفوائد ١/٢٤٥.

(٣) ينظر: معاني الحروف للرماني /٧٠، والأزهيَّة /١٢٤، وبدائع الفوائد ١/٢٤٥، والأشباه والنظائر ٤/٧٢.

(٤) المغني ١/٤١.

وإذا توسطت (أم) المتصلة مفردين كانت عاطفة لهما، ولا داعي لأن نُقدر في الكلام حذفًا لنجعلها عاطفةً للجمل[1]، والعلة في ذلك أنَّ (أم) هذه تعطف المفردات والجمل بخلاف المنقطعة التي لا تعطف إلاَّ الجمل ظاهرة الجزئين[2].

وخالف العكبري والجمل[3] فأضمرا خبرًا للمبتدأ بعد أم. يقول العكبري عند قوله تعالى: ﴿ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ ﴾[4]: "(أم الله): مبتدأ، والخبر محذوف، أي: أم الله أعلم، (أم) هاهنا المتصلة، أي: أئنكم أعلم"[5].

ورجع السيوطي ترك الإضمار إلى إمكانية الحمل على التمام. يقول: "فإن قيل: فلِمَ جزم الجميع في نحو: أزيدٌ قائمٌ أم عمرو بالاتصال مع إمكان الانقطاع، بأن يكون ما بعدها مبتدأ حذف خبره؟

قيل: لأنَّ الكلام إذا أمكن حمله على التمام امتنع حمله على الحذف؛ لأنَّه دعوى خلاف الأصل بغير بيِّنة، ولهذا امتنع أن يُدَّعى في نحو: جاء الذي في الدار، أن أصله: الذي هو في الدار"[6].

الجدير بالذكـــر أنَّ الأجـــود في (أم) المتصلة أن توسِّط ما لا تُسأل عنه، وتؤخر أحد المسئولين عنهما، وتقدم الآخر. يقول سيبويه بعد أنْ مثل لذلك بـــ: أزيدًا لقيت أم بشرًا -: "واعلم أنَّك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن؛ لأنَّك لا تسأله عن اللُّقى، وإنَّما تسأله عن أحد الاسمين، لا تدري أيُّهما هو، فبدأت بالاسم؛ لأنَّك تقصد قصد أن يبين لك أيّ الاسمين في هذا الحال، وجعلت الاسم الآخر عديلاً للأول، فصار الذي لا تسأل عنه بينهما"[7].

وأوضح من ذلك قول ابن عصفور: "والأحسن في (أم) المتصلة أن توسّط ما لا تَسأل عنه، وتؤخر أحد المسئولين عنهما، وتقدّم الآخر، فتقول: أزيدٌ قام أم عمرٌ؟ فتوسط

---

(1) ينظر: تفسير أبي السعود ٩/٩، ودراسات لأسلوب القرآن ٣٩٣/١.

(2) ينظر: شرح الكافية للرضي ٣٧٤/٢، والأشباه والنظائر ٧١/٤.

(3) ينظر: الفتوحات الإلهية ٣١٨/٢.

(4) سورة البقرة آية ١٤٠.

(5) التبيان في إعراب القرآن ١٠٣/١.

(6) الأشباه والنظائر ٧٤/٤.

(7) الكتاب ١٦٩/٣ – ١٧٠.

(قام)؛ لأنك لا تسال عنه، وقد يجوز تقديم ما لا تسال عنه وتأخيره، فتقول: أزيدٌ أم عمرٌو قام؟، أو أقائم زيدٌ أم عمرٌو؟ إلاَّ أنَّ الأفصح ما ذكرناه أولاً"[1].

وكذا صنع أبو حيان فجعل الأولى توسّط ما لا يسأل عنه، وهو الخبر في قوله تعالى: ﴿ ءَأَنتُمۡ أَشَدُّ خَلۡقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ ﴾[2].

حيث قال – رحمه الله -: "وجاء على الأفصح الأكثر من فصل (أم) مما عُطفت عليه بالخبر، كقوله[3]: ﴿ أَذَٰلِكَ خَيۡرٌ أَمۡ جَنَّةُ ٱلۡخُلۡدِ ﴾[4]".

---

[1] شرح الجمل ٢٣٨/١ وينظر: المقرب ٢٣١/١، ورصف المباني /٩٤.

[2] سورة النازعات آية ٢٧.

[3] سورة الفرقان آية ١٥.

[4] البحر المحيط ١٥٦/٥.

المسألة الرابعة: الفصل بـــ (الواو) و(ثُمَّ) بين فعل الشرط وجوابه:

اختلف الكوفيون والبصريون في وقوع واو العطف زائدةً، فذهب الكوفيون[١] إلى أنَّ الواو العاطفة تقع زائدة، وإليه ذهب: الأخفش[٢]، وابن قتيبة[٣]، والمبرد – فيما نُسِب إليه[٤] –، وابن بَرْهان العكبري[٥]، وابن مالك[٦]، والسلسيلي[٧].

كما وافقهم على ذلك ابن عصفور، بيد أنَّه خصَّ زيادة الواو بالشعر[٨]. وعُلِّق على رأيه بالقول: "وهذا تحكمٌ" منه من غير فارق"[٩].

واحتج الكوفيون ومَن تبعهم لجواز زيادة الواو بوقوع ذلك كثيرًا في كتاب الله عز وجل وكلام العرب[١٠]، من ذلك قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾[١١]، فالواو زائدة؛ لأن التقدير: فُتحت أبوابها؛ لأنه جواب لقوله (حتى إذا جاءُوها)، كما قال الله عز وجل في صفة سوق أهل النار: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾[١٢].

ومنه قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتۡ يَأۡجُوجُ وَمَأۡجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٖ يَنسِلُونَ ۝٩٦ وَٱقۡتَرَبَ ٱلۡوَعۡدُ ٱلۡحَقُّ ﴾[١٣]، فالواو زائدة؛ لأنَّ التقدير فيه: اقترب؛ لأنَّه جواب لقوله تعالى (حتى إذا فتحت)..

---

(١) يـــنظر: الخصائص ٢/٤٦٢، والإنصاف ٢/٤٥٦ المسألة رقم ٦٤، ورصف المباني /٤٢٥، والجنى الداني /١٦٤، والـــدر المصـــون ٩/٤٤٧، والفصول المفيدة في الواو المزيدة /١٤٦، وهمع الهوامع ٥/٢٣٠، والخزانة ١١/٤٣، وضرائر الألوسي /٢١٢.

(٢) يـــنظر: معاني القرآن ٢/٤٩٧، والإنصاف ٢/٤٥٦، وشرح عمدة الحافظ ٢/٦٤٨، والجنى الداني /١٦٤، والدر المصون ٩/٤٤٧، والهمع ٥/٢٣٠، والخزانة ١١/٤٣.

(٣) ينظر: المعاني الكبير ١/٥٣٣.

(٤) ينظر: معاني الحروف للرماني /٦٣، والإنصاف ٢/٤٥٦، وضرائر الألوسي /٢١٢.

(٥) ينظر: شرح اللمع ١/٢٤٥ – ٢٤٦، والإنصاف ٢/٤٥٦، وضرائر الألوسي /٢١٢.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٥٥ – ٣٥٦، وشرح عمدة الحافظ ٢/٦٤٨ – ٦٤٩.

(٧) ينظر: شفاء العليل ٢/٧٨٣.

(٨) ينظر: الضرائر /٧١ – ٧٢، والخزانة ١١/٤٦، وضرائر الألوسي /٢١٢.

(٩) الخزانة ١١/٤٦، وضرائر الألوسي /٢١٢.

(١٠) ينظر: الإنصاف ٢/٤٥٦ – ٤٥٩.

(١١) سورة الزمر آية ٧٣.

(١٢) سورة الزمر آية ٧١.

(١٣) سورة الأنبياء الآيتان ٩٦ و ٩٧.

ومنه قوله تعالى: ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ۝١ وَأَذِنَتۡ لِرَبِّهَا وَحُقَّتۡ ۝٢ وَإِذَا ٱلۡأَرۡضُ مُدَّتۡ ۝٣ وَأَلۡقَتۡ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتۡ ۝٤ وَأَذِنَتۡ لِرَبِّهَا وَحُقَّتۡ ﴾[1].

ومنه قول الشاعر[2]:

فلمَّا أجزْنا ساحةَ الحيِّ وانتْحى ... بنا بَطْنُ حِقْفٍ ذي قِفَافٍ عَقَنْقَلِ

والتقدير فيه: انتحى، والواو زائدة؛ لأنَّه جواب (لمَّا).

ومنه قول الشاعر[3]:

حتَّى إذا قَمِلَتْ بُطُونُكُمُ ... ورأَيْتُمُ أبنـاءَكُمْ شَبُّوا

وقلبْتُمُ ظَهـرَ المِجَنِّ لنا ... إنَّ اللَّئيمَ العاجزُ الخَبُّ

والتقدير فيه: قلبتُم، والواو زائدة.

قال الأنباري: "والشواهد على هذا النحو من أشعارهم أكثر من أنْ تُحصى"[4].

---

(١) سورة الانشقاق الآيات من ١ إلى ٥.

(٢) هو امرؤ القيس. ينظر ديوانه /١٥. وهو في: معاني القرآن للفراء ٢/٥٠ ، ومعاني الحروف للرماني /٦٣، والأزهيَّة /٢٣٤، ورصف المباني /٤٢٥، وضرائر الألوسي /٢١٢.

أجزنا: أجازه: خلَّفه وقطعه. اللسان ٥/٣٢٦ (جوز).

انتحى: انتحى لي ذلك الشيء إذا اعترض له. اللسان ١٥/٣١١ (نحا).

الحِقف: الحقف من الإبل المُعوجُّ. اللسان ٩/٥٢ (حقف).

قِفاف: جمع قُفّ وهو ما ارتفع من الأرض وصليت حجارته. اللسان ٩/٢٨٨ (قفف).

العقنقل: ما ارتكم من الرمل وتعقَّل بعضه ببعض. اللسان ١١/٤٦٣ (عقل).

(٣) هو الأسود بن يعفر . ينظر: ديوانه /١٩. ومن شواهد: المعاني الكبير ١/٥٣٣، والمقتضب ٢/٨١، ومجالس ثعلب ١/٥٩، والأزهـية /٢٣٥ – ٢٣٦، وشـرح اللمع لابن برهان ١/٢٤٥، ومعجم ما استعجم ١/٣٧٩، وشرح المفصـل ٨/٩٤، وضرائر ابن عصفور /٧٢، وشرح التسهيل ٣/٣٥٥، وشرح عمدة الحافظ ٢/٦٤٩، واللسان ١١/٥٦٨ (قمل)، والجنى الداني /١٦٥، والفصول المفيدة في الواو المزيدة /١٤٦، والخزانة ١١/٤٤.

ويروى البيت أيضًا: إنَّ الغدور الفاحشَ الخبُّ.

قمِل بطنه: ضخُم، وقمِل القوم: كثروا. اللسان ١١/٥٦٨ (قمل).

الخَبّ: الخِداعُ، ورجُلٌ خَبٌّ: خدّاع. اللسان ١/٣٤١ (خبب).

المِجنُّ: الوِشاح، والمجن: التُّرسُ والجمع: المجَانُّ. اللسان ١٣/٩٤ (جنن).

(٤) الإنصاف ٢/٤٥٩.

وأمَّا البصريون[1] فلا يجوِّزون زيادة الواو العاطفة، وعلَّلوا قولهم[2] بأنَّ الواو حرف وُضع في الأصل لمعنى، فلا يجوز أن يحكم بزيادته، مهما أمكن أن يجريَ على أصله، وقد أمكن هاهنا، وأيضًا فإنَّ الحروف وُضِعَت للاختصار نائبةً عن الجمل كالهمزة، فإنها نائبة عن أستفهمُ، وزيادتها ينقض هذا المعنى.

وردوا على ما استشهد به الكوفيون على النحو الآتي[3]: أما قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾[4] فالواو فيه عاطفة وليست بزائدة، وجواب إذا محذوف، والتقدير: حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها فازوا ونعموا.

وكذلك قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتۡ يَأۡجُوجُ وَمَأۡجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٖ يَنسِلُونَ ﴿٩٦﴾ وَٱقۡتَرَبَ ٱلۡوَعۡدُ ٱلۡحَقُّ ﴾[5] الواو فيه عاطفة وليست زائدة، والجواب محذوف، والتقدير: حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حَدَب ينسلون قالوا يا ويلنا، فحذف القول، وقيل: جوابها (فإذا هي شاخصة).

وكذلك قوله تعالى: ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ﴿١﴾ وَأَذِنَتۡ لِرَبِّهَا وَحُقَّتۡ ﴿٢﴾ وَإِذَا ٱلۡأَرۡضُ مُدَّتۡ ﴿٣﴾ وَأَلۡقَتۡ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتۡ ﴿٤﴾ وَأَذِنَتۡ لِرَبِّهَا وَحُقَّتۡ ﴾[6] الواو فيه عاطفة وليست زائدة، والجواب محذوف، والتقدير: إذا السماء انشقت وأذنت لربها وحقت وإذا الأرض مدّتْ وألقت ما فيها وتخلَّت، وأذنت لربها وحقت يرى الإنسان الثواب والعقاب، ويدلُّ على هذا التقدير قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدۡحٗا فَمُلَٰقِيهِ ﴾[7] أي: ساع، والكَدْح: عمل الإنسان من الخير والشر الذي يجازى عليه بالثواب والعقاب.

وكذلك قول الشاعر:

---

(١) ينظر: الخصائص ٢/٤٦٢، والمقتضب ٢/٨١، والإنصاف ٢/٤٥٦ المسألة رقم ٦٤، والجنى الداني /١٦٦، والفصول المفيدة في الواو المزيدة /١٤٦.

(٢) ينظر: الإنصاف ٢/٤٥٩، والفصول المفيدة في الواو المزيدة /١٤٧.

(٣) ينظر: الإنصاف ٢/٤٥٩ – ٤٦٢.

(٤) سورة الزمر آية ٧١.

(٥) سورة الأنبياء آية ٩٦ وآية ٩٧.

(٦) سورة الانشقاق الآيات من ١ إلى ٥.

(٧) سورة الانشقاق آية ٦.

فلما أجزنا ساحةَ الحيِّ وانتحى بنا بطنُ حِقفٍ ذي قفافٍ عقنقلِ

الواو فيه عاطفة وليست زائدة، والجواب مُقدَّر، والتقدير فيه: فلما أجزنا ساحةَ الحي وانتحى بنا بطنُ حِقفٍ ذي قفافٍ عقنقل خلونا ونعِمنا.

وكذلك قول الشاعر:

حتى إذا قملتْ بطونُكمُ ورأيتُم أبنـــاءكم شبُّوا
وقلبتم ظهرَ المجـــنّ لـــنا إنَّ اللئيم العاجزُ الخبُّ

الواو فيه عاطفة وليست زائدة، والجواب مقدر، والتقدير: حتى إذا قملتْ بطونكم ورأيتم أبناءَكم شبُّوا وقلبتم ظهر المجنّ لنا بانَ عذْرُكم ولُؤمُكم.

وإنَّما حُذف الجواب في هذه المواضع للعلم به، توخيًا للإيجاز والاختصار. قال سيبويه: "وسألتُ الخليل عن قوله جلَّ ذكره: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾[1] أين جوابُها؟... فقال: إنَّ العرب قد تتركُ في مثل هذا الخبرَ [الجوابَ] في كلامهم؛ لعلم المخبَرِ لأيِّ شيءٍ وُضِع هذا الكلام"[2].

ثمَّ حذفُ الجواب أبلغ من إظهاره؛ ألا ترى أنَّك لو قلت: لعبدك: "والله لئن قمتُ إليك" وسكتَّ عن الجواب، ذهب فكره إلى أنواع من العقوبة والمكروه، من القتل والقطع والضرب والكسر، فيكون هذا أبلغ في رَدْعه وزجره عما يُكره منه، وهذا بعكس لو قلت: والله لئن قمتُ إليك لأضربنَّك فإنَّ فكره لن يذهب إلاَّ إلى نوع واحد من العقوبة وهو الضرب، وهذا يدعوه إلى أن يستعد له ويوطِّن نفسه عليه، لذلك كان حذف الجواب أبلغ في المعنى[3].

هذا واختلفوا – أيضًا – في زيادة (ثُمَّ) من عدمه، فذهب الكوفيون[4] إلى أنَّها تقع زائدة، وتبعهم: الأخفش[5] والمهاباذي[6]، وابن الشجري[7].

---

(1) سورة الزمر آية ٧١.

(2) الكتاب ١٠٣/٣.

(3) ينظر: الإنصاف ٤٦١/٢ – ٤٦٢.

(4) ينظر: شرح اللمع لابن برهان ٢٤٤/١، وشرح المفصل ٩٦/٨، والارتشاف ١٩٨٩/٤، والمغني ١١٧/١، والاتقان في علوم القرآن ٤٣٣/١، وهمع الهوامع ٢٣٧/٥، وشرح الأشموني ٩٥/٣، وحاشية يس على شرح الفاكهي ٢٣٧/٢.

(5) ينظر رأيه في: سر الصناعة ٢٦٤/١، وشرح اللمع ٢٤٤/١، والارتشاف ١٩٨٩/٤، والمغني ١١٧/١، والاتقان ٤٣٣/١، وشرح الأشموني ٩٥/٣، وحاشية يس على شرح الفاكهي ٢٣٧/٢.

(6) ينظر رأيه في: الارتشاف ١٩٨٩/٤، والدرر اللوامع ٩٠/٦.
والمهاباذي هو أحمد بن عبدالله المهاباذي الضرير، ينسب إلى أباذان وهي قرية مشهورة بين قم وأصبهان، وهو من تلامذة عبدالقاهر الجرجاني، توفي أواخر القرن الخامس الهجري، وله كتاب شرح اللمع.
(ينظر: معجم الأدباء ٤٦٠/١، ومعجم البلدان ٢٢٩/٥، والوافي بالوفيات ٥٧/٧).

(7) ينظر: الأمالي الشجرية ٩٠/٣.

واستدلوا على صحة ما ذهبوا إليه بوقوعها زائدة في قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَرۡضُ بِمَا رَحُبَتۡ وَضَاقَتۡ عَلَيۡهِمۡ أَنفُسُهُمۡ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلۡجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيۡهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيۡهِمۡ لِيَتُوبُوٓاْ ﴾[1]، أي تاب عليهم، و(ثم) زائدة بين فعل الشرط وجوابه.

وفي قول الشاعر[2]:

أَراني إِذا ما بِتُّ بِتُّ على هوًى فَثُمَّ إِذا أَصبحتُ أصبحتُ غاديا

وذهب الجمهور[3] إلى أنَّها لا تجيء زائدة، وخرَّجوا ما احتجَّ به الكوفيون في الآية الكريمة على حذف الجواب، والتقدير: فجاءوا إلى الله فاستغفروا ثم تاب عليهم[4]، أو على: لجأوا إليه وتابوا ثم تاب الله عليهم[5].

وأمَّا البيت فخرَّجوه على أحد التخريجات الآتية[6]:

١- أن تكون الفاء هي الزائدة.

٢- أن تكون (ثم) مؤكدة للفاء.

٣- أن تكون (ثم) بدلاً من الفاء.

٤- أن تكون الفاء للترتيب المتّصل في الحكم، وكأنَّ الشاعر أخبرنا بالحكم الثاني عقب إخباره بالحكم الأول.

وأما أبو حيان – رحمه الله – فوافق البصريين في عدم جواز مجيء هذين الحرفين زائدين؛ لعدم ثبات ذلك في لسان العرب. يقول في زيادة الواو: "ولا يجيز البصريون زيادة الواو، وإنَّما هو قول كوفيٍّ مرغوب عنه"[7].

---

(١) سورة التوبة آية ١١٨.

(٢) هو زهير بن أبي سُلمى. ديوانه /١٠٦ وهو في: شرح اللمع لابن برهان ٢٤٤/١، والأمالي الشجرية ٩٠/٣، وشرح المفصل ٩٦/٨، وشرح التسهيل ٣٥٦/٣، وشواهد التوضيح /١٩٤، والارتشاف ١٩٨٧/٤، وتذكرة النحاة /٤٦، والمغني ١١٧/١، وشفاء العليل ٧٨٣/٢، وهمع الهوامع ٢٣٥/٥، والأشباه والنظائر ٧٠/١، وشرح الأشموني ٩٥/٣، والخزانة ٤٩١/٨.

(٣) ينظر: الارتشاف ١٩٨٩/٤.

(٤) ينظر: حاشية يس على شرح الفاكهي ٢٣٨/٢.

(٥) ينظر: حاشية الدسوقي ١٢٦/١.

(٦) ينظر: الدرر اللوامع ٩٠/٦ – ٩١.

(٧) البحر المحيط ٣٦٢/٦.

وقال في زيادة ثم – عند تعليقه على الآية الكريمة التي استشهد بها الكوفيون – : "ودعوى أنَّ (ثُمَّ) زائدة وجواب (إذا) ما بعد (ثم) بعيد جدًا، وغير ثابت من لسان العرب زيادة (ثمَّ)"[1].

وأرى – والله أعلم بالصواب – ما رآه أبو حيان لما يأتي:

١- الواو حرف وضع لمعنى، والحكم عليها بالزيادة يقتضي مخالفة هذا الأصل.

٢- لم يثبت زيادة (ثم) في لسان العرب في موضع ما فنحكم لها بالزيادة هاهنا.

٣- لا يحكم بزيادتهما لإمكانية أن يجري الحرفان على أصلهما، وقد رأينا ذلك متحققًا في تخريج البصريين للشواهد التي احتُّج بها.

---

[1] البحر المحيط ٥/١١٠.

المسألة الخامسة: الفصل بين (لولا) التحضيضيَّة والفعل:

التحضيض في اللغة: الحثّ في السير، أو الحضُّ على الشيء. قال ابن منظور: "الحضُّ: ضربٌ من الحث في السير والسوق وكل شيء، والحضُّ – أيضًا – أن تَحثَّه على شيء لا سير فيه ولا سوق، حضَّه يحُضُّه حضًّا، وحضَّضه، وهم يتحاضُّون"[1].

وعند النحويين هو الحث على إيجاد الفعل وطلبه[2]، أو هو طلب بحثٍ وإزعاج[3].

والفرق بين التحضيض والعرض من جهة المعنى "لأنَّك في العرض تعرض عليه الشي، لينظر فيه، وفـي التحضيض تقول: إنَّه: الأولى والأليق بك أن تفعل، فلا تتركه، ولا يفوتنَّك"[4].

وحروف التحضيض أربعة هي: هلاَّ، وألاَّ بالتشديد فيهما، ولولا ولوما[5].

فأمَّا (لولا) فقد اُختُلف فيها من حيث البساطة والتركيب، فذهب البصريون والكوفيون[6] إلى أنَّها مركبة من لو الامتناعية ولا النافية. وذهب بعضهم[7] إلى أنها بسيطة، واختار ذلك الزركشي[8].

وتأتي (لولا) على المعاني الآتية[9]:

١- حرف امتناع لامتناع، أو حرف لما سيقع لانتفاء ما قبله. وتختص بالدخول على الجملة الاسميَّة، نحو: لولا زيدٌ لأكرمتك، أي: لولا زيدٌ موجود.

٢- الدلالة عل التوبيخ والتنديم، كقـوله تعـالى: ﴿ لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ ﴾[10] وقوله تعالى: ﴿ فَلَوْلَآ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُواْ ﴾[11].

---

(١) اللسان ٢٣٦/٧ (حضض).

(٢) ينظر: شرح المفصل ١٤٤/٨.

(٣) ينظر: المغني ٢٧٤/١، وشرح التصريح ٢٦٣/٢، والهمع ٣٥٢/٤.

(٤) الكافي في الإفصاح ٣٠٦/٢.

(٥) ينظر: الكتاب ٩٨/١، والأزهية /١٦٩، والأمالي الشجرية ٤٢٥/١، والكافية لابن الحاجب /٢٣٣، وشرح التسهيل ١١٣/٤، وشرح التصريح ٢٦٣/٢، وشرح الأشموني ٥٢/٤.

(٦) ينظر: وصف المباني /٢٩٣، وشرح التصريح ٢٦٣/٢.

(٧) ينظر: جواهر الأدب /٤٨٣.

(٨) ينظر: البرهان ٤٠٢/٤.

(٩) ينظر: الأزهية /١٦٦ – ١٧٠، والمغني ٢٧٢/١ –٢٧٥، والبرهان ٤٠٢/٤ – ٤٠٥.

(١٠) سورة النور آية ١٣.

(١١) سورة الأنعام آية ٤٣.

٣- التحضيض، كقوله تعالى: ﴿ لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ ﴾[١].

وجُعل منه قول الشاعر[٢]:

تعدُّونَ عقرَ النِّيبِ أفضلَ مَجْدِكم بَني ضَوطرى لولا الكميَّ المُقَنَّعا

وردَّه ابن هشام إلاَّ إنْ حُمل على حكاية الحال. قال: "إلاَّ أنَّ الفعل أُضمر، أي: لولا عددتم، وقول النحويين[٣]: لولا تعدُّون، مردود؛ إذ لم يُرد أنْ يَحضَّهم على أن يُعُدُّوا في المستقبل، بل المراد توبيخهم على ترك عَدِّه في الماضي، وإنَّما قال (تعدون) على حكاية الحال، فإن كان مُراد النحويين مثل ذلك فحسنٌ"[٤].

وهذا الذي ذكره ابن هشام ذكر نحوه الأشموني. قال: "أي: لولا تعدُّون الكميَّ، بمعنى: لولا عددتم؛ لأنَّ المراد توبيخهم على ترك عدة الماضي، وإنَّما قال تعدُّون على حكاية الحال"[٥].

٤- الاستفهام، نحو قوله تعالى: ﴿ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ ﴾[٦]، ونحو قوله تعالى: ﴿ لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُۥ ﴾[٧]، وعلَّق ابن هشام على هذا المعنى بما يُفيد رفضه. قال: "وأكثرهم لا يذكره، والظاهر أن الأولى للعرض، وأن الثاني مثل[٨]:﴿ لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ ﴾[٩]" ويعني بذلك التوبيخ.

---

(١) سورة المائدة آية ٦٣.

(٢) هو جرير بن عطية. ينظر ديوانه /٩٠٧، ونُسب كذلك للأشهب بن رُميلَة وهو من شواهد: الجمل للخليل/١٠٢، ومجاز القرآن لأبي عبيدة ٥٢/١، ٣٤٦، والكامل ٢٧٨/١، والمسائل العَسكَرية/١١٢، والإيضاح /٢٩، وشرح الأبيات مشكلة الإعراب ٥٧/١، ومعاني الحروف للرماني /١٢٣، والخصائص ٤٥/٢، والأزهية /١٦٨، والمفصل /٣١٦، والأمالي الشجرية ٤٢٦/١، و٥٠٩/٢، وأسرار العربية /٢٠٥، وشرح المفصل ١١٤/٤، والكافي في الإفصاح ٣٠٣/٢، والإرشاد /١١٨، ورصف المباني /٢٩٣، وجواهر الأدب /٤٨٣، والمغني ٢٧٤/١، وتخليص الشواهد /٤٣١، وشرح ابن عقيل ٣٩٦/٢، وشرح الأشموني ٥١/٤، والخزانة ٥٥/٣، و٢٤٥/١١. وفيه: الكميّ: الشجاع، والمقنَّع: الذي ستر نفسه بالدرع. وبنو ضوطرى: كلمة سب وذم، وضوطرى هو الرجل الضخم اللئيم.

(٣) ينظر: الكامل ٢٧٨/١، ومعاني الحروف للرماني /١٢٣، والأزهية /١٦٩، والشجرية ٥١٠/٢.

(٤) المغني ٢٧٤/١ – ٢٧٥.

(٥) شرح الأشموني ٥١/٤.

(٦) سورة المنافقون آية ١٠.

(٧) سورة الفرقان آية ٧.

(٨) سورة النور آية ١٣.

(٩) المغني ٢٧٥/٢.

٥- نافية بمعنى (لم)، وجُعل منه قوله تعالى: ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَـٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ ﴾[١]، أي: لم تكن قريةٌ آمنت عند نزول العذاب.

والظاهر أنَّ المعنى على التوبيخ، أي: فهلاَّ كانت قرية واحدة من القرى المهلكة تابت عن الكفر قبل مجيء العذاب فنفعها ذلك، وهو تفسير: الكسائي[٢]، والفراء[٣]، والأخفش[٤]، وابن هشام[٥]، والزركشي[٦].

واستَدَلُّوا على صحة ذلك بقراءة أُبَيّ[٧]: "فهلا كانت قرية"[٨].

ويهمُّنا من المعاني السابقة (لولا) التحضيضيَّة، التي لا يليها إلاَّ الفعل مظهرًا أو مضمرًا. يقول سيبويه مبينًا أنَّه لا يلي حروف التحضيض إلاَّ الفعل: "وذلك أنَّ من الحروف حروفًا لا يُذكر بعدها إلاَّ الفعل، ولا يكون الذي يليها غيره، مظهرًا أو مضمرًا... وأمَّا ما يجوز فيه الفعل مضمرًا ومظهرًا مقدمًا ومؤخرًا، ولا يستقيم أن يبتدأ بعدها الاسم، فهلاَّ ولولا ولوما وألاَّ"[٩].

وتدلُّ (لولا) على التحضيض إذا وليها فعل مضارع، فإذا وليها الماضي دلَّت على التوبيخ واللوم، وقد يليها الماضي في تأويل المستقبل فتدلُّ على التحضيض. يقول الزركشي - عند حديثه عن أنواع (لولا) - : "الثاني: التحضيض فتختص بالمضارع نحو: ﴿ لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ ﴾[١٠]... والتوبيخ والتندم فتختص بالماضي نحو: ﴿ لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ

---

[١] سورة يونس آية ٩٨.

[٢] ينظر رأيه في: إعراب القرآن للنحاس ٢/٢٦٨، والمغني ١/٢٧٥.

[٣] ينظر: معاني القرآن ١/٤٧٩.

[٤] ينظر رأيه في: إعراب القرآن للنحاس ٢/٢٦٨، والمغني ١/٢٧٥.

[٥] ينظر: المغني ١/٢٧٥.

[٦] ينظر: البرهان ٤/٤٠٥.

[٧] هو أبو المنذر أُبيّ بن كعب بن قيس بن عبيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار ويكنى أبا الطفيل أيضًا، سيِّد القراء، شهد العقبة وبدرًا وجمع القرآن في حياة النبي صلى الله عليه وسلم وعرض عليه وحفظ عنه، حدَّث عنه كبار أمثال أنس بن مالك، وابن عباس، توفي بالمدينة سنة ٢١هـ. (ينظر: صفة الصفوة ١/٤٧٤ - ٤٧٧، وسير أعلام النبلاء ١/٣٨٩ - ٤٠٠).

[٨] ينظر: المغني ١/٢٧٥، والبرهان ٤/٤٠٥.

[٩] الكتاب ١/٩٨.

[١٠] سورة النمل آية ٤٦.

بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ ﴾[1]، ﴿ فَلَوْلَآ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُواْ ﴾[2]. وفي كلٍّ من القسمين تختص بالفعل؛ لأنَّ التحضيض والتوبيخ لا يردان إلاَّ على الفعل، هذا هو الأصل.

وقد جَوَّزوا فيها إذا وقع الماضي بعدها أن يكون تحضيضًا أيضًا، وهو حينئذ قرينةً صارفة للماضي عن المضي إلى الاستقبال، فقالوا في قوله تعالى: ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ ﴾[3]: يجوز بقاء (نفر) على معناه في المضي، فيكون توبيخًا، ويجوز أن يراد به الاستقبال فيكون تحضيضًا"[4].

وقد تلي الجملةُ الاسمية حرفَ التحضيض، كقول الشاعر[5]:

ونُبِّئتُ ليلى أَرْسَلَتْ بشفاعةٍ إليَّ فهلاَّ نفسُ ليلى شفيعُها

وخرِّج هذا على الضرورة[6]. وقال الإربلِّي: هي لمجرد التمنِّي[7]. ولم يُسلِّم ابن هشام بالحمل على الظاهر، بل خرَّجه على إضمار كان الشأنية، وجعل الجملة المذكورة خبرها : يقول: "فالتقدير: فهلاَّ كان هو. أي: الشأن، وقيل: التقدير: فهلاَّ شفعتْ نفسُ ليلى؛ لإنَّ الإضمار من جنس المذكور أقيس، و(شفيعها) على هذا خبر لمحذوف أي: هو شفيعها"[8].

ويجوز أن يُفصل بين (لولا) والفعْل بواحد مما يأتي[9]:

١- مفعول به للفعل الذي يليه نحو: لولا زيدًا أكرمْتَ.

٢- معمول لفعل مضمر على شريطة التفسير، كقولك: لولا زيدًا أكرمته.

---

(١) سورة النور آية ١٣.

(٢) سورة الأنعام آية ٤٣.

(٣) سورة التوبة آية ١٢٢.

(٤) البرهان ٤/٤٠٣ – ٤٠٤.

(٥) نسب لمجنون ليلى وهو في ديوانه /١٥٠، ولابن الدمينة وهو في ديوانه /٢٠٦. كما نُسب للصمة القشيري ولإبراهيم الصولي. وهو من شواهد: شرح التسهيل ٤/١١٤، والجنى الداني /٥٠٩، ٦١٣، ورصف المباني/٤٠٨، وتخليص الشواهد /٣٢٠، والمغني ١/٧٤، وشرح شواهده ١/٢٢١، وهمع الهوامع ٤/٤٥٣، وشرح الأشموني ٤/٥٢، والخزانة ٣/٦٠ و١١/٢٤٥.

(٦) ينظر: الكافي في الإفصاح ٢/٣٠٦، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٧٨، والخزانة ١١/٢٤٥.

(٧) جواهر الأدب /٤٨٢.

(٨) المغني ١/٧٤.

(٩) ينظر: شرح التسهيل ٤/١١٣، والمغني ١/٢٧٥، والبرهان ٤/٤٠٤، وشرح المكودي /٢٦٧.

٣- الظرف وهو (إذ) و(إذا) حالة كونهما معمولين للفعل، كقوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم ﴾[١].

٤- جملة شرطية معترضة، ومُثِّل لها ولـ (إذا) بقوله تعالى: ﴿ فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ﴿٨٣﴾ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴿٨٤﴾ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ ﴿٨٥﴾ فَلَوْلَآ إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ﴿٨٦﴾ تَرْجِعُونَهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾[٢].

المعنى: فهلاَّ ترجعون للروح إذا بلغت الحلقوم إن كنتم مؤمنين وحالتكم أنكم شاهدون ذلك، ونحن أقرب إلى المحتضر منكم بعلمنا، أو بالملائكة، ولكنكم لا تشاهدون ذلك. ولولا الثانية تكرار للأولى.

ورجع ابن أبي الربيع جواز دخولها على هذه الأسماء إلى كونها تعني التحضيض الذي يشبه الأمر في تقديم معموله. يقول: "فإنْ قُلتَ: فإذا كانت حروف التحضيض لا تطلب إلاَّ الأفعال، فلِمَ وليَتها الأسماء؟. ولم تكن كـ (قد) و(لم) و(لَمَّا) وجميع النواصب، فإنها لا تليها إلا الأفعال ظاهرة. فلا تقول: قد زيدًا ضربتُه، ولا: لم زيدًا أضربْه، ولا: لن زيدًا أضربه، ويكون (زيد) في جميع هذا منصوبًا بإضمار فعل.

قلتُ: لأنَ التحضيض شبيهٌ بالأمر من جهة المعنى، وقَرَّبَه منه أنَّك إذا قلت: لولا تضربُ زيدًا، فالمعنى: الأولى لك أن تضرب زيدًا، فما بالك لا تفعل؟.

فمعنى ذلك حمله على الفعل، فهو بمنزلة طلب الفعل واقتضائه، والأمرُ يتقدَّم فيه الاسم على الفعل، فتقول: زيدًا اضربْ، ويُحذف فيه الفعل، فتقول لمن رأيتَه قد أشال سوطًا أو أشهر سيفًا: زيدًا، التقدير: اضربْ زيدًا، أو اقتل زيدًا، فقدَّموا في التحضيض الفعلَ وأضمروه، فقالوا: لولا زيدًا ضربتَ، ولولا زيدًا ضربتَه"[٣].

ويظهر الأثر التركيبي لهذه المسألة عند أبي حيان في تعليقه على قوله تعالى: ﴿ فَلَوْلَآ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُواْ ﴾[٤]، حيث جَعَلَ (لولا) مختصَّة بالدخول على الأفعال، فالتركيب الصحيح عنده:

---

(١) سورة النور آية ١٦.

(٢) سورة الواقعة من الآية ٨٣ إلى الآية ٨٧.

(٣) الكافي في الإفصاح ٢/٣٠٤ – ٣٠٥.

(٤) سورة الأنعام آية ٤٣.

لولا التحضيضيَّة + الفعل + بقية الجملة.

يقول – رحمه الله – : "(لولا) هنا حرف تحضيض يليها الفعل ظاهرًا أو مضمرًا، أو يُفصل بينهما بمعمول الفعل من مفعول به، أو ظرف، كهذه الآية فُصِل بين (لولا) و(تضرَّعوا) بـــ (إذ) وهي معمولة لتضرَّعوا"[1].

---

[1] البحر المحيط ٤/١٣٠.

الفصل الثالث

الأثر المعنوي

المبحث الأول: الأثر المعنوي للفصل بين العوامل غير الحرفية ومعمولاتها.

المسألة الأولى: زيادة (ما) بين العامل غير الحرفي ومعموله:

لـ (ما) أنواع عديدة، منها الزائدة، وهي بدورها تتشعب إلى أنواع كثيرة، يهمنا منها (ما) الزائدة بين العامل غير الحرفي ومعموله، كما في قوله تعالى: ﴿ فَقَلِيلاً مَّا يُؤْمِنُونَ ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿ قَلِيلاً مَّا تَشْكُرُونَ ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ قَلِيلاً مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾[3].

وقد علَّق أبو بركات الأنباري على الآية الأولى بقوله: "(قليلاً) منصوب؛ لأنَّه صفة مصدر محذوف، و(ما) زائدة، وتقديره: فإيمانًا قليلاً يؤمنون، والمراد بالقلة هاهنا النفي"[4].

ومثل هذا التعليق قاله جامع العلوم، ونَصُّ كلامه: "أي: فيؤمنون إيمانًا قليلاً، و(ما) صلة زائدة، و(قليلا) صفة لمصدر محذوف، وهو إيمانًا، أي: إيمانًا قليلاً، والمعنى: لا إيمان لهم، كما تقول: قليلاً ما تأتينا، أي: لا تأتينا"[5].

وممَّن يرى زيادة (ما) في هذه الآيات: الأخفش[6]، والزجاج[7]، ومكي بن أبي طالب[8]، والزمخشري[9]، وابن عطية[10]، وفخر الدين الرازي[11]، والعكبري[12]، وابن هشام[13]، وجلال الدين المحلي[14]، والجَمَل[15].

---

(1) سورة البقرة آية ٨٨.
(2) سورة الأعراف آية ١٠.
(3) سورة الأعراف آية٣، وسورة الحاقة آية ٤٢.
(4) البيان ١/١٠٦.
(5) كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ١/٢١٤.
(6) ينظر: معاني القرآن ١/١٤٢.
(7) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/٣١٦.
(8) ينظر: مشكل إعراب القرآن /٧٠٤.
(9) ينظر: الكشاف ١/١٦٤.
(10) ينظر: المحرر الوجيز ١/١٧٧.
(11) تفسير الرازي ٣/١٧٩.
والرازي هو محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي فخر الدين أبو عبدالله القرشي التميمي، ولد سنة ٥٤٤هـ، وتتلمذ لأبيه، برع في العلوم الشرعية، وتوفي بهراة في دار السلطنة يوم عيد الفطر سنة ٦٠٦هـ.
(ينظر: طبقات الفقهاء /٢٦٣، وطبقات الشافعية الكبرى ٨/٨١، والوافي بالوفيات ٤/١٧٤).
(12) ينظر: التبيان ١/٧٧.
(13) ينظر المغني ١/٣١٦.
(14) ينظر: تفسير الجلالين /١٨.
والمحلّي هو جلال الدين محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أحمد المحلي الشافعي، ولد بمصر سنة ٧٩١هـ، وبرع في علوم كثيرة، وتوفي سنة ٨٦٤هـ، ومن مصنفاته: كتاب التفسير الذي لم يكتمل فهو الذي بدأ تفسير الجلالين حتى سورة الإسراء ثم أكمله السيوطي بعده.
(ينظر: طبقات المفسرين للداودي /٣٣٧، وكشف الظنون ١/٤٠٧ و ٤٤٥ و٦١٣).
(15) ينظر: الفتوحات الإلهية ٢/١٢٤.

وقيل: يحتمل أن تكون (ما) في الآية الأولى نافية، و(قليلا) نعت لمصدر محذوف، أو لظرف محذوف، أي: إيمانًا قليلاً أو زمناً قليلا[1].

ورُدَّ من وجهين[2]:

الأول: أنَّ (ما) النافية لها الصدر، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وقد يَسهلُ ذلك في الظرف؛ لاتساعهم فيه.

الثاني: أنَّهم لا يجمعون بين مجازين، ولهذا لم يجيزوا: دخلتُ الأمر؛ لئلا يجمعوا بين حذف (في)، وتعليق الدخول باسم المعنى، بخلاف: دخلت في الأمر، ودخلت الدار.

وأجاز ابن الحاجب[3] أن تكون (ما) مصدرية، وهي وصلتها فاعل بـــ (قليلا)، و(قليلا) حال معمول لمحذوف، دلَّ عليه المعنى، أي: لعنهم الله، فأخرّوا قليلا إيمانهم.

ورُدَّ بأنَّ (قليلاً) لا يبقى له ناصب[4].

ومن مواضع زيادة (ما) بين العامل الاسمي ومعموله زيادتها بين المتضايفين، كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾[5]، حيث نصَّ الأخفش على ذلك بعد أن ذكر الآية. يقول: "أي: لحقٌ مثل أنكم تنطقون، وزيادة (ما) في القرآن الكريم، والكلام نحو ذا كثير"[6].

وقرئت (مثل) بالرفع والفتح[7] فأما قراءة الضم ففيها ثلاثة أوجه[8]:

الأول: أنه خبر ثانٍ مستقل كالأول.

الثاني: أنَّه مع ما قبله خبرٌ واحد، نحو: هذا حلوٌ حامضٌ.

الثالث: أنه نعت لِـــ (حقّ).

---

(1) ينظر: التبيان ١/٧٧ والمغني ١/٣١٦.

(2) ينظر: المغني ١/٣١٦.

(3) ينظر: رأيه في المغني ١/٣١٧.

(4) ينظر: التبيان ١/٧٧.

(5) سورة الذاريات آية ٢٣.

(6) معاني القرآن ١/١٤٢.

(7) قـــرأها بالرفع حمزة والكسائي وأبو بكر وخلف، وقرأ الباقون بالنصب (ينظر: السبعة /٦٠٩، وحجة القراءات/ ٦٧٩، والنشر ٢/٣٧٧).

(8) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٤/٢٤١ – ٢٤٢ ومشكل إعراب القرآن /٦٣٨، والدر المصون ١٠/٤٧ – ٤٩).

و(ما) مزيدة على ثلاثة الأوجه، و(أنَّكم تنطقون) مضاف إليه أي: لحقٌ مثل نطقكم، ولا يضرُّ إضافتها إلى معرفة؛ لأنَّها لا تتعرف بذلك لإبهامها.

وأما قراءة الفتح ففيه وجهان:

الأول: وهو معرب، ثم في نصبه على هذا أوجه هي:

١- أنَّه منصوب على الظرف، وهو قول الكوفيين الذين يجيزون: زيدٌ مثلَك بالفتح.

٢- أنَّه منصوب على إسقاط الجارّ، وهو كاف التشبيه.

وفي هذا يقول الفراء: "العربُ تنصبُها إذا رُفِعَ بها الاسم، يعني المبتدأ، فيقولون: مثلَ مَن عبدالله؟، وعبدُالله مثلَك، وأنت مثلَه؛ لأنَّ الكاف قد تكون داخلةً عليها فتُنصَبُ إذا ألقيت الكاف"[١].

قيل:[٢] وليس هناك من حاجة تدعو لهذا التقدير، وبخاصة أنَّ (مثل) تفيد فائدتها، ثم اُعتُذر له بأنه قال ذلك حين رأى الكاف قد دخلت عليها في قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾[٣].

٣- أنَّه نعتٌ لمصدر محذوف، أي: لحقٌ حقًا مثلَ نطقكم.

٤- أنَّه حال من الضمير في (لحقٌ)؛ لأنَّه قد كثُر الوصف بهذا المصدر، حتى جرى مجرى الأوصاف المشتقة، والعامل فيها (حقٌ).

٥- أنه حال من نفس (حقٌ)، وإن كان نكرة، ونصَّ سيبويه على جواز ذلك[٤]، قال ابن السراج: "ولا اختلاف في جوازه على ما قال"[٥].

وأمَّا الوجه الآخر فهو أن تكون (مثل) مبنيَّة، وفي كيفيَّة بنائها وجهان[٦]:

١- أنَّ (مثل) في محل رفع نعت لـ (حقٌ)، وإنَّما بُنيت لإضافتها إلى غير متمكن، كما هي الحال في كلمة (غير) في قول الشاعر[٧]:

---

(١) معاني الفراء ٨٥/٣.

(٢) ينظر: الدر المصون ٤٩/١٠.

(٣) سورة الشورى آية ١١.

(٤) ينظر: الكتاب ٥٥/٢.

(٥) الأصول ٢٧٦/١.

(٦) ينظر: كشف المشكلات ٣٣١/٢، والدر المصون ٥٠/١٠.

(٧) هو أبو قيس بن الأسلت. ينظر: ديوانه /٨٥ وهو من شواهد: الكتاب ٣٢٩/٢، ونُسب فيه للكناني، والأصول ١/ ٢٧٦، والأمالي الشجرية ٦٩/١ و٦٠١/٢، وكشف المشكلات ٣٣١/٢، والإنصاف ٢٨٧/١، وشرح ابن يعيش ٨٠/٣ و١٣٥/٨، واللسان ٧٣٤/١١ (وقل)، وهمع الهوامع ٢٢٣/٤، والخزانة ٤٠٦/٣ و٥٢٣/٦ الوقْل بالتسكين: شجر المُقل، واحدته وَقْلة، وقد يقال الدوم شجر المقل وأوقاله: ثماره. اللسان ٧٣٤/١١ (وقل).

لم يَمنَعِ الشُّربَ منها غيرَ أنْ نَطَقَتْ حمامةٌ في غُصُونٍ ذاتِ أَوقالِ

بفتح (غير) وهي فاعل (يمنع) فبنيت على الفتح؛ لإضافتها إلى غير متمكِّن وهو (أن نطقتْ).

وما ذكر في (غير) هاهنا هو مذهب البصريين، وأمَّا الكوفيون فذهبوا إلى جواز بناء (غير) في كل موضع يحسُن فيه (إلاَّ) سواء أُضيفت إلى متمكِّن أو غير متمكِّن. وقد بَسَط الأنباري الكلام على مذهبهم في كتابه الإنصاف، وذكر ما رَدَّ به البصريون عليهم مفصلاً، وأُحيل عليه في موضعه خشيةَ الإطالة[1].

٢- أنَّ (مثل) ركِّبتْ مع (ما) تركيب خمسة عشر.

وبَعْدُ "فإذا جَعَلْتَ (مثل) مُعربةً كانت (ما) مزيدةً و(أنكم) في محل خفض بالإضافة، كما تقدَّم، وإذا جعلتَها مبنيَّةً؛ إمَّا للتركيب، وإمَّا لإضافتها إلى غير متمكِّن جاز في (ما) هذه وجهان: الزيادة، وإمَّا أن تكون نكرة موصوفة... وأما (أنكم تنطقون) فيجوز أن يكون مجرورًا بالإضافة إذا كانت (ما) مزيدة، وإن كانت نكرة كان في موضع نصب بإضمار أعني، أو رفع بإضمار مبتدأ"[2].

ومن صور زيادة (ما) بين المتضايفين زيادتُها بين (إذا) المتضمِّنة معنى الشرط، وبين الجملة التي تليها[3]. وجعل المالقي زيادتها هاهنا قياسًا، ثُمَّ ضربَ لذلك عددًا من الشواهد، جاء ذلك عند حديثه عن أنواع (ما). يقول: "الموضع الثالث: أن تكون زائدة، وأنواعها في هذا الموضع تتشعَّبُ، لكن تنحصر في أربعة أقسام... القسم الأول: أن تقع بعد (إذا) الظرفية، جائزةً قياسًا، نحو: إذا ما قمتَ أكرمتُك، وإذا ما جلستَ أجلسُ، قال الشاعر[4]:

إذا ما أتيتَ الحارثياتِ فانْعِني لهُنَّ وخبِّرْهُنَّ ألاَّ تلاقِيا

... أي: إذا أتيتَ"[5].

---

(١) ينظر: الإنصاف ١/٢٨٧ – ٢٩٣ المسألة رقم ٣٨..

(٢) الدر المصون ١٠/٥٠.

(٣) هناك خلاف حول إضافة إذا الشرطية إلى الجملة التي تليها. ولخصَّ المرادي هذا الخلاف في قوله (الجنى الداني / ٣٦٩): "مذهب الجمهور أنَّ إذا مضافة للجمل التي بعدها، والعامل فيها الجواب، وذهب بعض النحويين إلى أنَّها ليست مضافة إلى الجمل بل هي معمولة للفعل الذي بعدها، لا لفعل الجواب".

(٤) هو جعفر بن غُلْبَة الحارثي. وهو من شواهد: الأغاني ١٣/٥٤، وديوان الحماسة للتبريزي /١٣٤، ومعاهدة التنصيص للعباسي ١/١٢٦.

(٥) رصف المباني /٣١٥ – ٣١٦.

ونصَّ المرادي على كثرة زيادة (ما) هاهنا. يقول: "وأما الزائدة فلها أربعة أقسام: الأول: أن تكون زائدة لمجرد التوكيد، وهي التي دخولها في الكلام كخروجها نحو... ﴿ وَإِذَا مَآ أُنزِلَتۡ سُورَةٞ ﴾[1]، وزيادتها بعد (إنْ) الشرطية و(إذا) كثيرة"[2].

ومن شواهد زيادتها أيضًا قول الشاعر[3]:

وقد جَعلْتُ إذا ما قُمتُ يُثقِلُني ثوبي فأَنهضُ نَهضَ الشاربِ الثملِ

قال البغدادي معلِّقًا على الشاهد: "وقوله (إذا ما قمت): ما زائدة ، وزيادتها بعد أداة الشرط جازمًا أو غير جازم مطَّرِدة، حتى نظمها بعضهم بقوله:

خُذْ لكَ ذي الفائدةْ (ما) بعد إذا زائدة"[4].

هذا واختُلف في المجازاة بـ (إذا) مع (ما)، فالصيمري يرى أن المجازاة بها قليلة. يقول: "ولا يجازى بحيث، وإذ، وإذا بغير (ما)؛ لأنَّها ظروف تضاف إلى الجمل، فجعلت (ما) ملازمة لها، لتمنعها من حكم الإضافة، وتنقلَها إلى باب الجزاء، لأنَّ الإضافة توضِّحُها، والمجازاة بابها الإبهام، كقولك:... وإذا ما تكرمني أكرمْك.. والمجازاة بـ (إذا ما) و(إذ ما) يقلُّ استعمالها"[5].

ونسب البغدادي[6] لبعض النحويين جواز الجزم بها مع (ما) ثم قال: "وأمَّا مع (ما) فتجويز الجزم به قد لا يستبعد؛ لأن إذ مع (ما) جُوِّز الجزم بها، فـ (إذا) مع (ما) أجدر"[7].

ولا يجيز البصريون[8] وعلى رأسهم سيبويه[9] ذلك إلاَّ في ضرورة الشعر.

ويظهر الأثر المعنوي لهذه المسألة في البحر المحيط عند قوله تعالى: ﴿ فَقَلِيلٗا مَّا يُؤۡمِنُونَ ﴾[10]، حيث قال أبو حيان – رحمه الله – : "و(ما) في قوله (ما يؤمنون) زائدةً مؤكدة دخلت بين المعمول والعامل "[11].

---

(1) سورة التوبة آية ١٢٤.
(2) الجنى الداني /٣٣٢ – ٣٣٣.
(3) ينسب لأبي حيَّة النمري، ولعمر بن أحمر الباهلي، وتجده في : المقرب ١/١٠١، والمغني ٢/٥٧٩، وشرح التصريح ١/٢٠٤، والخزانة ٩/٣٥٥.
(4) الخزانة ٩/٣٦٠.
(5) التبصرة والتذكرة ١/٤٠٨ – ٤٠٩.
(6) ينظر: الخزانة ٧/٧٧.
(7) الخزانة ٧/٢٤.
(8) ينظر: شرح المفصل ٨/١٣٤.
(9) ينظر: الكتاب ٣/٦٢.
(10) سورة البقرة آية ٨٨.
(11) البحر المحيط ١/٣٠٢.

وكذا عند قوله تعالى: ﴿ قَلِيلاً مَّا تَشْكُرُونَ ﴾[1] حيث قال – رحمه الله -: "(قليلا ما تشكرون)، أي: تشكرون قليلا، وما زائدة للتأكيد"[2].

وعند قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾[3] قال – رحمه الله – معلقًا على قراءة الرفع: "و(ما) على هذا الإعراب زائدة للتوكيد"[4].

وعند قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَٰرُهُمْ وَجُلُودُهُم ﴾[5] قال – رحمه الله - : "و(ما) بعد (إذا) زائدة للتوكيد"[6].

---

(1) سورة المؤمنون آية ٧٨ والسجدة آية ٩.

(2) البحر المحيط ٤١٨/٦.

(3) سورة الذاريات آية ٢٣.

(4) البحر المحيط ١٣٦/٨.

(5) سورة فصلت آية ٢٠.

(6) البحر المحيط ٤٩٢/٧.

المبحث الثاني: الأثر المعنوي للفصل بين أجزاء الجملة.

المسألة الأولى: الفصل بين (أيّ) وصفتها في النداء:

لا يُنادى – على الأصح – ضميرٌ، واسم إشارة بحرف الخطاب نحو: ذلك، ولا مضاف للكاف نحو: غلامك، ولا مُعرَّف بأل[1].

ويُهمُّنا مما سبق المعرَّف بأل، حيث اختُلف في حكم ندائه، فذهب البصريون[2] إلى أنَّه لا يجوز إلاَّ في الضرورة، وعزوا[3] ذلك إلى أنَّ (يا) النداء تفيدُ التعريف، والألف واللام تفيد التعريف كذلك، ولا يجوز الجمع بين علامتي تعريف في كلمة واحدة.

كما عُزي هذا "لأمرٍ صوتي، لا لما ذكروا، فالألف (في يا) ساكنة، واللام ساكنة، وتواليهما مع شيوع النداء في الكلام فيه من الثقل ما هو معلوم، ولتحاشي هذا الثقل عدلوا إلى الفصل بين حرف النداء والمنادى ذي اللام"[4].

وخالف الكوفيون[5]، والبغداديون[6] البصريين، فأجازوا نداء ما فيه (أل)، نحو: يا الرجل، ويا الغلام، واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر[7]:

فيا الغلامانِ اللَّذان فرّا ... إيَّاكُما أنْ تُكسِباني شرًّا

وبقول الآخر[8]:

فَديتُكِ يا التي تيَّمتِ قَلْبي ... وأنتِ بَخيلَةٌ بالودِّ عَنِّي

---

(1) ينظر: المقرب ١/١٧٦ وهمع الهوامع ٣/٤٦.

(2) ينظر: اللامات للزجاجي /٣٠، والإنصاف ١/٣٣٥ مسألة ٤٦.

(3) ينظر: اللامات /٣٠، والتبصرة والتذكرة ١/٣٤٣–٣٤٤، والإنصاف ١/٣٣٧ مسألة ٤٦، وأسرار العربية /٢٢٩، والتبيين على مذاهب النحويين /٤٤٤ مسألة ٨١، واللباب في علل البناء والإعراب ١/٣٣٥، وشرح المفصل ٢/٨.

(4) الوجوب في النحو /٢٨٣.

(5) ينظر: الإنصاف ١/٣٣٥، والتبيين /٤٤٤، وشرح التسهيل ٣/٣٩٨، والمساعد ٢/٥٠٣.

(6) ينظر: توضيح المقاصد ٢/١٠٦٨، وأوضح المسالك ٤/٣٢، والارتشاف ٤/٢١٩٣، وشرح الأشموني ٣/١٤٥.

(7) مجهول القائل وهو من شواهد: المقتضب ٤/٢٤٣، واللامات /٣٤، والتبصرة ١/٣٥٥، وأسرار العربية /٢٣٠، والإنصاف ١/٣٣٦، والتبيين /٤٤٦، واللباب في علل البناء /٣٣٥، وشرح المفصل ٢/٩، والمقرب ١/١٧٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٩٠، وشرح التسهيل ٣/٣٩٨، والمساعد ٢/٥٠٣، وشرح الأشموني ٣/١٤٥، والخزانة ٢/٢٩٤. ويروى أيضًا: أن تكسبانا، وأن تعقبانا.

(8) مجهول القائل وتجده في: الكتاب ٢/٩٧، واللامات /٣٤، والتبصرة ١/٣٥٦، وشرح المفصل ٢/٨، وشرح الجمل ٢/٩٠، وشرح التسهيل ٣/٣٩٩، والخزانة ٢/٢٩٣. ويروى أيضًا: من أجلك، وبحبِّكِ يا التي.

وأُجيبَ عن ذلك بأنَّه لا حُجَّةَ فيه؛ لأنَّ التقدير: يا أيُّها الغلامان، ويا أيَّتهُا التي، فحذف الموصوف، وأُقيمت الصفة مقامه، وذلك لا يكون إلا في الشعر[١].

ونفى ابن مالك أن يكون البيت الأول من قبيل الضرورة، لتمكُّن قائله من أن يقول: فيا غلامان اللذان فرَّا[٢].

والذي دعاه إلى هذا أنَّ مفهوم الضرورة – عنده – يختلف عن مفهومها عند الجمهور؛ فهو يرى أن الضرورة الشعرية ما ليس للشاعر عنه مندوحة[٣]، أو بمعنى آخر: أن الضرورة لا تسمى كذلك إلاَّ إذا لم يكن للشاعر خيار في التخلُّص منها، أمَّا إذا أمكنه ذلك فلا تُعدُّ ضرورة، يدلُّ عليه رأيه السابق، وقوله – بعد أن ذكر عددًا من الأبيات منها[٤]:

ما أنتَ بالحكمِ التُّرْضَي حُكُومَتُه ولا الأَصيلِ ولا ذي الرأْيِ والجَدَلِ

قال: "وعندي أنَّ مثل هذا غير مخصوص بالضرورة؛ لتمكُّن قائل الأول أن يقول:

ما أنتَ بالحكمِ المرضي حكومته.."[٥]

وأما مفهومها عند الجمهور، فخلاصتُه[٦]: أن الضرورة الشعرِّية هي كل ما وقع في الشعر، مما لا تجيز القواعد مجيئه في النثر، سواء كان الشاعر مضطرًا إليه، لا يجدُ عنه مَعْدِلاً، أم لم يكن كذلك.

وسِرُّ هذا أنَّ "الشعر موضع اضطرار، وموقف اعتذار، وكثيرًا ما يُحَرَّفُ فيه الكلِمُ عن أبنيته، وتحال فيه المُثُل عن أوضاع صِيغَتِها لأجله"[٧].

بل بالغ بعضهم فقال: "الشعر نفسُه ضرورة"[٨].

وعودًا على بدْء فقد استثنى البصريون شيئين ينادى فيهما المعرَّف بأل، هما[٩]:

---

(١) ينظر: أسرار العربية /٢٣١، والإنصاف ١/٣٣٨ – ٣٣٩.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٩٩.

(٣) ينظر: همع الهوامع ٥/٣٣٢.

(٤) نُسب للفرزدق، وليس في ديوانه. وهو في: شرح الشذور /١٩، وأوضح المسالك ١/٢٠ و١٦٥، وشرح ابن عقيل ١/١٥٧، وشرح الأشموني ١/١٥٦، والدرر اللوامع ١/٢٧٤.

(٥) شرح التسهيل ١/٢٠٢.

(٦) ينظر: الضرائر للألوسي /٥.

(٧) الخصائص ٣/١٨٨.

(٨) من كلام ابن عصفور في الاقتراح /٣٢.

(٩) ينظر: توضيح المقاصد ٢/١٠٦٧، وهمع الهوامع ٣/٤٧.

١- اسم الله تعالى، فيقال: يا ألله. وللنحويين[١] في إجازة هذا ثلاثة أسباب، جمعها الكعبري في قوله: "وأما اسم الله تعالى فتدخل عليه لثلاثة أوجه:

أحدها: أنَّ الألف واللام لغير التعريف؛ لأنه سبحانه واحد لا يتعدد فيحتاج إلى تعيين، ودخول (يا) عليه للخطاب.

والثاني: أن الألف واللام عوض من همزة (إله)، وذلك أنَّ الأصل فيه (الإله)، فحُذفت الهمزة حذفًا عندَ قوم، وعند آخرين أُلقيت حركتُها على اللام، ثُمَّ أُدغمت إحداهما في الأخرى، فنابت اللام عن الهمزة، فاجتمعت مع (يا) من هذا الوجه.

والثالث: أنَّه كثُر استعمالهم هذه الكلمة، فخفَّ عليهم إدخال (يا) عليها"[٢].

٢- الجملة المُسمَّى بها، أو الجملة المحكيَّة، كأن تُسمِّي رجلاً بـــ (المنطلقُ زيدٌ)، فإذا ناديته قلت: يا المنطلق زيدٌ.

وأضاف المبرِّد[٣] ثالثاً، وهو الموصول إذا سُمِّي به، نحو: يا الذي قام. قال ابن مالك: "وهو قياسٌ صحيح"[٤].

والذي نَصَّ عليه سيبويه المنعُ، وفَرَّق بين ندائه ونداء الجملة المحكيَّة، فذكر أنَّ نداء الجملة إنَّما جاز لكونك سمَّيتَ بشيئين كلٌّ منهما مُستقلٌّ بذاته، على عكس الموصول الذي يعد وصلته اسمًا واحدًا. وفي هذا يقول: "وإذا سَمَّيتَ رجلاً (الذي رأيتُه)، و(الذي رأيت)، لم تُغيِّره عن حاله قبل أن يكون اسمًا؛ لأنَّ (الذي) ليس منتهى الاسم، وإنما منتهى الاسم الوصلُ، فهذا لا يتغير عن حاله، كما لم يتغيَّر (ضاربٌ أبوه) اسم امرأة عن حاله، فلا يتغير (الذي) كما لم يتغير وصله، ولا يجوز لك أن تناديه، كما لا يجوز لك أن تنادي (الضارب أبوه) إذا كان اسمًا؛ لأنَّه بمنزلة اسم واحد فيه الألف واللام. ولو سَمَّيته (الرجل منطلق) جاز أن تناديه، فتقول: يا الرجل منطلقٌ؛ لأنَّك سميتَه بشيئين كل واحد منهما اسم تام. و(الذي) مع صلته بمنزلة اسم واحد، نحو: الحارث، فلا يجوز فيه النداء"[٥].

---

[١] ينظر: المقتضب ٢٣٩/٤، واللامات /٣٣، وأسرار العربية /٢٣٢، وشرح المفصل ٩/٢.

[٢] اللباب في علل البناء والإعراب ٣٣٦/١.

[٣] ينظر رأيه في توضيح المقاصد ١٦٠٧/٢، وأوضح المسالك ٣٢/٤، وشرح الأشموني ١٢٦/٣.

[٤] شرح التسهيل ٣٩٨/٣.

[٥] الكتاب ٣٣٣/٣.

وخالف ابنُ سعدان[1] الجمهورَ[2] فأجاز نداء اسم الجنس المشبَّه به مع (أل)، نحو: يا الأسد شدَّةً أقبلْ، وتابعه ابن مالك قائلاً: "وهو – أيضًا – قياس صحيح؛ لأن التقدير: يا مثل الأسد، ويا مثلَ الخليفةِ، فحسُن لتقدير دخول (يا) على غير الألف واللام"[3].

وإذا أردنا نداء المعرَّف بأل – غير ما اُستُثني سابقًا – توصَّلنا إلى ذلك بـــ (أيّ) أو باسم إشارة، نحو: يا أيها الرجل، ويا هذا الغلام، أو بهما معًا نحو: يا أيهذا الرجل[4].

وشرطوا[5] في اسم الإشارة أن يكون عاريًا من الكاف، فلا يجوز: يا أيها ذلك الرجل، وأجاز ذلك ابن كيسان[6].

كما شرطوا[7] له عند الجمع بينه وبين (أيٍّ) أن يكون منعُوتًا بذي (أل). وأجاز ابن عصفور[8] وابن مالك[9]، والرضي[10] وابن هشام[11] والأشموني[12] الاقتصار على اسم الإشارة نعتًا لـــ (أيّ).

ورُدَّ لأنهم بَنَوه "علـــى بيتٍ نـــادر شاذ، لا تُبنى على مثله القواعد، وهو قول الشاعر[13]:

---

(1) ينظر رأيه في: الارتشاف ٢١٩٣/٤، والمساعد ٥٠٣/٢، وشرح التصريح ١٧٣/٢، وشرح الأشموني ١٤٦/٣.
وابـــن سعدان هو أبو جعفر محمد بن سعدان الضرير النحوي المقرئ، روى عن جماعة منهم عبدالله بن إدريس، وعبدالله بن أحمد بن حنبل. توفي سنة ٢٣١هـــ ومن مصنفاته: كتاب في النحو، وكتاب في القراءات.
(ينظر: معجم الأدباء ٣٤٣/٥، ومعرفة القراء الكبار ٢١٧/١، والوافي بالوفيات ٧٨/٣).

(2) ينظر: توضيح المقاصد ١٠٦٨/٢، وشرح الأشموني ١٤٦/٣.

(3) شرح التسهيل ٣٩٨/٣.

(4) ينظر: المقرب ١٧٦/١، وينظر: شرح التسهيل ٣٩٩/٣.

(5) ينظر: شرح التسهيل ٣٩٩/٣، والمساعد ٥٠٤/٢، وهمع الهوامع ٥٠/٣، وشرح الأشموني ١٥٢/٣.

(6) ينظر رأيه في: المساعد ٥٠٤/٢، وهمع الهوامع ٥١/٣، وشرح الأشموني ١٥٢/٣.

(7) ينظر: الارتشاف ٢١٩٤/٤، وهمع الهوامع ٤٩/٣.

(8) ينظر رأيه في: الارتشاف ٢١٩٤/٤، وشرح الأشموني ١٥٢/٣.

(9) ينظر: شرح التسهيل ٣٩٩/٣.

(10) ينظر: شرح الكافية ١٤٣/١.

(11) ينظر: شرح الشذور /١٤٨.

(12) ينظر: شرح الأشموني ١٥٢/٣.

(13) مجهـــول القائل، وهو في: مجالس ثعلب ٤٢/١، وشرح التسهيل ٣٩٩/٣، وشرح الشذور /١٤٩، والمساعد ٢/ ٥٠٤، وهمع الهوامع ٥٠/٣، والمطالع السعيدة /٢٨٣، وشرح الأشموني ١٥٣/٣.
قال العيني (شرح شواهده مع حاشية الصبان ١٥٣/٣): "والواغل بالغين المعجمة هو الذي يدخل على القوم و لم يُدْعَ، وذلك الشراب الوغل. وأصله: يغل يوغِل؛ لأنه من وغل، حُذفت الواو لوقوعها بين الكسرة والياء).

أيُّهذان كُلا زادَكما وَدَعاني واغِلاً فيمن وَغَل"[1]

ومن شواهد الجمع بين (أيّ) واسم الإشارة الموصوف بأل قوله:[2]

ألا أيُّهذا الزاجري أحضرَ الوغى وأنْ أشْهَدِ اللذاتِ هل أنت مخلدي

وقوله[3]:

ألا أيُّهذا الباخعُ الوجدُ نفسُه لشيءٍ نَحَتْهُ عن يديهِ المقادرُ

هذا ولا يجوز وصف (أيّ) بما فيه (أل) التي للمح الصفة نحو: العبّاس، والحارث، أو التي للغلبة كالصَّعِق[4]، ولا ما فيه (أل) من مثنى أو مجموع، وقد كان علمًا قبل دخولها، فلا يقال: يا أيُّها العباس، ولا يا أيُّها الصَّعِق، ولا يا أيها الزيدان، ولا يا أيُّها الزيدون، بل ينادى بحذف أل فيقال: يا عباسُ وكذلك الباقي[5].

الجدير بالذكر أنَّ حرف التنبيه يُعَدُّ واجبًا لا يُستغنى عنه[6] في مثل: يا أيُّها الرجل، وذلك لأمرين:

الأول: أنَّه لما جاءوا بـ (أيّ) وصلةً إلى نداء ما فيه (أل) غير مضافة عوَّضوه من الإضافة هاء التنبيه بعده[7].

الثاني: التنبيه على أنَّ المعرَّف بعدها هو المقصود بالنداء[8].

---

(1) الارتشاف ٢١٩٤/٤.

(2) قائله طرفة بن العبد. ينظر: ديوانه /٣٢. وتجده في: شرح المعلقات للزوزني /٨٢، وشرح الشذور /١٤٨، والمساعد ٥٠٤/٢، وهمع الهوامع ٥١/٣.

الزاجر: اسم فاعل من زجر والزجر: المنع والنهي. اللسان ٣١٨/٤ (زجر).

(3) قائله ذو الرُّمة من قصيدة يمدح بها بلال بن أبي بردة. ينظر: ديوانه /٣٦١ وهو في الأشموني ١٥٢/٣.

قال العيني (شرح شواهده مع حاشية الصبان ١٥٢/٣): "يقال بخع إذا هلك، والوجد شدة الشوق، ونحته: صرفته، والمقادر فاعلُه أراد بها المقادير".

(4) صعِق الإنسان صَعقًا وصَعِقا فهو صَعِق، غُشي عليه وذهب عقله من صوت يسمعه كالهدّة الشديدة، والصَّعِق: صفة تقع على كل من أصابه الصَّعق، ولكنه غلب عليه حتى صار بمنزلة زيد وعمرو علمًا. اللسان ١٩٨/١٠ – ١٩٩ (صعق).

(5) ينظر: شرح التسهيل ٣٩٩/٣، والمساعد ٥٠٤/٢ والهمع ٥٠/٣.

(6) ينظر: رصف المباني /٤٠٥، والجنى الداني /٣٤٧، والمغني ٣٤٩/٢.

(7) ينظر: التبصرة ٣٤٤/١، وشرح المفصل ١٣٣/٢، والجنى الداني /٣٤٧، والمغني ٣٤٩/٢.

(8) ينظر: المغني ٣٤٩/٢.

وحكمُ هاء التنبيه الفتح عند أكثر العرب[1]، ويجوز في لغة بني أسد أن تحذف ألفها، وأن تُضم هاؤها اتباعًا[2] وعليه قراءة[3] "أيـُّـــهُ الثقلان"[4].

واختُلف في المعرف بأل بعد (أيُّها)، فذهب المازني[5] إلى جواز رفعه ونصبه، كما جاز في: يا زيدُ الظريف. قال الأنباري: "وهو عندي القياس، لو ساعده الاستعمال"[6].

وردَّه الزجاج بقوله: "لم يجز أحدٌ من النحويين هذا المذهب قبل المازني، ولا تابعه أحد، وهو مُطَّرَحٌ لمخالفته كلام العرب"[7].

ويرى الأخفش[8] أنَّ (أيًّا) موصولة، والمرفوع بعدها خبر لمبتدأ محذوف، والجملة صلة (أيّ).

وردَّه ابن مالك بقوله: "ولو صَحَّ ما قال لجاز ظهور المبتدأ، ولكان أولى من حذفه؛ لأنَّ كمال الصلة أولى من اختصارها، ولو صَحَّ ما قال لجاز أن يغني عن ذلك المرفوع بعد (أيّ) جملةٌ فعليةٌ وظرف، كما يجوز ذلك في غير النداء، وفي امتناع ذلك دليل على أنَّ (أيّ) غير موصولة"[9].

وذهب جمهور النحويين[10] إلى وجوب الرفع في المعرَّف بأل بعد (أيُّها) على أنَّه نعت له، أو عطف بيان. قال الأنباري في علة ذلك: "لأنَّ الرجل هاهنا هو المنادى في

---

(1) ينظر: الهمع ٣/٥١.

(2) ينظر: المغني ٢/٣٤٩، وهمع الهوامع ٣/٥١، والاتقان ١/٤٨٣.

(3) هي قراءة ابن عامر. ينظر: السبعة في القراءات /٦٢٠.

(4) سورة الرحمن آية ٣١.

(5) ينظر رأيه في : الأمالي الشجرية ٢/٣٦٥ ، وأسرار العربية /٢٢٩ ، وشرح الكافية للرضي ١/١٤٣ ، والارتشاف ٤/٢١٩٤، والمساعد ٢/٥٠٧، وشرح الأشموني ٣/١٥٠.

(6) أسرار العربية /٢٢٩.

(7) نصُّ عبارته في المساعد ٢/٥٠٧.

(8) ينظر رأيه في : شـــرح التسهيل ٣/٤٠٠ ، وشرح الكافية للرضي ١/١٤٣ ، والارتشاف ٤/٢١٩٦ ، والمساعد ٢/٥٠٦، والهمع ٣/٥٢، وشرح الأشموني ٣/١٥١.

(9) شرح التسهيل ٣/٤٠٠.

(10) ينظر: الكتاب ٢/١٨٨، والمقتضب ٤/٢١٦، والتبصرة ١/٣٤٤، وشرح الكافية للرضي ١/١٤٢، وأسرار العربية /٢٢٨.

الحقيقة، إلاَّ أنَّهم ادخلوا (أيًّا) هاهنا توصُّلاً إلى نداء ما فيه الألف واللام، فلمَّا كان هو المنادى في الحقيقة لم يَجُزْ فيه إلاَّ الرفع، مع كونه صفةً، إيذانًا بأنَّه المقصُود في النداء"[1].

ويبدو الأثر المعنوي لهذه المسالة في البحر المحيط حين صرح صاحبه بأن دخول الهاء فاصلةً بين (أيّ) والمعرَّف بأل بعدها هو لأجل التنبيه. يقول: "(ها) حرف تنبيه، أكثر استعمالها مع ضمير رفع منفصل مبتدأ مخبر عنه باسم إشارة غالبًا، أو مع اسم إشارة لا لبعد، ويفصل بها بين (أيّ) في النداء وبين المرفوع بعده"[2].

---

[1] أسرار العربية /٢٢٨ – ٢٢٩.

[2] البحر المحيط ١/٩٣.

الفصل الرابع

الأثر المشترك

المبحث الأول: الأثر الإعرابي والتركيبي للفصل بين العوامل الحرفية ومعمولاتها.

المسألة الأولى: الفَصْل بين حرف العطف والمعطوف بالظرف والجار والمجرور:

اختَلَفَ النحويون في حكم الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف والجار والمجرور، فذهب أبو علي الفارسي إلى منع ذلك إلاَّ في ضرورة الشعر. وفي هذا يقول: "فأمَّا قراءة مَن قرأ: ﴿ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَـٰقَ يَعْقُوبَ ﴾[1]، بالفتح[2]، فلا يخلو من أن تعطفه على الباء الجارة؛ كأنه أراد أنَّها بُشِّرت بهما، أو تحمله على موضع الجار والمجرور.... والوجه الأول ليس بالسهل؛ لأنَّ الواو عاطفة على حرف الجر، وقد فُصِل بينهـــا وبين المعطوف بالظرف، والآخر – أيضًا – كذلك، وإن كان الأول أفحش، وهذا – كما أعلمتُك – إنَّما تجده في الشعر"[3].

وقال في موضع آخر: "ومن ثَمَّ لم يُحمل (ومن وراءِ إسحاق يعقوب) على الجر؛ لأنَّه يلزم فيه الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالظرف الذي هو (من وراء).

ومن جعل (يعقوب) في موضع نصْب ففيه بعض القبح أيضًا؛ لأنَّه قد فصل بين العاطف والمعطوف عليه بالظرف، وإن كان الأول أفحش؛ لأنَّه يقوم حرف العطف فيه مقام حرف جارٍّ"[4].

وتبعه ابن جني حيث جعل الفصلَ بين العاطف والمجرور أصعب مأخذًا من الفصْل بينه وبين المنصوب. جاء ذلك عند تعليقه على قول الشاعر[5]:

يومًا تَراها كمثلِ أَرْدِيةِ العَصْـــ ـــبِ ويومًّا أديمَها نَغِلا

حيث قال: "فإنه أراد: تراها يومًا كمثل أردية العصبِ، وأديمَهَا يومًا آخر نَغِلا، ففصل بالظرف بين حرف العطف والمعطوف به على المنصُوب من قبله، وهو (ها) تراها.

---

(1) سورة هود آية ٧١.

(2) هي قراءة حمزة وابن عامر وحفص. ينظر: السبعة /٣٣٨، والبحر المحيط ٢٤٤/٥.

(3) المسائل العسكرية /١٦٤ – ١٦٥.

(4) المسائل البصريات ٧٧٥/٢.

(5) هو الأعشى ميمون بن قيس. ديوانه /١٧٠ وروايته: أردية الخِمْسِ. وهو من شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي / ١٣٥، ومعجـــم مقاييـــس اللغة لابن فارس ٢١٨/٢ (خمس)، والمقتصد ٥١٩/١، وضرائر ابن عصفور /٢٠٦، والمقرب ٢٣٥/١، وشرح التسهيل ٣٨٤/٣. العَصْب: ضرب من برود اليمن، وسُمي عَصْبًا لأن غزله يعصب أي يدرج. اللسان ٦٠٤/١ (عصب) نَغِل وجه الأرض إذا تهشَّم من الجدوبة. اللسان ٦٧٠/١١ (نغل).

وهذا أسهل من قراءة من قرأ: ﴿ فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ ﴾[1]، إذا جعلتَ (يعقوب) في موضع جرٍّ، وعليه تلقَّاه القوم من أنَّه مجرور الموضع. وإنَّما كانت الآية أصعبَ مأخذًا، من قِبَل أنَّ حرف العطف منها الذي هو الواو، ناب عن الجار الذي هو الباء في قوله (بإسحاق)، وأقوى أحوال حرف العطف أن يكون في قوة العامل قبله، وأن يلي من العمل ما كان الأوّل يليه، والجار والمجرور لا يجوز فصلُه من مجروره، وهو في الآية قد فصل بين الواو و(يعقوب) بقوله (من وراء إسحاق)، والفصل بين الجارّ ومجروره لا يجوز"[2].

كما تابع أبا علي في هذا الرأي نحويُّون منهم: مكي بن أبي طالب[3]، والجرجاني[4]، وأبو البركات الأنباري[5]، وابن عصفور[6]، وابن أبي الربيع[7]، والكيشي[8].

وعلَّل الجُرجاني هذا الحكم إلى كون حرف العطف ليس في قوة الفعل الذي قام مقامه. يقول: "حرف العطف قائم مقام العامل ونائب عنه... وهو يقصرُ عن رتبة الفعل؛ لأنَّه حرف وإنَّما قام مقام الفعل لضرب من الاختصار وتجنُّبِ التكرير، وإذا كان كذلك وجب أن يكون ما يعملُ فيه بجنبه، نحو أن تقول: أضربُ زيدًا اليومَ وعمرًا غدًا، ويقبح أن تقول: وغدًا عمرًا؛ فنفصل الواو من معمولها الذي هو (عمرو) بالظرف الذي هو (غدًا)؛ لأنَّ في ذلك إجراء للحرف مَجْرى الفعل؛ لأنَّكَ تقول: أضرب غدًا عمرًا، ولا يكادُ يُوجدُ هذا في حال الاختيار، وإنَّما يكون ذلك في الشعر"[9].

ورجع ابن عصفور علة عدم جواز الفصل بين العاطف والمعطوف إلى كون العاطف بمنزلة الجزء من المعطوف عليه. يقول: "حروف العطف قد تنزَّلتْ من المعطوف منزلة جُزء منه، بدلالة قولهم: وَهْو، وهْي – يسكِّنون الهاء في فصيح الكلام تشبيهًا لها بـــ (عَضْد) و(كَبْد)، فكما لا يجوز الفصل بين أجزاء الكلمة، كذلك لا يجوز الفصْل بين حرف العطف والمعطوف الذي هو يجبُ له أن يكون متصلاً بحرف العطف"[10].

---

(١) سورة هود آية ٧١.

(٢) الخصائص ٣٩٥/٢.

(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن /٣٥١.

(٤) ينظر: المقتصد ٥٢١/١ – ٥٢٢.

(٥) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢٢/٢.

(٦) ينظر: المقرب ٢٣٤/١، وشرح الجمل ٢٤٧/١، وضرائر الشعر/٢٠٦.

(٧) ينظر: الكافي في الإفصاح ١٠١٢/٣.

(٨) ينظر: الإرشاد إلى علم الإعراب /١٩٨.

(٩) المقتصد ٥٢٠/١ – ٥٢١.

(١٠) ضرائر الشعر /٢٠٦ – ٢٠٧.

وهناك أوجه أُخرى تُوجّه بها قراءة النصب في (يعقوب) هي:

١- ما ذهب إليه الزمخشري، والقرطبي[١] من أنّه نُصِبَ على توهُّم أن يكون (بشَّرنا) بمعنى وهبنا. قال الزمخشري: "كأنّه قيل: ووهبنا له إسحاق، ومن وراء إسحاق يعقوب على طريقة قوله[٢]:

... ليسُوا مُصْلحين عشيرةً ولا ناعبٍ..."[٣]

ورُدَّ رأيهُما بأنَّ العطف عَلى التوهُّم لا ينقاس[٤].

٢- أن يكون منصوبًا على موضع (بإسحاق)؛ لأن موضعه نصب، كما تقول: مررت بزيدٍ وعمرًا، وخشَّنتُ بصدره وصدرَ زيدٍ[٥].

والفرق بين هذا والوجه السابق أنَّ السابق ضُمِّن معنى (وهبنا) توهمًا، وهنا باق على مدْلوله من غير توهم[٦].

٣- أن يكون منصُوبًا بفعل مضمر يدل عليه قول (فبشرناها)، وتقديره: ومن وراء إِسحاق وهبنا لها يعقوب[٧].

---

(١) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٦٩/٩.

والقرطبي هو أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري القرطبي المالكي، إمام متبحِّر في العلم، توفي بمصر سنة ٦٧١هـ، له تصانيف مشهورة منها تفسيره المسمى الجامع لأحكام القرآن، وكتاب الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى، والتذكرة بأحوال الموتى والآخرة.

(ينظر: الوافي بالوفيات ٨٧/٢، وطبقات المفسِّرين للداودي /٢٤٦، وشذرات الذهب ٣٣٣/٥).

(٢) قائله: الأحوص الرِّياحي، والبيت في صورته الكاملة:

مشائيمُ ليسُوا مُصلحين عشيرةً ولا ناعبٍ إلاَّ ببين غرابُها

وتجده في: الكتاب ١٦٥/١ و ٣٠٦، والخصائص ٣٥٤/٢، وشرح المفصل ٥٢/٢ والدر المصون ٣٠٢/٣، و٦/ ٣٥٥، والمغني ٤٧٨/٢.

(٣) الكشاف ٣٩٥/٢.

(٤) ينظر: الدر المصون ٣٥٥/٦.

(٥) ينظر: كشف المشكلات ٥٣٣/١، والدر المصون ٣٥٦/٦، والمغني ٤٧٩/٢.

(٦) ينظر: الدر المصون ٣٥٦/٦.

(٧) ينظر: الخصائص ٣٩٧/٢، والحجة لابن زنجلة /٣٤٧، ومشكل إعراب القرآن /٣٥٢، والمحرر الوجيز ١٩٠/٣، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢١/٢، والتفسير الكبير للرازي ٢٢/١٨، وتفسير البيضاوي ٢٤٥/٣، والدر المصون ٣٥٥/٦، وتفسير أبي السعود ٢٢٥/٤، وفتح القدير ٥١١/٢.

كما قُرِيء (يعقوب) بالرفع[1]، وفي هذه القراءة الأَوجه الآتية[2]:

١-الرفع على الفاعلية بالجار والمجرور قبله، وهو رأي الأخفش.

٢-الرفع على الابتداء وخبره الظرف قبله، وتقديره: كائن أو موجود.

٣-الرفع بإضمار فعل أي: ويحدثُ مِنْ وراء إسحاق يعقوب، فيكون (يعقوب) غير داخل في البشارة.

وخالف ابنُ مالك رأي أبي علي الفارسي، فأجاز الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف والجار والمجرور، وشَرَط لذلك ألاَّ يكون المعطوف فعلاً أو اسمًا مجرورًا، وأوجب إعادة الجار مع المعطوف إن كان اسمًا مجرورًا. يقول: "وجعل أبو علي الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف والجار والمجرور مخصوصًا بالضرورة... وهو جائز في أفصح الكلام المنثور، إن لم يكن المعطوف فعلاً ولا اسمًا مجروراً، وهو في القرآن كثير، كقوله تعالى: ﴿ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْأَخِرَةِ حَسَنَةً ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَـٰنَـٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ ﴾[4] وقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا ﴾[5] وقوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَـٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾[6].

فلو كان المعطوف فعلاً لم يجز الفصل المذكور بوجه، فلو كان اسمًا مجرورًا أُعيدُ معه الجار، نحو: مُرْ الآن بزيد وغدًا بعمرو، وإن لم يُعدْ وجبَ النصب بفعل مُضمَر، كقوله تعالى: ﴿ فَبَشَّرْنَـٰهَا بِإِسْحَـٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَـٰقَ يَعْقُوبَ ﴾[7] في قراءة حمزة، وابن عباس[8]، وحفص، أي: وهبنا لها من وراء إسحاق يعقوب"[9].

---

(١) هي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو والكسائي. ينظر: السبعة /٣٣٨.

(٢) ينظر: كشف المشكلات ٥٣٢/١، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢١/٢، وتفسير أبي السعود ٢٢٥/٤، وفتح القدير ٥١١/٢، وروح المعاني ٩٩/١٢.

(٣) سورة البقرة آية ٢٠١.

(٤) سورة النساء آية ٥٨.

(٥) سورة يس آية ٩.

(٦) سورة الطلاق آية ١٢.

(٧) سورة هود آية ٧١.

(٨) ابن عباس هو عبدالله بن العباس بن عبدالمطلب بن هاشم بن عبد مناف، الحبر البحر، ابن عم الرسول صلى الله عليه وسلم، قرأ القرآن على أُبي بن كعب، وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعمر وعثمان وعلي، وأبي ذر وغيرهم، وقرأ عليه قُرّاء كبار، دعا له الرسول بقوله: "اللهم علّمه التأويل وفقّهه في الدين". توفي سنة ٦٨هـ. (ينظر: معرفة القراء الكبار ٤٦/١، وسير أعلام النبلاء ٣٣١/٣، والوافي بالوفيات ١٢١/١٧).

(٩) شرح التسهيل ٣٨٤/٣.

وفَصَّل المغاربة في المسألة فقالوا[1]: إن كان العاطف على حرف واحد لم يجز الفصل، وإن كان على أكثر جاز الفصل بالظرف والجار والمجرور والقسم نحو: قام زيدٌ ثمَّ والله عمروٌ.

وعبَّر ابن عصفور عن مذهب جماعته بقوله: "ولا يجوز – أيضًا – الفصل بين حرف العطف والمعطوف إلاَّ بالقسم أو بالظرف أو المجرور، بشرط أن يكون حرف العطف على أزيد من حرف واحد، نحو قولك: قام زيدٌ لا والله عمروٌ، ولا يجوز: ووالله عمروٌ، إلاَّ في ضرورة"[2].

وتلقَّف السيوطي مذهبهم بالقَبول حين قال: "وفصل الواو والفاء من المعطوف بهما ضرورة... وفصل غيرهما من حروف العطف سائغ بقسم أو بظرف، سواء كان المعطوف اسمًا نحو: قام زيد ثم والله عمروٌ، وما ضربتُ زيدًا لِكنْ في الدار عمرًا، أم فعلاً نحو: قام زيدٌ ثم في الدار قعد، أو ثم، أو بل والله قعد"[3].

ويظهر أثر هذه المسألة في البحر المحيط في المواضع الآتية:

١- عند تعليق أبي حيان على قوله تعالى: ﴿ فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ ﴾[4] رجَّح – رحمه الله – أن يكون (يعقوب) منصوبًا بإضمار فعل تقديره: وهبنا، وضَعَّف أن يكون مجروراً بالعطف على لفظ (إسحاق)، لعدم جواز الفصل بين العاطف والمعطوف بالجار والمجرور، ثُمَّ نظَّر لذلك بتركيب لا يجوز هو: مررتُ بزيدٍ اليومَ وأمس عمروٍ. وفي هذا يقول: "والأظهر أن ينتصب (يعقوب) بإضمار فعل تقديره: ومن وراء إسحاق وهبنا يعقوب، ودلَّ عليه قوله (فبشرناها)؛ لأنَّ البشارة في معنى الهبة، ورجَّح هذا الوجه أبو علي.

ومن ذهب إلى أنَّه مجرور معطوف على لفظ بإسحاق أو على موضعه فقوله ضعيف؛ لأنَّه لا يجوز الفصل بالظرف أو المجرور بين حرف العطف ومعطوفه المجرور؛ لا يجوز: مررت بزيدٍ اليوم وأمس عمرٍ، فإن كان المعطوف منصوبًا أو مرفوعًا ففي جواز ذلك خلاف"[5].

---

[1] ينظر: البحر المحيط ١٠٤/٢ والمساعد ٤٧٨/٢.

[2] المقرب ٢٣٤/١، وينظر: شرح الجمل ٢٤٦/١ – ٢٤٧.

[3] همع الهوامع ٢٧٧/٥.

[4] سورة هود آية ٧١.

[5] البحر المحيط ٢٤٤/٥.

٢- إذا فُصل بين العاطف والمعطوف المجرور فالتركيب الصحيح أن يُعاد حرف الجر مع المعطوف. وقد نص أبو حيان على ذلك في قوله: "فإن كان المعطوف مجرورًا أُعيد الجار نحو: أُمرُرْ بزيدٍ وغدًا بعمرٍو"[١].

٣- تابع رأي أصحابه المغاربة الَّذين جَوَّزوا الفصل بين العاطف والمعطوف إذا كان العاطف أكثر من حرف، وكان الفاصِل قسَما أو ظرفًا أو مجرورًا، وأضاف جواز الفصل بالحال؛ لأنَّها شبيهة بالظرف، فعند قوله تعالى: ﴿ فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا ﴾[٢]. قال – رحمه الله -: "لا يقال في الوجه الأول (يعني انتصاب أشد على الحال)، إنه يلزم فيه الفصل بين حرف العطف وهو (أو)، وبين المعطوف الذي هو (ذكرا)، بالحال الذي هو (أشدّ). وقد نصُّوا على أنَّه إذا جاز ذلك فشرطه أن يكون المفصول به قسمًا، أو ظرفًا، أو مجرورًا، وأن يكون حرف العطف على أزيد من حرف، وقد وُجد الشرط الآخر، وهو كون الحرف على أزيد من حرف، وفُقِد الشرط الأول؛ لأن المفصول به ليس بقسم ولا ظرف ولا مجرور، بل هو حال؛ لأن الحال هي مفعول فيها في المعنى، فهي شبيهة بالظرف، فيجوز فيها ما جاز في الظرف"[٣].

٤- رَدَّ رأي ابن مالك الذي استدل بقوله تعالى: ﴿ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْأَخِرَةِ حَسَنَةً ﴾[٤] على ضعف مذهب أبي علي الذي يخصص جواز الفصْل بين العاطف بالمعطوف بالضرورة، يقول – رحمه الله -: " (في الآخرة حسنة) والواو فيها لعطف شيئين على شيئين فأكثر، تقول: أعلمت زيدًا أخاك منطلقًا وعمرا أباه مقيمًا، إلاَّ إن ناب عن عاملين ففيه خلاف، وفي الجواز تفصيل. وليس هذا من الفصل بين حرف العطف والمعطوف بالظرف والمجرور، كما ظنَّ بعضهم، فأجاز ذلك مستدلاً على ضعف مذهب الفارسي في أن ذلك مخصوص بالشعر"[٥].

---

[١] البحر المحيط ٢٧٧/٣.

[٢] سورة البقرة آية ٢٠٠.

[٣] البحر المحيط ١٠٤/٢.

[٤] سورة البقرة آية ٢٠١.

[٥] البحر المحيط ١٠٥/٢.

ومن الجدير بالذكر أنَّ أبا حيَّان – عفا الله عنه – قد اضطرب في شيئين من هذه المسألة:

أولهما: الفصل بين العاطف والمعطوف بالحال، فتارةً يُجوِّز ذلك كما هو واضح من نصِّه السابق، وأخرى يجعله بعيدًا، كما في تعليقه على قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ ﴾[1]. حيث قال: "وأجاز أبو البقاء أن يكون المفعول الأول (أمةً) و(من ذريتنا) حال؛ لأنَّه نعت نكرة تقدم عليها فانتصب على الحال، و(مُسلمةً) المفعول الثاني، وكان الأصل: اجعل أمةً من ذريتنا مسلمةً لك. قال: فالواو داخلة في الأصل على (أمَّةً)، وقد فُصل بينهما بقوله (من ذريتنا)، وهو جائز؛ لأنه من جملة الكلام المعطوف انتهى[2]... والفصل بالحال أبعدُ من الفصل بالظرف، فصار نظير: ضربتُ الرجلَ ومتحرِّرةً المرأةَ"[3].

ثانيهما: الفصل بينهما بـــ (إذا) في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ ٱلْأَمَـٰنَـٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِٱلْعَدْلِ ﴾[4] فقد جعل – رحمه الله – هذه الآية مما يستدلُّ به على ضعف مذهب أبي علي، في إشارة واضحة إلى تجويزه الفصل بين العاطف والمعطوف بـــ (إذا). يقول: "وإنَّما يُستدلُّ به على ضعف مذهب أبي علي بقوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَـٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾[5]، وبقوله: "إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل"[6].

ثم ناقض نفسه بقوله: "(وأن تحكموا) ظاهره أن يكون معطوفًا على (أن تؤدّوا)، وفُصل بين حرف العطف والمعطوف بـــ (إذا)، وقد ذهب إلى ذلك بعض أصحابنا، وجعله كقوله... ﴿ وَجَعَلْنَا مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا ﴾[7]. ﴿ سَبْعَ سَمَـٰوَٰتٍ وَمِنَ

---

(1) سورة البقرة آية ١٢٨.

(2) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٩٨/١.

(3) البحر المحيط ٣٨٩/١.

(4) سورة النساء آية ٥٨.

(5) سورة الطلاق آية ١٢.

(6) البحر المحيط ١٠٥/٢.

(7) سورة يس آية ٩.

ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾[1]... ولكنَّ قوله (وإذا حكمتم بين الناس) ليس من هذه الآيات؛ لأنَّ حرف الجر يتعلق في هذه الآيات بالعامل في المعطوف، والظرف هنا ظاهره أنَّه منصوب بـــ (أن تحكموا)، ولا يمكن؛ لأنَّ الفعل في صلة (أن)، ولا يمكن أن ينتصب بالناصب لـــ (أن تحكموا)؛ لأنَّ الأمر ليس واقعًا وقت الحكم، وقد خرَّجه على هذا بعضهم.

والذي يظهر أنَّ (إذا) معمولة لِـــ (أن تحكموا) مقدَّرةً، و(أن تحكموا) المذكورة مفسِّرة لتلك المقدَّرة، هذا إذا فرعنا على قول الجمهور، وأمَّا إذا قلنا بمذهب الفراء فـــ (إذا) منصوبة بأن تحكموا هذه الملفوظ بها؛ لأنه يجيز: يعجبني العسل أن يشربَ، فتُقدِّم معمول صلة (أنْ) عليها"[2].

---

[1] سورة الطلاق آية ١٢.

[2] البحر المحيط ٣/٢٧٧.

المبحث الثاني: الأثر الإعرابي والتركيبي للفصل بين العوامل غير الحرفية ومعمولاتها.

المسألة الأولى: الفصل بين العامل والمعمول في باب التنازع:

التنازع في اللغة: التجاذب والتخاصم. يقول ابن منظور: "التنازع: التخاصم، وتنازع القوم: اختصموا وبينهم نِزاعة، أي: خصومة في حق. وفي الحديث: أنَّه صلى الله عليه وسلم صلَّى يومًا فلمَّا سلَّم من صلاته قال: مالي أُنازَع القرآنَ"[1]، أي: أُجاذبُ في قراءته، وذلك أنَّ بعض المأمومين جهر خلفه فنازعه قراءتَه فشغله فنهاه عن الجهر بالقراءة خلفه"[2].

ولم يتعرَّف اصطلاحًا إلاَّ عند المتأخرين، وأمَّا عند المتقدِّمين فقد كانوا يضعُونه تحت عناوين عامة دونما تحديد لمعنى المصطلح، فها هو سيبويه يضعه تحت عنوان "باب الفاعلين والمفعولين اللَّذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به، وما كان نحو ذلك، وهو قولك: ضربتُ وضَرَبني زيدٌ، وضربني وضربتُ زيدًا"[3].

وكذلك صنع المبرد[4]، وبعض المتأخرين كابن يعيش[5]، والصنعاني[6].

وعَرَّفه ابن عقيل بأنَّه "توجُّه عاملين إلى معمول واحد"[7]، وعرَّفه ابن هشام بتعريف جيِّد، قال فيه: "التنازع: أنْ يتقدَّم عاملان أو أكثر، ويتأخر معمول أو أكثر، ويكون كلٌّ من المتقدِّم طالبًا لذلك المتأخر"[8].

ووجه الجودة فيه قوله (أو أكثر) فإنَّ ذلك يدلُّ على تَعدُّد العوامل في التنازع، وهذا ما أشار إليه النيلي بقوله: "وقوله بلفظ الجمع (عوامل) أحسن من قولهم (عاملان)، ليَدخُلَ

---

(1) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٢/٢٨٤ حديث رقم ٧٨٠٦، وابن ماجه في مسنده ١/٢٧٦ حديث رقم ٨٤٨، والترمذي في سننه ٢/١١٨ حديث رقم ٣١٢ والدارقطني في سننه ١/٣١٩ حديث رقم ٩.

(2) اللسان ٨/٣٥٢ (نزع).

(3) الكتاب ١/٧٣.

(4) ينظر المقتضب ٣/١١٢.

(5) ينظر: شرح المفصل ١/٧٧.

(6) ينظر: التهذيب الوسيط /٤٠٠.

(7) شرح ابن عقيل ١/٥٤٥.

(8) شرح قطر الندى /١٩٧.

فيه مثل: ضربتُ وأهنتُ وقتلتُ عمرًا؛ فإنَّ العامِل هنا مُتعدِّد، ومنه قولهم: اللهم صلِّ على محمد وآل محمد كما صلَّيت وترحَّمت وباركتَ على إبراهيم وآل إبراهيم، فإنَّ (على) يتعلقٌ بالأخير"[1].

والمراد بالعامل هاهنا: الفعل وما جرى مجراه[2]، وقد يكون العاملان فعلين متصرفين، أو اسمين يشبهانهما، أو اسمًا وفعلاً[3].

فمن النوع الأول قوله تعالى: ﴿ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴾[4]، ومن الثاني قولك: المؤمنُ ناصرٌ ومساعِدٌ الضعيفَ، ومن الثالث قوله تعالى: ﴿ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ﴾[5].

ولابُدَّ في التنازع من أمور[6]:

أولها: أن يكون بين العاملين ارتباط، ويكون الارتباط بواحد مما يأتي:

١- الارتباط بعطف نحو: لقيتُ وأكرمتُ زيدًا.

٢- كون أولهما عاملاً في ثانيهما نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّهُمۡ ظَنُّواْ كَمَا ظَنَنتُمۡ أَن لَّن يَبۡعَثَ ٱللَّهُ أَحَدٗا ﴾[7]، فالعاملان (ظنوا) و(ظننتم)، والمعمول المتنازع عليه هو (أن لن يبعث الله أحدا)، و(كما ظننتم) معمول لِـــ (ظنوا)؛ لأنه صفة لمصدر يقع مفعولاً مطلقًا ناصبه (ظنوا).

٣- كون الثاني جوابًا للأول، نحو قوله تعالى: ﴿ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴾[8].

الثاني: أن يكون كُلٌّ واحد منهما موجَّهًا إلى المعمول من غير فسادٍ في اللفظ أو في المعنى، فيخرج بذلك نحو قول الشاعر[9]:

---

(١) الصفوة الصفية ٥٩٩/١ وينظر: شرح قطر الندى /١٩٨.

(٢) ينظر: شرح المكودي /١٠١.

(٣) ينظر: شرح الأشموني ٩٩/٢.

(٤) سورة الكهف آية ٩٦.

(٥) سورة الحاقة آية ١٩.

(٦) ينظر: الكواكب الدُّرية /٦١٤، ومنحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٥٤٦/١ – ٥٤٧.

(٧) سورة الجن آية ٧.

(٨) سورة الكهف آية ٩٦.

(٩) قائله مجهول وهو من شواهد: الخصائص ١٠٣/٣، ١٠٩، والأمالي الشجرية ٣٧٢/١، وشرح الألفية لابن الناظم / ٢٥٣، وتذكرة النحاة /٣٤٢، وتوضيح المقاصد ٦٣٢/٢، وأوضح المسالك ١٩٤/٢، وشرح المكودي /١٠٢، وشرح التصريح ٣١٨/١، وشرح الأشموني ٩٨/٢، والخزانة ١٥٨/٥.

ويروى أيضًا: أتاكَ أتاكَ بفتح الكاف خطابًا لصاحبه.

وكذا: أتاكِ أتاكِ اللاَّحقوكِ.

فأينَ إلى أينَ النجاءُ ببغلتي أتاكِ أتاكِ اللاَّحقون احبسْ احبسِ

، فليس كل من (أتاك أتاك) متوجهًا إلى (اللاحقون)، إذ لو توجَّه كل واحد منهما إليه لقال: أتوك أتاك اللاحقون، أو أتاك أتوك اللاحقون.

الثالث: كون العاملين متقدمين على المعمول فنحو: زيدًا أكرمتُ ويكرمني، ليست من باب التنازع؛ لأنَّ كلَّ واحد منهما أخذ معموله.

وأجاز بعض المغاربة[1] تقديم معمول العاملين المتنازعين عليهما مستدلاً بقوله تعالى: ﴿ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾[2].

وعقب الأزهري على هذا الرأي بقوله: "ولا حُجَّة فيه؛ لأنَّ الثاني لم يجيء حتى استوفاه الأول، ومعمول الثاني محذوف لدلالة معمول الأوَّل عليه"[3].

هذا ويقع التنازع في كل معمول إلاَّ المفعول معه، والتمييز، والحال؛ لأنَّها لا تُضمر، فإذا قُلتَ: قُمتُ وخرجتُ مسرعًا، أو: تَصَبَّبْتُ وامتلأتُ عَرَقًا، كان من الحذف للدليل، لا من التنازع[4].

وهناك أشياء[5] لا يقع التنازع بينها، فلا يقع بين حرفين؛ لأنَّ الحروف لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب المعمولات، ولا يقع بين حرف وغيره من فعل واسم نحو: لعل وعسى زيدٌ أن يخرج على إعمال الثاني، أو لعلَّ وعسى زيدًا خارجٌ، على إعمال الأول، ولا يقع بين جامدين سواء كانا فعلين أم اسمين أم مختلفين؛ لأن التنازع يقع فيه الفصل بين العامل ومعموله، والجامد لا يُفصل بينه وبين معموله، ومن الجامدين فعلُ التعجب فلا تنازع بينهما، وهو ظاهر كلام سيبويه[6].

وقيل: يجوز التنازع بينهما، وهو مذهب المبرِّد، حيث قال: "ما أحسنَ وأجملَ زيدًا، إذا نصبت بـ (أجمل)، فإذا نصبتَه بـ (أحسن) قُلتَ: ما أحسن وأجمله زيدًا؛ لأنَّك تريد: ما أحسن زيدًا وأجمله"[7].

---

(١) ينظر: شرح التصريح ٣١٨/١.

(٢) سورة التوبة ١٢٨.

(٣) شرح التصريح ٣١٨/١.

(٤) ينظر: همع الهوامع ١٤٧/٥، وحاشية يس على شرح الفاكهي ٩١/٢.

(٥) ينظر: شرح التصريح ٣١٧/١.

(٦) ينظر: الهمع ١٤٥/٥.

(٧) المقتضب ١٨٤/٤.

وتابع المبرِّدَ: الرضي[1]، والصبان[2] وبعض المحدثين[3].

وقيل: يجوز التنازع بينهما بشرط إعمال الثاني، وهو رأي ابن مالك. يقول: "ومنع- أيضًا – بعض النحويين تنازع فعلي التعجب، والصحيح – عندي – جوازه، لكن بشرط إعمال الثاني، كقولك: ما أحسن وأعقل زيدًا، تنصب زيدًا بأعقل، لا بأحسن؛ لأنَّك لو نصبته بأحسن لفصلتَ ما لا يجوز فصله"[4].

ورُدَّ رأيه بأنَّه لا يكون – حينئذٍ – من باب التنازع، إذ شرطه جواز إعمال أيِّهما شئت في المتنازع فيه[5].

كما لا يقع التنازع بين جامد وغيره، من فعل أو اسم متصرف، ولا في معمول متوسط، نحو: ضربتُ زيدًا وأكرمتُ؛ لأنَّ الأول استقلَّ به قبل مجيء الثاني، خلافًا لأبي علي الفارسي[6]، فإنه أجاز في قول الشاعر[7]:

مَهما تُصِبْ أُفقًا من بارقٍ تَشِمِ

أن تكون (مِن) زائدة، و(بارق) في موضع نصب (بتشم)، ومفعول (تصب) محذوف، وهو ضمير عائد على بارق.

وإذا تنازع العاملان معمولاً جاز إعمال الأول والثاني باتفاق من أهل البصرة والكوفة[8]؛ لأنَّ إعمال كلٍّ منهما مسموعٌ من العرب[9]، وإنَّما الخلاف في أيِّهما أولى بالإعمال، فأهل البصرة على أن إعمال الثاني أولى، وأهل الكوفة على أنَّ الأول هو الأولى[10].

---

(1) ينظر: شرح الكافية ٨٢/١.

(2) ينظر: حاشية الصبان ١٠٠/١.

(3) ينظر: النحو الوافي ١٨٨/٢.

(4) شرح التسهيل ١٧٧/٢.

(5) ينظر: الهمع ١٤٥/٥.

(6) ينظر رأيه في: شرح التصريح ٣١٨/١، وهمع الهوامع ١٤٤/٥.

(7) هو ساعدة بن جؤية الهُذَلي. ينظر: ديوان الهذليين ١٩٨/١، وصدره:

قَدْ أُبِيَتْ كُلُّ ماء فهي ضاوية.

وهو من شواهد: الإيضاح للفارسي /١٥٥، والمغني ٣٣٠/١، وشرح شواهده ١٥٧/١، والدرر اللوامع ٧٠/٥، وفي المصدرين الأخيرين: أُبيت: مُنعت، وضاوية: يابسة هزيلة.

ويروى البيت أيضًا: فهي صاوية، و وهي ظامية.

(8) ينظر: شرح المفصل ٧٧/١، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٦١٣/١، والارتشاف ٢١٤٢/٤، وأوضح المسالك ١٩٨/٢، وشرح التصريح ٣١٩/١.

(9) شرح التصريح ٣١٩/١ – ٣٢٠.

(10) ينظر: مصادر حاشية رقم ٨ ويُزاد عليها: الإنصاف ٨٣/١ مسألة ١٣، وائتلاف النُّصرة /١١٣ – ١١٤ مسألة رقم ٣ من فصل الفعل، وشرح المكودي /١٠٢.

واحتجَّ الكوفيون[1] على نصرة مذهبهم بالنقل والقياس، فأمَّا النقل فمنه قول الشاعر[2]:

فلو أنَّ ما أسعى لأَدنى مَعيشةٍ كفاني و لم أطلبْ قليلٌ من المالِ

وقول الآخر:[3]

وقدْ نغنى بها ونَرى عُصورا بها يقتدْنَنا الخُرُدَ الخِدالا

فقد تنازع (الخرد) كل من (نرى) و(يقتد) فأَعمل الأول، ولذلك نصب (الخرد)، ولو أَعمل الثاني لقال: بها يقتادنا الخردُ الخدالُ بالرفع.

فأمَّا القياس فإنَّهم يرون أنَّ الأولَ سابقُ الفعل الثاني فوجب إعماله، للعناية به؛ لأنَّه لو أُعمل الثاني لأدَّى إلى الإضمار قبل الذكر وهو ما لا يجوز في كلامهم.

وكذلك احتج البصريون[4] على نصرة مذهبهم بالنقل والقياس، فأمَّا النقل فمنه قوله تعالى: ﴿ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴾[5]، فأَعملَ الثاني وهو (أفرغ)، ولو أعملَ الأول، لقال: أفرغْه عليه.

ومنه قوله تعالى: ﴿ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ﴾[6]، فأعملَ الثاني وهو (اقرؤا)، ولو أعمل الأول لقال: اقرؤه.

وجاء في الحديث: "ونخلعُ ونتركُ من يَفْجُرُك"[7]، فأعمل الثاني، ولو أعمل الأوَّل لأظهر الضمير في الثاني.

---

(١) تنظر أدلتهم في: الإنصاف ٨٣/١ – ٨٦ مسألة رقم ١٣، وائتلاف النُّصرة /١١٣ – ١١٤ مسألة رقم ٣ في فصل الفعل.

(٢) هو امرؤ القيس. ينظر: ديوانه /٣٩، وهو من شواهد: الكتاب ٧٦/١، والمقتضب ٧٦/٤، والخصائص ٣٨٧/٢، والتبيين على مذاهب النحويين /٢٥٦، وشرح المفصل ٧٩/١، والمقرب ١٦١/١، وتذكرة النحاة /٣٣٩، والمغني ٢٥٦/١، وشرح شذور الذهب /٢١٧، وهمع الهوامع ١٤٤/٥، وشرح الأشموني ٩٨/٢، والخزانة ٣٢٧/١.

(٣) هو المرَّار الأسدي، وهو من شواهد: الكتاب ٧٨/١، والمقتضب ٧٦/٤ – ٧٧، والنكت ٢١٥/١، وتحصيل عين الذهب ٨٥/١، والإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب /٣١٤، والتبيين /٢٥٥، وشرح التسهيل ١٧٢/٢.
قال الأعلم (تحصيل عين الذهب ٨٥/١): "الخريدة: هي الحييَّة، والخِدال: جمع خدْلة وهي الغليظة الساق الناعمة، ومعنى نغنى: نقُم").

(٤) ينظر: الإنصاف ٨٧/١ – ٩٢ المسألةرقم ١٣، وائتلاف النصرة /١١٤ المسألة رقم ٣ في فصل الفعل.

(٥) سورة الكهف آية ٩٦.

(٦) سورة الحاقة آية ١٩.

(٧) دعاء لعمر بن الخطاب رضي الله عنه. ينظر: تصحيح الدعاء /٤٦٢.

ومن أدلتهم – كذلك – قول الشاعر[1]:

ولكنَّ نصْفًا لو سَبَبْتُ وسبَّني بنُو عبدِ شمسٍ من منافٍ وهاشمِ

فأعمل الثاني، ولو أعمل الأول لقال: سببتُ وسبُّوني بني عبد شمس.

ومنه قول الشاعر[2]:

وكُمتًا مُدَمَّاةً كأنَّ متُونَها جَرَى فَوقَها واستشعرتْ لونَ مُذهبِ

فأعمل الثاني وهو (واستشعرت)، وأضمر في (جرى) فاعلاً دلَّ عليه (لون مُذهب)، ولو كان أعمل الأول لرفع اللون به، وكان أضمر في الثاني فقال: واستشعرته.

ومنه قول الشاعر[3]:

ولقد أرى تَغَنى بها سَيفانَةٌ تُصبي الحليمَ ومِثلُها أَصباهُ

وأَما القياس فهْو أَنَّ الفعْل الثاني أقربُ إلى الاسم من الفعل الأول، وليس في عمله دون الأول نقض معنى، فكان إعماله أولى؛ ألا ترى أنَّهم قالوا: خَشَّنتُ بصدره وصدر زيدٍ، فيختارون إعمال الباء في المعطوف، ولا يختارون إعمال الفعل فيه؛ لأنَّها أقرب إليه منه، وليس في إعمالها نقض معنى.

والذي يَدُلُّ على أنَّ للقرب أثرًا أنه قد حملهم القربُ والجوارُ حتى قالوا: جُحرُ ضبٍّ خَرِبٍ، فأجروا (خَرِبٍ) على حركة (ضَبٍّ)، وهو في الحقيقة صفة للجُحر؛ لأن الضبَّ لا يوصف بالخراب.

وقد أجابَ البصريون عَمَّا احتجَّ به الكوفيون بما يأتي[4]:

أما قول الشاعر:

---

(1) هو الفرزدق . ينظر: ديوانه /٣٠٠، وهو من شواهد : الكتاب ٧٧/١ ، وتحصيل عين الذهب ٨٢/١ ، والنكت ١ /٧٧، وشرح المفصل ٧٨/١.

(2) هـو طُفَيل الغَنَوِيّ، وهو في الكتاب ٧٧/١، والمقتضب ٧٥/٤، والنكت ٢١٤/١، وتحصيل عين الذهب ٨٣/١، وشـرح الأشموني ١٠٤/٢، وفي شرح الشواهد للعيني بحاشية الصبان ١٠٤/٢: الكمت جمع أكمت، وهي حمرة تضـرب إلى السواد، ومُدَمَّاة: شديدة الحمرة مثل الدم، والمتون: جمع متن وهو الظهر، واستشعرت لون مُذهب: جعلت هذا اللون شعارها، والمذهب المموَّه بالذهب.

(3) قائلـه رجـلٌ من باهله لم يُعَيَّن، وتجده في: الكتاب ٧٧/١، والمقتضب ٧٥/٤، والنكت ٢١٤/١، وتحصيل عين الذهب ٨٤/١.

(4) ينظر: الإنصاف ٩٢/١ – ٩٣ المسألة رقم ١٣.

فلو أنَّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ كفاني و لم أطلبْ قليلٌ من المالِ

فقد أعمل الأول منهما مراعاةً للمعنى؛ لأنَّه لو أعمل الثاني لكان الكلام متناقضًا، وذلك من وجهين:

أحدهما: أنَّه لو أعمل الثاني لكان التقدير: كفاني قليل و لم أطلب قليلاً من المالِ، وهذا متناقض؛ لأنَّه يُخبر تارةً بأنَّ سعيه ليس لأدنى معيشة، وتارةً يخبر بأنَّه يطلب القليل.

والآخر: أنَّه قال في البيت الذي بعده:

ولكنمَّا أسعى لمجدٍ مؤثَّلٍ وقَدْ يُدرِكُ المجدَ المؤَثَّلَ أمثالي

وأمَّا قول الآخر:

وقد نغنى بها ونرى عصورا بها يَقْتَدْنَنا الخُردَ الخِدالا

فهو إنَّما أعمل الأول مراعاة لحركة الرويّ، فإنَّ القصيدة منصوبة، وإعمال الأول جائز، فاستعمل الجائز ليخلُص من عيب القافية، ولا خلاف في الجواز، وإنَّما الخلاف في الأولى.

وأمَّا قولهم: لو أُعمل الثاني لأدَّى إلى الإضمار قبل الذكر، فيرُدُّ عليه بأنَّه إنَّما جاز هاهنا الإضمار قبل الذكر؛ لأنَّ ما بعده يفسِّره؛ لأنَّهم قد يستغنون ببعض الألفاظ إذا كان في الملفوظ دلالة على المحذوف لعلم المخاطب، كقوله تعالى: ﴿ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ ﴾[1]، فلم يُعمل الآخر فيما أُعمل فيه الأول استغناءً عنه بما ذكره قبلُ، ولعلم المخاطب أنَّ الثاني قد دخل في حكم الأول.

هذا إن كان المتنازعان اثنين، فإن كان التنازع بين ثلاثة فابن خروف[2] على أنَّ العمل للثالث، ووافقه ابن مالك قائلاً: "واستقرأتُ الكلام فوجدتُ الأمر كما أشار إليه"[3].

ويُردُّ عليهما بأنه سُمِع إعمال الأول من الثلاثة[4] كقول الشاعر[5]:

كساكَ و لم تستكسِه فاشكُرَنْ لهُ أخٌ لك يُعطيكَ الجزيلَ وناصرُ

---

(1) سورة الأحزاب آية ٣٥.

(2) ينظر رأيه في: شرح التسهيل ١٧٧/٢، والارتشاف ٢١٤٦/٤، وشرح التصريح ٣١٦/١.

(3) شرح التسهيل ١٧٧/٢.

(4) ينظر: الارتشاف ٢١٤٦/٤، وشرح التصريح ٣١٦/١.

(5) هـو أبو الأسود الدؤلي. ينظر: ديوانه /٨٥، وهو من شواهد: الكامل ١٧١/٢، والارتشاف ٢١٤٦/٤، وشرح التصريح ٣١٦/١، وشرح الأشموني ١٠١/٢. ويروى البيت أيضًا: كساكَ وما استكسيته فشكرتَه...

وإذا أَعملتَ الثاني واحتاج الأول إلى مرفوع، فالبصريون[1]، وعلى رأسهم سيبويه[2] يضمرونه؛ لامتناع حذف العمدة، فيقولون: ضرَبني وضربتُ زيدًا، وضرَبْني وضربتُ هندًا، وضرَباني وضربتُ الزيدَينِ، وضربتاني وضربتُ الهندينِ، وضربوني وضربتُ الزيدِينَ، وضربْنني وضربتُ الهندات.

وذهب الكسائي[3]، وهشام الضرير، وأبو زيد السهيلي[4]، وأبو جعفر بن مضاء[5] إلى أن الفاعل محذوف وجوبًا؛ هربًا من الإضمار قبل الذكر. وتمسُّكًا بظاهر قول الشاعر[6]:

تعفَّق بالأرطى لها وأَرادَها رجالٌ فبذَّتْ نبلَهم وكَليبُ

"ووجه التمسُّك به أنَّه لم يُضمر في واحد من (تعفَّق) و(أراد)، فلم يقل: تعفقوا على إعمال الثاني، ولا: أرادوها على إعمال الأول"[7].

ورُدَّ عليهم بأنَّ ما ذكروه ليس بلازم؛ لجواز أن يكون في (تعفَّق) ضمير مستتر، تقديره (هو) يعود على (رجال)، فإن قيل: فرجال جمع، والمستتر ضمير الواحد، قيل: هو جمع لكنه في تأويل المفرد، فصحَّ استتار ضميره مفردًا[8].

---

(1) ينظر: الارتشاف ٢١٤٣/٤، وأوضح المسالك ١٩٩/٢، وشرح التصريح ٣٢٠/٢.

(2) ينظر: الكتاب ٧٩/١ – ٨٠.

(3) ينظر رأيه في: المسائل الحلبيات /٢٣٧ – ٢٣٨، وشرح المفصل ٧٧/١، وشرح الجمل ٦١٧/١، وشرح التسهيل ١٧٤/٢، والارتشاف ٢١٤٣/٤، وشرح التصريح ٣٢١/١، وشرح الأشموني ١٠٢/٢.

(4) ينظر رأيهما في: الارتشاف ٢١٤٣/٤، وأوضح المسالك ٢٠١/٢، والمساعد ٤٥٨/١، وشرح التصريح ٣٢١/١.

وهشام الضرير هو أبو عبدالله هشام بن معاوية الضرير الكوفي، صحب الكسائي، وأخذ عنه كثيرًا من النحو، توفي سنة ٢٠٩هـ، ومن تصانيفه: الحدود، والمختصر، والقياس. (ينظر: معجم الأدباء ٥٩٨/٥، ووفيات الأعيان ٦/ ٨٥، والوافي بالوفيات ٢١٤/٢٧).

(5) ينظر: الردّ على النحاة /١٠٧ – ١٠٩، والارتشاف ٢١٤٤/٤.

(6) هو علقمة بن عَبَدة الفَحْل. ينظر: ديوانه/٢٦، وهو من شواهد: شرح الجمل ٦١٩/١، وأوضح المسالك ٥٠١/٢، وشرح التصريح ٣٢١/١، وشرح الأشموني ١٠٢/٢، وفي شرح شواهد العيني بحاشية الصبان ١٠٣/٢: "تعفَّق: تلوذ، والأرطى: أشجار يدبغ بها، واحدتها أرطأة. بذَّت: غلبت، وكليب: جمع كلب كعبيد جمع عبد".

(7) حاشية الصَّبان ١٠٣/٢.

(8) ينظر: شرح التسهيل ١٧٤/٢، وشرح التصريح ٣٢١/١، وشرح الأشموني ١٠٤/٢.

وللفراء في هذه المسألة رأيان[1]:

أولهما: استواء العاملين في طلب المرفوع، فالعمل لهما في نحو: قام وقعد زيدٌ.

الثاني: إنْ اختلفا أُضمر الفاعل مُؤخَّرا نحو: ضربني وضربتُ زيدًا هو.

ويُرَدُّ على رأيه الأوَّل بقول الفارسي: "فذلك ممتنع؛ لأنَّا لا نعلمُ فاعلاً عمل فيه فعْلان في موضع واحد، بل لا نعلم شيئًا واحدًا اسمًا مفردًا، ولا كلمة مفردة عمل فيه عاملان، ولا يمكن أَحدًا أنْ يوجد ذلك"[2].

هذا إنْ احتاج الأول إلى مرفوع، فإنْ احتاج إلى منصوب أو مجرور فأكثر النحويين[3] على حذف الإضمار من الأول نحو: ضربتُ وضَرَبني زيدٌ، إلاَّ إذا كان حذفه يؤديِّ إلى الإلباس فيجب إظهاره نحو: استعنتُ به واستعان على زيدٍ به، ومِلتُ إليه ومال عني زيدٌ.

فإن كان العامل من باب (ظنَّ) ففيه هذه المذاهب[4]:

الأول: إضماره قبل الذكر، نحو: ظننته وظننتُ زيدًا قائمًا.

الثاني: إضماره مؤخرًا نحو: ظننتُني وظننتُ زيدًا قائمًا إيَّاه.

الثالث: إظهاره نحو: ظنَّني قائمًا وظننتُ زيدًا قائمًا.

الرابع؛ حذفه واختاره ابن عصفور وعلَّل ذلك بقوله: "وهو أصحُّ المذاهب؛ إذ الإضمار قبل الذكر والفصل بين العامل والمعمول لم تدعُ إليهما ضرورة، وذلك نحو: ظنَّني وظننتُ زيدًا قائمًا"[5].

ويظهر الأثر الإعرابي لهذه المسألة في البحر المحيط في الآتي:

١- ذكر أبو حيان – رحمه الله – رأي البصريين والكوفيين في الإعمال، عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرۡذَلِ ٱلۡعُمُرِ لِكَيۡ لَا يَعۡلَمَ بَعۡدَ عِلۡمٖ شَيۡـًٔا ﴾[6] حيث قال: "وانتصب (شيئًا) إمَّا بالمصدر على مذهب

---

[1] يُنظر رأياه في: المسائل الحلبيات /٢٣٨، وشرح المفصل ٧٧/١، والارتشاف ٢١٤٤/٤، وشرح التصريح ٣٢١/١ ، وشرح الأشموني ١٠٣/٢.

[2] المسائل الحلبيات /٢٣٨.

[3] ينظر: الارتشاف ٢١٤٢/٤، وشرح التصريح ٣٢١/١ – ٣٢٢.

[4] ينظر: شرح التصريح ٣٢١/١ – ٣٢٢.

[5] شرح الجمل ٦١٧/١.

[6] سورة النحل آية ٧٠.

البصريين في اختيار إعمال ما يلي للقرب، أو بـــ (يعلم) على مذهب الكوفيين في اختيار إعمال ما سبق للسبق"[١].

٢- رجَّح – رحمه الله – مذهب البصريين في إعمال الثاني، عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ ﴾[٢] حيث قال: "ويظهر لي تخريجٌ غريب في الآية تقتضيه قواعد العربية، وهو أن تكون المسألة من باب الإعمال، إذا جعلنا الفعل مسندًا للذين، وذلك أن (يحسبن) تطلب مفعولين، و(يبخلون) يطلب مفعولاً بحرف الجر، فقوله (ما آتاهم) يطلبه (يحسبن) على أن يكون المفعول الأول، ويكون (هو) فصلاً و(خيراً) المفعول الثاني، ويطلبه (يبخلون) بتوسط حرف الجر، فأعمل الثاني على الأفصح في لسان العرب، وعلى ما جاء في القرآن"[٣].

وكذلك عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿ فَسْـَٔلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِذْ جَآءَهُمْ فَقَالَ لَهُۥ فِرْعَوْنُ إِنِّى لَأَظُنُّكَ يَٰمُوسَىٰ مَسْحُورًا ﴾[٤]، حيث قال – رحمه الله -: "وعلى قراءة فسألَ ماضيًا[٥]، وقدَّره: فسألَ فرعونُ بني إسرائيل، يكون المفعول الأول لسألَ محذوفًا، والثاني هو (بني إسرائيل). وجاز أن يكون من الإعمال؛ لأنَّه توارد على (فرعون) (سأل) و(فقال)، فأعمل الثاني على ما هو أرجح"[٦].

٣- ذكر – رحمه الله – أنَّه قد يتنازع اللازم والمتعدِّي، وكذا المختلفان في التعدِّي، وذلك عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿ قَالَ إِنِّىٓ أُشْهِدُ ٱللَّهَ وَٱشْهَدُوٓا۟ أَنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴾[٧]. حيث قال – رحمه الله -: " (أني بريء) تنازع فيه (أشهد) (واشهدوا) وقد يتنازع المختلفان في التعدي الاسمَ الذي يكون صالحاً لأن يعملا فيه، تقول: أعطيتُ زيدًا ووهبت لعمرو دينارًا، كما يتنازع اللازم والمتعدِّي نحو: قام وضربتُ زيدًا"[٨].

---

[١] البحر المحيط ٥/٥١٤.

[٢] سورة آل عمران آية ١٨٠.

[٣] البحر المحيط ٣/١٢٨.

[٤] سورة الإسراء آية ١٠١.

[٥] نسبها القرطبي إلى ابن العباس وأبي نهيك. ينظر: الجامع لأحكام القرآن ١٠/٣٣٦.

[٦] البحر المحيط ٦/٨٥ – ٨٦.

[٧] سورة هود آية ٥٤.

[٨] البحر المحيط ٥/٢٣٤.

وقال – رحمه الله – في موضع آخر: "ولا يلزم في باب التنازع أن يستوي المتنازعان في جهة التعدِّي مطلقًا، بل قد يختلف الطلب، فيطلبه هذا على جهة الفاعلية، وهذا على جهة المفعولية، وهذا على جهة الظرف"[1].

وأما الأثر التركيبي فيظهر حين أوجب – رحمه الله – الإضمار في غير العامل من الفعلين المتنازعين، كما في تعليقه على قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقْعُدُوا۟ بِكُلِّ صِرَٰطٍ تُوعِدُونَ وَتَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِهِۦ ﴾[2]، حيث قال: "و(من آمن) مفعول به بـــ (تصدون) على إعمال الثاني، ومفعول (توعدون) ضمير محذوف... ولو كان من إعمال الأول للزم ذكر الضمير في الفعل الثاني، وكان يكون التركيب: وتصدونه أو وتصدونهم"[3].

كما يظهر عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ لَوَّوْا۟ رُءُوسَهُمْ ﴾[4] حيث قال: "و(رسول الله) يطلبه عاملان، أحدهما (يستغفر)، والآخر (تعالوا)، فأعمل الثاني على المختار عند أهل البصرة، ولو أعمل الأول لكان التركيب: تعالوا يستغفر لكم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم"[5].

ويظهر – أيضاً – عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿ وَيُرْسِلُ ٱلصَّوَٰعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا مَن يَشَآءُ ﴾[6] حيث قال – رحمه الله –: "و(مَن) مفعول (فيُصيب) وهو من باب الإعمال، أعمل فيه الثاني، إذ (يرسل) يطلب (مَن) و(فيصيب) يطلبُه، ولو أعمل الأول لكان التركيب: ويرسل الصواعق فيصيبُ بها على مَن يشاء"[7].

---

(١) البحر المحيط: ٧/١٣٠.

(٢) سورة الأعراف آية ٨٦.

(٣) البحر المحيط ٤/٣٣٩.

(٤) سورة المنافقون آية ٥.

(٥) البحر المحيط ٨/٢٧٣.

(٦) سورة الرعد آية ١٣.

(٧) البحر المحيط ٥/٣٧٥.

المسألة الثانية: الفصل بالحال بين العامل فيها والمعمول الآخر لذلك العامل:

يظهر النقاش في هذه المسألة عند قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَلۡمِزُونَ ٱلۡمُطَّوِّعِينَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ فِي ٱلصَّدَقَٰتِ﴾[1]، فقد أعربَ بعض المعربين والمفسرين هذه الآية فقالوا[2]: الَّذين: اسم موصول في موضع رفع بالابتداء، و(يلمزون) صلته، و(المطوعين) مفعوله، و(من المؤمنين): حال من (المطوعين)، و(في الصدقات) متعلق بـــ (يلمزون).

وعزا بعضهم عدم تعلق (في الصدقات) بـــ (المطوعين) إلى وقوع الحال فاصلاً بينهما، ظنًا منهم أنَّ الحال هذه أجنبية، ومن هؤلاء جامع العلوم الذي قال: "وقوله (في الصدقات) من صلة (يلمزون)، ولا يكون من صلة (المطوعين)؛ لأنه فصل بينهما قوله (من المؤمنين)، وإنَّما هو متعلِّق بـــ (يلمزون) تعلق المفعول بالفعل"[3].

وتابعه العكبري حيث قال: "(من المؤمنين) حال من الضمير في (المطوعين)، و(في الصدقات) متعلق بـــ (يلمزون)، ولا يتعلق بـــ (المطوعين)؛ لئلا يفصل بينهما بأجنبي"[4].

وعَقَّب أبو حيان على العكبري – بعد أن ذكر عبارته – بقوله: "وليس بأجنبي لأنه حال كما قرَّرَ، وإذا كان حالاً جاز الفصل بها بين العامل فيها وبين المعمول الآخر لذلك العامل، نحو: جاءني الذي يمرُرُ راكبًا بزيد"[5].

ووافق السمين الحلبي أستاذه أباً حيان في جواز الفصل بالحال هاهنا، لأنها غير أجنبية، بيَدَ أنَّه منع تَعلُّق (في الصدقات) بـــ (المطوعين)، لأن (يطوَّع) فعل لازم يتعدى بالباء لا بـــ (في). يقول: "وقال أبو البقاء العكبري: (في الصدقات) متعلق بـــ (يلمزون)، ولا يتعلق بـــ (المطوعين)؛ لئلا يُفصل بينهما بأجنبي، وهذا الرد فيه نظر؛ إذ قوله (من المؤمنين) حال، والحال ليست بأجنبي، وإنما يظهر في رَدِّ ذلك أنَّ (يطوَّع) إنَّما يتعدَّى بالباء، لا بـــ (في)، وكون (في) بمعنى الباء خلاف الأصل"[6].

قلت: ويظهر الأثر الإعرابي عند أبي حيان حين أثبت حاليَّة (من المؤمنين)، ورَدَّ رأي العكبري الذي منع تعلق (في الصدقات) بـــ (المطوعين).

وأما الأثر التركيبي فيظهر في جوازه الفصل بالحال في هذه المسألة، والذي نظَّر له بقوله: جاءني الذي يمرُر راكبًا بزيدٍ.

---

(١) سورة التوبة آية ٧٩.

(٢) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٤٠٣/١، وتفسير أبي السعود ٧٦/٤، والفتوحات الإلهية ٣٠٣/٢.

(٣) كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ٥٠٢/١.

(٤) التبيان في إعراب القرآن ٤٨٤/١.

(٥) البحر المحيط ٧٦/٥.

(٦) الدر المصون ٨٩/٦.

المسألة الثالثة: الفصل بين (كم) وتمييزها:

لـ (كم) نوعان هما: كم الاستفهامية وكم الخبرية، فأمَّا (كم) الاستفهامية فهي التي تستدعي جوابًا[1]، أي: يُسأل بها عن كميَّة الشيء قليلاً كان أو كثيرًا[2].

وأما (كم) الخبرية فهي التي لا تستدعي جوابًا[3]، بل يخبر بها عن كثرة العدد.

وكلتاهما مبنيَّتان[4] على السكون، وتستوجبان التصدير، فلا يعمل فيهما من العوامل إلاَّ ما جاء بعدهما إلاَّ ما يَجُرُّ في (كم) الاستفهامية[5].

ويعود سبب عمل (كم) بنوعيها فيما يليهما إلى كونهما بمنزلة عدد في الحقيقة يقول الصيمري: "فأمَّا الاستفهام فجُعلت فيه بمنزلة عدد يَنصبُ ما بعده، نحو عشرين وثلاثين.... وأمَّا (كم) في الخبر فجُعلت بمنزلة عدد يجرُّ ما بعده، نحو: مائة درهم، وألف درهم، ولا يعمل إلاَّ فيما عملت فيه (رُبَّ) إلاَّ أنَّ (رُبَّ) للتقليل، و(كم) للتكثير"[6].

وتتميَّز (كم) الخبريَّة بجمع مجرور كعشرة، أو بمفرد مجرور كمائة[7] وهو أكثر وأفصح[8]. ومن العرب من ينصبُ في الخبر بجعلها بمنزلة عدد منوَّن. يقول سيبويه: "واعلم أنَّ ناسًا من العرب يعملونها فيما بعدها في الخبر، كما يعملونها في الاستفهام، فينصبون بها كأنَّها اسم منوَّن"[9].

وذكر ابن برهان العكبري[10]، وابن يعيش[11]، وابن الناظم[12]، وأبو حيان[13] أنَّ النصبَ بـ (كم) الخبرية لغةُ بني تميم. قيل: وهي لغة قليلة[14].

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/٤٦.
(٢) ينظر: شرح التصريح ٢/٢٧٩.
(٣) ينظر: شرح الجمل ٢/٤٦.
(٤) بُنيت (كم) الاستفهامية لتضمُّنها معنى الهمزة، وبُنيت الخبرية لأنَّها بلفظ الاستفهامية، أو لأنَّها نقيضة لـ (رب) فالخبرية تفيد التكثير، ورُبَّ تفيد التقليل (ينظر: شرح اللمع لابن برَهان ٢/٤٢٨، وشرح الكافية للرضي ٢/٩٧).
(٥) ينظر: التبصرة والتذكرة ١/٣٢١.
(٦) التبصرة والتذكرة ١/٣٢١ – ٣٢٢.
(٧) ينظر: شرح المفصل ٤/١٢٩ – ١٣٠، وشرح ابن عقيل ٢/٤٢١.
(٨) ينظر: الارتشاف ٢/٧٨٠.
(٩) الكتاب ٢/١٦١ – ١٦٢.
(١٠) ينظر: شرح اللمع ٢/٤٢٨.
(١١) ينظر: شرح المفصل ٤/١٣٠.
(١٢) ينظر: شرح الألفية /٧٤٠.
(١٣) ينظر: الارتشاف ٢/٧٨١.
(١٤) ينظر: السابق ٢/٧٨١.

هذا وقد اُختُلف في حكم الفصل بين (كم) الخبرية ومميزها على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: الجواز مطلقاً في الكلام، وهو قول الكوفيين[1]، ويُعزى ليونس[2]، فأجازوا: كم في الدار رجلٍ، وكم عندك غلامٍ.

واستشهد الكوفيون على مذهبهم بالنقل والقياس[3]، فأمَّا النقل فمنه قول الشاعر[4]:

كم بجودٍ مُقرفٍ نالَ العُلا وشريفٍ بُخلُهُ قدْ وضَعَه

وفي (مقرف) ثلاثة أوجه، أحدها ما ورد في البيت وهو الجر على مذهب الكوفيين، الذين يجوِّزون الفصل بين (كم) ومميزها مطلقًا، وقد نَصَّ الأعلم على هذا الوجه وعلى الوجهين الباقيين في قوله: "الشاهد فيه جواز الرفع، والنصب، والجر في (مقرف)؛ فالرفع على أن يُجعل (كم) ظرفًا، ويكون لتكثير المرار، وترفع المقرف بالابتداء، وما بعده خبر، والتقدير: كم مرةً مقرفٌ نال العلا.

والنصب على التمييز؛ لقبح الفصل بينه وبين (كم) في الجر. وأمَّا الجر فعلى أنَّه أجاز الفصل بين (كم) وما عملت فيه بالمجرور ضرورة. وموضع (كم) في الموضعين موضع رفع بالابتداء"[5].

كما استشهدوا بقول الشاعر[6]:

---

(1) ينظر: الإنصاف ٣٠٣/١ المسألة رقم ٤١، والتبيين على مذاهب النحويين /٤٢٩ المسألة رقم ٧٤، وشرح الكافية للرضي ٩٧/٢، والارتشاف ٧٨٢/٢، والمساعد ١١٢/٢، وشرح الأشموني ٨٢/٤.

(2) ينظر رأيه في: شرح الكافية للرضي ٩٧/٢، والارتشاف ٧٨٢/١، والمساعد ١١٢/٢، والخزانة ٤٦٨/٦.

(3) تنظر هذه الأدلة في: الإنصاف ٣٠٣/١ — ٣٠٤ المسألة رقم ٤١.

(4) اُختلف في نسبته فقيل لأبي أُنيس بن زَنيم ، وقيل لعبد الله بن كرُيز ، وقيل لأبي الأسود الدؤلي . وهو من شواهد: الكتاب ١٦٧/٢، والمقتضب ٦٠/٣، والأصول ٣٢٠/١، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٣٧/٢، والنكت ٥٣٠/١، والتبصرة ٣٢٤/١، والتبيين على مذاهب النحويين /٤٣٠، وشرح المفصل ١٣٢/٤، وضرائر ابن عصفور /١٩٢، وشرح الكافية للرضي ٩٧/٢، والخزانة ٤٦٨/٦.

المقرف: النذل. اللسان ٢٨١/٩ (قرف).

(5) تحصيل عين الذهب ٣٤٩/١ — ٣٥٠.

(6) نسب للفرزدق ، ولم أعثر عليه في ديوانه . وهو في : الكتاب ١٦٨/٢، والمقتضب ٦٢/٣، وتحصيل عين الذهب ٣٥٠/١، والنكت ٥٣١/١، وشرح المفصل ١٣٠/٤، وشرح الألفية لابن الناظم /٧٤٣، والمساعد ١١٢/٢، وشرح الأشموني ٨٢/٤.

ويُروى أيضًا: كم في بني سعد بن بكرٍ سيِّدٍ.

الدَّسيعة: العَطيَّة. اللسان ٨٥/٨ (دسع).

كم في بني بكر بنِ سعدٍ سيِّدٍ ضَخمِ الدسيعةِ ماجدٍ نَفَّاعِ

وأمَّا القياس فقالوا: إنَّما قلنا بجواز ذلك؛ لأن الأصل في تمييز (كم) الخبرية أن يكون مجروراً بـ (من) مقدَّرة لا بالإضافة، فإذا قلت: كم رجلٍ أكرمتُ! كان التقدير فيه: كم من رجلٍ أكرمتُ!، وعلى هذا فوجود الفاصل من عدمه سيَّان.

وقالوا: ولا يجوز أن يقال: إنها في هذه الحال بمنزلة عدد ينصب ما بعده كثلاثين ونحوه؛ لأنَّها لو كانت كذلك لكان ينبغي أن لا يجوز الفصل بينها وبين معمولها؛ لأن ثلاثين لا يجوز أن يفصل بينها وبين معمولها.

المذهب الثاني: أنه لا يجوز أن يُفصل بينها وبين معمولها إلاَّ في الشعر، فإذا فُصِل بينهما وجب نصب التمييز، حملاً على لغة بني تميم عند الفصل. وهذا رأي سيبويه الذي قال: "إذا فصلتَ بين (كم) وبين الاسم بشيءٍ، استغنى عليه السكوت أو لم يستغنِ، فاحمِلْه على لغة الَّذين يجعلونها بمنزلة اسم منون؛ لأنَّه قبيح أن نفصلَ بين الجار والمجرور؛ لأن المجرور داخل في الجار، فصارا كأنَّهما كلمةٌ واحدة... وقد يجوز في الشعر أن تجرَّ وبينها وبين الاسم حاجز، على قول الشاعر:

كم بجودٍ مقرفٍ نال العلا وكريمٍ بخله قد وَضَعَه"[1].

وسار البصريون[2] في أثَر سيبويه، وعلَّلوا[3] صنيعهم هذا بأن (كم) بمنزلة عدد مضاف إلى ما بعده، ولا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنهما بمنزلة شيءٍ واحد.

ثم احتجوا على حكمهم هذا بقول الشاعر[4]:

كم نالَني منهمُ فضلاً على عَدَمٍ إذ لا أكادُ من الإقتار أحتملُ

والتقدير: كم فضلٍ، إلاَّ أنَّه لَمَّا فصل بينهما بنالني منهم نصبَ (فضلاً)؛ فراراً من الفصل بين الجار والمجرور.

وبقول الشاعر[5]:

---

(1) الكتاب ٢/١٦٤ – ١٦٧.

(2) ينظر: الإنصاف ١/٣٠٥ المسألة رقم ٤١، والارتشاف ٢/٧٨٢، والمساعد ٢/١١٢.

(3) ينظر: البيان في شرح اللمع /٤٨٩، والإنصاف ١/٣٠٥.

(4) هو القطامي. ينظر: ديوانه /٣٠، وهو من شواهد: الكتاب ٢/١٦٥، والمقتضب ٣/٦، والنكت ١/٥٣٠، والتبصرة ١/٣٢٣، والمفصل /١٨١، والبيان في شرح اللمع /٤٨٩، والإنصاف ١/٣٠٥، والتبيين على مذاهب النحويين /٤٣٠، وشرح المفصل ٤/١٣١، وشرح الأشموني ٤/٨٢، والخزانة ٦/٤٧٦.

(5) نُسب لزهير بن أبي سُلمى، وليس في ديوانه. وهو من شواهد: الكتاب ٢/١٦٥، والأصول ١/٣١٩، والنكت ١/ ٥٢٩، وتحصيل عين الذهب ١/٣٤٧، والمفصل /١٨١، والإنصاف ١/٣٠٦. وفي تحصيل عين الذهب ١/٣٤٧: "وصف ناقته فيقول: تؤمُّ سنانا هذا الممدوح على بعد المسافة بينها وبينه، والغار هنا الغائر من الأرض المطمئن، وجعله محدودبا لما يتصل به من الآكام ومتون الأرض"

تَؤُمُّ سِنانًا وكم دُونَه مِن الأرضِ مُحدَودِبًا غارُها

ثم أجابوا عَمَّا احتجَّ به الكوفيون بما يأتي[1]:

أما ما احتجوا به من قول الشاعر:

كم بجود مقرف نال العلا ...

فقد حمله البصريون على وجهين:

أحدهما: أن الرواية الصحيحة (مقرفٌ)، بالرفع على الابتداء، وما بعدها خبر، وهو قوله (نال العلا).

الثاني: أنَّ هذا جاء في الشعر شاذاً.

وأما قولهم: إنَّ خفض الاسم بعد (كم) بتقدير (مِن)، والتقدير مع الفاصل كما هو مع عدمه، فغير مُسلَّم به؛ لأنَّ (كم) هي العاملة في الاسم؛ لأنَّها بمنزلة عدد يضاف إلى ما بعده.

واستدلوا على فساد قول الكوفيين بأنَّ حرف الجر لا يجوز أن يعمل مع الحذف، وإنما يجوز عمله مع الحذف في مواضع يسيره على خلاف الأصل، إذا حذف إلى عوض وبدل كـــ (رُبَّ) بعد الواو، والفاء، وبل.

وأما قولهم: إنها لو كانت بمنزلة عدد ينصب ما بعده كثلاثين ونحوه، لكان ينبغي أن لا يجوز الفصل بينها وبين معمولها؛ لأنَّ ثلاثين لا يجوز أن يفصل بينها وبين معمولها، فيُردُّ عليه بأنَّه إنما جاز الفصل بين (كم) ومميزها جوازًا حسنًا، دون ثلاثين ونحوه؛ لأن كم مُنِعتْ بعض ما لثلاثين من التصرف، فجُعل هذا عوضًا مما مُنِعتْهُ، يدل على ذلك أن ثلاثين تقع فاعلة، ومفعولة نحو: ذهب ثلاثون، وأعطيت ثلاثين، وذلك لا يكون في (كم)، فلما كان الأمر كذلك جُعل لـــ (كم) ضربٌ من التصرف لا يكون لثلاثين؛ ليقع التعادل بينهما.

المذهب الثالث: جواز الفصل بين (كم) ومميزها، إذا كان الفاصل ظرفًا ناقصًا، نحو: كم اليومَ جائعٍ أتاني، وكم بك مأخوذٍ أتاني، ومنعه إذا كان تامًا. وهذا مذهب يونس[2].

---

(1) ينظر: الإنصاف ١/٣٠٦ – ٣٠٧ المسألة رقم ٤١، والتبيين على مذاهب النحويين /٤٣١ المسألة رقم ٧٤.

(2) ينظر رأيه في: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٠، وشرح الكافية للرضي ٢/٩٧، والارتشاف ٢/٧٨٢، والمساعد ٢/١١٢، وشرح الأشموني ٤/٨٢.

ورُدَّ مذهبه بأن العرب لا تُفرِّق بين الظرف التام والناقص في الفصل[1]، وبأنَّه ورد الفصل بالتام بين (كم) ومميزها – أيضًا – كما في قول الشاعر:

كم في بني سعدِ بن بكرٍ سيِّدٍ ضخم الدَّسيعةِ ماجدٍ نفَّاع[2]

الجدير بالذكر أنَّه يتوجَّب الإتيان بـ (مِن) جارَّة للتمييز إذا فُصِل بينه وبين (كم) الخبرية بفعل متعدٍ. يقول الرضي: "وإذا كان الفصل بين (كم) الخبرية ومميزها بفعل متعدٍ وجب الإتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدّي، نحو قوله تعالى: ﴿ كَمْ تَرَكُواْ مِن جَنَّـٰتٍ ﴾[3]، ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ ﴾[4]"[5].

وتدخل (من) على تمييز (كم) الخبرية كثيرًا[6]، نحو قوله تعالى:﴿ وَكَم مِّن مَّلَكٍ ﴾[7]، وقوله تعالى: ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ ﴾[8].

هذا فيما يتعلق بـ (كم) الخبرية وتمييزها، وحكم الفصل بينهما، فأمَّا كم الاستفهامية فتتميز بمفرد منصوب[9]، خلافًا للكوفيين[10]، وابن السراج[11]، والزجاج[12]، والفارسي[13]، فإنَّهم جوَّزوا جرَّه مطلقًا، حملاً على الخبرية.

ولا يكون تمييزها جمعًا خلافاً للكوفيين، فإنهم يجوِّزون جمعه نحو: كم لك غلمانًا؟، وخلافًا للأخفش، إذا قُصِد بالجمع أصنافاً نحو: كم غلمانًا لك، تريد: كم عندك من هذه

---

(1) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٠.

(2) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢/٩٧.

(3) سورة الدخان آية ٢٥.

(4) سورة القصص آية ٥٨.

(5) شرح الكافية للرضي ٢/٩٧، وينظر: حاشية الصبان ٤/٨٣.

(6) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢/٩٧، والارتشاف ٢/٧٨٣.

(7) سورة النجم آية ٢٦.

(8) سورة الأعراف آية ٤.

(9) ينظر: شرح التسهيل ٢/٤١٨، والارتشاف ٢/٧٧٧، وشفاء العليل ٢/٥٧٩، والمساعد ٢/١٠٧.

(10) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢/٩٦، وشفاء العليل ٢/٥٧٩، وشرح التصريح ٢/٢٧٩، وشرح الأشموني ٢/٧٩.

(11) ينظر رأيه في: الارتشاف ٢/٧٧٨.

(12) ينظر رأيه في: الارتشاف ٢/٧٧٨، وشرح التصريح ٢/٢٧٩.

(13) ينظر رأيه في: شرح التصريح ٢/٧٧٨.

الأصناف. فإن ورد ما يوهم الجمع حُمِل على الحال، وجعل التمييز محذوفًا[1]. والتقدير: كم نفسًا غلمانك، في حال ما هم كذلك[2].

فلو قَدَّمت (غلمانًا) على الجار والمجرور نحو: كم غلمانًا لك؟ امتنع عند البصريين مطلقًا؛ لأنه لا يكون تمييزًا لكونه جمعًا، ولا حالاً لكونه مقدمًا على العامل المعنوي[3]، وجاز ذلك على مذهب الأخفش الذي يجوِّز تقديم الحال على عاملها المعنوي[4].

وإذا دخل على (كم) حرف جر فالأجود نصب التمييز، ويجوز جره بـــ (من) مقدَّرةً، على مذهب الخليل، وسيبويه، والجمهور[5]. قال سيبويه: "وسألته عن قوله: على كم جذعٍ بيتك مبني؟، فقال: القياس النصب، وهو قول عامة الناس، فأمَّا الَّذين جَرُّوا فإنَّهم أرادوا معنى (مِـــن)، ولكنهم حذفوها هاهنا تخفيفًا على اللسان، وصارت (على) عوضا منها"[6].

وذهب الزجاج إلى أنَّ جر التمييز هاهنا إنَّما هو بإضافة (كم) إليه[7].

ورُدَّ بأن (كم) بمترلة عدد مركب، والعدد المركب لا يعمل في مميزه، فكذلك ما كان بمترلته[8].

وأنكر الرضي دخول (مِن) على تمييز (كم) الاستفهامية. يقول: "وأمَّا مميز (كم) الاستفهامية فلم أعثر عليه مجرورًا بـــ (مِن) في نظم ولا نثر، ولا دلَّ على جوازه كتاب من كتب النحو، ولا أدري ما صحته"[9].

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد ١٣٣٥/٣، وشفاء العليل ٥٧٩/٢، وشرح التصريح ٢٧٩/٢.

(٢) ينظر: شرح ألفية ابن معط لابن جمعة ١١١٧/٢، وحاشية الصبان ٧٩/٤.

(٣) ينظر: شرح ألفية ابن معط ١١١٧/٢.

(٤) ينظر: حاشية الصبان ٧٩/٤.

(٥) ينظر: الارتشاف ٧٧٨/٢.

(٦) الكتاب ١٦٠/٢.

(٧) ينظر رأيه في: شرح الجمل ٤٩/٢، والمساعد ١٠٩/٢، وشرح التصريح ٢٧٩/٢، وشرح الأشموني ٨٠/٤.

(٨) ينظر: المساعد ١٠٩/٢، وشرح التصريح ٢٧٩/٢.

(٩) شرح الكافية ٩٧/٢.

ويجوز الفصل بين (كم) الاستفهامية وتمييزها عند كثير من النحويين، كأبي علي الفارسي[1]، والصيمري[2]، والجرجاني[3]، والرضي[4]، وابن مالك[5]، وابنه بدر الدين[6]، وابن جمعة الموصلي[7]، والمرادي[8]، والسلسيلي[9].

ويسري هذا الحكم فيما لو تقدَّمها حرفُ جرٍّ. يقول الزجاجي: "فإن فصلتَ بين (كم) وما تعمل فيه لم يجز إلاَّ النصب على كل حال، كقولك: كم عندك غلامًا؟، وبكم يومَ الجمعة درهمًا اشتريت ثوبك؟"[10].

والعلة في جواز الفصل بينها وبين تمييزها ما أفصح عنه الصيمري في قوله: "وإنما حَسُن في (كم) الفصل ولم يحسن في (عشرين) و(ثلاثين)؛ لأنَّ (كم) يكثر حذف مفسِّرها أصلاً، فيقال: كم مالُك؟، وكم ثيابُك؟، تريد: كم درهمًا مالك؟، وكم ثوبًا ثيابك؟، فلما كان يُحذف المفسِّر في (كم)، ويستغنى عنه، ويفهم المراد منه مع الحذف، كان الفصل قويًا فيه، ولم يقوَ مع العشرين؛ لأنَّ التفسير يلزمها"[11].

ويظهر أثر هذه المسألة في البحر المحيط في تعليق صاحبه على قوله تعالى: ﴿ سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍ بَيِّنَةٍ ﴾[12] حيث قال أبو حيان – رحمه الله –: "و(كم) في موضع نصب على أنها مفعول ثانٍ لـ (آتيناهم) على مذهب الجمهور... وأجاز ابن عطية أن يكون في موضع نصب على إضمار فعل يفسره ما بعده، وجعل ذلك من باب الاشتغال. قال: وكم في موضع نصب إمَّا بفعل مضمر بعدها؛ لأنَّ لها صدر الكلام، تقديره: كم آتيناهم، أو بـ (آتيناهم) وهذا غير جائز إن كان قوله (من آية) تمييزا

---

(1) ينظر: الإيضاح /١٨٦.

(2) ينظر: التبصرة ٣٢١/٢.

(3) ينظر: المقتصد ٧٤٩/٢.

(4) ينظر: شرح الكافية ٩٦/٢.

(5) ينظر: شرح التسهيل ٤١٩/٢.

(6) ينظر: شرح الألفية /٧٤٢.

(7) ينظر: شرح ألفية ابن معط ١١٢٢/٢.

(8) ينظر: توضيح المقاصد ١٣٤١/٣.

(9) ينظر: شفاء العليل ٥٧٩/٢.

(10) الجمل في النحو /١٣٥.

(11) التبصرة ٣٢٢/١.

(12) سورة البقرة آية ٢١١.

لِـــ(كم)؛ لأنَّ الفعل المفسر لهذا الفعل المحذوف لم يعمل في ضمير الاسم الأول المنتصب بالفعل المحذوف، ولا في سببيّه، وإذا كان كذلك لم يجز أن يكون من باب الاشتغال، ونظير ما أجاز أن يقول: زيدًا ضربتُ، فتعرب زيدًا مفعولاً بفعل محذوف يفسره ما بعده، التقدير: زيدًا ضربت ضربت، وكذلك: الدرهم أعطيتُ زيدًا[1].

ولا نعلم أحدًا ذهب إلى ما ذهب إليه، بل نصوصُ النحويين سيبويه فمن دونه على أنَّ مثل هذا هو مفعول مقدَّم منصُوب بالفعل بعده...

وأجاز ابن عطية[2]، وغيره[3] أن تكون (كم) في موضع رفع بالابتداء، والجملة من قوله (آتيناهم) في موضع الخبر، والعائد محذوف، التقدير: آتيناهموه، أو آتيناهموها.

وهذا لا يجوز عند البصريين إلاَّ في الشعر، أو في شاذ من القرآن، كقراءة من قرأ[4]: "أفحكمُ الجاهلية يبغون"[5] برفع الحكم...

وكم هنا استفهامية... و(من آية) تمييز لـــ (كم)، ويجوز دخول (من) على تمييز الاستفهامية والخبرية، سواء وليها أم فُصِل بينهما، والفصل بينهما بجملة، وبظرف، ومجرور جائز على ما قُرِّرَ في النحو.

وأجاز ابن عطية[6] أن يكون (من آية) مفعولاً ثانياً لِـــ (آتيناهم)، وذلك على التقدير الذي قدَّره قبل، من جواز نصب (كم) بفعل محذوف يفسره (آتيناهم).

وعلى التقدير الذي قدَّرناه من أنَّ (كم) تكون كنايةً عن قوم أو جماعة، وحُذف تمييزها لفهم المعنى، فإذا كان كذلك، فإن كانت (كم) خبرية فلا يجوز أن تكون (من آية) مفعولاً ثانياً؛ لأن زيادة (من) لا تكون في الإيجاب على مذهب البصريين غير الأخفش. وإن كانت استفهامية فيمكن أن يقال: يجوز ذلك فيه لإنسحاب الاستفهام على ما قبله، وفيه

---

(1) ينظر: المحرر الوجيز ١/٢٨٤.

(2) ينظر: السابق ١/٢٨٤.

(3) منهم العكبري (ينظر: التبيان ١/١٣٨).

(4) هي قراءة ابن وثاب، والأعرج، وأبي رجاء وأبي عبدالرحمن السلمي، (ينظر: مختصر في شواذ القرآن /٣٩، والجامع لأحكام القرآن ٦/٢١٥، والدر المصون ٤/٢٩٥).

(5) سورة المائدة آية ٥٠.

(6) ينظر: المحرر الوجيز ١/٢٨٤.

بُعدٌ؛ لأنَّ متعلق الاستفهام هو المفعول الأول لا الثاني، فلو قلت: كم من درهم أعطيته من رجل على زيادة (من) في قولك (من رجل) لكان فيه نظر"[1].

قلت: ويظهر الأثر الإعرابي في نص أبي حيان السابق حين اعترض على ابن عطيَّة الذي جوّز في (كم) أن تكون في موضع نصب بفعل يفسره آتيناهم تقديره آتينا، ووجه الاعتراض أنَّ الفعل المفسِّر لهذا الفعل المحذوف لم يعمل في ضمير الاسم المنتصب بالفعل المحذوف، ولا في سببيِّه.

كما اعترض – رحمه الله – على ابن عطية أيضًا حين أعرب (من آية) مفعولاً ثانياً لِـ (آتيناهم) على تقدير جعل (كم) منصوبة بفعل يفسره المذكور، ووجه اعتراضه هنا أنَّ قوله هذا يؤدي إلى زيادة (من) في الإيجاب، وذلك ممتنع.

كما يظهر هذا الأثر حين اعترض – رحمه الله – على ابن عطية أيضًا في تجويزه أن تكون (كم) مبتدأ، و(آتيناهم) خبره، لما يترتب عليه من حذف العائد على المبتدأ من الخبر.

وأما الأثر التركيبي فيظهر في:

١- تجويزه – رحمه الله – دخول (مِن) على تمييز (كم) بنوعيها، مخالفًا بذلك رأي الرضي، الذي يمنع دخولها على تمييز (كم) الاستفهامية.

٢- تجويزه الفصل بين (كم) بنوعيها وتمييزها بجملة، وظرف، ومجرور.

---

[1] البحر المحيط ١٢٧/٢ – ١٢٨.

المبحث الثالث: الأثر الإعرابي والتركيبي للفصل والتوسط بين أجزاء الجملة.

المسألة الأولى: الفصل بين الموصول وصلته:

من شروط جملة الصلة أن تقع بعد الموصول مباشرة؛ فلا يفصل بينهما فاصل أجنبي[1]، ولهذا قال المبرد: "ولا تفرِّق بين الصلة والموصول؛ لأنَّه اسمٌ واحد"[2].

ومثل قول المبرد قولُ الشريف الكوفي: "لا يجوز أن يُفصل بين الموصول وصلته بالأجنبي؛ لأنَّ الموصول مع الصلة بمنزلة اسم واحد"[3].

وقال ابن عصفور ذاكرًا معنى الأجنبي: "ولا يجوز الفصل بين الصلة والموصول، ولا بين أبعاض الصلة بأجنبي، وهو ما ليس من الصلة"[4].

وذكر ابن مالك ما لا يجوز الفصل به بين الصلة والموصول في قوله: "الموصول والصلة كجزئي اسم، فلهما ما لهما من الترتيب، ومنعُ فصل بأجنبيٍّ، إلاَّ ما شذَّ، فلا يتبعُ الموصولُ، ولا يُخبر عنه، ولا يُستثنى منه قبل تمام صلته، أو تقدير تمامها"[5].

فأمَّا الاتباع فقد تناول الفارسي واحدًا منه وهو المعطوف، عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَٰعَفُ لَهُمْ ﴾[6]، حيث قال: "إنَّ حرف العطف من قوله (وأقرضوا) لا يخلو من أن يكون عطفًا على الفعل المقدر في صلة (المصدقين)، أو على غيره، فمن البيِّن أنَّ قوله (وأقرضوا الله) لا يجوز أن يكون معطوفاً على الفعل المقدَّر في الموصول الأول، على أن يكون التقدير: إنَّ الذين صدّقوا وأقرضوا الله، وذلك أنَّك إذا قدَّرته هذا التقدير فقد فصلت بين الصلة والموصول بما ليس منهما، وما هو أجنبي، والفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي، وما ليس منهما لا يصحُّ، ولذلك لم يجيزوا: رأيت القائمين وزيدًا إلاَّ عمرًا، وهذا النحو من المسائل؛ لأنَّ (زيدًا) معطوف على (رأيت)، والاستثناء من الصلة؛ من حيث كان المستثنى معمول الفعل الذي

---

(1) ينظر: النحو الوافي ١/٣٧٨.

(2) المقتضب ٣/١٩٣.

(3) البيان في شرح اللمع /٥٩٦ – ٥٩٧.

(4) المقرب ١/٦٢، وينظر: شرح الجمل ١/١٨٦.

(5) شرح التسهيل ١/٢٣١.

(6) سورة الحديد آية ١٨.

فيها، وقد فصلت بينهما بالمعطوف، فلم يجز ذلك، كما لم يجز أن يكون (وأقرضوا الله) معطوفًا على (صدقوا) المقدر في الصلة؛ لفصل (المصدقات) المعطوف على (إنَّ) بينهما"[1].

وتناول المبرد اثنين من التوابع تعدُّ أجنبية حين الفصل بها بين الصلة والموصول في قوله: "فإن فصلت بين ما في الصلة وبين ما تبدله منها لم يجز؛ لأنَّك إذا أبدلت شيئًا مما في الصلة، أو نعتَّ به ما في الصلة صار في الصلة، ولا تفرِّقْ بين الصلة والموصول، لأنه اسم واحد"[2].

وجمع ابن السراج ثلاثة من التوابع التي تُعدُّ أجنبية عند الفصل بها بين الصلة والموصول، وهي التوكيد، والصفة، والبدل، فقال: "ولو قلتَ: مررتُ بالضاربين أجمعين زيدًا لم يجز؛ لأن الصلة ما تمَّتْ، ولا يجوز أن تؤكد (الَّذين) قبل أن يتمَّ بالصلة... وتقول: زيد الذي كان أبواه راغبينِ فيه، فزيد: مبتدأ، و(الذي) خبره، ولابدّ من أن يرجع إليه ضمير، إمَّا (الهاء) في (أبويه)، وإمَّا (الهاء) في (فيه) ولابُدَّ من أن يرجع أحد الضميرين إلى (الذي)، والآخر إلى (زيد)، فكأنَّك قلتَ: زيدٌ الرجل الذي من قصته كذا وكذا. فإن جعلت (الذي) صفة لزيد احتجت إلى خبر فقلت: زيد الذي كان أبواه راغبين فيه منطلق؛ فكأنَّك قلت: زيدٌ الظريف منطلق. فإن جعلت موضع (زيد) (الذي) فلابد من صلة، ولا يجوز أن تكون (الذي) الثانية صفة؛ لأن الذي لا يوصف حتى يتَّم بصلته...

واعلم أنَّه لك أن تُبدل من كلِّ موصول إذا تم بصلته، ولا يجوز أن تبدل من اسم موصول قبل تمامه بالصلة فتفقد ذا"[3].

ومثَّل الدلائي لمنع الفصل بجميع التوابع، فقال: "فلا يُتبع الموصول بشيءٍ من التوابع... فلا يجوز: مررتُ بالضاربين وإخوتِك زيدًا، ولا: بالضاربين كلِّهم زيدًا، ولا: بالضاربين المحسنين زيدًا، ولا: بالضاربين إخوتِك زيدًا، بيانًا أو بدلاً"[4].

---

(1) المسائل الحلبيات /١٤١ – ١٤٢.

(2) المقتضب ١٩٣/٣.

(3) الأصول في النحو ٣٣٢/٢ – ٣٣٦.

(4) نتائج التحصيل ٨٣٦/٢.

والدلائي هو محمد بن محمد بن أبي بكر الدلائي، قيل ينتهي نسبه إلى أبي بكر رضي الله عنه، وقيل: بل أصله من البربر. نشأ ببلاد المغرب في بيت علم وصلاح وأدب، وتعلم على يد والده، توفي سنة ١٠٨٩هـ على الأصح. من مصنفاته: التعريف في علم التصريف، والبركة البكرية في الخطب الوعظية، والدرة الدرية في محامد الشعر وغرائب العربية.

(ينظر: خلاصة الأثر ٤٠٣/٤، والأعلام للزركلي ٢٩٤/٧، ومقدمة محقق نتائج التحصيل ٤٩/١ – ٧٧).

وأما الفصل بالخبر والاستثناء الأجنبيين فقد ذكرهما الدلائي في قوله: "ولا يخبر عنه؛ فلا يجوز: الذي زيدٌ أكرمته، والذي محسنٌ أكرمَ زيدًا، أي: الذي أكرمته زيدٌ، والذي أكرمَ زيدًا محسنٌ، ولا يستثنى منه؛ فلا يجوز: قام الذين إلا زيدًا أكرمتهم"[1].

وقد جاء في الشعر وقوع الأجنبي بين الصلة والموصول، كقول الشاعر[2]:

لسْنا كمَنْ حَلّتْ إيادٍ دارهَا تكريتَ تمنعُ حَبَّها أن يُحصَدا

فمعناه: لسنا كمَنْ حَلَّتْ دارهَا، ثم أبدل (إيادٍ) من (مَنْ حلَّت دارها)، وقد جُعِل هذا من قبيل الضرورة التي لا يُلتفتُ إليها[3].

وخَرَّج ابن جني البيت على إضمار فعل يدل عليه (حلَّت) تُنصب به الدار. يقول: "فمعناه: لسنا كمَنْ حَلَّتْ دارَها، ثم أبدل (إيادٍ) من (مَنْ حلت دارها)، فإن حملته على هذا كان لحنًا؛ لفصلك بالبدل بين بعض الصلة وبعض، فجرى ذلك في فساده مجرى قولك: مررتُ بالضاربِ زيدٍ جعفرًا، وذلك أنَّ البدل إذا جرى على المبدل منه آذن بتمامه وانقضاء أجزائه، فكيف يسوغ لك أن تبدل منه وقد بقيت منه بقية! هذا خطأ في الصناعة.

وإذا كان كذلك والمعنى عليه أضمرتَ ما يدلُّ عليه (حلَّتْ) فنصبتَ به الدار، فصار تقديره: لسنا كمن حَلَّتْ إيادٍ، أي: كإيادٍ التي حلَّتْ، ثم قلت من بعده: حلَّتْ دارها، فدلَّ (حلَّتْ) في الصلة على (حلَّت) هذه التي نَصَبَتْ (دارها)"[4].

ومن الفصل بالأجنبي بين أبعاض الصلة قوله[5]:

وأَبْغَضُ مَنْ وضعتُ إليَّ فيه لساني مَعْشرٌ عنهم أَذودُ

"التقدير: وأَبغَضُ مَن وضعتُ فيه لساني إليَّ معشرٌ عنهم أذود. و(مَن) هنا موصولة بمنزلة (الذي)، وصلتها (وضعتُ)، و(إليَّ) ليس من الصلة، إنَّما هو متعلِّقٌ بـ (أَبغض)،

---

(1) نتائج التحصيل ٢/٨٣٧.

(2) هو الأعشى ميمون بن قيس. ديوانه /٥٦، وهو من شواهد: معاني القرآن للفراء ١/٤٢٨، والخصائص ٢/٤٠٢، وشرح الجمل ١/١٨٥، ونتائج التحصيل ٢/٨٣٧.

(3) ينظر: شرح الجمل ١/١٨٦.

(4) الخصائص ٢/٤٠٢.

(5) قائلـه مجهـول، وهو من شواهد: شرح التسهيل ١/٢٢٣، والكافي في الإفصاح ٣/١٠٨٠، والملخص في ضبط قوانين العربية ١/٣٥١، وهمع الهوامع ١/٣٠٣، ونتائج التحصيل ٢/٨٣٧، والدرر اللوامع ١/٢٨٦.

و(لساني) و(فيه) من تمام الصلة، ثم إنَّه أوقع (إليَّ) بين بعض الصلة وبعض، وهذا لا يكون في الكلام، ولا يقال منه في الشعر إلاَّ ما سُمِع"[1].

هذا فيما يتعلق بالفاصل الأجنبي، فأمَّا غير الأجنبي فيجوز الفصل به بين الصلة وموصولها، أو بين أبعاض الصلة، وذلك إذا كان الفاصل[2]:

١- معمولاً للصلة نحو: جاء الذي زيدًا ضربَ.

٢- جملة اعتراض، كقول الشاعر[3]:

ماذا ولا عَتْبَ في المقدور رُمْتَ أمَا يكفيكَ بالنُّجح أمْ خُسرٌ وتضليلُ

حيث فُصل جوازاً بين (ذا) و(رُمتَ) بـــ (لا عَتبَ)؛ لأن فيه توكيدًا وتسديدًا لمضمون الجملة الموصول بها.

٣- جملةَ قسمٍ، كقول الشاعر[4]:

ذاك الذي – وأبيك – يعرفُ مالكَا والحقُّ يدفع تُرَّهاتِ الباطلِ

وظاهر كلام السيوطي أنَّ القسم وجملة الاعتراض قسمان مختلفان، وهو يتبع في ذلك ابن مالك[5]، وعَدَّها بعضهم من الاعتراض[6]، كابن عصفور[7]. قيل: "والحقُ أنَّ الفصل بالاعتراض جنس، وأنَّ الفصل بالقسم نوع من ذلك الجنس"[8].

٤- جملة حال، كقول الشاعر[9]:

إنَّ الذي وهو مُثرٍ لا يجود حَرٍ بفاقةٍ تعتريه بعد إثراءِ

---

(١) الكافي في الإفصاح ٣/١٠٨٠ – ١٠٨١.

(٢) ينظر: همع الهوامع ١/٣٠٣.

(٣) قائله مجهول. وتجده في: شرح التسهيل ١/٢٣٢، وهمع الهوامع ١/٣٠٣، والدرر اللوامع ١/٢٨٧.

(٤) قائلـــه جرير بن عطية. ديوانه ٢/٤٣٠ طبعة الصاوي. وهو من شواهد: الخصائص ١/٣٣٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٨٦، والمغني ٢/٣٩١، وهمع الهوامع ١/٣٠٣، والدرر اللوامع ١/٢٨٧.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ١/٢٣٢.

(٦) ينظر: نتائج التحصيل ٢/٨٣٥.

(٧) ينظر: المقرب ١/٦٢، وشرح الجمل ١/١٨٦.

(٨) الدرر اللوامع ١/٢٨٧ – ٢٨٨.

(٩) قائله مجهول، وتجده في: شرح التسهيل ١/٢٣٢، وهمع الهوامع ١/٣٠٣، والدرر اللوامع ١/٢٨٨.

فقوله (وهو مثر) حال العامل فيها فعل الصلة وهو (يجود)، وما عمل فيه فعل الصلة من الصلة، فلا يكون أجنبيًا[1].

٥- جملة نداء بعده خطاب، كقول الشاعر[2]:

وأنت الذي يا سَعْدُ أُبتَ بمشهدٍ ... كريمٍ وأثوابِ المكارمِ والحْمدِ

فلو لم يلِه مخاطبٌ عُدَّ أجنبيًا، ولم يجز الفصل إلاَّ في الضرورة[3]، كقوله[4]:

تعشَّ فإنْ عاهدتني لا تخُونُني ... نكُنْ مِثلَ مَنْ يا ذئبُ يصطحبانِ

ويستثنى (أل) الموصولة، والموصول الحرفي، فلا يجوز الفصل بينها وبين صلتها بأجنبي أو غيره، والعلة في ذلك ما ذكره السيوطي في قوله: "أمَّا (أل)، فلا يجوز الفصل بينها وبين صلتها بحال؛ لا بأجنبيٍّ ولا بغيره؛ لأنَّها كجزء من صلتها، وكذا الموصول الحرفي؛ لأنَّ امتزاجه بصلته أشدُّ من امتزاج الاسم بصلته؛ لأنَّ اسميَّته منتفية بدونها، ويستثنى (ما) فيجوز فصلُها نحو: عجبتُ مما زيدًا تضربُ؛ لأنَّها غير عاملة بخلاف (أنْ)، و(أنَّ) و(كي)"[5].

ويلحق بهذه المسألة دخول موصول في صلة موصول آخر، إذ لا يجوز أن يُفصل بين الموصول وصلته باسم موصول آخر؛ لأنَّ ذلك يؤدِّي إلى أن يخبر عن أحدهما قبل تمام الصلة، بينما يكون الآخر بلا خبر[6].

ونص المبرد على أنَّ هذه المسألة من صناعة النحويين، يقول ذاكرًا القياس في ذلك: "هذا باب (مَن) (الذي) (والتي) ألَّفه النحويون فأدخلوا (الذي) في صلة (الذي)، وأكثروا في ذلك، وإنما قياسه قياسُ قولك: الذي زيدٌ أخوه أبوك، فتصل (الذي) بالابتداء والخبر، وقولك (أبوك) خبر (الذي) ...

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ١/٢٣٢.

(٢) هو حسان بن ثابت، من قصيدة يرثي بها سعد بن معاذ رضي الله عنه. ديوانه /١١٤. وهو من شواهد: شرح التسهيل ١/٢٣٢، ونتائج التحصيل ٢/٨٣٦، والدرر اللوامع ١/٢٨٩.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ١/٢٣٣.

(٤) قائله الفرزدق، من قصيدة يتحدث فيها عن ذئب قابله في بعض أسفاره، وهو نازل بالبادية. ديوانه ٢/٣٢٩، وهو من شواهد: الكتاب ٢/٤١٦، والخصائص ٢/٤٢٢، والمحتسب ١/٢١٩، و٢/٤٥، والأمالي الشجرية ٢/٤١ و ٣/٦٣، وشرح المفصل ٢/١٣٢، وشرح التسهيل ١/٢٣٣، وهمع الهوامع ١/٣٠٠، وشرح الأشموني ١/١٥٣، والدرر اللوامع ١/٢٨٤.

(٥) همع الهوامع ١/٣٠٤.

(٦) ينظر: الفصل بين المتلازمين في فكر النحاة /٢٥٧.

وإذا وصلتَ (الذي) بـــ (الذي) فلابُدَّ للثاني من صلة وخبر، حتى يكون في صلة الأول ابتداءً وخبرًا تقول: الذي الذي في داره زيدٌ أخوك، فقولك (الذي) ابتداء، والثاني مبتدأ في صلته، وقولك (في داره) فيه ضميران: مرفوع بالاستقرار، ومخفوض بالإضافة، فالمرفوع يرجع إلى (الذي) الثاني، والمخفوض يرجع إلى الأول، و(زيد) خبر الذي الثاني، و(أخوك) خبر (الذي) الأول؛ لأنَّ الثاني صار بصلته وخبره صلة للأول"[١].

وكذا صنع ابن السراج حيث نصَّ على أنَّ دخول الموصول على الموصول لم يقع في كلام العرب، وإنَّما وضعه النحويون رياضةً للمتعلمين وتدريبًا لهم[٢].

وجَوَّز الكوفيون[٣] دخول الموصول على موصول آخر إذا اختلفا لفظًا، وأنشدوا على ذلك قول الشاعر[٤]:

من النَّفرِ اللاَّءِ الَّذينَ إذا هُمُ ... يَهابُ اللئامُ حَلقةَ الباب قَعقعُوا

وعبَّر الفراء عن مذهبهم – بعد إنشاده البيت – بقوله: "ألا ترى أنَّه قال: اللاءِ الَّذين، ومعناهما الَّذين، اُستجيز جمعُهما لاختلاف لفظهما، ولو اتفقا لم يجزْ؛ لا يجوز: ماما قام زيدٌ، ولا مررتُ بالَّذين الَّذين يطوفون"[٥].

وقد خُرِّج البيت على أحد هذه الأوجه:

الأول: أن تكون الصلة للموصول الثاني، وهو خبر لمبتدأ محذوف، وتقديره: هم الَّذين، والموصول الثاني وصلته صلة للأول[٦].

الثاني: أن يكون الثاني توكيدًا للأول، فتكون الصلة للأول، ولا صلة للثاني[٧].

---

(١) المقتضب ٣/١٣٠ – ١٣١.

(٢) ينظر: الأصول في النحو ٢/٣٥٤، وشرح الكافية للرضي ٢/٤٥.

(٣) ينظر: المصدرين السابقين.

(٤) هو أبو الرُّبيس الثعلبي، وكان شاعرًا إسلاميًا، واسمه عبَّاد بن طِهفة.

والبيـــت في: معاني القرآن للفراء ١/١٧٦، و٣/٨٤، والأصول ٢/٣٥٤، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ٢/ ٤٠٦، وشرح الكافية للرضي ٢/٤٥، والبحر المحيط ١/٩٥، والتذييل والتكميل ٣/٥٣، والدر المصون ١/١٨٧، والخزانة ٦/٧٨، وفيه: النفر: اسم جمع يقع على جماعة من الرجال خاصة، ما بين الثلاثة إلى العشرة، ولا واحد له من لفظه، وقد أطلقه الشاعر هنا على الكرام إشارة إلى أنهم ذو عدد قليل. واللئام: جمع لئيم وهو الشحيح الدنيء النفس. قعقعوا: ضربوا الحلقة على الباب لتصوِّت.

(٥) معاني القرآن ١/١٧٦.

(٦) ينظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب ٢/٤٢٥، والدر المصون ١/١٨٨.

(٧) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢/٤٥.

الثالث: خرَّجه أبو علي الفارسي[1]، وابن الشجري[2] على حذف صلة الأول؛ لأنَّ صلة ما بعده تدلُّ عليه.

الرابع: أن تكون رواية البيت: من النفر الشم الَّذين. فلا اجتماع لموصولين عندئذ. وقد أشار ابن السراج إلى هذا بقوله: "وهذا البيت قد رواه الرواة فلم يجمعوا بين اللاءِ والَّذين"[3].

وفسَّر الرضي قول ابن السراج بقوله: "فيروونه:

من النفر الشمِّ الذينَ

والأولى تجويز الرواية الأولى؛ لأنها من باب التكرير اللفظي"[4].

ويظهر الأثر الإعرابي والتركيبي لهذه المسألة في البحر المحيط عند تعليق صاحبه على قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَٰعَفُ لَهُمْ ﴾[5] حيث قال – رحمه الله –: "قال الزمخشري: فإن قلت: علامَ عُطف قوله (وأقرضوا)؟ قلتُ: على معنى الفعل في المصدقين؛ لأنَّ اللام بمعنى الَّذين، واسم الفاعل بمعنى اصَّدَّقوا؛ كأنَّه قيل: إنَّ الَّذين اصَّدَّقوا وأقرضوا[6]. واتَّبع في ذلك أبا علي الفارسي. ولا يصح أن يكون معطوفاً على (المصدقين)؛ لأنَّ المعطوف على الصلة صلة، وقد فصل بينهما بمعطوف وهو قوله (والمصدقات). ولا يصح أن يكون معطوفاً على صلة (أل) في (المصدقات)؛ لاختلاف الضمائر، إذ ضمير (المصدقات) مؤنث، وضمير (وأقرضوا) مذكر، فيتخرَّج هنا على حذف الموصول لدلالة ما قبله عليه؛ كأنَّه قيل: والذين أقرضوا، فيكون مثل قوله[7]:

فمن يهجو رسولَ اللهِ منكُمْ ويمدَحُهُ وينصرُه سواءُ"[8].

---

(1) ينظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب ٢/٤٢٥.

(2) ينظر: الأمالي الشجرية ١/٣٤.

(3) الأصول ٢/٣٥٥.

(4) شرح الكافية ٢/٤٥.

(5) سورة الحديد آية ١٨.

(6) ينظر: الكشاف ٤/٤٦٥.

(7) قائله حسان بن ثابت. ينظر:شرح ديوانه /٦١، وهو من شواهد: المقتضب ٢/١٣٧، والأصول في النحو ٢/١٧٧، وشواهد التوضيح والتصحيح /٧٦، والمغني ٢/٦٢٥، وشفاء العليل ١/٢٥٠، وشرح الأشموني ١/١٧٤.

ويروى البيت أيضًا: أمَن يهجو ....

(8) البحر المحيط ٨/٢٢٣.

قلت: فأمَّا الأثر الإعرابي فيتضح في اعتراض أبي حيان – رحمه الله – على الزمخشري حين جوَّز أن يعطف (وأقرضوا) على معنى الفعل في (المصدقين)، ووجه الاعتراض ما يترتب على ذلك من الفصل بينهما بالأجنبي.

وأما الأثر التركيبي فيظهر في آخر نصه حين جَوَّز حذف الموصول إذا دلَّ عليه ما قبله، موافقًا في هذا رأي الكوفيين، والبغداديين، والأخفش[1]. وابن مالك[2].

كما يظهر هذان الأثران عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ﴾[3]، حيث قال – رحمه الله –: "وظاهر قوله (ولا يؤمنون) أنه عطف على صلة (الَّذين)، فيكون صلة، ولا يضرُ الفصل بين أبعاض الصلة بمعمول الصلة؛ إذ انتصاب (رئاء) على وجهيه بـــ (ينفقون). وجَوَّزوا أن يكون (ولا يؤمنون) في موضع الحال، فتكون الواو واو الحال، أي غير مؤمنين، والعامل فيها (ينفقون) أيضاً.

وحكى المهدويّ[4] أنه يجوز انتصاب (رئاء) على الحال من نفس الموصول، لا من الضمير في (ينفقون)، فعلى هذا لا يجوز أن يكون (ولا يؤمنون) معطوفاً على الصلة، ولا حالاً من ضمير (ينفقون)؛ لما يلزم من الفصل بين أبعاض الصلة، أو بين معمول الصلة بأجنبي، وهو (رئاء) المنصوب على الحال من نفس الموصول، بل يكون قوله (ولا يؤمنون) مستأنفًا. وهذا وجه متكلَّف، وتَعلُّق (رئاء) بقوله (ينفقون) واضح، إمَّا على المفعول له، أو الحال، فلا ينبغي أن يُعدل عنه"[5].

ويظهر الأثر الإعرابي في قول أبي حيان السابق حين جَعَل (ولا يؤمنون) عطفًا على صلة (الذين)، والذي سوَغ هذا الإعراب – عنده – أن الفاصل بينهما وهو (رئاء) معمول للصلة.

---

(1) ينظر: التذييل والتكميل ١٦٩/٣.

(2) ينظر: شرح التسهيل ٢٣٥/١.

(3) سورة النساء آية ٣٨.

(4) هو أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي، كان مقدَّمًا في القراءات والعربية، روى عن أبي الحسن القابسي، وأخذ عنه أبو محمد غانم المالقي. مات سنة ٤٣٠هـــ ومن مصنفاته: التفصيل الجامع لعلوم التنزيل.

(ينظر: معرفة القراء الكبار ٣٩٩/١، وطبقات المفسرين للداودي /١١١، وطبقات المفسرين للسيوطي /٣٠).

(5) البحر المحيط ٢٤٨/٣.

ويظهر هذا الأثر أيضًا في اعتراضه على المهدوي حيث أعرب (رئاء) حالاً من الاسم الموصول، وعلة اعتراضه ما يترتب على القول به من الفصل بين أبعاض الصلة بأجنبيٍّ.

وأما الأثر التركيبي فيظهر في تجويزه الفصل بين أبعاض الصلة بمعمول الصلة، يظهر ذلك في قوله: "ولا يضرُّ الفصل بين أبعاض الصلة بمعمول الصلة".

وتناول – رحمه الله – الجزء الثاني من هذه المسألة وهو دخول الموصول في صلة موصول آخر، عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ ﴾[1]، حيث قال: "وقرأ زيد بن علي (والذين مَنْ قبلكم) بفتح ميم (مَن)[2]. قال الزمخشري: وهي قراءة مشكلة، ووجهها على إشكالها أن يقال: أقحم الموصول الثاني بين الموصول وصلته تأكيدًا[3]...

وهذا التخريج الذي خرَّج الزمخشري قراءةَ زيد عليه هو مذهب لبعض النحويين؛ زعمَ أنكَّ إذا أتيتَ بعد الموصول بموصول آخر في معناه مؤكد له لم يحتج الموصول الثاني إلى صلة، نحو قوله:

من النفر اللاءِ الَّذين إذا هُمُ ... يهابُ اللئامُ حلقةَ القوم قعقعوا

فـــ (إذا) وجوابها صلة (اللاءِ)، ولا صلة لِـــ (الذين)؛ لأنَّه إنَّما أتى به للتأكيد.

قال أصحابنا: وهذا الذي ذهب إليه باطل؛ لأنَّ القياس إذا أكِّد الموصول أن تكرره مع صلته؛ لأنَّها من كماله، وإذا أكدوا حرف الجر أعادوه مع ما يدخل عليه؛ لافتقاره إليه، ولا يعيدونه وحده إلا في الضرورة، فالأحرى أن يُفعل مثلُ ذلك بالموصول الذي الصلة بمترلة الجزء منه.

وخَرَّج أَصحابنا البيت على أنَّ الصِّلة للموصول الثاني وهو خبر مبتدأ محذوف، ذلك المبتدأ والموصول في موضع الصلة للأول، تقديره: من النفر اللاء هم الذين إذا هُمُ. وجاز حذف المبتدأ وإضماره لطول خبره، فعلى هذا يتخرج قراءة زيد؛ أن يكون (قبلكم) صلة (مَن) و(مَن) خبر مبتدأ محذوف، وذلك المبتدأ وخبره صلة للموصول الأول، وهو (الذين)، التقدير: والذين هم مَن قبلكم"[4].

---

(1) سورة البقرة آية ٢١.

(2) ينظر: إعراب القراءات الشواذ ١٣٥/١، والدر المصون ١٨٧/١.

(3) ينظر: الكشاف ٩٧/١.

(4) البحر المحيط ٩٥/١.

ويظهر الأثر الإعرابي في اعتراض أبي حيان – رحمه الله – على الزمخشري الذي وجَّه قراءة زيد بن علي على أنَّها من باب إقحام الموصول الثاني بين الموصول وصلته، ثم خرَّج – رحمه الله – هذه القراءة على ما يراه أصحابه من كون الصلة للموصول الثاني الواقع خبرًا لمبتدأ محذوف، وهذا المبتدأ وخبره صلة للأول.

وأما الأثر التركيبي فيظهر في:

١- ذكره القاعدة التي تنص على أنَّ القياس إذا أُكِّد الموصول أن يعاد بصلته؛ لأنها كالجزء منه.

٢- ذكره جواز حذف المبتدأ إذا طال بخبره.

المسألة الثانية: الفصل بين الحال وصاحبها بالأجنبي:

اختلف النحويون في حكم الفصل بالأجنبي بين الحال وصاحبها، ويتجلّى هذا الاختلاف عند وقوفهم على قوله تعالى: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ ﴿١﴾ قَيِّمًا ﴾[1].

فذهب جماعة[2]، منهم: الكسائي[3]، والفراء[4]، والأخفش[5]، والطبري[6]، وابن عطية في أحد قوليه[7] إلى جواز ذلك.

قالوا[8]: في الآية تقديم وتأخير، والتقدير: أنزل على عبده الكتاب قيما ولم يجعل له عوجا، فـ (قيِّمًا) حال من (الكتاب) عندهم، و(لم يجعل له عوجا) معطوف على (أنزل) فهو في صلة (الذي)، وقد فُصِل بين بعض الصلة وبعض.

وعزا القرطبي[9] هذا التخريج إلى جمهور المتأولين، وقال الزركشي: وهو قول الأكثر[10].

ومنع الزمخشري هذا الوجه من الإعراب قائلاً: "فإنْ قلتَ: بمَ انتصب (قيما)؟ قلتُ: الأحسن أن ينتصب بمضمر، ولا يجعل حالاً من (الكتاب)؛ لأنَّ قوله (ولم يجعل) معطوف على (أنزل)، فهو داخل في حيِّز الصلة، فجاعلُه حالاً من (الكتاب) فاصلٌ بين الحال وذي الحال ببعض الصلة، وتقديره: ولم يجعل له عوجًا جَعَله قيمًا"[11].

وتابعه على هذا: ابنُ عطية في قوله الآخر[12]، وأبو البقاء العكبري[13]، وأبو السعود[14].

---

(١) سورة الكهف الآيتان ١ و ٢.

(٢) ينظر: أضواء البيان للشنقيطي ١٩٣/٣.

(٣) ينظر رأيه في: إعراب القرآن للنحاس ٤٤٧/٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن ١٣٣/٢.

(٥) ينظر: معاني القرآن ٤٢٧/٢.

(٦) ينظر: جامع البيان في تفسير القرآن ٦٤/١ و ١٩٠/١٥ – ١٩١.

(٧) ينظر: المحرر الوجيز ٤٩٥/٣.

(٨) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٤٧/٢، وكشف المشكلات وإيضاح المعضلات ٥٠/٢.

(٩) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٣٥١/١٠.

(١٠) ينظر: البرهان في علوم القرآن ٣٢٢/٢.

(١١) الكشاف ٦٧٥/٢.

(١٢) ينظر: المحرر الوجيز ٤٩٥/٣.

(١٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١٤٠/٢ و٢٣٣/١ و٢٥٤/١ و٤٠٠/١.

(١٤) ينظر: تفسير أبي السعود ٢٠٢/٥.

وذهب جماعة آخرون[1] إلى أنَّ (قيّمًا) حال من (الكتاب)، وأنَّ المحذورَ الذي ذكره الزمخشري مُنتف، وذلك أنّهم قالوا: إنَّ جملة (ولم يجعل له عوجا) ليست معطوفة على الصلة، وإنَّما هي جملة حاليَّة، وقوله (قيّمًا) حال بعد حال.

ومِمَّن قال بهذا الرأي جامعُ العلوم، ونَصُّ عبارته: "والذي نرى – بعد ذلك – أنَّ قوله (ولم يجعل له عوجا) حال أيضًا، على تقدير: أنزل على عبده الكتاب غير مجعول له عوج قيمًا، فهذان حالان تواليا على صاحبهما"[2].

ويقودُنا هذا النص إلى مسألة تعدُّد الحال مع اتّحاد العامل وصاحبها، والتي أجازها جمهور النحويين[3]، بحجة أنَّ الحال كالخبر، فلمَّا جاز تعدد الخبر، جاز تعدُّد الحال[4].

وخالف الفارسي[5]، وابن عصفور[6] فذهبا إلى عدم جواز ذلك، قياسًا على الظرف، فكما لا يجوز: قمــتُ يومَ الخميس يومَ الجمعة، لا يجوز: جاء زيد ضاحكًا مسرعًا[7].

واستثنى ابنُ عصفور من هذا الحكم الحالَ المنصوبة بأفعل التفضيل. يقول: "ولا يقضَّى العامل من المصادر، ولا من ظروف الزمان، ولا من ظروف المكان، ولا من الأحوال الراجعة إلى ذي حال واحدة، أزيد من شيء واحد، إلاَّ بحرف عطف، إلاَّ أن يكون أفعل تفضيل التي للمفاضلة، فإنها تعمل في ظرفين، نحو قولك: أنتَ يومَ الجمعة أحسنُ قائمًا منك يوم الخميس قاعدًا"[8].

وانتقدّ ابنُ مالك ابنَ عصفور حين قاس عدم جواز تعدُّد الحال على عدم جوازه في الظرف. يقول: "تنظير ابن عصفور جاء زيدٌ ضاحكًا مسرعًا بقمتُ يومَ الخميس يومَ الجمعة لا يليقُ بفضله، ولا يُقبل من مثله؛ لأنَّ وقوع قيام واحد في يوم الخميس ويوم الجمعة محال، ووقوع مجيء واحد في حال ضحك، وحال إسراع غير محال، وإنَّما نظير: قمتُ يوم

---

(1) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/١٤٠، والبرهان ٣/٤٢٢، وأضواء البيان ٣/١٩٣.

(2) كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ٢/٥٠ – ٥١.

(3) ينظر: أضواء البيان ٣/١٩٤.

(4) ينظر: شرح المفصل ٢/٥٦، وشرح التسهيل ٢/٣٤٨.

(5) ينظر: المسائل البصريات ٢/٧٨٣، والارتشاف ٣/١٥٩٥.

(6) ينظر: المقرب ١/١٥٥.

(7) ينظر: شرح التسهيل ٢/٣٤٩.

(8) المقرب ١/١٥٥.

الخميس يوم الجمعة: جاء زيد ضاحكًا باكيًا؛ لأنَّ وقوع مجيء واحد في حال ضحك، وحال بكاء محال، كما أنَّ وقوع قيام واحد في يوم الخميس ويوم الجمعة محال، ولكنَّ المَشْرَفي[1] قد ينبو[2]، واللاحقي[3] قد يكبو[4]. على أنَّه يجوز أنْ يُقال: جاء زيدٌ ضاحكًا باكيًا، إذا قُصِد أنَّ بعض مجيئه في حال ضحك، وبعضه في حال بكاء"[5].

وإن تعدَّد ذو الحال وتفرَّق الحالان، جاز أن يلي كلُّ حال صاحبه، نحو: لقيتُ مصعدًا زيدًا منحدَرًا، ويجوز أن يتأخرا عن صاحبهما نحو: لقيتُ زيدًا مُصعِدًا منحدِرًا، فتلي الحال الأولى ذا الحال الثاني، والمتأخرة لذي الحال الأولى؛ فمصعِدًا حال من زيد، ومنحدراً حال من التاء في لقيت[6].

ولا يجوز أن نعكس فنجعل (منحدرًا) حالاً من (زيدًا)، و(مصعدًا) حالاً من التاء، والعلة من ذلك ما ذكره ابن الشجري بقوله: "وتقول: لقيتُ زيدًا مُصعِدًا منحدِرًا، فتجعل (مصعدًا) حالاً من (زيدًا)؛ لأنَّه ملاصق له، و(منحدرًا) حالاً من ضميرك؛ ليكونَ في الكلام فصلٌ واحدٌ، وهو فصلُك بزيد وحاله بين التاء وحالها، ولو جعلت (مصعدًا) حالاً من التاء، و(منحدرًا) حالاً من (زيد) كان في الكلام فصلان؛ فصلك بزيد بين التاء وحالها وهو (مصعدا)، وفصلك بـــ (مُصعِدًا) بين زيد وحاله التي هي (منحدراً)"[7].

فإذا أُمِن اللبس جاز أن يُجعل أول الحالين لأول الاسمين، وأخراهما لثانيهما. يقول ابن مالك: "وينبغي عند التفريق أن تجعل أول الحالين لثاني الاسمين، وآخرهما لأولهما، ويتعيَّن ذلك إذا خيف اللبس... وأما إذا جُعل أولى الحالين لأول الاسمين، وأخراهما لثانيهما، فإنَّه يلزم انفصال الموضعين معًا، والأصل اتصالهما معًا، لكنه متعذر فيهما ممكن في أحدهما، فلم يُعدل عن الممكن مما يقتضيه الأصل إلاَّ إذا منع مانع وأُمِن اللبس، كقول امرئ القيس[8]:

---

(1) المَشْرَفي: السيوف المشرفية المنسوبة إلى بعض قرى اليمن. اللسان ١٧٤/٩ (شرف).

(2) ينبو: نبا السهمُ عن الهدف نَبْوًا: قصَّر. اللسان ٣٠٢/١٥ (نبا).

(3) اللاحقي: الفرس الضامر، ولاحق: اسم فرس معروف من خيل العرب. اللسان ٣٢٨/١٠ (لحق).

(4) يكبو: الكبوة: السقوط للوجه، وكبا يكبو كبوةً إذا عثر. اللسان ٢١٣/١٥ (كبا)

(5) شرح التسهيل ٣٤٩/٢.

(6) ينظر: الارتشاف ١٥٩٦/٣، وشرح ابن عقيل ٦٥٢/١، والمغني ٥٦٤/٢.

(7) الأمالي الشجرية ١٨/٣ وينظر: حاشية يس على شرح التصريح ٣٨٦/١.

(8) ينظر: ديوانه /١٤، وشرح المعلقات السبع /٢٤. وهو من شواهد: شرح التصريح ٣٨٧/١، وهمع الهوامع ٣٨/٤.
المرط: كساء من خَزّ أو صُوف أو كتان. اللسان ٤٠١/٧ (مرط).
المرحّل: ضرب من برود اليمن، سُمّي مُرحّلا لأن عليه تصاوير رَحْل. اللسان ٢٧٨/١١ (رحل)

خرجتُ بها أَمشي تَجُرُّ وراءَنا على أَثَرَيْنا ذيلَ مِرْطٍ مُرَحَّلِ"[1].

فجملة (أمشي) حال من التاء في (خرجتُ)، وجملة (تجرُّ) حال من الهاء المجرورة بالباء، والمعنى: أخرجتُها من خدرها حال كوني ماشياً وحال كونها جارَّة ذيل مرط[2].

ويظهر الأثر الإعرابي لهذه المسألة في البحر المحيط عند تعليق أبي حيان على قوله تعالى: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ ۝١ قَيِّمًا ﴾[3]، حيث ذكر توجيه الزمخشري الإعرابي لكلمة (قيمًا)، من كونها منصوبةً بفعل مضمر. يقول – رحمه الله –: "واختلفوا في هذه الجملة المنفية، فزعم الزمخشري[4] أنَّها معطوفة على (أنزل)، فهي داخلة في الصلة، ورتَّب على هذا أنَّ الأحسن في انتصاب (قيما) أن ينتصب بفعل مضمر، ولا يجعل حالاً من (الكتاب)؛ لما يلزم من ذلك وهو الفصل بين الحال وذي الحال ببعض الصلة"[5].

ثم استطرد – رحمه الله – ذاكراً أوجهًا إعرابية أخرى لـــ (قيما) هي:

١- أن تكون من باب التقديم والتأخير السابق الذكر.

٢- أن تكون الآية من باب تعدُّد الحال، فـــ (قيما) حال، والجملة قبلها حال.

٣- أن يكون بدلاً مفردًا من جملة، أي: جعله مستقيمًا قيمًا، فهو مثل: عَرَفْتُ زيدًا أبو مَن هو.

٤- أن يكون حالاً منتقلة أو مؤكدة من الهاء المجرورة في (ولم يجعل له).

كما يظهر هذا الأثر عند تعليقه على قول الله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا۟ ٱللَّهَ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا۟ عَلَىٰ مَا فَعَلُوا۟ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾[6]، حيث ذكر – رحمه الله – أن العكبري وجَّه (وهم يعلمون) على أنَّه حال، ثم نبَّه إلى أنَّ صحة هذا التوجيه يتوقف على التوجيه الإعرابي لجملة (ولم يصروا)، فإن كانت معطوفة على (فاستَغفَروا) لم يجز للفصل بين الحال وصاحبها، وأمَّا إن كانت حالاً من الواو في (فاستغفروا) جاز ما قاله – وفي هذا يقول:

---

(١) شرح التسهيل ٢/٣٥٠.

(٢) ينظر: شرح التصريح ١/٣٨٧.

(٣) سورة الكهف الآيتان ١ و ٢.

(٤) ينظر: الكشاف ٢/٦٧٥.

(٥) البحر المحيط ٦/٩٥.

(٦) سورة آل عمران آية ١٣٥.

"وأجاز أبو البقاء أن يكون (وهم يعلمون) حالاً من الضمير في (فاستغفروا)[1]. فإن أعربنا (ولم يصروا) جملة حالية من الضمير في (فاستغفروا) جاز أن يكون (وهم يعلمون) حالاً منه أيضاً، وإن كان (ولم يصروا) معطوفاً على (فاستغفروا) كان ما قاله أبو البقاء بعيدًا للفصل بين ذي الحال والحال بالجملة"[2].

وجمع أبو حيان – رحمه الله – بين الأثرين الإعرابي والتركيبي عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِ ﴾[3]، حيث قال: "وقال الزمخشري: وانتصابه (يعني قائما) على أنه حال مؤكدة منه، أي: من الله، كقوله[4]: ﴿ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾[5] انتهى.

وليس من الحال المؤكدة؛ لأنَّه ليس من باب: ﴿ وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا ﴾[6] ولا من باب: أنا عبدُ الله شجاعًا، فليس (قائما بالقسط) بمعنى (شهد)، وليس مؤكدًا مضمون الجملة السابقة في نحو: أنا عبدُ الله شجاعًا، وهو زيدٌ شجاعًا، لكنْ في هذا التخريج قلقٌ في التركيب إذ يصير كقولك: أكلَ زيدٌ طعامًا وعائشةُ وفاطمةُ جائعًا، فيُفصل بين المعطوف عليه والمعطوف بالمفعول، وبين الحال وذي الحال بالمفعول والمعطوف، لكن بمشيئة كونها كلِّها معمولةً لعاملٍ واحدٍ"[7].

قلتُ: أما الأثر الإعرابي فيظهر في اعتراضه على الزمخشري حين أعرب (قائما) حالاً مؤكدة.

وأما الأثر التركيبي فيظهر حين صَرَّح بأن تخريج أبي البقاء يستدعي قلقًا تركيبيًا ونظَّر له بـــ: أكل زيدٌ طعامًا وعائشةُ وفاطمةُ جائعًا.

---

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢٣٣/١.

(٢) البحر المحيط ٦٠/٣.

(٣) سورة آل عمران آية ١٨.

(٤) ينظر: الكشاف ٣٣٨/١.

(٥) سورة البقرة آية ٩١.

(٦) سورة مريم آية ١٥.

(٧) البحر المحيط ٤٠٣/٢ – ٤٠٤.

المسألة الثالثة: توسُّط الحال بين المبتدأ وعاملها الظرفي الواقع خبرًا:

لهذه المسألة ثلاث صور:

الصورة الأولى: أن تكون الصورة التركيبية هكذا:

مبتدأ + حال + خبر (شبه جملة)، مثل:

زيدٌ قائمًا في الدار، وسعيدٌ مستقرًا عندك.

وأجاز هذه الصورة الفراء[1]، والأخفش[2]، وتبعهما ابنُ مالك، بيدَ أنَّه فَصَّل في المسألة قائلاً: إن كانت الحال المتوسطة اسمًا صريحًا جاز توسطها محكومًا بضعفه، وإن كانت ظرفًا، أو جارًا ومجرورًا نحو: زيدٌ عندك في الدار، جاز على الأصح توسيطها؛ لتوسعهم في الظروف[3].

واستدلوا[4] على جواز هذا التوسط بقراءة عيسى بن عمر، والجحدري[5]: "والأرضُ جميعًا قبضته يومَ القيامة والسموات مطويات بيمينه"[6]، بنصب (مطويات) على أنَّها حال، وصاحبها الضمير المستتر في الجار والمجرور (بيمينه)، وقد فصل بها بين المبتدأ (السموات) والخبر (بيمينه).

كما استدلوا بقراءة بعضهم[7]: "ما في بطون هذه الأنعام خالصةً لذكورنا"[8]، بنصب (خالصةً)، على أنها حال متوسطة بين (ما) الموصولة المبتدأ، وخبرها (لذكورنا).

---

(1) ينظر : معاني القرآن ٤٢٥/٢ ، وينظر رأيه أيضًا في : الارتشاف ١٥٩٠/٣ ، والمساعد ٣٢/٢ ، وشرح التصريح ٣٨٥/١، وشرح الأشموني ١٨١/٢.

(2) ينظر رأيه في: شرح التسهيل ٣٤٦/٢، وشرح الألفية لابن الناظم /٣٢٩، والارتشاف ١٥٦٠/٣، وأوضح المسالك ٣٣٣/٢، والمساعد ٣٢/٢، وشرح التصريح ٣٨٥/١، وشرح الأشموني ١٨١/٢.

(3) ينظر: شرح التسهيل ٣٤٦/٢، وشفاء العليل ٥٣٣/٢.

(4) ينظر: شرح التسهيل ٣٤٦/٢، وشرح التصريح ٣٨٥/١، وشرح الأشموني ١٨١/٢.

(5) ينظر: مختصر في شواذ القرآن /١٣٢، والبحر المحيط ٤٤٠/٧، وفتح القدير ٤٧٥/٤.

والجحدري هو عاصم بن أبي الصباح العجاج البصري المقريء، المفسر، أخذ القراءة عن سليمان قتة، ونصر بن عاصم، والحسن البصري، وتوفي سنة ١٢٨هـ. (ينظر: مشاهير علماء الأمصار /٩٤، والوافي بالوفيات ٣٢٤/١٦).

(6) سورة الزمر آية ٦٧.

(7) هي قراءة ابن عباس والأعرج وقتادة وابن جبير. ينظر: البحر المحيط ٢٣١/٤.

(8) سورة الأنعام آية ١٣٩.

واستدلوا – أيضًا – بقول ابن عباس رضي الله عنهما: "نزلت هذه الآية ورسول الله صلى الله عليه وسلم متواريًا بمكةَ"[1]، حيث توسطت الحال (متواريًا) بين المبتدأ (رسول الله) والخبر (بمكةَ).

واستدلوا – كذلك – بقول الشاعر[2]:

بنا عَاذَ عوفٌ وهو بادِيَ ذِلَّةٍ لديكُمْ فلم يَعْدَمْ ولاءً ولا نصْرا

قال العيني – معلقاً على الشاهد – : "والشاهد في (بادي ذلةٍ) حيث وقع حالاً من الضمير المجرور بالظرف وهو (لديكم)، وتقدَّم عليه"[3].

ومنع جمهور البصريين هذا التركيب[4]؛ لضعف العامل[5]، وجعلوا ما ورد من ذلك مسموعًا يحفظ ولا يُقاس عليه[6].

وتأولوا البيت على أنَّه ضرورة، وأنَّ (مطويات) معمولة لـ (قبضته) على أنها حال من الضمير المستتر فيها، و(السموات) عُطف على الضمير المستتر في (قبضته) لتأولها بالمشتق، لأنها بمعنى مقبوضة. وأن (خالصةً) معمولة لصلة (ما) وهي (في بطون)، وصاحبها الضمير المستتر في هذه الصلة[7].

وأجاز الكوفيون[8] في هذه الصورة توسط الحال بين المبتدأ وخبره شبه الجملة، إذا كان المبتدأ ضميرًا نحو: أنت قائما في الدار، وفي الدار قائمًا أنت.

الصورة الثانية: أن تكون الصورة التركيبيَّة لهذه المسألة هكذا:

---

(١) رواه الإمام أحمد في مسنده ٢٣/١، ومسلم في صحيحه ٣٢٩/١ حديث رقم ٤٤٦، والرواية فيهما: "ورسول الله صلى الله عليه وسلم متوارٍ بمكة".

فلا شاهد عندئذٍ. والآية المعنية هي قوله تعالى: "ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها".

(٢) قائله مجهول، وتجده في: شرح الألفية لابن الناظم ٣٣٠/١، وأوضح المسالك ٣٣٢/٢، والمساعد ٣٢/٢، وشرح التصريح ٣٨٥/١، وشرح الأشموني ١٨٢/٢.

(٣) شرح شواهد العيني مع حاشية الصبان ١٨٢/٢.

(٤) ينظر: الارتشاف ١٥٩٠/٣، والبحر المحيط ٤٥/٨، وتوضيح المقاصد ٧١٢/٢، والمساعد ٣٢/٢، وشرح التصريح ٣٨٥/١، وهمع الهوامع ٣٣/٤، وشرح الأشموني ١٨١/٢.

(٥) ينظر: همع الهوامع ٣٣/٤.

(٦) ينظر: شرح الأشموني ١٨١/٢.

(٧) ينظر: أوضح المسالك ٣٣٤/٢، وشرح التصريح ٣٨٥/١.

(٨) ينظر: الارتشاف ١٥٩١/٣، وتوضيح المقاصد ٧١٢/٢، والمساعد ٣٣/٢، وهمع الهوامع ٣٣/٤، وحاشية الخضري ٣٢٣/١.

خبر مقدم (شبه جملة) + حال + مبتدأ (معرفة).

نحو: في الدار قائمًا زيدٌ، وعندك قائمًا عمرٌو

وهذه الصورة لا خلاف في جوازها[1].

الصورة الثالثة: أن تكون الصورة التركيبية هكذا:

مبتدأ + حال + خبر (نكرة) نحو: هذا قائمًا رجلٌ.

أو: خبر (شبه جملة) + حال + مبتدأ (نكرة) نحو: في الدار قائمًا رجلٌ، وعندك قائمًا رجلٌ.

ويجدُر بنا – قبل أن نَشْرَع في بيان هذه الصورة – أن نوضِّح أنَّه لا يجوز في الغالب مجيء الحال من النكرة نحو: فيها رجلٌ قائمًا، إلاَّ بمسوِّغ، ومن المسوِّغات[2]:

١- أن يُسبق صاحبُ الحال بنفي، كقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾[3].

قال ابن عقيل : "فـ (لها كتاب) جملة في موضع الحال من (قرية)، وصَّح مجيء الحال من النكرة لتقدُّم النفي عليها، ولا يصح كون الجملة صفةً لـ (قرية)؛ خلافًا للزمخشري[4]؛ لأنَّ الواو لا تفصل بين الصفة والموصوف، وأيضًا وجود (إلاَّ) مانعٌ من ذلك، إذ لا يعترض بـ (إلاَّ) بين الصفة والموصوف"[5].

٢- أن يُسبق صاحب الحال بشبه نفي، وهو النهي كقول الشاعر[6]:

لا يَرْكَنَنْ أحدٌ إلى الإحجامِ يومَ الوغى مُتَخوِّفًا لحِمامِ

---

(١) ينظر: الارتشاف ١٥٩٠/٣، وتوضيح المقاصد ٧١٢/٢، وهمع الهوامع ٣٣/٤.

(٢) ينظر: الارتشاف ١٥٧٧/٣، والمساعد ١٧/٢، وهمع الهوامع ٢١/٤.

(٣) سورة الحجر آية ٤.

(٤) ينظر: الكشاف ٥٤٨/٢.

(٥) شرح ابن عقيل ٦٣٨/١.

(٦) قائلـه قطَرَى بن الفُجَاءَة. وهو من شواهد: شرح الألفية لابن الناظم /٣٢٠، وشرح ابن عقيل ٦٣٩/١، وشرح التصريح ٣٧٧/١، وشرح الأشموني ١٧٥/٢.

تركنن: ركن إلى الشيء: مال إليه وسكن. اللسان ١٨٥/١٣ (ركن).

الاحجام: ضد الإقدام. اللسان ١١٦/١٢ (حجم).

أو استفهام، كقول الشاعر[1]:

يا صاح: هَلْ حُمَّ عيشٌ باقيًا فترى لنفسكَ العُذرَ في إبعادها الأملاَ

٣- أَنْ تكون النكرة موصوفة، كقوله تعالى: ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝ أَمْرًا ﴾[2]، ويرد بهذه الآية على مَن قال: إنه لا يجوز إلاَّ أن تكون النكرة موصوفة بوصفين.

٤- أن تكون النكرة مضافة، كقوله تعالى: ﴿ فِيٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً ﴾[3].

٥- أن تكون النكرة عاملة نحو: مررتُ بضاربٍ هندًا قائمًا.

وجعل بعضهم[4] تقدُّمَ الحال على صاحبها النكرة ضمنَ هذه المسوغات، نحو: فيها قائمًا رجلٌ. وأشار سيبويه إلى جواز هذا التركيب مُعزِّزًا ذلك بشواهد. يقول: "هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصف بما بعده، ويبنى على ما قبله، وذلك قولك: هذا قائمًا رجلٌ، وفيها قائمًا رجلٌ، لَمَّا لم يجز أنْ توصف الصفةُ بالاسم وقبُح أن تقول: فيها قائمٌ، فتضعَ الصفة موضع الاسم، كما قبُح: مررتُ بقائمٍ وأتاني قائمٌ، جعلت القائم حالاً، وكان المبنيُّ على الكلام الأول ما بعده...

وحُمل هذا النصبُ على جواز: فيها رجلٌ قائمًا، وصار حين أُخِّر وجهَ الكلام؛ فِرارًا من القبح. قال ذو الرُّمة[5]:

وتحت العوالي في القَنا مُستَظِلَّةً ظِباءٌ أعارتْها العُيونَ الجآذِرُ

وقال الآخر[6]:

---

(١) قائلُه رجلٌ من طي لم يُعيَّن. وهو من شواهد: شرح الألفية لابن الناظم /٣٢١، وشرح ابن عقيل ٦٣٨/١، وشرح التصريح ٣٧٧/١، وشرح الأشموني ١٧٦/٢.

حُمَّ هذا الأمر حَمّاً إذا قُضِيَ، وحُمَّ له ذلك: قُدِّر. اللسان ١٥١/١٢ (حمم).

(٢) سورة الدخان الآيتان ٤ و ٥.

(٣) سورة فُصِّلت آية ١٠.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل ٦٣٤/١، وشرح التصريح ٣٧٥/١.

(٥) ينظر: ديوانه /٣٥٧، وهو من شواهد: النكت ٥٠٤/١، وشرح المفصل ٦٤/٢.

قال الأعلم (النكت ٥٠٥/١): "يصف أنَّ السَّبْيَ تحت العوالي، وهي صدور الرماح، والقنا: الرماح، أي: أنهم إذا حاربوا سَبَوا، وشَبَّه السبيَ بالظباء لطول الأعناق، وجعل عيونهنَّ كعيون الجآذر وهي أولاد البقر"

(٦) قائلـه مجهـول. وتجده في: النكت ٥٠٥/١، وشرح عمدة الحافظ ٤٢٢/١، وشرح الألفية لابن الناظم /٣١٩، وشرح ابن عقيل ٦٣٤/١، وشرح الأشموني ١٧٥/٢.

شحب : شحب لونه وجسمه يَشحَب ويَشْحُب شُحُوبا : تغيَّر من هزالٍ ، أو عَمَل ، أو جوع ، أو سفر. اللسان ٤٨٤/١ (شحب)

وبالجسمِ منّي بَيِّنًا لو عَلِمْتِهِ شحوبٌ وإنْ تستشهِدِي العينَ تَشْهدِ

وقال كثيِّر[1]:

لِمَيَّة مُوحِشًا طَلَلُ"[2].

ويتضح من كلام سيبويه أن هذه الحال المتوسطة إنَّما كانت في الأصل وصفًا، ثم قُدِّمتْ على موصوفها النكرة، ومَنْ ثَمَّ انتصبتْ على الحالية؛ لاستحالة تقدُم الصفة على الموصوف.

وإلى هذا المغزى أشار – أيضًا – الأعلم الشنتمري – عند وقوفه على شاهد سيبويه الأول، حيث قال: "فنصبت (مُستظِلَّةً) على الحال من (الظباء)، وكان وجه الكلام: (ظباءٌ مستظِلَّةٌ) على النعت، والنصب على الحال جائز، فلمَّا قُدِّم صارت الحال لازمة؛ لأنها قد تُقدَّم على صاحبها، ولا يُقدَّم النعت على المنعوت"[3].

ومثل كلام الشنتمري ذكره الحيدرة في قوله: "وقد يجيء الحالُ من النكرة، وهو ضعيف، ما لم تَقْرُب من المعرفة بعطف، أو وصف، أو تُوصل بحرف، والأجود أن يكون نعتًا لها، فإن تقدَّم عليها وجب نصبه على الحال، وقوي الوجه الضعيف؛ لأنَّ النعت لا يتقدَّم على المنعوت"[4].

وجدير بالذكر أن هذا التركيب أكثر ما يقع في الشعر، وإن كان جائزًا في النثر. قال سيبويه: "وهذا كلامٌ أكثر ما يكون في الشعر، وأقلُّ ما يكون في الكلام"[5].

---

(1) ينظر: ديوانه /٥٠٦. وتتمته:

يَلُوحُ كأنَّه خِلَلُ.

وهو من شواهد: مجالس العلماء /١٣١، والخصائص ٤٩٢/٢، والنكت ٥٠٥/١، والأمالي الشجرية ٩/٣، وشرح المفصل ٥٠/٢، وأوضح المسالك ٣١٠/٢، وشرح الشذور /٢٣٩، والمغني ٨٥/١، وشرح شواهده ١/ ٢٤٩، وفيه: الطَلَل: ما شخُصَ من آثار الديار، والموحش: المنزل الذي صار وحشًا، أي قفرًا لا أنيس فيه. يلوح: يَلمع. وخِلَل: بكسر الخاء جمع خِلَّة: بطان كانت يغشى بها أجفان السيوف منقوشة بالذهب وغيره.

ويروى البيت أيضًا: لعزةَ موحشًا طلل.

(2) الكتاب ١٢٢/٢ – ١٢٣.

(3) النكت ٥٠٤/١.

(4) كشف المشكل في النحو /٣٠٧.

(5) الكتاب ١٢٤/٢.

أثر الصور الثلاث في البحر المحيط:

١- أثر الصورة الأولى:

يظهر الأثر الإعرابي والتركيبي لهذه الصورة في البحر المحيط عند تعليق أبي حيان علـــى قوله تعالى: ﴿ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ﴾[١]، حيث قال – رحمه الله -: "وقرأ عيسى والجحدري (مطويات) بالنصب على الحال، وعطف (السموات) على (الأرض)، فهي داخل في حيز (والأرض) فالجميع قبضتُه. وقد استدلَّ بهذه القراءة الأخفش على جواز: زيدٌ قائمًا في الدار؛ إذ أعرب (والسموات) مبتدأ، و(بيمينه) الخبر، وتقدمت الحال على المجرور. ولا حجة فيه، إذ يكون (والسموات) معطوفًا على (والأرض)، كما قلنا، و(بيمينه) متعلق بـــ (مطويات)"[٢].

قلت: فأمَّا الأثر الإعرابي فيبدو في تخريجه نصب (مطويات) على الحالية، وجعل (والسموات) معطوفة على (الأرض)، لا مبتدأ كما قال الأخفش، و(بيمينه) متعلقًا بـــ (مطويات) لا خبرًا.

وأما الأثر التركيبي فقد ذكر – رحمه الله – أنَّ الأخفش استدلَّ بهذه القراءة على جواز توسط الحال بين المبتدأ وخبره العامل فيها نحو: زيدٌ قائمًا في الدار.

كما يظهر هذان الأثران في أثناء تعليقه على قوله تعالى: ﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾[٣]، حيث قال – رحمه الله -: "وقرأ زيد بن علي (شفاءً ورحمةً) بنصبهما، ويتخرَّج النصب على الحال، وخبرُ (هو) قوله (للمؤمنين)، والعامل فيه ما في الجار والمجرور من الفعل، ونظيره: قراءة من قرأ: "والسمواتُ مطوياتٍ بيمينه"، بنصب (مطويات). وقول الشاعر[٤]:

رَهْطُ ابنِ كوزٍ مُحقِبي أدْراعهم فيهم ورهطُ ربيعةَ بنِ حُذار

وتقديم الحال على العامل فيه من الظرف أو المجرور لا يجوز إلاَّ عند الأخفش، ومن منع جعله منصوبًا على إضمار أعني"[٥].

---

(١) سورة الزمر آية ٦٧.

(٢) البحر المحيط ٤٤٠/٧.

(٣) سورة الإسراء آية ٨٢.

(٤) قائله النابغة الذُّبياني. ينظر: ديوانه /٨٦ وهو من شواهد: الدر المصون ٤٢٨/٦ و ٤٠٣/٧.

(٥) البحر المحيط ٧٤/٦.

فأمَّا الأثر الإعرابي فيظهر في تخريجه قراءة النصب في (شفاء ورحمة) على الحالية، وخبرها الجار والمجرور المتأخر. كما يظهر في ذكره تخريج المانعين هذه الصورة، وهو جعله منصوبًا بإضمار أعني.

وأما الأثر التركيبي فيظهر في:

١- تنظيره لهذا التركيب بقراءة النصب في (مطويات)، وبنصب (محقبي) في البيت الشعري.

٢- نصه على جواز هذا التركيب على مذهب الأخفش.

كما يظهر هذان الأثران في أثناء تعليقه على قوله تعالى: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ ﴾[١]، حيث قال – رحمه الله –: "وقال الزمخشري: ويجوز أن يكون (يعني منه) خبر مبتدأ محذوف، تقديره: هي جميعًا منه، وأن يكون (وما في الأرض) مبتدأ، و(منه) خبره[٢].

ولا يجوز هذان الوجهان إلاَّ على قول الأخفش؛ لأنَّ (جميعًا) إذ ذاك حال، والعامل فيها معنوي، وهو الجار والمجرور، فهو نظير: زيد قائمًا في الدار، ولا يجوز على مذهب الجمهور"[٣].

فأما الأثر الإعرابي فيبدو في اعتراضه على الزمخشري الذي أعرب (منه) خبرًا لمبتدأ إمَّا محذوفًا تقديره: هي، وإمَّا ظاهرًا وهو (ما في الأرض)، وعلة هذا الاعتراض ما يستدعيه هذا الإعراب من توسط الحال بين المبتدأ وعاملها الخبر.

وأما الأثر التركيبي فيظهر في آخر نصه حين ذكر امتناع هذا التركيب عند الجمهور، فلا يجيزون: زيدٌ قائمًا في الدار.

واختار – رحمه الله – مذهب الجمهور في قوله: "فلو توسط الحال، وتأخر الخبر، نحو: زيدٌ قائمًا في الدار، فهذه مسألة الخلاف بيننا وبين أبي الحسن"[٤].

الصورة الثانية: لم أعثر علـــى نصٍّ لها في البحر المحيط، بيد أنَّه ذكرها في الارتشاف[٥] في قوله: "وإذا توسَّطت الحال، فتارةً تتوسط بين المبتدأ المتقدّم وخبره الظرف

---

(١) سورة الجاثية آية ١٣.

(٢) ينظر: الكشاف ٢٨١/٤.

(٣) البحر المحيط ٤٥/٨.

(٤) البحر المحيط ١٩١/٢.

(٥) ١٥٩٠/٣.

أو الجار والمجرور المتوسط، وتارةً تتوسَّط بين الخبر الذي هو ظرف أو مجرور وهو متقدِّم، والمبتدأ متأخر. فمثال الثانية: في الدار عندك زيدٌ، وعندك حال، وفي الدار قائمًا زيدٌ، فلا خلاف في جواز ذلك. ومثال الأولى: زيدٌ قائمًا في الدار".

الصورة الثالثة: عَرَض لهـــا – رحمه الله – عند قوله تعالى: ﴿ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ﴾[1]، حيث قال: "و(درجة) مبتدأ، و(للرجال) خبره، وهو خبر مسوغ؛ لجواز الابتداء بالنكرة، و(عليهنَّ) متعلق بما تعلق به الخبر من الكينونة والاستقرار. وجَوَّزوا أن يكون (عليهنَّ) في موضع نصب على الحال؛ لجواز أنه لو تأخر لكان وصفًا للنكرة، فلمَّا تقدَّم انتصب على الحال، فتعلق إذ ذاك بمحذوف وهو غير العامل في الخبر، ونظيره: في الدار قائمًا رجلٌ، كان أصله: رجلٌ قائمٌ"[2].

ويظهر الأثر الإعرابي لهذه الصورة حين ذكر وجهًا آخر في (عليهنَّ)، وهو أن يكون حالاً.

وأما الأثر التركيبي فيظهر في كلامه – رحمه الله – أن الأصل في هذا أن يكون هكذا: في الدار رجلٌ قائمٌ، ثم تقدَّمت (قائم) على رجل، فصار التركيب: في الدار قائم رجل، ولا يجوز تقديم الصفة على الموصوف، فعُدل عن الصفة إلى الحالية فانتصب قائم.

---

(1) سورة البقرة آية ٢٢٨.

(2) البحر المحيط ٢/١٩٠.

المسألة الرابعة: الفصلُ بين الصفة والموصوف:

تُعدُّ الصفة والموصوف كالاسم الواحد. يقول سيبويه: "هذا باب مجرى النعت على المنعوت، والشريك على الشريك، والبدل على المُبدل منه، وما أشبه ذلك، فأمَّا النعت الذي جرى على المنعوت فقولك: مررتُ برجلٍ ظريفٍ قبلُ، فصار النعت مجروراً مثل المنعوت؛ لأنهما كالاسم الواحد"[١].

واستدلَّ ابن جني على صحة هذا بصنيع يونس الذي تابع الكوفيين[٢] في جواز أن تُلقى علامة الندبة على الصفة، نحو: وازيد الظريفاه، وأنَّه إنَّما صنع ذلك من حيث كانت الصفة مع الموصوف كالجزء الواحد[٣].

كما استدلَّ على صحة هذا بفتح آخر المنادى العلم إذا وصف بابن مضافاً إلى عَلَم، وكذا بحذف تنوينه. يقولُ: "يَدُلُّك على أن العرب قد أرادت ذلك قولُهم[٤]:

يا حكمَ بنَ المنذر بنِ الجارود سُرادقُ المجدِ عليك مَمدُود

ففتحهم ميم (حكم) مع أنَّه منادى مُفرَد معرفة، إنَّما هو لأنهم قد جعلوه مع (ابن) كالشيء الواحد، فلما فتحوا نون (ابن) فتحوا – أيضًا – ميم (حكم)؛ لأنَّهم إذا أضافوا ابنا فكأنَّهم قد أضافوا حكما. وهذا أحد ما يدلُّ – عندنا – على شدَّة امتزاج الصفة بالموصوف... ويدلك على أنَّ حذفهم التنوين من الاسم الأول في هذا إنما هو لأنَهم اعتقدوا في الاسمين أنَّهما قد جريا مجرى الاسم الواحد، حتى إنَّهم لمَّا أضافوا ابنًا فكأنَّهم قد أضافوا ما قبله"[٥].

ولأجل هذا عُدَّ الفصل بين الصفة والموصوف خلاف الأصل[٦]، بل إن ابن عصفور قد منع الفصل بينهما بغير الجملة الاعتراضية، إلا في ضرورة الشعر. يقول: "ولا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف إلا بجمل الاعتراض، وهي كلُّ جملة فيها تسديد للكلام، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾[٧]، ولا يجوز فيما عدا ذلك إلاَّ في ضرورة"[٨].

---

(١) الكتاب ٤٢١/١.

(٢) ينظر: الإنصاف ٣٦٤/١ المسألة رقم ٥٢.

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب ٥٢٤/٢.

(٤) سبق تخريجه في مسألة وقوع ابن بين علمين ص ١٣٥.

(٥) سر صناعة الإعراب ٥٢٦/٢ – ٥٢٧.

(٦) ينظر: المغني ٥٠٠/٢، والفصول المفيدة في الواو المزيدة /١٤٢، والأشباه والنظائر ٢٩٢/٢.

(٧) سورة الواقعة آية ٧٦.

(٨) المقرب ٢٢٨/١.

والحقُّ أنَّه يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بغير الأجنبي، مثل[1]:

١- معمول الصفة، كقوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ ﴾[2]. فـ (علينا) معمول لـ (يسير)، وقد فُصِل به بين هذا النعت والمنعوت الذي هو (حشر).

٢- معمول الموصوف، نحو: تعجبني معاونتُك ضعيفًا الكبيرة.

٣- العامل في الموصوف، نحو: المصابَ عاونتُ الجريحَ.

٤- معمول العامل في الموصوف، كقوله تعالى: ﴿ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ۝٩١ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ ﴾[3].

فـ (عما يصفون) معمول لـ (سبحان)، الذي عمل في الموصوف وهو لفظ الجلالة، وفصل به بين لفظ الجلالة الموصوف وبين الوصف الذي هو (عالم).

٥- المفسِّر للعامل في الموصوف، كقوله تعالى: ﴿ إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ ﴾[4]، والتقدير: إن هلك امرؤٌ هلك.

٦- المبتدأ الذي يشتمل خبره على الموصوف، كقوله تعالى: ﴿ أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾[5].

٧- الخبَر، نحو: زيدٌ قائمٌ العامَلُ.

٨- جواب القسم، كقوله تعالى: ﴿ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ ﴾[6].

٩- الجملة الاعتراضية.

١٠- المضاف نحو: أبو بكر الصدِّيقُ أولُ الخلفاء.

وأما الفصل بينهما بالأجنبي فلا يجوز. قال ابن عصفور: "واعلم أنَّه لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي"[7].

---

(١) ينظر: همع الهوامع ١٦٨/٥،وحاشية الخضري ٨٠/٢، وظاهرة التآخي في العربية ٢٨٨/١، والنحو الوافي ٤٣٥/٣.

(٢) سورة ق آية ٤٤.

(٣) سورة المؤمنون الآيتان ٩١ و٩٢.

(٤) سورة النساء آية ١٧٦.

(٥) سورة إبراهيم آية ١٠.

(٦) سورة سبأ آية ٣.

(٧) شرح الجمل ٢٢١/١ وينظر: ٢٠٨/١.

وقال السيوطي: "ولا يجوز الفصل بمباينٍ محض، أي: أجنبي بالكليَّة من التابع والمتبوع، فلا يُقال: مررتُ برجل على فرسٍ عاقلٍ أبلق"[1].

والصواب أن يقال في المثال: مررتُ برجلٍ عاقلٍ على فرسٍ أبلقَ.

وأمَّا ما ورد من ذلك فهو من قبيل الضرورة الذي يُحفظ ولا يقاس عليه[2]، ومنه[3]:

فصَلَقْنا في مُرادٍ صَلْقةً وصُداءٍ ألحقتهم بالثَلَلْ

وعلَّق ابن جني على هذا البيت فقال: "أي: فصلقنا في مرادٍ وصُداءٍ صلقةً، وفيه – أيضاً– الفصلُ بين الموصوف الذي هو (صلقة)، والصفة التي هي قوله (ألحقتهم بالثلل) بالمعطوف الذي هو قوله (وصداء)، والموصوف مع ذلك نكرة، وما أقوى حاجتها إلى الصفة!"[4].

ومنه أيضًا[5]:

قلتُ لقومٍ في الكنيفِ تروَّحوا عشيَّةَ بتنا عند ماوانَ رُزَّحِ

قال الشنقيطي: "استشهد به على شذوذ فصل النعت من منعوته بأجنبي، فـ (رزَّح) صفة لـ (قوم)، وفصل بينهما بأجنبي"[6].

وهناك مواضع أُخرى لا يُفصل بها بين النعت ومنعوته هي[7]:

١- إذا كان المنعوت مبهمًا كاسم الإشارة، نحو: أكرمت هذا النابغ عليًا؛ إذ لا يُقال فيه: أكرمت هذا عليًا النابغ.

---

(١) همع الهوامع ١٦٩/٥.

(٢) ينظر: شرح الجمل ٢٢٢/١.

(٣) قائله لبيد بن ربيعة . ديوانه /١٧٤ ، وهو من شواهد : المحتسب ٢٥٠/٢ ، وشرح الجمل ٢٢٢/١ ، واللسان ٩٠/١١ (ثلل)

(٤) المحتسب ٢٥٠/٢.

(٥) قائله عروة بن الورد. ديوانه /٢٣، وهو من شواهد: همع الهوامع ١٦٩/٥، والدرر اللوامع ٦/٦ وفيه: الكنيف: الحظيرة من الشجر، وماوان: قرية في أرض اليمن، ورزَّح: يقال رزح البعير إذا أعيا، وإبل رَزْحى وقوم رِزاح أي مهازيل.

(٦) الدرر اللوامع ٦/٦.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٢٨٧/٣، وشفاء العليل ٧٣٤/٢، وهمع الهوامع ١٦٩/٥، والنحو الوافي ٤٣٥/٣.

٢- إذا كان النعت مما لا يُستغنى عنه، نحو: طَلَعَتْ الشِّعرى العَبُور الليلة[١]؛ فلا يُقال: طَلَعتْ الشِّعرى الليلة العَبُورُ.

٣- كُلُّ نَعتٍ ملازمٍ التبعيَّة، نحو: هذا الورقُ أبيض يَقَق، أي: خالص البياض.

وذكر أبو حيان – رحمه الله – كثيرًا من المواضع التي يجوز الفصل بها بين الصفة وموصوفها، وذلك على النحو الآتي:

١- الفصل بالمبتدأ، عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾[٢] حيث قال: "و(فاطر) صفة لله، ولا يَضُرُّ الفصل بين الموصوف وصفته بمثل هذا المبتدأ، فيجوز أن تقول: في الدارِ زيدٌ الحسنةِ، وإن كان أصل التركيب: في الدارِ الحسنةِ زيدٌ"[٣].

٢- الفصل بالخبر، كما في تعليقه على قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ ﴾[٤]، حيث قال – رحمه الله –: "وجَوَّزوا رفع (الحي) على أنَّه صفة للمبتدأ الذي هو (الله)، أو على أنَّه خبر بعد خبر، أو على أنَّه بدل من (هو)، أو من (الله) تعالى، أو على أنَّه خبر مبتدأ محذوف، أي هو، أو على أنَّه مبتدأ والخبر (لا تأخذه)، وأجودها الوصف، ويدلُّ عليه قراءة من قرأ الحيَّ القيوم بالنصب، فقطع على إضمار أمدح، فلو لم يكن وصفًا ما جاز فيه القطع، ولا يقال: في هذا الوجه الفصلُ بين الصفة والموصوف بالخبر؛ لأنَّ ذلك جائز حَسنٌ؛ تقول: زيدٌ قائمٌ العاقلُ"[٥].

٣- الفصل بالجملة المفسِّرة، كما في تعليقه على قوله تعالى: ﴿ إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ ﴾[٦]، حيث قال – رحمه الله –: "والجملة من قوله (ليس له

---

[١] الشِّعرى: كوكب نَيِّر يُقال له المِرْزَم يطلعُ بعد الجوزاء، وطلوعه في شدة الحر.. والشِّعرَيان: العَبُور التي في الجوزاء، والغُميَصَاء التي في الذِّراع، تزعم العربُ أنهما أختا سُهيل. وعبد الشَّعرى العَبُور طائفة من العرب في الجاهلية، ويقال إنها عبرت السماء عَرضا و لم يعبرها غيرُها. وسُميت الأخرى الغُميصَاء؛ لأن العرب قالت في أحاديثها إنها بكت على إثر العَبُور حتى غمِصَتْ. اللسان ٤/٤١٦ (شعر).

[٢] سورة إبراهيم آية ١٠.

[٣] البحر المحيط ٥/٤٠٩.

[٤] سورة البقرة آية ٢٥٥ وآل عمران آية ٢.

[٥] البحر المحيط ٢/٢٧٧ وينظر: ٥/٤٠٤.

[٦] سورة النساء آية ١٧٦.

ولد) في موضع الصفة لـــ (امرؤ)، أي: إنْ هلك امرؤ غير ذي ولد، وفيه: دليل على جواز الفصل بين النعت والمنعوت بالجملة المفسِّرة في باب الاشتغال، فعلى هذا القول: زيدًا ضربتُه العاقلَ"[١].

٤- الفصل بمعمول العامل في الموصوف، كالفصل بالفاعل في قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ ﴾[٢] حيث قال أبو حيان – رحمه الله -: "وجاز الفصل بالفاعل بين الموصوف وصفته؛ لأنه ليس بأجنبي؛ إذ قد اشترك الموصوف الذي هو المفعول والفاعل في العامل، فعلى هذا يجوز: ضربَ هندًا غلامُها التميميَّة"[٣].

٥- الفصل بمعمول الصفة، كما في تعليقه على قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ ﴾[٤] حيث قال – رحمه الله -: "فصل بين الموصوف وصفته بمعمول الصفة، وهو (علينا)، وحسَّن ذلك كون الصفة فاصلة"[٥].

٦- الفصل بالاستثناء، كما في تعليقه على قوله تعالى: ﴿ أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ ﴾[٦]، حيث قال – رحمه الله -: "وقرأ ابن أبي عبلة (غير) بالرفع، وأحسن ما يخرج عليه أن يكون صفةً لقوله (بهيمة الأنعام)، ولا يلزم من الوصف بغير أن يكون ما بعدها مماثلاً للموصوف في الجنسية، ولا يضرُّ الفصل بين النعت والمنعوت بالاستثناء"[٧].

هذا فيما يتعلق بالفصل بغير الأجنبي، فأمَّا الفصل بالأجنبي فيظهر أثره الإعرابي والتركيبي في المواضع الآتية:

١- عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ﴾[٨]، حيث اعترض أبو حيان – رحمه الله –

---

(١) البحر المحيط ٣/٤٠٦ – ٤٠٧.

(٢) سورة الأنعام آية ١٥٨.

(٣) البحر المحيط ٤/٢٦٠.

(٤) سورة ق آية ٤٤.

(٥) البحر المحيط ٨/١٣١، وقوله (فاصلة) بمعنى رأس آية، كالقافية للبيت الشعري.

(٦) سورة المائدة آية ١.

(٧) البحر المحيط ٣/٤١٨.

(٨) سورة آل عمران آية ١٨.

على الزمخشري في إعرابه (قائمًا) صفةً لـــ (إله)؛ لوجود الفاصل الأجنبي بينهما، وهو المعطوفان اللذان هما (الملائكة وأولو العلم). يقول: "وأمَّا انتصابه على أنَّه صفة للمنفي فقال الزمخشري: فإن قُلتَ: هل يجوز أن يكون صفة للمنفي؛ كأنَّه قيل: لا إله قائمًا بالقسط إلا هو؟ قلت: لا يَبعدُ فقد رأيناهم يتسعون في الفصل بين الصفة والموصوف، ثم قال: وهو أوجه من انتصابه عن فاعل (شهد)، وكذلك انتصابه على المدح[1].

وكان قد مثَّل في الفصل بين الصفة والموصوف بقوله (لا رجل إلا عبدالله شجاعًا، ويعني: أنَّ انتصاب (قائمًا) على أنَّه صفة لقوله (إله)، أو لكونه انتصب على المدح أوجه من انتصابه على الحال من فاعل (شهد) وهو (الله). وهذا الذي ذكره لا يجوز؛ لأنَّه فُصل بين الصفة والموصوف بأجنبي وهو المعطوفان اللذان هما (الملائكة وأولو العلم)، وليسا معمولين من جملة (لا إله إلاَّ هو) بل هما معمولان لـــ (شهد)، وهو نظير: عرف زيدٌ أنَّ هندًا خارجةً وعمروٌ وجعفرٌ التميميَّة، فيفصل بين (هندا) و(التميميَّة) بأجنبيّ ليس داخلاً فيما عمل فيها وفي خبرها بأجنبيّ، وهما (عمرو وجعفر) المرفوعان بـــ (عرف) المعطوفان على (زيد). وأمَّا المثال الذي مثَّل به وهو: لا رجلَ إلاَّ عبدالله شجاعًا، فليس تخريجه في الآية؛ لأنَّ قولك (إلا عبدالله) بدل على الموضع من (لا رجل)، فهو تابع على الموضع فليس بأجنبي"[2].

ثم استطرد – رحمه الله – ذاكرًا رأيهُ في تركيب هذا المثال فقال: "على أنَّ في جواز هذا التركيب نظرًا؛ لأنَّه بدل و(شجاعًا) وصف، والقاعدة أنَّه إذا اجتمع البدل والوصف قُدِّم الوصف على البدل، وسبب ذلك أنَّه على نيَّة تكرار العامل على المذهب الصحيح، فصار من جملة أخرى على المذهب"[3].

٢- عند قوله تعالى: ﴿ وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ مُنَٰفِقُونَ ۖ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ مَرَدُوا۟ عَلَى ٱلنِّفَاقِ ﴾[4]، جعل – رحمه الله – (من أهل المدينة) من قبيل عطف المفردات، أو عطف الجمل، ثُمَّ رَدَّ إعراب الزجاج والزمخشري اللذين أعربا (مردوا) صفة لـــ (منافقون)؛ لما يترتب على إعرابهما من الفصل بين الصفة والموصوف بالمعطوف الأجنبي، الذي هو (ومن أهل المدينة)، ثم

---

[1] ينظر: الكشاف ١/٣٣٩.

[2] البحر المحيط ٢/٤٠٥.

[3] المصدر نفسه.

[4] سورة التوبة آية ١٠١.

نظَّر لإعرابهما بتركيب لا يجوز هو: في الدار زيدٌ وفي القصر العاقلُ. وفي هذا يقول: "(ومن أهل المدينة) يجوز أن يكون من عطف المفردات، فيكُون معطوفاً على (مَن) في قوله (وممَّن)، فيكون المجروران يشتركان في المبتدأ الذي هو (منافقون)، ويكون (مردوا) استئنافًا...

ويبعدُ أَن يكون (مَرَدوا) صفةً للمبتدأ الذي هو (منافقون)؛ لأجل الفصل بين الصفة والموصوف بالمعطوف على (وممَّن حولكم)، فيصير نظير: في الدار زيدٌ وفي القصر العاقلُ، وقد أجازه الزمخشري[1]، تابعاً للزجاج[2].

ويجوز أن يكون من عطف الجمل، ويُقدَّر موصوف محذوف، هو المبتدأ، أي: ومن أهل المدينة قومٌ مردوا، أو منافقون مردوا"[3].

٣- عند قوله تعالى: ﴿ وَوَيْلٌ لِّلْكَٰفِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ ۝ ٱلَّذِينَ يَسْتَحِبُّونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا عَلَى ٱلْأَخِرَةِ ﴾[4]، اعترض – رحمه الله – على بعض المعربين حين أعربوا (الذين) صفة لـ (الكافرين)؛ لما يترتب على إعرابهم من الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبيّ منهما. يقول: "وجَوَّزوا في إعراب (الذين) أن يكون مبتدأ خبره (أولئك في ضلال بعيد)، وأن يكون معطوفاً على الذمّ، إمَّا خبر مبتدأ محذوف، أي: هم الذين، وإمَّا منصُوبًا بإضمار فعل تقديره: أذمُّ، وأن يكون بدلاً، وأن يكون صفة لـ (الكافرين)، ونصَّ على هذا الوجه الأخير: الحوفي، والزمخشري[5]، وأبو البقاء[6]، وهو لا يجوز؛ لأنَّ فيه الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي منهما، وهو قوله (من عذاب شديد)، سواء كان (من عذاب شديد) في موضع الصفة لـ (ويل) أم متعلقًا بفعل محذوف، أي: يَضجُّون ويُولوِلون من عذاب شديد"[7].

ثم استطرد أبو حيان – رحمه الله – منظرًا لإعرابهم هذا، وذاكرًا رأيه في هذا التركيب. يقولُ: "ونظيره إذا كان صفةً أن تقول: الدار لزيد الحسنةُ القرشيِّ، فهذا التركيب

---

(١) ينظر: الكشاف ٢/٢٩٥.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/٤٦٧.

(٣) البحر المحيط ٥/٩٣.

(٤) سورة إبراهيم الآيتان ٢ و ٣.

(٥) ينظر: الكشاف ٢/٥١٧.

(٦) ينظر: التبيان ٢/٨١.

(٧) البحر المحيط ٥/٤٠٤.

لا يجوز؛ لأنَّك فصلت بين (زيد)، وصفته بأجنبي منهما، وهو صفة (الدار)، والتركيب الفصيح أن تقول: الدارُ الحسنةُ لزيدٍ القرشيّ، أو الدارُ لزيدٍ القرشيِّ الحسنةُ"[1].

٤- عند قوله تعالى: ﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ﴾[2] منع أبو حيان –رحمه الله – أن يعرب (الأعلى) صفةً لِـ (اسم ربِّك)، إذا كان (الذي خلق) صفة لِـ (ربِّك)؛ لما يترتَّبُ عليه من الفصل بين الصفة والموصوف بصفة لآخر، ثمَّ نظَّر لذلك بمثال، وبيَّن الوجه التركيبي الفصيح فيه. يقول: "لا يصحُّ أن يُعربَ (الذي خلق) صفةً لِـ (ربِّك)، فيكون في موضع الجر؛ لأنَّه قد حالتْ بينه وبين الموصوف صفةٌ لغيره، لو قلتَ: رأيتُ غلامَ هندٍ العاقلَ الحسنةِ، لم يجز، بل لابُدَّ أن تأتي بصفة (هند)، ثم تأتي بصفة الغلام، فتقول: رأيتُ غلامَ هندٍ الحسنةِ العاقلَ، فإن لم يُجعل (الذي) صفة لِـ (ربّك)، بل ترفعه على أنَّه خبرٌ مبتدأ محذوف، أو تنصبه على المدح جاز أن يكون (الأعلى) صفةً لِـ (اسم)"[3].

---

[1] البحر المحيط ٥/٤٠٤.

[2] سورة الأعلى الآيتان ١ و ٢.

[3] البحر المحيط ٨/٤٥٨.

المسألة الخامسة: الفَصْل بين المعطوف والمعطوف عليه بجملة أو أكثر غير اعتراضية:

نوقشت هذه المسألة عند قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِ ﴾[1]، فذهب ابن عصفور إلى قبح الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالجملة. يقول: "وأقبح ما يكون ذلك بالجمل نحو قوله تعالى: ﴿ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ ﴾، ففصل بين (أرجلكم) وبين المعطوف عليه وهو (وجوهكم) بالجملة، وهي (وامسحوا برؤوسكم)"[2].

ولم أجد من النحويين مَن يتابع ابن عصفور غيرَ السمين الحلبي، يدفعه في هذا متابعتهُ أستاذه أبا حيان، الذي يمنع الفصل في بعض المواضع من هذه المسألة، كما سيأتي. يقول السمين الحلبي: "فأمَّا قراءة النصب[3] ففيها تخريجان:

أحدهما: أنها معطوفة على (أيديكم)، فإنَّ حكمها الغسلُ كالأوجه والأيدي، كأنَّه قيل: واغسلوا أرجلكم، إلاَّ أن هذا التخريج أفسده بعضهم بأنَّه يلزم منه الفصل بين المتعاطفين بجملة غير اعتراضيَّة؛ لأنها مُنْشِئة حُكمًا جديدًا، فليس فيها تأكيد للأول. وقال ابن عصفور – وقد ذكر الفصل بين المتعاطفين –: وأقبح ما يكون ذلك بالجمل، فدلَّ قوله على أنَّه لا يجوز تخريج الآية على ذلك....

الثاني: أنَّه منصُوب عطفًا على محل المجرور قبله"[4].

وأعْربَ كثير من المعربين والمفسرين (أرجلكم) عطفًا على (وجوهكم وأيديكم)، في دلالة واضحة على تجويزهم هذا الفصل، ومن هؤلاء: الفراء[5]، والطبري[6]، والنحاس[7]،

---

(١) سورة المائدة آية ٦.

(٢) شرح الجمل ٢٥٩/١.

(٣) (أرجلكم) بالنصب، هي قراءة نافع وابن عامر، والكسائي، وحفص، وقرأها الباقون بالخفض. ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها ٤٠٦/١.

(٤) الدر المصون ٢١٠/٤ وينظر: ٥٩٦/٧.

(٥) ينظر: معاني القرآن ٣٠٢/١.

(٦) ينظر: جامع البيان في تفسير القرآن ١٢٦/٦.

(٧) ينظر: إعراب القرآن ٩/٢.

وابن خالويه[١]، وابن زنجلة[٢]، ومكي بن أبي طالب[٣]، والسمعاني[٤]، والزمخشري[٥]، وابن عطية[٦]، وجامع العلوم النحوي[٧]، والأنباري[٨]،والعكبري[٩]،والقرطبي[١٠]،والبيضاوي[١١]، والنسْفي[١٢]، وابن تيمية[١٣]، وابن كثير[١٤] ، وجلال الدين المحلّي[١٥]، وأبو السعود[١٦]، والشوكاني[١٧]، والألوسي[١٨].

---

(١) ينظر: إعراب القراءات السبع ١/١٤٣.

(٢) ينظر: حجة القراءات /٢٢١.

(٣) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٤٠٧.

(٤) ينظر: تفسير السمعاني ٢/١٦.

والسمعاني هو أبو المظفر منصور بن محمد بن عبدالجبار بن أحمد التميمي السمعاني الحنفي ثم الشافعي، ولد سنة ٤٢٦هـ، ويعد وحيد عصره في الفضل والزهد والورع، توفي سنة ٤٨٩هـ، وله من المؤلفات: البرهان، والأمالي في الحديث، وتفسير في ثلاث مجلدات، والاصطلام، والقواطع في أصول الفقه. (ينظر: سير أعلام النبلاء ١٩/١١٤، وطبقات الحنفية /٢٦٧، وطبقات الشافعية الكبرى ٥/٣٣٥، وطبقات الشافعية ٢/٢٧٣).

(٥) ينظر: الكشاف ١/٥٩٨.

(٦) ينظر: المحرر الوجيز ٢/١٦٣.

(٧) ينظر: كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ١/٣٩٩.

(٨) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١/٢٨٤.

(٩) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/٣١٨.

(١٠) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٦/٩١.

(١١) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٢/٣٠٠.

والبيضاوي هو ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي الشيرازي الشافعي، إمام علاّمة، توفي سنة ٦٨٥هـ، ومن مصنفاته: المصباح في أصول الدين، والغاية القصوى في الفقه، ومختصر الكشاف.

(ينظر: طبقات الشافعية الكبرى ٨/١٥٧، والوافي بالوفيات ١٧/٢٠٦).

(١٢) ينظر: تفسير النسفي ١/٢٧١.

والنسْفي هو أبو البركات عبدالله بن أحمد بن محمد حافظ الدين النسْفي، أحد الزهاد المتأخرين، برع في علوم كثيرة، توفي ببغداد سنة ٧١٠هـ، وله: المستصفى في شرح المنظومة، والكافي في شرح الوافي، وكنز الدقائق، والمنار في أصول الفقه. (ينظر: طبقات المفسرين للداودي /٢٦٣، وطبقات الحنفية /٢٧٠).

(١٣) ينظر: دقائق التفسير ٢/٢٥.

وابن تيمية هو أبو العباس تقيّ الدين أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام بن أبي القاسم بن الخضر بن محمد بن تيمية الحرّاني الدمشقي، إمام فقيه مجتهد، وحافظ مفسِّر، عُرِف بشيخ الإسلام، ولد بحران سنة ٦٦١هـ، وقدم به والده إلى دمشق عند استيلاء التتار على البلاد، سمع عن خلق كثير، ويُعدُّ أعجوبة الزمان في الحفظ. توفي سنة ٧٢٨هـ. (ينظر: المقصد الأرشد في ذكر أصحاب أحمد ١/١٣٩، وفوات الوفيات ١/١٢٤).

(١٤) ينظر: تفسير القرآن العظيم ٢/٢٦.

وابن كثير هو إسماعيل بن كثير بن ضوء بن كثير بن ضوء بن ذرع القرشي البصروي الدمشقي، ولد سنة ٧٠٠هـ، وتفقه على الشيخين برهان الدين الفزاري، وابن قاضي شهبة، ولازم ابن تيمية وأخذ الكثير عنه، وبرع في حفظ المتون ومعرفة الأسانيد والرجال والتاريخ. توفي سنة ٧٧٤هـ.

(ينظر: ذيل تذكرة الحفاظ للقيسراني ١/٣٦١، وطبقات الشافعية ٣/٨٦، وطبقات الحفاظ /٥٣٤).

(١٥) ينظر: تفسير الجلالين /١٣٧.

(١٦) ينظر: تفسير أبي السعود ٣/١١.

(١٧) ينظر: فتح القدير ٢/٢٢.

والشوكاني هو محمد بن علي بن محمد الشوكاني، من أهل اليمن، وقاضي صنعاء، وإمام علاّمة، ولد سنة ١١٧٣هـ، وتوفي سنة ١٢٥٠هـ، ومن مصنفاته: التفسير الكبير المسمى فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير، والفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، وأشعار مدونة رتّبها ابنه على حروف المعجم. (ينظر: أبجد العلوم للقنوجي ٣/٢٠١).

(١٨) ينظر: روح المعاني ٦/٧٦.

بل إنَّ بعض هؤلاء صرَّحَ بإجماع الأئمة على جواز الفصل بين المتعاطفين بالجملة غير الاعتراضية، ومنهم ابن خالويه الذي قال: "فمن نصَبَ نَسَقَه على (فاغسلوا وجوهكم.... وأرجلكم)، وهو الاختيار بإجماع الكافَّة عليه"[1].

ومنهم – أيضًا – العكبري الذي قال: "(وأرجلكم) يُقرأ بالنصب، وفيه وجهان:

أحدهما: هو معطوف على الوجوه والأيدي، أي: فاغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم، وذلك جائز في العربية بلا خلاف، والسنَّة الدالة على وجوب غسل الرجلين تقوّي ذلك.

والثاني: أنَّه معطوف على موضع (برؤوسكم)"[2].

ومثل قولهما قولُ الألوسي: "ومع ذلك لم يذهب أحدٌ من أئمة العربية إلى امتناع الفصل بين الجملتين المتعاطفتين، أو معطوف ومعطوف عليه، بل صَرَّح الأئمة بالجواز"[3].

وأمَّا أبو حيان فقد ألفيته متناقضاً في هذه المسألة، فتارةً يمنع هذا الفصل، وأخرى يجوِّزه، فأمَّا منع الفصل – عنده – فتظهر ثمرته في المواضع الآتية:

١- اعترض – رحمه الله – على الحوفي وأبي البقاء حين أعربا (بَرًّا) معطوفًا على (مباركًا) في قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ وَأَوْصَنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴿٣١﴾ وَبَرًّا بِوَٰلِدَتِي وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا شَقِيًّا ﴾[4] حيث قال: "ومن قرأ (وَبرًّا) بفتح الباء[5]، فقال الحوفي، وأبو البقاء[6] إنَّه معطوف على (مباركًا)، وفيه بُعدٌ للفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالجملة التي هي (أوصاني) ومتعلقها، والأولى إضمار فعل، أي: وجَعَلَني برًّا[7].

٢- اعترض – رحمه الله – على الزمخشري الذي جعل (فاستفتهم) في قوله تعالى: ﴿ فَٱسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ ٱلْبَنَاتُ وَلَهُمُ ٱلْبَنُونَ ﴾[8]، معطوفًا على

---

(١) إعراب القراءات السبع ١/١٤٣.

(٢) التبيان ١/٣١٧ – ٣١٨.

(٣) روح المعاني ٦/٧٦.

(٤) سورة مريم الآيتان ٣١ و٣٢.

(٥) (بَرًّا) بفتح الباء هي قراءة العامة، وقرأ الحسن وآخرون بكسر الباء. (ينظر: المحتسب ٢/٤٢، والإتحاف /٢٩٨).

(٦) ينظر: التبيان ٢/١٧٠.

(٧) البحر المحيط ٦/١٨٨.

(٨) سورة الصافات آية ١٤٩.

(فاستفتهم) في أول السورة في قوله تعالى: ﴿ فَٱسْتَفْتِهِمْ أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَم مَّنْ خَلَقْنَآ ۚ إِنَّا خَلَقْنَٰهُم مِّن طِينٍ لَّازِبٍ ﴾[1]، ثم حكم على هذا الفصل بالقبح. يقول: "(فاستفتهم). قال الزمخشري[2]: معطوف على مثله في أول السورة، وإن تباعدت بينهما المسافة... ويَبعدُ ما قاله من العطف، وإذا كانوا قد عَدُّوا الفصل بجملة مثل قولك: كل لحمًا واضرب زيدًا وخبزًا من أقبح التراكيب، فكيف بجملٍ كثيرة وقصص متباينة!، فالقول بالعطف لا يجوز"[3].

٣- ذكر – رحمه الله – عدة تخريجات لقراءة النصب في (جنَّات) في قوله تعالى: ﴿ وَفِى ٱلْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَٰوِرَٰتٌ وَجَنَّٰتٌ مِّنْ أَعْنَٰبٍ وَزَرْعٌ ﴾[4]، ثم اختار أن تكون منصوبة بإضمار فعل؛ لبعد ما بين المتعاطفين. يقول: "وقرأ الجمهور (وجناتٌ) بالرفع، وقرأ الحسن بالنصب[5]، بإضمار فعل، وقيل: عطفًا على (رواسي). وقال الزمخشري: بالعطف على (زوجين اثنين)، أو بالجر على (كل الثمرات)[6].

والأولى إضمار فعل؛ لبعد ما بين المتعاطفين في هذه التخاريج، والفصل بينهما بجمل كثيرة"[7].

٤- استبعد – رحمه الله – أن يوجد في تراكيب العرب الفصل بين المتعاطفين بالجمل الكثيرة، جاء ذلك عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿ ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ ۝ وَإِن يَرَوْا۟ ءَايَةً يُعْرِضُوا۟ وَيَقُولُوا۟ سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ ۝ وَكَذَّبُوا۟ وَٱتَّبَعُوٓا۟ أَهْوَآءَهُمْ ۚ وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقِرٌّ ﴾[8]. حيث قال: "وخرَّجه الزمخشري[9] على أن يكون (وكلٌّ) عطفًا على (الساعة)، أي: اقتربت الساعة واقترب كلُّ أمر مستقر... وهذا بعيدٌ؛ لطول الفصل بجمل

---

(١) سورة الصافات آية ١١.

(٢) ينظر: الكشاف ٤/٦٠.

(٣) البحر المحيط ٧/٣٧٦.

(٤) سورة الرعد آية ٤.

(٥) ينظر: الدر المصون ٧/١٢، والاتحاف /٢٦٩.

(٦) ينظر: الكشاف ٢/٤٩٣.

(٧) البحر المحيط ٥/٣٦٣.

(٨) سورة القمر الآيات ١، ٢، ٣.

(٩) ينظر: الكشاف ٤/٤٢١.

ثلاث، وبعيد أن يوجد مثل هذا التركيب في كلام العرب، نحو: أكلتُ خبزًا، وضربتُ زيدًا، وإن يجيء زيدٌ أكرمه، ورحل إلى بني فلان ولحمًا، فيكون (ولحمًا) عطفًا على (خبزًا)، بل لا يوجد مثلُه في كلام العرب"[1].

وأمَّا إجازته – يرحمه الله – هذا الفصل فتظهر عند:

١- قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَىْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّـٰتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَـٰبِهٍ ﴾[2]، حيث قال: "(وجنات من أعناب) قراءة الجمهور بكسر التاء عطفًا على قوله (نبات)، وهو من عطف الخاص على العام لشرفه... وكذلك قوله (والزيتون والرمان) فظاهره أنَّه معطوف على (نبات)، كما أنَّ (وجنات) معطوفة عليه"[3].

٢- قوله تعالى: ﴿ وَقَوْمَ نُوحٍ لَّمَّا كَذَّبُوا۟ ٱلرُّسُلَ أَغْرَقْنَـٰهُمْ وَجَعَلْنَـٰهُمْ لِلنَّاسِ ءَايَةً ۖ وَأَعْتَدْنَا لِلظَّـٰلِمِينَ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿٣٧﴾ وَعَادًا وَثَمُودَا۟ ﴾[4]، حيث قال أبو حيان – رحمه الله-: "والظاهر عطف (وعادًا) على (وقوم)"[5].

وأرى – والله أعلم بالصواب – جواز الفصل بالجملة غير الاعتراضية بين المتعاطفين؛ لعدم وجود ما يمنع ذلك، ولما ذكره بعض النحويين من الإجماع على صحة هذا.

وأمَّا الفصل بينهما بأكثر من جملة فالذي أراه عدم صحة جوازه؛ لما قد يترتب عليه من الالتباس بكثرة الفواصل، كما هي الحال في سورة الصافات السابق ذكرها.

---

(١) البحر المحيط ١٧٤/٨.

(٢) سورة الأنعام الآية ٩٩.

(٣) البحر المحيط ١٩٠/٤ – ١٩١.

(٤) سورة الفرقان الآيتان ٣٧ و٣٨.

(٥) البحر المحيط ٤٩٨/٦.

المسألة السادسة: الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بتوكيد أو ما يقوم مقامه:

لعطف أجزاء الجملة بعضها على بعض أشكال متعدِّدة، ذكرها ابن جنِّي في قوله: "وتعطف المظهر على المظهر، والمضمر على المضمر، والمظهر على المضمر، والمضمر على المظهر، كلُّ ذلك جائز.

تقول في عطف المظهر على المظهر: قام زيدٌ وعمرو، وفي عطف المضمر على المضمر: رأيتك وإيَّاه، وفي عطف المظهر على المضمر: رأيته وزيدًا، وفي عطف المضمر على المظهر: قام زيدٌ وأنت"[١].

واُختُلف في الصورة الثالثة، وهي عطف المظهر على المضمر، إذا كان المضمر المعطوف عليه ضميرًا مرفوعًا، فذهب البصريون[٢] إلى أنَّه لا يجوز إلاَّ بالفصل بين المتعاطفين بتوكيدٍ، أو بغيره.

وذهب الكوفيون[٣] إلى أنَّه لا يشترط الفصل في ذلك، بل يجوز في الكلام: قمتُ وزيدٌ، وقمْ وزيدٌ.

وتبع ابن مالك[٤] الكوفيين في أحد رأييه، وجعله في الرأي الآخر ضعيفًا. يقول في رأيه الآخر: "ويضعفُ العطف على ضمير الرفع المتصل ما لم يفصل بتوكيد، أو غيره، أو يُفصل العاطف بـــ (لا)"[٥].

ولكلٍّ من الفريقين حجته، فأمَّا الكوفيون ومـــن تبعهم فاحتجوا[٦] بقول الله تعالى: ﴿ ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ ۝٦ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾[٧]، حيث عطف (هو) على الضمير المرفوع المستكن في (استوى)، والمعنى: فاستوى جبريل ومحمدٌ بالأفق، وهو مطلِعُ الشمس.

---

(١) اللمع /١٥٥ – ١٥٦.

(٢) ينظر: البيان في شرح اللمع /٣١٤، والإنصاف ٤٧٥/٢ المسألة رقـــم ٦٦، وشـــرح ألفـــية ابن معط لابن جمعة ٧٩٣/٢، والارتشاف ٢٠١٣/٤، وائتلاف النصرة /٦٣ المسألة الخمسون من فصل الاسم.

(٣) ينظر: البيان في شرح اللمع /٣١٥، والإنصـــاف ٤٧٤/٢، والإرشـــاد إلـــى علم الإعراب /٤٠٠، والارتشاف ٢٠١٣/٤، وائتلاف النصرة /٦٣.

(٤) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح /١١٤.

(٥) شرح التسهيل ٣٧٢/٣ – ٣٧٣.

(٦) ينظر: الإنصاف ٤٧٥/٢، وشواهد التوضيح والتصحيح /١١٢، وشرح التسهيل ٣٧٣/٣ – ٣٧٤.

(٧) سورة النجم الآيتان ٦ و ٧.

وبقول عمر رضي الله عنه: "كنت وجارٌ لي من الأنصار"[1]، وبقول علي رضي الله عنه: "كنتُ اسمعُ رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول: "كنت وأبو بكر وعمر[2]، وفعلتُ وأبو بكر وعمر، وانطلقت وأبو بكر وعمر"، وبقول العرب: مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدمُ[3]، وبقول الشاعر[4]:

قلتُ إذْ أقبلتْ وزهرٌ تَهادى كنِعاجِ المَلا تعسَّفْنَ رَمْلا

وبقول الشاعر[5]:

ورجا الأُخيطلُ من سفاهةِ رأيه ما لَم يكُنْ وأبٌ له لينالا

وأمَّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا[6]: إنما قلنا إنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل، وذلك لأنَّه لا يخلو أن يكون الضمير مُقدرًا في الفعل، أو ملفوظاً به، فإن كان مقدّرا فيه نحو: قام وزيدٌ، فكأنَّه قد عَطَفَ اسمًا على فعل، وإن كان ملفوظًا به نحو: قمتُ وزيدٌ، فالتاء تُنزل منزلة الجزء من الفعل، فلو جوَّزنا العطف عليه، لكان – أيضًا – بمنزلة عطف الاسم على الفعل، وذلك لا يجوز.

ثُمَّ أجابوا عَمَّا احتج به الكوفيون بما يأتي:

أما احتجاجهم بالآية الكريمة، فالواو فيها واو الحال، لا واو العطف، والمراد به جبريل عليه السلام، والمعنى: أن جبريل وحده استوى بالقوة في حالة كونه بالأفق، وقيل: فاستوى على صورته التي خُلِق عليها في حالة كونه بالأفق[7].

---

(1) أخرجه البخاري في صحيحه ٨٧١/٢ حديث رقم ٢٣٣٦.

(2) أخرجه البخاري في صحيحه ١٣٤٥/٣ حديث رقم ٣٤٧٤.

(3) ينظر: الكتاب ٣١/٢.

(4) هو عمر بن أبي ربيعة. ديوانه /٤٩٠ وهو من شواهد: الكتاب ٣٧٩/٢، والكامل ٣٢٢/١، والخصائص ٣٨٦/٢، والبيان في شرح اللمع /١٧٠، وشرح المفصل ٧٦/٣، وضرائر بن عصفور /١٨١، والإرشاد إلى علم الإعراب / ٤٠١، وشرح الأشموني ١١٤/٣.

قال السيرافي (شرح أبيات سيبويه ٨٥/٢): "يريد أن هؤلاء النسوة يمشين كمشي نعاج الوحش، إذا وقعت في الرمل، فهنَّ ينقلن قوائمهنَّ نقلاً بطيئًا".

(5) قائله جرير بن عطية . ديوانه /٣٦٢ . وهو من شواهد: جمهرة أشعار العرب ٢٦٩، والكامل ٣٢٢/١، والمقرب ٢٣٤/١، وضرائر ابن عصفور /١٨٠، وشرح التصريح ١٥١/٢، وشرح الأشموني ١١٤/٣.

(6) ينظر: الكامل ٣٢١/١ – ٣٢٢، والإنصاف ٤٧٧/٢، وشرح المفصل ٧٧/٣، وضرائر ابن عصفور /١٨١.

(7) ينظر: الإنصاف ٤٧٧/٢.

وأما حديثا عمر وعلي رضي الله عنهما فيحتمل أنهما مرويَّان بالمعنى[1]، وأما قول العرب: مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدمُ، فقد قال عنه سيبويه: "فهو قبيح حتى تقول: هو والعدمُ؛ لأنَّ في (سواء) اسمًا مضمرًا مرفوعًا"[2]، وأما ما احتجوا به من شعر فهو شاذ أو من باب الضرورة.

وتناول أبو حيان – رحمه الله – هذه المسألة في المواضع الآتية:

١- عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ ﴾[3]، حيث قال – رحمه الله -: "(وزوجُك): معطوف على الضمير المستكن، وحسَّن العطف عليه تأكيده بـ (أنت)، ولا يجوز – عند البصريين – العطفُ عليه دون تأكيد، أو فصل يقوم مقام التأكيد، أو فصل بـ (لا) بين حرف العطف والمعطوف، وما سوى ذلك ضرورة أو شاذ.

وقد روُي: قُمْ وزيدٌ، وأجاز الكوفيون العطف على ذلك الضمير من غير توكيد، ولا فصل. وتظافرت نصوصُ النحويين والمعربين على ما ذكرناه من أنَّ (زوجك) معطوف على الضمير المستكن في (اسكن)"[4].

٢- عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿ فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ ﴾[5]، حيث قال – رحمه الله -: "(وربُّك): معطوف على الضمير المستكن في (اذهب) المؤكد بالضمير المنفصل... ورددنا قول مَن ذهب إلى أنَّه مرفوع على فعل أمر محذوف... فيكون من عطف الجمل، التقدير: فاذهب وليذهب ربك. وذهب بعض الناس إلى أنَّ الواو واو الحال، و(ربُّك) مرفوع بالابتداء والخبر محذوف، أو تكون الجملة دعاء، والتقدير فيهما: وربُّك يعينُك، وهذا التأويل فاسد بقوله (فقاتلا)"[6].

٣- عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿ لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا ﴾[7]، حيث قال – رحمه الله -: "(ولا آباؤنا) معطوف على الضمير المرفوع، وأغنى

---

(١) ينظر: شرح التصريح ١٥١/٢.

(٢) الكتاب ٣١/٢.

(٣) سورة البقرة آية ٣٥.

(٤) البحر المحيط ١٥٦/١.

(٥) سورة المائدة آية ٢٤.

(٦) البحر المحيط ٤٥٦/٣.

(٧) سورة الأنعام آية ١٤٨.

الفصل بـــ(لا) بين حرف العطف والمعطوف على الفصل بين المتعاطفين بضمير منفصل يلي الضمير المتصل، أو بغيره. وعلى مذهب البصريين الّذين لا يجيزون ذلك بغير فصل إلاّ في الشعر، ومذهب الكوفيين جواز ذلك، وهو – عندهم- فصيح في الكلام"[١].

٤- عند تعليقه علـــى قوله تعالـــى: ﴿ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ ﴾[٢] حيث قال – رحمه الله -: "(وآباؤنا) معطوف على اسم كان، وحسَّن ذلك الفصل بخبر كان"[٣].

٥- عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُصَلِّى عَلَيْكُمْ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ ﴾[٤]، حيث قال- رحمه الله -: "(وملائكته) معطوف على الضمير المرفوع المستكن في (يصلّي)، فأغنى الفصل بالجار والمجرور عن التأكيد"[٥].

٦- عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿ سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ ۝٣ وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ﴾[٦]، حيث قال – رحمه الله -: "وارتفع (امرأته) عطفًا على الضمير المستكن في (سيصلى)، وحسَّنه وجود الفصل بالمفعول وصفته"[٧].

ويمكن أن نلخص الأثر الإعرابي والتركيبي من النصوص السابقة في النقاط الآتية:

١- أعرب أبو حيان – رحمه الله – ما بعد الواو في الآيات السابقة معطوفًا على الضمير المرفوع المتصل أو المستكن في الفعل الذي قبل الواو.

٢- ذكر إعرابين آخرين لما بعد العاطف هما: أن يكون مرفوعًا بفعل أمر محذوف، أو حالاً، ثُمَّ ردَّهما.

---

(١) البحر المحيط ٢٤٦/٤.

(٢) سورة النمل آية ٦٧.

(٣) البحر المحيط ٩٤/٧.

(٤) سورة الأحزاب آية ٤٣.

(٥) البحر المحيط ٢٣٧/٧.

(٦) سورة المسد الآيتان ٣ و٤.

(٧) البحر المحيط ٥٢٦/٨.

٣- ذكر فواصل أُخرى تقوم مقام التوكيد كالفصل بـــ(لا)، والجار والمجرور، وخبر كان، والمفعول.

٤- ذكر مذهب البصريين والكوفيين في هذا التركيب، ثُمَّ اختار المذهب البصري.

ولعلَّ المذهب الكوفي السمح هو الأحق بالاتباع لأمرين[١]:

الأول: تهافت حجة البصريين؛ لأنَّ اللبس المزعوم إنَّما هو من الناحية الشكلية، وإلاَّ فالمعنى واضح وضوحًا لا غبار عليه.

الثاني: مجيء السماع بمذهب الكوفيين، وابن مالك، فقد ورد في النظم والنثر، وهو في الشعر خارج عن الضرورة، كقول جرير:

ورجا الأخيطل من سفاهة رأيه ما لم يكن وأبٌ له لينالا

حيث قال عنه ابن مالك: "وهذا فعل مختار غير مضطر؛ لتمكن قائله من نصب (أب) على أن يكون مفعولاً معه"[٢].

ومثله قول ابن أبي ربيعه:

قلتُ إذ أقبلت وزهر تهادى كنِعاج الملا تعسَّفنَ رملا

حيث علَّق عليه ابن مالك بقوله: "فرفع (زهرًا) عطفًا على الضمير المستكن في (أقبلت)، مع تمكنه من جعله بعد نصبه مفعولاً معه"[٣].

---

[١] ينظر: الوجوب في النحو /٢٨٠.

[٢] شرح التسهيل ٣/٣٧٤.

[٣] شرح التسهيل ٣/٣٧٤.

المسألة السابعة: الفصل بين البدل والمبدل منه:

يجوز الفصل بين البدل والمبدل منه بغير مباين محض[1]، ومنه الفصل بالخبر، حيث ألمح سيبويه إلى جواز الفصل به في قوله: "هذا باب ما تستوي فيه الحروف الخمسة، وذلك قولك: إنَّ زيدًا منطلقٌ العاقلُ اللبيبُ، فالعاقلُ اللبيب يرتفع على وجهين: على الاسم المضمر في (منطلق)، كأنَّه بدل منه، فيصير كقولك: مررتُ به زيدٌ، إذا أردتَ جواب بمَنْ مررتَ؟، فكأنَّه قيل له: مَنْ ينطلقُ؟، فقال: زيدٌ العاقلُ اللبيب. وإن شاء رفَعَه على: مررتُ به زيدٌ، إذا كان جواب مَن هو؟، فتقول: زيدٌ، كأنَّه قيل له: مَن هو؟، فقال: العاقلُ اللبيبُ.

وإن شاءَ نصبه على الاسم الأول المنصوب، وقد قرأ الناس هذه الآية على وجهين[2]: ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّى يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴾[3] وعلامَ الغيوب[4]".

واكتفى سيبويه في إعراب (علاَّم) في الآية بقوله: وإن شاء نصبه على الاسم الأوَّل، دون أن يوضِّح سبب النصب، أهو على النعت أو البدل أو عطف البيان؟، وكذلك صنع ابن السراج[5]، والمبرد في كتابه المقتضب[6]، بيد أنَّه في الكامل[7] جعله منصوبًا على النعت، أو المدح بتقدير أعني.

وجَوَّز النحاس[8]،ومكي بن أبي طالب[9]،وابن عطية[10]،وأبو البركات الأنباري[11]، والعكبري[12]، والقرطبي[13] أن يكون (علاَّم) منصوبًا على البدلية من (رَبّي)، فعلى هذا الإعراب يكون قوله (يقذف بالحق) خبرًا فاصلاً بين البدل والمبدل منه.

---

(1) ينظر: شفاء العليل ٧٣٣/٢، وهمع الهوامع ١٦٨/٥.

(2) الرفع قراءة الجمهور، والنصب قراءة عيسى بن عمر، وابن أبي إسحاق، وزيد بن علي، وابن أبي عبلة، وأبي حيوة. (ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٥٤/٤، والبحر المحيط ٢٩٢/٧).

(3) سورة سبأ آية ٤٨.

(4) الكتاب ١٤٧/٢.

(5) ينظر: الأصول في النحو ٢٥١/١.

(6) ١١٤/٤.

(7) ٣٢٢/١.

(8) ينظر: إعراب القرآن ٣٥٤/٣.

(9) ينظر: مشكل إعراب القرآن /٥٤٨.

(10) ينظر: المحرر الوجيز ١٤٩/١٣.

(11) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢٨٣/٢.

(12) ينظر: إعراب القراءات الشواذ ٣٣٧/٢.

(13) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٣٣٧/١٤.

ومن الفصل بين البدل والمبدل منه بغير الأجنبي الفصلُ بالعامل في المبدل منه، كما في قوله تعالى: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ ﴾[1].

فـ(لمنْ) بَدَل من الكاف في (لكم)، على رأي الكوفيين[2]، والأخفش[3]، والزمخشري[4]؛ لأنَّهم يجيزون أن يُبدل من ضمير المتكلم وضمير المخاطب بدلُ شيءٍ من شيء وهما لعينٍ واحدة، أي: دون أن يكون البدل الظاهر مفيدًا إحاطةً وشمولاً.

ولا يجيز البصريون[5] أن يُبدل الظاهر من ضمير المتكلم أو الحاضر ما لم يفد البدلُ إحاطةً وشمولاً، كقوله تعالى: ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا ﴾[6]، فـ(أولُنا وآخرنا) بدل كل من الضمير المجرور باللام، ولذلك أُعيدت معه اللام[7].

وإلى هذا الحكم أشار الناظم بقوله[8]:

ومن ضميرِ الحاضرِ الظاهرِ لا تبدِلْه إلاَّ ما إحاطةً جَلا

واختُلف في ما بعد اللام التي تُعاد مع البدل فقيل: هو مجرور بها لا باللام الأولى، وقيل: بأخرى مقدرة، وقيل: اللام الأُخرى مؤكدة للأولى، فالعمل للأولى بناءً على أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه[9]،ورجَّح الأخيرَ سيبويه[10]، وأبو العباس المبرد[11]، والسيرافي[12]، وابن مالك[13].

---

(1) سورة الأحزاب آية ٢١.

(2) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ١٤/١٥٦، والدر المصون ٩/١٠٩.

(3) ينظر رأيه في: شرح التصريح ٢/١٦١.

(4) ينظر: الكشاف ٣/٥١٥.

(5) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ١٤/١٥٦، والدر المصون ٩/١٠٩، وشرح التصريح ٢/١٦١.

(6) سورة المائدة آية ١١٤.

(7) ينظر: شرح التصريح ٢/١٦١.

(8) الألفية /٨٥.

(9) ينظر: شرح المفصل ٣/٦٧، وحاشية يس على شرح التصريح ٢/١٦١.

(10) ينظر: الكتاب ١/١٥٠ وكذا: شرح المفصل ٣/٦٧، وشرح التسهيل ٣/٣٣٠.

(11) ينظر: المقتضب ٤/٢٩٥ و٣٩٩.

(12) ينظر رأيه في: شرح المفصل ٣/٦٧.

(13) ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٣٠.

كما اختار هذا الرأي الزمخشريُ في أثناء تعليقه على قوله تعالى: ﴿ وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ ﴿٣١﴾ هَٰذَا مَا تُوعَدُونَ لِكُلِّ أَوَّابٍ حَفِيظٍ ﴾[1]، حيث قال: "(لكل أوَّاب): بدل من قوله (للمتقين)، بتكرير الجار"[2].

وعلى هذا الرأي فقد فُصِل بين البدل والمبدل منه بالعامل المكرر للتوكيد.

ومن أنواع الفصل الجائز بين البدل والمبدل منه الفصلُ بالاستثناء[3]، كما في قوله تعالى: ﴿ قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٢﴾ نِّصْفَهُۥٓ ﴾[4].

وفي (نصفه) ثمانية أوجه من الإعراب، سأتركها إلى حين الوصول إلى رأي أبي حيان؛ لذكره هذه الأوجه الثمانية، ورده على أكثرها.

وأما الفصل بالمباين المحض بين البدل والمبدل منه فلا يجوز[5]، ومن ذلك الفصل بينهما بحال غير المبدل منه، أو مفعول به لغير العامل في المبدل منه، وفي هذا يقول المبرد: "لو قلت: رأيتُ الذي ضربَ أخاك يخاطب زيدًا عمرًا، فجعلت (عمرًا) بدلاً من الأخ، و(يخاطب) حالاً لِـــ (الذي)، أو مفعولاً ثانيًا لِـــ (رأيت) وهي في معنى (علمتُ)، لم يجز. فإن جعلتَ (يخاطب زيدًا) حالاً لِـــ (أخيك) دخل في الصلة فأبدلت (عمرًا) فهو جيَد حينئذٍ، لأنَّه كلّه في الصلة"[6].

ويظهر الأثر الإعرابي والتركيبي لهذه المسألة في البحر المحيط في المواضع الآتية:

١- عند تعليق أبي حيان على قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَكْتُمُوا۟ ٱلشَّهَٰدَةَ ۚ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ ﴾[7] حيث قال – رحمه الله -: "ويجوز أن ينتصب (يعني قلبه) على البدل من اسم (إنَّ) بدل بعض من كل، ولا مبالاة بالفصل بين البدل والمبدل منه بالخبر؛ لأنَّ ذلك جائز".

فأمَّا الأثر الإعرابي فيظهر حين خرَّج أبو حيان النصب في (قلبه) على البدلية من اسم (إنَّ).

---

(١) سورة ق الآيتان ٣١ و٣٢.

(٢) الكشاف ٤/٣٨٠.

(٣) ينظر: همع الهوامع ٥/١٦٨.

(٤) سورة المزمل الآيتان ٢ و ٣.

(٥) المقتضب ٣/١٩٤.

(٦) البحر المحيط ٢/٣٥٧.

(٧) سورة البقرة آية ٢٨٣.

وأما الأثر التركيبي فيظهر في تجويزه الفصل بين البدل والمبدل منه بالخبر.

٢- عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿ الٓرۚ كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ لِتُخۡرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذۡنِ رَبِّهِمۡ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ﴾[١]، أعرب – رحمه الله –: (إلى صراط) بدلاً من (إلى النور)، ثم صرَّح بجواز الفصل بينهما في مثل هذه الآية؛ لأنَّ الفاصل معمول للعامل في المبدل منه. يقول: "والظاهر أنَّ قوله (إلى صراط) بدل من قوله (إلى النور)، ولا يضر هذا الفصل بين المبدل منه والبدل؛ لأنَّ (بإذن) معمول للعامل في المبدل منه وهو (لتخرج)"[٢].

٣- عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلۡعِلۡمِ قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِۚ ﴾[٣]، حيث قال – رحمه الله –: "وأما قراءة عبدالله[٤] القائمُ بالقسط، فرفعه على أنَّه خبر مبتدأ محذوف، تقديره: هو القائمُ بالقسط. قال الزمخشري[٥]، وغيره[٦]: إنَّه بدل من هو، ولا يجوز ذلك؛ لأنَّ فيه فصلاً بين البدل والمبدل منه بأجنبي وهو المعطوفان؛ لأنَّهما معمولان لغير العامل في المبدل منه، ولو كان العامل في المعطوف هو العامل في المبدل منه لم يجز ذلك أيضًا؛ لأنَّه إذا اجتمع العطف والبدل قُدِّم البدل على العطف، لو قلتَ: جاء زيدٌ وعائشة أخوك لم يجز، إنَّما الكلام: جاء زيدٌ أخوك وعائشة"[٧].

ويتجلَّى الأثر الإعرابي في اعتراضه على الزمخشري حين أعرب (القائم) بدلاً من (هو)؛ لما يترتب على هذا الإعراب من الفصل بين البدل والمبدل منه بالأجنبي.

---

(١) سورة إبراهيم آية ١.

(٢) البحر المحيط ٤٠٣/٥.

(٣) سورة آل عمران آية ١٨.

(٤) يعني عبدالله بن مسعود. ينظر: جامع البيان في تفسير القرآن ٢١٠/٣، والمحرر الوجيز ٤١٣/١، والتبيان في إعراب القرآن ٢٠١/١، والجامع لأحكام القرآن ٤٣/٤، والدر المصون ٨٠/٣.

(٥) ينظر: الكشاف ٣٣٩/١.

(٦) منهم العكبري. ينظر: التبيان ٢٠١/١.

(٧) البحر المحيط ٤٠٥/٢ – ٤٠٦.

وأما الأثر التركيبي فقد أوجب فيه تقديم البدل على العطف عند اجتماعهما، فيكون البدل فاصلاً بين المعطوف والمعطوف عليه، وليس العكس.

ويذكّرُنا هذا الأثر بقاعدة اجتماع التوابع كلِّها، حيث يُبتدأ بالنعت، ويُنتهى بعطف النسق. قال ابن مالك: "ويبدأ اجتماع التوابع بالنعت؛ لأنَّه كجزء من متبوعه، ثم بعطف البيان؛ لأنَّه جار مجراه، ثم بالتوكيد؛ لأنَّه شبيه بعطف البيان في جريانه مجرى النعت، ثم بالبدل؛ لكونه تابعًا كلا تابع، لكونه كالمستقلّ، ثم بعطف النسق؛ لأنَّه تابع بواسطة؛ فيقال: مررتُ بأخيك الكريمِ محمدٍ نفسِه رجلٍ صالحٍ ورجلٍ آخرَ"[1].

٤- عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿ قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا ۝ نِّصۡفَهُۥٓ ﴾[2]، حيث ذكر – رحمه الله – سبعة توجيهات إعرابية لِـ (نصفه)، مُعقِّبًا على جُلِّها، وهذه التوجيهات هي:

أ- أن يكون (نصفه) بدلاً من (الليل) بدل بعض من كلّ، و(إلاَّ قليلا) استثناء من النصف، كأنَّه قيل: قمْ أقل من نصف الليل، والضمير في (منه) و(عليه) عائد على النصف، والمعنى: التخيير بين أمرين، بين أن يقوم أقل من نصف الليل على البتِّ، وبين أن يختار أحد الأمرين، وهما النقصان من النصف، والزيادة عليه.

وممن قال بهذا الوجه: أبو إسحاق الزجاج[3]، والزمخشري[4]، وجامع العلوم النحوي[5]، وابن الحاجب[6].

وقد ناقشه أبو حيان بأنَّه يَلزمه تكرارٌ في اللفظ، إذ يصير التقدير: قم نصف الليل إلاَّ قليلاً من نصف الليل، أو انقص من نصف الليل، ثم قال: "وهذا تركيب يُنزَّه القرآنُ عنه"[7].

---

(١) شرح التسهيل ٣/٣٤٢.

(٢) سورة المزمل الآيتان ٢ و٣.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٥/٢٣٩.

(٤) ينظر: الكشاف ٤/٦٢٤.

(٥) ينظر: كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ٢/٣٩٠.

(٦) ينظر: الأمالي النحوية ١/٧١.

(٧) البحر المحيط ٨/٣٦١.

ب- أن يكون (نصفه) بدلاً من (إلاَّ قليلا)، وإليه ذهب: الزمخشري، وابن عطية[1]، والعكبري[2]. قال الزمخشري: "وإن شئت جعلتَ (نصفه) بدلاً من (قليلا)، وكان تخييرا بين ثلاث: بين قيام النصف بتمامه، وبين قيام الناقص منه، وبين قيام الزائد عليه، وإنما وصَفَ النصفَ بالقلة بالنسبة إلى الكل"[3].

واعترض أبو حيان – يرحمه الله – على هذا التوجيه قائلاً: "وإذا كان (نصفه) بدلاً من قوله (إلاَّ قليلا) فالضمير في (نصفه) إمَّا أن يعود على المبدل منه، أو على المستثنى منه وهو (الليل)، لا جائز أن يعود على المبدل منه؛ لأنَّه يصير استثناء مجهول من مجهول، إذ التقدير: إلا قليلا نصف القليل، وهذا لا يَصحّ"[4].

جـ- أن يكون (نصفه) بدلاً من (الليل)، كما هي الحال في الوجه السابق، إلاَّ أنَّ الضمير في (منه) و(عليه) عائد على الأقل من النصف، وإليه ذهب الزمخشري[5]، والبيضاوي[6].

وقد سكتَ أبو حيان – يرحمه الله – عن التعليق على هذا الوجه.

د- أن يكون (نصفه) بدلاً من (قليلا)، كما تقدَّم، إلاَّ أنَّك تجعل القليل الثاني رُبعَ الليل. قال الزمخشري: "لا يجوز إذا أبدلت (نصفه) من (قليلا)، وفسَّرته به أن تجعل (قليلا) الثاني بمعنى نصف الليل، وهو الربع، كأنَّه قيل: أو انقص منه قليلا نصفه، وتجعل المزيدَ على هذا القليل – أعني الربع – نصفَ الربع، كأنَّه قيل: أو زد عليه قليلا نصفَه. ويجوز أن تجعل الزيادة لكونها مُطْلَقَة تتمَّة الثلث، فيكون تخييرا بين النصف والثلث والربع"[7].

وتعقبه أبو حيان – رحمه الله – بقوله: "وما أوسعَ خيال هذا الرجل! فإنَّه يُجوِّز ما يَقرُبُ وما يَبْعُدُ، والقرآن لا ينبغي بل لا يجوز أن يُحمل إلاَّ على أحسن الوجوه التي تأتي من كلام العرب"[8].

---

(1) ينظر: المحرر الوجيز ١٦/١٤٥.
(2) ينظر: التبيان ٢/٤٧١.
(3) الكشاف ٤/٦٢٤.
(4) البحر المحيط ٨/٣٦١.
(5) ينظر: الكشاف ٤/٦٢٤.
(6) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٥/٤٠٥.
(7) الكشاف ٤/٦٢٤.
(8) البحر المحيط ٨/٣٦٢.

ولم يَرُق للسمين الحلبي هذا التعليقُ من شيخه، فقال: "وما ضَرَّ الشيخ لو كان قال: وما أوسع علم هذا الرجل"[1].

هـ- وهذا رأي ابن عطية على الاحتمال[2]، وهو أن يكون (إلاَّ قليلا) استثناء من القيام، فيُجعل (الليل) اسم جنس، ثم قال: إلاَّ قليلاً أي الليالي التي تخل بقيامها عند العذر البيِّن ونحوه، وهذا النظر يحسن مع القول بالنَّدب.

وردَّه أبو حيان بقوله: "وهذا خلاف الظاهر"[3]، وقال تلميذه السمين الحلبي: "وتأويل بعيد"[4].

و- أن يكون التقدير: قُمْ الليل إلاَّ قليلا أو نصفه، وهو رأي الأخفش الذي قال: "إنَّما المعنى: أو نصفه، أو زد عليه"[5].

وتعقبه أبو حيان – يرحمه الله – بقوله: "وفيه حذف حرف العطف من غير دليل عليه"[6].

وقال السمين الحلبي: "وهذا ضعيفٌ جدّاً"[7].

ز- قيل: الأمر بالقيام والتخيير في الزيادة والنقصان وقع على الثلثين من آخر الليل؛ لأنَّ الثلث الأول وقت العتمة، والاستثناء واردٌ على المأمور به، فكأنَّه قال: قم ثلثي الليل إلاَّ قليلا، أي: ما دون نصفه، أو زد عليه، أي: على الثلثين، فكان التخيير في الزيادة والنقصان واقعًا على الثلثين.

ولم يُعلِّق أبو حيان عليه بشيء، بيد أن تلميذه السمين الحلبي قال: "وهو كلام غريب لا يظهر من هذا التركيب"[8].

---

(١) الدر المصون ١٠/٥١٥.

(٢) ينظر: المحرر الوجيز ١٦/١٤٦.

(٣) البحر المحيط ٨/٣٦٢.

(٤) الدر المصون ١٠/٥١٥.

(٥) معاني القرآن ٢/٥١٢.

(٦) البحر المحيط ٨/٣٦٢.

(٧) الدر المصون ١٠/٥١٦.

(٨) السابق ١٠/٥١٦.

ويُضاف إلى ما سبق من توجيهات أن (نصفه) منصوب على إضمار فعل، أي: قم نصفه، وقد نصَّ عليه مكي بن أبي طالب[1]، وأبو شامة[2].

قال السمين الحلبي: "وهذا – في التحقيق- هو وجه البدل الذي ذكره أولاً؛ لأنَّ البدل على نيَّة تكرار العامل"[3].

---

[1] ينظر: مشكل إعراب القرآن /٧١٧.

[2] ينظر: إبراز المعاني /٧١٢.

[3] الدر المصون ١٠/٥١٦.

المسألة الثامنة: الفصل بين (إذا) الشرطية والفعل:

لـ (إذا) أربعة مواضع[1]:

الأول: تكون حرفًا للمفاجأة، فتختص بالجمل الاسمية، ولا تحتاج إلى جواب، ولا تقع في الابتداء، ومعناه الحال أو الاستقبال، نحو: خرجتُ فإذا المطرُ ينهمر.

الثاني: أن تكون ظرفًا لما يُستقبل من الزمان متضمنة معنى الشرط.

الثالث: أن تكون ظرفًا لما يُستقبل من الزمان محضًا، أي مجرَّدة من معنى الشرط نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ﴾[2]، والماضي بعدها في معنى المستقبل، كقوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ لِإِخۡوَٰنِهِمۡ إِذَا ضَرَبُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾[3]، كأنَّه قال: كُلَّما ضربوا.

الرابع: تكون اسمًا مجرورًا خارجًا عن معنى الظرفية والشرط، وهو رأي ابن مالك[4]، وشرط لها أن تكون مجرورة بـ (حتى)، كقوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا ﴾[5]، أو مفعُولاً به، كقوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضي الله عنها: "إني لأعلمُ إذا كنتِ عنِّي راضية"[6].

ويهمُّنا الموضع الثاني من هذه المواضع، والذي اختلف النحويون في ما يليها على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: لا يليها إلاّ الجملة الفعلية، وهو رأي الجمهور[7]، والمشهور في النقل عن سيبويه[8].

وفي هذا يقول المبرد: "و(إذا) لا يقع بعدها إلاَّ الفعل، نحو: آتيك إذا جاء زيدٌ"[9].

---

(1) ينظر: الجنى الداني /٣٦٧ – ٣٧٤، والمغني ١/٨٧ – ١٠٠، والبرهان ٤/٢١٨-٢٢١.

(2) سورة الليل آية ١.

(3) سورة آل عمران آية ١٥٦.

(4) ينظر: شرح التسهيل ٢/٢١٠ – ٢١١.

(5) سورة الزمر آية ٧١.

(6) أخرجه مسلم في صحيحه ٤/١٨٩٠ حديث رقم ٢٤٣٩، والنسائي في سننه ٥/٣٦٦ حديث رقم ٩١٥٦، وأبو يعلى في مسنده ٨/٢٩٩ حديث رقم ٤٨٩٣، والبيهقي في سننه ١٠/٢٧ حديث رقم ١٩٥٩٩.

(7) ينظر: المسائل العسكرية /٨٥، والجنى الداني /٣٦٩، والدر المصون ١/١٣٤.

(8) ينظر: الجنى الداني /٣٦٨.

(9) المقتضب ٣/١٧٧.

فإذا جاء بعدها الاسم كان على إضمار فعل. يقول أبو علي الفارسي: "فأمَّا" ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ﴾[1]، ونحوه مما وقع الاسم فيه بعد (إذا) فالتقدير فيه بالفعل التقديم، وارتفاع الاسم بعدها في هذا وما أشبهه بفعل مضمر الذي ظهر تفسيره، فهي لا تضاف إلى الأسماء لما فيها من الشرط والجزاء، والشرط والجزاء لا يكون إلاَّ بالفعل، فإنَّما هي في هذا كـ (إنْ)"[2].

ومثله قول الزركشي: "وتختص المتضمنة معنى الشرط بالفعل... ولهذا إذا وقع بعدها اسم قُدِّر بينه وبينها فعلٌ؛ محافظةً على أصلها، فإن كان الاسم مرفوعًا كان فاعلَ ذلك الفعل المقدَّر، كقوله تعالى: ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ﴾، وإن كان منصوبًا كان مفعولاً، والفاعل فيه – أيضاً – ذلك المقدَّر، كقوله[3]:

إذا ابنَ أبي موسى بلالاً بلغتِه

والتقدير: إذا بلغتِ"[4].

وفي (ابن) وجهان من الإعراب:

الأول: أن يكون منصوبًا بفعل محذوف يفسِّره المذكور، ويكون من باب الاشتغال، وأصله: إذا بلغتِ ابن أبي موسى بلالاً بلغتِه[5].

الثاني: أن يكون مرفوعًا بفعل محذوف مبني للمجهول، وتقديره: إذا بُلغ ابنُ أبي موسى، وهو رأي المبرد حيث قال: "ولكنَّ رفعه يجوز على ما ينقض المعنى، وهو أن يُضمر (بُلِغ) فيكون: إذا بُلِغ ابنُ أبي موسى، وقوله (بلغتِه) إظهارٌ للفعل وتفسيرٌ للفاعل"[6].

---

(1) سورة الانشقاق آية ١.

(2) المسائل المشكلة /٢١٥.

(3) قائله ذو الرَّمة. ديوانه /٣٦٣. وعجز البيت:

فقام بفاسٍ بين وِصليك جازرُ

وهو من شواهد: الكتاب١/٨٢، والمقتضب ٢/٧٧، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١/٢٣٦، والخصائص ٢/٣٨٠، والتبصرة١/٣٣٣، والنكت١/٢١٧، وشرح المفصل ٢/٣٠، وشرح الكافية للرضي ١/١٧٤، وشرح ابن عقيل ١/ ٥٢١، والخزانة ٣/٣٢.

وفيه: بلال هو بلال بن أبي موسى الأشعري، والوِصل: المفصِل، وهو ملتقى كل عظمين، والمراد بوصليها المفصلان اللذان عند موضع نحرها، والجازر: اسم فاعل من جزر الناقة إذا نحرها، والتاء من (بلغته) مكسورة خطابٌ لناقته.

(4) البرهان في علوم القرآن ٤/٢٢٠.

(5) ينظر: التبصرة ١/٣٣٣، وشرح المفصل ٢/٣١.

(6) المقتضب ٢/٧٧.

وكذلك قَدَّره: أبو إسحاق الزجاج[1]، وأبو علي الفارسي[2]، وابن يعيش[3].

وعلَّق ابن ولاَّد على رأي المبرد بقوله: "فهذا الذي تأوّله قبيحٌ؛ لأنَّه أضمر ما يرفع وفسَّره بما ينصب، وإنَّما يُضمر قبلُ ما يُظهر ليكون ما ظهرَ مفسِّرًا لما أُضمر، وهذا قول جميعهم"[4].

وجدير بالذكر أنَّ النُّقاد عابُوا على ذي الرُّمة هذا البيت "لأنَّه أساء الجزاء حيث ذبح ناقته التي أوصلتْه لصاحبه، وفضَّلوا عليه قول الفرزدق[5]:

متى تَردِي الرَّصافةَ تَسْتَرِيحي ... من التَّصديرِ والدَّبر الدَّوامي

.... كما فضَّلوا عليه قول أبي نواس[6]:

وإذا المطيُّ بنا بلغنَ محمدًا ... فظهورُهنَّ على الرِّحالِ حرامُ"[7]

المذهب الثاني: جواز الابتداء بعدها إذا كان الخبر فعلاً، وهذا ما نقله السهيلي[8]، وابن أبي الربيع[9] عن سيبويه.

---

(١) ينظر رأيه في: الخزانة ٣/٣٣.

(٢) ينظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب ٢/٤٩١.

(٣) ينظر: شرح المفصل ٢/٣١.

(٤) الانتصار لسيبويه على المبرد /٦٨، وينظر: شرح الكافية للرضي ١/١٧٤.

وابن ولاَّد هو أبو العباس أحمد بن محمد بن الوليد النحوي التميمي المصري، اشتهر بابن ولاَّد نسبة إلى جده الوليد الذي عُرف بابن ولاَّد، أخذ عن المبرد وثعلب، ومات سنة ٣٣٢هـ، ومن مصنفاته: كتاب في النحو سماه المنمق، والمقصور والممدود. (ينظر: معجم الأدباء ٥/٤٧٦، والوافي بالوفيات ٥/١١٦).

(٥) ديوانه /٢٩٢ وفيه: متى تأتِي الرصافة تستريحي ... من التهجير....

(٦) ديوان أبي نواس /٥٧٥.

وأبو نواس هو أبو علي الحسن بن هانئ الحكمي، ولد بالأهواز ونشأ بالبصرة، وسمع من حماد بن سلمة، وأخذ اللغة عن أبي زيد الأنصاري، ومدح الخلفاء والوزراء. قال فيه شيخه أبو عبيدة: أبو نواس للمحدثين كامرئ القيس للمتقدمين، ولقب بهذا لظفيرتين كانتا تنوسان على عاتقه، أي تضطربان. توفي ببغداد سنة ١٩٥هـ وقيل سنة ١٩٦هـ، وقيل سنة ١٩٨هـ.

(ينظر: وفيات الأعيان ٢/٩٥، وسير أعلام النبلاء ٩/٢٧٩).

(٧) دراسات نحوية وصرفية في شعر ذي الرُّمة /١٥٥.

(٨) ينظر: الجنى الداني /٣٦٨.

(٩) ينظر: الكافي في الإفصاح ٢/٣١٢.

ولعلَّ ما نقلاه عنه معتمدٌ على عبارته: "ويقبح إن ابتدأتَ الاسمَ بعدهما (يعني إذا وحيث) إذا كان بعده الفعل. لو قلت: اجلس حيث زيدٌ جلسَ، وإذا زيدٌ يجلس، كان أقبح من قولك: إذا جلس زيدٌ وإذا يجلس، وحيث يجلس وحيث جلس. والرفع بعدهما جائز؛ لأنَّك قد تبتديء بعدهما فتقول: اجلس حيث عبدُالله جالس، واجلس إذا عبدُالله جَلس"[1].

ويبدو لي – والله أعلم – أنَّ لسيبويه رأيين في هذه المسألة:

أولهما: جواز الابتداء على قبح بعد إذا الشرطية، إذا كان الخبر فعلاً.

وثانيهما: ترجيح رفع الاسم الذي يليها إذا كان في باب الإعمال.

يقول – بعد أن أنشد بيت ذي الرمة -: "فالنصب عربيٌّ كثير، والرفع أجود؛ لأنَّه إذا أراد الإعمال فأقربُ إلى ذلك أن يقول: ضربتُ زيدًا، وزيدًا ضربتُ، ولا يعمل الفعل في مضمر، ولا يتناولُ به هذا المتناولَ البعيدَ، وكلُّ هذا من كلامهم"[2].

فأنت ترى أنَّ سيبويه يقول: "فالنصب عربي كثير"، ومقتضى هذا أن يكون البيت بنصب (ابن)، أي: إذا بلغتِ ابنَ أبي موسى بلالاً بلغته، ثُمَّ تراه يقول "والرفع أجود"، ويعلِّلُ ذلك بما يُشير إلى أنَّ النصب يكاد يكون مردودًا؛ لأنَّه عبَّر عنه بأنه (المتناول البعيد)، وهو كافٍ في النفور منه، أو العزوف عنه، إن لم يكن نصًا في ردِّه وبطلانه[3].

المذهب الثالث: أن يقع بعد (إذا) الجملُ كلُّها، اسميةً كانت، أو فعليةً، وعلى أي وجهٍ كان الخبر، وهو الذي يُنسب إلى الكوفيين[4]، والأخفش[5].

ورَدَّ عليه ابن أبي الربيع بقوله: "وهذا لا ينبغي أن يُؤخذ به... وإنَّما جاء قليلا في الشعر، والشعر موضع ضرورة، وفي السيرة[6]:

مِن كلِّ غيثٍ في السِّنيـــ ـــن إذا الكواكبُ خاوية

وجاء هذا كما جاء[7]:

---

(1) الكتاب ١/١٠٧.

(2) الكتاب ١/٨٢-٨٣.

(3) ينظر: أسرار النحو في ضوء أساليب القرآن ٣/٥٠٣.

(4) ينظر: البحر المحيط ٨/٤٣٢، والبرهان في علوم القرآن ٤/٢٢٠.

(5) ينظر رأيه في: الخصائص ١/١٠٥، وشرح التسهيل ٢/٢١٣، والكافي في الإفصاح ٢/٣١٣، والجنى الجاني /٣٦٨.

(6) من شواهد: شرح شواهد المغني ١/٤١٠ ونسبه لهند بنت عتبة زوج أبي سفيان وأم معاوية وهي من أبيات قالتها في وقعة بدر.

(7) سبق تخريجه ص ٢١٠.

فهلاَّ نفسُ ليلى شفيعُها

والتحضيض – بلا خلاف – لا يقع بعده إلاَّ الفعل والفاعل"[1].

وتناول أبو حيان هذه المسألة عند تعليقه على قوله تعالى:﴿ إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾[2] فقال – رحمه الله –: "وقال الزمخشري: فإن قلتَ: ارتفاع الشمس على الابتداء أو الفاعلية؟. قلتُ: بل على الفاعلية رافعها فعل مُضمر يُفسره (كُوِّرت)؛ لأنَّ (إذا) يطلب الفعل، لما فيه من معنى الشرط[3].

وليس ما ذُكر من الإعراب مجمعًا على تحتمه عند النحاة، بل يجوز رفع (الشمس) على الابتداء عند الأخفش والكوفيين؛ لأنهم يجيزون أن تجيء الجملة الاسمية بعد (إذا) نحو: إذا زيدٌ يكرمُك فأكرِمُه"[4].

ويبدو الأثر الإعرابي في هذا النص في ذكر أبي حيان رأيين في العامل في الاسم الذي يلي (إذا) الشرطية، أحدهما: كونه معمولاً لفعل مضمر يفسره المذكور، والآخر: كونه مبتدأ على رأي الكوفيين والأخفش.

وأمَّا الأثر الأسلوبي فيظهر حين ذكر رأي الكوفيين والأخفش الَّذين يجوّزون مجيء الجملة الاسمية بعد (إذا) الشرطية، منظرًا لذلك بـــ: إذا زيدٌ يكرِمُك فأكرِمُه.

---

(1) الكافي في الإفصاح ٢/٣١٣ – ٣١٤.

(2) سورة التكوير آية ١.

(3) ينظر: الكشاف ٢/٦٩٣.

(4) البحر المحيط ٨/٤٣١ – ٤٣٢.

المسألة التاسعة: الفصل بين (لو) الشرطية والفعل:

تأتي (لو) على خمسة أقسام[1]:

أحدها: أن تكون شرطية ولها نوعان:

١- (لو) الامتناعية، وهي للتعليق في الماضي نحو: لو جئتني لأكرمتك.

٢- (لو) التي بمعنى (إنْ) الشرطية، ويليها المستقبل، وتصرف الماضي إلى الاستقبال، كقوله تعالى:﴿ وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُواْ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُواْ عَلَيْهِمْ ﴾.[2].

وفَرَّق ابن هشام بين هذين النوعين بقوله: "والحاصل أن الشرط متى كان مستقبلاً محتملاً، وليس المقصود فرضُه الآن أو فيما مضى، فهي بمعنى (إنْ)، ومتى كان ماضيًا، أو حالاً، أو مستقبلاً، ولكن قُصِد فرضُه الآن أو فيما مضى فهي امتناعية"[3].

وقد اختلف النحويون في (لو) هذه أيجزمُ بها أو لا؟، فذهب فريقٌ إلى أنَّ الجزم بها لغة مطردة[4]، وذهب فريق ثانٍ منهم ابن الشجري[5] إلى أنه يجوز الجزم بها في ضرورة الشعر. وذهب فريق ثالث منهم: ابن مالك[6]، والمالقي[7] إلى منع الجزم بها.

الثاني: أن تكون للعرض، نحو: تصدَّقوا ولو بظِلف مُحرَق. قال الصبان: "المعنى: تصدَّقوا بما تيسَّر من قليل أو كثير، ولو بلغ في القلة إلى الظِلف مثلاً، فإنَّه خيرٌ من العدم، وهو بكسر الظاء المعجمة للبقر والغنم كالحافر للفرس، والخفّ للجمل"[8].

الرابع: أن تكون للتمني، نحو: لو تأتينا فتحدثَنا. وقيل: إنما هي شرطية أُشربت معنى التمني.

---

(١) ينظر: الجنى الداني /٢٧٢، والمغني ٢٥٥/١ – ٢٦٦، وشرح الأشموني ٣٢/٢ – ٣٥، وهمع الهوامع ٣٤٢/٤، وحاشية الصبان ٣٢/٤.

(٢) سورة النساء آية ٩.

(٣) المغني ٢٦٥/١.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٩٧/٤، والارتشاف ١٨٩٩/٤، والجنى الداني /٢٨٦، والمغني ٢٧١/١.

(٥) ينظر: الأمالي الشجرية ٢٨٧/١، وكذا: شرح التسهيل ٩٧/٤، والمغني ٢٧١/١.

(٦) ينظر: التسهيل /٢٤٠، وشرح الكافية الشافية ١٦٣٢/٣.

(٧) ينظر: رصف المباني /٢٩١.

(٨) حاشية الصبان ٣٢/٤.

الخامس: أن تكون مصدرية بمنزلة (أنْ)، إلاَّ أنَّها لا تنصب، وأكثر وقوعها بعد ودَّ ويودَّ، كقوله تعالى: ﴿ وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ فَيُدۡهِنُونَ ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمۡ لَوۡ يُعَمَّرُ ﴾[2].

السادس: أن تكون للتحضيض، نحو: لو تأمر فتطاع.

والذي يهمنا هو القسم الأول، وهو أن تكون شرطية، فأمَّا الامتناعية فقد اُختلف في إفادتها هذا المعنى علىأقوال:

أحدها: أنَّها لا تفيده بوجه، ولا تدلُّ على امتناع الشرط، ولا امتناع الجواب، بل هي لمجرد ربط الجواب بالشرط دالة على التعليق في الماضي، كما دلَّت (إنْ) على التعليق في المستقبل. وقال بهذا الشلوبين، وابن هشام الخضراوي[3].

قال ابن هشام مُعلِّقًا على رأيهما: "وهذا الذي قالاه كإنكار الضروريات، إذ فَهمُ الامتناع منها كالبديهي، فإنَّ كل من سمع (لو فَعَل) فَهِمَ عدمَ وقوع الفعل من غير تردد، ولهذا يصح في كل موضع اُستُعملت فيه أن تعقبه بحرف الاستدراك داخلاً على فعل الشرط منفيًا لفظًا أو معنى، تقول: لو جاءني أكرمته، ولكنه لم يجيء"[4].

الثاني: وهو لسيبويه الذي قال: "وأمَّا (لو) فلِمَا كان سيقع لوقوع غيره"[5]. يعني: أنَّها تقتضي فعلاً ماضيًا كان يتوقع ثبوته لثبوت غيره، والمتوقع غير واقع[6]، أو كأنَّه قال: حرف يقتضي فعلاً امتنع لامتناع ما كان يثبت لثبوته[7].

---

(1) سورة القلم آية ٩.

(2) سورة البقرة آية ٩٦.

(3) ينظر رأيهما في: المغني ٢٥٦/١، والهمع ٣٤٥/٤.

(4) المغني ٢٥٦/١.

(5) الكتاب ٢٢٤/٤.

(6) ينظر: الارتشاف ١٨٩٨/٤.

(7) ينظر: الإتقان ٤٧٠/١.

الثالث: وهو المشهور على ألسنة النحويين[1] أنَّها حرف امتناع لامتناع، أي: يدلُّ على امتناع الجواب لامتناع الشرط، فقولك: لو جئتَ لأكرمتُك، دالٌّ على امتناع الإكرام لامتناع المجيء[2].

واعترض عليهم ابن الحاجب[3]، وذهب إلى أنَّ الصواب أن يُقال: (لو) حرف امتناع الأول لامتناع الثاني؛ لأنَّه مطرد دون العكس، واستدلّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلاَّ ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[4]، فإنَّ الآية مَسوقة للاستدلال بانتفاء الفسَاد على انتفاء التعدّد دون العكس.

ويرى المرادي، وابن هشام الأنصاري[5] أنَّ قول النحويين أنَّ (لو) تفيد امتناع لامتناع فاسدٌ، ونَصُّ عبارة المرادي: "وهذه عبارة ظاهرها أنَّها غير صحيحة؛ لأنَّها تقتضي كون جواب (لو) ممتنعًا غير ثابت دائمًا، وذلك غير لازم؛ لأنَّ جوابها قد يكون ثابتًا في بعض المواضع، كقولك: لو كان هذا إنسانًا لكان حيوانًا، فإنسانيته محكوم بامتناعها، وحيوانيته ثابتة، وكذلك في قولهم: لو ترك العبدُ سؤال ربِّه لأعطاه، فتركُ السؤال محكوم بعدم حصوله، والعطاء محكوم بحصوله على كل حال، والمعنى: أن عطاءَه حاصل مع ترك السؤال فكيف مع السؤال؟

وكذا قول عمر في صهيب[6] رضي الله عنهما: "لو لم يَخف الله لم يعصه"[7] فعدمُ المعصية محكوم بثبوته؛ لأنَّه إذا كان ثابتًا على تقدير عدم الخوف، فالحكمُ بثبوته على تقدير ثبوت الخوف أولى.

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٤/٩٥، ورصف المباني /٢٨٩، والإتقان ١/٤٧٠، وحاشية الصبان ٤/٣٦.

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٤١، والإتقان ١/٤٧٠.

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٤١، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٩٠، وكشف الضو في معنى لو (مجلة التراث العربي) العدد ٣٤ ص٢٨، السنة التاسعة ١٩٨٩م – جمادي الأولى ١٤٠٩هـ.

(٤) سورة الأنبياء آية ٢٢.

(٥) ينظر: المغني ١/٢٥٩.

(٦) هـو صهيب بن سنان بن مالك أبو يحيى، ويقال أبو عسال النمري الرومي، سبته الروم صغيرًا، ونشأ فيهم فصار ألكن، ثم ابتاعته كلب وباعته بمكة، فاشتراه عبدالله بن جدعان واعتقه، وقيل: هرب بنفسه وحالف ابن جدعان، وكان من متقدمي الإسلام المعذبين في الله، وشهد بدرًا والمشاهد كلّها، وفيه نزلت "ومَن الناس مَن يشري نفسه"، واستخلفه عمر بن الخطاب رضي الله عنه على الصلاة ثلاثة أيام مدة المشاورة حتى استخلف عثمان، وهو الذي صلى على عمر، وقال فيه الرسول صلى الله عليه وسلم: "وصهيب أولُ الروم إلى الجنة"، توفي سنة ٣٨هـ.
(ينظر:معجم الصحابة ٢/١٧، ومشاهير علماء الأمصار ١/٢٠، وحلية الأولياء ١/١٥١، وصفة الصفوة ١/٤٣٠، وسير أعلام النبلاء ٢/١٧).

(٧) نُسب هذا الأثر إلى الرسول صلى الله عليه وسلم والصحيح أنه لعمر بن الخطاب. ينظر: شرح التصريح ٢/٢٥٨، وهمع الهوامع ٤/٣٤٥، وحاشية الصبان ٤/٣٦).

وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ﴾[1]، فعدم النفاد ثابت على تقدير كون ما في الأرض من الشجر أقلامًا مدادها البحر، وسبعة أمثاله، فثبوت عدم النفاد على تقدير عدم ذلك أولى.

فهذه الأمثلة ونحوها تدلُّ على فساد قولهم: (لو) حرف امتناع لامتناع"[2].

الرابع: وهو لابن مالك الذي قال: "(لو) حرف شرط يقتضي امتناع مايليه واستلزامه لتاليه"[3]، أي: أنَّه حرف يدلُّ على انتفاء الشرط، وعلى أنَّه لو وُجِدَ الشرط وُجِدَ الجزاء[4].

وجعل ابنُ هشام كلامَ ابن مالك أجودَ ما قيل لو أنَّه حَرَّر عبارته إلى: "(لو) حرف يقتضي في الماضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه"[5].

وتَختصُّ (لو) هذه بالدخول على الأفعال. قال سيبويه: "و(لو) بمنزلة (إنْ)، لا يكون بعدها إلاَّ الأفعَال، فإنْ سقط بعدهـــا اسم ففيه فِعلٌ مضمر في هذا الموضع تُبنى عليه الأسماء"[6].

وذهب ابن عصفور إلى أنَّه لا يليها فعلٌ مضمر إلاَّ في ضرورة أو مَثَل[7]. والظاهر أنَّ ذلك لا يختصُّ بالضرورة والنادر، بل يكون في فصيح الكلام[8]، ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿ لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّىٓ ﴾[9]، والمعنى – والله أعلم –: لو تملكون أنتم، فهذا الذي رفع (أنتم)، ولَمَّا أُضمر ظهر بعده ما يفسره[10].

---

(1) سورة لقمان آية ٢٧.

(2) الجنى الداني /٢٧٣ – ٢٧٤.

(3) التسهيل /٢٤٠.

(4) ينظر: كشف الضو في معنى لو (مجلة التراث العربي) ع٣٤ ص٢٨، السنة التاسعة، ١٩٨٩م – ١٤٠٩هـ.

(5) المغني ١/٢٦٠.

(6) الكتاب ١/٢٦٩.

(7) ينظر: شرح الجمل ٢/٤٤٠.

(8) ينظر: الجنى الداني /٢٧٩، وتوضيح المقاصد ٣/١٣٠٠.

(9) سورة الإسراء آية ١٠٠.

(10) ينظر: الكامل ١/٢٧٨، والمقتضب ٣/٧٧.

ومثل ذلك قول عمر رضي الله عنه: "لو غيرُك قالَها يا أبا عبيدة"[1]، ومثله – أيضًا- ما جاء في المثل من قولهم: "لو ذاتُ سوارٍ لطمتني"[2]. قالوا[3]: إنَّ (ذات) مرفوعة بفعل مضمر يفسِّره ما بعده، وتقديره: لو لطمتني ذاتُ سوارٍ.

ومن ذلك قول الشاعر[4]:

لو غيرَكم عَلِقَ الزبيرُ بحبلِه ... أدَّى الجوارَ إلى بني العوَّام

فنصب (غيرَكم) بفعل مضمر يفسِّره ما بعده[5].

وزعم ابن مالك أنه يجيء بعد (لو) الجملة الاسمية[6] متبعًا في ذلك رأي الكوفيين[7]، كما في قول الشاعر[8]:

لو بغير الماءِ حَلقي شَرِقٌ ... كنتُ كالغصَّانِ بالماءِ اعتصاري

وحُمل هذا البيت على ثلاثة أوجه:

الأول: لأبي علي الفارسي، وقال فيه: "موضع (حلقي) رفعٌ بأنَّه فاعل، والرافع له فعلٌ مضمرٌ يفسِّره (شرِقٌ)؛ كأنَّه قال: لو شرِق حلقي بغير الماء، ولا يكون (شرِقٌ) خبر

---

(1) ينظر قوله رضي الله عنه في: الجنى الداني /٢٧٨، والمغني ٢٦٨/١، وشفاء العليل ٩٦٩/٣، والهمع ٣٤٧/٤.

(2) ينظر المثل في: جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري ١٧٨/٢، ومجمع الأمثال ١٧٤/٢ وأصل المثل: أنَّ امرأة لطمتْ رجلاً فنظر إليها فإذا هي عاطل فقال: لو ذاتُ سوارٍ لطمتني، أي لو كانتْ ذات غنىً وهيئة لكانت بليَّتي أخفّ.

(3) ينظر: المقتضب ٧٧/٣، والكامل ٢٧٨/١، واللامات للزجاجي /١٣٧، ومجمع الأمثال ١٧٤/٢، والمغني ٢٦٨/١، وشفاء العليل ٩٦٩/٣.

(4) قائلـه جرير بن عطية. ينظر: ديوانه /٩٩٢، وهو من شواهد: المقتضب ٧٧/٣، والكامل ٢٧٩/١، واللامات / ١٣٧، وشـرح الجمـل لابن عصفور ٤٤٠/٢، والمغني ٢٦٨/١، وهمع الهوامع ٣٤٨/٤، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٦٥٧/٢.

(5) ينظر: الكامل ٢٧٩/١.

(6) ينظر: شرح التسهيل ٩٨/٤.

(7) ينظر: جواهر الأدب /٣٢٦، والجنى الداني /٢٨٠.

(8) قائله عدي بن زيد العبادي. ينظر: ديوانه /٩٣، وهو من شواهد: الكتاب ١٢١/٣، والاشتقاق لابن دريد /٢٦٩، واللامـات للزجاجي /١٣٨، وجمهرة الأمثال للعسكري ٢٠٣/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٤٠/٢، وشرح التسـهيل ٩٨/٤، وشرح عمدة الحافظ ٣٢٣/١، وشرح الألفية لابن الناظم /٧١١، واللسان ٨٥٠/٤ (عصر)، وجواهر الأدب /٣٢٧، والبحر المحيط ٣١٦/٥، و١٩١/٧، والجنى الداني /٤٨٠، والدر المصون ٤١٨/٧، وشفاء العليل ٩٦٩/٣، وشرح التصريح ٢٥٩/٢، وهمع الهوامع ٣٣٨/٤، وشرح الأشموني ٤٠/٤، والخزانة ٥٠٨/٨.

(حلقي)، هذا الظاهر؛ لأنَّ ما بعد (لو) لا يكون مبتدأ، كما أنَّ ما بعد (إنْ)، وما بعد (إذا) لا يكون كذلك"[1].

الثاني: لابن جنِّي[2]، وهوأَنَّ الجملة الاسمية بعد (لو) وضعت موضع الجملة الفعلية شذوذًا.

الثالث: لابن خروف[3] ومعه ابن الناظم الذي قال – بعد أن ذكر تخريج أبي علي الفارسي –: "وأسهلُ من هذا التخريج عندي أن يُحمل على إضمار (كان) الشانية، وتُجعل الجملة المذكورة بعد (لو) خبرًا لها"[4].

هذا وقد اختلف النحويون في موضع (أنَّ) واسمِها وخبرها إذا وقعت بعد (لو)، كقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُواْ ﴾[5]، فذهب سيبويه[6]، وجمهور البصريين[7]، إلى أنَّ (أنَّ) واسمها وخبرها مبتدا محذوف الخبر، ثم قيل: يُقدَّر الخبرُ مقدَّمًا على المبتدأ، أي: ولو ثابتٌ صبرُهم[8]، وقال ابن عصفور[9]: بل يُقدَّر مؤخَّرًا على الأصل، أي: ولو صبرُهم ثابتٌ.

وعَلَّق ابن هشام الأنصاري والأشموني على قول ابن عصفور بقولهما: "ويَشهد له أنَّه يأتي مؤخَّراً بعد (أمَّا)، كقوله[10]:

عندي اصطبارٌ وأَمَّا أَنَّني جَزِعٌ يومَ النَّوى فلِوجدٍ كادَ يَبريني

وذلك لأنَّ (لعل) لا تقع هنا، فلا تشتبه (أنَّ) المؤكدة إذا قُدِّمت بالتي بمعنى (لعلَّ)، فالأولى – حينئذٍ – أنْ يُقدَّر الخبرْ مُؤخَرًا على الأصل"[11].

---

(1) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ٢/٥٤٣.

(2) ينظر رأيه في: الخزانة ٥/٥٠٨.

(3) ينظر رأيه في: الجنى الداني /٣٨٠، وشرح الأشموني ٤/٤٠.

(4) شرح الألفية /٧١٢.

(5) سورة الحجرات آية ٥.

(6) ينظر: الكتاب ٣/١٣٩ وكذا: شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٥٩، وشرح التسهيل ٤/٩٨.

(7) ينظر: جواهر الأدب /٣٢٦، وشرح التصريح ٢/٢٥٩، وشرح الأشموني ٤/٤٠.

(8) ينظر: المغني ١/٢٦٩، وشرح التصريح ٢/٢٥٩.

(9) ينظر قوله في: المغني ١/٢٧٠، وشرح التصريح ٢/٢٥٩، وشرح الأشموني ٤/٤٠.

(10) قائله مجهول، وهو في: شرح شواهد المغني ٢/٦٦١، وشرح الأشموني ٤/٤١.

وفي المرجع الأول: الجزع: نقيض الصبر، والنوى: البعد، والوجد: شدَّة الشوق، ويبريني: من بريت القلم إذا نحتُه وهو القطع.

(11) المغني ١/٢٧٠، وشرح الأشموني ٤/٤٠ – ٤١.

وذهب الكوفيون[١]، والأخفش[٢]، والمبرد[٣]، والزجاج[٤]، والزمخشري[٥]، إلى أنَّها واسمها وخبرها في موضع رفع فاعل، تقديره: ولو ثبت أنَّهم، ونُسب هذا إلى كثير من النحويين[٦].

قال ابن الناظم مُعلِّقًا على هذا المذهب: "وهو أقرب في القياس ممَّا ذهب إليه سيبويه"[٧].

وزعم السيرافي[٨]، والزمخشري[٩]، وابن يعيش[١٠]، أنَّ خبر (أنَّ) الجائية بعد (لو) لا يكون إلاَّ فعلاً، فلا يجوز – عندهم –: لو أنَّ زيدًا حاضري لأكرمتُه. وإنَّما التزموا ذلك ليكون عوضًا عن ظهور الفعل المقدَّر بين (لو) و(أنَّ)[١١]، وبيَّن ابن يعيش هذه العلة في قوله: "ولاقتضاء (لو) الفعلَ إذا وقع بعدها (أنَّ) المشدَّدة لم يكن بُدّ من فعل في خبرها، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ ﴾[١٢]، ونحو قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ ﴾[١٣]، وذلك أنَّ الخبر محل الفائدة، و(أنَّ) إنَّما أفادت تأكيدًا، ومعتمد الامتناع إنَّما هو خبر (أنَّ)، فلذلك وجب أن يكون فعلاً محضًا قضاءً لحق (لو) في اقتضائها الفعل"[١٤].

---

(١) ينظر: الارتشاف ١٩٠١/٤، والجنى الداني /٢٧٩، وتوضيح المقاصد ١٣٠٠/٣، والمغني ٢٧٠/١.

(٢) ينظر رأيه في: شرح التسهيل ٩٨/٤.

(٣) ينظر: المقتضب ٧٧/٣.

(٤) ينظر رأيه في: الارتشاف ١٩٠١/٤، والجنى الداني /٢٧٩، وتوضيح المقاصد ١٣٠٠/٣.

(٥) ينظر: المفصل /٣٢٣.

(٦) ينظر: الجنى الداني /٢٧٩.

(٧) شرح الألفية /٧١١، وينظر: توضيح المقاصد ١٣٠٠/٣.

(٨) ينظر رأيه في الارتشاف ١٩٠١/٤، والمساعد ١٩٣/٣.

(٩) ينظر: المفصل /٣٢٣.

(١٠) ينظر: شرح المفصل ١١/٩.

(١١) ينظر: شرح التسهيل ٩٩/٤.

(١٢) سورة البقرة آية ١٠٣.

(١٣) سورة الرعد آية ٣١.

(١٤) شرح المفصل ١١/٩.

وما منعوه من مجيء خبر (أنَّ) الواقعة بعد (لو) اسمًا شائعٌ في كلام العرب[1]، كقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ ﴾[2]، وكقول الشاعر[3]:

لو أنَّ حيًّا مُدرِكَ النجاحِ ... أدركَه مُلاعبُ الرِّماحِ

وقول الشاعر[4]:

ولو أنَّ حيًّا فائتُ الموتِ فاته ... أخو الحرب فوق القارحِ العَدَوان

وقول الشاعر[5]:

ولو أنَّها عصفورةٌ لحسِبْتُها ... مُسَوَّمةً تدعُو عُبيدا وأزْنَما

وأمَّا أبو حيَّان فقد وقف على هذه المسألة عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ﴾[6]، حيث قال – رحمه الله –: "و(أنَّ) بعد (لو) في موضع رفع على الفاعلية، أي: لو وقع أو ثبت، على رأي المبرد، أو في موضع مبتدأ محذوف الخبر على رأي غيره، وتقرَّر ذلك في علم النحو. و(من شجرة) تبيين لـ (ما)، وهو في التقدير في موضع الحال من الضمير الذي في الجار والمجرور المنتقل من العامل فيه، وتقديره: ولو أنَّ الذي استقرَّ في الأرض كائنًا من شجرة، و(أقلامٌ) خبر لـ (أنَّ)، وفيه دليل على بطلان دعوى الزمخشري، وبعض العجم ممن ينصر قوله إنَّ خبر (أنَّ) الجائية بعد (لو) لا يكون اسمًا جامدًا ولا اسمًا مشتقًا، بل يجب أن يكون فعلاً، وهو باطل، ولسان العرب طافح بالزيادة عليه، قال الشاعر:

---

(1) ينظر: شرح التسهيل ٤/٩٩، وشرح الألفية لابن الناظم /٧١٢، والجنى الداني /٢٨١، والمساعد ٣/١٩٣.

(2) سورة لقمان آية ٢٧.

(3) قائلـــه لبيد بن ربيعة العامري. ينظر: ديوانه /٣٣٣، وقاله في عمه ملاعب الأسنة وهو عامر بن مالك. وتجده في: شرح التسهيل ٤/٩٩، والجنى الداني /٢٨٢، والمغني ١/٢٧٠، وشرح شواهده ٢/٦٦٣، وشرح الأشموني ٤/٤٢.

(4) قائله صخر بن عمرو السلمي، وهو من شواهد: شرح التسهيل ٣/٩٩، وشرح الألفية لابن الناظم /٧١٣، والبحر المحيط ٧/١٩١، والدر المصون ٩/٧٠، وشفاء العليل ٣/٩٦٩، وشرح الأشموني ٤/٤٢.

القارح من الخيل الذي دخل في السنة الخامسة. اللسان ٢/٥٦٠ (قرح).

العَدَوان: كثير العدو. اللسان ١٥/٣٢ (عدا).

(5) قائله جرير بن عطية الخطفي. ينظر ديوانه /٥٦٦ شرح الصاوي، وينسب – أيضًا – للعوام بن شوذب الشيباني، وورد في: شـــرح التسهيل ٤/١٠٠، والبحر المحيط ٧/١٩١، والدر المصون ٩/٦٩، والمغني ١/٢٧٠، وشفاء العليل ٣/٩٧٠، وشرح شواهد المغني ٢/٦٦٢، وشرح الأشموني ٤/٤١.

أزْنَم: بطن من بني يربوع، وتنسب إليهم الإبل الأزْنَميَّة. اللسان ١٢/٢٧٧ (زنم).

(6) سورة لقمان آية ٢٧.

ولو أنَّها عصفورةٌ لحسِبْتُها مسومةً تدعو عُبيدًا وأَزْنَما

وقال آخر[1]:

ما أطيب العيشَ لو أنَّ الفتى حجرٌ تنبو الحوادثُ عنه وهو ملمومُ

وقال آخر:

ولو أنَّ حَيًّا فائتُ الموتِ فاتَه أخو الحرب فوقَ القارحِ العَدَوان

وهو كثير في لسانهم. والظاهر أنَّ الواو في قوله (والبحر) في قراءة مَن رفع — وهم الجمهور — واو الحال، و(البحر) مبتدأ، و(يمدُّه) الخبر، أي حال كون البحر ممدودًا، وقال الزمخشري عطفًا على محل إنَّ ومعمولها على ولو ثبت كون الأشجار أقلامًا، وثبت أنَّ البحر ممدودًا لسبعة أبحر.

وهذا لا يتمُّ إلاَّ على رأي المبرد حيث زعم أنَّ (أنَّ) في موضع رفع على الفاعلية، وقال بعض النحويين هو عطف على (أنَّ)؛ لأنَّها في موضع رفع بالابتداء، وهو لا يتمُّ إلاَّ على رأي من يقول إن (أنَّ) بعد (لو) في موضع رفع على الابتداء. و(لو) لا يليها المبتدأ اسمًا صريحًا إلاَّ في ضرورة الشعر، نحو قوله:

لو بغيرِ الماءِ حَلقي شرِقٌ كنتُ كالغصَّانِ بالماءِ اعتصاري

فإذا عطفت و(البحر) على (أنَّ) ومعموليها وهما رفع بالابتداء لزم من ذلك أن (لو) يليها الاسم مبتدأ، إذ يصير التقدير: ولو البحر، وذلك لا يجوز إلاَّ في الضرورة"[2].

قلتُ: ويظهر الأثر الإعرابي في حديث أبي حيان في الآتي:

١- ذكر باقتضاب بعض الآراء في إعراب (أنَّ) وصلتها الواقعة بعد (لو).

٢- نَصَّ على منع عطف (البحر) على أنَّ وصفتها وهي رفع، لما يلزم من ذلك من جواز القول بوقوع الاسم بعد (لو).

وأما الأثر التركيبي فيظهر في الآتي:

١- أبطل دعوى الزمخشري ومن تبعه الذي ينصّ على أنَّ خبر (أنَّ) الواقعة بعد (لو) لا يكون إلاّ فعلاً، واستشهد على بطلان ذلك بمجيئه اسمًا في لسان العرب.

٢- خَصَّ — رحمه الله — (لو) بالدخول على الأفعال، وجعل دخولها على الأسماء من ضرورة الشعر.

---

(١) قائله تميم بن مقبل . ديوانه /٢٧٣ ، وهو من شواهد : الدر المصون ٦٩/٩، والمساعد ١٩٣/٣، وشرح الأشموني ٤١/٤.

(٢) البحر المحيط ١٩٠/٧ — ١٩١.

المبحث الرابع: الأثر التركيبي والمعنوي للفصل بين العوامل الحرفية ومعمولاتها.

المسألة الأولى: الفصل بين الحرف الناصب للفعل وبين معموله:

الحروف التي تنصب بنفسها الفعل المضارع أربعة هي: أنْ، ولن، وكي، وإذن.

وقد اُختلف في حكم الفصل بينها وبين المضارع بعدها، فأمَّا (أنْ) فأجاز بعضُهم الفصلَ بينها وبين منصوبها بالظرف وشبهه اختيارًا، نحو: أريدُ أنْ عندي تقعدَ، وأريدُ أنْ في الدار تقعدَ[1].

وإنَّما حكموا بذلك "قياسًا على (أنَّ) المشدَّدة حيث يجوز ذلك فيها بجامع ما اشتركا فيه من المصدريَّة والعمل"[2].

وذهب الكوفيون إلى جواز الفصل بينها وبين منصوبها بالشرط، نحو: أردتُ أنْ إنْ تزرْني أزورَك بالنصب، مع تجويزهم الإلغاء أيضًا، وجزم (أزُرْك)، جوابًا لِـــ (إنْ)[3].

قالوا: "النصب على تأخير الشرط، والجزم على أنَّه خبر وقع موقع الجواب، فَغَلبَ عليه حكمه، وهو في النية منصوب بـــ (أنْ). وأبطلوا دخول الفاء، وأن يُقال: أردتُ أنْ إنْ تزرني فأزورُك، على أنَّ الفاء جواب الشرط، وأجازوا: ظننتُ أنْ إنْ تَزرْني أزورَك، بالنصب، وأزرْك بالجزم، وفأزورُك بالفاء والرفع"[4].

وذهب سيبويه والجمهور[5] إلى عدم جواز الفصل بين (أنْ) الناصبة والفعل لا بظرف ولا بمجرور ولا غير ذلك.

يقول سيبويه معبِّرًا عن هذا المذهب، وموضِّحًا سبب هذا الحكم: "ولا تفصلُ بين شيءٍ مما يُنصبُ الفعلَ وبين الفعل سوى (إذنْ).... ولم يفصلوا بين (أنْ) وأخواتها وبين الفعلِ كراهية أنْ يُشبِّهوها بما يعمل في الأسماء، نحو: ضربتُ وقتلتُ؛ لأنَّها لا تَصرَّفُ

---

(١) ينظر : الارتشاف ١٦٤١/٤ ، والمساعد ٦٥/٣ ، وشفاء العليل ٩٢١/٢، وهمع الهوامع ٩١/٤، وشرح الأشموني ٢٨٤/٣.

(٢) همع الهوامع ٩١/٤.

(٣) ينظر: الارتشاف ١٦٤١/٤، وهمع الهوامع ٩١/٤، وحاشية الصبان ٢٨٤/٣.

(٤) الارتشاف ١٦٤١/٤.

(٥) ينظر : الارتشاف ١٦٤١/٤ ، والمساعد ٩١/٣ ، وشفاء العليل ٩٢١/٢، وهمع الهوامع ٩٠/٤، وحاشية الصبان ٢٨٤/٣.

تَصرُّف الأفعال، نحو ضربتُ وقتلتُ. ولا تكون إلاَّ في أول الكلام لازمةً لموضعها لا تفارقه، فكرهوا الفصل لذلك، لأنَّه حرف واحد"[1].

وأمَّا الفصل بين (لن) ومنصوبها[2] فمنعه البصريون، وهشام الضرير في الاختيار، وأجازوه بـــ (ما) المصدرية الظرفيَّة في ضرورة الشعر[3]، كما في قول الشاعر[4]:

لنْ ما رأيتَ أبا يزيدَ مقاتلاً أَدَعَ القتالَ وأَشهدَ الهيجاءَ

قال ابن جنيٍّ مُعَلِّقًا على هذا البيت: "أي لن أدعَ القتال ما رأيتُ أبا يزيد مقاتلاً... كأنَّه شبَّه (لن) بـــ(أنَّ)، فكما جاز الفصل بين (أنَّ) واسمها بالظرف في نحو قولك: بلغني أنَّ في الدار زيدًا، كذلك شبَّه (لن) — مع الضرورة — بها ففصل بينها وبين منصوبها بالظرف الذي هو (ما رأيت أبا يزيد)، أي: مدة رؤيتي"[5].

كما علَّق عليه ابن هشام بقول لطيف، ونَصُّه: "وهو لغزٌ، يقال: فيه: أين جوابُ لَمَّا؟، وبمَ انتصب (أدعَ)؟، وجواب الأول أنَّ الأصل (لَنْ ما)، ثم أُدغمتْ النون في الميم للتقارب، ووُصِلا خطًا للألغاز، وإنَّما حقهُّما أن يُكتبا منفصلين..... وعن الثاني أنَّ انتصابه بـــ (لن)، و(ما) الظرفية وصلتها ظرف له فاصل بينه وبين (لن) للضرورة. فيسأل — حينئذ-: كيف يجتمع قوله (لن أَدعَ القتال) مع قوله (لن أشهد الهيجاء)؟ فيجاب بأنَّ (أشهدَ ليس معطوفًا على (أدع، بل نصبه بأنْ مضمرة، وأن والفعل عطف على القتال، أي: لن أدعَ القتال وشهودَ الهيجاء، على حد قول ميسون[6]:

---

(1) الكتاب ١٢/٣ — ١٣.

(2) ينظر: قضايا (لن) في النحو العربي (مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية) ص ١٠٤٢ — ١٠٤٤ العدد ٢٣.

(3) ينظر: الارتشاف ١٦٤٤/٤، والمساعد ٦٥/٣، وهمع الهوامع ٩٦/٤.

(4) قائله مجهول ، وتجده في : الخصائص ٤١١/٢، وضرائر ابن عصفور /٢٠١، وشرح التسهيل ٢٢/٤، والارتشاف ١٦٤٤/٤، والمغني ٢٨٣/١، وشفاء العليل ٩٢١/٢، وشرح شواهده ٦٨٣/٢، والمزهر ٥٨٨/١، وشرح الأشموني ٢٨٤/٢.

(5) الخصائص ٤١١/٢.

(6) هي ميسون بنت بحدل زوج معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه. وعجز البيت:

أَحبُّ إليَّ من لُبْسِ الشُّفوفِ

وهو من الشواهد التي حفلت بها كتب العربية، وتجده في:الكتاب ٤٥/٣، والمقتضب ٢٧/٢، والأصول ١٥٠/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢٧/٢، والمحتسب ٣٢٦/١، ومشكل إعراب القرآن /٢١٠، وشرح اللمع لابن برهان ٢ /٣٦١، والإفصاح /٣٤١، والاقتضاب ٢٥/٢، والحلل في شرح أبيات الجمل /٣٣، والأمالي الشجرية ٤٢٧/١، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢٩٧/١، وكشف المشكل /١٥٩، وشرح المفصل ٢٥/٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١٣١/١، وشرح التسهيل ٤٨/٤، وشرح عمدة الحافظ ٣٤٤/١، والصفوة الصفية ٢١٩/١، واللسان ٤٠٨/١٣ (مسن)، والجنى الداني /١٥٧، وأوضح المسالك ١٩٢/٤، وشرح الشذور /٣١٤، وشرح ابن عقيل ٢ /٣٥٨، وشرح التصريح ٢٤٤/٢، وهمع الهوامع ١٤١/٤، وشرح الأشموني ٣١٣/٣، والخزانة ٥٠٣/٨، وأكثر هذه المصادر على رواية: لَلُبسُ عباءَة..

والشُّفوف: جمع مفرده الشَّفُّ وهو الثوب الرقيق. اللسان ١٨٠/٩ (شفف).

وَلُبْسُ عباءَةٍ وتَقَرَّ عيني"[1].

وذهب الكسائي إلى جواز الفصل بين (لن) ومنصوبها بالقسم، ومعمول الفعل، نحو: لن والله أُكرِمَ زيدًا، ولن زيدًا أكرِمَ، ووافقه الفراء على القسم، وزاد جواز الفصل بـ (أظنّ) نحو: لن أظنُّ أزورَك، بالنصب، وبالشرط نحو: لن إنْ تزرْني أزورَك، بالنصب على إعمال (لن)، أو بالجزم (أزرْك)، على إلغاء (لنْ)، وجعله جوابًا لـ (إنْ)[2].

وأما الفصل بين (كي) والفعل فأجازه الكسائي[3] مع بطلان عمل (كي)، إذا كان الفاصل معمولاً للفعل، أو قسمًا، أو شرطًا نحو: أكرمُك كي غلامي تكرِمُ، وأزورُك كي والله تزورُني، وأزورُك كي إنْ تكافيء أكرمْك.

وخالف ابن مالك[4] وابنه بدر الدين[5] فذهبا إلى أن هذه الفواصل لا تأثير لها على عمل (كي)، إذ يبقى الفعل منصوبًا بها رغم الفصل.

ورُدَّ عليهما بأنَّ ما اختاراه مذهبُ ثالثٌ لم يَقُلْ به أحدٌ[6].

ومنع البصريون وهشام[7] الفصل بين (كي) ومعمولها في الاختيار. يقول سيبويه ذاكرًا الحكم، ومنبِّهًا إلى أنَّ الفصل بين حرف النصب ومعموله أكثر قبحًا من الفصل بين حرف الجر ومجروره: "وممَّا لا تَقَدَّمُ فيه الأسماءُ الفعلَ الحروفُ العواملُ في الأفعال الجازمة، وتلك: لم، ولمَّا، ولا التي تجزم الفعْل في النهي، واللام التي تجزم في الأمر، ألا ترى أنَّه لا يجوز أن تقول: لم زيدٌ يأتك، فلا يجوز أن تفصل بينها وبين الأفعال بشيءٍ، كما لا يجوز أن تفصل بين الحروف التي تجرُّ وبين الأسماء بالأفعال؛ لأنَّ الجزم نظير الجـر. ولا يجوز أن تفصل بينها وبين الفعل بحشوٍ، كما لا يجوز لك أن تفصل بين الجار والمجرور بحشو، إلاَّ في شعر.

---

(1) المغني ٢٨٣/١.

(2) ينظر: الارتشاف ١٦٤٤/٤، وهمع الهوامع ٩٦/٤.

(3) ينظر رأيه في: شرح التسهيل ١٨/٤، والارتشاف ١٦٤٨/٤، وشفاء العليل ٩٢٤/٢، وهمع الهوامع ١٠٢/٤، وشرح الأشموني ٢٨١/٣.

(4) ينظر: شرح التسهيل ١٨/٤.

(5) ينظر رأيه في: الارتشاف ١٦٤٨/٤ – ١٦٤٩، وهمع الهوامع ١٠٢/٤.

(6) ينظر: الارتشاف ١٦٤٩/٤، وشفاء العليل ٩٢٤/٢.

(7) ينظر: المصدرين السابقين، وزد عليهما: همع الهوامع ١٠٢/٤.

ولا يجوز ذلك في التي تعمل في الأفعال فتنصبُ؛ كراهيةَ أن تُشبَّه بما يعمل في الأسماء، ألا ترى أنَّه لا يجوز أنْ تفصل بين الفعل وبين ما ينصبه بحشوٍ؛ كراهية أن يشبِّهوه بما يعمل في الاسم؛ لأنَّ الاسم ليس كالفعل، وكذلك ما يعمل فيه ليس كما يعمل في الفعل، ألا ترى إلى كثرة ما يعمل في الاسم وقِلَّة هذا.

فهذه الأشياء فيما يَجزم أَردأُ وأقبحُ منها في نظيرها من الأسماء، وذلك أنك لو قلت: جئتك كي بك يؤخذَ زيدٌ لم يجز، وصار الفصلُ في الجزم والنصب أقبحَ منه في الجرّ؛ لقلة ما يعمل في الأفعال، وكثرة ما يعمل في الاسم"[1].

وأجاز الكسائي[2]، والفراء[3]، وهشام[4] الفصلَ بين (إذنْ) والفعل بمعمول الفعل، نحو إذنْ زيدًا أكرمُ، وإذنْ فيك أرغبُ، بالرفع وهو اختيار الفراء وهشام، والنصب وهو اختيار الكسائي.

وجَوَّزه ابنُ بابشاذ[5]، وابن طاهر[6] بالدعاء والنداء، نحو: إذن يا زيدُ أُحسنَ إليك، وإذنْ يغفرُ الله لك يُدخلكَ الجنة.

---

(١) الكتاب ١١١/٣.

(٢) ينظر رأيه في: شرح التسهيل ٢٢/٤، والارتشاف ١٦٥٤/٤، والجنى الداني /٣٦٣، والمغني ٢٢/١، وشرح التصريح ٢٣٥/٢، وهمع الهوامع ١٠٣/٤، وشرح الأشموني ٣٨٩/٣.

(٣) ينظر رأيه في: الارتشاف ١٦٥٤/٤، وهمع الهوامع ١٠٣/٤.

(٤) ينظر رأيه في المصدرين السابقين، وزد عليهما: الجنى الداني /٢٦٣، والمغني ٢٢/١، وشرح التصريح ٢٣٥/٢، وشرح الأشموني ٢٨٩/٣.

(٥) ينظر رأيه في الارتشاف ١٦٥٣/٤، ولم أعثر على رأيه في كتابه (شرح المقدمة المحسبة) عند حديثه عن نواصب الفعل من ص٢٢٦ — ٢٣٥.

وابن بابشاذ هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي المصري، أحد أعلام العربية، أخذ عن علماء مصر، وتاجر في اللؤلؤ، ثم تزهَّد وانقطع عن الدنيا، توفي بعد سنة ٤٦٩هـ وله: شرح الجمل للزجاجي، والمقدمة المحسبة وشرحها، والمفيد في النحو وقد أخرجه أستاذنا د. محسن العميري حفظه الله، ولم أجده فيه.

(ينظر: وفيات الأعيان ٥١٥/٢، وسير أعلام النبلاء ٤٣٩/١٨، والوافي بالوفيات ٢٢٤/١٦).

(٦) ينظر رأيه في: الارتشاف ١٦٥٣/٤.

وابن طاهر هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي النحوي، يُعرَف بالخِدَبّ، أخذ العربية عن أبي القاسم بن الرماك، وغيره، وساد أهل زمانه في العربية، وأخذ عنه أبو ذر الخُشَني، وابن خروف، وأقرأ بمصر، وورد حلب والبصرة، ولمَّا عاد اختلط عقله، وتوفي سنة ٥٨٠هـ وله على كتاب سيبويه تعليقة سماها الطرر.

(ينظر: الوافي بالوفيات ٨١/٢).

وجَوَّزه ابن عصفور بالظرف والقسم، وفي هذا يقول: "ويجوز الفصلُ بينها وبين معمولها بالقسم، والظرف، والمجرور، نحو قولك: إذن والله أكرمَك، وإذن في الدار آتيك، ولا يجوز ذلك في غيرها من النواصب إلاَّ في الضرورة"[1].

ولا يجيز البصريون[2] الفصْل بين (إذن) ومعمولها بغير القسم، وقد نَصَّ سيبويه على هذا موضحًا أنَّه إنَّما جاز فيها هذا لتصرُّفها تصرف (أُرى) بالإلغاء والتقديم والتأخير. يقول: "ولا تفصل بين شيء مما ينصبُ الفعلَ وبين الفعل سوى (إذن)؛ لأنَّ (إذن) أشبهت (أُرى)، فهي في الأفعال بمنزلة (أُرى) في الأسماء، وهي تُلْغَى وتُقدَّم وتؤخَّر، فلما تصرَّفت هذا التصرُّف اجترءُوا على أنْ يفصلوا بينها وبين الفعل باليمين"[3].

وبَيَّن أبو علي الشلوبين هذا الحكم والعلة مع شيءٍ من التوسع فقال: "لكن العرب اتَّسعت في (إذن) اتساعًا لم تتسعه في غيرها من النواصب، فأجازوا فيها دخولها على الأفعال وعلى الأسماء، فأجازوا: إذن عبدُالله يقولُ ذلك، وكذلك – أيضًا – أجازوا دخولها على معنى الحال فأجازوا أن تقول: أذن أظنك كاذبًا... وأجازوا – أيضًا – أن تتأخر (إذن) عن الفعل فقالوا: أكرمك إذن... ومن ذلك – أيضًا – أنَّهم أجازوا أن يفصلوا بين الفعل ومنصوبه بالقسم نحو: إذن والله أفعلَ ذلك.. فلمَّا اتَّسعوا في (إذن) هذه الاتساعات قويت بذلك عندهم، فشبَّهوها بعوامل الأسماء الناصبة؛ لقوتها بهذا التصرُّف الذي تصرَّفته، ولكن لا بكل عوامل الأسماء الناصبة، لكن بأضعف عوامل الأسماء الناصبة؛ لأنَّ المشبَّه لا يقوى قوة المشبَّه به، وأضعفُ عوامل الأسماء الناصبة هي (ظننتُ) وأخواتُها... وكان تشبيههم لها بالظنّ من عوامل الأسماء الناصبة في أن أجازوا فيها إعمالها وإلغاءَها"[4].

وتُزاد (لا) فاصلةً بين أدوات النصب هذه وبين معمولها. يقول المالقي – عند ذكره أنواع (لا) الزائدة –: "الموضع الثاني: أن تُزاد بين الناصب للفعْل المضارع ومنصوبه، وبين جازمه ومجزومه، فتقول في الناصب والمنصوب: عجبتُ أن لا تقومَ.. وضربتك حتى لا تقومَ، وجئتك كي لا تكرمَ زيدًا. وجملة النواصب يجوز زيادة (لا) بينها وبين معمولاتها، إلاَّ لام كي ولام الجحود، و(أو)، و(لن)، لعللٍ اختصَّت بها"[5].

---

[1] المقرب ١/٢٦٢.

[2] ينظر: المساعد ٣/٧٣.

[3] الكتاب ٢/١٢ – ١٣ وينظر: المقتضب ٢/١١.

[4] شرح المقدمة الجزولية ٢/٤٧٦ – ٤٧٧.

[5] رصف المباني /٢٧٢.

ونَصَّ السلسيلي[1] على الإجماع على جواز الفصل بين (كي) ومعمولها بـــ (لا) النافية، كقوله تعالى: ﴿ كَيْ لاَ يَكُونَ دُولَةً ﴾[2]، وبـــ(ما) الزائدة كقول الشاعر[3]:

أردتُ لكيما يعلمَ الناسُ أنَّه سراويلُ قيسٍ والوفودُ شهودُ

كما أجازوا[4] الفصل بهما معًا، كقول الشاعر[5]:

أردتُ لكيما لا تَرى لي عَثْرَةً ومن ذا الذي يُعطي الكمال فيكْمُلُ

ويظهر الأثر التركيبي لهذه المسألة في البحر المحيط في قول صاحبه: "و(أنْ) حرف ثنائي الوضع ينسبك منه مع الفعل الذي يليه مصدر... وإذا نصَبتْ المضارع فلا يجوز الفصل بينهما بشيءٍ. وأجاز بعضهم الفصل بالظرف، وأجاز الكوفيون الفصل بينها وبين معمولها بالشرط"[6].

وأما الأثر المعنوي فيظهر حين جعل زيادة (لا) بعد (أن) و(كي) للتوكيد. يقول – رحمه الله – عند قوله تعالى: ﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴾[7]: "الظاهر أن (لا) زائدة تفيد التوكيد والتحقيق، كهي في قوله: ﴿ لِّئَلاَّ يَعْلَمَ ﴾[8]، أي: لأن يعلم، وكأنَّه قيل: ليتحقق علم أهل الكتاب، وما منعك أن تحقق السجود، وتلزمه نفسك إذ أمرتك. ويدل على زيادتها قوله تعالى: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ ﴾[9] وسقوطها في هذا دليل على زيادتها في ألاَّ تسجد"[10].

وخلاصة القول أنه لا يجوز الفصل بين أدوات النصب ومعمولها الفعل، ويستثنى من ذلك (إذن) حيث يجوز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم؛ لتصرفها تصرف (ظن) وأخواتها من عوامل الأسماء.

---

(1) ينظر: شفاء العليل ٢/٩٢٤.

(2) سورة الحشر آية ٧.

(3) من شواهد اللسان ١١/٣٣٤ (سرل)، ونسبه لقيس بن عبادة.

(4) ينظر: الارتشاف ٤/١٦٤٨، وهمع الهوامع ٤/١٠١.

(5) قائله مجهول وهو من شواهد: الارتشاف ٤/١٦٤٨، وهمع الهوامع ٤/١٠١، والخزانة ٨/٤٨٦ والرواية فيه: أردت لكيما لا تراني.

(6) البحر المحيط ١/١١٨.

(7) سورة الأعراف آية ١٢.

(8) سورة الحديد آية ٢٩.

(9) سورة ص آية ٧٥.

(10) البحر المحيط ٤/٢٧٢ – ٢٧٣.

المبحث الخامس: الأثر التركيبي والمعنوي للفصل بين أجزاء الجملة.

المسألة الأولى: الفصل بـــ (أنْ) الزائدة بين (لمَّا) الشرطية وفعل الشرط:

تأتي (لمَّا) على ثلاثة أقسام[1]:

الأول: أن تكون جازمة للفعل المضـــارع، فتصرف معناه إلى المضيّ، كقوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم ﴾[2].

الثاني: أن تكون بمعنى (إلاَّ)، ولها موضعان: بعد النفي، كقوله تعالى:﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾[3]، وبعد القسم نحو: نشدتُك باللهِ لمَّا فعلتَ.

الثالث: أن تكون شرطية، وهي حرف وجوب لوجوب، وبعضهم يقول: حرف وجود لوجُود، ولا تدخل إلاَّ على الماضي لفظًا نحو: لمَّا جاء زيدٌ أكرمته، أو معنى نحو: لمَّا لم يقمْ زيدٌ أحسنتُ إليه.

وجوابها فعل ماضٍ مثبت نحو: لمَّا قام زيدُ قام عمرو، أو منفي نحو: لمَّا قام زيدٌ ما قام عمرو، أو مضارع منفي بـــ(لم) نحو: لما قام زيد لم يقم عمرو، أو جملة اسمية مقرونة بـــ (إذا) الفجائية، كقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَآءَهُم بِـَٔايَـٰتِنَآ إِذَا هُم مِّنْهَا يَضْحَكُونَ ﴾[4].

وكونها حرفًا هو مذهب سيبويه، وأكثر النحويين[5]. يقول سيبويه: "هذا باب ما يُختار فيه النصب وليس قبله منصوبٌ بُني على الفعل، وهو باب الاستفهام، وذلك أنَّ من الحروف حروفًا لا يُذكر بعدها إلاَّ الفعل، ولا يكون الذي يليها غيرُه، مظهرًا أو مضمرًا، فمما لا يليه الفعلُ إلاَّ مظهرًا (قد)، و(سوف) و(لمَّا)، ونحوهنَّ"[6].

وذهب جماعة من النحويين[7]، منهم: ابن السراج[8]، وأبو علي الفارسي[9]، وابن جني[10]، والهروي[11]، إلى أنَّها ظرف بمعنى حين.

---

(1) ينظر: الجنى الداني /٥٩٢، ورصف المباني /٢٨١.

(2) سورة البقرة آية ٢١٤.

(3) سورة يس آية ٣٢.

(4) سورة الزخرف آية ٤٧.

(5) ينظر: رصف المباني /٢٨٤.

(6) الكتاب ٩٨/١.

(7) ينظر: همع الهوامع ٢١٩/٣.

(8) ينظر: الأصول ١٧٣/٣ وكذا: الهمع ٢١٩/٣.

(9) ينظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب ٧٠/١، وينظر أيضاً: همع الهوامع ٢١٩/٣.

(10) ينظر: الخصائص ٢٥٣/٢، وكذا: همع الهوامع ٢١٩/٣.

(11) ينظر: الأزهية /١٩٩.

واختار المالقي حرفيَّتها، ثم عَلَّق على الرأي القائل بالظرفية بقوله: "والأظهر مذهب الأكثرين؛ لأنَّ الاسمية فيها مُتكلَّفة، والحرفية غير متكلَّفة، وكلُّ مبنيٍّ لازمٍ للبناء فالحكم عليه بالحرفية، إلاَّ إن دلَّت دلائل مقويَّة له في حَيِّز الأسماء، فـ (لَمَّا) وإن كانت بمعنى (حين) لا يخرجها هذا المعنى إلى الاسمية، فإنَّ من الحروف ما يتقدَّر بالأسماء وهو لازمٌ للحرفية، ومنها ما يتقدَّر بالفعلية، وهو لازمٌ للحرفية"[1].

وكذلك فَعَل صاحبُنا أبو حيَّان حين عَلَّق على قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا ٱلْقُرُونَ مِن قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُواْ ﴾[2]، حيث قال: "ولفظة (لَمَّا) مُشعرة بالعليَّة، وهي حرف تعليق في الماضي، ومَن ذهب إلى أنها ظرف معمول لـ (أهلكنا) كالزمخشري متَّبعًا غيره، فإنَّمايدلُّ إذ ذاك على وقوع الفعل في حين الظلم، فلا يكون لها إشعار إذ ذاك بالعلية، لو قلتَ: جئتُ حين قام زيد لم يكن مجيئك متسبِّباً عن قيام زيد، وأنت ترى حينما جاءت (لما) كان جوابها أو ما قام مقامه متسببًا عما بعدها، فدلَّ ذلك على صحة مذهب سيبويه من أنَّها حرف وجوب لوجوب"[3].

وكذلك صنع المرادي أيضاً، ثم رجع ذلك لأوجه خمسة: "أحدها: أنَّها ليس فيها شيء من علامات الأسماء.

والثاني: أنَّها تقابل (لو)، وتحقيق تقابلهما أنك تقول: لو قام زيد قام عمرو، ولكنه لَمَّا لم يقم لم يقم.

والثالث: أنَّها لو كانت ظرفًا لكان جوابها عاملاً فيها، كما قال أبو علي، ويلزم من ذلك أن يكون الجواب واقعًا فيها؛ لأنَّ العامل في الظرف يلزم أن يكون واقعًا فيه، وأنت تقول: لَمَّا قمتَ أمسِ أحسنتُ إليك اليوم. وقال تعالى: ﴿ وَتِلْكَ ٱلْقُرَىٰٓ أَهْلَكْنَٰهُمْ لَمَّا ظَلَمُواْ ﴾[4]، والمُراد: أنَّهم أُهلكوا بسبب ظلمهم، لا أنَّهم أُهلكوا حين ظلمهم؛ لأن ظلمهم مُتقدِّم على إنذارهم، وإنذارهم متقدم على إهلاكهم.

الرابع: أنَّها تشعر بالتعليل، كما في الآية المذكورة، والظروف لا تشعر بالتعليل...

---

(1) رصف المباني /٢٨٤.

(2) سورة يونس آية ١٣.

(3) البحر المحيط ٥/١٣٠.

(4) سورة الكهف آية ٥٩.

والخامس: أنَّ جوابها قد يقترن بـــ (إذا) الفجائية، كقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَآءَهُم بِـَٔايَـٰتِنَآ إِذَا هُم مِّنْهَا يَضْحَكُونَ ﴾[1]، وما بعد (إذا) الفجائية لا يعمل فيما قبلها"[2].

هذا وتَرادفَ كلامُ العلماء على زيادة (أنْ) باطراد[3] في موضعين[4]:

الأول: بين (لو) وفعل القسم مذكورًا، كقول الشاعر[5]:

وأقسمُ أنْ لو التقينا وأَنتُم ... لكانَ لكمْ يومٌ من الشَّرِّ مُظلِمُ

أو متروكًا، كقول الشاعر[6]:

أَمَا واللهِ أَنْ لو كُنتَ حُرًّا ... وما بالحُرِّ أنتَ ولا العتيقِ

ونَسبَ ابنُ هشام إلى سيبويه القولَ بزيادة (أنْ) بين القسم و(لو)[7]، وهو خلاف الواقع[8]، فمذهب سيبويه أنَّ (أنْ) موطِّئة للقسم، كما أنَّ اللام موطئة في: لئن جئتني لأكرمنَّك، وهاكَ نَصَّ عبارته: "وسألت الخليل عن قوله عز وجل: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَـٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَـٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ﴾[9]، فقال (ما) هاهنا بمنزلة (الذي)، ودخلتها اللام كما دخلتْ

---

(1) سورة الزخرف آية ٤٧.

(2) الجنى الداني /٥٩٤ – ٥٩٥.

(3) تزاد (أنْ) شذوذًا بعد كاف التشبيه، نحو:

ويومًا تُوافينا بوجهٍ مُقسَّمٍ ... كأنْ ظبيةٍ تَعْطُو إلى وَارقِ السَّلَمْ

في رواية مَن جَرَّ الظبية. (ينظر: شرح الكافية للرضي ٣٨٤/٢، ورصف المباني /١١٧، والجنى الداني /٢٢٢، والمغني ٣٣/١).

(4) ينظر: شرح الكافية للرضي ٣٨٤/٢، ورصف المباني /١١٦، وجواهر الأدب /٢٣٨، والجنى الداني /٢٢١، والمغني ٣٣/١، وشفاء العليل ٩٣٩/٢.

(5) قائلـــه المسيب بن علس، وهو شاعر جاهلي، وتجد هذا الشاهد في: الكتاب ١٠٧/٣، وشرح ابن يعيش ٩٤/٩، وشرح الكافية للرضي ٣٤٠/٢، وجواهر الأدب /٢٣٩، والبحر المحيط ١١٠/٧، والمغني ٣٣/١، وشرح التصريح ٢٣٣/٢، والخزانة ٨٠/١٠.

(6) قائله مجهول، وتجده في: إعراب القرآن للنحاس ١٣٩/٢، والإنصاف ٢٠٠/١، والمقرب ١٠٣/١، ورصف المباني /١١٦، وجواهر الأدب /٢٣٩، والجنى الداني /٢٢٢.

العتيق: الكريم الرائع من كلّ شيء، والخيار من كلّ شيء. اللسان ٢٣٦/١٠ (عتق).

(7) ينظر: المغني ٣٣/١.

(8) ينظر: الخزانة ٨١/١٠.

(9) سورة آل عمران آية ٨١.

على (إنْ) حينَ قلتَ: واللهِ لئن فعلتَ لأفعلنَّ، واللام التي في (ما) كهذه التي في (إن)، واللام التي في الفعل كهذه التي في الفعل هنا.

ومثل هذه اللام الأولى (أنْ) إذا قلت: والله أنْ لو فعلتَ لفعلتُ، وقال:

فأقسمُ أنْ لو التقينا وأنتمُ ... لكان لكم يومٌ من الشَّرِّ مُظلِمُ

فـ (أن) في (لو) بمنزلة اللام في (ما)، فأوقعتَ هاهنا لامين: لامٌ للأول، ولامٌ للجواب. ولام الجواب هي التي يعتمد عليها القسمُ، فكذلك اللامان في قوله عز وجل: ﴿ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ﴾، لام للأول، وأخرى للجواب. ومثل ذلك: ﴿ لَّمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ لأَمْلَأَنَّ ﴾[1]، إنَّما دخلت اللام على نية اليمين"[2].

الثاني: تزاد (أن) بين القسْم الثالث من أقسام (لمَّا) – وهو الشرطية – وبين شرطها. ومن قبيل هذا قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿ وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّآ أَنْ أَرَادَ أَن يَبْطِشَ بِٱلَّذِى هُوَ عَدُوٌّ لَّهُمَا قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ أَتُرِيدُ أَن تَقْتُلَنِى ﴾[5].

ومن قبيل زيادتها في الشعر في هذا الموضع قول الشاعر[6]:

ولَمَّا أنْ رأيتَ الخيلَ قُبْلاً ... تُباري بالخدودِ شَبا العوَالي

ومنه – أيضًا – قول الشاعر[7]:

ولَمَّا أنْ توافقنا قليلاً ... أنَخْنَا للكلا كلِ فارْتمينا

---

(1) سورة الأعراف آية ١٨.

(2) الكتاب ٣/١٠٧ – ١٠٨.

(3) سورة يوسف آية ٩٦.

(4) سورة العنكبوت آية ٣٣.

(5) سورة القصص آية ١٩.

(6) قائلـه ليلى الأخيليَّة. ديوانها /١٠٥، وتجده في: المعاني الكبير ١/١٢١، والأزهية /٦٨، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل /٣٨٥، واللسان ١١/٥٤٢ (قبل).

القَبَل: مثل الحَوَل، قَبَلَتْ عينه وقبلتْ قَبَلا واقبلَّت. اللسان ١١/٥٤٢ (قبل).

شبا: شباةُ كل شيء: حد طرفه، وقيل: حدُّه. اللسان ١٤/٤١٩ (شبا).

العوالي: عوالي الرماح: أسنَّتها، واحدتها عالية. اللسان ١٥/٨٧ (علا).

(7) قائله مجهول وهو من شواهد: المقرب ١/١١٥، وضرائر ابن عصفور /٦٧، ورصف المباني /١١٦.

وقد عارض ابن الأثير زيادة (أن) بعد (لمَّا)، عند وقوفه على قول الحق تعالى: ﴿ فَلَمَّآ أَنۡ أَرَادَ أَن يَبۡطِشَ ﴾[1]، حيث قال: "وَجَرَتْ بيني وبين رجل من النحويين مُعارضة في هذه الآية فقال: إنَّ (أنْ) الأولى زائدةً، ولو حُذفتْ فقيل: لمَّا أراد أن يبطش لكان المعنى سواء، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلۡبَشِيرُ أَلۡقَىٰهُ عَلَىٰ وَجۡهِهِۦ ﴾[2]، وقد اتفق النحاة على أنَّ (أنْ) الواردة بعد (لما) وقبل الفعل زائدة. فقلتُ له: النحاة لا فتيا لهم في مواقع الفصاحة والبلاغة، ولا عندهم معرفة بأسرارهما، من حيث إنهم نحاة، ولا شك أنَّهم وجدوا (أنْ) تَرِد بعد (لمَّا) وقبل الفعل في القرآن الكريم، وفي كلام فصحاء فظنوا أن المعنى بوجودها كالمعنى إذا أُسقطت، فقالوا: هذه زائدة. وليس الأمر كذلك بل إذا وردت (لمَّا) وورد الفعل بعدها بإسقاط (أن) دلَّ ذلك على الفوْر، وإذا لم تُسقط لم يدلنا ذلك على أنَّ الفعل كان على الفور، وإنَّما كانَ فيه تراخٍ وإبطاء"[3].

ويدحض نفيَه زيادة (أن) بعد (لمَّا) ترادفُ كلامِ العلماء على زيادتها لأجل التوكيد في هذا الموضع[4] وفَسَّر الزمخشري معنى التوكيد فيها عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّآ أَن جَآءَتۡ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمۡ ﴾[5]، فقال: "(أن) صلة أَكَّدتْ وجود الفعلين مُترتِّبًا أحدهما على الآخر في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما، كأنَّه قيل: كما أحس بمجيئهم فاجأته المساءة من غير رَيثٍ، خيفةً عليهم من قومه"[6].

وعَلَّق ابن هشام على قول الزمخشري بما يفيد قبوله، حيث قال: "ولا كلامه مخالف لكلام النحويين؛ لإطباقهم على أنَّ الزائد يؤكد معنى ما جيء به لتوكيده، و(لمَّا) تفيد وقوع الفعل الثاني عقب الأول وترتُّبه عليه، فالحرف الزائد يؤكد ذلك"[7].

واستدلَّ ابن يعيش على صحة زيادتها بحذفها في سورة هود والقصة واحدة. يقول: "وقد تزاد (أنْ) المفتوحة – أيضًا – توكيدًا للكلام وذلك بعد (لمَّا) في قولك: لمَّا أن جاء زيدٌ قمتُ، والمراد: لمَّا جاء زيد قمت. قال الله تعالى: ﴿ وَلَمَّآ أَن جَآءَتۡ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ

---

(١) سورة القصص آية ١٩.

(٢) سورة يوسف آية ٩٦.

(٣) المثل السائر ١٥٢/٢.

(٤) ينظر: الكتاب ٢٢٢/٤، والمقتضب ٤٩/١، وإعراب القرآن للنحاس ٣٤٥/٢، ومعاني الحروف للرماني /١٦٣، والأزهية /٦٨، وإصلاح الخلل /٣٨٥، وشرح المفصل ١٣٠/٨.

(٥) سورة العنكبوت آية ٣٣.

(٦) الكشاف ٤٣٦/٣.

(٧) المغني ٣٥/١.

بِهِمْ ﴾[1]، فـ (أن) فيه مؤكدة بدليل قوله تعالى في سورة هود: ﴿ وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ ﴾[2]، والقصة واحدة"[3].

ويبدو الأثر التركيبي لهذه المسألة في البحر المحيط حين جعل أبو حيان زيادة (أن) بعد (لَمَّا) قياسًا مطردًا. يقول: "و(أن) بعد (لَمَّا) يطرد زيادتها، وقبل (لو) إذا سَبَقَ قسمٌ، كقوله:

فأقسمُ أن لو التقينا وأنتمُ لكان لكم يومٌ من الشَّرِّ مظلمُ"[4].

وكذلك صنع عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا ﴾[5]، حيث قال: "زيدتْ (أنْ) بعد (لَمَّا)، وهو قياسٌ مُطَّرِد"[6].

وأمَّا الأثر المعنوي فيظهر في قوله: "وتكون (أنْ) – أيضًا – زائدة، وتطَّردُ زيادتُها بعد (لَمَّا)، ولا تفيدُ إذ ذاك إلاَّ التوكيد"[7].

---

(1) سورة العنكبوت آية ٣٣.

(2) سورة هود آية ٧٧.

(3) شرح المفصل ١٣٠/٨ – ١٣١.

(4) البحر المحيط ١١٠/٧.

(5) سورة العنكبوت آية ٣٣.

(6) البحر المحيط ١٥٠/٧.

(7) البحر المحيط ١١٨/١.

المسألة الثانية: الفصل بين لام القسم والفعل المضارع المراد توكيده:

يلحق الفعلَ للتوكيد نونان: إحداهما ثقيلة كـ (اذهبنَّ)، والأخرى خفيفة كـ (اقصِدَنْهمُا)، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿ لَيُسۡجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾[1].

وهما أصلان عند البصريين، وأما الكوفيون فيرون أنَّ الخفيفة فرعٌ عن الثقيلة[2].

ورُدَّ رأي الكوفيين بأن الخفيفة تتغير في الوقف، ويوقف عليها بالألف، كقوله تعالى: ﴿ لَنَسۡفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿ لَيُسۡجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾، فقد أجمع القراء على أنَّ الوقف في هذين الموضعين بالألف لا غير، فلو كانت هذه النون مخففة من الثقيلة لما كانت تتغير في الوقف، إذ ليست كـ (إنْ) و(لكنْ) المخففتين من (إنَّ) و(لكنَّ) بسبب عدم تغيرهما في الوقف[4].

ويُعدُّ التوكيد بالثقيلة أبلغ وأشد[5]؛ لتكرير النون فيها[6]، أو لأنَّ زيادة البناء تدلُّ على زيادة المعنى[7]، كما يُعدُّ استعمال هذه النون أكثر من استعمال النون المخفَّفة[8].

وإذا دخلت هاتان النونان على الأفعال أثَّرت فيهما تأثيرين، تأثير من جهة البناء، والآخر من جهة زمن الفعل. وفي هذا يقول ابن يعيش: "اعلم أن هاتين النونين الشديدة والخفيفة من حروف المعاني، والمراد بهما التأكيد، ولا تدخلان إلا على الأفعال المستقبلة خاصة، وتؤثران فيهما تأثيرين، تأثيرًا في لفظها وتأثيرًا في معناها، فتأثير اللفظ إخراج الفعل إلى البناء بعد أن كان معربًا، وتأثير المعنى إخلاص الفعل للاستقبال بعد أن كان يصلح لهما"[9].

---

(١) سورة يوسف آية ٣٢.

(٢) ينظر: الإنصاف ٢/٦٥٠ المسألة رقم ٩٤، والجنى الداني /١٤١، والمغني ٢/٣٣٩.

(٣) سورة العلق آية ١٥.

(٤) ينظر: الإنصاف ٢/٦٥٣ و ٦٥٨ المسألة رقم ٩٤.

(٥) ينظر: الكتاب ٣/٥٠٩، واللمع /٢٥٩، وشرح المفصل ٩/٣٧، والمقرب /٧٣، ورصف المباني /٣٣٤، وتوضيح المقاصد ٣/١١٧٠، والمغني ٢/٣٣٩، وشرح الأشموني ٣/٢١٢.

(٦) ينظر: البيان في شرح اللمع /٦١٠ وشرح المفصل ٩/٣٧، ورصف المباني /٣٣٤.

(٧) ينظر: حاشية الصبان ٣/٢١٢.

(٨) ينظر: الكتاب ٣/٥٤٢، والبيان في شرح اللمع /٦١٠.

(٩) شرح المفصل ٩/٣٧.

ويؤكدَّ بهما الأمرُ[1] جوازًا[2]، إلاَّ إذا كان (أفعِلْ) في التعجب؛ لأنَّ معناه كمعنى الفعل الماضي[3].

ولا يؤكد بهما الماضي مطلقًا[4]؛ لأنَّهما تخلصان مدخولهما للاستقبال وذلك ينافي المضيَّ[5]، وأما قوله صلى الله عليه وسلم: "فإمَّا أدركنَّ أحدًا منكم الدَّجال"[6]، وقول الشاعر[7]:

دامَنَّ سعدُكِ لو رحمتِ مُتيمًّا لولاكِ لم يك للصَّبابةِ جانحا

فيحملُ على الشذوذ[8]، أو أن يكون الماضي مستقبلا معنى[9].

وأما المضارع فيكون توكيده جائزًا، أو واجباً، فأما الواجب فيقع إذا تحققت هذه الشروط[10]:

١- أنْ يكون هذا الفعل جوابًا لقسم.

٢- أن يكون الفعل المضارع مثبتًا، فإن كان منفيًا لم تدخله النون ولو كان النفيُّ مقدَّرا، كقوله تعالى: ﴿ تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ﴾[11]، أي: لا تفتؤ.

٣- أن يكون مستقبلاً، فلو دَلَّ على الحال لم يؤكد بالنون، كقراءة[12] ابن كثير[13] "لأُقسمُ بيوم القيامة"[14].

---

(١) ينظر: الجنى الداني /١٤٢، والمغني /٣٣٩، وشرح ابن عقيل ٣٠٩/٢.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد ١١٧١/٣، والمساعد ٦٦٥/٢.

(٣) ينظر: المغني ٣٣٩/٢.

(٤) ينظر: الكتاب ١٠٥/٣، والمقرب /٧٣، وأوضح المسالك ٩٤/٤، والمغني ٣٣٩/٢.

(٥) ينظر: شرح التصريح ٢٠٣/٢.

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه ٢٢٤٩/٤، والإمام أحمد في مسنده ٤٠٤/٥.

(٧) قائلـــه مجهول وهو في: الجنى الداني /١٤٣، والمغني ٣٣٩/٢، وشرح التصريح ٢٠٣/٢، وشرح الأشموني ٢١٣/٣ وفي شرح شواهد المغني ٧٦٠/٢، "المتيم: مَن تيمه الحب إذا عبَّده بالتشديد، والصبابة: المحبة والعشق، والجانح: من جنح إذا مال".

(٨) ينظر: المغني ٣٣٩/٢، وشرح الأشموني ٢١٣/٣.

(٩) ينظر: شرح التصريح ٢٠٣/٢، والجنى الداني /١٤٣.

(١٠) ينظر: أوضح المسالك ٩٥/٤، وتوضيح المقاصد ١١٧٢/٣، وشرح التصريح ٢٠٣/٢ – ٢٠٤.

(١١) سورة يوسف آية ٨٥.

(١٢) ينظر: السبعة لابن مجاهد /٦٦١، وإرشاد المبتدي /٦١١.

(١٣) ابن كثير هو أبو سعيد عبدالله بن كثير المكي الداري، أحد القراء السبعة، والدار بطن من لخم منهم تميم الداري، وقيل إنما نسب إلى دارين، لأنَّه كان عطارًا وهو موضع الطيب. وأصله فارسي وهو مولى عمرو بن علقمة الكناني، وكان شيخًا كبيراً من الطبقة الثانية من التابعين، مات بمكة سنة ١٢٠هـــ.
(ينظر: وفيات الأعيان ٤١/٣، والوافي بالوفيات ٢٢٠/١٧، وسير أعلام النبلاء ٣١٨/٥).

(١٤) سورة القيامة آية ١.

٤- أن يكون غير مفصول من لامه بفاصل، كقوله تعالى: ﴿ وَتَاللَّهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم ﴾[١]، فإن فصل من هذه اللام بفاصل لم يجز توكيده، وهذه الفواصل هي: حرف التنفيس كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ ﴾[٢]، وقد، نحو: والله لقد أظنُّ زيدًا منطلقًا، ومعمول الفعل المضارع، كقوله تعالى: ﴿ وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾[٣]، ومنه قول الشاعر[٤]:

جوابًا به تنجو اعتمِدْ فوربِّنا ... لَعَن عملٍ أسلفتَ لا غيرُ تُسألُ

وقد خصَّ ابن السراج الشرط الأخير بحديث هذا نَصُّه: "وتقولُ: لئن جئتني لأكرمنَّك، الأولى توكيد، والثانية لليمين، ولا يجوز بغير النون، ولئن جئتني لإليك أقصد، ولإيَّاك أكرم، ولا تنوِّن (أكرم)؛ لأنَّ اللام لم تقع عليه، ولو وقعت عليه فقلت: لأكرمنَّك، وكذلك: لئن جئتني لأكفلنَّ بك، وفي كتاب الله عز وجل: ﴿ وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾[٥]، لما وقعت اللام على كلام مع الفعل لم تدخل النون"[٦].

ومثله قول ابن عصفور: "وإذا كان الفعل مستقبلاً أُدخلت عليه في الإيجاب اللام وحدها، إنْ فصلت بينها وبين الفعل نحو قوله تعالى: ﴿ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾، وإن لم يُفصل بينهما أدخلت عليه اللام وإحدى النونين"[٧].

ويظهر الأثر التركيبي لهذه المسألة في البحر المحيط عند تعليق أبي حيان على الآية السابقة حيث قال – رحمه الله -: "ولم يؤكد الفعل الواقع جوابًا للقسم المحذوف؛ لأنَّه فصل بين اللام المتلقى بها القسم وبينه بالجار والمجرور، ولو تأخر لكان: لتحشرنَّ إليه، كقوله: ﴿ لَيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُ ﴾[٨]، وسواء كان الفصل بمعمول الفعل كهذا، أو بسوف كقوله: ﴿ فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾[٩] أو بقد، كقول الشاعر[١٠]:

---

(١) سورة الأنبياء آية ٥٧.
(٢) سورة الضحى آية ٥.
(٣) سورة آل عمران آية ١٥٨.
(٤) قائله مجهول وتجده في: شرح التسهيل ٢٠٩/٣، وشرح التصريح ٥٠/٢.
(٥) سورة آل عمران آية ١٥٨.
(٦) الأصول ١٦٦/٢ – ١٦٧.
(٧) المقرب ٢٠٦/١.
(٨) سورة هود آية ٨.
(٩) سورة الشعراء آية ٤٩.
(١٠) قائله امرؤ القيس. ديوانه /١٤٠ وهو من شواهد: الدر المصون ٤٦٠/٣.

كذبتِ لقد أُصبي على المرءِ عِرْسَه وأَمنعُ عِرْسي أن يُزَنَّ بها الخالي[1]"

وأما الأثر المعنوي فيظهر بعد أن ذكر كلام الزمخشري الذي عَلَّق على الآية السابقة بحديث هذا نصُّه: "لإلى الله الرحيم الواسع الرحمة المثيب العظيم الثواب تحشرون، ولوقوع اسم الله تعالى هـــذا الموقع مع تقديمه وإدخال اللام على الحرف المتصل به شأن ليس بالخفيّ،"[2] حيث قال – رحمه الله –: "وهو عندنا لا يدلُّ بالوضع على ذلك، وإنَّما يدلُّ التقديم على الاعتناء بالشيء والاهتمام بذكره كما قال سيبويه[3]، وزاده حسنًا أنَّ تأخرَ الفعل هنا فاصلة، فلو تأخر المجرور لفاتَ هذا الغرض"[4].

---

[1] البحر المحيط ٣/٩٧.

[2] الكشاف ١/٤٢٢.

[3] ينظر: الكتاب ١/٣٤.

[4] البحر المحيط ٣/٩٦.

المبحث السادس: الأثر الإعرابي والتركيبي والمعنوي للفصل بين العوامل الحرفية ومعمولاتها.

المسألة الأولى: الفصل بـــ (ما) الزائدة بين إنَّ وأخواتها وبين أسمائها:

إذا اتصلت (ما) الكافة بـــ (إنَّ) وأخواتها أُهملت وصارت صالحةً لأن تليها الأسماء والأفعال. يقول سيبويه: "هذا باب الحروف التي يجوز أن يليها بعدها الأسماءُ، ويجوز أن يليها بعدها الأفعالُ، وهي: لكِنْ، وإنَّما، وكأنَّما، وإذ، ونحو ذلك؛ لأنَّها حروفٌ لا تعمل شيئًا، فتركت الأسماء بعدها على حالها، كأنَّه لم يُذكر قبلها شيءٌ، فلم يجاوز ذا بها إذ كانت لا تغيرِّ ما دخلت عليه، فيجعلوا الاسمَ أولى بها من الفعل"[١].

وقال في موضع آخر: "اعلم أنَّ كلَّ موضع تقع فيه (أنَّ) تقع فيه (أنَّما)، وما أُبتُدئَ بعدها صلةٌ لها، كما أنَّ الذي أُبتُدئ بعد الذي صلة له، ولا تكون هي عاملةً فيما بعدها، كما لا يكون الذي عاملاً فيما بعده"[٢].

واختلف النحويون في نصب الأسماء بعد أن تلحق (ما) بهذه الحروف، فذهب سيبويه والأخفش[٣] إلى أنَّه لا يجوز ذلك إلا في (ليتما)، وعزا أبو حيَّان ذلك إلى أكثر أصحابه[٤]. وفي هذا يقول سيبويه، جاعلاً الإلغاء في (ليتما) حسنًا: "وأمَّا: ليتما زيدًا منطلقٌ، فإن الإلغاء فيه حَسَنٌ، وقد كان رؤبة بن العجاج[٥] ينشدُ هذا البيت رفعًا[٦]....

قالتْ أَلا ليتما هذا الحمامُ لنا ... إلى حمامتِنا ونِصْفُه فَقَدِ

---

[١] الكتاب ١١٦/٣.

[٢] السابق ١٢٩/٣.

[٣] ينظر رأيه في: شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٤/١، والارتشاف ١٢٨٥/٣.

[٤] ينظر: الارتشاف ١٢٨٥/٣.

[٥] هو عبدالله بن رؤبة بن لبيد بن صخر، ينتهي إلى زيد مناة بن تميم، أبو الجحاف ويقال أبو العجاج التميمي، الراجز المشهور، وهو مخضرم من أعراب البصرة، سمع أباه، وأبا هريرة، والنساب البكري، وروى عنه أبو عبيدة معمر بن المثنى، والنضر بن شميل، توفي زمن المنصور سنة ١٤٥هـ.

(ينظر: معجم الأدباء ٣٤١/٣، ووفيات الأعيان ٣٠٣/٢، والوافي بالوفيات ٩٩/١٤)

[٦] قائلـه الـنابغة الذبـياني. ديوانه /٢٤، وتجده في : الكتاب ١٣٧/٢، والأصول ٢٣٣/١، والخصائص ٤٦٠/٢، وكشـف المشـكل /٢٣٩، وشـرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٧٨٦/٢، وشرح التسهيل ٣٨/٢، والكافي في الإفصاح ٩١١/٣. ويروى البيت أيضًا: أو نصفه.

فرفَعَهُ على وجهين: على أنْ يكون بمترلة قول من قال: "مثلاً ما بعوضةٌ [1]، أو يكون بمترلة قوله: إنَّما زيدٌ منطلق"[2].

وذهب الفراء إلى أنَّه لا يجوز كفُّ (ما) ل(ليت) ولا ل(لعلَّ)، بل يجب إعمالهما، فتقول: ليتما زيدًا قائمٌ، ولعلَّما بكرًا قادمٌ[3].

ووافقه الحيدرة حيث قال: "وتعمل (ليت) و(لعلَّ) و(كأنَّ)؛ لقوة دلالتها على الفعل، وتُغَيِّر معنى الابتداء، فتقول: ليتما زيدًا قائمٌ، ولعلَّما محمدًا منطلق"[4].

وهذان الرأيان – أعني رأي الفراء والحيدرة – يبطل دعوى ابن مالك[5] الإجماع بجواز الإعمال والإهمال في (ليتما).

وذهب الزجاجي[6]، والزمخشري[7]، وابن مالك[8]، إلى جواز النصب فيها كلِّها، إذا اتصلتْ بـــ (ما)، ونُسب هذا إلى ابن السراج[9] ويدفع هذه النسبة ما في كتابيه الموجز[10]، والأصول، إذا تحدَّث فيهما عن (إنَّما) فقط، حيث قال في كتابه الثاني: "وتدخل (ما) زائدة على (إنَّ) على ضربين، فمرة تكون ملغاة دخولها كخروجها، لا تغير إعرابًا، تقول: إنما زيدًا منطلقٌ، وتدخل على (إنَّ) كافةً فتبنى معها بناء فيبطل شبهها بالفعل، فتقول: إنما زيدٌ منطلق، فـــ (إنَّما) هاهنا بمترلة فعل ملغى، مثل: أشهد لزيدٌ خيرٌ منك"[11].

---

(1) سورة البقرة آية ٢٦. والرفع قراءة الضحاك وابن أبي عبلة (ينظر الدر المصون ٢٢٥/١).

واتفقـــوا على أن (بعوضة) خبر لمبتدأ، ولكنهم اختلفوا في ذلك المبتدأ، فقيل: هو (ما) الاستفهامية أي: أي شيء بعوضةٌ، وقيل: المبتدأ مضمر، تقديره: هو بعوضةٌ، وفي ذلك وجهان: أحدهما: أن تجعل هذه الجملة صلة لـــ (ما) لكونهـــا بمعنى الذي، ولكنه حذف العائد وإن لم تطل الصلة، وذلك لا يجوز عند البصريين. والثاني: أن تجعل (ما) زائدة أو صفة، وتكون (هو بعوضة) جملة كالمفسرة. (ينظر: الدر المصون ٢٢٥/١ – ٢٢٦).

(2) الكتاب ١٣٧/٢ – ١٣٨.

(3) ينظر: الارتشاف ١٢٨٥/٣، والهمع ١٩١/٢، والخزانة ٢٥٢/١٠.

(4) كشف المشكل في النحو /٢٣٩.

(5) ينظر: شرح التسهيل ٣٨/٢.

(6) ينظر: الجمل /٣٠٤، وينظر أيضًا: الارتشاف ١٢٨٥/٣ والهمع ١٩١/٢.

(7) ينظر: المفصل /٢٩٣، وينظر أيضًا: الارتشاف ١٢٨٥/٣، والهمع ١٩١/٢.

(8) ينظر: شرح التسهيل ٣٨/٢.

(9) يـــنظر: شرح التسهيل ٣٨/٢، وشرح الألفية لابن الناظم /٦٦، والارتشاف ١٢٨٥/٣، وشفاء العليل ٣٦٩/١، وشرح الأشموني ٢٨٤/١.

(10) الموجز في النحو /٣٨.

(11) الأصول ٢٣٢/١.

وذكر ابن بَرْهان العكبري[1] أنَّ الكسائي والأخفش حكيا عن العرب: إنَّما زيدًا قائمٌ، فأعملَ مع زيادة (ما).

وارتضى السيوطي[2] جواز الوجهين في (ليتما)، واختار الاقتصار على ما سُمِع في (إنَّما)، وأوجب الإلغاء في البواقي؛ لعدم سماع الإعمال فيها.

وسبقه إلى هذا ابن عقيل حين قال: "والصحيح المذهب الأول، وهو أنَّه لا يعمل فيها مع (ما) إلاَّ (ليت)، وأمَّا ما حكاه الأخفش والكسائي فشاذ"[3].

وجاز الوجهان في (ليتما) دون سائر أخواتها؛ لبقاء اختصاصها بالدخول على الأسماء بخلاف أخواتها. يقول ابن عصفور: "وأما (ليتما) فلم تولِها العرب الفعلَ قط، لا يحفظ في كلامهم: ليتما يقوم زيد"[4].

وقال ابن مالك: "لأنَّ اتصال (ما) بها لم يُزِل اختصاصها بالأسماء بخلاف أخواتها فإنَّ اتصال (ما) بها أزال اختصاصها بالأسماء، فاستحقَّتْ (ليتما) بقاء العمل دون (إنَّما) و(كأنَّما)، و(لكنَّما) و(لعلَّما)"[5].

هذا – واختلفوا في ماهيَّة (ما)، فذهب كثير من النحويين[6] إلى أنها زائدة كافة عن العمل، مهيئة للدخول على الأفعال، بل جعل السيوطي ذلك هو المتعارفَ عليه حين قال: "ثم (ما) المذكورة زائدة كافة عن العمل، مهيئة لدخول هذه الأحرف على الجمل، هذا هو المعروف"[7].

وزعم ابن دُرُسْتُوَيْه وبعض الكوفيين[8] أنَّها نكرة مبهمة بمترلة الضمير لما فيها من التفخيم، والجملة التي بعدها في موضع الخبر، ومفسِّرة لها كالتي بعد ضمير الشأن.

---

(1) ينظر: شرح اللمع ١/٧٥، وينظر أيضًا: الجنى الداني /٣٩٥، وشرح ابن عقيل ١/٣٧٤ – ٣٧٥.

(2) ينظر: همع الهوامع ٢/١٩١.

(3) شرح ابن عقيل ١/٣٧٥.

(4) شرح الجمل ١/٤٣٥.

(5) شرح التسهيل ٢/٣٨.

(6) ينظر: معاني الحروف للرماني /٨٩، وشرح عمدة الحافظ ١/٢٣٢، وشرح التسهيل ٢/٣٨، وشرح الألفية لابن الناظم /١٧٣، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة الموصلي ٢/٩١٥، ورصف المباني /٣١٥ – ٣١٧، والجنى الداني /٣٣٢ – ٣٣٣، وشرح التحفة الوردية /١٥٤، والمغني ١/٣٠٦ – ٣٠٧، وشرح التصريح ١/٢٢٥، وشرح الأشموني ١/٢٨٣.

(7) همع الهوامع ٢/١٩١.

(8) ينظر: همع الهوامع ٢/١٩١.

ورُدَّ بأنَّها لو كانت كذلك لاستُعمـلت في جميع النواسخ كضمير الشأن[1].

ونُسب[2] إلى أبي علي الفارسي القول بأنَّها نافية، مستدلاً على ذلك بأنَّها أفادت معنى الحصر في نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾[3]، والمعنى: ما الله إلاَّ إله واحد.

وعقَّب ابن هشام على هذا – بعد أن ذكر هذه النسبة – بقوله: "وبعضهم ينسب القول بأنَّها نافية للفارسي في كتابه الشيرازيات، ولم يقل ذلك الفارسي، لا في الشيرازيات، ولا في غيرها، ولا قاله نحويٌّ غيره"[4].

وتفيدُ (إنَّما) الحصرَ على رأي الجمهور[5]، وأجرى الزمخشري[6] (أنَّما) مجرى (إنَّما) في إفادتها الحصر، ويتَّضحُ ذلك في موقفه من الآية الكريمة ﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾[7]، حيث قال: "إنَّما لقصر الحكم على شيء، أو لقصر الشيء على حكم، كقولك: إنَّما زيدٌ قائمٌ، وإنما يقوم زيد، وقد اجتمع المثالان في هذه الآية؛ لأنَّ (إنما يوحى إلي) مع فاعله بمنزلة: إنما يقوم زيد و(إنما إلهكم إله واحد) بمنزلة إنما زيد قائم، وفائدة اجتماعهما الدلالة على أنَّ الوحي إلى الرسول صلى الله عليه وسلم مقصور على استئثار بالوحدانية"[8].

ووافق البيضاويُّ الزمخشريَّ عند تعليقه على الآية السابقة، حيث قال: "أي ما يوحى إليَّ إلاَّ أنَّه لا إله لكم إلا إله واحد، وذلك لأنَّ المقصود الأصلي من بعثته مقصور على التوحيد، فالأولى لقصر الحكم على الشيء، والثانية على العكس"[9].

ويظهر الأثر الإعرابي لهذه المسألة في البحر المحيط عند تعليق أبي حيان على قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ ﴾[10]، حيث قال: "(ما) هي الكافة لـ (إنَّ) عن العمل"[11].

---

(1) ينظر: السابق ٢/١٩١.

(2) ينظر: شرح المفصل ٨/٥٦، والهمع ٢/١٩١.

(3) سورة النساء آية ١٧١.

(4) المغني ١/٣٠٩.

(5) ينظر: البرهان ٢/١٣٧.

(6) يـنظر: ظاهـرة القصر في كشاف الزمخشري (مجلة التراث العربي)، ع٦٤ ص٤٠، السنة ١٦، ١٩٩٦م – صفر ١٤١٧هـ.

(7) سورة الأنبياء آية ١٠٨.

(8) الكشاف ٣/١٣٦.

(9) أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٤/١١١.

(10) سورة آل عمران آية ١٧٥.

(11) البحر المحيط ٣/١٢٠.

وأما الأثر التركيبي فيظهر حين جعل دخول (ما) على هذه الأحرف مؤذنًا بأسلوب جديد وهو الدخول على الجملة الفعلية. يقول – رحمه الله -: "والظاهر أنَّ (ما) في (إنَّما) كافة مهيئة لدخول (إنَّ) على الجملة الفعلية"[١].

وأما الأثر المعنوي فيظهر حين اعترض – رحمه الله – على الزمخشري الذي قال بإفادة (إنَّما) و(أنَّما) الحصر، حيث قال – رحمه الله -: "وأمَّا ما ذكره في (إنَّما) أنَّها لقصر ما ذُكر، فهو مبني على (إنما) للحصر، وقد قرَّرنا أنَّها لا تكون للحصر. وإنَّ مع (ما) كهي مع (كأنَّ) و(لعل)، فكما أنها لا تفيد الحصر في التشبيه، ولا الحصر في الترجي، فكذلك لا تفيده مع (إنَّ). وأما جعله (أنَّما) المفتوحة الهمزة مثل مكسورتها يدل على القصر فلا نعلم الخلاف إلاَّ في (إنَّما) بالكسر، وأمَّا الفتح فحرف مصدري ينسبك منه مع ما بعدها مصدر، فالجملة بعدها ليست جملة مستقلة، ولو كانت (أنَّما) دالة على الحصر لزم أن يقال: إنَّه لم يُوح إليه شيء إلا التوحيد، وذلك لا يصحُّ فيه، إذ قد أوحى له أشياء غير التوحيد"[٢] .

واضطرب[٣] أبو حيَّان – رحمه الله – في القول بإفادة (إنَّما) الحصر، فتارة ينفي القول بإفادته الحصر كما في موقفه السابق، وأخرى يُثبت ذلك. ويظهر الموقف الثاني عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿ لَقَالُوٓاْ إِنَّمَا سُكِّرَتۡ أَبۡصَٰرُنَا ﴾[٤]، حيث قال – رحمه الله -: "وجاء لفظ (إنَّما) مشعرًا بالحصر، كأنَّه قال: ليس ذلك إلا تسكيرًا للأبصار"[٥].

كما يتضح ذلك من تعليقه على قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ ﴾[٦]، حيث قال – رحمه الله -: "ولمَّا نهى عن اتخاذ الإلهين، واستلزم النهي عن اتخاذ الآلهة أخبر تعالى أنه إله واحد، كما قال ﴿ وَإِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ ﴾[٦]؛ بأداة الحصر وبالتأكيد"[٧].

---

[١] البحر المحيط ٤٣٣/٧.

[٢] البحر المحيط ٣٤٤/٦.

[٣] ينظر: مواقف نحوية مضطربة في كتاب البحر المحيط. د. عبدالفتاح بحيري /٨٥ – ٨٧.

[٤] سورة الحجر آية ١٥.

[٥] البحر المحيط ٤٤٩/٥.

[٦] سورة النحل آية ٥١.

[٦] سورة البقرة آية ١٦٣.

[٧] البحر المحيط ٥٠١/٥، وينظر ٥٧/٥ و ٥٣٨/٥.

المسألة الثانية: الفصْلُ بـــ (ما) الزائدة بين حرف الجر ومجروره:

تزاد (ما) بعد حروف الجر فلا تعيقها عن العمل،وقد أشار الناظم إلى ذلك بقوله[1]:

وبعد مِنْ وعَنْ وباءٍ زِيدَ ما فلم يَعُقْ عَنْ عَملٍ قَدْ عُلِما

وشرح ابن عقيل هذا البيت فقال: "تزاد (ما) بعد (من) و(عن) (والباء)، فلا تكفها عن العمل، كقوله تعالى: ﴿ مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُواْ ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَـٰدِمِينَ ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾[4]"[5].

وذكر الشيخ خالد الأزهري أنَّه كثيرًا ما تزاد (ما) بعد الحروف الجارة السابقة، وأنَّها تزاد قليلاً بعد اللام فلا تكفها عن العمل، ومَثَّل لذلك بقول الشاعر[6]:

إلى مَلَكٍ خير أربابه فإنَّ لَما كلِّ شيءٍ قرارا[7]

وقد كفَّ سيبويه إعمال (مِن) بـــ (ما)، وجعلها كـــ (ربَّما) في قوله: "وتقول: إنِّي مما أنْ أفعلَ ذاك، كأنَّه قال: إنِّي من الأمر أو من الشأن أن أفعلَ ذاك، فوقعت (ما) هذا الموقع، كما تقول العرب: بئسماله، يريدون: بئس الشيء ماله... وإن شئت قلت: إني مما أفعلُ، تكون (ما) مع (مِن) بمنزلة كلمة واحدة نحو: ربَّما. قال أبو حيَّة النميري[8]:

وإنَّا لِمَّا نضربُ الكبشَ ضربةً على رأسِه تُلقي اللسانَ من الفمِ"[9]

وتبع المبردُ سيبويه حين قال: "وتقول: إنِّي مما أفعلُ على معنى: رُبَّما أفعلُ، كما قال:

وإنَّا لمَّا نضربُ الكبشَ ضربةً على رأسِه تُلقي اللسانَ من الفمِ"[10]

---

(١) ينظر: الألفية /٥٩.

(٢) سورة نوح آية ٢٥.

(٣) سورة المؤمنون آية ٤٠.

(٤) سورة آل عمران آية ١٥٩.

(٥) شرح ابن عقيل ٣١/٢ – ٣٢.

(٦) قائله مجهول وهو من شواهد شرح التصريح ٢١/٢.

(٧) ينظر: شرح التصريح ٢١/٢.

(٨) ينظر: ديوانه /١٧٤ وتجده في: المقتضب ١٧٤/٤، والمسائل المشكلة /٢٨٧، والأزهية /٩١، وتحصيل عين الذهب ٥٤٣/٢، والنكـــت ٨٧٧/٢، والأمالي الشجرية ٥٦٧/٢، والمغني ٣١١/١، وشرح التصريح ١٠/٢، والهمع ٤/ ٢٢٨، والخزانة ٢١٥/١٠.

(٩) الكتاب ١٥٦/٣.

(١٠) المقتضب ١٧٤/٤.

ووقف الفارسي على قول سيبويه والمبرد، ثم حمله على شيئين، أحدهما التقليل كـ (ربَّما)، واستبعد ذلك؛ لعدم حصول المعنى في البيت. يقول: "قال سيبويه: إنّي مما أفعلُ ذاك، فتكون (ما) مع أفعل بمنزلة كلمة واحدة نحو (ربما)... وقال أبو العباس: تقول: إنّي مما أفعلُ، على معنى: رُبَّما أفعلُ... وقوله: إني مما أفعلُ على معنى رُبَّما أفعلُ، إنْ أراد به أنَّ (ما) للتقليل، كما أنَّ (رُبَّما) للتقليل كان ذلك مسوغًا إذا ثبت مسموعًا، وبَعُد ذلك في البيت، فإنَّه يبتغي أن يكون غير مُقلِّل لضربة الكبش على رأسه"[1].

ونَصَّ ابنُ مالك على أنَّ (ما) تكف الباء، وتُحدث فيها معنى التقليل. يقول: "وكذلك تُزاد بعد الباء كافةً، كقول الشاعر[2]:

فلئنْ صرتَ لا تُحيرُ جوابًا لبما قَدْ تُرَى وأنتَ خطيبُ

... وتحدثُ (ما) الكافة في الباء معنى (رُبَّما)، فمعنى قد تُرى وأنت خطيبُ: لربَّما قد ترى.."[3].

وتعقَّبه أبو حيان بقوله: "والصحيح أنَّ الباء للسبب، وأنَّ (ما) بعدها مصدرية لا كافة"[4].

كما تعقبه ابن هشام بقوله: "ذكره ابن مالك، وأن (ما) الكافة أحدثت مع الباء معنى التقليل، كما أحدثت مع الكاف معنى التعليل، في نحو: ﴿ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ ﴾[5]، والظاهر أنَّ الباء والكاف للتعليل، وأنَّ (ما) معهما مصدرية، وقد سَلَّم أنَّ كُلاًّ من الكاف والباء تأتي للتعليل مع عدم (ما)[6]، كقوله تعالى: ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ

---

(1) المسائل المشكلة /٢٩٣.

(2) قائله صالح بن عبدالقدُّوس، وهو من شواهد: توضيح المقاصد ٧٧١/٢، والمغني ٣١٠/١، والمساعد ٢٨/٢، وهمع الهوامع ٢٢٨/٤، وشرح شواهد المغني ٧٢٠/٢، والخزانة ٢٢١/١٠، وفيه: "والبيت في رثاء ميت، يقول: إنْ صرتَ الآن لا تردُّ جوابًا لمن يكلمك فكثيرًا ما تُرى وأنت خطيب بلسان الحال، فإنَّ من نظر إلى قبرك وتذكر ما كنت عليه وما أُلتَ إليه اتَّعظ بذلك، ويحتمل أن يكون المراد كثيرًا ما رُئيت في حال الحياة خطيبًا، إلاَّ أنه عبر بالمضارع لاستحضار تلك الحالة".

(3) شرح التسهيل ١٧٢/٣.

(4) الارتشاف ١٧٠٠/٤.

(5) سورة البقرة آية ١٩٨.

(6) ينظر: شرح التسهيل ١٥٠/٣ و١٧٣.

هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ ﴾[1]، ﴿ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾[2]، وأنَّ التقدير: أعجب لعدم فلاح الكافرين، ثم المناسب في البيت معنى التكثير، لا التقليل"[3].

واستعمل الفراء مصطلح الصلة في مقابل الزيادة، فعند قوله تعالى: ﴿ جُندٌ مَّا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ مِّنَ ٱلْأَحْزَابِ ﴾[4]. قال: "و(ما) هاهنا صلة، والعربُ تجعل (ما) صلة في المواضع التي دخولها وخروجها فيها سواء، فهذا من ذلك، وقوله ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ ﴾[5]، من ذلك، وقوله ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ ﴾[6] من ذلك؛ لأنَّ دخولها وخروجها لا يُغيِّر المعنى"[7].

وأجاز الفراء – أيضًا – في (ما) أَنْ تكون اسمًا موصولاً، أو نكرة موصوفة، عند تعليقه على الآيتين الأخيرتين. يقول: "العرب تجعل (ما) صلة في المعرفة والنكرة واحدًا. قال الله تعالى: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ ﴾، والمعنى: فبنقضهم، و﴿ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ ﴾، والمعنى: عما قليل، والله أعلم. ورُبَّما جعلوه اسمًا وهي في مذهب الصلة، فيجوز فيما بعدها الرفع على أنَّه صلة، والخفض على اتباع الصلة لما قبلها، كقول الشاعر[8]:

فكفى بنا فضلاً على مَنْ غيرِنا حُبُّ النبيِّ محمدٍ إيَّانا

وترفع (غير) إذا جُعِلتْ صلةً بإضمار هو، وتخفض على الاتباع لِـ (مَن)"[9].

وقد بَيَّن الشنتمري الشاهد في البيت السابق بما يوضح كلام الفراء. يقول: "الشاهد فيه حمل (غير) على (مَن) نعتًا لها؛ لأنَّها نكرة مبهمة، فوصفت بما بعدها وصفًا لازمًا يكون لها كالصلة، أو التقدير: على قوم غيرنا، ورفع (غير) جائز على أن تكون (مَن) موصولة،

---

(1) سورة النساء آية ١٦٠.

(2) سورة القصص آية ٨٢.

(3) المغني ١/٣١٠.

(4) سورة ص آية ١١.

(5) سورة المؤمنون آية ٤٠.

(6) سورة النساء آية ١٥٥.

(7) معاني القرآن ٢/٣٩٩.

(8) نُسب لحسان بن ثابت، وليس في ديوانه. ونسب لكعب بن مالك وهو في ديوانه /٢٨٩، وهو من شواهد: الكتاب ٢/١٠٥، ومجالس ثعلب ١/٢٧٣، والمسائل البصريات ١/٤٢٢، وسر الصناعة ١/١٣٥، والأمالي الشجرية ٢/٤٤١.

(9) معاني القرآن ١/٢٤٤ – ٢٤٥.

ويحذف الراجع عليها من الصلة، والتقدير: مَن هو غيرُنا. والحبُّ مرتفع بكفى، والباء في قوله (بنا) زائدة مؤكدة"[1].

وأكد الزجاج الوجه الآخر لـ (ما) وهو كونها موصولة، وما بعدها خبر لمبتدأ محذوف، ثم عَلَّق عليه بما يفيد الرفض، ومرجعه في ذلك أن القراءة سنة متَّبعة لا يجوز أن نحيد عنها. يقول: "(ما) بإجماع النحويين هاهنا صلة لا تمنع الباء من عملها فيما عملت. المعنى: فبرحمة من الله لنت لهم. إلاَّ أنَّ (ما) قد أحدثت بدخولها توكيد المعنى، ولو قرئت: فبما رحمةٌ من الله جاز، والمعنى: فبما هو رحمةٌ... ولا تقرأنَّ بها، فإنَّ القراءة سنة لا يجوز أن يقرأ قاريء بما لم يقرأ به الصحابة أو التابعون، أو من كان من قرّاء الأمصار المشهورين في القراءة"[2].

ونقل أبو البركات الأنباري عن بعض النحويين القول بأنَّ ما بعد (ما) — وهي اسم نكرة — بدل وليس صفة، ثم أبطل ذلك. يقول: "(ما) زائدة للتوكيد، وزعم بعضهم[3] أنها اسم نكرة و(نقضهم) بدل منه، وليس بشيء؛ لأنَّ إدخال (ما) وإخراجها واحد، ولو كانت اسمًا لوجب أن يزيد في الكلام معنى لم يكن فيه قبل دخولها، وإذا كان دخولها كخروجها، فالأولى أن تكون حرفًا زائدًا على ما ذهب إليه الأكثرون"[4].

فأبو البركات الأنباري في قوله السابق "ينفي أن تكون (ما) نكرة، وحجته أنها لو كانت نكرة لكانت اسمًا، والاسم ما دل على معنىً في نفسه، والحرف ما دلَّ على معنى في غيره، وهي هنا ليس لها معنى في نفسها؛ لأنَّ المعنى في الجملة — من وجهة نظره — يبقى بعد إسقاطها، وهذا دليل أنها حرف"[5].

ورفض ابن القيّم[6] القول بزيادة (ما) في الآيات السابقة، وتبعه بعض الباحثين المحدثين[7] بحجة أنَّه ليس هناك من كلمة إلاَّ وهي مفتاح لفائدة جليلة، وليس في القرآن حرف إلاَّ جاء لمعنىً.

---

(١) تحصيل عين الذهب ٣٢١/١.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٤٨٢/١.

(٣) منهم ابن كيسان. ينظر مشكل إعراب القرآن /١٥٨.

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن ٢٧٣/١.

(٥) زيادة الحروف بين التأييد والمنع /١٠٠ — ١٠١.

(٦) ينظر: بدائع الفوائد ١٧٤/٢.

(٧) ينظر: (ما) المزعوم زيادتها. د. هدى السداوي /٣٧ — ٣٨.

ويُرَدُّ عليهم بأنَّ هذه الزيادة قد أثبتها علماء لهم ما لهم من مكانة في اللغة، فهذا سيبويه يقول: "وتكون توكيدًا لغوًا، وذلك قولك: متى ما تأتني آتك، وقولك: غضبتُ من غير ما جُرْمٍ، وقال الله عز وجل: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ ﴾[1]، وهي لغو في أنَّها لم تحدث إذ جاءت شيئاً لم يكن قبل أن تجيء من العمل، وهي توكيد للكلام"[2].

وممَّن أثبت زيادتها: الفراء[3]، وأبو عبيدة[4]، والأخفش[5]، والزجاج[6]، والنحاس[7]، ومكي بن أبي طالب[8]، وجامع العلوم النحوي[9]، وأبو بركات الأنباري[10]، وأبو البقاء العكبري[11]، والقرطبي[12]، وابن كثير[13]، والبيضاوي[14]، وأبو السعود[15]، والألوسي[16].

وزيادة على هذا نجد الزجاج يُصرح بالإجماع على زيادة (ما) هاهنا يقول: "(ما) بإجماع النحويين هاهنا صلة لا تمنع الباء من عملها فيما عملت. المعنى: فبرحمة من الله لنت لهم، إلاَّ أنَّ (ما) قد أحدثت بدخولها توكيد المعنى"[17].

---

(١) سورة النساء آية ١٥٥ والمائدة آية ١٣.

(٢) الكتاب ٢٢١/٤.

(٣) ينظر: معاني القرآن ٢٤٤/١ – ٢٤٥ و٣٩٩/٢.

(٤) ينظر: مجاز القرآن ١٤٢/١.

(٥) ينظر: معاني القرآن ١٤٢/١ و١٣٨/١.

(٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١٣/٤.

(٧) ينظر: إعراب القرآن ٤٢/٥.

(٨) ينظر: مشكل إعراب القرآن /١٥٨.

(٩) ينظر: كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ٣٥٦/١.

(١٠) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢٧٣/١.

(١١) ينظر: التبيان ٢٤١/١.

(١٢) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٢٤٨/٤ و ٧/٦ و١١٤/٦.

(١٣) ينظر: تفسير القرآن العظيم ٤٢١/١.

(١٤) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل ١٠٨/٢ و٢٧٥/٢.

(١٥) ينظر: تفسير أبي السعود ٧٢/١ و١٠٥/٢.

(١٦) ينظر: روح المعاني ٨/٦.

(١٧) معاني القرآن وإعرابه ٤٨٢/١.

وكذلك صنع القرطبي حين قال: "أي فبنقضهم (ما) زائدة للتوكيد عن قتادة[1] وسائر أهل العلم، وذلك أنَّها تؤكد الكلام بمعنى تمكّنُه في النفس من جهة حسن النظم، ومن جهة تكثيره للتوكيد"[2].

والواقف على نصوص هؤلاء النحويين والمعربين والمفسرين يتجلَّى له أنَّه ليس المقصود بزيادة الحروف أنَّها من وضع البشر، إنَّما هي من كلام الله عز وجل، لكنَّهم قالوا: إنَّ زيادتها لتوكيد المعنى وتقويته، والتوكيد معنى صحيح[3].

وقد أوضح البيضاوي هذا عند قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً ﴾[4] حيث قال: "و(ما) إبهامية تزيد النكرة إبهامًا وشياعًا وتسد عنها طرق التقييد... أو مزيدة للتأكيد، كالتي في قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾[5]، ولا نعني بالمزيد اللغو الضائع، فإنَّ القرآن كله هدىً وبيان، بل ما لم يوضع لمعنى يُراد منه، وإنَّما وضعت لأنْ تذكر مع غيرها فتفيد له وثاقةً وقوةً"[6].

وتزاد (ما) – أيضًا – بعد (رُبَّ)، والكاف فتكفُّهما عن العمل[7]، كثيرًا[8]، كقول الشاعر[9]:

---

(1) قتادة هو أبو الخطاب قتادة بن دعامة بن عزيز السدوسي البصري الضرير الأكمه، وُلد سنة ٦٠هـ، وكان من أوعية العلم، وممن يضرب به المثل في الحفظ وهو الذي قال: ما سمعت أذناي شيئًا قط إلا وعاه قلبي، ويعد قدوة المفسرين والمحدّثين، مات بواسط سنة ١١٧هـ.

(ينظر: طبقات الفقهاء /٩٤، وصفة الصفوة ٢٥٩/١، وسير أعلام النبلاء ٢٦٩/٥، وطبقات الحنفية /٥٤٨، وطبقات الحفاظ /٥٤).

(2) الجامع لأحكام القرآن ١١٤/٦ – ١١٥.

(3) ينظر: الحروف العاملة في القرآن الكريم /٢٠٦.

(4) سورة البقرة آية ٢٦.

(5) سورة آل عمران آية ١٥٩.

(6) أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٢٥٧/١.

(7) ينظر: شرح ابن عقيل٣٤/٢.

(8) ينظر: شرح التصريح ٢١/٢.

(9) قائله زياد الأعجم وتجده في: الأزهية /٧٧، والأمالي الشجرية ٥٥١/٢، وشرح الأشموني ٣٢١/٢، والخزانة ١٠/ ٢٠٤، وفيه: الحُمرُ: جمع حمار، والمطايا: جمع مطية، والمطا على وزن العصا: الظهر، ومنه قيل للبعير مطيَّة بمعنى مفعولة، والحبطات: هم بنو الحارث بن عمرو بن تميم، وقد سموا بهذا نسبة للحارث كان قد لقب بالحبط؛ لأنه كان في سفر فأكل كثيرًا وانتفخ بطنه.

فإنَّ الحُمْرَ من شرِّ المطايا كما الحَبِطَاتُ شَرُّ بني تميمِ

وقوله[1]:

رُبَّما الجاملُ المؤبَّلُ فيهم وعناجيجُ بَينهُنَّ المِهارُ

وقد تزاد بعدهما فلا تكفُّهما عن العمل[2]، وهو قليل [3]، كقوله[4]:

ماويَّ يا رُبَّتَما غارةٍ شَعْواءَ كاللَّذعَة بالمِيسَمِ

وقوله[5]:

وننصرُ مولانا ونعلمُ أنَّه كما الناسِ مجرومٌ عليه وجارِمُ

وخَصَّ الهروي (رُبَّ) بحديث بَيَّن فيه نوعيها المؤكدة والكافة. قال فيه: "واعلم أن (ما) في (ربما) على أربعة أوجه:

أحدها: أن تكون كافة زائدة ليصلح بعدها وقوع المعرفة والفعل؛ لأنَّ (رُبَّ) تخفض ما بعدها، ولا تدخل على المعرفة ولا على الفعل؛ لأنَّ حرف الخفض لا يدخل على الفعل، وإذا أرادوا أن يكفوها عن عملها، وتقع بعدها المعرفة والفعل، أدخلوا (ما) ليفصلوا بها بين (رُبَّ) والمعرفة، وبين (رُبَّ) والفعل فقالوا: رُبَّما قام زيدٌ، ورُبَّما زيدٌ قام، وربَّما الرجل قام

---

(1) قائلـــه أبو داوود الإيادي، وهو من شواهد: الأزهية /٩٤، وشرح ابن يعيش ٢٩/٨، وشرح التسهيل ١٧٢/٣، والصـــفوة الصفية ٣١٠/١، والجنى الداني /٤٤٨، والمغني ١٣٧/١، وشرح ابن عقيل ٣٣/٢، والمساعد ٢٧٩/٢، وشفاء العليل ٦٧٢/٢، وشرح التصريح ٢٢/٢، وشرح الأشموني ٢٣٠/٢، والدرر اللوامع ١٢٤/٤، وفيه: الجامل: القطـــيع من الإبل مع راعيها، وقيل اسم جمع الإبل لا واحد له من لفظه. والمؤبل: المعدُّ للقُنْيَة. والعناجيج: جياد الخيل واحدها عنجوج، وهي الخيل الطويلة الأعناق. والمهار: جمع مُهر وهو ولد الفرس والأنثى مهرة.

(2) ينظر: شرح الألفية لابن الناظم /٣٧٥، وشرح ابن عقيل ٣٤/٢، وشرح المكودي /١٤٢.

(3) ينظر: شرح ابن عقيل ٣٤/٢.

(4) قائلـــه ضمرة بن ضمرة النهشلي، وهو من شواهد: الأمالي الشجرية ٤١٣/٢، والإنصاف ١٠٥/١، وشرح ابن يعيش ٣١/٨، وشفاء العليل ٦٧٣/٢، والخزانة ٣٨٤/٩، وفيه: ماويّ: منادى مرخَّم ماويَّة، اسم امرأة، ويا في يا ربتما للتنبيه لا للنداء، الشعواء: الغارة المنتشرة. اللذعة: من لذعته بالنار إذا أحرقته.

(5) قائلـــه عمرو بن براقة، وتجد هذا الشاهد في: جواهر الأدب /١٥٣، والجنى الداني /١٦٦، والمغني ٦٥/١، وشرح ابن عقيل ٣٥/٢، وشرح المكودي /١٤٢، وشرح التصريح ٢١/٢، والخزانة ٢٠٧/١٠.

وربَّما رجلٌ قام، و(ما) في هذا الوجه مع (رُبَّ) كلمة واحدة بمعنى حرف مهيِّيء للفعل والمعرفة بعده، ولا يعمل شيئًا. قال الشاعر، فجاء بالفعل بعدها، وهو جذيمة الأبرش[1]:

رُبَّما أوفيتُ في عَلَمٍ يَرْفَعْنَ ثوبي شَمالاتُ

وقال أبو دؤاد[2] فجاء بعدها بالمعرفة:

رُبَّما الجاملُ المؤبَّلُ فيهمِ وعناجيج بينهُنَّ المِهارُ

والوجه الثاني: أن تكون (ما) في (رُبَّما) زائدة ملغاة، تخفض ما بعدها بـ (رُبَّ)، كقولك: رُبَّما رجلٍ أعطيته، وربَّما طعامٍ أكلته.."[3].

وإذا كُفَّت (رُبَّ) بـ (ما) فالأكثر أن تدخل على فعل ماضٍ[4]؛ "لأنَّ التكثير والتقليل إنما يكونان فيما عُرف حده، والمستقبل مجهول"[5].

ويجوز دخولها على مضارع مترَّل مترلة الماضي لتحقق وقوعه[6]، كقوله تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ﴾[7]، وإنَّما كان متحقق الوقوع في هذه الآية؛ لأنه معلوم لله تعالى[8].

---

(1) من شواهد: الكتاب ٥١٨/٣، والمقتضب ١٥/٣، والأصول ٤٥٣/٣، وشرح الكتاب للسيرافي ١٣٠/٢، والتبصرة ١٩٠/١،وكشف المشكل /٤٦١، والتوطئة /٣٥٧، وجواهر الأدب /٣٦٦، والمغني ١٣٥/١، والخزانة ٤٠٤/١١.
والأبرش هو جذيمة بن مالك بن فهم بن دوس الأزدي، صاحب الحيرة، وأحد ملوك الطوائف، وهو الأبرش والوضاح، وإنما قيل له ذلك لأنه كان به برص فكانت العرب تهاب أن تنسبه إلى البرص فقالت له أبرش، وقيل: سُمي أبرش لأنه أصيب بحرق، فبقي منه من أثر الحرق نقط سوداء، وكان بعد عيسى عليه السلام بثلاثين سنة، وكان من تيهه لا ينادم إلا الفرقدين، ودام ملكه ستين سنة.
(ينظر: المعارف لابن قتيبة /٦٤٥، ووفيات الأعيان ١٨/٦، ولسان العرب ٢٦٤/٦).

(2) أبو دؤاد هو جارية بن الحجاج، وقيل: حنظلة بن الشرقي، كان نديمًا للزبير بن عبدالمطلب في الجاهلية، ثم أدرك الإسلام، ويعد أحد المعمرين، وهو أحد نُعَّات الخيل المجيدين.
(ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة ١٨٣/٢، والخزانة ٥٩٠/٩).

(3) الأزهية /٩٣ – ٩٤، وينظر: شرح المفصل ٣٠/٨.

(4) ينظر: الارتشاف ١٧٤٩/٤، وشرح التصريح ٢٢/٢، وشرح الأشموني ٣٢١/٢.

(5) شرح التصريح ٢٢/٢.

(6) ينظر: الارتشاف ١٧٤٩/٤، وشرح التصريح ٢٢/٢، وشرح الأشموني ٣٢١/٢.

(7) سورة الحجر آية ٢.

(8) ينظر: حاشية الصبان ٢٣٢/٢.

وخَرَّج الكوفيون[1]، وابن السَّراج، وأبو إسحاق الزجاج[2] الآية على إضمار كان. يقول ابن السراج في بيان علة ذلك: "ولَّما كانت (رُبَّ) إنَّما تأتي لما مضى، فكذلك (رُبَّما)، لَّما وقع بعدها الفعل كان حقُّه أن يكون ماضيًا، فإذا رأيت الفعل المضارع بعدها فثمَّ إضمار كان"[3].

وأجاز ابن يسعون أن تكون (ما) في (رُبما يود) نكرة موصوفة، أي: رُبَّ ودٍ يودُّه الَّذين كفروا[4]، ونسب الرضي هذا الرأي إلى النحويين[5].

وذهب أبو علي الفارسي[6]، وتبعه ابن عصفور[7] إلى منع دخول (رُبَّما) على الجملة الاسمية، ولهذا قالا في قول أبي دؤاد:

رُبَّما الجامل المؤبّلُ فيهم وعناجيحُ بينهنَّ المِهارُ

: (ما) نكرة موصوفة بجملة حذف مبتدؤها، والتقدير: رُبَّ شيء هو الجامل.

والصحيح أنَّها تدخل على الجملة الاسمية، لكنَّ ذلك نادر[8]، فتكون (ما) — حينئذ — زائدة كافة هيَّأت (رُبَّ) للدخول على هذه الجملة[9]، و(الجامل) هو المبتدأ، و(المؤبَّل) صفته، و(فيهم) خبره[10].

ويظهر أثر هذه المسألة في البحر المحيط عند تعليق أبي حَيَّان على قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾[11]، حيث قال: "و(ما) هنا زائدة للتوكيد، وزيادتها بين الباء،

---

(1) ينظر: الارتشاف ١٧٤٩/٤.

(2) ينظر رأيه في: البيان في غريب إعراب القرآن ٦٣/٢، وكشف المشكلات وإيضاح المعضلات ١٢/٢.

(3) الأصول في النحو ٤١٩/١.

(4) ينظر رأيه في: الارتشاف ١٧٤٩/٤، وتوضيح المقاصد ٧٧٣/٢.

وابن يسعون هو يوسف بن يَبْقى بن يوسف بن مسعود بن يسعون التُّجيبي النحوي المري، يكنى أبا الحجاج، كان إمامًا في اللغة والنحو، توفي سنة ٥٤٠هـ، ومن مصنفاته: المصباح في شرح أبيات الإيضاح.

(ينظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة /٢٤٦، والتكملة لكتاب الصلة ٢٠٧/٤).

(5) ينظر: شرح الكافية ٣٣٣/٢.

(6) ينظر رأيه في: شرح التسهيل ١٧٤/٣، والجنى الداني /٤٥٦، والمغني ٣١٠/١، وشرح التصريح ٢٢/٢، وشرح الأشموني ٢٣٢/٢، والدرر اللوامع ١٢٥/٤.

(7) ينظر: شرح الجمل ٥٠٥/١.

(8) ينظر: شرح التصريح ٢٢/٢، وشرح الأشموني ٢٣٢/٢، والدرر اللوامع ١٢٥/٤.

(9) ينظر: شرح التسهيل ١٧٤/٣.

(10) ينظر: شرح التصريح ٢٢/٢.

(11) سورة آل عمران آية ١٥٩.

وعن، ومن، والكاف، وبين مجروراتها شيءٌ معروفٌ في اللسان مَقَرَّرٌ في علم العربية. وذهب بعض الناس إلى أنَّها نكرة تامة، و(رحمة) بدل منها، كأنَّه قيل: فبشيءٍ، أبهم ثم أبدل على سبيل التوضيح، فقال (رحمةٍ)، وكأنَّ قائل هذا يفرُّ من الإطلاق عليها أنها زائدة.

وقيلَ (ما) هنا استفهاميَّة. قال الرازي: قال المحققون دخول اللفظ المهمل الوضع في كلام أحكم الحاكمين غير جائز، وهنا يجوز أن تكون (ما) استفهامية للتعجب، تقديره: فبأي رحمة من الله لنت لهم.

وما قاله المحققون صحيح، لكن زيادة (ما) للتوكيد لا ينكره في أماكنه من له أدنى تعلق بالعربية فضلاً عن من يتعاطى تفسير كلام الله، وليس (ما) في هذا المكان مما يتوهمه أحد مهملاً، فلا يحتاج ذلك إلى تأويلها، بأن يكون استفهامًا للتعجب، ثم إنَّ تقديره ذلك: فبأي رحمة دليل على أنَّه جعل (ما) مضافة للرحمة، وما ذهب إليه خطأ من وجهين:

أحدهما: أنه لا تضاف (ما) الاستفهامية، ولا أسماء الاستفهام غير (أيّ) بلا خلاف، و(كم) على مذهب أبي إسحاق.

والثاني: أنَّه إذا لم تصح الإضافة فيكون إعرابه بدلاً، وإذا كان بدلاً من اسم الاستفهام فلابُدَّ من إعادة همزة الاستفهام في البدل، وهذا الرجل لحظ المعنى ولم يلتفت إلى ما تقرر في علم النحو من أحكام الألفاظ، وكان يغنيه عن هذا الارتباك والتسلُّق إلى ما لا يحسنه والتسور عليه قـــول الزجاج في (ما) هذه إنها صلة فيها معنى التوكيد بإجماع النحويين"[1].

ويمكن أن نستنتج الآثار من هذا النَّص على النحو الآتي:

١- أما الأثر الإعرابي فيظهر حين ذكر ما ذهب إليه بعض النحويين من أنَّ (ما) نكرة تامة، يدفعهم لهذا الفرارُ من الإطلاق عليها أنها زائدة. كما ذكر ما ذهب إليه الرازي حين جعل (ما) استفهامية ثم رَدَّ عليه ذلك.

٢- وأما الأثر التركيبي فيظهر في قوله: "وزيادتها بين الباء، وعن، ومن، والكاف وبين مجروراتها شيء معروف مقرر في علم العربية".

٣- وأما الأثر المعنوي فيبدو في جعله (ما) زائدة هاهنا للتوكيد[2].

كما يظهر الأثر التركيبي لهذه المسألة حين جعل (ما) الداخلة على (رُبَّ) مهيئة للدخول على الأفعال. يقول: "والظاهر أن (ما) في (رُبَّما) مهيئة، وذلك أنها من حيث هي حرف جر لا يليها إلاَّ الأسماء، فجيء بـــ (ما) مهيئة لمجيء الفعل بعدها"[3].

---

(١) البحر المحيط ٣/٩٧ – ٩٨.

(٢) ينظر أيضًا: البحر المحيط ٦/٤٠٥.

(٣) البحر المحيط ٥/٤٤٤.

المبحث السابع: الأثر الإعرابي والتركيبي والمعنوي للفصل بين أجزاء الجملة.

المسألة الأولى: الفصْل بالفاء الرابطة بين المبتدأ والخبر:

بين المبتدأ والخبر صلة قوية، من حيث كان الخبر محكومًا به، والمبتدأ محكومًا عليه، ولهذا لم يحتاجا إلى حرف رابط بينهما. يقول ابن مالك: "حقُّ خبر المبتدأ ألاَّ يدخل عليه فاء؛ لأنَّ نسبته من المبتدأ نسبةُ الفعل من الفاعل، ونسبة الصفة من الموصوف"[1].

وقال السيوطي في الموضوع نفسه: "لَّما كان الخبر مرتبطًا بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه لم يحتج إلى حرف رابط بينهما، كما لم يحتج الفعل والفاعل إلى ذلك، فكان الأصل ألاَّ تدخل الفاء على شيء من خبر المبتدأ"[2].

وتدخل الفاء على خبر المبتدأ على ضربين: واجب، وجائز، فأمَّا الواجب فيكون في الخبر الواقع بعد (أمَّا)، يقول سيبويه: "وأمَّا (أمَّا) ففيها معنى الجزاء، كأنَّه يقول: عبدالله مهما يكن من أمره فمنطلقٌ، ألا ترى أنَّ الفاء لازمة لها أبدًا"[3].

وأكَّد هذا المبرد معلِّلا ذلك بأنَّ (أمَّا) فيها معنى الجزاء. يقول: "أمَّا المفتوحة فإنَّ فيها معنى المجازاة، وذلك قولك: أمَّا زيدٌ فله درهم، وأمَّا زيدٌ فأعطِه درهمًا، فالتقدير: مهما يكن من شيء فأعطِ زيدًا درهمًا، فلزمت الفاءُ الجوابَ؛ لما فيه من معنى الجزاء"[4].

وتابعهما الرضي، ونَصَّ على أنَّ هذه الفاء لا تُحذف إلاَّ للضرورة، أو في القول المحكي الذي حُذف فعله. يقول: "واعلم أن الفاء تدخل على خبر المبتدأ الواقع بعد (أمَّا) وجوبًا نحو: أمَّا زيدٌ فقائمٌ، ولا تُحذف إلا لضرورة، كقوله[5]:

---

(1) شرح الكافية الشافية ١/٣٧٤.

(2) همع الهوامع ٢/٥٦.

(3) الكتاب ٤/٢٣٥.

(4) المقتضب ٣/٢٧.

(5) قائله الحارث بن خالد المخزومي، وتمامه:

ولكنَّ سيرًا في عراض المواكب

وهو من شواهد: المقتضب ٢/٦٩، وسر الصناعة ١/٢٦٥، والمقتصد ١/٣٦٦، وشرح المفصل ٧/١٣٤، وشواهد التوضيح والتصحيح /١٣٧، والصفوة الصفية ٢/٣٠٩، والبحر المحيط ٣/٢٣، والمساعد ١/٢٤٣، وشرح ابن عقيل ٢/٣٩١، وشفاء العليل ١/٣٠٠، وشرح التصريح ٢/٢٦٢، وشرح الأشموني ١/١٩٦، والدرر اللوامع ٥/١١٠.

فأمَّا القتالُ لا قتالَ لديكُمُ

أو لإضمار القول، كقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم ﴾[1]، أي: فيقال لهم أكفرتُم"[2].

وعلَّل ابن جني سبب وقوع الفاء فاصلةً بين المبتدأ والخبر، وعدم مجيئها متقدمةً عليهما، كما هي الحال في: مهما يكن من شيء فزيدٌ منطلقٌ، بأنَّ ذلك ضرب من ضروب إصلاح اللفظ. يقول: "فإن قيل: فإذا كان تقدير الكلام: مهما يقع من شيء فزيدٌ منطلقٌ، فنحن نرى الفاء قبل الجملة التي هي (زيد منطلق)، ونحن إذا قلنا: أما زيدٌ فمنطلق، فقد نرى زيدًا قد تقدَّم على الفاء، وصار بعد الفاء اسم واحد، وهو منطلق، فما بال أحد الاسمين تقدَّم على الفاء مع (أمَّا)، ونراهما جميعًا متأخرين عن الفاء مع مهما؟

فالجواب: أنَّ العرب كما تُعنى بالمعاني فتحقِّقُها، فكذلك – أيضًا – تُعنى بالألفاظ فتصلُحها، وذلك أنَّ هذه الفاء وإن كانت هنا مُتبعة غير عاطفة، فإنَّها قد تستعمل في العطف في كثير من المواضع، نحو: قام زيدٌ فعمرو، ورأيت محمدًا فصالحًا، فمن عادتها – عاطفة كانت أو مُتْبِعة – ألاَّ تقع مبتدأة في أول الكلام، وأنَّه لابُدَّ من أن يقع قبلها اسم أو فعل، فلو أنَّهم قالوا: أمَّا فزيدٌ منطلق، على تقدير: مهما يقع من شيء فزيد منطلق، وأوجبوا على أنفسهم تقدم الفاء على الاسمين مع (أمَّا)، كما يقدمونها عليهما مع (مهما)، لوقعتْ الفاء مبتدأ ليس قبلها في اللفظ اسم ولا فعل، إنَّما قبلها حرف، وهو (أمَّا)، فقدَّموا أحد الاسمين قبل الفاء مع (أمَّا) لما حاولوه من إصلاح اللفظ؛ ليقع قبلها اسم في اللفظ، ويكون الاسم الثاني الذي بعده، وهو خبر المبتدأ وإن لم يكن معطوفًا الآن على المبتدأ تابعًا في اللفظ لاسم قبله، وهو زيد، فتكون الفاء هنا على صورة العاطفة، وإن لم تكن عاطفة، كلُّ ذلك لإصلاح اللفظ"[3].

وتقع الفاءُ الرابطة فاصلةً بين المبتدأ والخبر جوازًا إذا تضمَّن المبتدأ معنى الشرط، أو بعبارة أخرى: إذا وقع المبتدأ موقع (مَن) الشرطية، أو (ما) أختها، ويتحقَّق ذلك في الصور الآتية[4]:

---

(١) سورة آل عمران آية ١٠٦.

(٢) شرح الكافية ١/١٠١.

(٣) سر صناعة الإعراب ١/٢٦٦ – ٢٦٧.

(٤) ينظر: شرح المفصل ١/١٠٠، وشرح التسهيل ١/٣٢٩، والملخص في ضبط قوانين العربية /١٧٨، والكافي في الإفصاح ٢/٥٢٦، والمساعد ١/٢٤٤، والهمع ٢/٥٦.

الصورة الأولى: أن يكون المبتدأ غير (أل) من الموصولات، وصلته ظرف، كقول الشاعر[1]:

ما لَدَى الحازمِ اللبيبِ مُعارًا فمصونٌ ومالُه قد يَضيعُ

أو جار ومجرور، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾[2]، أو فعل صالح للشرطية، نحو: الذي يأتيني فمكرمٌ.

فإذا كان الفعل غير صالح للشرط، لم تدخل الفاء في خبره، وذلك في المواضع الآتية[3]:

١- إذا كانت أداة الشرط مباشرة للفعل، نحو: الذي إن يكرمني أكرمْه فهو مكرم، فلا يجوز دخول الفاء هنا؛ لأن الشرط قد استوفى جزاءه في الصلة، ولو دخلت الفاء لزم أن يكون للشرط جوابان، وهذا غير جائز.

وأجاز بعضهم ذلك[4]، ورُدَّ بأن الفاء إنما دخلت لشبه المبتدأ بالشرط، وهو هنا منتفٍ؛ لأنَّ اسم الشرط لا يجوز دخوله على أداة الشرط[5].

٢- إذا كان الفعل ماضي المعنى، فلا يجوز: الذي زارنا أمس فله إكرامٌ؛ لأن (زارنا) لا يصلح لأداة الشرط لمضيّ الفعل معنىً.

وأجاز بعضهم ذلك، كالأخفش[6]، وابن مالك[7]، والرضي[8] واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَصَٰبَكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾[9]، وقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْهُمْ فَمَآ أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ ﴾[10]، وبقول الرسول صلى الله عليه وسلم : "الذي رأيتَهُ يُشَقُّ شدقُه فكذَّابٌ"[11].

---

(١) قائله مجهول، وتجده في: شرح التسهيل ٣٢٩/١، والتذييل ٩٩/٤، والهمع ٥٦/٢، والدرر اللوامع ٣٤/٢.

(٢) سورة النحل آية ٥٣.

(٣) ينظر: التذييل ٩٩/٤ — ١٠٠.

(٤) ينظر: التذييل ١٠٠/٤، والهمع ٥٧/٢.

(٥) ينظر: همع الهوامع ٥٧/٢.

(٦) ينظر: معاني القرآن ٢٣٩/١.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٣٢٩/١، وشواهد التوضيح والتصحيح /١٨٤ — ١٨٥.

(٨) ينظر: شرح الكافية ١٠١/١.

(٩) سورة آل عمران آية ١٦٦.

(١٠) سورة الحشر آية ٦.

(١١) أخرجه البخاري في صحيحه ٤٦٧/١ حديث رقم ١٣٢٠.

وتأول المانعون مثل هذا، فتأولوا الآية الأولى على معنى: وما يتبيَّن إصابته إيَّاكم[1].

٣- إذا كان الفعْلُ مستقبلاً مَصحوبًا بالسين أو سوف، أو لن، أو قد، أو (ما)، نحو الذي سيأتيني أو سوف يأتيني، أو لن يأتيني له درهم، فلا يجوز دخول الفاء على هذا الخبر؛ لأنَّه لا تصلح هذه الصلات لدخول أداة الشرط على شيء منها.

هذا وقد أجاز الفراء[2]، والمبرد[3]، والزجاج[4]، وابن مالك[5] دخول الفاء على خبر المبتدأ المحلّى بـــ(أل) الموصولة، واستدلُّوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾[6] وبقوله تعالى: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ ﴾[7].

ومَنَع البصريون[8] ذلك، وخرَّجوا الآيتين ونحوهما على حذف الخبر. يقول سيبويه: "وكذلك (الزانية والزاني)، كأنَّه لما قال جلَّ ثناؤه: ﴿ سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا وَفَرَضْنَٰهَا ﴾[9]، قال: في الفرائض الزانية والزاني، أو الزانية والزاني في الفرائض... وكذلك "السارق والسارقة"، كأنَّه قال: وفيما فرضَ الله عليكم السارقُ والسارقةُ، أو السارق والسارقة فيما فُرِض عليكم"[10].

الصورة الثانية: أن يكون المبتدأ نكرة عامة موصوفة بأحد ثلاثة أشياء، أعني: الظرف، والجار والمجرور، والفعل الصالح للشرطيَّة، نحو: رجل عنده حزمٌ فهو سعيدٌ، وعبدٌ للكريم فما يَضيعُ، ونفسٌ تسعى في نجاتها فلن تخيبَ.

الصورة الثالثة: أن يكون المبتدأ مضافًا إلى النكرة المذكورة، وهو مُشعرٌ بالمجازاة، نحو: كلُّ رجلٍ عنده حزمٌ فسعيدٌ، وكلُّ عبدٍ للكريم فما يضيع، وكلُّ نفسٍ تسعى لنجاتها فلن تخيبَ.

---

(١) ينظر: همع الهوامع ٥٧/٢.

(٢) ينظر: معاني القرآن ٢٤٢/١، ٣٠٦ و٢٤٤/٢.

(٣) ينظر: الكامل ٢٦٥/٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١٧٢/٢.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣٢٩/١.

(٦) سورة المائدة آية ٣٨.

(٧) سورة النور آية ٢.

(٨) ينظر: الأمالي الشجرية ١٣٦/١، والتذييل ٩٧/٤، والمساعد ٢٤٤/١، والهمع ٥٦/٢.

(٩) سورة النور آية ١.

(١٠) الكتاب ١٤٣/١.

وأجاز ابن مالك دخول الفاء في خبر (كلّ) مضافةً إلى غير النكرة المذكورة، نحو: كلُّ نعمة فمن الله[1]، وجعل السيوطي هذا قليلا[2].

الصورة الرابعة: أن يكون المبتدأ معرفة موصوفة بالموصول، كقوله تعالى: ﴿ وَٱلْقَوَٰعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِى لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ ﴾[3].

ومنع بعضهم دخولَ الفاء في هذه الصورة؛ لأن المخبر عنه ليس بمُشْبه لاسم الشرط، لأنَّ اسم الشرط لا يقع بعده إلاَّ الفعل، والاسم الموصوف بـ (الذي) ليس كذلك. وأولّوا الآية على أنَّ (القواعد) مبتدأ، و(اللاَّتي) مبتدأ ثانٍ، والفاء داخل في خبر المبتدأ الثاني؛ لأنَّه موصول، وهو وخبره خبرُ الأول[4].

الصورة الخامسة: أن يكون المبتدأ مضافًا إلى الموصول نحو: غلامُ الذي يأتيني فلَهُ درهمٌ.

والنكتة في الإتيان بالفاء وتركه في جميع الباب أنَّه: "إذا كان الخبر عن الموصول بالفاء أذنَ ذلك بأنَّ الخبر مُسْتَحَقٌ بالفعل الأول، ألا ترى أنك إذا قلتَ: الذي يأتيني فله درهم، أَذِن ذلك بأنَّ الدرهمَ مُستحقٌ له بإتيانه؛ لأنَّ الفاء للتعقيب، والمُسبَّبُ يوجد عقيب السبب، وإذا قلت: الذي يأتيني له درهم، يدلُّ على استحقاق الدرهم من غير أن يدلَّ على أنَّه بالإتيان"[5].

والجدير بالذكر أنَّ أبا الحسن الأخفش[6] قد جَوَّز دخول هذه الفاء في كلِّ خبر نحو: زيدٌ فمنطلقٌ، واستدلَّ على ذلك بقول العرب: أخوك فوجدَ، وبقول الشاعر[7]:

---

(1) ينظر: شرح التسهيل ١/٣٣٠.

(2) ينظر: همع الهوامع ٢/٥٨.

(3) سورة النور آية ٦٠.

(4) ينظر: التذييل ٤/١٠٣ – ١٠٤، والهمع ٢/٥٨.

(5) ينظر: شرح المفصل ١/١٠١.

(6) ينظر: معاني القرآن ١/٨٣ و ١/١٣٢، وينظر رأيه أيضًا في: الأصول ٢/١٦٨، وشرح المفصل ١/١٠٠، وشرح التسهيل ١/٣٣٠، ورصف المباني /٣٨٦، والمغني ١/١٦٥، والمساعد ١/٢٤٦.

(7) لا يعرف قائله وهو في: الكتاب ١/١٣٩، ومعاني القرآن للأخفش ١/٨٣، والأزهية /٢٤٣، والنكت ١/٢٦٦، وشرح المفصل ١/١٠٠، وشرح التسهيل ١/٣٣١، والبحر المحيط ٣/٤٧٧، والرصف /٣٨٦، والجنى الداني/٧١، والمغني ١/١٦٥، والمساعد ١/٢٤٧، والهمع ٢/٥٩، والخزانة ١/٣١٥ و٤٥٥. وفيه: خولان: حي باليمن، وأكرومة الحيين: الأُكرومة: فعل الكرم مصدر بمعنى اسم المفعول، أي ومكرمة الحيين، والحيان: حيُّ أبيها وحي أمِّها.

وقائلةٍ: خولانُ فانكحْ فتاتَهمْ وأُكرُومَةُ الحيَّيْنِ خِلْوٌ كما هِيا

وتأوَّله الجمهور[1] على أنَّ (زيد) و(خولان) خبران لمبتدأ محذوف، والتقدير: هذا زيدٌ فوجد، وهذه خولانُ فانكح فتاتَهم.

وجَوَّز الفراء[2]، وأبو إسحاق الزجاج [3]، والأعلم الشنتمري [4] دخول الفاء في خبر المبتدأ الذي لا يشبه أداة الشرط، وخبره طلب نحو: زيدٌ فاضربْه، وزيد فلا تضربْه، وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿ هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ ﴾[5].

وتأوَّل المانعون هذه الآية على أنَّ (هذا) مبتدأ، و(حميم) خبر، وما بينهما مُعترِض، أو (هذا) منصوب بمحذوف يُفسره (فليذوقوه)، مثل: ﴿ وَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ ﴾[6]، وعلى هذا يكون (حميم) خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هو حميم[7].

هذا ويترتَّب على دخول الفاء الرابطة في خبر المبتدأ وجوبُ تأخير الخبر. يقول ابن مالك: "ومما يمنع تقديم الخبر اقترانه بالفاء نحو: الذي يأتيني فله درهم؛ لأنَّ سببَ اقترانه بالفاء شبهُه بجواب الشرط، فلم يجز تقديمه، كما لا يجوز تقديم جواب الشرط"[8].

ويظهر الأثر الإعرابي لهذه المسألة في البحر المحيط عند تعليق أبي حيان على قوله تعالى: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِا۟ئَةَ جَلْدَةٍ ﴾[9]، حيث نص – رحمه الله – على ما يراه سيبويه حول هذه الآية من وجوب كون (الزانية) مبتدأ خبره محذوف، معلِّلا ذلك بأنَّ (أل) الموصولة ليست في معنى الشرط. وفي هذا يقول: "ومذهب سيبويه أنَّه مبتدأ والخبر محذوف، أي: فيما يُتلى عليكم حكم الزانية والزاني، وقوله (فاجلدوا) بيان لذلك الحكم. وذهب الفراء والمبرد والزجاج إلى أنَّ الخبر (فاجلدوا) وجَوَّزه الزمخشري[10]، وسبب الخلاف هو أنَّه عند سيبويه لابُدَّ أنَّ يكون المبتدأ الداخل الفاء في خبره موصولاً بما

---

(1) ينظر: همع الهوامع ٥٩/٢، والخزانة ٣١٥/١.

(2) ينظر: معاني القرآن ٤١٠/٢، وينظر رأيه أيضًا في: الارتشاف ١١٤٣/٣، والمغني ١٦٥/١، والهمع ٥٩/٢.

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٣٨/٤ – ٣٣٩.

(4) ينظر النكت /٢٦٥: والارتشاف ١١٤٣/٣، والمغني ١٦٥/١، والهمع ٥٩/٢.

(5) سورة ص آية ٥٧.

(6) سورة البقرة آية ٤٠.

(7) ينظر: المغني ١٦٦/١.

(8) شرح التسهيل ٢٩٨/١، وينظر: همع الهوامع ٣٤/٢.

(9) سورة النور آية ٢.

(10) ينظر: الكشاف ٢٠٣/٣.

يقبل أداة الشرط لفظًا، أو تقديرًا، واسم الفاعل واسم المفعول لا يجوز أن يدخل عليه أداة الشرط، وغير سيبويه ممن ذكرنا لم يشرط ذلك"[1].

كما يظهر هذا الأثر حين اعترض على الحوفي الذي أعـــرب (الذي) في قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهْدِينِ ﴾[2]، مبتدأ خبره (فهو يهدين)، وحجة أبي حيان في ذلك أنَّ (الذي) ليست في معنى الشرط؛ لأنَّه خاص بالله عز وجل. يقول – رحمه الله -: "وقال الحوفي: ويجوز أن يكون (الذي خلقني) رفعًا بالابتداء، (فهو يهدين) ابتداء وخبر في موضع الخبر عن (الذي)، ودخلت الفاء لما في الكلام من معنى الشرط.

وليس (الذي) فيه معنى الشرط؛ لأنَّه خاص، ولا يُتخيل فيه العموم، فليس نظير: الذي يأتيني فله درهم"[3].

وأما الأثر التركيبي فيظهر حين ذكر شرط دخول الفاء في خبر المبتدأ، وهو أن يتضمن المبتدأ معنى الشرط، وذلك عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ ﴾[4]، حيث قال – رحمه الله -: "ودخلت الفاء في (فلهم)؛ لتضمُّن الموصول معنى اسم الشرط لعمومه"[5].

كما يظهر ذلك في قوله: "وفي الألف واللام خلاف، ومذهب سيبويه المنع من دخول الفاء"[6].

ويظهر – أيضًا – حين نَصَّ على أنَّ الفاء لا تدخل في الخبر إذا كان الفعل غير صالح للشرط، كأن يسبقه نفيٌ. يقول – رحمه الله -: "شرط الفعل أن يكون قابلاً لأداة الشرط، فلو قلت: الذي سيأتيني أو لَمْ يأتني، أو ما يأتيني، أو ليس يأتيني فله درهم، لم يجز؛ لأنَّ أداة الشرط لا تصلح أن تدخل على شيءٍ من ذلك"[7].

---

(١) البحر المحيط ٤٢٧/٦.

(٢) سورة الشعراء آية ٧٨.

(٣) البحر المحيط ٢٤/٧.

(٤) سورة البقرة آية ٢٧٤.

(٥) البحر المحيط ٣٣١/٢.

(٦) البحر المحيط ٣٣١/٢.

(٧) البحر المحيط ٣٣١/٢.

كما يظهر هذا الأثر عند تعليق أبي حيان على قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَصَٰبَكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡتَقَى ٱلۡجَمۡعَانِ فَبِإِذۡنِ ٱللَّهِ ﴾[1]، فقد ذكر – رحمه الله – أنَّ الجمهور يشترطون لدخول الفاء في الخبر أن تكون صلته مستقبلة، فإن كانت ماضية منعوا دخول الفاء، ونظَّر لذلك بقوله: الذي قام أمس فله درهمان، ثم اختار جواز دخول الفاء على الخبر والصلة ماضية معنىً. يقول: "ودخول الفاء على ما قرره الجمهور قلق هنا، وذلك أنَّهم قرروا في جواز دخول الفاء على خبر الموصول أن الصلة تكون مستقبلة، فلا يجيزون: الذي قام أمس فله درهمان؛ لأنَّ الفاء إنما دخلت في خبر الموصول لشبهه بالشرط، فكما أنَّ فعل الشرط لا يكون ماضيًا من حيث المعنى فكذلك الصلة، والذي أصابهم يوم التقى الجمعان، هو ماضٍ حقيقة فهو إخبار عن ماض من حيث المعنى، فعلى ما قرره يشكل دخول الفاء هنا.

والذي نذهب إليه أنَّه يجوز دخول الفاء في الخبر والصلة ماضية من جهة المعنى؛ لورود هذه الآية، ولقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنۡهُمۡ فَمَآ أَوۡجَفۡتُمۡ عَلَيۡهِ مِنۡ خَيۡلٖ وَلَا رِكَابٖ ﴾[2]. ومعلوم أنَّ هذا ماضٍ معنى مقطوع بوقوعه صلة وخبرًا، ويكون ذلك على تأويل: وما يتبيَّن إصابته إياكم"[3].

وأما الأثر المعنوي فيظهر عند تعليقه – رحمه الله – على قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ لَا يُتۡبِعُونَ مَآ أَنفَقُواْ مَنّٗا وَلَآ أَذٗى لَّهُمۡ أَجۡرُهُمۡ ﴾[4] حيث نصَّ على فائدة هذه الفاء، وأنَّها تشعر بترتيب الخبر على المبتدأ، واستحقاقه به، يقول: "و(الذين ينفقون) مبتدأ، والجملة من قوله (لهم أجرهم) خبر، ولم يُضمَّن المبتدأ معنى الشرط، فلم تدخل الفاء في الخبر، وكان عدم التضمين هنا؛ لأنَّ هذه الجملة مفسرة للجملة قبلها، والجملة التي قبلها أُخرجت مخرج الشيء الثابت المفروغ منه، وهو نسبة إنفاقهم بالحبة الموصوفة، وهي كناية عن حصول الأجر الكثير، فجاءَت هذه الجملة كذلك أخرج المبتدأ والخبر فيهما مخرج الشيء الثابت المستقر الذي لا يكاد خبره يحتاج إلى تعليق استحقاق بوقوع ما قبله، بخلاف ما إذا دخلت الفاء فإنَّها مشعرة بترتيب الخبر على المبتدأ واستحقاقه به"[5].

---

(١) سورة آل عمران آية ١٦٦.

(٢) سورة الحشر آية ٦.

(٣) البحر المحيط ١٠٨/٣.

(٤) سورة البقرة آية ٢٦٢.

(٥) البحر المحيط ٣٠٧/٢.

كما يظهر هذا الأثر عند وقوفه – رحمه الله – على قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بَعْدَ إِيمَـٰنِهِمْ ثُمَّ ٱزْدَادُواْ كُفْرًا لَّن تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ ﴾[1]، حيث قال: "ولم تدخل الفاء في (لن تقبل) هنا، ودخلت في: ﴿ فَلَن يُقْبَلَ ﴾[2]؛ لأنَّ الفاء مؤذنة بالاستحقاق بالوصف السابق، وهناك قال ﴿ وَمَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ ﴾[3]، وهنا لم يُصرِّح بهذا القيد"[4].

---

[1] سورة آل عمران آية ٩٠.

[2] سورة آل عمران آية ٩١.

[3] سورة آل عمران آية ٩١.

[4] البحر المحيط ٥١٩/٢.

المسألة الثانية: ضمير الفصل:

الضمير لغةً مأخوذٌ من أَضمرت الشيء بمعنى أخفيتُه. جاء في اللسان: "وأَضْمرتُ الشيء: أخفيتُه، وهو شيء مُضْمَر وضُمْر.. وأَضمرتْهُ الأرض: غيَّبتْه إمَّا بموتٍ أو بسفر. قال الأعشى[1]:

أُرانا إذا أَضمرتْكَ البلا دُ نُجْفَى، وتُقْطَعُ مِنَّا الرَّحِمْ

أراد: إذا غيبتْك البلادُ"[2]

وقد يكون مأخذهُ من ضَمُرَ الشيء بمعنى ضؤل وهزل[3]، فإن يكن من الأول – وهو أضمر – فهو الضمير، أي المُضمر، بصيغة اسم المفعول، وإن يكن من ضَمُرَ فهو الضمير أي الضامر المهزول.

ولمأخذه من المجرد أو المزيد – أعْني أَضْمَرَ وضَمُرَ – وجهٌ يفسحُ له "فأَمَّا أخذُه من (أَضْمَر) فوجهه أنَّ بعض الضمير بارز، وبعضه مستتر، فغلب المستتر على البارز، وسُميَّ كلا النوعين ضميرًا، أي مُضمرًا، وأما أخذه من (ضَمُر) فوجهه أنَّ بعض الضمير تقوم بنيتُه على حرف أو حرفين، وبعضه على أكثر، فغلب الأول على الآخر، وسُمي كلا النوعين ضميرًا أي: ضامرًا"[4].

وينقسم الضمير البارز إلى نوعين: ضمير متصَل، وضمير منفصل، وهذا نفسه ينقسم إلى ضمير رفع منفصل، وضمير نصب منفصل، ومن ضمائر الرفع المنفصلة يقع ضمير الفصل، والذي عرَّفه ابن عصفور بقوله: "الفصل هو وضع ضمائر الرفع المنفصلة بين المبتدأ والخبر، بشرط أن يكون المبتدأ والخبر معرفتين، أو يكونا مقاربين للمعرفتين"[5].

كما عَرَّفه الكيشي بأنَّه: "ضمير مُنفصل مرفوعٌ صورةً، لا حظ له من الإعراب، يفيد التمييز بين الخبر والصفة، وضربًا من التوكيد"[6].

وتسميته بضمير الفصل تسميةٌ بصريَّة؛ لأنه يَفصلُ بين المبتدأ والخبر، أو لأنَّه يفصل بين الخبر والنعت[7]. يقول ابن عقيل موضحًا هذا: "وسُمِّي ضمير الفصل؛ لأنه يَفصِلُ بين

---

(1) ديوانه /٢٠٠.

(2) اللسان ٤/٤٩٢ (ضمر).

(3) السابق ٤/٤٩١ (ضمر).

(4) فلسفة الضمير، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٢٠/٢٣، ١٩٦٦م، علي النجدي ناصف.

(5) شرح الجمل ٢/٦٥.

(6) الإرشاد إلى علم الإعراب /١٥٦.

(7) ينظر: الكتاب ٢/٣٩٢، والأصول ٢/١٢٥، والإنصاف ٢/٧٠٦ المسألة رقم ١٠٠، وشرح المفصل ٣/١١٠، وشرح الجمل ٢/٦٢، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٤، وشرح ألفية بن معط لابن جمعة ١/٦٦٧، والتذييل والتكميل ٢/٢٨٥، وهمع الهوامع ١/٢٣١.

الخبر والصفة، وذلك إذا قلت: (زيد هو القائم)، فلو لم تأت بـــ (هو)، لاحتمل أن يكون القائم صفة لزيد، وأن يكون خبرًا عنه، فلما أتيت بـــ (هو) تعيَّن أن يكون (القائم) خبرًا عن (زيد)"[١].

وأمَّا الكوفيون فيسمُّونه عمادًا؛ لأنَّه يُعتمد عليه في الفائدة، وذلك أنَّه يُبيِّن أنَّ الثاني خبرٌ لا تابع[٢].

وقرَّر ابن الحاجب أولوية تسميته فصلاً. يقول: "وتسمية أهل البصرة له فصلاً أقرب إلى الاصطلاح في أكثر الألفاظ، ولمَّا كان المعنى في هذه الألفاظ الفصلَ كان تسميتها فصلاً أولى من تسمية الكوفيين لها عمادًا؛ نظرًا إلى أنَّ السامع أو المتكلم أو هما جميعًا يعتمدان بها على الفصْل بين الصفة والخبر، فسمّوها باسم ما يلازمها ويؤدي معناها، فكانت تسمية البصريين أظهر"[٣].

كما سمَّاه بعض القدماء[٤]، وبعض المتأخرين[٥] صفةً، ويعنون به التوكيد[٦]، ودفعه سيبويه بقوله: "وقد زعم ناسٌ أنَّ (هو) هاهنا صفة (يعني في قوله: كان عبدُ الله هو الظريفَ)، ولو كان ذلك كذلك لجاز مررتُ بعبدالله هو نفسه، فـــ (هو) هاهنا مستَكرهةٌ، لا يتكلم بها العرب؛ لأنه ليس من مواضعها عندهم،... ولو كان صفةً لم يجز أن يدخل عليه اللام؛ لأنك لا تُدخِلها في ذا الموضع على الصفة فتقول: إن كان زيدٌ للظريفُ عاقلاً، ولا يكون (هو) ولا (نحن) هاهنا صفة وفيهما اللام"[٧].

واختُلف في حقيقته، أهو اسم أو حرف؟ فذهب أكثر النحويين[٨] إلى أنه حرف في معنى الضمير، إلا أنه تخلَّص للحرفية، كما تخلَّصت الكاف في (ضربك) للخطاب مع أسماء الإشارة في نحو (ذلك).

---

(١) شرح ابن عقيل ٣٧٢/١.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ٤٠٩/١، والأصول ١٢٥/٢، والإنصاف/٧٠٦ مسألة ١٠٠، وشرح المفصل ١١٠/٣، والإيضاح في شرح المفصل ٤٧١/١، وشرح الجمل ٦٥/٢، وشرح الكافية للرضي ٢٤/٢، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة ٦٦٧/١، والتذييل ٢٨٥/٢، والهمع ٢٣٦/١.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ٤٧١/١.

(٤) ينظر: نتائج التحصيل ٦٥٠/٢.

(٥) ينظر: الهمع ٢٣٦/١.

(٦) التذييل ٢٨٧/٢.

(٧) الكتاب ٣٩٠/٢ – ٣٩١.

(٨) ينظر: شرح الجمل ٦٥/٢، والتذييل ٢٨٦/٢، والمغني ٤٩٦/٢، ونتائج التحصيل ٦٥٠/٢.

وذهب الخليل[1] وطائفة من النحويين[2] إلى أنه اسم، ثم اختلف القائلون باسميته: على مذهبين: فذهب الخليل[3] إلى أنه لا موضع له من الإعراب، وذهب الكوفيون[4] إلى أن له موضعًا من الإعراب، واختلف الكوفيون أنفسهم إلى مذهبين، فقال الكسائي: محله محل ما بعده[5]، واحتجَّ بأنَّه مع ما بعده كالشيء الواحد فيجب أن يكون حكمه مثل حكمه[6].

وقال الفراء: موضعه باعتبار ما قبله[7]، واحتجَّ بأنَّه توكيد لما قبله، فيجب أن يترل مترلة النفس إذا كانت توكيدا[8].

وفسَّر السيوطي مذهب الكسائي والفراء بقوله: "ففي: زيدٌ هو القائمُ، محله رفع عندهما. وفي: ظننتُ زيدًا هو القائمَ محله نصب عندهما. وفي: كان زيدٌ هو القائمَ محله عند الكسائي نصب، وعند الفراء رفع. وفي: إنَّ زيدًا هو القائمُ بالعكس"[9].

وتولى الردَّ عليهما أبو البركات الأنباري، فقال: "أما قولهم إنه توكيد لما قبله فتترل مترلة النفس في قولهم جاءني زيدٌ نفسُه)، قلنا: هذا باطل؛ لأنَّ المكنيَّ لا يكون تأكيدًا للمظهر في شيء من كلامهم، والمصير إلى ما ليس له نظير في كلامهم لا يجوز أن يصار إليه.

وأمَّا قَوْلُهم (إنه مع ما بعده كالشيء الواحد) قلنا: هذا باطلٌ – أيضاً –؛ لأنه لا تعلُّق له بما بعده؛ لأنه كناية عما قبله، فكيف يكون مع ما بعده كالشيء الواحد"[10].

ولهذا الضمير أربعة شروط هي[11]:

١- أن يقع بين المبتدأ والخبر أو ما أصلهما ذلك، قال سيبويه: "اعلم أنها تكون في (إنَّ) وأخواتها فصلاً، وفي الابتداء، ولكن ما بعدها مرفوع؛ لأنه مرفوع قبل أنْ تذكر الفصل"[12].

---

(١) ينظر: الكتاب ٣٩٧/٢، وشرح الجمل ٦٥/٢، والتذييل ٢٨٦/٢، والمغني ٤٩٧/٢، والهمع ٢٣٦/١.
(٢) ينظر: الهمع ٢٣٦/١.
(٣) ينظر: الكتاب ٣٩٧/٢، وشرح الجمل ٦٥/٢، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة ٦٧٠/١، وشرح اللمحة البدرية ٤٣٧/١، والهمع ٢٣٦/١.
(٤) ينظر: الإنصاف ٧٠٦/٢ المسألة رقم ١٠٠.
(٥) شرح اللمحة ٣٤٧/١، والهمع ٢٣٧/١.
(٦) الإنصاف ٧٠٦/٢.
(٧) ينظر: شرح اللمحة ٣٤٧/١، والهمع ٢٣٧/١.
(٨) ينظر: الإنصاف ٧٠٦/٢.
(٩) الهمع ٢٣٧/١.
(١٠) الإنصاف ٧٠٦/٢.
(١١) ينظر: شرح المفصل ١١٠/٣، وشرح ألفية ابن معط ٦٦٨/١، والمغني ٤٩٤/٢ – ٤٩٥.
(١٢) الكتاب ٣٩٢/٢.

وقال تحت باب ما يكون فيه (هو، وأنت، ونحن) وأخواتهن فصلاً – "اعلم أنهن لا يكن فصلاً إلاَّ في الفعل، ولا يكن كذلك إلا في كل فعلٍ الاسمُ بعده بمنزلته في حال الابتداء، واحتياجُه إلى ما بعده كاحتياجه إليه في الابتداء"[1].

وقال المبرد: "ولا تكون زائدة (يعني هو وهما وهم، وما أشبه ذلك إلا بين اسمين لا يستغني أحدهما عن الآخر، نحو اسم كان وخبرها، أو مفعولي ظننتُ وعلمتُ وما أشبه ذلك، والابتداء والخبر، وباب إنَّ"[2].

وخالف الفراء فأجاز وقوع الفصل أول الكلام، وحمل عليه قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ﴾[3]. قال: "وإن شئت جعلت (هو) عمادًا، ورفعت الإخراج بمحرم. .... فإنْ قُلْتَ: إنَّ العرب إنما تجعل العمادَ في الظن، لأنه ناصب، وفي (كان) و(ليس)، لأنهما يرفعان، وفي (إنَّ) وأخواتها، لأنَّهنَّ ينصبنَ، ولا ينبغي للواو، وهي لا تنصب ولا ترفع ولا تخفض أن يكون لها عمادٌ، قلت: لم يُوضع العماد على أنْ يكون لنصب أو لرفع أو لخفض، إنما وضع في كل موضع يبتدأ فيه بالاسم قبل الفعل، فإذا رأيت الواو في موضع تطلب الاسم دون الفعل صلح في ذلك العماد كقولك: أتيتُ زيدًا وأبوه قائمٌ"[4].

وحكى الأخفش أن بعض العرب يأتي بالفصل بين الحال وصاحبها فيقول: ضربت زيدًا هو ضاحكًا[5] وعلى هذه اللغة قرأ بعضهم قوله تعـالى: ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾[6]، بنصب أطهر[7].

ومنعَ الجمهور[8] هذا، وعَلَّق ناقل الحكاية عن العرب على هذه القراءة بقوله: "وكان عيسى يقول: (هن أطهرَ لكم)، وهذا لا يكون، إنما يُنصبُ خبرُ الفعل الذي لا يَستغني عن خبرٍ إذا كان بين الاسم وخبره هذه الأسماءُ المضمرةُ التي تُسمَّى الفصل، وزعموا أنَّ النصب قراءةُ الحسن أيضًا"[9].

---

(١) الكتاب ٣٨٩/٢.

(٢) المقتضب ١٠٤/٤.

(٣) سورة البقرة آية ٨٥.

(٤) معاني القرآن ٥١/١.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ١٦٨/١، والارتشاف ٩٥٢/٢، والمساعد ١٢١/١، والهمع ٢٣٨/٢.

(٦) سورة هود آية ٧٨.

(٧) هي قراءة الحسن وزيد بن علي وعيسى بن عمر وسعيد بن جبير ومحمد بن مروان السدي. (ينظر البحر ٢٤٧/٥).

(٨) الارتشاف ٩٥٢/٢.

(٩) معاني القرآن ٣٨٦/١.

٢- أن يكون الاسمان اللذان يقع بينهما الفصل معرفتين، أو أولهما معرفة وثانيهما يشبه المعرفة. يقول سيبويه: "واعلم أن (هو) لا يَحسُن أن تكون فصلاً حتى يكون ما بعدها معرفةً، أو ما أشبه المعرفة، مما طال ولم تدخله الألف واللام، فضارع زيدًا وعمرًا نحو: خير منك ومِثْلك، وأفضل منك وشرّ منك، كما أنها لا تكون في الفصل إلا وقبلها معرفة أو ما ضارعها، كذلك لا يكون ما بعدها إلا معرفة أو ما ضارعها، لو قلت: كان زيدٌ هو منطلقًا، كان قبيحًا حتى تذكر الأسماء التي ذكرتُ لك من المعرفة أو ما ضارعها من النكرة مِمّا لا يدخله الألف واللام"[١].

وقد بين ابن يعيش العلة من وجوب وقوعه بين معرفتين فقال: "وإنما وجب أن يكون بعد معرفة؛ لأنَّ فيه ضربًا من التأكيد، ولفظه لفظ المعرفة فوجب أن يكون الاسم الجاري عليه معرفة، كما أنَّ التأكيد كذلك، ووجب أن يكون ما بعده معرفة أيضًا؛ لأنَّه لا يكون ما بعده إلا ما يجوز أن يكون نعتًا لما قبله، ونعت المعرفة معرفةٌ، فلذلك وجب أن يكون بين معرفتين"[٢].

وأما عِلَّة جواز وقوع أفعل التفصيل بعده فيرجع إلى شدة مضارعته للمعرفة: "وقولنا (أو ما قارب المعرفة) إشارة إلى باب (أفعل من كذا)؛ لأنه يقع بعد الفصْل وإن لم يكن معرفة، وذلك لأنه مشابه للمعرفة من أجل أنه غير مضاف، ويمتنعُ دخول الألف واللام عليه"[٣].

فإنْ قيل: فالمضاف نحو (غلام رجل) يمتنع دخول (أل) التعريف عليه، فلِمَ لا يقع الفصل قبله. "أُجيبَ: بأن (أفعل) أشد مضارعة للمعرفة من المضاف، وإنْ اشتركا في امتناع دخول لام التعريف عليهما؛ لأن (من) الدالة على المفاضلة لما كانت معاقبة للام الداخلة على الأفضلية، كانت "اللام موجودة معنى؛ لدلالة أحد المتعاقبين على الآخر"[٤].

٣- أن يكون هذا الضمير بصيغة مرفوع منفصل، فلو كان من ضمائر النصب المنفصلة نحو: ظننتهُ إياه القائم، لكان (إياه) بدلاً لا فصلاً.

قال ابن يعيش معلّلاً ذلك: "وإنما اشترط أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضـــع؛ لأن فيه ضربًا من التأكيد، والتأكيد يكون بضمير المرفوع المنفصل نحو: قمتُ أنا،

---

(١) الكتاب ٣٩٢/٢.

(٢) شرح المفصل ١١١/٣ – ١١٢.

(٣) السابق ١١٢/٣.

(٤) شرح ألفية ابن معط لابن جمعة ٦٦٧/١ – ٦٦٨.

و﴿ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ ﴾[1] ولذلك من المعنى وجب أن يكون المضمر هو الأول في المعنى، لأن التأكيد هو المؤكد في المعنى"[2].

٤- أن يكون مطابقاً لما قبله كمًا وكيفًا، أما الكيفية ففي المتكلم والخطاب والغيبة والتذكير والتأنيث، وأما الكمية ففي التثنية والجمع.

وأجاز ابن الشجري[3]، وابن يعيش[4]، وابن مالك[5]، والرضي[6] وقوع ضمير الفصل بلفظ الغيبة بعد حاضر قائم مقام مضاف غائب، واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر[7]:

وكائنْ بالأباطحِ مِنْ صديقٍ يراني لو أُصبتُ هُوَ المُصَابا

قال ابن مالك موضحًا شاهدهم: "تقديره عند أكثرهم: يرى مصابي إنْ أُصبتُ هو المصابُ، فحذف المضاف إلى الياء، وأقامه في اللفظ مقامه، وطابق الفصلُ المحذوف لا الثابت. ويجوز أن يكون (هو) توكيدًا لضمير الفاعل"[8].

ومن قبلُ علق عليه أبو علي الفارسي بما يفيد الرفضَ، فقال: "ولا يكون (هو) فَصْلا؛ لأن (هو) للغائب، والمفعول الأول في (يراني) للمتكلم، والفصل إنما يكون الأَولَ في المعنى، كقوله جل وعزَّ ﴿ إِن تَرَنِ أَنَاْ أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلَدًا ﴾[9]، ألا ترى أن (أنا) هو المفعول الأول المعبرُ عنه بني"[10].

---

(١) سورة البقرة آية ٣٥.

(٢) شرح المفصل ١١٠/٣.

(٣) ينظر: الأمالي الشجرية ١٦٢/١.

(٤) ينظر: شرح المفصل ١١١/٣.

(٥) شرح التسهيل ١٦٨/١.

(٦) ينظر: شرح الكافية ٢٤/٢.

(٧) قائله جرير: ديوانه /٢٤٤، وهو من شواهد: المسائل المشكلة /٤٠٢، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ٢١٤/١، والأمالي الشجرية ١٦٠/١، وشرح المفصل ١١٠/٣، والمقرب ١١٩/١، وشرح التسهيل ١٦٨/١، وشرح الكافية للرضي ٢٤/٢، والصفوة الصفية ٦١٧/١، والمغني ٤٩٥/١.

(٨) شرح التسهيل ١٦٨/١.

(٩) سورة الكهف آية ٣٩.

(١٠) شرح الأبيات المشكلة الإعراب ٢١٤/١.

وهناك آراء[1] عديدة تتناول مواضع هذا الضمير، كالقول بوقوعه بعد اسم لا نحو: لا رجل هو منطلق، والقول بوقوعه بين كان واسمها وبين ظنَّ والمفعول الأول، والقول بوقوعه قبل المضارع نحو: كان زيد هو يقوم.

وكل هذه المواضع غير جائزة. يقول السيوطي: "ووجه المنع في الكلّ عند الجمهور: أن فائدته صون الخبر من توهمه تابعًا"[2].

وفي هذا الضمير الأحكام الإعرابية الآتية[3]:

١- إذا وقعت هذه الصيغة بين المبتدأ والخبر، والمبتدأ اسم ظاهر نحو: زيدٌ هو القائم، جاز أن يكون فصلاً، وبدلاً، ومبتدأ ثانياً.

فإن كان المبتدأ مضمرًا جازت الأوجه الثلاثة، ووجه رابع وهو التوكيد نحو: أنت أنت القائم.

٢- إذا وقعت بعد اسم كان وهو ظاهر، وما بعده مرفوع تعيَّن أن يكون مبتدأ، والمرفوع بعده خبر، والجملة خبر كان نحو: كان زيدٌ هو القائمُ.

فإن كان ما بعده منصوبًا نحو: كان زيدٌ هو الفاضلَ، فلا يجوز فيه إلا البدل والفصْل، وإن كان اسم كان ضميرًا، وما بعده مرفوع نحو: كنت أنت الفاضلُ، فالضمير مبتدأ، وما بعده خبره، والجملة في موضع الخبر.

وإنْ كان ما بعده منصوباً فلا يجوز فيه إلا البدل والفصْل نحو: كنت أنت الفاضلَ.

٣- إذا وقعت هذه الصيغة بعد اسم (إنَّ)، وهو ظاهر نحو: إنَّ زيدًا هو القائمُ، فلا يجوز فيه إلا الابتداء والفصل، ولا يجوز أن يكون بدلاً؛ لأن البدل على حسب إعراب الأول، ولا يجوز أن يكون تأكيدًا؛ لأن الظاهر لا يؤكد بالضمير.

فإن كان الاسم مضمرًا نحو: إنك أنت القائمُ جاز في الضمير الوجهان ووجه ثالث وهو التوكيد.

٤- إذا وقعت هذه الصيغة بعد المفعول الأول في باب (ظنَّ) وهو ظاهر أو مضمر، وما بعد الضمير مرفوع نحو: ظننت زيدًا هو القائمُ، وظننتك أنت

---

[1] ينظر الهمع ١/٢٣٨ – ٢٣٩.

[2] الهمع ١/٢٤٠.

[3] ينظر: شرح الجمل ٢/٦٦ – ٦٨، والارتشاف ٢/٩٥٨.

القائمُ، فلا يجوز فيه إلا الابتداء، والمرفوع بعده خبره، والجملة في موضع المفعول الثاني لظننت.

فإن كان ما بعده منصُوبًا، والمفعول الأول ظاهر نحو: ظننتُ زيدًا هو القائمَ، فلا يجوز فيه إلا الفصل، ولا يجوز الابتداء؛ لنصب ما بعده، ولا التوكيد؛ لأن الظاهر لا يؤكَّد بالمضمر، ولا البدل؛ لعدم المطابقة في الإعراب.

وإن كان المفعُول الأول مضمرًا نحو: ظننتكَ أنت القائمَ، جاز أن يكون فصلاً وتوكيدًا.

وتسري أحكام الفصل في باب (علمتُ) على باب (أعلمت)، وحُكم (ما) في لغة الحجازيين حكم (كان).

وتتعيَّن فصلية الضمير في صورتين[1]:

الأولى: إذا وليه منصُوب وقبله ظاهر منصُوب نحو: ظننتُ زيدًا هو القائمَ، إذ لا يمكن أن يكون مبتدأ؛ لنصب ما بعده، ولا بدلاً، لنصب ما قبله، ولا توكيدًا؛ لأنَّ المضمر لا يؤكِّد الظاهر.

الثانية: إذا وليه منصُوب، وقرن باللام نحو: إنْ كان زيدٌ لهو الفاضلَ، وإنْ ظننتُ زيدً لهو الفاضلَ.

ومن العرب من يجعل هذا الضمير المشار إليه مبتدأ، ويرفع ما بعده بمقتضى الخبرية مطلقًا[2]، ونسبت هذه اللغة إلى بني تميم[3].

وقد أشار سيبويه إلى هذا بقوله: "وقد جعل كثير من العرب (هو) وأخواتها في هذا الباب بمترلة اسم مبتدأ، وما بعده يبنى عليه، فكأنَّك تقول: أظنُّ زيدًا أبوه خيرٌ منه، ووجدت عمرًا أخوه خيرٌ منه. فمن ذلك أنَّه بلغنا أنَّ رؤبة كان يقول: أظنُّ زيدًا هو خيرٌ منك. وحدَّثنا عيسى أنَّ ناسًا كثيرًا يقرءونها : "وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون"[4].

وقال الشاعر، قيس بن ذَريح[5]:

---

(١) ينظر: المساعد ١/١٢٣، والهمع ١/٢٤٠.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١/١٦٩، والارتشاف ٢/٩٥٩، والمساعد ١/١٢٤.

(٣) ينظر: المساعد ١/١٢٤، والارتشاف ٢/٩٥٩، والهمع ١/٢٤١.

(٤) سورة الزخرف آية ٧٦ ، والرفع قراءة عبد الله وأبي زيد النحويين . (ينظر : البحر المحيط ٨/٢٧ ، والدر المصون ٩/٦٠٦).

(٥) من شواهد: شرح المفصل ٣/١١٢، وشرح التسهيل ١/١٦٩، والبحر ٨/٢٧.

وقيس بن ذَريح الكناني، هو صاحب لُبنى، وقيل هو رضيع الحسن بن علي، تزوج لبنى بعد أن خطبها له الحسن، ولَمَّا لم تنجبْ أُرغم على طلاقها، ولكنه لم يستطع صبرًا على فراقها فكان يتعرض لها فشكاه أبوها إلى معاوية فكتب إلى مروان بن محمد بهدر دمه وأمر أباها أن يزوجها بخالد بن حلزة وتوفي في حدود السبعين للهجرة.

(ينظر: فوات الوفيات ٢/٢٢٥ ، والوافي بالوفيات ٢٤/٢٢٠).

تبكي على لُبنى وأنْتَ تَركتَها وكنتَ عليها بالملا أنتَ أقدَرُ

وكان أبو عمرو يقول: إنْ كان لَهو العاقلُ"[1]

ولهذا الضمير ثلاث فوائد هي[2]:

١- فائدة لفظية وهي الإعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبر لا تابع، ولهذا سُمِّي فصلا؛ لأنَّه فَصل بين الخبر والتابع.

٢- فائدة معنوية وهي التوكيد، وبنوا عليه أنه لا يجامع التوكيد، فلا يقال: زيد نفسه هو الفاضل، وعلى ذلك سماه بعض الكوفيين دعامة؛ لأنه يُدْعَم به الكلام أي يُقوَّى ويُؤكد.

٣- فائدة معنوية أيضاً وهي الاختصاص، وكثير من البيانيين يقتصر عليه،فمثل: زيد هو القائمُ يفيد اختصاص (زيد) بالقيام دون غيره.

ويظهر الأثر الإعرابي لهذه المسألة في البحر المحيط في المواضع الآتية:

١- بيَّن أبو حيان – رحمه الله – موقف البصريين والكوفيين من إعراب هذا الضمير، وذلك عند قوله تعالى: ﴿ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴾[3] حيث قال: "فلا يكون له موضع من الإعراب على رأي البصريين، ويكون له موضع على رأيي الكوفيين، فعند الفراء موضعه على حسب الاسم الذي قبله، وعند الكسائي على حسب الاسم بعده"[4].

٢- نصَّ – رحمه الله – على لغة تميم الَّذين يعربون هذا الضمير مبتدأ وما بعده خبر، وذلك عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿ وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾[5] حيث قال: "وقرأ الجمهور (الظالمين) على أنَّ (هم) فصل. وقرأ عبدالله وأبو زيد النحويان (الظالمون) بالرفع على أنهم خبر (هم)، و(هم) مبتدأ.. وذكر أبو عمر الجرمي أن لغة تميم جعل ما هو فصل عند غيرهم مبتدأ، ويرفعون ما بعده على الخبر.

---

(١) الكتاب ٣٩٢/٢ – ٣٩٣.

(٢) ينظر: المغني ٤٩٦/٢.

(٣) سورة البقرة آية ٣٢.

(٤) البحر المحيط ١٤٨/١.

(٥) سورة الزخرف آية ٧٦.

وقال أبو زيد سمعتهم يقرأون: "تجدوه عند الله هو خيرٌ وأعظمُ أجرًا"[1] وقال قيس بن ذريح[2]:

تحنُّ إلى ليلى وأنتَ تركتَها وكنتَ عليها بالملا أنت أقدرُ

قال سيبويه: إن رؤبة يقول: أظن زيدًاهو خيرٌ منك، يعني بالرفع"[3].

وكذلك نَصَّ على هذا عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً ﴾[4] حيث قال: "وقرأ الجمهور (هو الحق) بالنصب، جعلوا (هو) فصلاً. وقرأ الأعمش، وزيد بن علي بالرفع، وهي جائزة في العربية، فالجملة خبر كان، وهي لغة تميم يرفعون بعد (هو) التي هي فصل في لغة غيرهم، كما قال:

وكنت عليها بالملا أنت أقدرُ"[5]

٣- جعل الضمير متعينًا للفصْلية، لوقوعه بين اسمين ظاهرين منصوبين في باب (ظن)، فعند قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُۥ هُمُ ٱلْبَاقِينَ ﴾[6] قال – رحمه الله -: "و(هم) فصل متعيِّن للفصلية، لا يحتمل غيره"[7].

٤- ذكر – رحمه الله – أنَّ هذا الضمير إذا وقْع بعد اسم (إنَّ) وهو ضمير احتمل ثلاثة أوجه، وذلك عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴾[8] حيث قال: "و(أنت) يحتمل أن يكون توكيدًا للضمير فيكون في موضع نصْب، أو مبتدأ فيكون في موضع رفع، و(العليم) خبره، أو فصْلاً"[9].

وأما الأثر التركيبي فيظهر في الموضعين الآتيين:

---

(١) سورة المزمل آية ٢٠، وهي قراءة أبي السمال وابن السميفع. ينظر: البحر المحيط ٣٦٧/٨.

(٢) سبق تخريجه في هذه المسألة.

(٣) البحر المحيط ٢٧/٨.

(٤) سورة الأنفال آية ٣٢.

(٥) البحر المحيط ٤٨٨/٤، وينظر : ٢٥٩/٧.

(٦) سورة الصافات آية ٧٧.

(٧) البحر المحيط ٣٦٤/٧.

(٨) سورة البقرة آية ٣٢.

(٩) البحر المحيط ١٤٨/١.

١- منع – رحمه الله – وقوع الفصل بين الحال وصاحبها؛ لقلة المسموع من ذلك، فعند قوله تعالى: ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾[١]، قال: "وقيل (هؤلاء بناتي) مبتدأ وخبر، و(هن) فصل، و(أطهر) حال. ورُدَّ بأن الفصل لا يقع إلا بين جزئي الجملة ولا يقع بين الحال وذي الحال، وقد أجاز ذلك بعضهم وادعى السماع فيه عن العرب، لكنه قليل"[٢].

٢- نص على رأي الكوفيين اللذين يُجوِّزون وقوع الفصل متقدمًا على المبتدأ، ثم ذكر رأي البصريين في ذلك، وذلك عند وقوفه على قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ﴾[٣]، حيث قال – رحمه الله -: "وأجاز الكوفيون أن يكون (هو) عمادًا وهو الذي يُعبر عنه البصريون بالفصل، وقد تقدم مع الخبر، والتقدير: وإخراجهم هو محرم عليكم، فلمَّا قدم خبر المبتدأ على المبتدأ قدم معه الفصل. قال الفراء: لأن الواو هاهنا تطلب الاسم وكل موضع تطلب فيه الاسم فالعماد فيه جائز. ولا يجوز هذا التخريج عند البصريين؛ لأنَّ فيه أمرين لا يجوزان عندهم.

أحدهما: وقوع الفصل بين معرفة ونكرة لا تقارب المعرفة...

الثاني: أنَّ فيه تقديم الفصل، وشرطه عند البصريين أن يكون متوسطًا بين المبتدأ والخبر أو بين ما هما أصله"[٤].

وأما الأثر المعنوي فيظهر حين نصَّ على أن هذا الضمير يفيد التأكيد ورفع توهم من يشكك في الخبر يقول – رحمه الله -: "وإدخال (هو) في مثل هذا التركيب أحسن؛ لأنه محل تأكيد، ورفع توهم من يُشكك في المسند إليه الخبر أو ينازع فيه، أو من يتوهم التشريك فيه: ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ﴿٤٣﴾ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ﴾[٥] و﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَغْنَىٰ وَأَقْنَىٰ ﴾[٦] وقوله:﴿ وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰ ﴾[٧]﴿ وَأَنَّهُۥ

---

(١) سورة هود آية ٧٨.

(٢) البحر المحيط ٢٤٦/٥ – ٢٤٧.

(٣) سورة البقرة آية ٨٥.

(٤) البحر المحيط ٢٩٢/١.

(٥) سورة النجم الآيتان ٤٣ و٤٤.

(٦) سورة النجم الآية ٤٨.

(٧) سورة النجم آية ٤٥.

أَهۡلَكَ عَادًا ٱلۡأُولَىٰ ﴾[1]، كيف أثبت (هو) دلالة على ما ذُكر، ولم يأت به في نسبة خلق الزوجين، وإهلاك عاد، إذ لا يُتوهم إسنادُ ذلك لغير الله تعالى، ولا الشركة فيه، وأما الإضحاك، والإبكاء، والإماتة، والإحياء، والإغناء، والإقناء، فقد يَدِّعي ذلك أو الشركة فيه متواقح كذَّاب كنمروذ"[2].

كما يظهر هذا الأثر حين نص على إفادة هذا الضمير للاختصاص عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلۡأَبۡتَرُ ﴾[3] حيث قال – رحمه الله -: "والأحسن الأعرف في المعنى أن يكون فصلاً، أي هو المنفرد بالبتر المخصوص به لا رسول الله صلى الله عليه وسلم"[4].

---

[1] سورة النجم آية ٥٠.

[2] البحر المحيط ١/٤٤.

[3] سورة الكوثر آية ٣.

[4] البحر المحيط ٨/٥٢٠.

المسألة الثالثة: الفصل بين التوكيد والموكد:

يقالُ التأكيد والتوكيد، من وكَّد وأكّد، والواو أكثر، ولذلك شاع استعماله بالواو عند النحويين[1].

وله نوعان:

الأول: توكيد معنوي، وله ضربان[2]:

١- ما قصد به رفع توهم السامع أنَّ المتكلم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، نحو: قتل العدوَّ زيدٌ نفسُه، فبذِكر النفس عَلِمَ السامعُ أنَّ زيدًا باشر القتل وحده، ولولا ذلك لأمكن اعتقاد كونه آمرًا لا مباشرًا.

٢- ما قُصِدَ به رفع توهم أنَّ المتكلم وضع العام موضع الخاص، نحو: جاء بنو فلان كلُّهم، فلا يراد هنا تخصيص المجيء ببعض دون بعض، ولولا ذلك لأمكن اعتقاد غير ذلك.

الثاني: توكيد لفظي، وهو تكرار اللفظ الأول بعينه اعتناء به، نحو: جاء جاء زيدٌ[3].

ويجوز الفصل بين التوكيد والموكد إذا كان الفاصل غير أجنبي منهما. يقول السيوطي: "ويجوز فصلها أي التوابع من المتبوع بغير مباينٍ محض... ومن الفصل بين التأكيد والمؤكَّد: ﴿ وَلَا تَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَآ ءَاتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ ﴾[4].. ولا يجوز الفصل بمباين مَحْضٍ، أي أجنبي بالكلية من التابع والمتبوع"[5].

ومن الشواهد على الفصْل بينهما بغير أجنبي قول الشاعر[6]:

وأقبلتْ والهةً تَضَجَّعُ ... ما رأسُ ذا إلاَّ جبينٌ أجمعُ

أراد: ما رأس ذا أجمعُ إلا جبينٌ[7].

وإذا أُكِّد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو العين وَجبَ فصله من المؤكد بضمير رفع منفصل[8] نحو: جئتَ أنتَ نفسُك.

---

(١) ينظر: شرح التصريح ١٢٠/٢، وشرح الأشموني ٧٣/٣.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢٨٩/٣.

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل ٢١٤/٢.

(٤) سورة الأحزاب آية ٥١.

(٥) الهمع ١٦٨/٥ – ١٦٩.

(٦) قائله أبو نجم العجلي وهذا الرجز من شواهد: الكامل ١٧٥/٢، وشرح التسهيل ٢٨٨/٣.

(٧) شرح التسهيل ٢٨٨/٣.

(٨) ينظر: التبصرة ١٦٧/١، وشرح المفصل ٤٢/٣، والمقرب ٢٤٠/١، وشرح الجمل ٢٦٩/١، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة ٦٩٥/٢، وشرح ابن عقيل ٢١٣/٢، والمساعد ٣٨٥/٢، وشرح الأشموني ٧٩/٣.

وعِلَّة هذا الحكم أن النفس والعين يليان العوامل، فلو لم يُؤت بالضمير فاصلاً بينهما وبين المؤكد، لأدّى ذلك إلى اللبس بين أن يكون هذان اللفظان مؤكدين للضمير المستتر، أو معمولين للعامل السابق عليهما مباشرة. يقول ابن عصفور: "والسبب في ذلك أن النفس والعين يستعملان يليان العامل، فلو لم تؤكّد إذا أردت التأكيد بهما بضمير الرفع المنفصل، لأدى ذلك إلى التباس في بعض المواضع، ألا ترى أنك إذا قلت: زيدٌ قُبض نفسُه، وهند ذهبت نفسُها، احتمل أن يكون النفس تأكيدًا للضمير في قُبض، وفي ذهبتْ، وأن يكون مرفوعًا بهما، فإذا أكَّدْتَ بالضمير المنفصل قلتَ: قُبض هو نفسُه، وذهبت هي نفسُها، ارتفع اللبس، ثم حُمِل ما ليس فيه لبس في نحو: قمتَ أنتَ نفسُك، على ما فيه لبس"[١].

وذكر ابن جُمعة الموصلي عِلَةً أخرى هي: "وقيل: لَمَّا كان المتصل المرفوع لا يستقلّ بنفسه، والنفس والعين مستقلان كرهوا أن يُؤكد ما ليس بمستقل بالمستقل، فأكِّد بالمنفصل ليصير كالمستقل"[٢].

وجَوَّز الأخفش[٣] وابن مالك على ضعف وقوعهما مؤكِّدين لضمير رفع متصل من غير تأكيد بضمير منفصل نحو: قوموا أنفسكم.

يقول ابن مالك: "وإن أُكِّد بهما ضمير رفع متصل فالجيد أن يؤكد بهما بعد التوكيد بالضمير المنفصل نحو: قاموا هم أنفسهم، وقاموا أنفسهُم جائز على ضعْف"[٤].

فإذا أُكِّد الضمير المرفوع المتصل بغير النفس والعين، أو كان المؤكَّد غير ضمير رفع جاز ذلك من غير فصل. يقول ابن عقيل: "فإذا أكّدتَهُ بغير النفس والعين لم يلزم ذلك، تقول: قوموا كُلُّكُم، أو قوموا أنتم كُلُّكم، وكذا إذا كان المؤكَّد غير ضمير رفع، بأن كان ضمير نصب أو جر، فتقول: مررتُ بك نفسِك، أو عينِك، ومررتُ بكم كلِّكُم، ورأيتُك نفسَكَ، أو عينَك، ورأيتكم كلَّكم"[٥].

ولا يجوز عند البصريين[٦] الفصل بين ألفاظ التوكيد المعنوي وبين ما تؤكده بـ (إمَّا)، وأجاز ذلك الفراء[٧] والكسائي[٨] نحو: مررتُ بالقوم إمَّا أجمعين وإمَّا بعضهم.

---

(١) شرح الجمل ٢٦٩/١ – ٢٧٠.
(٢) شرح ألفية ابن معط ٧٩٦/٢.
(٣) ينظر رأيه في: شرح التسهيل ٢٩٠/٣، وشفاء العليل ٧٣٥/٢، والارتشاف ١٩٤٧/٤.
(٤) شرح التسهيل ٢٨٩/٣ – ٢٩٠.
(٥) شرح ابن عقيل ٢١٣/٢.
(٦) ينظر: الارتشاف ١٩٥٤/٤، والمساعد ٣٩٣/٢.
(٧) ينظر رأيه في: المساعد ٣٩٣/٢، والارتشاف ١٩٥٤/٤، وشفاء العليل ٧٣٩/٢، وشرح الأشموني ٨٤/٣.
(٨) ينظر: المساعد ٣٩٣/٢، والارتشاف ٩٥٤/٤.

وتنفرد النفس والعين بجواز جرِّهما بباء زائدة نحو: جاء زيدٌ بنفسه، ورأيت عمرًا بعينه[1]، ويترتب على الفصْل بهذه الباء أن يُجرَّ التوكيد لفظًا، ويكون تابعًا في المحل[2].

ويجوز توكيد الحرف غير الجوابي بشرط أن يُفصل بين الحرفين، وأن يُعاد مع المؤكِّد ما اتصل بالمؤكَّد إن كان مضمرًا، ولا تجوز إعادتُه وحده إلاَّ في الضرورة. يقول ابن هشام: "وإن كان غير جوابيٍّ، وجب أمران: أن يُفصل بينهما، وأن يعاد مع التوكيد ما اتصلَ بالمؤكَّد إن كان مضمرا نحو ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴾[3]، وأن يعاد هو أو ضميره إن كان ظاهرًا نحو: إن زيدًا إن زيدًا فاضلٌ، أو إن زيدًا إنه فاضلٌ، وهو الأولى. وشذّ اتصال الحرفين كقوله[4]:

إنَّ إنَّ الكريمَ يَحْلُمُ ما لَمْ"[5]

وقد يكون الفاصل بين هذين الحرفين حرف عطف ووقف. يقول السيوطي: "أو مفصولاً بفاصل ما، ولو حرف عطف ووقف نحو ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴾ وقوله[6]:

حتى تراها وكأنَّ وكأنْ.

وقوله[7]:

ليت شعري هل ثم هل آتِيَنْهُم

وقوله[8]:

لا يُنْسكَ الأسَى تأسِّيًا فما ما مِن حِمَامٍ أحدٌ مُعْتصِما"[9]

قال العيني معلقًا على الشاهد الآخر: "والشاهد في (فما ما) حيث كرر الحرف الواحد للتأكيد، وفصل بينهما الوقف، والظاهر أنه جائز اختيارًا"[10].

---

(1) ينظر: شرح التسهيل ٣/٢٩٠، والمساعد ٢/٣٨٥، وشفاء العليل ٢/٧٣٥، والهمع ٥/١٩٨.
(2) ينظر: النحو الوافي ٣/٥٠٦.
(3) سورة المؤمنون آية ٣٥.
(4) قائله مجهول وتمام البيت:
يَرَيَنْ مَنْ أجارَه قد ضيَما
وتجده في: شرح التسهيل ٣/٣٠٣، وشرح التصريح ٢/١٣١، والهمع ٥/٢١٠، وشرح الأشموني ٣/٨٢.
(5) أوضح المسالك ٣/٣٣٩ – ٣٤٠.
(6) قيل إنه لخطام المجاشعي وقيل للأغلب العجلي. وتتمته: أعناقها مُشدّداتٍ بقرَنْ. وهو في الصفوة الصفية ١/٧٢١ شرح التصريح ٢/١٣٠، والأشموني ٣/٨٣.
(7) قائله الكميت بن معروف. وتمامه: أو يَحُولَنَّ دون ذاك حِمامُ. وهو في: المغني ٢/٣٥٠، والأشموني ٣/٨٣.
(8) قائله مجهول، وهو من شواهد شرح الأشموني ٣/٨٣.
(9) الهمع ٥/٢٠٩ – ٢١٠.
(10) شرح شواهد المغني مع حاشية الصبان ٣/٨٣.

وأجاز الزمخشري[1] توكيد الحرف غير الجوابي بإعادته وحده.

قال ابن مالك معلقًا على رأيه: "وقوله مردود لعدم إمامٍ يُسند إليه، وسماعٍ يُعتمدُ عليه، ولا حُجة في قول الشاعر:

إنَّ إنَّ الكريمَ يحلُمُ ما لم يَرَيَنْ منْ أجارَهْ قد ضِيما

فإنه من الضرورات"[2].

وإذا أكَّدْتَ جملةً بجملة وأمِنَ اللّبسُ، كان الأجْود الفصْل بينهما بـــ (ثُمَّ)، فإن لم يؤمن اللبس لم تدخُل (ثم) نحو: ضربتُ زيدًا ضربت زيدًا، يقول ابن عقيل: "وفصل الجملتين بـــ (ثُمَّ) إن أُمـــن اللبـــس أجـــود من وصلهما نحو ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾[3]، ﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ۝١٧ ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴾[4]، فإن ألبس بأن احتمل الكلام كون الثانية لغير التوكيد، لم يُؤتَ بثُمَّ عند قصد التوكيد نحو ضربتُ زيدًا ضربتُ زيدًا"[5].

ويظهر الأثر الإعرابي لهذه المسألة في البحر المحيط عند قوله تعالى: ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴾[6] حيث أورد أبو حيان – رحمه الله – عدة تخريجات إعرابية لـــ (أنكم) الثانية. وفي هذا يقول: "واختلف المعربون في تخريج (أنكم) الثانية، والمنقول عن سيبويه[7] أنَّ (أنكم) بدل من الأولى وفيها معنى التوكيد، وخبر (أنكم) الأولى محذوف لدلالة خبر الثانية عليه، تقديره: أنكم تبعثون إذا متم، وهذا الخبر المحذوف هو العامل في (إذا).

وذهب الفراء[8] والجرمي، والمبرد[9] إلى أنَّ (أنكم) الثانية كررت للتأكيد، لما طال الكلام حسن التكرار، وعلى هذا يكون (مخرجون) خبر (أنكم) الأولى، والعامل في (إذا) هو هذا الخبر. وكان المبرد يأبى البدل لكونه من غير مستقل، إذ لم يذكر خبر (إن) الأولى.

---

(١) ينظر: المفصل /١١٢، وينظر: شرح التسهيل ٣/٣٠٣، والشفاء ٢/٧٤٤، والهمع ٥/٢١٠.

(٢) شرح التسهيل ٣/٣٠٣ – ٣٠٤.

(٣) سورة التكاثر الآيتان ٣ و ٤.

(٤) سورة الانفطار الآيتان ١٧ و ١٨.

(٥) المساعد ٢/٣٩٩.

(٦) سورة المؤمنون آية ٣٥.

(٧) ينظر: الكتاب ٣/١٣٢.

(٨) ينظر: معاني القرآن ٢/٢٣٤.

(٩) ينظر: المقتضب ٢/٣٥٦.

وذهب الأخفش[1] إلى أن (أنكم مخرجون) مقدر بمصدر مرفوع بفعل محذوف تقديره: يحدث إخراجكم، فعلى هذا التقدير يجوز أن تكون الجملة الشرطية خبرًا لـ (أنكم) ويكون جواب (إذا) ذلك الفعل المحذوف، ويجوز أن يكون ذلك الفعل المحذوف هو خبر (أنكم) ويكون عاملاً في (إذا).

وذكر الزمخشري[2] قول المبرد بادئًا به فقال: ثنىَّ (أنكم) للتوكيد، وحسَّن ذلك الفصل ما بين الأول والثاني بالظرف. و(مخرجون) خبر عن الأول. وهذا قول المبرد. قال الزمخشري: أو جعل (أنكم مخرجون) مبتدأ و(إذا متم) خبرًا على معنى إخراجكم إذا متم ثم أخبر بالجملة من (أنكم). انتهى. وهذا تخريج سهل لا تكلف فيه.

قال: أو رفع (أنكم مخرجون) بفعل هو جزاء الشرط، كأنه قيل: إذا متم وقع إخراجكم (انتهى) وهذا قول الأخفش إلا أنه حتم أن تكون الجمل الشرطية خبرًا عن أنكم، ونحن جوزنا في قول الأخفش هذا الوجه، وأن يكون خبر (أنكم) ذلك الفعل المحذوف وهو العامل في إذا"[3].

كما يظهر هذا الأثر عند قوله تعالى: ﴿ وَيَرْضَيْنَ بِمَآ ءَاتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ ﴾[4] حيث قال أبو حيان – رحمه الله -: "وقرأ الجمهور (كُلَّهن) بالرفع تأكيد للنون في يرضين"[5].

وأما الأثر التركيبي فيظهر عند قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ﴾[6] حيث نصَّ على رأي الأخفش الذي يجوز توكيد الضمير المتصل بالنفس من غير فصل بينهما بضمير منفصل. يقول: "هذا على أنَّ الأخفش ذكر في (المسائل) جواز قاموا أنفسهم من غير توكيد"[7].

كما يظهر هذا الأثر حين ذكر – عند هذه الآية أيضًا – شرط توكيد الضمير المتصل بالنفس والعين. يقول – رحمه الله -: "لا يقال إن التوكيد هنا لا يجوز؛ لأنَّه من باب

---

(1) وكذلك تابع الأخفش رأي سيبويه فجعلها بدلاً. (ينظر: معاني القرآن ١/١١٩).

(2) ينظر: الكشاف ٣/١٨٢.

(3) البحر المحيط ٦/٤٠٤.

(4) سورة الأحزاب آية ٥١.

(5) البحر المحيط ٧/٢٤٣ – ٢٤٤.

(6) سورة البقرة آية ٢٢٨.

(7) البحر المحيط ٢/١٨٥.

توكيد الضمير المرفوع المتصل وهو النون التي هي ضمير الإناث في (يتربصن)، وهو يُشترط فيه أن يؤكد بضمير منفصل، وكان يكون التركيب: يتربصن هن بأنفسهن؛ لأن هذا التوكيد لما جُرْ بالباء خرج عن التبعية وفقدت فيه العلَّة التي لأجلها امتنع أن يؤكد الضمير المرفوع المتصل حتى يؤكد بمنفصل إذا أريد التوكيد للنفس والعين، ولأنه لما جُرَّ بالباء خرج في الصورة عن الفاعل، وصار كالفضلة، فجاز حذفه"[١].

وأما الأثر المعنوي فيظهر في المواضع الآتية:

١- عند قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ﴾[٢] قال – رحمه الله -: "ويجوز هنا أن تكون زائدة للتوكيد، والمعنى يتربصن أنفسهن"[٣].

٢- عند قوله تعالى: ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾[٤] قال – رحمه الله-: " والجمهور على أن التكرير توكيد. قال الزمخشري[٥]: التكرير تأكيد للردع والإنذار، و(ثم) دلالة على أنَّ الإنذار الثاني أبلغ من الأول وأشد، كما تقول للمنصُوح: أقول لك ثم أقول لك لا تفعل"[٦].

٣- عند قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓا۟ إِذَا مَا ٱتَّقَوا۟ وَّءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ثُمَّ ٱتَّقَوا۟ وَّءَامَنُوا۟ ثُمَّ ٱتَّقَوا۟ وَّأَحْسَنُوا۟ ﴾[٧]. قال – رحمه الله-: "وكررتْ هذه الجمل على سبيل المبالغة والتوكيد في هذه الصفات، ولا ينافي التأكيد العطفُ بثم فهو نظير قوله: ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾"[٨][٩].

---

[١] البحر المحيط ١٨٥/٢.

[٢] سورة البقرة آية ٢٢٨.

[٣] البحر المحيط ١٨٥/٢.

[٤] سورة التكاثر الآيتان ٣ و ٤.

[٥] ينظر: الكشاف ٧٨٥/٤.

[٦] البحر المحيط ٥٠٨/٨.

[٧] سورة المائدة آية ٩٣.

[٨] سورة التكاثر الآيتان ٣ و ٤.

[٩] البحر المحيط ١٦/٤.

المبحث الثامن: الأثر الإعرابي والتركيبي والمعنوي لما لا ينتظم تحت مبحث معين.

المسألة الأولى: الفصلُ بحرف الجر الزائد:

تنقسم حروف الجر إلى أصلية وزائدة وشبيهة بالزائدة. فأما الزائدة فهي ما كانت عاملة في لفظ المجرور دون محله.

ومن أشهر الحروف التي تزاد: مِنْ والباء واللام، والكاف، فأمَّا الأُولى فتزاد عند الجمهور بشرطين[1]:

الأول: أن يكون مجرورها نكرة.

الثاني: أن يكون ما قبلها غير موجَب، ونعني به النفي، كقوله تعالى: ﴿ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ﴾[2]، أو النهي نحو: "لا يقم من أحدٍ، أو الاستفهام بهل كقوله تعالى: ﴿ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ ﴾[3].

وزعم بعض البصريين أنَّ الشرط يجري مجرى النفي والنهي والاستفهام نحو: إنْ قام من رجل قام عمرو[4].

وذهب الكوفيون[5] إلى جواز زيادتها في الواجب، ووافقهم الأخفش[6] وأبو علي الفارسي الذي قال: "وقد جعلنا (مِنْ) في بعض هذه التأويلات زائدة في الإيجاب، وذلك مذهب أبي الحسن الأخفش والكسائي، وحكى أبو الحسن أنهم يقولون: قد كان من مطر، وكان من حديث، يريدون: كان مطرٌ، وكان حديثٌ ولم يجزْ سيبويه هذا فقال: ولا يفعلون هذا بـــ (مِنْ) في الواجب، يريد أنَّ (من) لا تزاد كما زيدت الباء في (كفى بالله)، وليس بزيد. وحمل أبو الحسن على هذا قوله تعالى: ﴿ فَكُلُواْ مِمَّآ أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ ﴾[7] وإذا ثبتت روايةٌ ثقةٍ مما لا يدفعه قياسٌ لزِمَ قبولُه واستعمالهُ، ولم يَجبْ دفعُه"[8].

---

(1) ينظر: شرح الكافية للرضي ٣٢٢/٢، والملخص /٥١٢، والجنى الداني /٣١٧، وشرح ابن عقيل ١٦/٢، والبرهان ٤٤٦/٤.

(2) سورة الأعراف آية ٥٩.

(3) سورة فاطر آية ٣.

(4) شرح الجمل ٤٨٤/١.

(5) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٤٨٥/١، والرصف /٣٢٥، والجنى /٣١٨، وشرح ابن عقيل ١٧/٢.

(6) ينظر : معاني القرآن للأخفش ٢٧٦/١ و ٢٩٨، وينظر رأيه في : الإنصاف ٣٧٦/١، وشرح جمل الزجاجي ٤٨٥/١، وشرح الألفية لابن الناظم /٣٦١، والملخص /٥١٢، والجنى /٣١٨، وشرح ابن عقيل ١٧/٢.

(7) سورة المائدة آية ٤.

(8) المسائل المشكلة / ٢٤٢ – ٢٤٣.

وكذلك صَنَعَ ابن مالك[1]، ومما حَمَل عليه ذلك في قوله تعالى: ﴿ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾[3]، وقول الشاعر[4]:

ويَنمى لها حُبُّها عندَنا فما قال مِنْ كاشحٍ لم يَضُرْ

وتأول المانعون هذه الشواهد على جعل (مِن) مفيدةً للتبعيض. يقول ابن يعيش: "أما قوله تعالى: ﴿ فَكُلُواْ مِمَّآ أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ ﴾[5] فـ (من) هنا غير زائدة بل هي للتبعيض؛ أي: كلوا من اللحم دون الفرث والدم، فإنَّه محرم عليكم، وأما قوله تعالى: ﴿ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ﴾[6] فإن (من) للتبعيض – أيضًا –؛ لأن الله عز وجل وعد على عمل ليس فيه التوبة ولا اجتناب الكبائر تكفير بعض السيئات، وعلى عمل فيه توبة واجتناب الكبائر تمحيص جميع السيئات"[7].

وقال ابن عصفور: "وهذا لا حجة فيه؛ لاحتمال أن تكون (من) مُبعِّضة، ويكون التقدير: قد كان كائن من مطر، وقد كان كائن من حديث، فحذف الموصوف وأُقيمت الصِّفة مقامه، وإن كانت غير مختصة"[8].

وعلَّق الرضي على حجة الكوفيين "قد كان مطر" بقوله: "وأُجيب بأنه على سبيل الحكاية؛ كأنه سُئل: هل كان من مطر، فأجيب: قد كان مطر، فزيدت في الموجب لأجل حكاية المزيدة في غير الموجب كما قال: "دعني من تمرتان كما مرَّ في الموصلات"[9].

والقائل بزيادة (من) في ﴿ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ﴾ يزعم أن الصدقات تكفر الذنوب كلها، ولو كان الأمر كذلك لقام الناس بعمل المعاصي وارتكاب الآثام، ثم فزعوا إلى الصدقات طُهرةً لكل ذنوبهم، بيَدَ أن الأمر على عكس ذلك فالصدقة محّاءةٌ لبعض

---

(1) ينظر: شرح التسهيل ١٣٨/٣.

(2) سورة البقرة آية ٢٧١.

(3) سورة الأنعام آية ٣٤.

(4) قائله عمر بن أبي ربيعة: ديوانه /٢٩٩، والمغني ٣٢٥/١، وشرح شواهده ٧٣٨/٢.

(5) سورة المائدة آية ٤.

(6) سورة البقرة آية ٢٧١.

(7) شرح المفصل ١٣/٨.

(8) شرح جمل الزجاجي ٤٨٥/١.

(9) شرح الكافية ٣٢٣/٢.

الذنوب لا كلها، فهُناك أبواب أخرى للخير تغسل الذنوب وتمسح الخطايا، فكانت الإشارة بـــ (من) تطوي التجاوز عن قدر من السيئات لا كلها، وإلاَّ لركنَ الناسُ إلى ذلك، واتكلوا على وعد الله تعالى بتبرئة ساحاتهم لمجرد الصدقة فقط[1].

وإلى هذا أشار الطبري في قولـــه: "فإن قـــال قائل ما وجـــه دخول (مِن) في قوله: ﴿ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ﴾؟ قيل: وجه دخولها في ذلك بمعنى ونكفر عنكم من سيئاتكم ما نشاءُ تكفيره منها دون جميعها؛ ليكون العباد على وَجَل من الله، فلا يتكلوا على وعده ما وعد على الصدقات التي يخفيها المتصدق فيجترئوا على حدوده ومعاصيه"[2].

ومما يَدلُّ على أصَالة (مِن) وعلى أنَّها تعني التبعيض في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِىْ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾[3] أنَّ الواصلَ إلى الرسول صلى الله عليه وسلم قصصُ بعض الأنبياء لا كلها[4]، كما قال تعالى: ﴿ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ ﴾[5].

والمواضع التي تزاد فيها (من) ثلاثة هي: "المبتدأ نحو: هل من أحد قام؟، والفاعل نحو: ما جاء من أحد، والمفعُول الذي سُمي فاعله أو لم يُسمَّ نحو: ما ضربت من أحد، وما ضُرِبَ من أحد"[6].

وذكر ابن جني وابن مالك[7] والمرادي[8] موضعًا رابعًا وهو الحال، كقراءة[9] "ما كان ينبغي لنا أن نُتَّخَذَ من دونك من أولياءَ"، بضم النون وفتح التاء.

يقول ابن جني: "أما إذا ضَمَمْتَ النون فإن قوله (مِن أولياء) في موضع الحال، أي ما كان ينبغي لنا أن نُتَّخذَ من دونك أولياء، ودخلت (مِن) زائدة لمكان النفي، كقولك: اتخذت زيدًا وكيلاً، فإن نفيتَ قلت: ما اتخذت زيدًا من وكيلٍ"[10].

---

(١) ينظر: زيادة الحروف بين التأييد والمنع /٥٩٧ – ٥٩٨.

(٢) جامع البيان ٩٤/٣.

(٣) سورة الأنعام آية ٣٤.

(٤) ينظر: زيادة الحروف بين التأييد والمنع /٦٠٣.

(٥) سورة غافر آية ٧٨.

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ٤٨٧/١.

(٧) شرح التسهيل ١٣٩/٣.

(٨) ينظر: الجنى الداني /٣٢٠.

(٩) هي قراءة زيد بن ثابت وأبي الدرداء، وأبي جعفر ومجاهد وآخرين. (ينظر: المحتسب ١١٩/٢).

(١٠) المحتسب ١٢٠/٢.

وإذا زيدت (مِن) أفادت معنيين[1]:

الأول: الزائدة لتوكيد الاستغراق، وهي الداخلة على الأسماء الموضوعة للعموم، وهي كلُّ نكرة مختصة بالنفي نحو: ما قام من أحد، فهي هنا مزيدة لمجرد التوكيد؛ لأن ما قام من أحد وما قام أحد سيَّان في إفهام العُموم.

الثاني: الزائدة لاستغراق الجنس، أو الزائدة لإفادة التنصيص على العموم، وهي الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي نحو: ما في الدار من رجل، فهذه تفيد التنصيص على العموم؛ لأنَّ ما في الدار رجل محتمل لنفي الجنس على سبيل العموم، ولنفي واحد من هذا الجنس، دون ما فوق الواحد، فإذا زيدت (من) صار نصًا في العموم، و لم يَبْقَ فيه احتمال.

هذا فيما يتعلق بزيادة (مِن) فأمَّا زيادة الباء فتكون في ستة مواضع:

الموضع الأول: الفاعل، وزيادتها فيه، واجبة، وجائزة، وضرورة[2]:

فالواجبة في فاعل (أفعِلْ) في التعجب، في قول الجمهور؛ لأن الأصل – عندهم – في (أحسِنْ بزيدٍ) أحْسَن زيدًا بمعنى صار ذا حُسْنٍ، ثم غيِّرت صيغة الخبر إلى الطلب فصار أحسنْ زيدٌ بالرفع، فقبح إسناد الأمر إلى الاسم الظاهر، فزيدت الباء إصلاحًا للفظ، فصار: أَحسِنْ بزيدٍ.

والجائزة في الاختيار في فاعل (كفى) بمعنى (حَسْب) نحو قوله تعالى: ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾[3].

قال أبو جعفر بن الزبير[4]: فإن كانت (كفى) بمعنى وقى لم تُزد الباء في فاعله كقوله تعالى: ﴿ وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ ﴾[5].

وأجاز ابن السراج[6] أن يكون فاعل (كفى) ضميرًا يعود على المصدر المفهوم من (كفى)؛ كأنه قال: كفى هو، أي الاكتفاء بالله، وعليه فالباء ليست زائدة.

---

(1) ينظر: شرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٢/٨١٨ – ٨١٩، والمقرب ١/١٩٧، وشرح الجمل ١/٤٨٤ – ٤٨٥، وشرح المفصل ٨/١٣، والجنى الداني /٣١٦.

(2) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢/٣٢٨، وجواهر الأدب /٤٤ – ٥٠، والجنى الداني /٤٨ – ٥٦، والمغني ١/١٠٦-١١١.

(3) سورة النساء آية ١٦٦.

(4) هو أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمد بن إبراهيم الثقفي، شيخ أبي حيان، كان نحويًا حافظًا علاّمة، وسمع من جماعة وتفرد بسنن النسائي. مات بغرناطة عن ثمانين سنة عام ٧٠٨هـ، من مصنفاته: ذيل على الصلة لابن بشكوال. (ينظر: البلغة /٥١، والدرر الكامنة ١/٩٦، وشذرات الذهب ٦/١٦).

(5) سورة الأحزاب آية ٢٥.

(6) ينظر: الأصول ٢/٢٦٠.

ورُدَّ بأن الباء على هذا ليس لها في اللفظ ما تتعلق به إلا الضمير، والمصدر لا يعمل مضمرًا إلا على مذهب الكوفيين[1].

وزيدت الباء في الفاعل اضطراراً في أبيات محفوظة، منها قول الشاعر[2]:

ألم يأتيك والأنباءُ تنْمِي ... بما لاقتْ لَبونُ بني زيادِ

وقوله[3]:

مهما لِيَ الليلةَ مهما لِيَهْ ... أودَى بنعْليَّ وسِرْبالِيَهْ

الموضع الثاني: المفعول، وزيادتها معه غير مقيسة، مع كثرتها[4] نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾[5]. وقوله تعالى: ﴿ وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ ﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ ﴾[7]، وقوله تعالى: ﴿ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ ﴾[8].

قال ابن مالك: "وكثرتْ زيادتها مع مفعول عَرَف وشبهه وقَلَّتْ زيادتها في مفعول ذي مفعولين، كقول حسان[9]:

تَبَلَتْ فُؤادَكَ في المَنامِ خريدةٌ ... تَسْقي الضجيعَ ببارِدٍ بَسَّامِ"[10]

---

(1) ينظر: سر الصناعة ١٤٢/١، والجنى الداني /٥٠.

(2) هو قيس بن زهير، وهو في الكتاب ٣١٦/٣، وشرح الكتاب للسيرافي ١١٨/٢، والحجة للفارسي ٢٤٤/١، والمسائل العضديات /٣٣، والخصائص ٣٣٣/١، وسر الصناعة ٧٨/١، والحلل /٤١١، والأمالي الشجرية ٨٤/١، والإنصاف ٣٠/١، وشواهد التوضيح والتصحيح /٢١، والبحر المحيط ٢٨٥/٥، والجنى /٥٠، وشفاء العليل ١/ ١٢٨، وشرح الأشموني ١٠٣/١، والخزانة ٣٩٥/٨.

(3) قائلهُ عَمرو بن مِلْقَط الطائي الجاهلي، وهو في: شرح الكتاب للسيرافي ٢١٠/٢، وشرح المفصل ٤٤/٧، وأمالي ابن الحاجب ١٣٥/٣، وشرح الجمل ٦٠١/٢، والبحر ٣٦٣/٤، والجنى الداني /٥١، وشفاء العليل ٩٥٢/٣، والخزانة ١٨/٩.

(4) ينظر: الجنى الداني /٥١.

(5) سورة البقرة آية ١٩٥.

(6) سورة مريم آية ٢٥.

(7) سورة الحج آية ١٥.

(8) سورة الحج آية ٢٥.

(9) ديوانه /٤١٥، وتجده في: الجنى الداني /٥١، والمغني ١٠٩/١، وشرح شواهده ٣٣٢/١، وفيه: تَبَلَتْ: أفسدتْ، وتَبَّلَه الحبُّ: أسقمَه، والخريدة من النساء: الحيِّية وقيل: العذراء، والضجيع: الذي يضاجعها إلى جنبها والمراد بالبارد البسام: الثغر.

وحسان هو أبو عبدالرحمن وقيل أبو الوليد وقيل أبو الحسام حسان بن ثابت بن المنذر بن حرام بن عمرو بن زيد بن عدي بن النجار بن ثعلبة بن الخزرج، شاعر الرسول عليه السلام عاش مائة وعشرين سنة، منها ستون في الجاهلية وستون في الإسلام، قيل: لم يشهد مع النبي (صلى الله عليه وسلم) مشهدًا، وتوفي سنة ٥٤هـ.

(ينظر: مشاهير علماء الأمصار /١٢، وسير أعلام النبلاء ٥١٢/٢).

(10) شرح التسهيل ١٥٤/٣.

وقال الرضي: "وتزاد قياساً في مفعول علمتُ، وعرفتُ، وجهلتُ، وسمعتُ، وتيقَّنتُ، وأحسست، وقولهم: سمعتُ بزيد، وعلمتُ به، أي: بحال زيد على حذف المضاف"[١].

وذهب كثيرٌ من الناس[٢]، منهم أبو عبيدة[٣] والأخفش[٤] إلى أن الباء زائدة في قراءة من قرأ[٥] "تُنْبِتُ بالدُّهنِ"[٦]، وضعَّف ابن جني ذلك في قوله: "وكذلك – أيضًا – من قرأ: "تُنْبِتُ بالدُّهنِ"، قد حذف مفعولها، أي: تُنْبِتُ ما تنبته ودهنها فيها.

وذهبوا[٧] في قول زهير[٨]:

حتى إذا أَنْبَتَ البَقلُ

إلى أنَّه في معنى نَبَتَ، وأنها لغةٌ: فَعَلْت وأفْعَلْت. وقد يجوز أن يكون على هذا، أي: محذوف المفعول، أي: حتى إذا أنبتَ البقلُ ثمره. ونحن نعلم – أيضاً – أن الدهن لا يُنبت الشجرة، وإنما يُنبتها الماءُ... فأما من ذهب إلى زيادة الباء، أي: تُنبِتُ الدهنَ فمضعوفُ المذهب، وزائدٌ حرفًا لا حاجة به إلى اعتقاد زيادته، مع ما ذكرناه من صحة القول عليه"[٩].

والأولى الحمل على عدم الزيادة إذا أمكن ذلك. يقول المرادي: "والمختار أن ما أمكن تخريجه على غير الزيادة، لا يُحكم عليه بالزيادة، وتخريج كثير من الشواهد ممكن على

---

(١) شرح الكافية ٣٢٨/٢.

(٢) ينظر: سر الصناعة ١٣٤/١.

(٣) ينظر: مجاز القرآن ٥٦/٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن ١٣٤/١.

(٥) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو، وقرأ بقية السبعة (تَنْبُتُ) بفتح التاء وضم الباء (ينظر السبعة/٤٥٥). وقرأ الزهري والحسن الأعرج (تُنْبَتُ) بضم التاء وفتح الباء (المحتسب ٨٨/٢).

(٦) سورة المؤمنون آية ٢٠.

(٧) ينظر: جامع البيان للطبري ١٤/١٨، ومعاني القرآن للفراء ٢٣٢/٢ – ٢٣٣، وكشف المشكلات ٤١٣/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٩٥/١.

(٨) ديوان زهير /١١١ صنعة ثعلب.

والبيت بتمامه:

رأيتُ ذوي الحاجاتِ حول بيوتهم

قطينًا لهم حتّى إذا أَنبتَ البقلُ

وهو في: معاني القرآن للفراء ٢٣٣/٢، وكشف المشكلات ١٤٣/٢، واللسان ٩٦/٢ (بنت).

(٩) المحتسب ٨٩/٢.

التضمين، أو حذف المفعول، وقد خُرِّجَ عليها قوله تعالـــى: ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾[1] فقيل: (لا تُلقوا) مُضمَّن معنى: لا تُفْضُوا، وقيل: حذف المفعول والباء للسببية، أي لا تُلقوا أنفسكم بسبب أيديكم، كما تقول: لا تُفسدْ حالك برأيك"[2].

واخْتُلِفَ في زيادتها في مفعول (كفى) في قوله[3]:

فكفى بنا فضلاً على من غيرُنا حُبُّ النبي محمدٍ إيَّانا

فذهب المازني[4] إلى أن زيادة الباء في (كفى بنا) شاذّ، وإنما تدخل على فاعل كفى، وقيل: ينقاس ذلك[5].

وردَّه ابن أبي العافية[6]، وقال: هي داخلة على فاعل (كفى) و(حبُّ النبي) بدل اشتمال من الضمير على الموضع.

الموضع الثالث: المبتدأ. قال ابن جني: "فأما المبتدأ فقولهم: بَحسْبِك أن تفعل كذا، إنما هو حسبُك أن تفعل كذا، والباء زائدة"[7].

وقال ابن يعيش: "ولا يعلم مبتدأ دخل عليه حرف الجر في الإيجاب غير هذا الحرف"[8].

---

(١) سورة البقرة آية ١٩٥.

(٢) الجنى الداني /٥٢.

(٣) قائله كعب بن مالك الأنصاري ديوانه /٢٨٩، وقيل لحسان بن ثابت وليس في ديوانه، وقـــيل لعبدالله بن رواحة، وقـــيل لبشير بن عبدالرحمن بن كعب بن مالك. وهو في مجالس ثعلب ٢٧٣/١، وسر الصناعة ١٣٥/١، وشرح الجمل ٤٩٢/١، والجنى الداني/٥٢، والمغني /١٠٩، وشرح شواهده ٣٣٧/١، والخزانة ١٢٠/٦.

وفي (غيرنا) وجهان وضحهما الأعلم بقوله: (تحصيل عن الذهب ٣٢١/١): "الشاهد فيه حمل (غير) على (مَن) نعتًا لها؛ لأنها نكرة مبهمة، فوصفت بما بعدها وصفًا لازمًا ليكون لها كالصلة، أو التقدير: على قوم غيرِنا. ورفع (غير) جائز على أن تكون (مَن) موصولة، ويحذف الراجع عليها من الصلة، والتقدير: مَن هو غيرنا".

(٤) ينظر رأيه في: مجالس ثعلب ٢٧٣/١، وسر الصناعة ١٣٥/١ – ١٣٦، والخزانة ١٢١/٦.

(٥) ينظر: شرح الجمل ٤٩٢/١.

(٦) رأيه في: الجنى الداني /٥٣، الخزانة ١٢١/٦.

وابن أبي العافية هو محمد بن عبدالرحمن بن عبدالعزيز بن خليفة بن أبي العافية الأزدي، من أهل غرناطة، يكنى أبا بكر، روى عن أبي محمد بن أبي جعفر، وأبي بكر بن العربي، وأبي عبدالله بن مكي وغيرهم، كان أديبًا شاعرًا ذا معرفة بالعربية. توفي سنة ٥٨٣هـــ وقيل ٥٨٤هـــ.

(ينظر: التكملة لكتاب الصلة ٥٩/٢، والوافي بالوفيات ١٩٢/٣).

(٧) سر الصناعة ١٣٧/١.

(٨) شرح المفصل ٢٣/٨.

وتعقبَّهُ المرادي بقوله: "جعل بعض المتأخرين الباء في قولهم: كيف بِك، وكيف بنا، زائدة مع المبتدأ، والأصل كيف أنت، وكيف نحن"[1].

الجدير بالذكر أن زيادة الباء هاهنا ليست من الفصل في شيء، وإنما ذكرها لإتمام مواضع زيادة (الباء).

الموضع الرابع: الخبر، وزيادها معه على ضربين، مقيسة، وغير مقيسة فالمقيسة في خبر (ليس) و(ما)[2] كقوله تعالى: ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾[3] وقوله تعالى: ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾[4].

كما تزاد قياسًا في خبر فعل ناسخ منفي[5] كقول الشاعر[6]:

وإنْ مُدَّتْ الأيدي إلى الزادِ لم أكن بأعجلِهم إذ أجشعُ القومِ أعجلُ

وأما غير المقيسة فمنه زيادها بعد هل[7] كقول الشاعر[8]:

ألا هل أخو عيشٍ لذيذٍ بدائم

وأجاز الأخفش[9] زيادها في الخبر الموجب فـي مثل قوله تعالى: ﴿ جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا ﴾[10].

وحَسَّن ابن جني ذلك وأضاف وجهين آخرين. يقول: "ذهب أبو الحسن إلى أن الباء زائدة، وتقديره – عنده –: جزاء سيئة مثلُها، وإنما استدلَّ على هذا بقوله تعالى في موضع آخر: ﴿ وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ﴾[11]".

---

(1) الجنى الداني /٥٣.

(2) ينظر: الجنى الداني /٥٣، والمغني ١/١١٠.

(3) سورة الزمر آية ٣٦.

(4) سورة فصلت آية ٤٦.

(5) الجنى /٥٤.

(6) قائله الشنفرى وهو في الجنى /٥٤، والمغني ٢/٥٦٠، وشرح ابن عقيل ١/٣١٠، وشرح شواهد المغني ٢/٨٩٩.

(7) جواهر الأدب /٤٧، والجنى /٥٤.

(8) نُسب للفرزدق، وصدر البيت:

يقول إذا اقلولى عليها واقَرَدَتْ

وقد سبق تخريجه ص١٩٤ ويزاد على ما ذكر: معاني القرآن للفراء ١/١٦٤، وجواهر الأدب/٤٦، والجنى الداني/ ٥٤.

(9) ينظر: معاني القرآن ١/٣٧٢.

(10) سورة يونس آية ٢٧.

(11) سورة الشورى آية ٤٠.

وهذا مذهبٌ حَسَنٌ، واستدلالٌ صحيحٌ، إلا أن الآية قد تحتمل – مع صحة هذا القول – تأويلين آخرين:

أحدُهما: أن تكون الباء مع ما بعدها هو الخبر، فكأنَّه قال: جزاءُ سيئة كائنٌ بمثلها، كما تقول: إنَّما أنا بكَ، أي: إني كائن موجودٌ بكَ، إذا صغّرت نفسَك له، وكقولك: توكلي عليك، وإصغائي إليك وتوجُّهي نحوَك، فتخبرُ عن المبتدأ بالظرف.....

والوجه الآخر: أن تكون الباء في (بمثلها) متعلقة بنفس الجزاء، ويكون الجزاء مرتفعًا بالابتداء، وخبره محذوف، كأنه قال: جزاء سيئة بمثلها كائن أو واقع..."[1].

الموضع الخامس: النفس والعين في باب التوكيد، يقال: جاء زيدٌ بنفسه، وبعينه، والأصل جاء نفسُه وعينُه[2].

الموضع السادس: الحال المنفي عاملُها؛ لأنَّها شبيهة بالخبر[3] كقول الشاعر[4]:

فما رجَعَتْ بخائبةٍ رِكابٌ حكيمُ بنُ المُسيَّبِ مُنتهاها

هذا فيما يتعلق بزيادة الباء، فأما اللام فتزاد جوازًا مع المفعول المقدم على عامله المتعدي، أو مع معمول عامل فرعي للفعل. يقول ابن الشجري – بعد أن أنشد – [5]:

فلو كان بأسي في الثعالبِ أصبحتْ جماجِمُها للمُرْهَفاتِ تُضارِبُ

:" وجاز إدخال اللام في قوله (للمرهفات) لتقدم المفعُول على الفعل، كما جاز في التنزيل: ﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ [6] و﴿ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾ [7]. ولا يجوز في غير

---

[1] سر الصناعة ١٣٨/١ – ١٤٠.

[2] ينظر: الجنى الداني /٥٥، والمغني ١١١/١.

[3] ينظر: جواهر الأدب /٤٩٠، والجنى الداني /٥٥، والمغني ١١٠/١.

[4] هو القُحَيف العُقَيلي وهو شاعر إسلامي وهو من شواهد:جواهر الأدب/٤٩، والبحر١٣١/٢، والجنى الداني /٥٥، والمغني ١١٠/١، وشرح شواهده ٣٣٩/١، وفيه: الخيبة: الحرمان، والرِّكاب: الإبل التي يُسار عليها، الواحدة راحلة ولا واحد لها من لفظها، والمسيَّب بالفتح لا غير وكذا كل مسيَّب عدا والد سعيد بن المسيب فإنَّ فيه الوجهين الفتح والكسر.

[5] قائله ابن نُباتة السَّعدي، وهو من شعراء سيف الدولة الحمداني وهو من قصيدة مطلعها:

رضينا وما تَرْضى السيوفُ القواضبُ نُجاذبُها عن هامِكم وتُجاذِبُ

ينظر: الأمالي الشجرية ٤٦٣/٢.

[6] سورة يوسف آية ٤٣.

[7] سورة الأعراف آية ١٥٤.

الشعر: تُضارب للمرهفات، إنما يكون ذلك في اسم الفاعل، كقولك: فلانٌ مضارِبٌ لفلان، كما تقول: فلان ظالمٌ لفلان، كما قال تعالى: ﴿ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ ﴾[1]، ولا يجوز: يظلم لنفسه"[2].

ويقول الرضي في المعنى ذاته: "واعلمْ أنَّه يجوز لاسم الفاعل والمصدر المتعدّيين إلى المفعُول بأنفسهما أن يعمدا باللام نحو: أنا ضاربٌ لزيد، وأعجبني ضربُك لزيدٍ، وذلك لضعفهما لفرعيتهما للفعْل، كما يجوز أن يعمدَ الفعل باللام إذا تقدَّم عليه المنصُوب كقوله تعالى: ﴿ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾[3]".

وجعل ابن مالك زيادتها قياسًا ما لم تخالف القاعدة المنصوص عليها سابقًا. يقول: "ولا تزاد إلا مع مفعُول به، بشرط أن يكون عامله متعديًا إلى واحد، فإن كانت زيادتها لتقوية عامل ضعُف بالتأخر، نحو ﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾، أو بكونه فرعاً في العمل نحو ﴿ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾[4] جاز القياس على ما سُمِع منها. وإن كانت بخلاف ذلك قصرت على السماع نحو ﴿ رَدِفَ لَكُم ﴾[5]"[6].

أما الكاف الجارة فمعناها التشبيه، وهي حرف عند سيبويه[7] وجماعة البصريين[8]، "والذي يدلُّ على ذلك أنها لا تقع موقع الأسماء وذلك في الصلات نحو قولك: مررت بالذي كزيد، فالكاف هنا حرف لا محالة، ولذلك مثل به صاحب الكتاب؛ لأنَّ ذلك ليس من مواضع المفردات"[9].

---

(١) سورة فاطر آية ٣٢.

(٢) الأمالي الشجرية ٤٦٨/٢.

(٣) شرح الكافية ٢٠١/٢.

(٤) سورة هود آية ١٠٧.

(٥) سورة النمل آية ٧٢.

(٦) شرح التسهيل ١٤٨/٣.

(٧) ينظر: الكتاب ٤٠٨/١.

(٨) ينظر: شرح المفصل ٤٢/٨.

(٩) السابق ٤٢/٨.

وقـــد وَرَدت زيادتها في النثر والنظم[1]، فمن النثر قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾[2]، فالكاف هنا زائدة عند أكثر العلماء[3]، ومن النظم قول الراجز[4]:

فَصُيِّرُوا مثلَ كعصفٍ مأكولْ

وقول الشاعر[5]:

وقتْلَى كمثلِ جُذُوعِ النَّخيلِ تَغشَّاهُمُ مُسْبِلٌ مُنْهَمِرْ

يقول ابن جني معلقًا على الآية الكريمة وقول الراجز: "فأمَّا قول الآخر:

فصُيِّروا مثلَ كعصفٍ مأْكول

فلا بُدَّ فيه من زيادة الكاف، فكأنه قال: فَصُيروا مثل عَصف مأكول، فأكَّد الشبه بزيادة الكاف، كما أكَّدَ الشبه بزيادة الكاف في قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ ، إلاَّ أنَّه في الآية أدخل الحرف على الاسم، وهذا شائعٌ، وفي البيت أدخل الاسم – وهو مثل – على الحرف، وهو الكاف، فشبَّه شيئًا بشيء"[6].

واستطرد ذاكرًا أن الكاف في الرجز هي العاملة فيما يليها وإنْ كانت زائدة وليس المضاف. يقول: "فإن قال قائل: بماذا جُرَّ (عصف)؟ أبالكاف التي تجاوره، أم بإضافة (مثل) إليه على أنَّه فصل بالكاف بين المضاف والمضاف إليه؟

فالجواب: أنَّ (العصف) في البيت لا يجوز أن يكون مجروراً إلا بالكاف، وإنْ كانت زائدة، يَدُلُّك على ذلك أنَّ الكاف في كل موضع تقع فيه زائدة لا تكون إلاَّ جارة، كما أنَّ (مِنْ) وجميع حروف الجر في أي موضع وقعنَ زوائد، فلابُدَّ من أنْ يجررن ما بعدهنَّ، كقولك: ما جاءني من أحد، ولست بقائمٍ، فكذلك الكاف في (مثل كعصفٍ) هي الجارَّة للعصف، وإن كانت زائدة"[7].

---

(1) ينظر: الجنى الداني /٨٦.

(2) سورة الشورى آية ١١.

(3) ينظر: الجنى الداني /٨٦.

(4) نسبه سيبويه لحُميد الأرقط، ونسبه غيره إلى رؤبة وهو: في ملحقات ديوانه /١٨١، وتجده في: الكتاب ٤٠٨/١، والمقتضب ١٤١/٤، ومعاني القرآن للأخفش ٣٢٩/١، والمسائل المشكلة /٣٩٨، وسر الصناعة ٢٩٦/١، ورصف المباني /٢٠١، والجنى الداني /٩٠، والخزانة ٧٣/٧.

(5) قائله أوس بن حجر، وهو في: الجامع لأحكام القرآن ٨/١٦، والجنى الداني /٨٨.

(6) سر الصناعة ٢٩٦/١.

(7) السابق ٢٩٦/١.

واسْتَدَلَّ على زيادة الكاف في الآية الكريمة وبيت الرجز بعدم صحة مجيء (مثل) زائدة لكونها اسمًا والأسماء لا تزاد. يقول: "هَلاَّ قلت: إن الكاف في (مثل كعصف) مجرورة بإضافة (مثل) إليها؟.

فالجواب: أنَّ قوله (مثل كعصف) قد ثبت أنَّ (مثْلاً) أو الكاف فيه زائدة، كما أن إحداهما زائدة في قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾.

وإذا ثبت ذلك فلا يجوز أن تكون (مثل) هي الزائدة؛ لأنَّها اسم، والأسماء لا تُزاد، وإنما تزاد الحروف، فإذا لم يجز أن تكون (مثل) هي الزائدة، و لم يكن بدٌ من زائد، ثبت أن الكاف هي الزائدة، وإذا كانت هي الزائدة فلابد من أن تكون - كما قدَّمنا — حرفًا، وإذا كانت حرفًا بطل أن تكون مجرورة، من حيث كانت الحروف لا إعراب في شيءٍ منها، وإذا لم تكن مجرورة بطل أن تكون (مثل) مضافة إليها كما سامنا السائل"[1].

وأضاف القائلون بزيادة الكاف في الآية الكريمة حُجة أخرى على صحة الزيادة، فقالوا[2]: إنَّما قلنا إن الكاف زائدة لأنَّ جعلها غير زائدة يفضي إلى المحال؛ إذ يصير معنى الكلام: ليس مثلَ مثله شيء، فيُثبَتُ لله تعالى مِثْلٌ، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا.

وذهب قوم إلى أنّ الكاف في الآية الكريمة ليست بزائدة، ولهم في ذلك أقوال[3]:

الأول: أنَّ (مثله) هي الزائدة، لتفصل بين الكاف والضمير؛ لأنَّ إدخال الكاف على الضمير غير جائز؛ إلا في الشعر. وهذا القول فاسدٌ؛ لأنَّ الأسماء لا تزاد.

الثاني: أنَّ (مثله) بمعنى الذات، أي: ليس كذاته شيء.

الثالث: أنَّ (مثله) بمعنى الصفة، أي ليس كصفته شيء.

الرابع: أن تكون الكاف اسمًا بمعنى مثل، وهو من التوكيد اللفظي، وقد أشار إليه الزمخشري حين قال: "ولك أن تزعم أنَّ كلمة التشبيه كُررت للتأكيد، كما كررها من قال[4]:

---

(١) سر الصناعة ٣٠١/١.

(٢) ينظر: رصف المباني /٢٠١، والجنى الداني /٨٧، والمغني ١٧٩/١، والبرهان ٣٣٦/٤.

(٣) ينظر: الجنى الداني /٨٩.

(٤) الراجز هو خِطَام المُجاشعيّ، وتجده في الكتاب ٣٢/١ و ٤٠٨، مجالس العلماء /٥٨، وسر الصناعة ٢٨٢/١، والخصائص ٣٦٨/٢، والاقتضاب ٣٣٥/٣، وشرح المفصل ٤٢/٨، والخزانة ٣١٣/٢. والصاليات: الأثافي لأنها صليت بالنار حتى اسودت، الاقتضاب ٣٣٥/٣.

الأثفية: ما يوضع عليه القدر والجمع أثافي.

وثَفَّيتها: وضعتها على الأثافي اللسان ١١٣/١٤ (ثفا).

وصالِيات كَكَما يُؤْثَفَين"[1]

وتزاد (في) للتوكيد[2]، كقول الشاعر[3]:

أنا أبو سعْدٍ إذا الليلُ دجا تَخَالُ في سوادِه يَرَنْدَجا

وأجاز بعضهم[4] زيادة (في) في قوله تعالى: ﴿ ٱرْكَبُواْ فِيهَا ﴾[5]، أي: اركبوها.

وجعل ابن عصفور[6] زيادة (في) نادرةً، بحيث لا يجوز القياس عليها عند أحد من النحويين.

ويظهر الأثر الإعرابي لهذه المسألة في البحر المحيط في المواضع الآتية:

١- اعترض أبو حيَّان – رحمه الله – على من أعرب (آية) حالاً في قوله تعالى: ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ ﴾[7]، وحجته أن (مِن) الزائدة لا تدخل على الحال، كما اعترض على من أعربها مفعولاً به و(ما) شرطية، لأن الشرط ليس من قبيل غير الموجب. يقول: "وجوَّزوا[8] – أيضاً – أن تكون (مِن) زائدة و(آية) حالاً، والمعنى: أي شيء ننسخ قليلاً أو كثيرًا. قالوا: وقد جاءت الآية حالاً في قوله تعالى: ﴿ هَـٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً ﴾[9]، وهذا فاسد؛ لأن الحال لا يُجرُّ بـ (مِن). وجَوَّزوا[10] – أيضًا – أن تكون (ما) مصدرًا، و(آية) مفعولاً به، التقدير: ما تضربْ زيدًا أضربْ مثله، التقدير: أي ضربٍ تضربُ زيدًا أضربُ مثله... وهذا فاسد؛ لأنَّ (ما) إذا جعلتها

---

(١) الكشاف ٤/٢٠٧ – ٢٠٨.

(٢) ينظر: جواهر الأدب /٢٨٠، والجنى الداني /٢٥٢، والمغني ١/١٧٠، والأشموني ٢/٢١٩.

(٣) قائله سويد بن أبي كاهل اليشكري وهو شاعر مخضرم أدْرَكَ الجاهلية والإسلام. وهو من شواهد ضرائر الشعر لابن عصفور /٦٦، وجواهر الأدب /٢٨١، والمغني ١/١٧٠، وشرح شواهده ١/٤٨٦، وشرح الأشموني ٢/٢١٩.

اليَرَنْدَجُ: الجلد الأسود تُعمل منه الخِفاف. ينظر اللسان ٢/٢٨٣ (ردج).

(٤) ينظر: الجنى الداني /٢٥٢، والمغني /١٧٠، وشرح الأشموني ٢/٢١٩.

(٥) سورة هود آية ٤١.

(٦) ضرائر الشعر /٦٧.

(٧) سورة البقرة آية ١٠٦.

(٨) منهم العكبري. ينظر التبيان ١/٨٧.

(٩) سورة الأعراف آية ٧٣.

(١٠) منهم العكبري أيضاً. ينظر: التبيان ١/٨٧.

للنسخ عرى الجواب من ضمير يعود عليها، ولابُدَّ من ضمير يعود على اسم الشرط، ألا ترى أنك لو قلت: أي ضربٍ يضرب هندًا أضْربُ أحسن منها، لم يجز لعرو جملة الجزاء من ضمير يعود على اسم الشرط؛ لأنَّ الضمير في (منها) عائد على المفعول الذي هو (هند)، لا على (أيّ ضرب) الذي هو اسم الشرط، ولأنَّ المفعوُل به لا تدخل عليه (مِن) الزائدة إلا بشرط أن يتقدمه غير موجب، والشرط ليس من قبيل غير الموجب"[١].

٢- أوضح – رحمه الله – أن الحرف الزائد لا يمنع عمل ما قبله فيما بعده، فعند قوله تعالى: ﴿ وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ مِّنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُواْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ ﴾[٢]. قال: "(من) الأولى زائدة لاستغراق الجنس، ومعنى الزيادة فيها أن ما بعدها معمول لما قبلها فاعل بقوله (تأتيهم)"[٣].

٣- نَصَّ – رحمه الله – على أنَّ اللام تزاد تقوية لعمل العامل الفرعي في العمل. فعند قوله تعالى: ﴿ وَلَا مُسْتَـْٔنِسِينَ لِحَدِيثٍ ﴾[٤]. قال: "واللام في (الحديث) إما لام العلة... أو اللام المقوية لطلب اسم الفاعل للمفعُول"[٥].

وكذلك صنع عند قوله تعالى: ﴿ وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ ﴾[٦]، حيث قال: "و(ما) في قوله (بما أنزلت) موصولة، أي: بالذي أنزلتُ، والعائد محذوف تقديره: أنزلته.... وأبعدَ من جَعَل (ما) مصدرية، وأنَّ التقدير: وآمنوا بإنزالي لما معكم، فتكون اللام في (لما) من تمام المصدر لا من تمام (مصدقا)، وعلى القول الأول يكون (لما معكم) من تمام (مصدقًا)، واللام على كلا التقديرين في (لما) مقويَّة للتعدية كهي في قوله تعالى[٧]: ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾"[٨].

وأمَّا الأثر التركيبي فيظهر في المواضع الآتية:

---

(١) البحر المحيط ٣٤٣/١.

(٢) سورة الأنعام آية ٤.

(٣) البحر المحيط ٧٣/٤.

(٤) سورة الأحزاب آية ٥٣.

(٥) البحر المحيط ٢٤٧/٧.

(٦) سورة البقرة آية ٤١.

(٧) سورة هود آية ١٠٧ وسورة البروج آية ١٦.

(٨) البحر المحيط ١٧٦/١ – ١٧٧.

١- منع – رحمه الله – أن تدخل (من) الزائدة على المفعول به المسبوق بأداة شرط لأنه غير موجب. يقول: "ولأنَّ المفعُول به لا تدخل عليه (مِن) الزائدة إلاَّ بشرط أن يتقدمه غير موجب، وأن يكون ما دخلت عليه نكرة، وهذا على الجادة من مشهور مذهب البصريين، والشرط ليس من قبيل غير الموجب، فلا يجوز: إنْ قام من رجلٍ أقمْ معه، وفي هذا خلاف ضعيف لبعض البصريين"[١].

والملاحظ هنا أن حديثه كان عن المفعول به، لكنه مثَّل بدخول من الزائدة على الفاعل، ومثال المفعول: إنْ رأيتَ من رجلٍ فأكرِمْه.

٢- نصَّ – رحمه الله – على شرطي زيادة مِن، كما يلاحظ ذلك في نصِّه السابق، وفي قوله: "وشرط زيادتها هنا موجود عند جمهور البصريين؛ لأنهم شرطوا أن يكون بعدها نكرة، وأن يكون قبلها غير واجب"[٢].

٣- ضعَّف – رحمه الله – القول بزيادة (في). يقول معلقًا على قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لِيَذَّكَّرُواْ ﴾[٣]: "وقيل (في) زائدة، أي صرَّفنا هذا القرآن، كما قال: ﴿ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓ ﴾[٤] وهذا ضعيفٌ؛ لأن (في) لا تزاد"[٥].

وأما الأثر المعنوي فيظهر في المواضع الآتية:

١- عند قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾[٦]. قال – رحمه الله –: "(وبأنفسهن) يتعلق بـ (يتربصن) وظاهر الباء مع (يتربصن) أنها للسبب، أي من أجل أنفسهن.. ويجوز هنا أن تكون زائدة للتوكيد والمعنى يتربصن أنفسهن كما تقول جاء زيد بنفسه، وجاء زيد بعينه، أي نفسُه وعينه"[٧].

---

[١] البحر المحيط ١/٣٤٣.

[٢] البحر المحيط ١/٣٣٠.

[٣] سورة الإسراء آية ٤١.

[٤] سورة الأحقاف آية ١٥.

[٥] البحر المحيط ٦/٣٩.

[٦] سورة البقرة آية ٢٢٨.

[٧] البحر المحيط ٢/١٨٥.

٢- بَيَّن أنَّ (مِن) تزاد لأمرين، لتوكيد استغراق الجنس، أو لاستغراق الجنس. يقول معلقًا على قوله تعالى: ﴿ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ ﴾[١] :"و(من) زائدة لتأكيد استغراق الجنس؛ لأن (أحدًا) من الألفاظ المستعملة للاستغراق في النفي العام، فزيدت هنا لتأكيد ذلك بخلاف قولك: ما قام من رجل، فإنها زيدت لاستغراق الجنس"[٢].

وكذلك صنع عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿ وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ مِّنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُواْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ ﴾[٣] حيث قال: "(مِن) الأولى زائدة لاستغراق الجنس... فإذا كانت النكرة بعدها مما لا يستعمل إلا في النفي العام كانت (من) لتأكيد الاستغراق، نحو: ما في الدار من أحد، وإذا كانت مما يجوز أن يراد بها الاستغراق، ويجوز أن يراد بها نفي الوحدة، أو نفي الكمال، كانت (من) دالة على الاستغراق نحو: ما قام من رجل"[٤].

٣- عند قوله تعالى: ﴿ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ ﴾[٥]، قال -رحمه الله-: "و(من) في (مِن شركاء) زائدة لتأكيد الاستفهام الجاري مجرى النفي"[٦].

---

[١] سورة البقرة آية ١٠٢.

[٢] البحر المحيط ١/٣٣٠.

[٣] سورة الأنعام آية ٤.

[٤] البحر المحيط ٤/٧٣ – ٧٤ وينظر: ٤/١٤٥ و٤/٣٥٤ و٦/٥٢ و٦/٣٨٢ و٧/١٣٥ و٨/٢٤٥.

[٥] سورة الروم آية ٢٨.

[٦] البحر المحيط ٦/١٧٠.

المسألة الثانية: الجملة الاعتراضية:

الاعتراض في اللغة يعني المنع. يقول ابن منظور: "واعترض: انتصبَ ومَنعَ وصار عارِضًا كالخشبة المنتصبة في النهر والطريق ونحوها تمنَعُ السالكين سُلوكَها. ويقال: اعترض الشيء دون الشيء، أي حال دونه[1].

وأمَّا في الاصطلاح النحوي فهو "أن يُؤتى في أثناء كلام أو كلامين متصلين بشيء يتم الغرضُ الأصلـــي بدونه، ولا يفوت بفواته، فيكون فاصلاً بين الكلام والكلامين، لنكته"[2].

وقال القوجوي في تعريفها: "من الجمل التي لا محل لها من الإعراب المعترضة بين الشيئين، وهي الجملة التي تأتي في أثناء كلام، أو بين كلامين متصلين معنى، لا محل لها من الإعراب، لنكته"[3].

ومما سبق يتضح أن الاعتراض يعد إحدى طرق الفصل؛ لوقوعه بين أجزاء التركيب الواحد، دون أن يكون هناك إخلال بترتيب الجملة.

وتختلف هذه الجملة عن الفاصل الأجنبي، فتقع في موضع يمنع فيها الأجنبي كوقوعها بين الموصول وصلته، وإنما كان لها ذلك لشبهها بالصفة والتوكيد، من حيث إنها تفيد تسْديدًا وتبيينًا. يقول أبو علي الفارسي عند بيان إعراب "وأقرضوا" في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَٰعَفُ لَهُمْ ﴾[4] يقول: "أما حَملُه على الاعتراض فهو أرجح الوجوه؛ لأنَّ الاعتراض قد شاع في كلامهم واتسع وكثر، ولم يجر ذلك – عندهم – مجرى الفصل بين المتصلين بما هو أجنبي؛ لأن فيه تسديدًا وتبييناً،

---

(1) اللسان ١٦٨/٧ (عرض).

(2) البرهان ٦٢/٣.

(3) شرح قواعد الإعراب /٤٣.

والقوجـــوي هو محي الدين محمد بن مصلح الدين القوجوي، اشتغل بالتدريس بمدينة القسطنطينية، ثم آثر العزلة فـــتقاعد بخمسة عشر درهمًا، واستكثرها على نفسه فقال يكفيني منها عشرة. كان متواضعًا مرضي السيرة، توفي ســـنة ٩٥٠هـــ وقيل ٩٥١هـــ. ومن مصنفاته: شرح قواعد الإعراب لابن هشام، وشرح الفرائض السراجية، وشرح المفتاح للسكاكي.

(ينظر: الشقائق النعمانية /٢٤٥، وشذرات الذهب ٢٨٩/٨).

(4) سورة الحديد آية ١٨.

فأشبه من أجل ذلك الصفة والتوكيد، فلذلك جاء بين الصلة والموصول، والفعل والفاعل، والابتداء والخبر، والمفعول وفعله، وغير ذلك"[1].

وقريب من هذا قول ابن جني: "اعلم أن هذا القبيل من هذا العلم كثيرٌ، قد جاء في القرآن وفصيح الشعر، ومنثور الكلام، وهو جار عند العرب مجرى التأكيد، فلذلك لا يُشنَّعُ عليهم ولا يُستنكر عندهم أن يُعترض به بين الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره، وغير ذلك مما يجوز الفصل فيه بغيره إلا شاذاً أو متأولا"[2].

ولهذه الجملة ثلاثة شروط هي[3]:

١- أن تكون مناسبة للجملة المقصودة، بحيث تكون كالتأكيد، أو التنبيه على حال من أحوالها.

٢- ألاَّ يكون الفصلُ بها إلاَّ بين الأجزاء المنفصلة بذاتها، بخلاف المضاف والمضاف إليه، لأنَّ الثاني كالتنوين منه، على أنه قد سُمِع الاعتراض بينهما نحو: لا أخا — فاعلمْ — لزيد.

٣- ألاَّ تكون معمولة لشيء من أجزاء الجملة المقصودة.

وتأتي الجملة الاعتراضية لأغراضٍ بلاغية أهمها[4]:

١- تقرير الكلام، كما في قوله تعالى: ﴿ تَٱللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُم مَّا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾[5]، فجملة (لقد علمتم) اعتراض، والمراد بها تقرير إثبات البراءة من تهمة الإفساد في الأرض.

٢- التنزيه، كاعتراض (سبحانه) في قوله تعالى: ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴾[6].

٣- التأكيد، كقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾[7]. حيث اعترضت جملة (لو تعلمون) بين الصفة وموصوفها تأكيدًا على عظيم ما أقسم به عز وجل من مواقع النجوم.

---

(١) المسائل الحلبيات /١٤٣.

(٢) الخصائص ١/٣٣٥.

(٣) الهمع ٤/٥١.

(٤) ينظر: البرهان ٣/٦٣.

(٥) سورة يوسف آية ٧٣.

(٦) سورة النحل آية ٥٧.

(٧) سورة الواقعة آية ٧٦.

٤- التبيين، كما في قوله تعالى: ﴿ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ﴿٢٢٢﴾ نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ ﴾[١] حيث اعترضت جملة (إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين) بين جملتين متصلتين معنىً، وأفادت الثانية منهما بياناً وتفسيرًا للأولى، فكأنه قيل: فأتوهن من حيث يحصلُ الحرث.

وتُعدُّ هذه الجملة من الجمل التي لا محل لها من الإعراب؛ لأنها لا تقع موقع المفرد، يقول صدر الأفاضل الخوارزمي: "إنما يكون للجملة محلٌّ من الإعراب إذا وقعت موضع المفرد، ومحلُّه من الإعراب هو إعراب ذلك المفرد إن كان رفعًا فرفعٌ، وإن كان نصبًا فنصبٌ، وإن كان جرًّا فجرٌ... والتي لا تقع موقع المفرد الجملة الابتدائية، والاعتراضية، والصلة لموصول، فلا محلَّ لها من الإعراب"[٢].

وتقع الجملة الاعتراضية في مواضع كثيرة منها[٣]:

١- وقوعها بين الموصول وصلته، كقول الشاعر[٤]:

ذاك الذي — وأبيكَ — يَعْرِفُ مالكًا والحقُّ يَدفع تُرّهَات الباطلِ

٢- وقوعها بين أجزاء الصلة، كقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَسَبُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ﴾[٥]؛ فإن جملة (وترهقهم ذلة) معطوفة على (كسبوا السيئات) فهي من الصلة، وما بينهما اعتراض بُيِّن به قَدْر جزائهم.

٣- وقوعها بين المبتدأ والخبرُ، كقوله[٦]:

---

(١) سورة البقرة الآيتان ٢٢٢ و ٢٢٣.

(٢) ترشيح العلل في شرح الجمل /٣٥٠.

(٣) ينظر: المسائل الحلبيات /١٤٣ - ١٤٨، والخصائص ١/٣٣٥ — ٣٤٠، وترشيح العلل في شرح الجمل /٣٥١، وشرح التسهيل ٢/٣٧٥، والمغني ٨/٣٨٦، وهمع الهوامع ٤/٥١ — ٥٤.

(٤) هو جرير بن عطية ديوانه /٤٣٠ طبقة الصاوي.

وتجـــده في: الخصائص ١/٣٣٦، والمغني ٢/٣٩٠، وشرح شواهده ٢/٨١٧، والهمع ١/٣٠٣، و٤/٥١، والدرر اللوامع ٤/١٩.

ويروى أيضاً: تعرف مالك.

(٥) سورة يونس آية ٢٧.

(٦) هو معن بن أوس. وهو في أمالي القالي ٢/١٩٠، والخصائص ١/٣٣٩، والمغني ٢/٣٨٧، وشرح شواهده ٢/٨٠٨، والهمع ٤/٥٢، والخزانة ٧/٢٦١، والدرر اللوامع ٤/١٩.

وفيهنَّ — والأيام يَعْثُرْنَ بالفتى — نوادبُ لا يَمْلَلْنَهُ ونوائحُ

٤- وقوعها بين ما أصله المبتدأ والخبر، كوقوعها بين اسم (إنّ)، أو إحدى أخواتها وبين أخبارها، كقول الشاعر:[١]

لعلَّكَ — والموعودُ حَقٌّ لقاؤه — بدا لكَ في تِلكَ القَلُوصِ بَدَاءُ

، وكوقوعها بين المفعول الأول في باب (ظن) والمفعول الثاني كقول الشاعر[٢]:

أَراني — ولا كُفران للهِ — إنَّما أُواخي من الأَقوامِ كلَّ بخيلِ

٥- وقوعها بين الفعل وفاعله، كقوله[٣]:

وقد أدركتني — والحوادثُ جَمَّةٌ — أَسِنَّةُ قومٍ لا ضِعَافٍ ولا عُزْلِ

٦- وقوعها بين الفعل ومفعوله كقوله[٤]:

وبُدِّلَتْ — والدَّهرُ ذو تَبَدُّلِ — هَيْفًا دَبُورًا بالصَّبا والشمأل

٧- وقوعها بين الشرط وجوابه، كقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍ ﴾[٥].

٨- وقوعها بين القَسم وجوابه، كقوله تعالى: ﴿ قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ ﴿٨٤﴾ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ ﴾[٦]، أي فالحقُّ قسمي أو فالحقُّ مني، أو فالحقُّ أنا، وجوابه لأملأن، واعترض بينهما (والحقَّ أقول).

---

(١) ينسب للشماخ بن ضرار، ولمحمد بن بشير في مدح زيد بن الحسين بن علي وهو من شواهد: اللسان ٦٦/١٤ (بدا)، والمغني ٣٨٨/٢، وشرح شواهده ٨١٠/٢، والهمع ٥٢/٤، والخزانة ٢١٣/٩، والدرر اللوامع ٢٠/٤.

(٢) نُسب لكثير عزة، ولم أعثر عليه في ديوانه وهو من شواهد: الكتاب ١٣١/٣، والخصائص ٣٣٨/١، وشرح المفصَّل ٥٥/٨، والهمع ٥٢/٤، والدرر اللوامع ٢٤/٤.

(٣) نسب لرجل من بني دارم وهو في: المسائل الحلبيات /١٤٦، والخصائص ٣٣٦/١، والأمالي الشجرية ٣٢٨/١، وشرح التسهيل ٣٧٦/٢، والمغني ٣٨٧/٢،وشرح شواهده ٨٠٧/٢،وهمع الهوامع ٥٣/٤، والدرر اللوامع ٢٥/٤.

(٤) قائله أبو النجم العجلي ديوانه /١٨٠، وهو من شواهد: المسائل الحلبيات /١٤٨، والخصائص ٣٣٦/١، والمغني ٣٨٧/٢، والهمع ٥٣/٤، وشرح شواهد المغني ٤٥/١، و٨٠٨/٢.

الهيف والهوف: ريح حارّة تأتي من قِبَل اليمن. اللسان ٣٥١/٩ (هيف).

الدَّبور: الريح تقابل الصَّبا والقَبُول وهي التي تَهُبّ من نحو المغرب، والصَّبا تقابلها من ناحية المشرق. اللسان ٢٣١/٤ (دبر).

(٥) سورة النحل آية ١٠١.

(٦) سورة ص الآيتان ٨٤ و٨٥.

٩- وقوعها بين الموصوف وصفته، كقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾[١].

١٠-وقوعها بين حرف الجر ومجروره، وقد اُختلُف في هذا، فحكى الكسائي[٢]: اشتريته بوالله ألفِ درهمٍ.

وقاسه تلميذه علي بن المبارك الأحمر[٣] في (رب) نحو: رُبَّ – والله – رجلٍ عالمٍ لقيته، وقصَره السيوطي على السماع[٤]، وعَدَّه الأشموني نادرًا[٥].

١١-وقوعها بين المتضايفين، وقد اختلف في هذا - أيضًا – فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز الفصل بينهما بغير الظرف والجار والمجرور في ضرورة الشعر، وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك في الاختيار[٦]، وحكى الكسائي[٧]: هذا غلامُ – والله- زيد. وقال أبو عبيدة[٨]: إنَّ الشاةَ لتجتر فتسمعُ صوتَ – والله– رَبِّها.

وجَوَّز الرضي الفصل في السعة بين المتضايفين بجملة القسم معلِّلاً ذلك بكثرة دورها في الكلام. يقول: "وقد يفصل في السعة بينهما قليلاً بالقسم نحو: هذا غلام – والله – زيد؛ لكثرة دورهِ في الكلام"[٩].

ووافقه الشيخ محمد محي الدين عبدالحميد مؤيدًا رأيه بأدلة. يقول - بعد أنْ ذَكر حكايتي الكسائي وأبي عبيدة - : "فهذا كلام منثور، وفي كل واحدة من العبارتين الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالقسم، فهذا عمدة الاستدلال لهذه المسألة، ومن أجل ذلك

---

(١) سورة الواقعة آية ٧٦.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١٩٤/٣، والارتشاف ١٧٦٢/٤، والمساعد ٣٠١/٢، والهمع ٢٢٧/٤.

(٣) ينظر: المساعد ٣٠١/٢، والهمع ٢٢٧/٤.

والأحمر هو علي بن المبارك الأحمر، صاحب الكسائي وتلميذه، ومؤدب الأمين، كان رجلاً من الجند من رجال النوبة على باب الرشيد، وكان يحب علم العربية ولا يستطيع مجالسة الكسائي إلا في أيام غير نوبته، اختاره الكسائي ليكون مؤدبًا لأولاد الرشيد، وكان يحفظ أربعين ألف شاهد في النحو، مات سنة ٢٠٦ أو ٢٠٧هـ.

(ينظر: نزهة الألبَّاء /٨٩، ومعجم الأدباء ٣/٤).

(٤) ينظر: الهمع ٢٧٧/٤.

(٥) ينظر: شرح الأشموني ٢٣٦/٢.

(٦) ينظر: الإنصاف ٤٢٧/٢، المسألة ٦٠.

(٧) ينظر: الإنصاف ٤٣١/٢، مسألة ٦٠، والمساعد ٣٠١/٢، والهمع ٢٩٥/٤.

(٨) ينظر: شرح التسهيل ١٩٤/٣، والمساعد ٣٠١/٢، والهمع ٢٩٥/٤.

(٩) شرح الكافية للرضي ٢٩٣/١.

جعلها محققو النحاة المتأخرين مما يجوز فيه الفصل بين المضاف والمضاف إليه في سعة الكلام، ثم إنَّنا نَعلم أنَّ جملة القسم مما يكثر دورُه في الكلام، حتى إنهم ليغتفرون الفصْل بها بين الحرف ومدخوله فيقولون: قد – والله – قام زيد، بل إنهم ليغتفرون الفصل بها بين العامل ومعموله، كما في قول الشاعر...[1]

إذن – والله – نَرميَهُمْ بحربٍ يُشيبُ الطِّفلَ مِن قَبْلِ المشيبِ

ومن أقوى ما به يستدل على جواز الفصل بين المتضايفين بجملة القسم في سعة الكلام أنهم جوزوا الفصل بها بين الاسم الموصول وصلته، وشأن الموصول مع صلته، كشأن المضاف والمضاف إليه، ومن ذلك قول الشاعر[2]:

ذاك الذي – وأبيك – يَعرِفَ مالكًا والحقُّ يدفعُ تُرَّهاتِ الباطلِ[3]"

هذا وقد اختلفوا في حكم الاعتراض بأكثر من جملة، فذهب أبو علي الفارسي – فيما نسب إليه [4]– إلى منع ذلك. قال ابن هشام موضِّحًا ما احتج به الفارسي: "وزعم أبو علي أنه لا يعترض بأكثر من جملة، وذلك لأنه قال في قول الشاعر[5]:

أَراني – ولا كُفْرانَ للهِ آيةً لنفسيَ – قد طالبتُ غيرَ مُنيلِ

: إنَّ (آية) وهي مصدر (أوَيْتُ له) إذا رحمتُه ورَفقْتُ به، لا تنصب بأوَيتُ محذوفة؛ لئلا يلزم الاعتراض بجملتين، فقال: وإنما انتصابه باسم (لا)، أي: ولا أكفر الله رحمة مني لنفسي"[6].

فهو هنا يرفُض أن تكون (آية) مفعولاً مطلقًا منصُوبًا بـــ (أويتُ)؛ لأنه لو حصل ذلك لأدَّى إلى وقوع الاعتراض بجملتين هما هذه الجملة، وجملة (ولا كفران لله)، وعليه فالواجب – عنده – أن تكون (آية) مفعُولاً لأجله باسم (لا) الذي هو (كفران).

---

(1) قائلـــه حسان بن ثابت، ينظر ديوانه /٩١، وهو من شواهد: شرح الشذور /٢٧٣، وأوضح المسالك ١٦٨/٤، والمغني ٦٩٣/٢، وشرح شواهده ٩٧٠/٢، والأشباه والنظائر ٢٩١/٢، وشرح الأشموني ٢٨٩/٣.

(2) سبق تخريجه في هذه المسألة.

(3) عدة السالك ١٨٥/٣.

(4) ينظر: شرح التسهيل ٣٧٨/٢، والمغني ٣٦٤/٢، وشفاء العليل ٥٥٢/٢، والبرهان ٦٧/٣.

(5) هو ابن الدمـــية. ديوانـــه /٨٦، وتجده في: اللسان ٥٣/١٤ (أرا). وهمع الهوامع ٢٠٤/٢، وشرح الشواهد المغني ٨٢٠/٢.

(6) المغني ٣٩٤/٢.

وأجاز بعض النحويين الاعتراض بأكثر من جملة، منهم: ابن جني[١]، والزمخشري[٢]، وابن مالك[٣]، وابن هشام الأنصاري[٤]، والسلسيلي[٥]، والزركشي[٦]، والقوجوي[٧]، والدسوقي[٨]، واختار ذلك بعض الباحثين المحدثين[٩].

ورجع هؤلاء الجواز إلى ورود ذلك في أفصح الكلام، ومنه:

١- قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ ﴾[١٠].

قال الزمخشري: "فإن قلت: عَلامَ عطف قوله "وإني سميتها مريم"؟ قلتُ هو عطف على (إني وضعتها أنثى)، وما بينهما جملتان معترضتان"[١١].

٢- قوله تعالى: ﴿ فَأَخَذْنَاهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٩٥﴾ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿٩٦﴾ أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ ﴾[١٢].

قال الزمخشري: "والفاء والواو في (أفآمن) و(أو أمن) حرفا عطف دخلت عليهما همزة الإنكار. فإن قلتَ: ما المعطوف عليه؟... قلتُ: المعطوف عليه قوله (فأخذناهم بغتةً)، وقوله (ولو أنَّ أهل القرى) إلى (يكسبون) وقع اعتراضًا بين المعطوف والمعطوف عليه"[١٣].

---

[١] ينظر: الخصائص ٣٣٨/١.

[٢] ينظر: الكشاف ٣٥٠/١ و١٢٩/٢.

[٣] ينظر: شرح التسهيل ٣٧٨/٢.

[٤] ينظر: المغني ٣٩٤/٢.

[٥] ينظر: شفاء العليل ٥٥٢/٢.

[٦] ينظر: البرهان ٦٤/٣.

[٧] ينظر: شرح قواعد الإعراب /٤٤.

[٨] ينظر: حاشية الدسوقي على المغني ٥٠/٢ — ٥١.

[٩] ينظر: النحو القرآني قواعد وشواهد /٥١٣، وإعراب الجمل وأشباه الجمل /٦٧ — ٦٨.

[١٠] سورة آل عمران آية ٣٦.

[١١] الكشاف ٣٥٠/١.

[١٢] سورة الأعراف الآيات ٩٥ و ٩٦ و ٩٧.

[١٣] الكشاف ١٢٩/٢.

٣- قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ يَشْتَرُونَ ٱلضَّلَٰلَةَ وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّواْ ٱلسَّبِيلَ ﴿٤٤﴾ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَآئِكُمْ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا ﴿٤٥﴾ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ ﴾[١].

قال ابن هشام: "إن قُدِّر (من الذين هادوا) بياناً للذين أوتوا وتخصيصًا لهم إذا كان اللفظ عامًا في اليهود والنصارى، والمراد اليهود، أو بيانًا لأعدائكم، والمعترض به على هذا التقدير جملتان، وعلى التقدير الأول ثلاث جمل، وهي (والله اعلم) (وكفى بالله) مرتين"[٢].

كما رجع هؤلاء جواز الاعتراض بأكثر من جملة إلى ورودهِ في الشعر، ومنه:

١- قول الشاعر[٣]:

أَراني – ولا كُفْرانَ لله آية لنفسي – لقد طالبتُ غير مُنيلِ

قال ابن جني معلقًا على الشاهد: "ففي هذا اعتراضان: أحدهما: (ولا كفران لله)، والآخر: قوله (آية)، أي: أوَيت لنفسي آيةً؛ معناه رَحِمتها ورَفَقْتُ لها فقوله (أويت لها) لا موضع له من الإعراب"[٤].

٢- قول الشاعر[٥]:

لَعمرُ أَبيكَ – والأنباءُ تَنْمِي وفي طول المُعاشرة التقالي –
لقد باليتُ مظعنَ أمِّ أوفى ولكنْ أُمُّ أوفَى لا تُبالـــي

حيث اعترضت بين القسم وجوابه جملتان اسميتان هما: (والأنباء تنمي) و(وفي طول المعاشرة التقالي).

وجدير بالذكر أنَّ البيانيين قد استعملوا مصطلح الاعتراض في غير ما ذكره النحويون، فها هو ذا الزمخشري يقول عند قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴾[٦] "(ونحن له مسلمون)

---

(١) سورة النساء الآيات ٤٤ و ٤٥ و٤٦.

(٢) المغني ٣٩٤/٢.

(٣) سبق تخريجه في هذه المسألة.

(٤) الخصائص ٣٣٨/١.

(٥) هو زهير بن أبي سلمى. ينظر ديوانه /٣٤٢، صنعة ثعلب.
والرواية فيه: لعمرك والخطوب مُغيِّراتٌ.
وهو من شواهد: شرح التسهيل ٣٧٨/٢، والمغني ٣٩٥/٢، وشفاء العليل٥٥٢/٢، وشرح شواهد المغني ٨٢١/٢.

(٦) سورة البقرة آية ١٣٣.

حال من فاعل (نعبد)، أو من مفعوله؛ لرجوع الهاء إليه في (له)، ويجوز أن تكون جملة معطوفة على (نعبد)، وأن تكون جملة اعتراضية مؤكدة، أي: ومن حالنا أنَّا له مسلمون مخلصون التوحيد أو مذعنون"[١].

فالزمخشري هاهنا يطلق الاعتراض ويُريد به الاستئناف.

وليس الخلط بين الاعتراض والاستئناف مقصوراً على علماء البيان، فقد كان للنحويين فيه نصيب يقول الرضي: "وكذلك قوله: "اطلبوا العلم ولو بالصين"[٢]، والظاهر أن الواو الداخلة على الشرط في مثله اعتراضية، ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين أجزاء الكلام متعلقًا به معنى مستأنفًا لفظًا، ... وقد يجيء بعد تمام الكلام كقوله عليه الصلاة والسلام: "أنا سيد ولد آدم ولا فخر"[٣]"[٤].

والصواب أنَّ الجملة استئنافية، ولا يجوز مثل هذا الخلط في الإعراب[٥].

ومن هؤلاء النحويين ابن هشام الأنصاري الذي عَرَّض بأبي حيان حين أنكر على الزمخشري رأيه السابق. يقول – بعد أن ذكر نص الزمخشري – :"ويَرُدُّ عليه مثلَ ذلك مَنْ لا يعرفُ هذا العلم، كأبي حيان توهُّمًا منه أنَّه لا اعتراض إلاَّ ما يقوله النحوي، وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين"[٦].

وكثيرًا ما تشتبه الجملة المعترضة بالجملة الحالية، ولكنها تتميز عنها بما يأتي[٧]:

١- أنَّه يجوز اقتران الاعتراضية بالفاء، كقول الشاعر[٨]:

واعلمْ فعِلمُ المرءِ ينفعُهُ أنْ سَوفَ يأتي كُلُّ ما قُدِرا

٢- أنه يجوز اقترانها بدليل استقبال كـ (لن) في قوله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ﴾[٩]. أو حرف تنفيس، كما في قول الشاعر[١٠]:

---

(١) الكشاف ١/١٩٣.

(٢) كنز العمال / حديث رقم ٤٣٦٣ وفيه: ولم يَصحُّ سنده.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٤/١٠٧ حديث رقم ١٧٠٢٧ ومسلم في صحيحه ٤/١٧٨٢ حديث رقم ٢٢٧٦.

(٤) شرح الكافية للرضي ٢/٢٥٧.

(٥) ينظر: الجمل وأشباه الجمل /٦٩.

(٦) المغني ٢/٣٩٩.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٢/٣٧٧، والمساعد ٢/٥٢ – ٥٣، والمغني ٢/٣٩٥، والشفاء ٢/٥٥١، والهمع ٤/٥٥.

(٨) قائله مجهول وتجده في: شرح التسهيل ٢/٣٧٧، والمساعد ٢/٥٣، والهمع ٤/٥٥، وشرح شواهد المغني ٢/٨٢٨، والدرر ٤/٣٠.

(٩) سورة البقرة آية ٢٤.

(١٠) قائله زهير بن أبي سُلمى. ينظر: ديوانه /٧٣، صنعة ثعلب. وهو في: شرح التسهيل ٢/٣٧٧، والمغني ٢/٣٩٣، والمساعد ٢/٥٣، والهمع ٤/٥٤.

وما أَدري — وسوفَ إخالُ أدري — أقومٌ آلُ حِصْنٍ أم نِساءُ

٣- أنه يجوز كونها طلبية، كقول الشاعر[١]:

إنَّ الثمانينَ — وبُلِّغتها — قدْ أحوجتْ سمعي إلى تَرْجُمانْ

٤- أنَّه لا يقوم مقامها مفرد بخلاف جملة الحال، ومن ثم كان محل جملة الحال النصب، ولم يكن للاعتراضية محل من الإعراب.

ووقف أبو حيان من هذه الجملة مواقف كثيرة منها[٢]:

١- عند قوله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ﴾[٣]. قال — رحمه الله -: "(ولن تفعلوا) جملة اعتراض فلا موضع لها من الإعراب، وفيها من تأكيد المعنى ما لا يخفى؛ لأنَّه لما قال: فإن لم تفعلوا، وكان معناه: نفي في المستقبل مخرجًا ذلك مخرج الممكن، أخبر أنَّ ذلك لا يقع، وهو إخبار صادقٌ، فكان في ذلك تأكيد أنَّهم لا يعارضونه"[٤].

٢- عند قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَـٰعِيلَ وَإِسْحَـٰقَ إِلَـٰهًا وَٰحِدًا وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴾[٥] قال — رحمه الله -: "وأجاز الزمخشري أن تكون جملة اعتراضية مؤكدة، أي: ومن حالنا أنا نحن له مسلمون مخلصون التوحيد أو مذعنون. والذي ذكره النحويون أن جملة الاعتراض هي الجملة التي تفيد تقوية بين جزأي موصول وصلته نحو قوله[٦]:

ماذا — ولا عُتب في المقدورِ — رُمْتَ أمَا

يكفيكَ بالنَّجحِ أَمْ خُسرٌ وتضليلُ

وقال[٧]:

---

(١) قائله عوف بن مُحلِّم الخزاعي، وهو من شواهد: الأمالي الشجرية ٣٢٩/١، والمغني ٣٨٨/٢، وشرح الشذور/٤٦، والهمع ٥٥/٤، والدرر اللوامع ٣١/٤.

(٢) ينظر مواقف أخرى له في البحر ٤٤٠/٢ و ٤٢/٤ و٦٨/٧ و٥٠٩/٧ و٢١٤/٨.

(٣) سورة البقرة آية ٢٤.

(٤) البحر المحيط ١٠٧/١.

(٥) سورة البقرة آية ١٣٣.

(٦) قائله مجهول، وتجده في: الدر المصون ١٣٢/٢، والهمع ٣٠٣/١.

(٧) سبق تخريجه في هذه المسألة.

ذاك الذي — وأبيك — يعرف مالكًا والحقُّ يدفع تُرَّهاتِ الباطلِ

أو بين جزأي إسناد نحو قوله[1]:

وقد أدركتني — والحوادث جَمّةٌ- أَسِنَّةُ قومٍ لا ضِعافٌ ولا عزلُ

أو بين فعل شرط وجزائه، أو بين قسم وجوابه، أو بين منعوت ونعته، أو ما أشبه ذلك، ممَّا بينهما تلازم ما. وهذه الجملة التي هي قوله (ونحن له مسلمون) ليست من هذا الباب؛ لأنَّ ما قبلها كلامًا مستقلاً وبعدها كلام مستقل، وهو قوله (تلك أمة قد خلت)، لا يقال إنَّ بين المشار إليه وبين الإخبار عنه تلازم يصحُّ به أن تكون الجملة معترضة؛ لأنَّ ما قبلها من كلام بني يعقوب حكاه الله عنهم، وما بعدها من كلام الله تعالى أخبر عنهم بما أخبر تعالى، والجملة الاعتراضية الواقعة بين متلازمين لا تكون إلا من الناطق بالمتلازمين يُؤكد بها ويُقوى ما تضمن كلامه، فتبين بهذا كله أنَّ قوله (ونحنُ له مسلمون) ليس جملة اعتراضية"[2].

٣- عند قوله تعالى: ﴿ ٱتَّبِعْ مَآ أُوحِيَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾[3] قال — رحمه الله -: "أمَرَه تعالى بأنْ يتَّبعَ ما أُوحى إليه وبأن يعرض عن من أشرك... والجملة بين الأمرين اعتراض أكَّد به وجوب اتباع الموحى، أو في موضع الحال المؤكدة"[4].

٤- عند قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ ۙ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍ ﴾[5] قال — رحمه الله -: "وهذه الجملة اعتراض بين الشرط وجوابه. قيل ويحتمل أن يكون حالاً"[6].

٥- عند قوله تعالى:﴿ وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ۖ مَّا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ ۖ كَأَنَّمَآ أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مُظْلِمًا ۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ﴾[7]. قال — رحمه الله -: "والظاهر أنَّ (والذين) مبتدأ

---

[1] سبق تخريجه في هذه المسألة.

[2] البحر المحيط ١/٤٠٣ — ٤٠٤.

[3] سورة الأنعام آية ١٠٦.

[4] البحر المحيط ٤/١٩٨.

[5] سورة النحل آية ١٠١.

[6] البحر المحيط ٥/٥٣٥.

[7] سورة يونس آية ٢٧.

وجوَّزوا في الخبر وجوهًا. أحدها: أنَّه الجملة التي بعده وهي (جزاء سيئة بمثلها).... الثاني أن الخبر قوله (مالهم من الله من عاصم)، ويكون قد فصَل بين المبتدأ والخبر بجملتين على سبيل الاعتراض، ولا يجوز ذلك عند أبي علي الفارسي، والصحيح جوازه. الثالث: أن يكون الخبر (كأنَّما أغشيت وجوههم قطعًا من الليل مظلما). الرابع: أن يكون الخبر (أولئك) وما بعده، فيكون في هذا القول فصل بين المبتدأ والخبر بأربع جمل معترضة، وفي القول الثالث بثلاث جمل، والصحيح منع الاعتراض بثلاث الجمل وبأربع الجمل"[١].

٦- عند قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ ﴾[٢] قال – رحمه الله –: "و(لا برهان له به) صفة لازمة، لا للاحتراز من أنْ يكون ثم آخر يقوم عليه برهان، فهي مؤكدة.. ويجوز أن تكون جملة اعتراض إذ فيها تشديد وتأكيد، فتكون لا موضع لها من الإعراب كقولك: من أساء إليك لا أحقَّ بالإساءة منه فأسيء إليه"[٣].

٧- عند قوله تعالى: ﴿ إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴾[٤]. قال – رحمه الله –: "(أمتعكنَّ) و(أُسرِّحُكن) بالرفع على الاستئناف، والجمهور بالجزم على جواب الأمر، أو على جواب الشرط، ويكون (فتعالين) جملة اعتراض بين الشرط وجزائه، ولا يضر دخول الفاء على جملة الاعتراض، ومثل ذلك قول الشاعر[٥]:

واعلمْ فعلمُ المرءِ ينفعه أن سوف يأتي كلُّ قُدرا"[٦]

ويمكن – مما سبق – تلخيص الأثر الإعرابي لهذه الجملة عند أبي حيان في هذين الأمرين:

١- نَصَّ – رحمه الله – على أنها من الجمل التي لا محل لها من الإعراب.

٢- ذكر احتمالية الاعتراض والحالية في أكثر من موضع.

---

(١) البحر المحيط ١٤٧/٥.

(٢) سورة المؤمنون آية ١١٧.

(٣) البحر المحيط ٤٢٥/٦.

(٤) سورة الأحزاب آية ٢٨.

(٥) سبق تخريجه في هذه المسألة.

(٦) البحر المحيط ٢٢٧/٧ و

٣- اعترض على الزمخشري في إعرابه (ونحنُ له مسلمون) جملة اعتراضية، ورأى أنَّها جملة استئنافية، وأكد - رحمه الله - على وجوب عدم الخلط بين الجملتين.

وأما الأثر التركيبي فيظهر في الأمور الآتية:

١- ذكر - رحمه الله - مواضع عديدة لهذه الجملة.

٢- جَوَّز - رحمه الله - الاعتراض بجملتين، ومنع الاعتراض بأكثر من ذلك.

٣- نَصَّ - رحمه الله - على جواز دخول الفاء على هذه الجملة.

وأما الأثر المعنوي فيظهر حين ذكر بعضًا من الأغراض البلاغية لهذه الجملة كالتوكيد، والتقوية، والتشديد.

الخاتمة:

الحمد لله على توفيقه وامتنانه إذ وفقني وأعانني على إتمام هذا البحث، ولعلَّه من الواجب وأنا في خاتمته أن أعرض للنتائج التي توصل إليها البحث، ومنها:

- فرَّق البحث بين مصطلحي الفصل والتوسط، ورأى أن الثاني يكون في مسائل الرتبة، وأنَّه ناشيء عن ترتيب جديد لمكونات الجملة، يتمُّ على أثره وقوع أحدها بين العنصرين الآخرين، في حين أن الفصل يكون في الرتبة، وغيرها، وذلك بأن يقع عنصر أو أكثر بين أجزاء التركيب التي تحتم قواعد اللغة تواليها، وعليه فالفصل أعمُّ وأشمل من المصطلح الآخر.
- بيَّن البحث الآثار الإعرابية والتركيبية والمعنوية المترتبة على هاتين الظاهرتين في المسائل المعروضة.
- تبيَّن من خلال البحث أنَّ العرب قد منحوا شبه الجملة قدرًا كبيرًا من حرية الحركة والموقع، بل إنهم أفردوها بكثير من أوجه التميز، فأجازوا الفصل بها بين المتلازمات، ووقوعها في مواقع عديدة لا يقع فيها غيرها.
- رجَّح البحث إلغاء (إذن) إذا وقعت بين الفاء والواو وبين الفعل، مستدلاً بورود ذلك في القرآن الكريم.
- لا يعمل ما قبل (إلاَّ) فيما بعدها إلاَّ إذا كان مما لا مندوحة عنه، بأن كان مستثنى، أو مستثنى منه، أو تابعًا، كما لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان.
- وافق أبو حيان – رحمه الله – أبا علي الفارسي في جعل (لعلَّ) من المعلِّقات عن عمل الفعل القلبي فيما يليه، محتجًا بما ورد في القرآن الكريم.
- أكدَّ البحث على القاعدة التي تقول: من شروط إعمال المصدر واسم الفاعل ألاَّ يوصفا قبل العمل، واستثنى من ذلك ما إذا كان العمل في الظرف، أو الجار والمجرور، للتوسع فيهما.
- ناقش البحث الآراء التي قيلت في عمل حرف التنفيس فيما قبله، ثم ذكر رأي أبي حيان الذي رجَّح جواز ذلك العمل.
- لا يعمل ما بعد أداة الشرط فيما قبلها؛ لأن لها الصدر، كما هي الحال في الاستفهام.
- إذا اجتمع شرط وقسم كانت الأحوال الثلاثة الآتية:

أ- لزوم الاستغناء بجواب المتقدم منهما عند عدم تقدُّم ذي خبر.

ب- لزوم الاستغناء بجواب الشرط الامتناعي تقدَّم القسم أو تأخر.

جـ- ترجيح جعل الجواب للشرط إن تقدَّم عليهما ذو خبر.

- إذا توسَّط المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين الشرط والجزاء كان الأولى جزمه على العطف، ويجوز نصبه بأن المضمرة وجوبًا.

وأما إذا كان ذلك المضارع مقترنًا بـ (ثم) فيتعين الجزم على العطف، ولا يجوز نصبه بأن المضمرة؛ لأنَّ (ثم) ليس مما يُنصب الفعْل بعده.

- رجَّح البحث جواز توسط الخبر بين (كان) واسمها إذا كان جملة اسمية، لعدم وجود ما يمنع ذلك، ومنع ذلك إذا كان الخبر جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر؛ لما يؤديه جواز هذا من الالتباس بين فاعل الفعل المتوسط واسم كان المؤخر.

- اجمع النحويون – سوى ابن درستويه – على جواز توسُّط خبر (ليس) بينها وبين اسمها.

- يمتنع الفصل بـ (إلاَّ) بين أفعال الاستمرار وأخبارها؛ لما يؤديه وجود هذا الحرف من بطلان المعنى الذي وُضعت له هذه الأفعال، وهو النفي.

- رَدَّ أبو حيَّان – رحمه الله – رأي ابن عطية القائل بأن تذكير (كان) وأخواتها مع وجود الفاصل بينها وبين أسمائها أسهل من سائر الأفعال، ورأى أنَّه لا فرق بين هذه الأفعال وغيرها في حكم الفصل.

- للعنصر الدلالي في الجملة قيمة لا تقل أهمية عن قيمة الإعراب، فمن خلاله نستطيع التصرف في أجزاء الجملة بالتقديم والتأخير، ويتضح ذلك من خلال مسألة توسط المفعول بين الفعل والفاعل.

- أسهب البحث في إيراد حجج تؤيد رأي الكوفيين وأبي حيان القائل بجواز الفصْل بين المتضايفين بالمفعول.

- هناك ثلاثة مذاهب في حكم الفصل بـ (من) بين العدد وتمييزه اسم الجمع أو اسم الجنس، وهي وجوب الفصل، وجواز الإضافة، والتفريق بين ما يستعمل للقليل فتجوز إضافته، وبين ما يستعمل للقليل والكثير فلا تجوز إضافته، وقد جعل أبو حيان الرأي الأول وجهًا راجحًا.

- لا يجوز أن يفصل بين الأعداد الناصبة تمييزها وبين ذلك التمييز، لكون العدد عاملاً ضعيفًا، لأنها إنما عملت لشبهها بالصفة المشبهة، والصفة المشبهة قد عمل لشبهها باسم الفاعل، واسم الفاعل قد عمل لشبهه بالمضارع، ولا شك أن المشبَّه أحط درجة من المشبَّه به.
- جواز دخول الباء في خبر (ما) التميمية، كما تدخل في خبر (ما) الحجازية، وهو رأي أبي حيان.
- كشف البحث عن الخلاف بين البصريين والكوفيين حول زيادة الواو وثم، ثم رجَّح بقاءهما على أصلهما العاطفين.
- ذكر البحث مفهوم الضرورة الشعرية عند الجمهور ومفهومها عند ابن مالك، وبيَّن أن ابن مالك اعتمد على مفهومه في إباحة بعض القواعد النحوية.
- ناقش البحث زيادة الحروف في القرآن الكريم، ثم أيَّد تلك الزيادة، موضحًا أنه ليس المقصود بهذه الزيادة أنَّها من وضع البشر، ولكنها الزيادة لمعنى بلاغي.
- تُعدُّ الجملة المعترضة إحدى طرق الفصل، وتختلف عن الفاصل الأجنبي في أنها تقع في مواقع يمتنع من أن يقع فيها الأجنبي كوقوعها بين الموصول وصلته.
- أكَّد البحث على التفريق بين جملتي الاعتراض والاستئناف، وأنه لا يجوز الخلط بينهما.
- دافع أبو حيان – رحمه الله – عن القراءات القرآنية وحمل على كل من أنكرها أو غلَّط القارئين بها.
- كشف البحث أنَّ السمين الحلبي يعد أحد تلامذة أبي حيان المخلصين، ويتضح ذلك من خلال متابعته لكثير من آرائه، ونقله لنصوص كثيرة من كتابه البحر المحيط.
- كشف البحث عن الأصول التي أمنت هذه المرونة في ترتيب الجملة العربية كالأصالة، والفرعية، وقوة التلازم، وضعف التباعد.
- اضطرب أبو حيان – رحمه الله – في بعض المسائل، وهذا من أكبر العبر، فإن الإنسان مهما بلغ من شأن، وأوتي من علم، يظل عرضة للنقص، وصدق الشاعر حين قال:

ومن ذا الذي تُرضى سجاياهُ كُلُّها كفى المرءَ نبلاً أنْ تُعدَّ معايبُه

أولاً: فهرس الآيات الكريمات:

سورة البقرة

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾	٨	١٩٥
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾	٢١	٢٦٣
﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ﴾	٢٤	٤٠٠، ٤٠١
﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً ﴾	٢٦	٣٣٥، ٣٤٤
﴿ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾	٣٠	٨٧
﴿ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴾	٣٢	٣٦٦، ٣٦٧
﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾	٣٥	٢٩٣، ٣٦٣
﴿ وَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ ﴾	٤٠	٣٥٤
﴿ وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ ﴾	٤١	٣٨٩
﴿ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ﴾	٨٥	٣٦١، ٣٦٨
﴿ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ ﴾	٨٨	٢١٣، ٢١٧
﴿ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾	٩١	٢٦٩
﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ ﴾	٩٦	٣١٠
﴿ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ ﴾	١٠٢	٣٩١
﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ ﴾	١٠٢	٥٨
﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ ﴾	١٠٣	٣١٥
﴿ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾	١٠٧	١٥

﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾	١٢٤	١٧٢
﴿ رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ ﴾	١٢٨	٢٣٢
﴿ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ ﴾	١٣٣	١٧٤
﴿ قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴾	١٣٣	٣٩٩
﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ ﴾	١٥٠	١٦٧
﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ ﴾	١٧٧	١٥٨
﴿ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ ﴾	١٨٠	١٤٧
﴿ وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾	١٩٥	٣٨٠، ٣٨٢
﴿ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ ﴾	١٩٨	٣٤٠
﴿ فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا ﴾	٢٠٠	٢٣١
﴿ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ حَسَنَةً ﴾	٢٠١	٢٢٩، ٢٣١
﴿ سَلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ ﴾	٢١١	٢٥٢
﴿ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم ﴾	٢١٤	٣٢٤
﴿ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ ﴾	٢٢٢، ٢٢٣	٢٩٤
﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ﴾	٢٢٨	٣٧٤، ٣٧٥
﴿ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ﴾	٢٢٨	٢٧٧
﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ﴾	٢٣٣	٣٩
﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ﴾	٢٥٥	٢٨١

﴿ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾	٢٦٠	٦٠
﴿ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ﴾	٢٦٠	١٨٤
﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَآ أَنفَقُوا۟ مَنًّا وَلَآ أَذًى لَّهُمْ أَجْرُهُمْ ﴾	٢٦٢	٣٥٦
﴿ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ﴾	٢٧١	٣٧٧
﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ ﴾	٢٧٤	٣٥٥
﴿ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ﴾	٢٧٥	٦٣
﴿ وَلَا تَكْتُمُوا۟ ٱلشَّهَٰدَةَ ۚ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ ﴾	٢٨٣	٢٩٨

سورة آل عمران

﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا ﴾	١٣	١٦٨
﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ﴾	١٨	٢٩٩
﴿ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٣٤﴾ إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ ﴾	٣٤، ٣٥	٨٤، ١٦٦
﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَأُعَذِّبُهُمْ ﴾	٥٦	١٩، ٢٠
﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَيُوَفِّيهِمْ ﴾	٥٧	١٩، ٢٠
﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ﴾	٨١	١٤٥، ٣٢٦
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ ثُمَّ ٱزْدَادُوا۟ كُفْرًا لَّن تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ ﴾	٩٠	٣٥٧

﴿ كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلاًّ لِّبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ إِلاَّ مَا حَرَّمَ إِسۡرَٰٓءِيلُ عَلَىٰ نَفۡسِهِۦ مِن قَبۡلِ أَن تُنَزَّلَ ٱلتَّوۡرَىٰةُ ﴾ ٩٣ ٦٤

﴿ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٥﴾ يَوۡمَ تَبۡيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسۡوَدُّ وُجُوهٌ ﴾ ١٠٥، ١٠٦ ٧٢

﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسۡوَدَّتۡ وُجُوهُهُمۡ أَكَفَرۡتُم بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡ ﴾ ١٠٦ ١٧، ٣٥٠

﴿ قُلۡ إِنَّ ٱلۡأَمۡرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ ﴾ ١٥٤ ٧٠

﴿ وَقَالُواْ لِإِخۡوَٰنِهِمۡ إِذَا ضَرَبُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾ ١٥٦ ٣٠٤

﴿ وَلَئِن مُّتُّمۡ أَوۡ قُتِلۡتُمۡ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحۡشَرُونَ ﴾ ١٥٨ ٣٣٢

﴿ فَبِمَا رَحۡمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمۡ ﴾ ١٥٩ ٣٣٩، ٣٤٤

﴿ وَمَآ أَصَٰبَكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡتَقَى ٱلۡجَمۡعَانِ فَبِإِذۡنِ ٱللَّهِ ﴾ ١٦٦ ٣٥١، ٣٥٦

﴿ إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوۡلِيَآءَهُۥ ﴾ ١٧٥ ٣٣٧

﴿ وَلَا يَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦ هُوَ خَيۡرًا لَّهُم بَلۡ هُوَ شَرٌّ لَّهُمۡ ﴾ ١٨٠ ٢٤٣

سورة النساء

﴿ مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍ غَيۡرَ مُضَآرٍّ وَصِيَّةً مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ ١٢ ٦٨

﴿ وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيۡكُمۡ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُواْ مَيۡلاً عَظِيمًا ﴿٢٧﴾ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمۡ ﴾ ٢٧، ٢٨ ٦٧

﴿ يَوۡمَئِذٍ يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَعَصَوُاْ ٱلرَّسُولَ لَوۡ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلۡأَرۡضُ وَلَا يَكۡتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا ﴾ ٤٢ ٦٧

﴿ فَإِذًا لاَّ يُؤۡتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا ﴾ ٥٣ ٢٥

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ ٥٦ ٩٣

﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذۡنِ ٱللَّهِ ﴾	٦٤	٦٤
﴿ وَمَن يَخۡرُجۡ مِنۢ بَيۡتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدۡرِكۡهُ ٱلۡمَوۡتُ فَقَدۡ وَقَعَ أَجۡرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ ﴾	١٠٠	١٠٢
﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَنُدۡخِلُهُمۡ جَنَّٰتٍ ﴾	١٢٢	٩٣
﴿ وَإِنِ ٱمۡرَأَةٌ خَافَتۡ ﴾	١٢٨	٢٨
﴿ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤۡتِيهِمۡ أَجۡرًا عَظِيمًا ﴾	١٦٢	٩٤

سورة المائدة

﴿ أُحِلَّتۡ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلۡأَنۡعَٰمِ إِلَّا مَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ غَيۡرَ مُحِلِّي ٱلصَّيۡدِ ﴾	١	١٢١، ٢٨٢
﴿ وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلۡبَيۡتَ ٱلۡحَرَامَ يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّن رَّبِّهِمۡ ﴾	٢	٨٣
﴿ فَكُلُواْ مِمَّآ أَمۡسَكۡنَ عَلَيۡكُمۡ ﴾	٤	٣٧٦
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِ ﴾	٦	٢٨٦
﴿ فَبِمَا نَقۡضِهِم مِّيثَٰقَهُمۡ ﴾	١٣	٣٤٣
﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا ﴾	٣٨	٣٥٢
﴿ أَفَحُكۡمَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ يَبۡغُونَ ﴾	٥٠	٢٥٣
﴿ لَوۡلَا يَنۡهَىٰهُمُ ٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلۡأَحۡبَارُ ﴾	٦٣	٢٠٨
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ ﴾	٦٩	١٢٤
﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ ﴾	٧١	٣٤، ٤١
﴿ وَإِن لَّمۡ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ﴾	٧٣	٤٥

﴿ لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓاْ إِذَا مَا ٱتَّقَواْ وَّءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ثُمَّ ٱتَّقَواْ وَّءَامَنُواْ ثُمَّ ٱتَّقَواْ وَّأَحْسَنُواْ ﴾	٩٣	٣٧٥
﴿ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِۦ ﴾	٩٥	٧٢
﴿ إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱذْكُرْ نِعْمَتِى عَلَيْكَ ﴾	١١٠	١٣٨
﴿ وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾	١١٣	٣٥
﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا ﴾	١١٤	٢٩٧
﴿ فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ ﴾	٢٤	٢٩٣

سورة الأنعام

﴿ وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ مِّنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُواْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ ﴾	٤	٣٨٩، ٣٩١
﴿ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا ﴾	١٤٨	٢٩٣
﴿ وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾	٣٤	٣٧٧، ٣٧٨
﴿ فَلَوْلَآ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُواْ ﴾	٤٣	٢٠٧، ٢١٠، ٢١١
﴿ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم ﴾	٨١	٣٣
﴿ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ ﴾	١٠١	١٦٨
﴿ ٱتَّبِعْ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾	١٠٦	٤٠٢
﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾	١٣٧	١٧٦

﴿ مَا فِى بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ ﴾ ١٣٩ ٢٧٠

﴿ قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ أَلَّا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ﴾ ١٥١ ٤٥

﴿ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ ﴾ ١٥٤ ٥١

﴿ يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا ﴾ ١٥٨ ٤٧، ٤٨، ٢٨٢

﴿ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَىْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّٰتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ ﴾ ٩٩ ٢٩٠

سورة الأعراف

﴿ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ ٣ ٢١٣

﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ ﴾ ٤ ٢٥٠

﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴾ ١٢ ٣٢٣

﴿ قَالَ فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ ١٦ ١٠٧

﴿ لَّمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ ﴾ ١٨ ٣٢٧

﴿ قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ ٢٣ ١٤٥

﴿ إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ ﴾ ٢٧ ١١٥

﴿ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ﴾ ٥٩ ١٤، ٣٧٦

﴿ وَلَا تَقْعُدُوا۟ بِكُلِّ صِرَٰطٍ تُوعِدُونَ وَتَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِهِۦ ﴾ ٨٦ ٢٤٤

﴿ فَأَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٩٥﴾ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٩٥، ٩٦، ٩٧ ٣٩٨

ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا۟ فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴿٩٦﴾ أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَٰتًا وَهُمْ نَآئِمُونَ ﴾

﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ أَهْلِهَآ أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَٰبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ ﴾	١٠٠	٣٦، ٤١
﴿ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً ﴾	٧٣	٣٨٨
﴿ وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُۥ ﴾	١٣٧	١٥٣
﴿ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾	١٥٤	٣٨٤
﴿ وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ ﴾	١٦٣	٤٧
﴿ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴾	١٨٢	٩٣
﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا۟ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ ﴾	١٨٤	٥٠
﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ ﴾	١٩٥	١٩٦

سورة الأنفال

﴿ وَإِذْ قَالُوا۟ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً ﴾	٣٢	٣٦٧

سورة التوبة

﴿ وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِىٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾	٣	٧٢، ١٠٨، ١١١، ١١٣
﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾	٦	٢٨
﴿ وَيُطِيعُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ أُو۟لَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ ﴾	٧١	٩٣
﴿ ٱلَّذِينَ يَلْمِزُونَ ٱلْمُطَّوِّعِينَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ فِى ٱلصَّدَقَٰتِ ﴾	٧٩	٢٤٥

﴿ وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ مُنَٰفِقُونَ ۖ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ مَرَدُوا۟ عَلَى ٱلنِّفَاقِ ﴾	١٠١	٢٨٣
﴿ مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ﴾	١١٧	١٥٥
﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓا۟ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوٓا۟ ﴾	١١٨	٢٠٥
﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ ﴾	١٢٢	٢١٠
﴿ وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ ﴾	١٢٤	٢١٧
﴿ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ﴾	١٢٤	١٣١
﴿ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾	١٢٨	٢٣٦

سورة يونس

﴿ وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا ٱلْقُرُونَ مِن قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُوا۟ ﴾	١٣	٣٢٥
﴿ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا ﴾	٢٧	٣٨٣، ٣٩٤، ٤٠٢
﴿ وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ ۖ ﴾	٥٣	٥٠، ٥٦
﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ ﴾	٩٨	٢٠٩

سورة هود

﴿ الٓر ۚ كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ۝١ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾	١، ٢	٤٤
﴿ لَّيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُۥٓ ﴾	٨	٣٣٢
﴿ وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾	١٤	٣٤
﴿ يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ۚ فَمِنْهُمْ شَقِىٌّ وَسَعِيدٌ ﴾	١٠٥	٤٨

﴿ وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِىَ ٱلرَّأْىِ ﴾	٢٧	٦٥
﴿ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ ۚ هُوَ رَبُّكُمْ ﴾	٣٤	١٤٩، ١٥١، ١٥٢
﴿ ٱرْكَبُوا۟ فِيهَا ﴾	٤١	٣٨٨
﴿ قَالَ إِنِّىٓ أُشْهِدُ ٱللَّهَ وَٱشْهَدُوٓا۟ أَنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴾	٥٤	٢٤٣
﴿ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ ﴾	٧١	٢٢٦، ٢٢٩، ٢٣٠
﴿ وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِىٓءَ بِهِمْ ﴾	٧٧	٣٢٩
﴿ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾	٧٨	٣٦١، ٣٦٨

سورة يوسف

﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾	٣١	١٠
﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾	٣٢	٣٣٠
﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾	٤٣	٣٨٤
﴿ تَٱللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُم مَّا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾	٧٣	٣٩٣
﴿ وَلَمَّا فَصَلَتِ ٱلْعِيرُ ﴾	٩٤	١
﴿ فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ ﴾	٩٦	٣٢٧

سورة الرَّعد

﴿ وَفِى ٱلْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَٰوِرَٰتٌ وَجَنَّٰتٌ مِّنْ أَعْنَٰبٍ وَزَرْعٌ ﴾	٤	٢٨٩
﴿ وَيُرْسِلُ ٱلصَّوَٰعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا مَن يَشَآءُ ﴾	١٣	٢٤٤
﴿ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ﴾	١٦	١٩٦

﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ ﴾ ٣١ ٣١٥

سورة إبراهيم

﴿ الٓر ۚ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ﴾ ١ ٢٩٩

﴿ وَوَيْلٌ لِّلْكَٰفِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ ۝٢ ٱلَّذِينَ يَسْتَحِبُّونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا عَلَى ٱلْأَخِرَةِ ﴾ ٢، ٣ ٢٨٤

﴿ أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ ١٠ ٢٧٩، ٢٨١

سورة الحجر

﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ ﴾ ٢ ٣٤٦

﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾ ٤ ١٢١، ٢٧٢

﴿ لَقَالُوٓا۟ إِنَّمَا سُكِّرَتْ أَبْصَٰرُنَا ﴾ ١٥ ٣٣٨

سورة النحل

﴿ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ ٥١ ٣٣٨

﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾ ٥٣ ٣٥١

﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴾ ٥٧ ٣٩٣

﴿ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَىْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْـًٔا ﴾ ٧٠ ٢٤٢

﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ ۙ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓا۟ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍ ۚ ﴾ ١٠١ ٣٩٥، ٤٠٢

سورة الإسراء

﴿ وَءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلْنَٰهُ هُدًى لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَلَّا تَتَّخِذُوا۟ مِن دُونِى وَكِيلًا ﴾ ٢ ٤٥

﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لِيَذَّكَّرُواْ ﴾	٤١	٣٩٠
﴿ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلاَّ قَلِيلاً ﴾	٥٢	٥٨
﴿ وَإِذًا لاَّ يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلاَّ قَلِيلاً ﴾	٧٦	٢٥
﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾	٨٢	٢٧٥
﴿ فَسْئَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِذْ جَآءَهُمْ فَقَالَ لَهُۥ فِرْعَوْنُ إِنِّي لأَظُنُّكَ يَٰمُوسَىٰ مَسْحُورًا ﴾	١٠١	٢٤٣
﴿ قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلاَّ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلأَرْضِ ﴾	١٠٢	٥٨

سورة الكهف

﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۝١ قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا ﴾	١، ٢	٦٦، ٢٦٥، ٢٦٨
﴿ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا فَلْيَأْتِكُم ﴾	١٩	٥٠، ٥٥
﴿ إِن تَرَنِ أَنَاْ أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلَدًا ﴾	٣٩	٣٦٣
﴿ وَتِلْكَ ٱلْقُرَىٰٓ أَهْلَكْنَٰهُمْ لَمَّا ظَلَمُواْ ﴾	٥٩	٣٢٥
﴿ ءَاتُونِيٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾	٩٦	٢٣٥، ٢٣٨
﴿ ذَٰلِكَ جَزَآؤُهُمْ جَهَنَّمُ بِمَا كَفَرُواْ ﴾	١٠٦	٧٩

سورة مريم

﴿ وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا ﴾	١٥	٢٦٩
﴿ وَهُزِّيٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ ﴾	٢٥	٣٨٠
﴿ وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ۝٣١ وَبَرًّا بِوَٰلِدَتِي وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا شَقِيًّا ﴾	٣١، ٣٢	٢٨٨
﴿ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾	٦٦	٩١

﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ ٦٩ ٥٢

﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلاَّ وَارِدُهَا ﴾ ٧١ ١١٩

سورة طه

﴿ إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَىٰ ﴾ ١٥ ٨٤

﴿ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ ﴾ ٧١ ٥٥

﴿ أَفَلاَ يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً ﴾ ٨٩ ٣٥

سورة الأنبياء

﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلاَّ ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ ٢٢ ٣١١

﴿ وَتَٱللَّهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَـٰمَكُم ﴾ ٥٧ ٣٣٢

﴿ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَـٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾ ٦٢ ١٣٣

﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَـٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ ﴾ ٦٥ ٥٨

﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ ﴿٩٦﴾ وَٱقْتَرَبَ ٱلْوَعْدُ ٱلْحَقُّ ﴾ ٩٦، ٩٧ ٢٠١

﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَـٰهُكُمْ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ ١٠٨ ٣٣٢

﴿ وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾ ١٠٩ ٥٧

﴿ وَإِنْ أَدْرِى لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ ﴾ ١١١ ٥٨

سورة الحج

﴿ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ ﴾ ١٥ ٣٨٠

سورة المؤمنون

﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَـٰمًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴾ ٣٥ ٣٧٢، ٣٧٣

﴿ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَـٰدِمِينَ ﴾ ٤٠ ١٠٥، ١٠٦،

		٣٣٩
﴿ قَلِيلاً مَّا تَشْكُرُونَ ﴾	٧٨	٢١٨
﴿ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٩١﴾ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ ﴾	٩١، ٩٢	٢٧٩
﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ ﴾	١٠١	٤٧
﴿ وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ ﴾	١١٧	٤٠٣

سورة النور

﴿ سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا وَفَرَضْنَٰهَا ﴾	١	٣٥٢
﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِا۟ئَةَ جَلْدَةٍ ﴾	٢	٣٥٢، ٣٥٤
﴿ وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم ﴾	١٦	٢١١
﴿ وَٱلْقَوَٰعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِى لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ ﴾	٦٠	٣٥٣

سورة الفرقان

﴿ لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُۥ ﴾	٧	٢٠٨
﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾	٢٢	٤٧
﴿ وَقَوْمَ نُوحٍ لَّمَّا كَذَّبُوا۟ ٱلرُّسُلَ أَغْرَقْنَٰهُمْ وَجَعَلْنَٰهُمْ لِلنَّاسِ ءَايَةً وَأَعْتَدْنَا لِلظَّٰلِمِينَ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿٣٧﴾ وَعَادًا وَثَمُودَا۟ ﴾	٣٧، ٣٨	٢٩٠
﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ ﴾	٤٥	٥٧

سورة الشعراء

﴿ فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾	٤٩	٣٣٢
﴿ ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهْدِينِ ﴾	٧٨	٣٥٥

﴿ تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ ٩٧، ٩٨ ٧٣

سورة النمل

﴿ فَٱنظُرِى مَاذَا تَأْمُرِينَ ﴾ ٣٣ ٥٩

﴿ لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ ﴾ ٤٦ ٢٠٩

﴿ وَكَانَ فِى ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾ ٤٨ ١٨٥

﴿ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ ﴾ ٦٧ ٢٩٤

﴿ رَدِفَ لَكُم ﴾ ٧٢ ٣٨٥

سورة القصص

﴿ فَلَمَّآ أَنْ أَرَادَ أَن يَبْطِشَ بِٱلَّذِى هُوَ عَدُوٌّ لَّهُمَا قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ أَتُرِيدُ أَن تَقْتُلَنِى ﴾ ١٩ ٣٢٧، ٣٢٨

﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ ﴾ ٥٨ ٢٥٠

سورة العنكبوت

﴿ وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِىٓءَ بِهِمْ ﴾ ٣٣ ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩

سورة الروم

﴿ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ﴾ ٣ ٩١

﴿ بِلِقَآىِٕ رَبِّهِمْ لَكَٰفِرُونَ ﴾ ٨ ١٠٦

﴿ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ ﴾ ٢٨ ٣٩١

سورة لقمان

﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ﴾ ٢٧ ١١١، ٣١٢، ٣١٦

﴿ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ﴾ ٣٤ ٥٩

سورة السجدة

﴿ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ﴾ ٢، ٣ ١٩٦

﴿ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴾ ٩ ٢١٨

سورة الأحزاب

﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ ﴾ ٢١ ٢٩٧

﴿ وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ ﴾ ٢٥ ٣٧٩

﴿ إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴾ ٢٨ ٤٠٣

﴿ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ ﴾ ٣٥ ٢٤٠

﴿ هُوَ ٱلَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ ﴾ ٤٣ ٢٩٤

﴿ وَٱمْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ ٱلنَّبِيُّ أَن يَسْتَنكِحَهَا ﴾ ٥٠ ١٥٢

﴿ وَلَا يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَآ ءَاتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ ﴾ ٥١ ٣٧٠، ٣٧٤

﴿ وَلَا مُسْتَـْٔنِسِينَ لِحَدِيثٍ ﴾ ٥٣ ٣٨٩

﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا ﴾ ٦٣ ٥٤، ٥٩

سورة سبأ

﴿ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ ٱلْغَيْبِ ﴾ ٣ ٢٧٩

﴿ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ ٧ ٥٦، ٥٩

﴿ تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ﴾ ١٤ ٣٦

سورة فاطر

﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ ﴾ ٣ ٣٧٦، ٣٧٨

سورة يس

﴿ وَجَعَلْنَا مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا ﴾ ٩ ٢٢٩، ٢٣٢

﴿ إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً ﴾ ٢٩ ١٦٥، ١٦٨

﴿ أَلَمْ يَرَوْا۟ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ ٣١ ٥٤

﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ ٣٢ ٣٢٤

سورة الصافات

﴿ فَٱسْتَفْتِهِمْ أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَم مَّنْ خَلَقْنَآ ۚ إِنَّا خَلَقْنَٰهُم مِّن طِينٍ لَّازِبٍ ﴾ ١١ ٢٨٩

﴿ أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴿١٦﴾ أَوَءَابَآؤُنَا ٱلْأَوَّلُونَ ﴾ ١٦، ١٧ ١١٤

﴿ وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُۥ هُمُ ٱلْبَاقِينَ ﴾ ٧٧ ٣٦٧

﴿ فَٱسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ ٱلْبَنَاتُ وَلَهُمُ ٱلْبَنُونَ ﴾ ١٤٩ ٢٨٨

﴿ وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴾ ١٦٤ ١١٩

سورة ص

﴿ جُندٌ مَّا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ مِّنَ ٱلْأَحْزَابِ ﴾ ١١ ٣٤١

﴿ هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ ﴾ ٥٧ ٣٥٤

﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ ﴾ ٧٥ ٣٢٣

﴿ قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ ۝٨٤ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ ﴾ ٨٤، ٨٥ ١٠٦

سورة الزمر

﴿ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ ﴾ ٣ ١٧

﴿ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ ﴾ ٣٨ ٨٦

﴿ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ﴾ ٦٧ ٢٧٥

﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾ ٧٣ ٢٠١

سورة غافر

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ فَتَكْفُرُونَ ﴾ ١٠ ٧٨

﴿ يَوْمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّٰلِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ ﴾ ٥٢ ١٧٢

سورة فصلت

﴿ فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً ﴾ ١٠ ٢٧٣

﴿ إِذْ جَآءَتْهُمُ ٱلرُّسُلُ مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ ﴾ ١٤ ٤٤

أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾

﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ ﴾	١٧	١٦
﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَٰرُهُمْ وَجُلُودُهُم ﴾	٢٠	٢١٨
﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾	٤٦	٣٨٣

سورة الشورى

﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾	١١	٢١٥، ٣٨٦
﴿ وَيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴾	٣٥	٦٠

سورة الزخرف

﴿ فَلَمَّا جَآءَهُم بِـَٔايَٰتِنَآ إِذَا هُم مِّنْهَا يَضْحَكُونَ ﴾	٤٧	٣٢٤، ٣٢٦
﴿ وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾	٧٦	٣٦٥، ٣٦٦

سورة الدخان

﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝٤ أَمْرًا ﴾	٤، ٥	٢٧٣
﴿ كَمْ تَرَكُواْ مِن جَنَّٰتٍ ﴾	٢٥	٢٥٠

سورة الجاثية

﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ ﴾	١٣	٢٧٦

سورة الأحقاف

﴿ وَأَصْلِحْ لِى فِى ذُرِّيَّتِىٓ ﴾	١٥	٣٩٠
﴿ فَأَصْبَحُواْ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ ﴾	٢٥	١٦٥

سورة محمد

﴿ وَإِن تُؤْمِنُواْ وَتَتَّقُواْ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلاَ يَسْئَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ ﴿٣٦﴾ إِن يَسْئَلْكُمُوهَا فَيُحْفِكُمْ تَبْخَلُواْ ﴾ ٢٦-٢٧ ١٥١

سورة الفتح

﴿ وَلَوْلاَ رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَن تَطَئُوهُمْ فَتُصِيبَكُم مِّنْهُم مَّعَرَّةٌ بِغَيْرِ عِلْمٍ لِّيُدْخِلَ ٱللَّهُ فِي رَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ لَوْ تَزَيَّلُواْ لَعَذَّبْنَا ﴾ ٢٥ ١٤٧

سورة الحجرات

﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُواْ ﴾ ٥ ٣١٤

سورة ق

﴿ وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ ﴿٣١﴾ هَـٰذَا مَا تُوعَدُونَ لِكُلِّ أَوَّابٍ حَفِيظٍ ﴾ ٣١، ٣٢ ٢٩٨

﴿ ذَٰلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ ﴾ ٤٤ ٢٧٩، ٢٨٢

سورة الذاريات

﴿ يَسْئَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴾ ١٢ ٥٠

﴿ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾ ٢٣ ١٤، ٢١٤، ٢١٨

سورة النجم

﴿ ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ ﴿٦﴾ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾ ٦، ٧ ٢٩١

﴿ وَكَم مِّن مَّلَكٍ ﴾ ٢٦ ٢٥٠

﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ﴿٤٣﴾ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ﴾ ٤٣، ٤٤ ٣٦٨

﴿ وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰ ﴾ ٤٥ ٣٦٨

﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَغْنَىٰ وَأَقْنَىٰ ﴾ ٤٨ ٣٦٨

سورة القمر

﴿ ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ ۝١ وَإِن يَرَوْا۟ ءَايَةً يُعْرِضُوا۟ وَيَقُولُوا۟ سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ ۝٢ وَكَذَّبُوا۟ وَٱتَّبَعُوٓا۟ أَهْوَآءَهُمْ ۚ وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقِرٌّ ﴾	١، ٢، ٣	٢٨٩
﴿ أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ ﴾	٢٤	١٣٠، ١٣١

سورة الواقعة

﴿ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴾	٥٩	١٣٣
﴿ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾	٧٦	٢٧٨، ٣٩٣، ٣٩٥
﴿ فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ۝٨٣ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ۝٨٤ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ ۝٨٥ فَلَوْلَآ إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ۝٨٦ تَرْجِعُونَهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾	٨٣، ٨٧	٢١١
﴿ فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ۝٨٨ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ ﴾	٨٨	١٨٩

سورة الحديد

﴿ بُشْرَىٰكُمُ ٱلْيَوْمَ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾	١٢	٦٦
﴿ فَٱلْيَوْمَ لَا يُؤْخَذُ مِنكُمْ فِدْيَةٌ وَلَا مِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾	١٥	٤٨
﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَٰعَفُ لَهُمْ ﴾	١٨	٢٥٥، ٢٦١، ٣٩٢
﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ ﴾	٢٩	٣٢٣

سورة الحشر

﴿ وَمَآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْهُمْ فَمَآ أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ ﴾	٦	٣٥١، ٣٥٦

﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً ﴾	٧	٣٢٣

سورة المنافقون

﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ لَوَّوْا رُءُوسَهُمْ ﴾	٥	٢٤٤
﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾	٦	١٩٦
﴿ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ ﴾	١٠	٢٠٨

سورة التغابن

﴿ فَقَالُوٓا۟ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾	٦	١٣٣

سورة الطلاق

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ ﴾	٣	٨٦
﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾	١٢	٢٢٩، ٢٣٢

سورة القلم

﴿ فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ ۝ بِأَيِّيكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ﴾	٥، ٦	٥٠
﴿ وَدُّوا۟ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾	٩	٣١٠
﴿ فَٱنطَلَقُوا۟ وَهُمْ يَتَخَٰفَتُونَ ۝ أَن لَّا يَدْخُلَنَّهَا ٱلْيَوْمَ عَلَيْكُم مِّسْكِينٌ ﴾	٢٣، ٢٤	٤٤، ٤٥

سورة الحاقة

﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْحَآقَّةُ ﴾	٣	٦٠
﴿ هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَٰبِيَهْ ﴾	١٩	٢٣٥، ٢٣٨
﴿ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾	٤٢	٢١٣
﴿ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ﴾	٤٧	٧٤

سورة نوح

﴿ مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟ ﴾	٢٥	٣٣٩

سورة الجن

﴿ وَأَنَّهُۥ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا ﴾	٤	١٥٣
﴿ وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا۟ كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ ٱللَّهُ أَحَدًا ﴾	٧	٢٣٥

سورة المزمل

﴿ قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ۝٢ نِّصْفَهُۥٓ ﴾	٢، ٣	٢٩٧، ٣٠٠
﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾	٢٠	٣٥

سورة القيامة

﴿ لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾	١	٣٣١
﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَـٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ﴾	٣	٣٥

سورة الإنسان

﴿ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾	٣	٢٧

سورة النبأ

﴿ لَّا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَـٰنُ ﴾	٣٨	٤٨

سورة عبس

﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴾	٣	٥٤

سورة التكوير

﴿ إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾	١	٣٠٨

سورة الانفطار

﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ۝١٧ ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴾	١٧، ١٨	٣٧٣

سورة الانشقاق

﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ۝١ وَأَذِنَتۡ لِرَبِّهَا وَحُقَّتۡ ۝٢ وَإِذَا ٱلۡأَرۡضُ مُدَّتۡ ۝٣ وَأَلۡقَتۡ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتۡ ۝٤ وَأَذِنَتۡ لِرَبِّهَا وَحُقَّتۡ ﴾	١ — ٥	٢٠٢، ٣٠٥

سورة البروج

﴿ فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ ﴾	١٦	٣٨٩

سورة الطارق

﴿ إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجۡعِهِۦ لَقَادِرٞ ۝٨ يَوۡمَ تُبۡلَى ٱلسَّرَآئِرُ ﴾	٨، ٩	٧٥
﴿ إِنَّهُۥ لَقَوۡلٞ فَصۡلٞ ﴾	١٣	١

سورة الأعلى

﴿ سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى ۝١ ٱلَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ ﴾	١، ٢	٢٨٥

سورة البلد

﴿ أَيَحۡسَبُ أَن لَّمۡ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ﴾	٧	٣٥
﴿ أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ يَتِيمًا ﴾	١٤	٧١

سورة الليل

﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ﴾	١	٣٠٤

سورة الضحى

﴿ وَلَسَوۡفَ يُعۡطِيكَ رَبُّكَ فَتَرۡضَىٰٓ ﴾	٥	٣٣٢
﴿ فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنۡهَرۡ ﴾	٩، ١٠	٢٠، ١٨٩

سورة العلق

﴿ لَنَسۡفَعَۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴾	١٥	٣٣٠

سورة البينة

﴿ جَزَآؤُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّٰتُ عَدْنٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ ﴾ ٨ ٦٦

سورة التكاثر

﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ ٣، ٤ ٣٧٣، ٣٧٥

سورة الكوثر

﴿ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ ﴾ ٣ ٣٦٩

سورة المسد

﴿ سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ ۝٣ وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ﴾ ٣، ٤ ٢٩٤

ثانيًا: فهرس الأحاديث والآثار:

١- اطلبوا العلم ولو بالصين ٤٠٠

٢- أما بعد ما بال رجال ١٨

٣- أنا سيّدُ ولد آدم ولا فخر ٤٠٠

٤- إنِّي لأعلمُ إذا كنتِ عنِّي راضية ٣٠٤

٥- حتى تخوفتُ أن يدْرِدَني ٥٠

٦- الذي رأيته يشقُّ شدقُه فكذَّابٌ ٣٥١

٧- فإمَّا أدركنَّ أحدًا منكم الدَّجال ٣٣١

٨- فعلِقتْ الأعراب به ٤٩

٩- كنتُ وأبو بكر وعمر، وفعلتُ وأبو بكر وعمر، وانطلقت وأبو بكر وعمر ٢٩٢

١٠- كنتُ وجارٌ لي من الأنصار ٢٩٢

١١- لو غيرك قالها يا أبا عبيدة ٣١٣

١٢- لو لم يخف الله لم يعصه ٣١١

١٣- ليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة ١٨٥

١٤- مالي أُنازع القرآن ٢٣٤

١٥- من فصل في سبيل الله فمات أو قتل فهو شهيد ١

١٦- نزلت هذه الآية ورسول الله صلى الله عليه وسلم متواريًا بمكة ٢٧١

١٧- هل أنتم تاركو لي صاحبي ١٧٨

١٨- ونخلع ونترك مَن يفجرك ٢٣٨

ثالثاً: فهرس الشواهد الشعرية:

- إن الذي وهو مثر لا يجود حَرٍ بفاقةٍ تعتريه بعد إثراء ٢٥٨
- فمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء ٢٦١
- لن ما رأيت أبا يزيد مقاتلا أدعَ القتالَ وأشهد الهيجاء ٣١٩
- لعلك والموعود حقٌ لقاؤه بدا لك في تلك القلوص بَدَاءُ ٣٩٥
- وما أدري وسوف إخالُ أدري أقومُ آلُ حِصنٍ أم نساءُ ٤٠١
- فأما القتالُ لا قتالَ لديكُمُ ولكنَّ سيرًا في عراض المواكب ١٨، ٣٥٠
- عاودْ هراة وإن معمورها خربا وأسعد اليوم مشغوفا إذا طربا ٢٧
- إذا علقت مخالبه بقِرْن أصاب القلب أو هتك الحجابا ٤٩
- لم أر مثل الفتيان في غيرِ الأيام ينسونَ ما عواقبها ٥١
- مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعبٍ إلا بين غرابها ٦٢، ٢٢٨
- وتخرجن من جعدٍ ثراه منصَّب ٨٣
- فمن يك أمسى بالمدينة رحله فإني وقيارًا بها لغريب ١٢٤
- أثعلبة الفوارس أم رياحا عدلت بهم طُهيَّة والخشابا ١٣٠
- لئن بل لي أرضي بلال بدفعةٍ من الغيث في يمنى يديه إسكابها ١٤٢
  أكن كالذي صاب الحيا أرضه التي سقاها وقد كانت جديبًا جنابها
- إلى ملك ما أمه من محارب أبوه ولا كانت كليبٌ أقاربه ١٥٤
- نجوتُ وقد بل المراديُّ سيفه من ابن أبي شيخ الأباطح طالب ١٧٩
- ما إن وجدنا للهوى من طب ولا عدمنا قهر وجد صبٍّ ١٨٠
- حتى إذا قملت بطونُكُمُ ورأيتم أبناءكم شبوا ٢٠٢، ٢٠٤
  وقلبتم ظهرَ المجن لنا إنَّ اللئيم العاجزُ الخَبَّ
- وكمت مدماة كأنَّ متونها جرى فوقها واستشعرت لونَ مذهب ٢٣٩
- تعفق بالأرض لها وأرادها رجالٌ فبذت نبلَهم وكليب ٢٤١
- فلئن صرتَ لا تحيرُ جوابًا لبما قد ترى وأنت خطيب ٣٤٠
- وكائن بالأباطح من صديقٍ يراني لو أصبتُ هو المصابا ٣٦٣

- فلو كان بأسي في الثعالب أصبحت جماجمُها للمرهفاتِ تُضاربُ ٣٨٤
- إذن والله نرميهم بحربٍ يشيب الطفلَ من قَبل المشيب ٣٩٧
- ولا تحسبنَّ القتل محضا شربته نزارا ولا أنَّ النفوس استقرَّت ٧٥
- إن تذنبوا ثم تأتيني بقيتكم فما عليَّ بذنبٍ منكم فوتُ ١٠٣
- رُبَّما أوفيتُ في عَلَمٍ يرفعن ثوبي شمالاتُ ٣٤٦
- متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا تجد حطبًا جزلاً وناراً تأجَّحا ١٠١
- ما زال يوقن من يؤملك بالغنى وسواك مانعُ فضلة المحتاج ١٧٨
- أنا أبو سَعْدٍ إذا الليل دجا تَخَالُ في سواده يرندجا ٣٨٨
- إني زعيم يا نويقة إن أمنتِ من الرَّزاح ٣٩، ٤٢
أن تهبطين بلادَ قوم يرتعون من الطلاح
- ولو أنَّ حيي أمَّ ذي الودع كلَّه لأهلك مالٌ لم تسعه المسارح ٧٠
- لئن كانت الدنيا عليَّ كما أرى تباريحَ من فيٍّ فللموتُ أروح ١٤٢
- قلت لقوم في الكنيف تروَّحوا عشية بتنا عند ماوان رُزَّح ٢٨٠
- لو أنَّ حيا مدوك النجاح أدركه ملاعبُ الرماح ٣١٦
- دامَنَّ سعدك لو رحمت متيما لولاكِ لم يك للصبابة جانحا ٣٣١
- وفيهن والأيام يعثرت بالفتى نوادبُ لا يمللنَهُ ونوائحُ ٣٩٥
- إذا رحلتُ فاجعلوني وسطًا إني كبيرٌ لا أطيقُ العُنَّدا ٦
- دار لسلمى إذ هُمُ لكِ جيرة وإخالُ أن قد أخلفتني موعدي ٣٥
- أن تقرآن على أسماء ويحكما مني السلام وأنْ لا تعلما أحدا ٣٩، ٤٢
- كأن حدوج المالكية غدوةً خلايا سفينٍ بالنواصب من دَدِ ٧٤
- يعطي فلا مطلُهُ يكدرها بها ولا منه ينكدها ٧٥
- متى تأته تعشو إلى ضوء ناره تجد خيرَ نارٍ عندها خيرُ موقِدِ ١٠٠
- يا حكم بن المنذر بن الجارود سرادق المجد عليك ممدود ١٣٥، ١٣٨، ٢٧٨
- تناولها كلبُ بن كلب فأصبحت بكفٍّ لئيم الوالدين يقودها ١٣٧

- أليس أكرم خلق الله قد علموا عند الحفاظ بنو عمرو بن حُنجودِ ١٥٦
- فزججتها بمزجة زج القلوص أبي مزادة ١٧٦
- في خمس عشرة من جمادي ليلةً لا أستطيع على الفراش رقادي ١٨٨
- لسنا كمن حلت إيادٍ دارها تكريت تمنعُ حبها أن يحصدا ٢٥٧
- وأبغض من وضعت إلى فيه لساني معشرٌ عنهم أذود ٢٥٧
- وأنت الذي يا سعدُ أبت بمشهد كريم وأثواب المكارم والحمد ٢٥٩
- وبالجسم مني بينًا لو علمته شحوبٌ وإن تستشهدي العين تشهد ٢٧٤
- أردتُ لكيما يعلم الناس أنَّه سراويل قيسٍ والوفود شهود ٣٢٣
- قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفُه فقد ٣٣٤
- ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد ٣٨٠
- تفسيره البحر المحيط الذي يهدي إلى وارده الجوهرا ب
- كأني لم أكن فيهم وسيطا ولم تكُ نسبتي في آل عمرِ ٥
- ونحن أناس لا توسَّط عندنا لنا الصدر دون العالمين أو القبر ٦
- فاصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر ١٢
- واعلم فعلم المرء ينفعه أن سوف يأتي كل ما قُدِرا ٣٥، ٤٠٠، ٤٠٣
- ما مَعَ أنك يوم الوردِ ذو جرز ضخمُ الدسيعة بالسلمين وكار
ما كنت أول ضبٍّ صاب تلعته غيث فامرع واستحلت له الدار ٤٦
- ومَنْ أنتُم إنَّا نسينا مَنَ انتُم وريحكم من أيِّ ريح الأعاصر ٥٠
- وقد علم الأقوام لو أن حاتمًا أراد ثراء المال كان له وفر ٥٤
- أرواح مودَّع أم بكور أنت فانظر لأيّ ذات تصير ٧٠
- فلم أرقه إن ينج منها وإن يمت فطعنة لا غُسٍّ ولا بمغمَّر ٩٧
- ألقيت كاسبهم في قعر مظلمة فاغفر عليك سلام الله يا عُمرُ ١١٨
- حراجيج ما تنفكُّ إلا مناخة على الخسف أو نرمي بها بلدا قفرا ١٦٠، ١٦٢

- إن امرأ غرَّه منكن واحدة بعدي وبعدك في الدنيا لمغرور ١٦٨
- جاء الخلافة أو كانت على قدر كما أتى ربه موسى على قدر ١٧٢
- بأيّ تراهم الأرضين حلوا آلديران أم عسفوا الكِفارا ١٨٠
- لعمرك ما معنٌ بتاركِ حقِّه ولا منسيءٌ معنٌ ولا متيسِّرُ ١٩٤
- فيا الغلامان اللذان فرا إيَّاكما أن تكسباني شرّا ٢١٩
- ألا أيهذا الباخع الوجد نفسه لشيء نحته عن يديه المقادر ٢٢٣
- كساك و لم تستكسه فاشكرن له أخ لك يعطيك الجزيلَ وناصرُ ٢٤٠
- تؤم سنانا وكم دونه من الأرض محدودبًا غارها ٢٤٩
- بنا عاذ عوف وهو بادئ ذلة لديكم فلم يعدم ولاءً ولا نصرا ٢٧١
- وتحت العوالي في القنا مُستظلةً ظباء أعارتها العُيون الجآذر ٢٧٣
- رهط ابن كوز محقبي أدراعهم فيهم ورهط ربيعة بن حُذار ٢٧٥
- إذا ابن أبي موسى بلالاً بلغته فقام بفأس بين وصليك جازر ٣٠٥
- لو بغير الماء حلقي شرِقٌ كنتُ كالغصان بالماء اعتصاري ٣١٣، ٣١٧
- إلى ملك خير أربابه فإن لما كل شيء قرارا ٣٣٩
- ربما الجاملُ المؤبَّلُ فيهم وعناجيجُ بينهنَّ المِهارُ ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧
- تبكي على لبنى وأنت تركتها وكنت عليها بالملا أنت أقدر ٣٦٦، ٣٦٧
- وينمي لها حُبُّها عندنا فما قال من كاشح لم يضرْ ٣٧٧
- وقتلى كمثل جذوع النخيل تغشاهم سُبُلٌ منهمر ٣٨٦
- وهن وقوف ينتظرن قضاءه بضاحي غداة أمره وهو ضامر ٧٦
- آليتَ حبَّ العراق الدهرَ أطعمه والحبُّ يأكله في القرية السوسُ ٤٧
- أزمعت يأسًا مبينًا من نوالكم ولن ترى طاردًا للحُرِّ كاليأس ٧١
- سل الهموم بكل معطي رأسه ناجٍ مخالط صُهبة متعيِّس ٨٦
- يا ليتني وأنتِ يا لميس في بلدةٍ ليس بها أنيس ١١٣
- معاودُ جراةً وقت الهوادي أشمُّ كأنه رجلٌ عبوس ١٨٠

- فأين إلى أين النجاء ببغلتي أتاكِ أتاك اللاحقون أحبسْ احبس ٢٣٦
- لا تجزعي إن منفسٌ أهلكته وإذا هلكتُ فعندَ ذلك فاجزعي ٢٨
- فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمِن ومَن لا نجزه يُمسِ منا مفزَّعا ٣٠
- أتاني كلام عَنْ نصيب يقوله وما خفتُ يا سلاَّم أنَّك قاطعي ٣٣
- يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تصرع ٩٧
- لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم لَيعلمُ ربي أن بيتي واسعُ ١٤٢
- فإن عثرتُ بعدها إن وألتْ نفسي من هاتا فقولا لا لعا ١٤٨
- طوى النحزُ والأجراز ما في غروضها وما بقيت إلاَّ الضلوع الجراشع ١٦٥
- تعدون عقر النيب أفضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكميَّ المقنعا ٢٠٨
- ونبئت ليلى أرسلت بشفاعةٍ إليَّ فهلا نفس ليلى شفيعها ٢١٠
- كم بجود مُقرف نال العلا وشريف بُخلُهُ قد وضعه ٢٤٧
- كم في بني بكر بن سعد سيد ضخم الدسيعة ماجد نفاع ٢٥٠
- من النفر اللاءِ الذين إذا هم يهاب اللئام حلقه القوم قعقعوا ٢٦٠، ٢٦٣
- ما لدى الحازم اللبيب مُعارًا فمصونٌ ومالُه قد يضيعُ ٣٥١
- وأقبلت والهمة تضجَّع ما رأس ذا إلا جبينٌ أجمع ٣٧٠
- وعضُّ زمان يا ابن مروان لم يَدَعْ من المال إلا سحتًا أو مجلَّف ١٢٥
- نحن بما عندنا وأنتَ بما عندك راضٍ والرأي مختلف ١٢٦
- تسعىَ امتياحًا ندى المسواك ريقتها كما تضمن ماءَ المزنة الرصفُ ١٧٩
- ولبس عباءة وتقر عيني أحب إليَّ من لبس الشفوف ٣٢٠
- فمتى واغلٌ يُنبهم يحيُّوه وتُعطف عليه كأسُ الساقي ٣٠
- إذا متُّ فادفني إلى جنب كرمةٍ تروي عظامي بعد موتي عروقها ٣٣
- حذار فقد نبئت أنك للذي ستُجزى بما تسعى فتسعدُ أو تشقى ٥٧
- ومن لا يقدِّم رجله مطمئنة فيثبتها في مستوى القاع يزلقِ ١٠٤
- رضيعَي لَبانٍ ثدي أمٍّ تحالفا بأسحَم داجٍ عوضُ لا نتفرَّق ١٠٥
- هل أنت باعث دينارٍ لحاجتنا أو عبدَ ربٍّ أخا عون بن مخراق ١١٧

- وإلاَّ فاعلموا أنا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق ١٢٥
- يا غنم بن غنم محبوسةٍ فيها ثغاء ونعيقٌ وحَبق ١٣٧
- أما والله أن لو كنت حرا وما بالحر أنتَ ولا العتيق ١٩٤
- أما والله أن لو كنت حرا وما بالحر أنتَ ولا العتيق ٣٢٦
- يا حكم الوارث عن عبدالملك أوديتُ إن لم تحبُ حبو المعتنك ٩٨
- كم نالني منهم فضلاً على عَدَم إذ لا أكاد من الإقتار أحتمل ٤، ٢٤٨
- صعدةٌ نابتة في حائز أينما الريح تميلها تملْ ٣٠
- إنَّ وجدي بك الشديد أراني عاذِرا من عهدتُ فيك عذولا ٦٩
- وقائلةٍ تخشى عليَّ أظنه سيودي به ترحاله وجعائله ٨١
- فلما رأته آمِنا هان وجدها وقالت أبونا هكذا سوف يفعل ٩٤
- إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا أو تنزلون فإنَّا معشرٌ نُزُلُ ١٠٣
- لئن عادَ لي عبدالعزيز بمثلها وأمكنني منها إذن لا أقيلها ١٤٠
- لئن مُنيتَ بنا عن غبِّ معركة لا تلفنا من دماء القوم ننتقل ١٤١، ١٤٢
- سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم فليس سواءً عالمٌ وجهول ١٥٨
- أليس عظيمًا أن تُلمَّ مُلِمَّة وليس علينا في الخطوب معوَّل ١٥٩
- جزى ربُّه عني عدي بن حاتم جزاءَ الكلاب العاويات وقد فَعَل ١٧٣
- عتوا إذ اجبناهم إلى السلم رأفة فسقناهم سوق البغاث الأجادل ١٧٨
- أبخبَ أيام والداه به إذ نجلاه فنعم ما نجلا ١٧٩
- كما خط الكتاب بكف يومًا يهودي يقاربُ أو يزيلُ ١٧٩
- على أنني بعد ما قد مضى ثلاثون للهجر حولاً كميلا ١٨٧، ١٨٨
- فلما أجزنا ساحة الحي وانتحى بنا بطن حقفٍ ذي قفافٍ عقنقل ٢٠٢، ٢٠٤
- لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة في غصونٍ ذاتِ أوقال ٢١٦
- وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني ثوبي فأنهضُ نهض الشارب الثمل ٢١٧
- أيهذان كلا زادكما ودعاني واغلا فيمن وغل ٢٢٣
- يومًا تراها كمثل أردية العصـــ ـــبِ ويومًا أديمها نَغِلا ٢٢٦

- فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشه كفاني و لم أطلب قليلٌ من المال ٢٣٨، ٢٤٠
- وقد نغنى بها ونرى عصورا بها يقتدننا الخرد الخِدالا ٢٣٨، ٢٤٠
- ماذا ولا عتب في المقدورُ رمْتَ أما يكفيك بالنجح أم خسرٌ وتضليل ٢٥٨، ٤٠١
- ذاك الذي وأبيك يعرف مالكًا والحق يدفع ترهات الباطل ٢٥٨، ٣٩٤، ٣٩٧، ٤٠٢
- خرجت بها أمشي تجر وراءنا على أثرينا ذيل مرطٍ مَرَحل ٢٦٨
- يا صاح: هل حُمَّ عيشٌ باقيًا فترى لنفسك العذر في إبعادها الأملا ٢٧٣
- لمية موحشًا طلل يلوح كأنَّه خلل ٢٧٤
- فصلقنا في مراد صلقة وصداء ألحقتهم بالثلل ٢٨٠
- قلت إذ أقبلت وزهر تهادى كنعاج الملا تعسفن رملا ٢٩٢
- ورجا الأخيطل من سفاهة رأيه ما لم يكن وأب له لينالا ٢٩٢
- أردت لكيما لا ترى لي عترة ومن ذا الذي يُعطي الكمال فيكمل ٣٢٣
- ولما أن رأيت الخيل قُبلا تبارى بالخدود شبا العوالي ٣٢٧
- جوابًا به تنجو اعتمد فوربنا لعن عمل أسلفت لا غير تُسألُ ٣٣٢
- كذبت لقد أصبي على المرء عيشه وأمنع عرسي أن يزن بها الخالي ٣٣٣
- رأيت ذوي الحاجات حول بيوتهم قطينا لهم حتى إذا أنبت البقل ٣٨١
- وإن مُدَّت الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجلُ ٣٨٣
- وصيروا مثل كعصف مأكول ٣٨٦
- وقد أدركتني والحوادث جمة أسنة قوم لا ضعاف ولا عُزل ٣٩٥، ٤٠٢
- وبُدِّلت والدهر ذو تبدل هيفا دبورا بالصَّبا والشمأل ٣٩٥
- أراني ولا كفران لله إنما أواخي من الأقوام كل بخيل ٣٩٥
- أراني ولا كفران لله آية لنفسي قد طالبت غير منيل ٣٩٧
- لعمر أبيك والأبناء تنمي وفي طول المعاشرة التقالي ٣٩٩
لقد باليت مظعنَ أم أوفى ولكنْ أمُّ أوفى لا تبالي
- ولكنَّ بيتي إن سألتَ وجدته توسَّط منها العزَّ والحسب الضخم ٥

- فأمَّا تميمٌ تميمُ بن مُرٍّ فألفاهم القومُ روبى نِياما ١٨
- ولقد علمت لتأتين منيتي إن المنايا لا تطيش سهامُها ٥٤
- تزودت من ليلى بتكليم ساعة فما زادني إلا غرامًا كلامُها ٦٢
- وفاؤكما كالربع اشجاه طاسمه بأن تسعِدا والدمع أشفاه ساجِمه ٧٥، ٧٧
- وإن أتاه خليل يوم مسألة يقول لا غائب مالي ولا حرم ٩٧، ٩٨
- ومن لا يزل يستحملُ الناس نفسه ولا يغنها يومًا من الدهر يُسأم ١٠٠
- ومن يقترب منا ويخضعَ نوؤه ولا يخشى ظلمًا ما أقام ولا هضما ١٠٤
- واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما أخَّرت فهو مُلتزم ١٣٩
- إن تستغيثوا بنا إن تذعروا تجدوا منا معاقل عزٍّ زانها كرَمُ ١٤٧
- لقد وَلَدَ الأخيطلَ أمُّ سوء على باب استها صُلُب وشام ١٦٧
- فلم يدر إلاَّ الله ما هيجَّتْ لنا عشيةً آناءُ الديار وشائها ١٧٤
- فأصبحت بعد خط بهجتها كأنَّ قفرا رسومَها قلما ١٧٧
- كأنَّ برذون أبا عصام زيدٍ حمارٌ دُقَّ باللجام ١٨٠
- يقول إذا اقلولى عليها واقردت ألاهل أخو عيشٍ لذيذٍ بدائم ١٩٥، ٣٨٣
- قد أُبِيَتْ كلَّ ماء فهي ضاوية مهما تُصب أفقًا من بارق تشمِ ٢٣٧
- ولكن نصفا لو سببت وسبني بنو عبد شمس من مناف وهاشم ٢٣٩
- لا يركنن أحد إلى الإحجام يوم الوغى متخوفًا لحمام ٢٧٢
- متى تردى الرصافة تستريحي من التصدير والدبر الدوامي ٣٠٦
- وإذا المطي بنا بلغن محمدًا فظهورهن على الرحال حرام ٣٠٦
- لو غيركم علق الزبير بحبله أدَّى الجوارَ إلى بني العوَّام ٣١٣
- ولو أنها عصفورة لحسبتها مُسوَّمة تدعو عُبيدا وأزنما ٣١٦، ٣١٧
- ما أطيب العيش لو أن الفتى حجرٌ تنبوا الحوادث عنه وهو ملموم ٣١٧
- وأقسم أن لو التقينا وأنتم لكان لنا يوم من الشر مُظلم ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٩
- وبعد مِن وعن وباءٍ زيد ما فلم يعق عن عمل قد علما ٣٣٩

- وإنا لما نضرب الكبش ضربةً	على رأسه تُلقي اللسان من الفمِ	٣٣٩
- فإنَّ الحمر من شر المطايا	كما الحَبِطَاتُ شرُّ بني تميمِ	٣٤٥
- ماويَّ يا ربتما غارةٍ	شعواء كاللذعة بالميسمِ	٣٤٥
- وننصر مولانا ونعلم أنَّه	كما الناسِ مجرومٌ عليه وجارمُ	٣٤٥
- أرانا إذا أضمرتك البلا	دُ نُجفى وتُقطعُ منَّا الرحمْ	٣٥٨
- إنَّ إنَّ الكريم يحلمُ ما لم	يَرَيَنْ من أجاره قد ضيما	٣٧٢
- ليت شعري هل ثم هل آتينهم	أو يحولن دون ذاك حمام	٣٧٢
- لا ينسك الأسى تأسيًّا فما	ما من حمامٍ أحدٌ معتصما	٣٧٢
- تَبَلتْ فؤادك في المنام خريدةٌ	تسقي الضجيع ببارد بسَّامِ	٣٨٠
- وما كفَّ إلاَّ ماجدٌ ضَيَر بائسٍ	أمانيَّه منه أُتيحت بلا منِّ	٦٢
- لا ترج أو تخش غير الله إنَّ أذىً	واقيكه الله لا ينفكُّ مأمونا	٨٧
- خليلي هل طبٌّ فإنِّي وأنتما	وإن لم تبوحا بالهوى دنفان	١٢٦
- والله لولا الله ما اهتدينا		١٤٣
- يُطفن بحُوزي المراتع لم ترع	بواديه من قرع القسي الكنائن	١٧٧
- فديتك يا التي تيمت قلبي	وأنتِ بخيلة بالودّ عني	٢١٩
- عندي اصطبار وأما أنني جزع	يوم النوى فلو جد كاد يبريني	٣١٤
- ولو أنَّ حيا فائت الموت فاته	أخو الحرب فوق القارح العدوان	٣١٦
- ولما أنْ توافقنا قليلا	انخنا للكلاكل فارتمينا	٣٢٧
- فكفى بنا فضلاً على من غيرنا	حُبُّ النبيِّ محمدٍ إيَّانا	٣٤١، ٣٨٢
- حتى تراها وكأنَّ وكأنْ	أعناقها مشددات بقرن	٣٧٢
- وصاليات ككما يؤثفين		٣٨٨
- إنَّ الثمانينَ وبلغتها قد	أحوجتْ سمعي إلى تَرجمان	٤٠١
- لعمرك ما إن أبو مالكٍ	بواه ولا بضعيف قواه	١٩٤
- ولقد أرى تغني بها سيفانة	تصبي الحليمَ ومثلها أصباه	٢٣٩
- فما رجعت بخائبةٍ رِكابٌ	حكيمُ بن المسيب مُنتهاها	٣٨٤

- توسط في الأمور ولا تجاوز	إلى الغايات فالغاياتُ غيٌّ	٥
- لئن كان ما حدثته اليوم صادقا	أصمْ في نهار القيظ للشمس باديا	١٤١
وأركبْ حمارًا بين سرج وفروةٍ	وأعر من الخاتام صُغرى شماليا	
- أذو زوجة بالمصر أم ذو خصومة	أراك لها بالبصرة اليوم ثاويا	١٩٧
فقلت لها: لا إنَّ أهلي لجيرةٌ	لأكثبة الدهنا جميعًا وماليا	
- أراني إذا ما بت بتُّ على هوًى	فثمَّ إذا أصبحتُ أصبحتُ غاديا	٢٠٥
- إذا ما أتيت الحارثيات فانعني	لهنَّ وخبرِّهن ألاَّ تلاقيا	٢١٦
- من كل غيث في السنيـــ	ـــن إذا الكواكبُ خاوية	٣٠٧
- وقائلة: خولانُ فانكحْ فتاتهم	وأُكرومة الحيين خِلوٌ كما هيا	٣٥٤
- مهما لي الليلة مهما ليه	أودَى بنعليَّ وسربالِيَهْ	٣٨٠

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: الكتب المطبوعة:

١- القرآن الكريم.

٢- ائتلاف النُصرة في اختلاف نُحاة الكوفة والبصرة، تأليف عبداللطيف بن أبي بكر الشرجّي الزبيدي. تحقيق د. طارق الجنابي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية.

٣- أبجد العلوم لصديق بن حسن القنوجي، تحقيق عبدالجبار زكار، دار الكتب العلمية بيروت، ١٩٧٨م.

٤- إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، تأليف الإمام عبدالرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة. تحقيق إبراهيم عطوة عوض، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر.

٥- ابن الطراوة النحوي لأُستاذنا الدكتور عياد الثبيتي، مطبوعات نادي الطائف الأدبي ط١ ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٦- ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي. د. علي فودة نيل، نشر عمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود، الرياض ١٤٠٦هـ ، ١٩٨٥م.

٧- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر. تأليف الشيخ أحمد بن عبدالغني الدمياطي المعروب بالبناء، دار الندوة الجديدة، بيروت، لبنان.

٨- الاتقان في علوم القرآن. تأليف جلال الدين السُّيوطي، قَدَّم له وعلق عليه الأستاذ محمد شريف سُكَّر، وراجعه الأُستاذ مُصطفى القصَّاص، الطبعة الثانية ١٤١٦ هـ- ١٩٩٦م، دار إحياء العلوم بيروت، مكتبة المعارف، الرياض.

٩- أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض. صنعة أبي سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي، تحقيق د. محمد إبراهيم البنَّا، دار الاعتصام، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٠-اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط جمعًا ودراسة. تأليف الدكتور بدر بن ناصر البدر، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

١١-أدب الكاتب. تأليف أبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة، شرح وضبط الأستاذ علي قاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

١٢-ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي. تحقيق د. رجب عثمان محمد، مراجعة د. رمضان عبدالتواب، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

وتحقيق د. مصطفى النماس، مطبعة المدني، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

١٣-الإرشاد إلى علم الإعراب. تصنيف الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عبدالمطلب الكيشي (ت ٦٩٥هـ)، تحقيق ودراسة د. عبدالله الحسيني البركاتي، وأُستاذي أ.د. محسن بن سالم العميري، نشر مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

١٤-إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر. تأليف الإمام الحافظ أبي العز محمد بن الحسين الواسطي القلانسي (ت ٥٢١هـ)، تحقيق ودراسة عمر حمدان الكبيسي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٥-الأُزهيَّة في علم الحروف. تأليف علي بن محمد النحوي الهروي (ت ٤١٥هـ)، تحقيق عبدالمعين الملّوحي، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

١٦-أسرار العربيَّة. تأليف أبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، عُني بتحقيقه محمد بهجة البيطار. دون طبعة وتاريخ.

١٧-أسرار النحو في ضوء أساليب القرآن. دكتور محمد يسري زعير، نشر دار الكتاب الجامعي، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١٨-الأشباه والنظائر في النحو تأليف جلال الدين السُّيوطي (٩١١هـ)، راجعه وقدَّم له د. فايز ترحيني، الناشر دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٩-الاشتقاق لأبي بكر محمد بن الحسن بن دُرَيد (٣٢١هـ)، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون، الناشر مكتبة الخانجي بمصر، الطبعة الثالثة.

٢٠-الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني. دار الجيل، بيروت، دون تاريخ.

٢١-إصلاح الخلل الواقع في الجمل. تأليف عبدالله بن السِّيد البَطَلْيَوسِي (ت ٥٢١هـ)، تحقيق وتعليق د. حمزة عبدالله النشرتي، الناشر دار المريخ، الرياض، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٢٢-الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سَهل بن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٢٣-أضواء البيان لمحمد الأمين الشنقيطي. مكتبة البحوث والدراسات، دار الفكر للطباعة، بيروت، ١٤١٥هـ.

٢٤-اعتراض الشرط على الشرط للعلامة ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق د. عبدالفتاح الحموز، دار عمَّار، عمَّان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٢٥-إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لإمام اللغة والأدب أبي عبدالله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه النحوي. تحقيق محمد إبراهيم سليم، مكتبة القرآن للطبع والنشر، دون تاريخ.

٢٦-إعراب الجمل وأشباه الجمل تأليف د. فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٢٧-إعراب القراءات السبع وعللها تأليف أبي عبدالله الحسن بن أحمد بن خالويه. تحقيق د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٢٨-إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العُكْبَرِي، دراسة وتحقيق محمد السيد أحمد عزّور، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٢٩-إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

٣٠-الأعلام لخير الدين الزِرِكْلي. دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط١٥، ٢٠٠٢م.

٣١-الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني. تحقيق علي مهنا وسمير جابر، دار الفكر للطباعة، لبنان، دون طبعة وتاريخ.

٣٢-الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب لأبي نصر الحسن بن أسد الفارقي (ت ٤٨٧هـ)، تحقيق سعيد الأفغاني. الطبعة الثانية جامعة بنغازي، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

٣٣-الاقتراح في علم أصول النحو للإمام العلامة جلال الدين السيوطي، قَدَّم له وضبطه وصححه د. أحمد سليم الحمصي ود. محمد أحمد قاسم، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.

٣٤-الاقتضاب في شرح أدب الكُتَّاب لأبي محمد عبدالله بن محمد بن السِّيد البَطَليوسي. تحقيق الأستاذ مصطفى السقا ود. حامد عبدالمجيد، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٩٦م.

٣٥-الإقناع في القراءات السبع لأبي جعفر ابن الباذش. تحقيق د. عبدالمجيد قطامش، مركز إحياء التراث بمكة المكرمة، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٣٦-ألفية ابن مالك في النحو والصرف للإمام محمد بن عبدالله بن مالك، مكتبة السوادي للتوزيع.

٣٧-أَمالي الزَّجَّاجي لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون، المؤسسة العربية الحديثة، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ.

٣٨-أمالي السهيلي لأبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله الأندلسي، تحقيق مُحمَّد إبراهيم البنَّا، دون طبعة وتاريخ.

٣٩-أمالي ابن الشجري هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي. تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دور طبعة وتاريخ.

٤٠-الأمالي تأليف أبي علي إسماعيل بن القاسم القالي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٤١-الأمالي النحوية (أمالي القرآن الكريم) لابن الحاجب. تحقيق هادي حسن حمودي، مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٤٢-إنباه الرواة على أنباه النحاة، لأبي الحسن علي بن يوسف القفطي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي بالقاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٤٣-الانتصار لسيبويه على المبرد لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولّاد، دراسة وتحقيق د. زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٤٤-الأنساب لأبي سعيد عبدالكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني(ت٥١٢هـ)، تحقيق عبدالله عمر البارودي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

٤٥-الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تأليف أبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٤٦-الأنموذج في النحو للزمخشري، مطبوع مع نزهة الطرف في علم الصرف للميداني، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٤٧-أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي، دار الفكر، بيروت.

٤٨-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك تأليف الإمام أبي محمد عبدالله جمال الدين يوسف ابن أحمد بن هشام الأنصاري، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.

٤٩-الإيضاح لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار النحوي، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٥٠-الإيضاح في شرح المفصل لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب، تحقيق د. موسى بناي العليلي، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي.

٥١-بدائع الفوائد تأليف الإمام شمس الدين محمد بن أبي بكر بن القيم الجوزية، اعتنى به محمد عبدالقادر الفاضلي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٢٤هـ.

٥٢-البدر الطالع للعلامة محمد بن علي الشوكاني (ت١٢٥٠هـ)، دار المعرفة، بيروت.

٥٣-البرهان في علوم القرآن للإمام بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، خرَّج حديثه وقَدَّم له وعلق عليه مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٥٤-البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع الأندلسي، تحقيق د. عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

٥٥-بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٥٦-البلغة في تاريخ أئمة اللغة لمحمد بن يعقوب الفيروزأبادي، تحقيق محمد المصري، نشر جمعية إحياء التراث، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٥٧-البيان في غريب إعراب القرآن تأليف أبي البركات بن الأنباري، تحقيق د. طه عبد الحميد طه، ومراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٥٨-البيان والتبيين لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق فوزي عطوي، دار صعب، بيروت، دون طبعة، دون تاريخ.

٥٩-تاج العروس من جواهر القاموس، لمحبّ الدين محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، دراسة وتحقيق علي شيري، دار الفكر، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٦٠-تاريخ بغداد لأحمد بن علي أبي بكر الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٦١-تأويل مشكل القرآن لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة، شرحه ونشره السيد أحمد صقر، دار التراث القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

٦٢-التبصرة والتذكرة لأبي محمد عبدالله بن علي بن إسحاق الصَّيمري من نحاة القرن الرابع، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى عليٌّ الدين، مركز إحياء التراث بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٦٣-التبيان في إعراب القرآن تأليف أبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري المتوفى سنة ٦١٦هـ، بإشراف مكتبة البحوث والدراسات في دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٦٤-التبيان في تفسير غريب القرآن لشهاب الدين أحمد بن محمد الهائم المصري، تحقيق فتحي أنور الدابلوي، دار الصحابة للتراث، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٦٥-التبيين على مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تأليف أبي البقاء العكبري. تحقيق ودراسة د . عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٦٦-تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري، تحقيق وتعليق د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٦٧-تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٦٨-التذكير والتأنيث لغويًا تأليف د. عبدالمنعم محمد عبدالغني النجار، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

٦٩-التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ألفّه أبو حيان الأندلسي، حققه الأستاذ الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٧٠-ترشيح العلل في شرح الجمل تصنيف صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت٦١٧هـ)، إعداد عادل محسن سالم العميري، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث بجامعة أم القرى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٧١-تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، القاهرة، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

٧٢-تصحيح الدعاء، تأليف بكر بن عبدالله أبو زيد، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٧٣-تفسير أبي السعود محمد بن محمد العمادي (ت ٩٥١هـ)، المسمَّى إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، دار إحياء التراث، بيروت.

٧٤-تفسير البحر المحيط لأثير الدين أبي عبدالله محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي الغرناطي الشهير بأبي حيان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٧٥-تفسير الجلالين تأليف محمد بن أحمد المحلي والسيوطي، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى. دون تاريخ.

٧٦-تفسير السمعاني لأبي المظفر منصور بن محمد بن عبدالجبار السمعاني، تحقيق ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٧٧-تفسير القرآن العظيم تأليف الحافظ عماد الدين إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، دار الفكر، بيروت، ١٤٠١هـ.

٧٨-التفسير الكبير تأليف فخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٧٩-تفسير النسفي لأبي البركات عبدالله بن أحمد بن محمود النسفي، دار الكتاب العربي، بيروت.

٨٠-تقريب المقرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. عفيف عبدالرحمن، دار المسيرة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٨١-التكملة لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار النحوي، تحقيق ودراسة د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٨٢-التكملة لكتاب الصلة لأبي عبدالله محمد بن عبدالله القضاعي، تحقيق عبدالسلام الهراس، دار الفكر للطباعة، لبنان، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٨٣-تهذيب التهذيب تأليف ابن حجر العسقلاني، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٢٥هـ.

٨٤-التهذيب الوسيط في النحو. تصنيف سابق الدين محمد بن علي بن أحمد بن يعيش الصنعاني، دراسة وتحقيق د. فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٨٥-توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي المعروف بابن أم قاسم (ت ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق أ.د. عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٨٦-التوطئة لأبي علي الشلوبيني، دارسة وتحقيق د. يوسف أحمد المطوع، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٨٧-جامع البيان في تفسير القرآن لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٨٨-الجامع لأحكام القرآن لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار الشعب، القاهرة.

٨٩-الجمل في النحو. تصنيف الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٩٠-الجمل في النحو لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٩١- جمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي، تحقيق عمر فاروق الطباع، دار القلم، بيروت.

٩٢-جمهرة الأمثال للشيخ الأديب أبي هلال العسكري، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٨هـ.

٩٣-جمهرة اللغة لأبي بكر محمد بن الحسن الأزدي المعروف بابن دريد (ت ٣٢١هـ)، دار صادر، بيروت.

٩٤-الجنى الداني في حروف المعاني، صنعه الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق د. فخرالدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٩٥-جواهر الأدب في معرفة كلام العرب لعلاء الدين الإربلي، شرح وتحقيق د. حامد أحمد نيل، توزيع مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٩٦-حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتشكيل وتصحيح يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٩٧-حاشية الدسوقي للعالم العلاَّمة الشيخ مصطفى محمد عرفة الدسوقي، ملتزم الطبع والنشر عبدالحميد أحمد حنفي، مصر.

٩٨-حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

٩٩-حاشية الشيخ يس على شرح التصريح، دار الفكر للطباعة والنشر. دون تاريخ.

١٠٠- حاشية الشيخ يس الحمصي على شرح الفاكهي لقطر الندى، مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية، ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.

١٠١- حجة القراءات لأبي زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١٠٢- الحجة في القراءات السبع للإمام ابن خالويه، تحقيق وشرح د. عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

١٠٣- الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين، إعداد هادي عطية مطر الهلالي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٠٤- الحلل في شرح أبيات الجُمل لابن السِّيد البَطَلَيَوْسي، دراسة وتحقيق د. مصطفى إمام، توزيع مكتبة المتنبي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م.

١٠٥- حلية الأولياء لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ.

١٠٦- الحيوان لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق عبدالسلام هارون، الطبعة الثانية ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

١٠٧- خزانة الأدب ولبّ لُباب لسان العرب تأليف عبدالقادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١٠٨- الخصائص صَنعة أبي الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية.

١٠٩- خلاصة الأثر للمحبي، دار صادر، بيروت.

١١٠- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، تأليف محمد عبدالخالق عضيمة، دار الحديث، دون تاريخ.

١١١- دراسات نحوية وصرفية في شعر ذي الرُّمة تأليف د. علي محمد فاخر، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

١١٢- الدرر في شرح الإيجاز للعلامة قطب الدين محمد بن الحسين البيهقي المشهور بالكيذري كان حيًا سنة ٦١٠هـ تحقيق وتقديم أستاذي أ.د. محسن بن سالم العميري، نادي مكة الأدبي ط١، ١٤٢٥هـ.

١١٣- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، للحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، مراقبة محمد عبدالمعيد ضان، نشر مجلس دائرة المعارف، وحيدر أباد بالهند، الطبعة الثانية، ١٩٧٢م.

١١٤- الدُّرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية. تأليف الفاضل الرَّحالة أحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق وشرح د. عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

١١٥- الدر المصون في عُلُوم الكتاب المكنون. تأليف أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق د. أحمد محمد الخرَّاط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١١٦- دقائق التفسير لأحمد بن عبدالحليم بن تيمية، تحقيق د. محمد السيد الجليند، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.

١١٧- دلائل الإعجاز. تأليف الشيخ الإمام أبي بكر عبدالقادر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني (ت ٤٧١هـ أو سنة ٤٧٤هـ)، قرأهُ وعَلَّق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

١١٨- الديباج المذهب. تأليف إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون اليعمري المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت.

١١٩- ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق محمد حسن آل ياسين، بغداد، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

١٢٠- ديوان الأسود بن يعفر، بعناية نوري حمودي القيسي، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، بدون طبعة.

١٢١- ديوان الأعشى ميمون بن قيس، دار صادر، بيروت.

١٢٢- ديوان امرئ القيس:

- دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الخامسة، دون تاريخ.

١٢٣- ديوان بشر بن أبي خازم، تحقيق عزة حسن، المطبعة الرسمية، دمشق، ١٩٦٠م.

١٢٤- ديوان تميم بن مقيل. تحقيق عزة حسنن دمشق، ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م.

١٢٥- ديوان جرير:

- دار صادر، بيروت.
- بشرح محمد بن حبيب، تحقيق د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف.
- شرح محمد إسماعيل الصاوي، مكتبة محمد حسين النوري، دمشق.

١٢٦- ديوان حاتم الطائي، دار صادر، بيروت، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

١٢٧- ديوان حسان بن ثابت، تحقيق سيد حسنين، حسن الصيرفي، الهيئة المصرية العلمية للكتاب، ١٩٧٤م.

١٢٨- ديوان الحُطيئة من رواية ابن حبيب عن ابن الأعرابي وأبي عمرو الشيباني، المكتبة الثقافية، بيروت، لبنان.

١٢٩- ديوان ابن الدمينة، جمع ثعلب، تحقيق أحمد راتب النفاخ، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م.

١٣٠- ديوان ذي الرُّمة، شرح الخطيب التبريزي، كتب مقدمته وهوامشه وفهارسه مجيد طراد، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

١٣١- ديوان رؤبة، تصحيح وترتيب وليم بن الورد البروسي ، ١٩٠٣م.

١٣٢- ديوان زهير بن أبي سُلمى، درا صادر، بيروت.

١٣٣- ديوان السموأل، نشر كرم البستاني، دار صادر، بيروت، ١٣٨٤هـ.

١٣٤- ديوان الشماخ بن ضرار، بشرح أحمد بن الأمين الشنقيطي، مطبعة السعادة بمصر، ١٣٢٧هـ.

١٣٥- ديوان طرفة بن العبد، دار صادر، بيروت، دون طبعة وتاريخ.

١٣٦- ديوان الطرماح بن حكيم، تحقيق د. عزة حسن، دمشق، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

١٣٧- ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقيق محمد جبَّار المعيبد، بغداد، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.

١٣٨- ديوان عروة بن الورد:

- تحقيق عدنان الملوحي، ١٩٦٩م.
- دار صادر، بيروت، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

١٣٩- ديوان عمر بن أبي ربيعة، شرح محمد العناني، مطبعة السعادة بمصر، ١٣٣٠هـ.

١٤٠- ديوان أبي فراس الحمداني، تقديم وشرح عبدالقادر محمد مايو، دار القلم، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

١٤١- ديوان الفرزدق:

- شرحه وضبطه الأستاذ على فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- تحقيق وشرح كرم البستاني، دار صادر، بيروت.

١٤٢- ديوان القطامي، تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٠م.

١٤٣- ديوان أبي قيس بن الأسلت الجاهلي، دراسة وجمع وتحقيق د. حسن محمد باجودة، نشر مكتبة التراث، القاهرة.

١٤٤- ديوان كثيِّر عزَّه جمعه وشرحه د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

١٤٥- ديوان كعب بن زهير، دار الكتب المصرية، ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م.

١٤٦- ديوان كعب بن مالك، تحقيق د. سامي مكي العاني، مكتبة النهضة، بغداد، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

١٤٧- ديوان لبيد بن ربيعة العامري:

- تحقيق إحسان عباس، الكويت، ١٩٦٢م.
- دار صادر، بيروت، ١٩٦٦م.

١٤٨- ديوان ليلى الأخيلية جمع وتحقيق خليل إبراهيم العطية، وجليل العطية، بغداد، ١٩٦٧م.

١٤٩- ديوان مجنون ليلى، شرحه عدنان زكي درويش، دار صادر، بيروت.

١٥٠- ديوان النابغة الذبياني:

- شرح وتقديم عباس عبدالساتر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٠٨٦م.
- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الثالثة، دون تاريخ.

١٥١- ديوان أبي النجم العجلي شرح علاء الدين آغا، الرياض، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

١٥٢- ديوان أبي نواس، دار صادر للطباعة والنشر، ودار بيروت، ١٣٨٢هـ-١٩٦٢م.

١٥٣- ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى، ١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م.

١٥٤- ذيل تذكرة الحفاظ لمحمد بن طاهر القيسراني، تحقيق حمدي عبدالمجيد إسماعيل السلفي، دار الصميعي، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

١٥٥- الذيل والتكملة لمحمد بن محمد بن عبدالله المراكشي، تحقيق محمد بن شريفة، دار الثقافة بيروت.

١٥٦- الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي، تحقيق د. شوقي ضيف، القاهرة، ١٣٦٦هـ - ١٩٤٧م.

١٥٧- رصف المباني في شرح حروف المعاني للإمام أحمد بن عبدالنور المالقي، تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

١٥٨- روح المعاني للعلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي (ت ١٢٧٠هـ)، دار إحياء التراث، بيروت.

١٥٩- الروض الأُنُف في شرح السيرة النبوية لابن هشام للإمام المحدِّث عبدالرحمن السهيلي (ت٥٨١هـ)، ومعه السيرة النبوية لابن هشام، تحقيق وشرح وتعليق عبدالرحمن الوكيل، دار الكتب الحديثة، ودار النصر، القاهرة، ط١، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

١٦٠- زيادة الحروف بين التأييد والمنع وأسرارها البلاغية في القرآن الكريم، تأليف د. هيفاء عثمان عباس فدا، دار القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

١٦١- السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثانية. دون تاريخ.

١٦٢- سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني، دارسة وتحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٦٣- سنن البيهقي الكبرى لأحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، مكتبة دار الباز، ١٤١٤هـ.

١٦٤- سنن الترمذي لمحمد بن عيسى الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي.

١٦٥- سنن الدراقطني لعلي بن عمر الدارقطني، تحقيق السيد عبدالله هاشم يماني، دار المعرفة، ١٣٨٦هـ.

١٦٦- السنن الكبرى، لأحمد بن شعيب النسائي، تحقيق د. عبدالغفار سليمان، وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

١٦٧- سنن ابن ماجه لمحمد بن يزيد القزويني، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار الفكر، دون طبعة، دون تاريخ.

١٦٨- سير أعلام النبلاء لمحمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق شعيب الإرناؤوط، ومحمد نعيم العرقوسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣هـ، الطبعة التاسعة.

١٦٩- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن عماد الحنبلي، تحقيق عبدالقادر الأرنؤوط، ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

١٧٠- شرح أبيات سيبويه المسمَّى تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب للأعلم الشنتمري، قدَّم له وخرَّج شواهده د. عدنان محمد آل طعمه، مؤسسة البلاغ، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

١٧١- شرح أبيات سيبويه لأبي محمد يوسف بن المرزبان السيرافي، تحقيق د. محمد الريح هاشم، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

١٧٢- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مع حاشية الصبان، مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، دون طبعة، دون تاريخ.

١٧٣- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، حققه وضبطه وشرح شواهده ووضع فهارسه د. عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد، دار الجيل، بيروت.

١٧٤- شرح ألفية ابن معطي لعبدالعزيز بن جمعة الموصلي، تحقيق علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٧٥- شرح التحفة الوردية لزين الدين أبي حفص عمر بن مظفر بن عمر بن الوردي، دراسة وتحقيق د. عبدالله على الشلال، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

١٧٦- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د. عبدالرحمن السَّيد، ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

١٧٧- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري، دار الفكر، دون تاريخ.

١٧٨- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق د. صاحب أبو جناح، المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة، دون تاريخ.

١٧٩- شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، وضعه وضبط الديوان وصححه عبدالرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

١٨٠- شرح ديوان الحماسة للتبريزي، دار القلم، بيروت.

١٨١- شرح ديوان زهير بن أبي سُلمى، صنعة الإمام أبي العباس أحمد بن يحيى بن زيد الشيباني ثعلب،دار الكتب المصرية بالقاهرة، الطبعة الثانية،١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

١٨٢- شرح ديوان علقمة الفحل، للأعلم الشَّنتمرَي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د. حنَّا نصر الحستي، دار الكتب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

١٨٣- شرح ديوان أبي الطيب المتنبي لأبي البقاء العكبري، ضبطه وصححه ووضع فهارسه مصطفى السَّقا، وإبراهيم الأبياري، وعبدالحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

١٨٤- شرح السيوطي على ألفية ابن مالك المسمَّى البهجة المرضية، دراسة وتحقيق علي سعد الشينوي، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي طرابلس، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

١٨٥- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٩٩٢م.

١٨٦- شرح شواهد العيني مع حاشية الصبان لمحمود بن أحمد العيني، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

١٨٧- شرح شواهد المغني لجلال الدين السيوطي، دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر، دون طبعة، دون تاريخ.

١٨٨- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لبهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي الهمَداني المصري، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

١٨٩- شرح عمدة الحفاظ وعُدَّة اللافظ لجمال الدين محمد بن مالك، تحقيق عدنان عبدالرحمن الدُّوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

١٩٠- شرح الفريد لعصام الدين الإسفراييني، ضبط نصه وحققه وعلق عليه نوري ياسين حسين، المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١٩١- شرح قصيدة كعب بن زهير في مدح سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لابن هشام الأنصاري، تحقيق د. محمود حسن أبو ناجي، مؤسسة الرسالة،دمشق،ط١، ١٤٠٢هـ.

١٩٢- شرح قطر الندى لابن هشام الأنصاري:

- تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، القاهرة، الطبعة الحادية عشرة.

- دار الخير للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

١٩٣- شرح كافية ابن الحاجب لبدر الدين بن جماعة، تحقيق د. محمد محمد داود، دار المنار، دون طبعة، دون تاريخ.

١٩٤- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د. عبدالمنعم أحمد هريدي، مكة المكرمة، دون طبعة، دون تاريخ.

١٩٥- شرح الكافية في النحو لرضي الدين الاستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٩٦- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، الجزء الأول تحقيق د. رمضان عبدالتواب، ود. محمود فهمي حجازي، ود. محمد هاشم عبدالدايم، الهيئة المصرية للكتاب. والجزء الثاني تحقيق د. رمضان عبدالتواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب. والجزء الثالث تحقيق د. فهمي أبو الفضل، دار الكتب المصرية، ط١، ١٤٢١هـ، والجزء الرابع تحقيق د. محمد هاشم عبدالدايم، دار الكتب المصرية، ١٩٩٨م.

١٩٧- شرح اللمحة البدرية في علم العربية لأبي حيان الأندلسي، تأليف ابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح وتعليق د. صلاح راوي، الطبعة الثانية.

١٩٨- شرح اللمع، صنَّفه ابن بَرْهَان العكبري الإمام أبو القاسم عبدالواحد بن علي الأسدي، حققه د. فائز فارس، الطبعة الأولى، الكويت، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٩٩- شرح المعلقات السبع تأليف أبي عبدالله الحسين بن أحمد الزوزني، المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة، دون طبعة، دون تاريخ.

٢٠٠- شرح المفصل لابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، عالم الكتب، بيروت.

٢٠١- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، تأليف صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٢٠٢- شرح المقدمة الجزولية الكبيرة للأستاذ أبي علي الشلوبين (ت ٦٥٤هـ)، دراسة وتحقيق د. تركي بن سهو العتيبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٢٠٣- شرح المقدمة المُحْسِبة لطاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت٤٦٩هـ)، تحقيق خالد عبدالكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ١٩٧٦م.

٢٠٤- شرح مقصورة ابن دريد للخطيب التبريزي، المكتب الإسلامي بدمشق، ط١، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.

٢٠٥- شرح المكودي لأبي زيد عبدالرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت ٨٠٧هـ) على الألفية في علمي الصرف والنحو لجمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك، ضبطه وخرج آياته وشواهده إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٢٠٦- شرح ملحة الإعراب لأبي محمد القاسم بن علي بن محمد الحريري (ت ٥١٦هـ) تحقيق تعليق بركات يوسف فرهود، المكتبة العصرية، صيدا، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٢٠٧- شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب النحوي (ت ٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق د. موسى بنَّاي علوان العليلي، مطبعة الآداب في النجف، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٢٠٨- شعر أبي حيَّه النميري، تحقيق يحيى الجبوري، دمشق، ١٩٨٥م.

٢٠٩- شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبدالله محمد بن عيسى السلسيلي (ت ٧٧٠هـ)، دراسة وتحقيق د. الشريف عبدالله الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٢١٠- الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية لطاش كبرى زادة (ت ٩٦٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

٢١١- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، تحقيق ودراسة محمد فؤاد عبدالباقي، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٢١٢- الصاحبي في فقه اللغة وسُنن العرب في كلامها لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي اللغوي، تحقيق وضبط د. عمر فاروق الطبَّاع، مكتبة المعارف، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٢١٣- صحيح البخاري لمحمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، ط٣، ١٤١٧هـ.

٢١٤- صحيح ابن حبان لمحمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٤هـ.

٢١٥- صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي.

٢١٦- صفة الصفوة لعبد الرحمن بن علي بن محمد المعروف بابن الجوزي، تحقيق محمود فاخوري، ود. محمد رواس قلعه جي، دار المعرفـــة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـــ - ١٩٧٩م.

٢١٧- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية لتقي الدين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلي من علماء القرن السابع الهجري، تحقيق ودراسة أُستاذي الأستاذ الدكتور/ محسن بن سالم العميري، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ١٤١٠هـــ.

٢١٨- ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق السيد إبراهيم محمد، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـــ - ١٩٨٢م.

٢١٩- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر لمحمود الألوسي، شرحه محمد بهجة الأثري البغدادي، دار الآفاق العربية، الطبعة الأولى ١٤١٨هـــ - ١٩٩٨م.

٢٢٠- الضوء اللامع لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي، دار مكتبة الحياة، بيروت.

٢٢١- ضياء السالك إلى أوضح المسالك تأليف محمد عبدالعزيز النجار، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٢٢- طبقات الحفاظ لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـــ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـــ.

٢٢٣- طبقات الحنفية لعبدالقادر بن أبي الوفاء محمد بن أبي الوفاء القرشي(ت٧٧٥هـــ)، نشر مير محمد كتب خانه، كراتشي.

٢٢٤- طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (ت ٨٥١هـــ)، تحقيق د. الحافظ عبدالعليم خان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـــ.

٢٢٥- طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٧٧١هـــ)، تحقيق د. محمود الطناحي، ود. عبدالفتاح الحلو، هجر للطباعة والنشر، ط٢، ١٤١٣هـــ.

٢٢٦- طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلام الجمحي (٢٣١هـ)، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، دون تاريخ.

٢٢٧- طبقات الفقهاء لإبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق خليل الميس، دار القلم، بيروت.

٢٢٨- الطبقات الكبرى لمحمد بن سعد بن منيع البصري الزهري (٢٣٠هـ)، دار صادر، بيروت.

٢٢٩- طبقات المفسرين للداودي شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي، تحقيق سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم دار الحكم، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٢٣٠- طبقات المفسرين لجلال الدين السيوطي، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.

٢٣١- ظاهرة التآخي في العربية، إعداد الدكتورة فاطمة عبدالرحمن رمضان بن حسين، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٢٣٢- عجائب الآثار لعبدالرحمن بن حسن الجبرتي، دار الجيل، بيروت.

٢٣٣- عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك تأليف محمد محي الدين عبدالحميد، مطبوع مع أوضح المسالك، المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة.

٢٣٤- العدول عن المطابقة بين أجزاء الجملة، إعداد نجلاء محمد نور عطّار، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٢٣٥- علل النحو لأبي الحسن محمد بن عبدالله الورّاق (٣٢٥هـ)، تحقيق ودراسة د. محمد جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٢٣٦- العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية للجرجاني شرح الشيخ خالد الأزهري، تحقيق د. البدراوي زهران، دار المعارف بمصر، دون تاريخ.

٢٣٧- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري:

- مكتبة الخانجي بمصر، ١٣٥٢هـ.
- دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٠٢هـ.

٢٣٨- فتح القدير لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، دار الفكر، بيروت، دون طبعة، دون تاريخ.

٢٣٩- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية، تأليف سليمان بن عمر العجيلي الشافعي الشهير بالجَمَل، المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة عن مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر.

٢٤٠- فُرْحَة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه لأبي محمد الأعرابي الملقب بالأسود الغندجاني، حقَّقه وقدَّم له د. محمد علي سلطان، دار النبراس، دون تاريخ.

٢٤١- الفصل بين المتلازمين في فكر النحاة تأليف د. أحمد محمد نافع، ١٩٩٤ - ١٩٩٥م.

٢٤٢- الفصول الخمسون لابن معطي (ت ٦٢٨هـ)، تحقيق ودراسة محمود محمد الطناحي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، دون تاريخ.

٢٤٣- الفصول المفيدة في الواو المزيدة، لصلاح الدين أبي سعيد خليل بن كيلكلدي العلائي الدمشقي، تحقيق د. حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان، ط١، ١٩٩٠م.

٢٤٤- الفهرست لمحمد بن إسحاق أبي الفرج النديم، دار المعرفة، بيروت، ١٣٦٨هـ.

٢٤٥- فوات الوفيات لمحمد بن شاكر بن أحمد الكتبي (٧٦٤هـ)، تحقيق علي محمد بن يعوض الله وعادل أحمد عبدالموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

٢٤٦- في أصول النحو العربي لسعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٢٤٧- القاموس المحيط لمحمد بن يعقوب الفيروزأبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٢٤٨- القول الجامع في أحكام المضارع تأليف د. أحمد عبدالعزيز عبدالله، دار الطباعة المحمدية بالأزهر، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٢٤٩- الكافية في النحو لابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق د. طارق نجم عبدالله، دار الوفاء، جدة، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

٢٥٠- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح لابن أبي الربيع السبتي الأندلسي (ت ٦٨٨هـ)، تحقيق ودراسة د. فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٢٥١- الكامل لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، عارضه بأصوله وعَلَّق عليه محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، دون تاريخ.

٢٥٢- الكتاب (كتاب سيبويه) لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٨٠هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٢٥٣- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال لعلاء الدين علي المتقي بن حسام الدين، مؤسسة الرسالة، دون تاريخ.

٢٥٤- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٢٥٥- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لمصطفى بن عبدالله القسطنطيني المعروف بحاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٢٥٦- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق د. محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٢٥٧- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات لنورالدين أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي الملقب بجامع العلوم النحوي (ت ٥٤٣هـ)، دراسة وتحقيق د. عبدالقادر عبدالرحمن السعدي، دار عمار – عَمَّان – ط١ – ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

٢٥٨- كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني (ت ٥٩٩هـ)، دراسة وتحقيق د. هادي عطية مطر الهلالي، دار عمار، عمَّان، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٢٥٩- الكميت بن زيد شاعر العصر المرواني وقصائده الهاشميات، تأليف عبدالمتعال الصعيدي، دار الفكر العربي، القاهرة، دون تاريخ.

٢٦٠- الكواكب الدُّرية شرح محمد بن أحمد بن عبدالباري الأهدل من أعيان القرن الثالث عشر على متممة الأجرومية، مؤسسة الكتب العربية، ط٥، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٢٦١- اللاَّمات لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) ، تحقيق د. مازن المبارك، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٢٦٢- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري، تحقيق مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٥م.

٢٦٣- لسان العرب لابن منظور، دار صادر بيروت، ومكتبة الرشد بالرياض، ط٣، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٢٦٤- اللمع في العربية لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢٦٥- (ما) المزعوم زيادتها، إعداد د. هدى محمد السداوي، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

٢٦٦- المثل السائر لأبي الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد بن محمد المعروف بابن الأثير (ت ٦٣٧هـ)، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٥م.

٢٦٧- مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠هـ)، عارضه بأصوله وعلَّق عليه د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي بالقاهرة. دون تاريخ.

٢٦٨- مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـ)، شرح وتحقيق عبدالسلام هارون، دار المعارف، الطبعة الخامسة، دون تاريخ.

٢٦٩- مجالس العلماء لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، دون تاريخ.

٢٧٠- مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني (ت ٥١٨هـ)، حققه محمد محي الدين عبدالحميد، دار القلم، بيروت، دون تاريخ.

٢٧١- مجيب الندا إلى شرح قطر الندى لأحمد بن الجمال عبدالله بن أحمد بن علي الفاكهي، مطبعة البابي الحلبي، ط٢، ١٣٩٠هـ.

٢٧٢- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، ود. عبدالفتاح شلبي، دار سزكين، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٢٧٣- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية:

- تحقيق المجلس العلمي بفاس، المغرب، ١٣٩٥هـ.
- تحقيق عبدالسلام عبدالشافي محمد، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٢٧٤- مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر الرازي، تحقيق محمود خاطر، مكتبة لبنان، بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٢٧٥- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، عالم الكتب، دون طبعة، دون تاريخ.

٢٧٦- مرآة الجنان لأبي محمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي (ت ٧٦٨هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ١٤١٣هـ.

٢٧٧- المرتجل لابن الخشاب، تحقيق علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

٢٧٨- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للعلاَّمة عبدالرحمن جلال الدين السيوطي، شرحه وضبطه وصححه محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، دون طبعة، دون تاريخ.

٢٧٩- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي (٣٧٧هـ)، تحقيق ودراسة د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢٨٠- المسائل الحلبيات صنعة أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تقديم وتحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم دمشق، دار المنارة بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٢٨١- المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م.

٢٨٢- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي، دراسة وتحقيق صلاح الدين عبدالله السنكاوي، مطبعة العاني بغداد، دون طبعة، دون تاريخ.

٢٨٣- المسائل العَضديات تأليف أبي علي الفارسي، تحقيق د. علي جابر المنصوري، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٢٨٤- المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دون طبعة، دون تاريخ.

٢٨٥- المساعد على تسهيل الفوائد للإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل، تحقيق د. محمد كامل بركات، مركز البحث وإحياء التراث، جامعة أم القرى، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٢٨٦- المستدرك على الصحيحين للحاكم النيسابوري، تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٢٨٧- مسند الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة قرطبة، دون طبعة، دون تاريخ.

٢٨٨- مسند الشاميين لسليمان أحمد الطبراني، تحقيق حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥هـ.

٢٨٩- مسند أبي يعلي لأحمد بن علي بن المثنى أبي يعلى التميمي، تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٢٩٠- مشاهير علماء الأمصار لمحمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي، تحقيق م/ فلايشهمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٥٩م.

٢٩١- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ)، حققه وعلق عليه ياسين محمد السواس، اليمامة، الطبعة الثالثة ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٢٩٢- المطالع السعيدة لجلال الدين السيوطي، تحقيق د. طاهر سليمان حمودة، الاسكندرية، ١٩٨٣م.

٢٩٣- المعارف لابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق د. ثروت عكاشة، دار المعارف، القاهرة.

٢٩٤- معاني الحروف لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (٣٨٤هـ) تحقيق د. عبدالفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، جدة، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٢٩٥- معاني القرآن لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)، تحقيق د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٢٩٦- معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)، الجزء الأول تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية للكتاب، ط٢، ١٩٨٠م، والجزء الثاني تحقيق ومراجعة محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، الجزء الثالث، تحقيق د. عبدالفتاح شلبي ومراجعة علي النجدي ناصف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢م.

٢٩٧- المعاني الكبير في أبيات المعاني لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن — الهند، الطبعة الأولى، ١٣٦٨هـ - ١٩٤٦م.

٢٩٨- معاهدة التنصيص للشيخ عبدالرحيم بن أحمد العباسي (ت ٩٦٣هـ)، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، عالم الكتب، بيروت، ١٣٦٧هـ - ١٩٤٧م.

٢٩٩- معجم الأدباء لياقوت الحموي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٣٠٠- المعجم الأوسط لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق طارق عوض الله بن محمد وعبدالمحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، ١٤١٥هـ.

٣٠١- معجم البلدان لياقوت الحموي، دار الفكر، بيروت، دون طبعة، دون تاريخ.

٣٠٢- معجم الصحابة لعبدالباقي بن قانع (ت ٣٥١هـ)، تحقيق صلاح بن سالم، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٨هـ.

٣٠٣- المعجم الكبير للطبراني، تحقيق حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، ط٢، ١٤٠٤هـ.

٣٠٤- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دون طبعة، دون تاريخ.

٣٠٥- معجم ما استعجم لعبدالله بن عبدالعزيز البكري الأندلسي، تحقيق مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ.

٣٠٦- معرفة القراء الكبار لمحمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق بشار عواد معروف، وشعيب الأرناؤوط وصالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.

٣٠٧- المعرفة والتاريخ لأبي يوسف يعقوب بن سُفيان الفسوي، تحقيق خليل منصور، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٣٠٨- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي، دون طبعة، دون تاريخ.

٣٠٩- المفصل في علم العربية، لفخر خوارزم أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، (ت ٥٣٨هـ) دار الجيل، بيروت. دون طبعة، دون تاريخ.

٣١٠- مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق عبدالسلام هارون، ط١، ١٣٩١هـ - مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ودار إحياء الكتب العربية.

٣١١- المقتصد في شرح الإيضاح لعبدالقاهر الجرجاني، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، العراق، ١٩٨٢م.

٣١٢- المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، دون طبعة، دون تاريخ.

٣١٣- المقدمة الجزولية لأبي موسى عيسى الجزولي، تحقيق د. شعبان عبدالوهاب محمد، القاهرة، ١٩٨٨م.

٣١٤- المقرب لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، تحقيق أحمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري، المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

٣١٥- المقصد الأرشد في ذكر أصحاب أحمد للإمام برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبدالله بن محمد بن مفلح، تحقيق د. عبدالرحمن العثيمين، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٣١٦- الملخص في ضبط قوانين العربية لأبي الحسين عُبيد الله بن أبي جعفر أحمد بن عبيدالله بن أبي الربيع، تحقيق ودراسة د. علي بن سلطان الحكمي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٣١٧- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل مطبوع مع شرح ابن عقيل، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

٣١٨- مواقف نحوية مضطربة في كتاب البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي تأليف د. عبدالفتاح بحيري، دار الطباعة المحمدية، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٣١٩- الموجز في النحو لأبي بكر بن السراج، تحقيق مصطفى الشويمي، بيروت، ١٩٦٥م.

٣٢٠- مولد العلماء ووفياتهم لمحمد بن عبدالله بن أحمد بن سليمان الربعي (ت ٣٩٧هـ) ت د. عبد الله أحمد سليمان محمد، دار العاصمة بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٣٢١- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل تأليف محمد بن محمد بن أبي بكر المرابط الدلائي، تحقيق د. مصطفى الصادق العربي، مكتبة الفيصلية بمكة المكرمة، دون طبعة، دون تاريخ.

٣٢٢- نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله السهيلي، (ت ٥٨١هـ) تحقيق الشيخ عادل أحمد عبدالموجود والشيخ علي محمد معوَّض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٣٢٣- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغْري بَرْدي الأتابكي (ت ٨٧٤هـ) وزارة الثقافة والإرشاد القومي بمصر، دون طبعة، دون تاريخ.

٣٢٤- النحو في مجالس ثعلب، تأليف د. أحمد عبدالمطلب الليثي، دار العدالة، ١٩٩١م.

٣٢٥- النحو القرآني قواعد وشواهد، تأليف د. جميل أحمد ظفر، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٣٢٦- النحو الكوفي مباحث في معاني القرآن للفراء تأليف د. كاظم إبراهيم كاظم، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٣٢٧- النحو الوافي تأليف عباس حسن، دار المعارف بمصر، الطبعة الخامسة، دون تاريخ.

٣٢٨- النحو والصرف بين التميميين والحجازيين تأليف د. الشريف عبدالله علي الحسيني البركاتي، مكتبة الفيصلية، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٣٢٩- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي بركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٣٣٠- النشر في القراءات العشر تأليف الحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجوزي (ت ٨٢٣هـ)، تصحيح ومراجعة الأستاذ علي محمد الضباع، دار الكتاب العربي، دون طبعة، دون تاريخ.

٣٣١- نظرية النحو القرآني نشأتها وتطورها ومقوماتها تأليف د. أحمد مكي الأنصاري، دار القبلة للثقافة الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٣٣٢- نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب للمقري التلمساني، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر بيروت، ١٣٨٨هـ.

٣٣٣- النكت في تفسير كتاب سيبويه لأبي الحجاج يوسف بن سليمان المعروف بالأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق زهير عبدالمحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٣٣٤- النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري، تصحيح وتعليق سعيد الخوري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

٣٣٥- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي، طبع بعناية وكالة المعارف، استانبول، منشورات مكتبة المتنبي بغداد، ١٩٥١م.

٣٣٦- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للإمام السيوطي، الجزء الأول تحقيق وشرح عبدالسلام هارون ود. عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٧هـ وبقية الأجزاء تحقيق د. عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

٣٣٧- الواضح لأبي بكر الزبيدي الاشبيلي (ت ٣٧٩هـ)، تحقيق د. عبدالكريم خليفة. دون طبعة، دون تاريخ.

٣٣٨- الوافي بالوفيات لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث بيروت، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٣٣٩- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت.

ثانيًا: الرسائل والدوريات:

٣٤٠- أبو عُمر الجرمي حياته وجهوده في النحو رسالة ماجستير لأستاذي الأستاذ الدكتور محسن سالم العميري، إشراف أ.د. أحمد مكي الأنصاري، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٣٤١- تعقبات أبي حيان النحوية لجار الله الزمخشري في البحر المحيط، رسالة دكتوراه لمحمد حماد القرشي، إشراف تمام حسان، ١٤١٠هـ.

٣٤٢- شرح الجزولية للأبذي، تحقيق د. سعد حمدان الغامدي، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، ١٤٠٦هـ.

٣٤٣- مجلة التراث العربي (ظاهرة القصر في كشاف الزمخشري د. تامر سلوم)، مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب، دمشق العدد ٦٤، السنة ١٦، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٣٤٤- مجلة التراث العربي (كشف الضو في معنى لو) لعثمان النجدي، تحقيق حسان فلاح أوغلي، العدد ٣٤، السنة التاسعة، ١٩٨٩م — ١٤٠٩هـ.

٣٤٥- مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها (أبو الحسن بن الباذش الغرناطي وأثره النحوي) د. شريف بن عبدالكريم، المجلد ١٤ العدد ٢١، شوال ١٤٢٢هـ.

٣٤٦- مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها (الزيادي النحوي: حياته وآثاره ومذهبه) د. سيف بن عبدالرحمن العريفي، المجلد ١٣، العدد ٢١، شوال ١٤٢١هـ.

٣٤٧- مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية (قضايا لن في النحو العربي) د. إبراهيم بن سليمان البيعمي، المجلد ١٤، العدد ٢٣، شوال ١٤٢٢هـ.

٣٤٨- مجلة كلية اللغة العربية بمكة المكرمة (الإمام الكسائي وآراؤه في النحو) د. عبدالرحمن إسماعيل. العدد الثاني، ١٤٠٤هـ - ١٤٠٥هـ.

٣٤٩- مجلة اللسان العربي (أمن اللبس ومراتب الألفاظ في النحو العربي) د. رشيد بلحبيب، تصدر عن مكتب تنسيق التعريب التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالمغرب، العدد ٤٥، ١٩٩٨م.

٣٥٠- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (فلسفة الضمير) إعداد علي النجدي ناصف، العدد ٢٠، ١٩٦٦م.

خامسًا: فهرس الموضوعات

المقدمة: ..... أ – د

التمهيد: الفصل والتوسط في اللغة والاصطلاح..... ١–٨

المطلب الأول: الفصل ١–٤

المطلب الثاني: التوسط ٥–٨

الفصل الأول: الأثر الإعرابي.

المبحث الأول: الأثر الإعرابي للفصل والتوسط بين العوامل الحرفية ومعمولاتها..... ٩ – ٤٥

المسألة الأولى: توسط خبر (ما) بينها وبين اسمها..... ٩– ١٥

المسألة الثانية: الفصل بين العاطف والمعطوف بـــ (أمَّا) في باب الاشتغال..... ١٦ – ٢٠

المسألة الثالثة: وقوع (إذن) بين الواو والفاء وبين الفعل..... ٢١–٢٥

المسألة الرابعة: الفصل بالاسم بين (إن) الشرطية وفعل الشرط ٢٦–٣١

المسألة الخامسة: الفصل بين (إنْ) المخفَّفة من الثقيلة وبين خبرها إذا كان جملة فعلية فعلها متصرف، لا يُقصد به الدعاء ٣٢–٤٢

المسألة السادسة: الفصل بـــ (لا) بين (أن) التي تلي ما فيه معنى القول وبين الفعل المتصرف..... ٤٣–٤٥

المبحث الثاني: الأثر الإعرابي للفصل والتوسُّط بين العوامل غير الحرفية ومعمولاتها..... ٤٦–١٠٧

المسألة الأولى: الفصل بـــ (لا) النافية بين العامل ومعموله الظرفي..... ٤٦–٤٨

المسألة الثانية: الفصل بين الفعل القلبي وما يعمل فيه..... ٤٩–٦٠

المسألة الثالثة: عمل ما قبل (إلاَّ) فيما بعدها، والعكس..... ٦١–٦٥

المسألة الرابعة: الفصل بين الحال والعامل فيها بالأجنبي..... ٦٦-٦٨
المسألة الخامسة: الفصل والتوسط بين المصدر ومعموله:
١- توسط الصفة بين المصدر ومعموله..... ٦٩-٧٣
٢- الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبي..... ٧٤-٨٠
المسألة السادسة: الفصل والتوسُّط بين اسم الفاعل
وما جرى مجراه وبين معمولاتها:
١- توسط الصفة بين اسم الفاعل وما جرى
مجراه وبين معمولاتها..... ٨١-٨٥
٢- الفصل بين اسم الفاعل ومعموله بالجار
والمجرور..... ٨٦-٨٩
المسألة السابعة: الفصل بحرف التنفيس بين العامل ومعموله..... ٩٠-٩٤
المسألة الثامنة: توسُّط أداة الشرط بين العامل ومعموله..... ٩٥-٩٩
المسألة التاسعة: توسُّط الفعل المضارع المقرون بالفاء
أو الواو بين فعل الشرط وجوابه..... ١٠٠-١٠٤
المسألة العاشرة: الفصل بـــ (لام) القسم بين العامل ومعموله... ١٠٥-١٠٧
المبحث الثالث: الأثر الإعرابي للفصل والتوسُّط بين أجزاء الجملة.... ١٠٨-١٥٢
المطلب الأول: الأثر الإعرابي للفصل والتوسُّط بين التوابع..... ١٠٨-١٢٢
المسألة الأولى: توسُّط الخبر بين المعطوف والمعطوف عليه..... ١٠٨-١١٥
المسألة الثانية: الفصل بين معمول اسم الفاعل
المعطوف عليه وبين المعطوف..... ١١٦-١١٨
المسألة الثالثة: الفصل بـــ (إلاَّ) الاستثنائية بين الصفة
والموصوف..... ١١٩-١٢٢
المطلب الثاني: الأثر الإعرابي للفصل والتوسط بين غير التوابع..... ١٢٣-١٥٢
المسألة الأولى: توسُّط المعطوف بين اسم (إنَّ) وخبرها..... ١٢٣-١٢٩

المسألة الثانية: الفصل بالاسم بين أداة الاستفهام والفعل
في باب الاشتغال..... ١٣٠-١٣٤
المسألة الثالثة: إعراب (ابن) الفاصلة بين علمين أو ما جرى
مجراهما في باب النداء..... ١٣٥-١٣٨
المسألة الرابعة: توسط الشرط بين القسم وجوابه، والعكس..... ١٣٩-١٤٦
المسألة الخامسة: الفصل بين الشرط وجوابه بشرط آخر..... ١٤٧-١٥٢
الفصل الثاني: الأثر التركيبي.
المبحث الأول: الأثر التركيبي للفصل والتوسط بين العوامل
غير الحرفية ومعمولاتها..... ١٥٣-١٨٨
المسألة الأولى: توسط خبر (كان) بينها وبين اسمها
إذا كان جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر..... ١٥٣-١٥٥
المسألة الثانية: توسط خبر (ليس) بينها وبين اسمها..... ١٥٦-١٥٩
المسألة الثالثة: الفصل بـــ (إلاَّ) بين أفعال الاستمرار وأخبارها... ١٦٠-١٦٣
المسألة الرابعة: الفصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي
أو المجازي..... ١٦٤-١٦٩
المسألة الخامسة: توسط المفعول بين الفعل والفاعل..... ١٧٠-١٧٥
المسألة السادسة: الفصل بين المتضايفين بغير الظرف ١٧٦-١٨٣
المسألة السابعة: الفصل بين العدد وتمييزه:
١- الفصل بـــ (من) بين العدد
وتمييزه اسم الجمع أو اسم الجنس..... ١٨٤-١٨٦
٢- الفصل بين العدد وتمييزه المنصوب..... ١٨٧-١٨٨
المبحث الثاني: الأثر التركيبي للفصل والتوسط بين أجزاء الجملة..... ١٨٩-٢١٢
المسألة الأولى: الفصل بمعمول خبر (إنَّ) و(ليت) و(لعلَّ)
بين (أمَّا) الشرطية والفاء الواقعة في الجواب..... ١٨٩-١٩١
المسألة الثانية: زيادة الباء في خبر (ما) التميمية..... ١٩٢-١٩٥

المسألة الثالثة: توسُّط ما لا يسأل عنه بين المعطوف
والمعطوف عليه في باب أم المتصلة..... ١٩٦-٢٠٠
المسألة الرابعة: الفصل بـــ (الواو) و(ثم) بين فعل الشرط
وجوابه..... ٢٠١-٢٠٦
المسألة الخامسة: الفصل بين (لولا) التحضيضيَّة والفعل..... ٢٠٧-٢١٢
الفصل الثالث: الأثر المعنوي.
المبحث الأول: الأثر المعنوي للفصل بين العوامل غير الحرفية
ومعمولاتها..... ٢١٣-٢١٨
المسألة الأولى: زيادة (ما) بين العامل غير الحرفي ومعموله..... ٢١٣-٢١٨
المبحث الثاني: الأثر المعنوي للفصل بين أجزاء الجملة..... ٢١٩-٢٢٥
المسألة الأولى: الفصل بين (أيّ) وصفتها في النداء..... ٢١٩-٢٢٥
الفصل الرابع: الأثر المشترك.
المبحث الأول: الأثر الإعرابي والتركيبي للفصل بين العوامل
الحرفية ومعمولاتها..... ٢٢٦-٢٣٣
المسألة الأولى: الفصل بين حرف العطف والمعطوف بالجار والمجرور
والظرف.
المبحث الثاني: الأثر الإعرابي والتركيبي للفصل بين العوامل
غير الحرفية ومعمولاتها..... ٢٣٤-٢٥٥
المسألة الأولى: الفصل بين العامل والمعمول في باب التنازع..... ٢٣٤-٢٤٤
المسألة الثانية: الفصل بالحال بين العامل فيها
والمعمول الآخر لذلك العامل..... ٢٤٥
المسألة الثالثة: الفصل بين (كم) وتمييزها..... ٢٤٦-٢٥٤
المبحث الثالث: الأثر الإعرابي والتركيبي للفصل والتوسط
بين أجزاء الجملة..... ٢٥٥-٣١٧
المسألة الأولى: الفصل بين الموصول وصلته..... ٢٥٥-٢٦٤

المسألة الثانية: الفصل بين الحال وصاحبها بالأجنبي..... ٢٦٥-٢٦٩
المسألة الثالثة: توسُّط الحال بين المبتدأ وعاملها الظرفي
الواقع خبرًا..... ٢٧٠-٢٧٧
المسألة الرابعة: الفصل بين الصفة والموصوف..... ٢٧٨-٢٨٥
المسألة الخامسة: الفصل بين المعطوف والمعطوف
عليه بجملة أو أكثر غير اعتراضية..... ٢٨٦-٢٩٠
المسألة السادسة: الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه
بتوكيد، أو ما يقوم مقامه..... ٢٩١-٢٩٥
المسألة السابعة: الفصل بين البدل والمبدل منه..... ٢٩٦-٣٠٣
المسألة الثامنة: الفصل بين (إذا) الشرطية والفعل..... ٣٠٤-٣٠٨
المسألة التاسعة: الفصل بين (لو) الشرطية والفعل..... ٣٠٩-٣١٧
المبحث الرابع: الأثر التركيبي والمعنوي للفصل بين
العوامل الحرفية ومعمولاتها..... ٣١٨-٣٢٣
المسألة الأولى: الفصل بين الحرف الناصب للفعل
وبين معموله..... ٣١٨-٣٢٣
المبحث الخامس: الأثر التركيبي والمعنوي للفصل بين أجزاء الجملة.... ٣٢٤-٣٣٣
المسألة الأولى: الفصل بـــ (أنْ) بين (لَمَّا) الشرطية
وفعل الشرط..... ٣٢٤-٣٢٩
المسألة الثانية: الفصل بين لام القسم والفعل المضارع
المراد توكيده..... ٣٣٠-٣٣٣
المبحث السادس: الأثر الإعرابي والتركيبي والمعنوي
للفصل بين العوامل الحرفية ومعمولاتها..... ٣٣٤-٣٤٨
المسألة الأولى: الفصل بـــ (ما) الزائدة بين إنَّ وأخواتها
وبين أسمائها..... ٣٣٤-٣٣٨
المسألة الثانية: الفصل بـــ (ما) الزائدة بين حرف الجر ومجروره.. ٣٣٩-٣٤٨

المبحث السابع: الأثر الإعرابي والتركيبي والمعنوي للفصل بين
أجزاء الجملة..... ٣٤٩-٣٧٥
المسألة الأولى: الفصل بالفاء الرابطة بين المبتدأ والخبر..... ٣٤٩-٣٥٧
المسألة الثانية: ضمير الفصل..... ٣٥٨-٣٦٩
المسألة الثالثة: الفصل بين التوكيد والمؤكد..... ٣٧٠-٣٧٥
المبحث الثامن: الأثر الإعرابي والتركيبي والمعنوي لما لا ينتظم
تحت مبحث مُعيَّن..... ٣٧٦-٤٠٤
المسألة الأولى: الفصل بحرف الجر الزائد..... ٣٧٦-٣٩١
المسألة الثانية: الجملة الاعتراضية..... ٣٩٢-٤٠٤
الخاتمة..... ٤٠٥-٤٠٧
الفهارس الفنية ٤٠٩-٤٧٩

Thesis Abstract

Thesis title : The impact of confirmation and mediation in syntax direction at the book of Al Bahar Al Moheit for Abu Haian Al Andalossy.

Researcher's : Name – Hassan Ibn Muhammed Ibn Hassan Algarni.

Degree : PhD. of syntax and conjugation.

Thesis aim :

1- Provision of articles of separation and mediation at Al Bahar Al Moheit Book for Abu Haian and their impact in syntax rule direction.
2- Examination of grammarian rules which secured this flexibility in Arabic sentence arrangement such as – originality, sub-division, strength of continuation and the weakness of separation.

The plan of research :

The research has included the introduction, and four chapters consisting of 64 issues which are following :

1- The first chapter : The parsing impact and has three researches including 26 issues.

2- The second chapters : The structural impact and has two researches consisting of 13 issues.

3- The third chapter- the moral impact and has two issues.

4- The parting impact, and has discussed the issue which included more than one impact and has 8 researches consist of 23 issues.

Then the conclusion and explained the important result which the research has received.

Researcher's name :
Hassan Ibn Muhammed Algarni.

The supervisor
Prof. Muhessin Ibn Salem Al Omelri